



5488

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب الدعوى)\*

\*(سئل)\* في البراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى \*(الجواب)\* لا يمنع الدعوى به كما في الاشياء معزاة للبرازية \*(سئل)\* فيما اذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود بنه القاشم بارضها الجارية في الوقف له بناء وكيله فلان له في الارض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء لجهة الوقف بناء هو بمال الوقف للوقف بعد انهدام بنائها الاول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بيعة شرعية على دعواه فهل تقدم بيعة الخارج \*(الجواب)\* حيث الحال ما ذكر تقدم بيعة الخارج لانها اكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبيعة الخارج أولى من بيعة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزليعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البيعة أنها داره يقضى بها للذعي لان البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتاج فيقضى به للخارج اه أقول وتقدمت هذه المسئلة بعينها في انشهادات في مسائل تعارض البيعات التي ذكرتها لمصلحة من كتاب الشيخ غانم البغدادى وأن هذا هو المفتى به وقد صرح في البصرى أول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فما اشتهر على الالسنه ان بيعة الوقف مقدمة ليس

مطلب

البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب

بيعة الخارج بان البناء ملكه أولى من بيعة المتولى

مطلب

ترجح بيعة الخارج في دعوى البناء بخلاف النتاج

مطلب  
في اثبات الدابة المفقودة

على اطلاقه أو هو على خلاف المفتي به (سئل) فيما اذا اسرقت لزيد دابة معلومة ثم وجدها  
بيد عمرو فادعاها لدى القاضي بقتضي انها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها فقدت  
منه منذ كذا وأجاب عمرو بأنه ابتاعها من رجل سماء ووجد دعوى زيد فأنبت زيد دعواه  
على الوجه المذكور بالبيننة الشرعية في وجهه عمرو وحكم له القاضي بعد ما حلف زيد بالله  
ان الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه يبيع ولا يهبه ولا يوجه من سائر الوجوه الشرعية وأنها  
باقية في ملكه الى يوم تاريخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً موقعه الشرعي  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف المالك من مدة  
تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمرو مطاع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك  
على زيد ولا منعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى  
وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لان الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى  
وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى  
غائباً أو صيباً أو مجنوناً وليس لهما ولي أو المدعى عليه أميراً جاثراً يخاف منه كذا في الفتاوى  
العثمانية وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى  
ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً وفي الخلاصة  
رجل تصرف في ارض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال  
حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم  
ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الا أن هذا مهجور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع الى  
قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم سنين  
ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضيان جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن في حاوى  
الزاهدى من الدعوى أن الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضى  
الموقوفة والمسبلة وما يحتاج في بقائه الى الاتفاق والمرة الى أن قال لكن أفق المتأخرون بذلك  
فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير الامور وأوسطها ولوكون كلها  
مستوية في ملك الله تعالى اهـ وارجع الى الحاوى في هذا المثل فان فيه فوائد جمة وقد أفق  
العلامة شيخ الاسلام ومفتى الانام عبد الله افندى المفتى العام بالممالك العثمانية على سؤال  
رفع اليه بما صورته في بعض عقار في يد زيد يتصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة  
تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والا أن قام متولى وقف  
يزيد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأتى بينة تشهد بدعواه فهل  
للقاضى أن ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة أجب ليس له ذلك كسبه عبد الله  
الفقيه عنى عنه وفي هذه الصورة اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد  
الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجب لا ينفذ  
حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل كسبه عبد الله الفقيه عنى عنه اهـ ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف

مطلب  
لا تسمع الدعوى بعد ٣٦ سنه  
الا أن يكون المدعى غائباً  
أو صيباً أو مجنوناً لا ولي لهما  
الخ



زيد المذكور والمدة المزبورة قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض وانصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لأن الحال شاهد أنه والله سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى أقول والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعدمضى ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع إذا كان الترك بلا عذر من الاعذار المارة لأن تركها هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط وإذا كان المدعى ناظرا أو مطلعا على تصرف المدعى عليه إلى أن مات المدعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك لو مات المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بتمديد وأنه لا تدير عتبة مع الإطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الأعمار وشرحه الدر المنثور في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرها من أقاربه حاضرا يعلم به ثم ادعى الابن مثلا أنه ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلقه في الكنز والمنتقى وجعل سكوتة كالأفصاح قطعا للتزوير والحيل بخلاف الأجنبي فإن سكوتة ولو جارا لا يكون رضا إلا إذا سكت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعًا وبناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعًا للاطماع الفاسدة أه وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الأجنبي ولو جارا كفا في حاشية الخير الرمل على المنع أو أطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جملوا في هذه المسئلة بمجرد السكوت عند البيع ما لعامة من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تمديد بإطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والمنتقى وأما دعوى الأجنبي ولو جارا فلا يمنعها بمجرد السكوت عند البيع بل لا بد من الإطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بعبدة ولا بموت كما نرى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما في الفتاوى الزاهدى وغيره فتأمل ثم إن ما فى الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة إلى الأجنبي ولو جارا بل بمجرد الإطلاع على التصرف مانع من الدعوى وإنما فائدة التقييد بالبيع هي الفرق بين القريب والأجنبي فإن القريب للبائع لا تسمع دعواه إذا سكت عند البيع بخلاف الأجنبي فإنه لا تسمع دعواه إذا أطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الإطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة محرر في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة الغزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت في دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه والرجل المذكور يتصرف في البيت المزبور هدمًا وعمارة مع الإطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل إذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدمًا وبناء في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى أه فانظر كيف أفتى بمنع سماعها من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضى خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعدمضى

مطلبه

مهم في مسئلة عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة أو بعد الإطلاع على التصرف

مطلبه

باع ملكه وقريبه حاضر لا تسمع دعوى القريب بعده

ثلاثين سنة أو بيد الاطلاع على النصرف ليس مبنيا على بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد  
منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقربه الخصم يلزمه ولو كان ذلك  
حكما بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه دليلهم للانع بقطع التزوير والحيل كما مر فلا يزد ما في  
قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه في البحر قبيل  
فصل دفع الدعوى وليس أيضا مبنيا على المنع السلطاني كما في المسئلة الآتية بل هو حكم  
اجتهادي نعم عليه الفقهاء كما رأيت فاعتنم تحرير هذه المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب  
والحمد لله الميم الوهاب (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلث اذار معلومة جاز ثلثها الاخر  
في ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف في ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى  
مات عن اولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل  
ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن قام بكريدي ثلثا من الثلثين المزبورين انه  
كان لابي له المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على  
اولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلدة واحدة واولاد  
زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذ كورة غير مسموعة (الجواب) نعم تكون غير  
مسموعة للنهي السلطاني والحالة هذه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان بيد ذي  
حانوت معاومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا  
منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحانوت المزبورة نحو اثنتي عشرة سنة على الوجه  
المذكور والآن قام ذي آخر يعارض الورثة في الحانوت المذ كورة مدعي انها كانت له  
الهاكة عنه من مدة عشرين سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة والمذعي المذكور  
بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعي أصلا  
فهل تكون دعوى المذعي بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا كان لجماعة دارسا كنيين فيها متصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد  
على عشرين سنة بلا معارض لهم والآن قام رجل يدعي عليهم بحصة في الدار وهم ينكرون  
ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلا مانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة هل تكون دعواه  
غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم لا تسمع الا بأمر سلطاني حيث خصص  
السلطان نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر عن الخلاصة  
والوالبية كما قرناه آنفا عدم السماع مع الاطلاع على النصرف بناء وزرعا ونحوهما بدون  
منع سلطاني لكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لو سمع القضاة المنوع هذه  
الدعوى لكونه معزولا عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال ان كلامهم  
السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة  
القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضا وان لم يكن ممنوعا من جهة السلطان الذي ولاه القضاء  
فتأمل (سئل) فيما لو منع السلطان عز نصره قضائه في جميع ولايته أن لا يسمع مواد دعوى

مطلب في عدم سماع الدعوى  
بعد خمس عشرة سنة للنهي  
السلطاني

مضى عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب فاذا ادعى احد بعد هذه المدة ولم ينعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا تنفيذ حكمه (الجواب) نعم كما أفتى بذلك كثير من العلماء النصارى منهم الوالد والام والعلامة المجتد والفهامة ابن نجيم والمدقق الخير الرملي والمحقق الشيخ محمد أنغري التمرناشي وجوابه نظماً صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة في الغزل فيها وهو أمر مشهور  
\* ومحمد أنغري قال جوابه \* يرجو الثواب من العزيز المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ احمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي المالكي (سئل) في رجل يريد الدعوى على زير بيرات امه المتوفاة من اكثر من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيداً ولم يدع بذلك ولا منعه مانع شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للامح السلطاني (الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها أشباه وفيها الحق لا يسقط بتقادم الزمان فكذا أوقصاصاً وحقق العبد كذا في لعان الجوهرة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد الجوى بعد هذا المحل بورقين أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهير بالمنقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعواد دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اهـ ومقتضى ما أفتى به العلامة الخير الرملي أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولاً أجاب نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترع عنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر أن الترك لا يتأق من الغائب له أو عليه لعدم تأق الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأق بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اهـ كلام الخير الرملي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الجوى وقد كتب احمد أفندي المهمنداري على ثلاثة أسئلة بانه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفتى به العلامة ابوالسعود أفندي وصاحب البيت كما قيل ادري فهذه صورته (ميراثه متعلق الى الشمس ميل بعذر شرعي ترك اولنا دعوى بلا أمر استماع اولنور محمد الجواب اولنور عذر قوى اوليحق) فقيدها كما ترى بالعذر وهذا في سائر الدعاوى وكتب احمد أفندي المهمنداري على سؤال آخر انها لا تسمع وصورته فيمن تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة إلا بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة إلا بأمر سلطاني والحالة هذه اهـ

مطلب في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة تعربها الدعوى المتعلقة بالميراث اذا تركت بعذر شرعي خمسين سنة فهل تسمع بلا أمر عال الجواب تسمع اذا كان العذر قويا اهـ منه

(اون بش يبل بغير عذر شرعي ترك اولئان ميراثه متعلق دعوى بلا امر استماع اولنورمى الجواب خصم حتى باقى ايدوكه معترف دكل ايسه اولنماز أبو السعود أفندى) أقول وقد صرح العلائى قبيل باب التحكيم باستثناء الوقف والارث ووجود العذر الشرعى ثم قال وبه افتى المفتى أبو السعود اه وعليه فتسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا المنلاعلى عن فتاوى على أفندى مفتى الروم عدم سماعها وصورته (اون بش سنه بلا عذر ترك اولئان ميراث دعواسى بلا امر مسموعه اولورمى الجواب اولماز اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبدالله أفندى فقد اضطرب كلامهم كما ترى في مسألة الارث والظاهر أنه تارة ورد أمر مع استثناءها وتارة بدونه وبقي هنا شئ قد منابعضا منه في باب الردة والتعزير وهو أنه اذا أمر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك السلطان وولى غيره يحتاج الثاني الى أمر جديد ليجرى على قضائه ما جرى على قضاء الاول وقد رأيت ذلك في فتاوى الخير الرملى حيث قال في كتاب أدب القاضى مانعه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا بل اذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو ولى غيره وأطلق له ذلك يجرى على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوقات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له قائل اوليتك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشرايط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم تعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاسر به لا يتعلق للتداعيين به فاذا قال منعتنى السلطان عن سماعها لا ينازع في ذلك واذا قال أطلق لى سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينه الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيثبتين به لان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فيحكمه حكم الرعية في ذلك واذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وحيث فاذا كان سلطان زماننا نصره الله تعالى نهى كل قاض ولا عن سماع دعوى الميراث المذكورة او غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لزمهم ذلك ولا ينفذ حكمهم اذا انما لغوا وكذا النهى البعض دون البعض فيلزم من نهاء وأما بدون النهى فالقضاء مطلق فيصح حكمهم في جميع الدعوى ولو بعد هذه المدة ما لم يرض عاين ثلاث وثلاثون سنة فيثبت لا تسمع الدعوى كما مر عن المبسوط فان قلت قد صرحوا بأن القاضى لا ينهزل بموت السلطان أو خلعه كما مر في كتاب القضاء وعلاوه بأن الخليفة نائب عن السباين في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينهزل القاضى بموت النائب يعنى السلطان فهذا يدل على أن القاضى

تعريضها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعى خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب نعم لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحقوق اه منه

مطلب اذا نهى السلطان قضائه عن سماع دعوى لا يستمر ذلك أبدا الخ

مطلب القاضى وكيل عن السلطان

مطلب القول قول القاضى في انه منعه السلطان عن سماع الدعوى اولم يمنعه



يبقى بعد موت موليه على حاله فاذا كان موليه منزه عن شيء يبقى فيه بعد موته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضي انتهى نهى عن شيء ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام في قاض اخر ولاه السلطان الاخر ولم يذهب عنه شيء فهذا القاضي الجديد لا يكون منه بانهسى السلطان السابق لانه ليس منصوباً من جهته هي أن السلطان الواحد اذ انهى قاضياً وأطلق لقاض آخر لم يكن القاضي الاخر منهياً بهي سلطانه للقاضي الاول فان قلت قد ذكر العلامة المحوى في حواشي الاشباه انه قد علم من عاداتهم يعني سلاطين بنى عثمان نصرهم الرجن أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه اه قلت الذي يظهر لي أن كونه مأثوراً باتباع من قبله معناه أن يقر ما فعلوه ويمشي على قانونهم الذي رتبوه ويأمره أمره وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضائهم مأثورين أو نهيين بمجرد توليته لهم تولية غير مقيدة بشيء من ذلك وانما يلزم منه انه اذا تولى قاضياً يقول له وليلك كذا أو أنهاك عن كذا حتى يكون جارياً على قانون من قبله كما شتر عنه انه حين يولي القاضي يأمره في منشوره باتباع اصح الافوال من مذهب ابى حنيفة كحادثة غيره من السلاطين المسافين فلذا لو حكم القاضي بخلاف الاصح لا يتفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لفقدوا خائف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون من قبله فالظاهر نفوذه و لزوم اتباعه حيث وافق قانون الشرع التويم فهذا ما ظهر افهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم ﴿سئل﴾ فيما اذا ادعى اخوات زيد عليه بحصة تهن من دار أبيهن المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معترف بأن الدار مخالفة لهم عن ايهم فهل تسمع الدعوى ﴿الجواب﴾ نعم اذا كان المدعي عليه مقرراً سمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفق بذلك العلامة ابو السعود اذ ندب وصورته (يكرمي سيل مقداري ترك اولمان دعوى خصم متروا وليحق استماع اول نور محي الجواب اول نور اه) ﴿سئل﴾ فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يدع زيد عليه بذلك عند المناض بل طالبه بذلك مراراً في غير مجلس القضاء ويريد زيد الآن الدعوى عليه بذلك متعللاً بأنه مات ترك الدعوى في المدة المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا ﴿الجواب﴾ قال في المنخ من كتاب الدعوى وشرطها أي شرط جواز الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعي عليه جوابه اه ومثله في الدرر وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الابن يدي الخاكم اه فقتضى هذه القول المعبرة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بعالمه بأي ما تركت في المدة المزبورة لعدم شرط الدعوى وهي كونها عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فانه قد تكرّر السؤال عنها بل صريح فتوى شيخ الاسلام على افندي انه اذا ادعى عند القاضي مراراً ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي وصورة قتواه (زيد عمر وابله برمتدار اقجه به متعلق دعواسي اولمخله زيد هرايكى اوج سنه ده بر كره مبلغ مزبورى قاضى حضوزنده دعوى ايدوب لكن دعوالرى فصل

مطالب اذا كان المدعى عليه  
مقراتسمع الدعوى ولو طالت  
المدة

مطالب اذا ادعى في أثناء المدة  
عند غير القاضى لا تعتبر دواء  
مطالب شرط الدعوى بحسب  
القضاء

مطالب اذا ادعى عند القاضى  
مرارافى كل ستين وثلاث  
ولم تفصل ومضى خمس عشرة  
سنة تسهم الدعوى

اولنيوب بوجهه اوان بش سنه مروا يلسه حالا زيد مبلغ مزبوري عمرودون دعوى ايلسه  
 عمراون بش سنه مروا يلك ايله دعواك مسموعه اولماز ديوزيدي دعواون منعه قادر  
 اولورعى الجواب اولماز) (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن حاضر في بلده وعن اولاد  
 غيره غائبين مسافة القصر وخلف تركه في بلده وضع الحاضريه عليها كلها بلاوجه شرعى  
 ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الا ن عن اولاد وتركه بيدهم ثم حضر اخوته ويريدون  
 الدعوى على اولاد اخيهم بما يخصهم من تركه ابيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للاخوة  
 الغائبين ذلك (الجواب) نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعى وهو  
 الغيبة (سئل) فيما اذا كان بيد زيد وأخيه عمرو ومشتد مسكة في ارض وقف سلطنة  
 نزرعناها في كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة  
 بلا معارض حتى مات عمرو والا ن قامت اخت زيد تعارضه وتعارض ابن اخيه في مشد  
 الارض المزبورة مدعية أن لها بعضه ارضا عن ابيه والكل في قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها  
 والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسمع (سئل) فيما اذا ترك الورثة الدعوى على زيد  
 يدين لمورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر بلغ الا ن رشيدا ويريد الدعوى على  
 زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للنع السلطاني (الجواب) نعم  
 (سئل) في بناء حوانيت جارية في وقف اهلى قائم بالوجه الشرعى في ارض وقف بر  
 محكرة ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه بجهة الوقف ويدفعون محكرة  
 الارض وهي اجر مثله للمتلولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة الى الا ن بلا معارض  
 ولا منازع لهم في ذلك والا ن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الاهلى اظهار حجة احتكار  
 واحترام تشهد لجهة الوقف الاهلى بذلك فكيف الحكم (الجواب) يعمل بوضع يد نظار  
 الوقف الاهلى المذكور بعد ثبوتة في البناء المذكور بجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر  
 المرقوم الى ما ذكر بعد مضى المدة المرقومة الا بوجه شرعى اذا لا ينزع شئ من يد أحد الا بحق  
 ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا يكلف الى اظهار كتاب  
 احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستدل به على الملك اليدود كرمدة الفقهاء السراج  
 الحانوتى انه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة ولو كلفهم ذلك  
 لما بقي ملك في يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف المدد الملة طاولة دليل الاستحقاق ظاهرا  
 وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم انه لا ينزع شئ  
 من يد أحد الا بحق ثابت معروف كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام وكتب جوابي  
 كذلك الشيخ احمد العامرى المفتى الشافعى والشيخ عبد القادر التعلبي الخنبلى (سئل) فيما  
 في رجل بيده دار بطريق الشراء متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض  
 والا ن قام ناظر وقف يدعى جريان حصة منها في الوقف وذو اليد منكر لذلك وهما في بلدة  
 واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة

مطلب نسمع دعوى الغائب  
 مسافة القصر وان طالت  
 المدة

مطلب لا تسمع دعوى مشد  
 المسكة بعد مضى المدة  
 الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر  
 اذا بلغ دون بقية الورثة  
 البالغين

مطلب يعمل بوضع يد الناظر  
 في المدة الطويلة ولا يكلف  
 الى اظهار حجة احتكار واحترام

مطلب لا تسمع دعوى الوقف  
 بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة

(الجواب) نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى (سئل) في رجل يدعي على آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنع ماله من شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) إذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما أفتى بذلك المولى شيخ الاسلام على أفندي مفتي السلطنة العلية كما هو مرسوم في فتاويه المشهورة (سئل) فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بمنعه (الجواب) نعم سئل الرحيمي فيمن ادعى على آخر بدار وقف انهما ملكه بالارث وكان قد مضى على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود الأمر بالسماع فالذي يفترضه الفقه أنه يمنع أيضا حيث وقف الواقف وسلم وقربه حاضر يعلم كما اذا باع وهو حاضر يعلم قطعا لا طماع الفاسدة اهـ (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وتركه فجاءت تدعي أن لها بدمته مؤخر صدقها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعها من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للنهي السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وغراس كرم معاوم جار في ملكهما وقائم في ارض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يدهما عليه ومتصرفان به ويدفعان ما على ارضه لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والا ن قامت امرأة تدعي حصة في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليهم ما قبل ولا منعهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتمنع من معارضتها (الجواب) نعم (سئل) في صلح حاصل ما فيه ان زيدا وعمر في دار كذا الجارية في وقف كذا وفي تواجره من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا وأثبتته في وجه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعمير والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستندا للصلح المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من الدعوى مانع شرعي للنع السلطاني أم لا (الجواب) نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المنوال لانع السلطاني والله تعالى أعلم (سئل) في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما ويسقي غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لغراس قائم بها وبحافتي النهر من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعما انها تابع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولناظر وقف عمرو بينة عادلة تشهد بجرى ان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه ومن

مطلب اذا منع السلطان قاضيا من سماع دعوى فلان الا في اسلامبول يصح منعه

مطلب اذا ترك القريب الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر لا تسمع وان ورد أمر سلطاني بسماعها

مطلب طلقها ومضى خمس عشرة سنة ثم ادعت بمؤخرها لا تسمع

مطلب تصرفا في الغراس مدة تزيد على خمس وعشرين سنة لا تسمع الدعوى بعدها

مطلب لا تسمع دعوى المرصد بعد عشرين سنة

قبله من النظار متصرفون في ذلك لجهة وقف عمر وهل اذا اقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد  
عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستانين كل منهما جار في وقف اهلي يفصل  
بينهما مجرى ماء يسقي ارض البستانين وغيرها ونظارا أحدهما واضعون ايديهم ومتصرفون  
في مسناة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد واحد الى  
الآن لجهة الوقف بلامعارض ولا منازع وفيما يلي المسناة التي جهة البستان الآخر سياج قديم  
فاصل بين المسناة والبستان والآن يدعي ناظر البستان الآخر أن المسناة تابعة لبستانه مع  
الغراس القائم بهما متعلا لا يكونها في جهته ويكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا لمن قبله  
وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف بعد ثبوتها  
(الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل  
المذكور حيث كان الحال ماذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب (سئل)  
في مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها فالقول  
لن من ارباب الارضين (الجواب) قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسناة بين ارضين  
احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن  
الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امساك الماء الى  
المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة  
قوله كانت الاشجار له مالم يتم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء  
الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب  
القسمة في نوع نقض القسمة فحصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع تالة  
انسان وغرسها وورباها فهي للغراس بالقيمة نهري بينهما ادعيا اشجاره النابتة في ضفته ان علم  
الغراس فهي له والا فان كان في موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مشترك فبينهما بزازية  
من المزارعة (سئل) في قطعة ارض جارية في وقف اهلي ومحتكرة لجهة وقف بر بالوجه  
الشرعي ولو وقف البردمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة يجري فيها الماء لوقف البردمنة  
ماؤها الاضلى فاستأجر المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف مجرى ماء وأراد أن  
يجريه ويضمه في القساطل المزبورة للحظ والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك  
بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
في جماعة لم قاسارية بهابركة ماء يجري اليها من فائض بركة حمام وقف واضعون ايديهم ومن  
قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء المزبور ومجره ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد  
على ثمانين سنة بلامعارض والآن قام متولى وقف الحمام يكافهم دفع حكر عن الماء ومجره  
لوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس بيده  
مستند شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعي (الجواب)  
نعم (سئل) فيما اذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فأبرأت عمه اليتيم عن الدعاوى بطريق

مطلب ليس له وضع يده على  
مسناة جاره المتصرف من  
قديم

مطلب يعمل بالتصرف  
القديم مسناة المجرى من  
الجانبين

مطلب في مسناة بين ارضين  
عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب للمحتكر اجراء ماء اخر  
في القساطل الموضوعة  
في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من طلب  
حكر على مجرى ماء الفائض  
اذا لم يسبق له ولا لمن قبله  
تصرف في ذلك



الاصالة عن نعيم او كان للقيم حقوق وأعيان عند عتمته وتريد أتمه الدعوى بها على عتمته  
بظري الوصاية عليه وأخذها له منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك  
(الجواب) نعم وإذا ابرأ رجلا عن الدعوى ثم ادعى عليه مالا بالوكالة او الوصاية قبل  
برازية من الدعوى (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مسافة  
شرعية وانقضت مدة المسافة فنام عمرو يدعى حصة معلومة في الغراس المزبور المساقى عليه  
فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) لا  
لا يملك ذلك بعد المسافة المذكورة أفق بذلك الشيخ الحانوتي وأجاب في ضمن سؤال بقوله  
استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك  
للتناقض الخ اه وأفق بمثله العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مسطور  
في هامش فتاويه (سئل) في ربع مزرعة معلوم جار في وقف بر محدة من القبلة قطعة  
أرض جارية في وقف اهلى يؤجرها ناظرها من جماعة ويمتد لها نظارها من الشمال بالمزرعة  
المذكورة غير أن متولى وقف ربع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من  
زراعه ومتصرفون فيه من الربع المذكور الى محل معلوم في الارض من قديم الزمان الى الآن  
بلا معارض والآن قام ناظر الارض يعارض في ذلك مدعيا أن حد أرضه الشمالى وراء المحل  
المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع اراض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن التصرف  
القديم للمتولين على ربع المزرعة في حدها الى المحل المزبور وبأخذون قسم الزرع كما ذكر  
ولم يسبق انظار وقف الارض وضع يد ولا تصرف شرعى بما يدعيه من الحد المذكور المجاوز  
للمحل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الآخر  
حيث الحال ما ذكر (الجواب) حيث كان المتولون وضعي ايديهم ومتصرفين بربع  
المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد  
ثبوت شرع الان وضع اليد والتصرف حجة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الارض  
المذكورة ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في ذلك (سئل) فيما اذا  
مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركة وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو  
مقر بذلك ويريد البنات الدعوى عليه بمحسنتن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصسنتن  
(الجواب) تسمع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقرا بذلك وترفع يده عن حصسنتن  
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالغين من غيرها اختلفوا معها في شئ معين  
صالح للزوجين فمن القول من الفريقين (الجواب) القول في ذلك للزوجة مع يمينها  
قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحى في المشكل الصالح  
لهما فالقول فيه للحى (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو ولدى القاضى بمبلغ دين معلوم  
وطالبه به فأجاب عمرو بأن اصل المبلغ كذا وانه دفع لزيد كذا او كذا اذ ادعى قدر الدين فطلبت  
من عمرو اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطالب يمين المدعى على عدم قبضه ما ذكر وطالب منه اليمين

مطلب لا تسمع دعواه في شئ  
من الاشجار بعد ما ساقى عليه

مطلب يعمل محدود الارض  
بالتصرف لان وضع اليد  
والتصرف حجة قاطعة  
مطلب تسمع الدعوى بعد  
عشرين سنة اذا كان الخصم  
مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح  
للزوجين فالقول فيه للحى  
منهما

مرارا فنكحل ولم يحلف فنبه الحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعاً وموقعه الشرعي؟ (الجواب) نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت إليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومتى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك عينه لأن الحكم بالنكول بمنزلة الحكم بأقراره والقاضي إذا سمع أقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك إلى أنكاره كذلك إذا حكم بنكوله شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليمين؟ (سئل) في رجل مات عن أولاد بالغين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه أمتعة على حدة فاختلفت أحداها والأولاد مع الأخرى في متاع البيت التي هي فيه والأمتعة مما يصلح للزوجين فهل يكون القول لها يمينها في ذلك حيث لا بينة للباقيين؟ (الجواب) إذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحي من متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما يمينه في ذلك حيث لا بينة للباقيين لأن البرة لا يد كذا في البدائع وغيره؟ (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبية وخلف تركته فادعت الزوجة مبلغاً من الدراهم بذمة الميت وأثبتته بالبينة الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام نائب الوكالة عن الأخت ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والآن يدعى الوكيل بالوكالة أن الزوجة كانت أبرأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه وأقراره فهل حيث صدق وأقر أن الدين باق في التركة لا تسمع دعواه المزبورة؟ (الجواب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد أقراره المزبور للتناقض كما صرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الافتروى عن القنية ت التناقض يمنع الدعوى غيره كما يمنع لنفسه بخ من أقر بعين غيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية قس ومضى أقر به له ثم ادعاه لغيره لا تسمع؟ (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركته تحت أيديهم فادعى عمرو ذمته بذمة زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم شرعي وأقام شاهدين شهد بذلك لدى الحاكم المذكور فحكم له بذلك وأمر المدعى عليه بدفع الدين لعمرو ومن التركة فدفع له بعضه من غير تحليف عمرو يمين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وادعى على عمرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفوع لكونه أخذه بغير يمين فهل يكون الدفع المذكور غير واقع وموقعه الشرعي لعدم الاستخلاف ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستخلاف الشرعي؟ (الجواب) نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعبرات أن القاضي يستخلف الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طالب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد أذاه إليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك بد ولا بشئ منه رهن أم وعلاه الصدر الشهيد بأن اليمين ليست للوارث ههنا وإنما هي للتركة لأنه قد يكون له غريم آخر أو موصى له فالحق في هذا في تركته الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له

مطلب إذا قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت إليه الخ

مطلب القول للحي في الصالح لهما

مطلب التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه

مطلب لا يصح دفع الوارث قبل يمين الاستظهار

شيأ حتى يستخلف اه فحيث أجمعوا على تخليفه وذكروا انه لا يدفع اليه المال حتى يستخلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرائطها حتى ينفذ حكمه بالدفع والقاضي مأثور بالحكم باصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى فاذا حكم بغير الاصح لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد أجمعوا على التخليف وأما ما قيل ان القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما المقلد فانه متى خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كما بسطه التمرناشي في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة اذ بعض الورثة يكون خصما عن الميت كما صرح بذلك غير واحد من علمائنا الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام (تمة) قال في البحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطا اه قال العلامة الغزي التمرناشي اقول ينبغي أن لا يتردد في التخليف اخذا من قولهم الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال العلامة الحير الرملي في حاشيته على البحر اقول قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطا لاحتمال انهم شهدوا واستجاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتمى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي أن لا يتردد في التخليف فتأمل اه اقول وكلام الرملي هو الاوجه كما لا يخفى على من تنبه **\*(سئل)\*** في امرأة تركت دعواها الارث من ابيها على اخيهامدة ست وثلاثين سنة بلا مانع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الا **آن** **\*(الجواب)\*** نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى غائبا او ميبيا أو مجنونوا وليس لها ولي أو المدعى عليه اميرا جائرا يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلا عن الفتاوى العنابية **\*(سئل)\*** في خارج وذي يد على نور تنازعا فيه كل يدعى شراءه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخا **\*(الجواب)\*** نعم كما في البرازية والخلاصة وغيرها وان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما اسبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجا على ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذي يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ اقدم فالسابق احق الخ تنوير الابصار من دعوى الرجلين وبمثله افتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا أرخا وتاريخ ذي اليد اسبق فحينئذ يقضى له اه وفي المنع ثم اعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البصر عزيا الى خزنة الاكل اقول هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس رأما للبسوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب الا بالشهادتين بأحد الثلاثة اما ملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه واما ملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان واما قبضه بأن يقولوا شراء منه وقبضه اه ثم رمز لفتاوى القاضي ظاهر الدين ادعى ارثا ورثه من ابيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا بأن

مطلب لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق تاريخا

مطلب لا تقبل البيعة على الشراء من الغائب حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها

الميت باعه منه ولم يقولوا بباعه منه وهو يكاد يكون كالوكانت الدار في يده مدعى الشراء أو مدعى  
الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث  
أما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع ومالك اهـ (سئل) في رجل اشترى من زيد  
فرسا معلومة بثمن معلوم والا ن قام عمرو والخارج يدعيها من الرجل بالنتاج ويريد المشتري  
اقامة البينة على عمرو والمدعى المزبور انها نتاج فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري انها نتاج  
فرس بائعه على عمرو والخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد  
أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن ابان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثلها افتى الشيخ  
خير الدين نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا وبرهان المشتري  
على نتاج بائعه كبرهان بائعه اهـ ومثله في البحر اقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره  
في البحر عن خزانة الاكل حيث قال لو أقام البينة أن هذه الدابة تعبت عنده أو نسج هذا  
الثوب عنده أو أن هذا الولد ولدته امته ولم يشهدوا بالملك لدافانه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا  
انها بنت امته لانهم انما شهدوا بالنسب اهـ وبه افتى العلامة محمد الناجي كما في فتاواه ثم اعلم  
أن قولهم ان ذا اليد أولى في دعوى النتاج مقيد بما اذ لم يدع الخارج عليه فعلا أما لو ادعى عليه  
انك غصبته مني أو أودعته عنده عندك أو آجرته منك فادعى ذو اليد النتاج قدم الخارج عليه  
كما جزم به في البحر والزياحي وشرح الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار فتنبه  
لذلك (سئل) في رجل اشترى من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق  
في بلدة أخرى بدعوى النتاج ووجهكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها  
تعبت عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول  
هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) نعم  
مقتضى ما افتى به الخیر الرملی كما هو مذکور فی فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادة عدم  
اشتراط حضور المستحق قال في العمادة وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في البرازية  
عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط  
حضرة البغلة أيضا فاقبل ولا تجعل هذا ما ظهر للعبد الضعيف اقول وقدمنا الكلام على ذلك  
في باب الاستحقاق فراجع (سئل) في ذي يد وخارج برهنا على نتاج رجل ولم يوافق  
سنة تاريخهما فهل يقضى به لذی اليد (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من دعوى  
الرجلين (سئل) في ذي يد على معرزة هي نتاج معرزة تعبت عنده وله بينة على ذلك ادعاها  
خارج بالملك المطلق وأقام كل بينة على دعواه فهل يقضى بينة ذي اليد (الجواب) نعم  
ادعيا النتاج فانه يقضى بينة ذي اليد وكذلك اذا ادعى ذو اليد النتاج والاخر ملكا مطلقا  
وهذا اذ لم يؤثر خافان ارضا قضى لصاحب اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة نحو الفالو وقت  
صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج عمادة من الفصل الثامن وتمام  
الفروع فيها ومثله في التنوير وغيره (سئل) في رجل ادعى على آخر النتاج فقال المدعى

مطلب تقدم بينة ذي اليد  
في دعوى النتاج بشروط

مطلب برهان المشتري على  
نتاج بائعه كبرهان بائعه

مطلب اراد البائع اثبات  
النتاج بعد الاستحقاق هل  
يشترط حضرة المستحق

مطلب برهنا على النتاج  
ولم يوافق سنة تاريخها  
يقضى به لذی اليد



عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعه المدعى المدعى ان اقام  
البينة أم لا؟ (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادية في الفصل السابع في التناقض  
في الدعاوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها  
فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منه فاقبت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على اولاده  
الاربعة ثم على اولادهم ثم وثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظر اهل الوقف ولا مأذونه  
بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن الشهود لم يذكروا اسم هذا الوقف المزبور في الشهادة بل  
ذكروا اسمه واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرف بها وذكروا صناعته التي يشاركه فيها غيره  
ولم يعرف بها لا محالة ثم ترفعوا لدى قاضي القضاة فألغى حكم الحنبلي المذكور وحكم بحريان  
الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل  
بمضمونها والحالة هذه؟ (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لو ادعاه باذن  
القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لأن له حق في الغلة لا غير فلا  
يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن  
القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه  
المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي  
ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه الاخذ لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد  
من الموقوف عليهم خصومة بلا اذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله  
في العمادية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار  
الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الا بتوازية  
أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لأن حقه في الغلة لا العين  
اه ولا بتلقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم ابيه وجده أو اسمه واسم ابيه  
والصناعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدرر  
والتنوير وغيرها (سئل) في صغيرات عن أم وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه  
فادعى اخوان على وكيل عمتي الصغير أنهما ابنا ابن عم له وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته  
فانكر الوكيل نسبهما له وأتيا بشاهدين شهدا في وجه الوكيل المرقوم أنهما ابنا ابن عم  
الصغير ولم يذكرا في شهادتهما أنهما ابنا عم لا بوين أو لاب أو لام ولم يزيكا قبل الحكم ولم تكن  
التركة في يد العمتين المزبورتين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور  
غير صحيح؟ (الجواب) نعم وفي الاشباه من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع  
الا في دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كما في التهمة اه والخصم في اثبات  
النسب خمسة الوارث والموصى له والغريم لليت أو على الميت بزازية من الفصل  
الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح على غير ذي اليد اه باختصار وفي  
الحاشية رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط له حجة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه

مطلب لا تسمع دعوى  
الموقوف عليه الا باذن  
القاضي أو كونه متوليا

مطلب المستحق لا يملك  
الدعوى ولو لو وقف عليه  
فقط  
مطلب لا بتلقبول الشهادة  
على الغائب من ذكر اسمه  
واسم ابيه وجده

مطلب الدعوى على غير  
ذی اليد لا تسمع  
مطلب الخصم في اثبات  
النسب خمسة  
مطلب ادعى انه عم الميت  
لا بد أن يفسر انه لايه  
أولامه

لا يه وأمه أو لايه أو لأمه ويشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عبادية من أو آخر  
 الفصل السادس وفي الفتاوى الرحيمية سئل في رجل يدعى علي وصي صغار أنه ابن ابن عم  
 الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى إذا أقامها أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد  
 هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وإنما تقبل بشروط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة  
 حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البحر بعد بطل الكلام وحاصل ما منعنا هنا أن  
 الشهود إذا شهدوا بنسب فان التعاضى لا يقبلهم ولا يحكم به إلا بعد دعوى مال إلا في الأب  
 والابن اه وأن ينسب الشهود الميت والميت لبنوة العمومة حتى يلتقيا إلى أب واحد وأن  
 يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضيان ولا بد أن يكون الأب الواحد الملتقى إليه  
 معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالأب والجدة إذا الخصام فيه والتعريف بذلك عند الإمام  
 الأعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فإذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة  
 ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن المعلوم أن  
 ولي الأمر نصره الله تعالى ما ولي القضاء إلا ليحكم وبالله شهادة الزكاة فلا يصح الآن بشهادة غير  
 زكاة كما هو ظاهر والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى  
 النسب قال المؤلف قلت هذا من أفاض لما ذكره في الظاهرية والعمادية وغيرهما من أنه يشترط  
 ذكر الجدة الذي التقيا إليه وقدمه مثل له في الظاهرية مثالا ولم يذكر اسم أبي الجدة ولا اسم جدته  
 لكن أفتى الإمام أبو السعود بأشترط ذكر الأب كما ذكره الباقون في فتاويه وأطن أن الرحيم  
 اشترط ذلك بناء على قولهم كما صاحب التنوير وغيره إذا كانت الدعوى على غائب يشترط  
 ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجدة نفذ وأنه طعن أن الدعوى على الجدة الذي التقيا إليه  
 والحال أن الدعوى على الميت الذي يطالبون أرثه فتنبه (سئل) في جارية اشتراها رجل  
 من سيدها بثمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها إلى منزله منقادة لارق  
 والبيع والتسليم ساكنة واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن أراد بيعها فزعمت أنها  
 حرة الأصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل ذكر الإمام  
 رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد إذا انقاد للبيع لا يقبل قوله في حر الأصل بدون  
 بينة وتفسير الانقياد التسليم إلى المشتري يعني إذا سلمه إلى المشتري لا يأتى ويسكت أما  
 السكوت عند البيع لا يكون انقياد للبيع لأن البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا  
 في أحكام السكوت أن العبد إذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حر لا يقبل  
 عمادية في الفصل الأربعين ولو قال العبد أنا حر الأصل فالقول قوله بحكم الأصل ما لم يسبق منه  
 انقياد لارق وبعده لا يقبل بالإبرهان نزائية من الحادى عشر من الدعوى (سئل) في رجل  
 تصرف في دار معلومة زمانا تصرف المالك في أملاكهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء  
 منه ثم باعها من زيد وباعها زيد من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة  
 والرجل قريب مطالع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار

مطلب انما تقبل دعوى  
 النسب بشروط

مطلب ينبغي الاحتياط  
 في الشهادة بالنسب

مطلب العبد إذا انقاد للبيع  
 لا تقبل دعواه حرية الأصل  
 بدون بينة

مطلب باع داره وقربه  
 حاضر لا تسمع دعوى القريب

مطلب تترك الدار في يد  
المتصرف تضعها للاطماع  
الفاسدة

والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي قام الآن ورثته يريدون الدعوى  
بشيء من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة؟ (الجواب) نعم لا تسمع دعواهم  
في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطعا للاطماع الفاسدة لأن السكوت كالا فصح قطعا  
للتزوير والخيال والمسئلة في كثير من المتعيرات كالتموير والكثرة والمتنقي في مسائل شتى آخر  
الكتاب والبرازية والولوا الجمية وعبارتها رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض  
والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد المتصرف لأن  
الحال شاهد اه لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة  
والمسئلة في فتاوى الانقروى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى في عدة اسئلة  
\*(سئل)\* في امرأة ماتت عن زوج وأتم وابن قاصر وخلفت تركته قامت الام الآن تدعى  
بأن لها امتعة معلومة في التركة دفعتها لابنتها على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعي والزوج ينكر دعواها فهل تكون  
دعواها غير مسموعة لمنع السلطاني؟ (الجواب) نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان بيدهند  
أمتعة معلومة متصرفه فيها من مدة سنين بلا معارض ولها ماتت عنها وعن ابني اخ شقيق  
يعارضانها في الامتعة ويدعيان انها لامها وهي تنكر وتدعي أن الامتعة لها فهل القول قولها  
في ذلك وعلى ابني اخيها الاثبات؟ (الجواب) نعم \*(سئل)\* في قروى اختلف مع  
زوجته في بقرة رنتا حها في بيته ولا بينة لها فهل يكون القول له في ذلك يمينه؟ (الجواب) نعم  
لأن المواشي مما يصلح لها كما في البحر والنخ والقول له في الصالح لها \*(سئل)\* فيما اذا  
اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في امتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالاساور والذهب  
وغيرها وما يصلح لها كالنقود وغيرها فالقول لمن في الفريقين؟ (الجواب) القول للزوجة  
في ذلك يمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق لأنه مما يصلح لها كما  
في البحر \*(سئل)\* فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن زوجته وبنت  
منها وتركادارا كانا ساكنين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فها يدعيان أن نصف  
الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالدته هند ولا بينة فهل القول  
في ذلك لورثة الزوج مع اليمين؟ (الجواب) نعم وإن مانا فاختلف ورثتها فالقول قول ورثة  
الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد كما في لسان الحكم ومثله في الخيرية فتقلا عنه \*(سئل)\*  
في رجل طلق زوجته ثلاثا واختلفا في بيت ساكنين فيه ولها بينة تشهد بحريان البيت  
في ملكها فهل يقضى يمينتها؟ (الجواب) البيت للزوج بيمينه كما في البحر إلا أن تقيم البينة  
فيقضى يمينتها لانها خارجة قال في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها  
ثلاثا وبأنها فالقول قول الزوج لانها صارت اجنبية بالطلاق فزالت يدها هذا اذا اختلفا  
قبل الطلاق أو بعده واذا مانا فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي  
يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهازها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لأن

مطلب تصرف زمانا في ارض  
لا تسمع دعوى من كان يرى  
تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى العارية  
بعد خمس عشرة سنة

مطلب ماتت أمها فادعى  
ابن الاخ أن الامتعة لامها  
وهي تنكر فالقول لها

مطلب اختلفت مع ورثة  
الزوج في امتعة البيت

مطلب اختلفا في البيت بعد

الطلاق فهو له بيمينه إلا أن

تبرهن

الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها المخ اه اقول وقال في البحر تحت قول الكنز ولده فيم يصلح لهما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف في الفرش ونحوها ولهذا قال في خزانة الاكل لومات المرأة في ليلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقمام والاباريق والصناديق والفرش والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجوز مثله الا أن يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيم يصلح لهما فاقول له الا اذا كان الاختلاف ليلية الزفاف فالقول لها الجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده لا فتوى الا أن يوجد نص في حكمه ليلية الزفاف عن الامام بخلافه فيتنوع اه كلام البحر ملخصاً (سئل) في رجل متزوج بامرأة ويدهما عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان يلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبلها قام الابن الآن يدعي بأن العقار ملك لابه والبنت انه لاهما ولا يئنة لكل منهما فهل يكون القول للابن المزبور في ذلك بيمينه (الجواب) حيث لا يئنة فالقول للابن في ذلك بيمينه وترث البنت المذكورة منه قيراطاً واحداً والمسئلة في الخيرية عن لسان المحكام اقول لم يبين في السؤال العقار المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اه وقال في البحر أيضاً وراهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهباً أو فضة كما سيأتي في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه يقوله بعده وما يصلح لهما الفرش والامعة والاواني والريق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في السكا في وبه علم أن البيت للزوج الا ان يكون له يئنة وعزاه في خزانة الاكل الى الامام الاعظم اه كلام البحر وذكر في البحر أيضاً انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في ايديهما فانهما كالأجنبيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في متاع البيت فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما علقته على البحر أن الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر واذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجاً عن سكنها فاقسم بينهما فيعين تقييد العقار في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليتأمل (سئل) في ابن كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخاف عن ابيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب

مطلب اذا اختلفا في غير  
متاع البيت فهما كالأجنبيين

مطلب اذا كان للابن كسب  
على حدة ثم مات أبوه اختص  
بما اكتسبه



مستقل يختص بما انشاء من كسبه وليس للورثة مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة  
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت ابيه في جملة عياله وصنعتهم  
 متحدة يعينه بتعاطي اموره ولا يعرف الابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد ان يختص به  
 بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لابي له ولا شيء له فيه (الجواب) نعم  
 جميع ما حصله بكسبه ملك لابي له لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره  
 واحواله وصنعتهم متحدة ولا يعرف الابن مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون  
 معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرازية ومجمع الفتاوى واقتى بذلك الخير الرملي  
 اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عياله فقال البنون المتنازع متاعنا  
 والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير الخ من القول  
 لمن في كتاب الدعوى اقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له  
 كسب مستقل حصل بسببه اموال او مات هل هي لوالده خاصة ام تقسم بين ورثته اجاب هي  
 لابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه واما اقول  
 عما ثاب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب  
 اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال  
 سابق لهما وكون الابن في عيال ابيه فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب وانظر  
 الى ما عللوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع فدار  
 الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك اهـ واجاب الخير الرملي عن سؤال آخر بقوله  
 حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره واحواله فجميع ما حصله بكسبه وقبضه فهو ملك  
 خاص لابي له لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولواجتماع له بالكسب جملة اموال لانه في ذلك  
 لابي له من حق لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لابي له نص عليه علماء ونازحهم الله تعالى فلا  
 يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ واجاب ايضا عن سؤال آخر بقوله ان ثبت  
 كونه ابنه واخويه عائله عليه وامرهم في جميع ما يقع لونه اليه وهم معينون له والمال كله له  
 والقول قوله فيما لده يمينه وايثق الله فالجاء امانه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل  
 كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان  
 ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلين فهو بينهم اثلاثا يمينين والحكم دائر  
 مع عائلته باجماع اهل الدين الحاملين لحكمه اهـ (سئل) في رجل ادعى على آخر اجارة  
 حانوت فأنكر خصمه ذلك ويريد تخليفه على ذلك فهل له تخليفه وكيف يحلف (الجواب) نعم  
 له تخليفه وكيفية تخليفه ١٦ من العمادية في مسائل الاستحلاف لو ادعى اجارة فبينة  
 او دار او حانوت او عبدا او ادعى مزارعة في الارض او معاملته في نخل فأنكر المذعي عليه يحلف  
 على الحاصل بالله ما بينك وبين هذا المذعي اجارة فائمة زامة لازمة اليوم في هذا المعين المذعي  
 ولالدة لك حق بالاجارة التي وصف اهـ (سئل) فيما اذا كان بيد ذميين دار معلومة

مطالب اذا كان في عيال  
 ابيه وصنعتهم متحدة فما  
 انتسبه لابي له

مطالب الابن اذا كان  
 في عيال الاب يكون معياله  
 فيما يصنع

مطالب لو غرس شجرة فهي  
 لابي له

مطالب اذا كان ابنه واخوه  
 في عائلته فكسبهم له

عن ايها المتصرف فيها قبلها بطريق الشراء بموجب حجة متضمنة انه مرتب على بعض غير  
معلوم من ارض الدار في كل سنة غرشان لجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها لجهة الوقف  
من اكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور بكلف الذميين المزبورين الى بيان  
البعض المزبور واستتجاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون  
الغرشين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للتولى تكليفهم الى ما ذكر \* (الجواب) \*  
نعم ليس له ذلك والله تعالى أعلم والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من  
المدد المتطاولة اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان لجهة وقف قطعة ارض داخل دار زيد وهي غير  
معلومة وزيد يدفع لساطر الوقف في كل سنة ثلثي غرش اجرة عنها ويأخذ بذلك وصولا من  
قديم الزمان قام الآن فاطم الوقف بكلف زيد الى استتجار ارض معلومة من ارض الدار زاعما  
انها هذه وزيد يتكرر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعي فهل يكلف الساطر الى ذلك  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد جماعة بساكنين معلومة وهم متصرفون  
فيها بطريق الملك من مدة تزيد على اربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبالغ من الدراهم  
على بستانه لجهة وقف اهلى من قبل هذه المدة الى الآن بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه  
بطريق المرتب ويزعم فاطر الوقف ان ارض البساكنين كلها جارية في الوقف المزبور بمجرد  
أخذ المبلغ المذكور من ملاكها وليس بيده مستند شرعي يشهد بما زعمه فهل لا عبرة بمجرد زعمه  
والقول في ذلك للدافعين \* (الجواب) \* نعم لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين ان  
دفعهم بطريق المرتب لانهم مملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك في البرازية والفصولين  
وقتاوى الحانوق وغيرهما والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه صدق انه دفعه قرضا  
لانه مملك دفع اليه دراهم فقال له انفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع  
اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان المحكام في هبة المريض  
وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب الدراهم اقرضتك وقال القابض لا بل وهبتي  
كان القول قول صاحب الدراهم من نكاح الحانية رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارثة  
ان الاب اعطى القابض والوارث يصدق في ان الاب اعطاه بجهة الدين اقيامه مقام مورثه  
فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك \* (سئل) \* في دار معلومة  
جارية في وقف تروا المتولون على الوقف متصرفون بها واضعون يدهم عليها ويؤجرونها  
ويقبضون اجرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض والآن قام فاطر  
وقف اهلى يدعى انها جارية في الوقف الاهلى مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف  
الاهلى ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلامانع  
شرعي والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم قال  
في المبسوط ترك الدهوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع  
دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اهـ ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب

مطلب ليس له طلب الايجار  
اذا كان المرتب على بعض  
غير معلوم من الدار

مطلب القول للدافع لانه  
أعلم بجهة الدفع

مطلب اذا كان ما دفعه  
بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب ترك الدعوى ثلاثا  
وثلاثين سنة لا تسمع دعواه

الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخانية رجل في يده مبيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضره كاذبه خطوط العدول والقضاء الماسخين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصك لأن القاضي إنما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة أو الأقرار أو ما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط يشبه الخط اهـ أقول انظر التوفيق بين ما في الخانية وما في فتح القدير من قولهم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاء اهـ وفي الخصاف لوصار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكر ووقف في ايدي الامناء فوجد له مرسوم ما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اهـ ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والمفتي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب **مراتب** مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا أي مصدرا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة \* ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار أو على السكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شيء اخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون لتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تبين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر **مراتب** وغير مستبين كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اهـ ومثله في الهداية وقسوى قاضيان وحاصله أن الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قارى الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خطيده بذلك وانكر المدعى عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك وجحد أنه خطه يحلف على أنه ليس بخطه لانه انكر الكتابة او يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال أهل الخبرة هما واحد ألزمه الحق وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بخضرة الشهود فهو معتبر فيسمع من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عن انكر المسطور هل يحلف انه ما كتب عليه ام على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اهـ والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما لم يخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان اعائب على وجهد الرسالة على ما عليه العامة لأن الكتابة قد تكون للتجربة الخ فأفاد أن عامة علماءنا على عدم

مطالب قالوا الكتاب على  
ثلاث مراتب

عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير وإذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه  
بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وإن أفتى قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وإنما يعول  
على هذا التصحيح لأن قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيري إلى  
أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل به كتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ  
يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير إليه  
ما قدمناه عن الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الاشياء تبعا لما في قاضيان  
والبزازية وغيرهما خط السمسار والبيع والصراف وجرم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه  
ابن الشحنة وكذا الشربلالي في شرحها وأفتى به الترقاثنى صاحب التنوير ونسبه العلامة  
البيري إلى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو  
حجة وإن لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة  
للعرف اه وفي خزنة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار  
وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس  
خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة اه ما قاله  
البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال  
البيع وجدت في ياد كاري بخطى أو كتبت في ياد كاري يبدى ان لقلان على ألف درهم كان  
هذا اقرارا لما يراه قلت ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله  
تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي إلى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل  
بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفع بيع وصراف وسمسار الخ وكتبت  
فيمالقه على الدر المختار نقله عن شيخنا المحقق هبة الله البعلبي التاجي في شرحه على الاشياء  
ما نصه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخاقاني المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به  
والعلامة الشيخ علاء الدين الحصكفي شارح التنوير والمتقي رسالة في ذلك حاصلها بعد ان  
نقل ما هنا من انه يعمل بكتاب الامان ونقل جرم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف  
والبيع والسمسار لعله آمن التزوير كما جزم به البزازي والسرخسي وقاضيان وان هذه العلة  
في الدفاتر السلطانية اولها كما يعرفه من شاهد أحوال اهاليها حين نقلها اذ لا تحرر اولا الا باذن  
السلطان ثم بعد اتفاق الجم الغفير على نقل ما فيه امن غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على  
المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمني فيكتب عليها  
ثم تعاد أصولها إلى ادهكتها المحفوظة بالختم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع  
أهل الدولة والكتابة فلو وجد في الدفاتر أن المكان القلافي وقف على المدرسة القلاية مثلا  
يعمل به من غير بيعة وبذلك يفتى مشايخ الاسلام كما هو موضح به في بهجة عبيد الله افندي  
وغيرها فليحفظ اه ما نقلته من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالخاصل أن المدار على  
انتفاء الشبهة ظاهرا وعليه فسيوجد في دفاتر التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد حرر بخطه

مطلب يستثنى خط السمسار  
والبيع والصراف فانه حجة  
عرفا

مطلب في العمل بالدفاتر  
السلطانية

مطلب في دفاتر التجار

ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهمز لم يعمل به  
والعرف جاريتهم بذلك فلم يعمل به لزم ضياع اموال الناس اذ غالب بياعاتهم بلاشهود فلهذه  
الضرورة جزم به الجماعة المذكورة واثمة بلح كما نقله في البرازية وكفى بالامام السرخسي  
وقاضيان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا مرد ما مر من  
انه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة وبديل عليه تعليلهم بان الكتابة قد تكون للتجربة  
فان هذه العلة في مستثناة منافية واحتمال ان التاجر يمكن ان يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة  
في دفتره بعيد جدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهودا فانه يحتمل انه قد أوفى  
المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى انا حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذاك فيما عليه كما يدل عليه  
ما قدمناه عن خزنة الكل وغيرها ما فيها على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى بمال على  
آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في زماننا حادثة شئت ان نعنها في تاجر له  
دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وأنه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف  
على الدفتر فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي في الجواب انه لا يقضى عليه بالمال  
لكونه ليس خطه بل هو خط كافر ويكون الدفتر ليس تحت يده فيحتمل ان الذي كتبه بعد  
موت التاجر قد حدث فيه شبهة قوية بخلاف ما اذا كان دفتره بخطه وهو محفوظ عنده  
والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الحائري سؤالا حاصله فيما يكتبه التجار على  
اجسامهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على ان الحمل ملك صاحب  
العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضع اليد على الحمل فلا كلام في أن  
وضع اليد دليل الملك بالبينة ولا عبرة حيث تدعى بالكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه  
وان لم يكن هناك وضع يد فالاصل أيضا أن الحمل لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالبينة  
الشرعية انها لغيره اهـ (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له  
بالانفاق منه على أولاده آخرين مغار وعلى ائمتهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ  
قدرا معلوما نفقة المثل في مدة غيبة ابيه المحتملة لذلك والظاهر يصدق فيه انهم حضرا الاب  
ويريد احتساب ما نفقه على ابيه من مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره بالوجه  
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص اذن لاخر ان  
يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأنكر الاذن وطالبه  
بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب ان كان المال الذي تحت يده امانة فالقول قول المأمور  
مع يمينه وان كان مقصوبا أو دينيا لم يقبل قوله الا بالبينة والله تعالى أعلم (سئل) هل تقبل  
البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه (الجواب) نعم تقبل البينة وتقبل على ما هو  
الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير وغيرهما من الدهوى قال في التنوير وتقبل البينة  
لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما اذا ادعى  
زيد على عمرو مالا فأجاب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو

مطلب حادثة الفتوى في  
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التجار  
على الاجسام من العلامة  
هل تدل على الملك

مطلب فيما اذا اذن لاخر  
بالانفاق من ماله تحت يده  
مطلب تقبل البينة لو أقامها  
بعد يمين المدعى عليه



انه ابراه منه فهل يقبل برهانه **\*(الجواب)\*** نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر  
ما لا يقال ما كان لك على شئ قطا فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى  
الا يفاء أو البراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا اقر زيد  
بأن بذمته لعمره ما بلغه من الدراهم وثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية  
وحكم عليه بذلك ثم قام الآن يدعى ايفاء بعض المبلغ المزبور قبل الاقرار فهل تكون دعواه  
غير مقبولة **\*(الجواب)\*** نعم في الاقروى من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية  
وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل **\*(سئل)\*** فيما اذا ادعى جماعة على زيد بمبلغ معلوم  
من الدراهم تستحقه مورثتهم فلانة فاعترف به ثم بعد ايام اقام زيد بينة على دفعه المبلغ للمورثة  
قبل موتها ويحلف على ذلك فهل تقبل بينته ويحلف **\*(الجواب)\*** نعم تقبل بينته ويحلف  
لما في خزانة المفتين لو ادعى الايفاء بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد  
لم تقبل لالتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايفاء بعد الاقرار قبل اعدام  
التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الايفاء قبل اقراره  
لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى التمرناشى من الدعوى مفصلا وفي المحبية من الدعوى  
لو ادعى ديننا عليه فأقر **\*(الجواب)\*** ثم ادعى الايفاء بعد ذلك الشهر

لم تستمع دعواه للتناقض **\*(الجواب)\*** الا اذا ادعى بدفع عارض  
كان يقول كان دفعي بعد أن **\*(الجواب)\*** اقررت بعد برهانه من الزمن  
أو قد دفعت عقب التفرق **\*(الجواب)\*** عن مجلسي فعند ذلك صدق

أقول هذه النقول دالة على ان الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة **كما**  
في جواب السؤال الذى قبله **\*(سئل)\*** فيما اذا باع زيد ثلثي داره المعلومه من ابنته البالغة  
وثلاثها من زوجته بعبادات شرعيتين معلوم من الدراهم ابرأها عنه ابراء شرعيا في صحته  
وجواز أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مستغرقة بالدين وثبت البيع والبراء  
المذكوران بالبينة الشرعية ثبوتا شرعيا في وجهه غريم الميث فهل يكون الاثبات شرعيا  
صحيا **\*(الجواب)\*** نعم اذا ادعى ديننا على ميت بحضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد  
كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعا صحيا حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع  
دعوى المدعى محيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات **\*(سئل)\*** فيما اذا ادعى  
المدينون الايصال فأنكر المدعى ولا بينة له فطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقي في الختم بمعنى  
أحضر حقي ثم استخلفني فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك  
في التنوير وغيره من الدعوى **\*(سئل)\*** فيما اذا اشترى زيد من عمرو مملوكا بالغ بائنه  
معلوم وتسلمه المشتري وبقى عنده اياما ثم ان المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمرا  
اعتقه حين كان مملوكا له في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل **\*(الجواب)\*** نعم  
ولو باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد

مطلب اقرار المال ثم ادعى  
الايفاء قبله لا يقبل

مطلب يصح اثبات الشراء  
في وجه مدعى دين في التركة  
المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل  
حقي في الختم ثم استخلفني

مطلب تقبل بينة المملوك على  
أن يأنه الاقول كان اعتقه

ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك  
 شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسعى في نقض ماتم من جهته  
 الا ان تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلق الحرية فشم  
 الاصلية والعارضة خلفاء حال العلق فان الولد يجلب مغيرا من دار الى دار وينفرد المولى  
 بالاعتناق الخ بجزء الرائق من الاستحقاق ومثله في الدرر وتسام فروع المسئلة في الحادى عشر  
 من البرازية في دعوى الرق والحرية \* (سئل) \* في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى  
 ان تلك العين له فهل لا تسمع دعواه \* (الجواب) \* نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه  
 الشرعى \* (سئل) \* فيما اذا اقر زيد في صحته وسلامته انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل  
 عمر وحقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وابراذمته ابراء عاما من كل حق ودعوى شرعيين  
 قام زيد الا ان يريد ان يدعى على عمر وبشئ سابق على تاريخ الاقرار والبراء العامين ويحلفه  
 عليه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك كما في الخانية والبرازية والعمادية وغير  
 ذلك من الكتب المتبعة وبه افتى العلامة الحانوتى وللشربلالى رسالة في ذلك سهاها تنقيح  
 الاحكام في حكم الاقرار والبراء الخاص والعام واجاب قارى الهداية اذا لم يثبت المقر  
 بالبراءة ان تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المكرم مع يمينه والله تعالى  
 اعلم واجاب عن المكاس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره  
 ثم ادعى عليه ما لا يمتسك بقوله ولا غيره فقال المكاس اردت ولا غيره من المكوس خاصة  
 بان القول قول المذمى مع يمينه ان الذى ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس  
 لانه هو المجل والمبرأ والله تعالى اعلم من باب القضاء وصورة فتوى الحانوتى مانصه فيمن ابرا  
 عا ماهر لدعوى بشئ سابق ام لا اجاب حيث ابرا عامامشتملا على الاقرار بانه لا يستحق  
 عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة  
 بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه النفي بل وقع بلفظ البراءة عن  
 المال او عما في ذمته فانه لا يدخل فيه البراءة عن الاعيان الا ان يكون بلفظ البراءة عن  
 الدعوى كما سيأتى عن الفصول نقلا عن قاضيان والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع  
 في المساومة وفي العدة ابرأه عن الدعوى ثم ادعى مالا بالارث ان كان موت مورثه قبل  
 البراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر  
 في البراءة عن الدعوى ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذى ذكره بقوله وان لم يعلم بموت  
 مورثه فكانت وصليته فيقتضى ان الشرط ان يكون موت المورث سابقا عن البراء سواء علم  
 المبرأ بالموت او لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كراس في الرابع عشر  
 في دعوى البراءة والصلى جواب الشرط ولم يجعل اداة الشرط وصليته حيث قال ابرأه عن  
 الدعوى ثم ادعى عليه ارضا عن أبيه ان كان مات أبوه قبل البراء لا تصح الدعوى وان كان  
 لا يعلم موته وقت البراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذى هو جواب الشرط ولم يجعل الاداة

مطلب لا تسمع الدعوى بعد  
المساومة

مطلب اذا أثبت أن تاريخ  
ما ادعى به متأخر عن تاريخ  
البراء يقبل

مطلب البراءة عن الدعوى  
يدخل فيه البراءة عن  
الاعيان

مطلب ابرأه عن الدعوى  
ثم ادعى عليه ارضا عن أبيه  
يصح ان لم يعلم موته وقت  
البراء

وصلية كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادية مانصه  
وفي دعوى قتاوى قاضيان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان  
ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال  
برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئا  
منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في قتاوى قارى الهداية  
سئل اذا اقر شخص انه لا يستحق على فلان حقا ولا يمينا بالله تعالى لما مضى من الزمان  
والى تاريخه ثم ادعى المقر بدعوى ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه  
ولا يمين عليه لان اليمين بعد صحة الدعوى وقال في المبسوط كما نقله عنه في البحر في صلح الورثة  
ونصه قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أودين وكل كفالة  
أو جناية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا  
انه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استغاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا ملك لي في هذا العين  
كما في البحر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتبرة خصوصا ما نقله  
في العمادية عن قاضيان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشكل على تلك النقول  
المعتبرة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لومات عن ورثة وقسموا التركة بينهم  
وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ارضا عن الميت تصح دعواه  
لان هذا مناف لما قدمناه عن البرازية والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم  
ادعى ما لا بالارث فان كان قد علم بموت المورث صح وتبطل الدعوى فاخذ منه انه لا تسمع  
الدعوى ولو ادعى ارضا حيث علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام القنية بقولنا أو لا  
اذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الاقرار بانه لا يستحق عليه حقا مطلقا  
الح لان هذا من باب الاخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الابراء وكذا ما ذكره  
في القنية وغيره بقوله وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركة الميت الى ولد الميت  
وأشهد الولد على نفسه انه قبض تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى  
في يد الوصى شيئا وقال هذا من تركة والدي وأقام بينة قبلت بينته لانه يمكن أن يكون جوابه  
انه لم يحصل الاقرار على العموم المطلق بل انما سمع في تركة والده حيث قال لم يبق له منها أى من  
التركة ولم يأت بالعموم مطلقا ولذا قال قاضيان وغيره في الوصية أشهد اليتيم على نفسه انه  
قبض من الوصى تركة والده الخ ولم يعم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر لي وقد جعل  
في الاشباه والنظائر لابن نجيم ذلك مستثنى من الابراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد  
الابراء العام الا ضمان الدرك ثم قال وأما اذا أبرأ الوارث الوصى ابراء عاما وقد أوسع في ذلك  
وعلى ما قررنا الابراء العام بأن يكون العموم مطلقا لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى  
جعلها من المستثنيات لانه يشكل على جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلاصة  
في أول هذا الكلام من انه لا تسمع الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث الا أن

مطلب اذا قال لا دعوى  
لي قبله ولا خصومة لا تسمع  
دعواه بعده الا في حق حادث

مطلب اقر انه لا يستحق  
عليه حقا ولا يمينا لا تسمع  
دعواه عليه ولا يمين عليه الخ

مطلب يدخل في قوله لاحق  
لي قبله كل عين ودين  
وكفالة وجناية واجارة  
وحبس

مطلب فيما اذا قبض تركة  
والده من الوصى وأشهد على  
نفسه انه لم يبق له منها قليل  
ولا كثير ثم ادعى شيئا

تخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصي دون الوارث تأمل قلت وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم نعم بأن يقول آية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك لمناذ كرم في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي المنية ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقتر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عم وقال آية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ومما يدان على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله آية دعوى كانت ما ذكر في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانعه ادعى دينا أو عينا على آخر وصالحه على بدل وكتاب بذلك وثيقة الصلح وذكر اقليم صالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت المدعية مثلاً امرأة ادعت داراً وجرى الحال كما ذكر ثم جاءت المرأة تطلب من المدعى عليه دينا بالمهر لا تسمع لأن البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أي عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعوى تأمل فإن المراد بالعموم أن يأتي بشئ زائد على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك مفيد للعموم لأنه يفيد معنى آية دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لأن المصريحين بعدم سماع الدعوى بعد البراءة العام المطلق هم المخرجون بسماحها بعد ابراء الوارث وغيره لكن في محال مختلفة فلو لا هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم اجمعين أقول وسيأتي في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئا من التركة بعد الاقرار بالاستيفاء (سئل) فيما اذا اقر زيد في صحته وسلامته لدى بيته شرعية انه لا حق له قبل عمرو من الحقوق الشرعية مطلقة ثم ازاد الآن الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في البراءة العام المذكور الكفالة كما في المبسوط والخلاصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم البراءة والاقرار الخاص والعام وبمثلته افق الشيخ خير الدين ناقلا عن المبسوط (سئل) فيما اذا باع زيد رقيقه البالغ من عمرو بعبا با شرعيا بثمن معلوم من الدراهم والرقيق منقاد للرق والبيع قام البائع الآن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يدعه فهل دعوى العبد شرط في العتق العارض (الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهم ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفضل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشياء من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا اه قوله والمعتمد لا أى لا تقبل الشهادة على الصحيح كافي العمادية

مطلب ادعى دعاوى معينة  
ثم أقرانه لا دعوى له عليه  
ثم ادعى حقا آخر تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى  
الكفالة بعد البراءة العام

مطلب باع عبدا ثم ادعى  
انه كان اعتقه والعبد لم يدع

يبرى وقال الحموى تحت قوله والمعتدلا اقول نقل صاحب العمدية عن فتاوى رشيد الدين أن  
 الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حر  
 الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية امة فهي شهادة بحرمة الفرج ثم نقل عن  
 صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند  
 الامام كما في العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه  
 وفي الاشياء من الدعوى أيضا الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام  
 الا في مسألتين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية ولا تسمع  
 دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة الخ وفي فتاوى الخانوقى جوابا عن سؤال حيث  
 اعترف العبد بالعبودية لسيد يكون عبدا له وسواء كان هناك بينة ام لا ولا عبرة بقول المنازع  
 انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها  
 دعوى الحسبة بخلاف الامة وأما اذ ارجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه  
 لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا اقام بينة تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله أنا عبد ثم دعواه الحرية  
 وأقام البينة لانه  
 في دعوى الحرية كما في الفصل الاربعين من  
 العمدية والله تعالى أعلم\*(سئل)\* في امرأة أودعت عند ابنتها البالغة دنانير معلومة فتسلتها  
 منها وحقها ظنهما لها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى حصه  
 في الوديعة ملكا لها غير الارث فهل يكون ما ذكر مانعا من دعواها\*(الجواب)\* نعم  
 الاستيداع يمنع دعوى المالك كما في الدرر وغيره\*(سئل)\* فيما اذا مات رجل عن ورثة  
 وتركه مستغرقا بدين عليه فجاءه ويريد بعض الورثة اداء بعض دينه ليقبى له من التركة  
 شئ بحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك\*(الجواب)\* نعم وجاز لا حد الورثة  
 استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العمدية وأفتى  
 بمثله الخیر الرملى من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فالخصم هو الوارث  
 والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا حد الورثة اذا امتنع الباكون ولو امتنع الكل  
 عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يبرى على الاشياء قبيل الكفالة  
 \*(سئل)\* فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عندها كم عرف فصار يكتبها ويأخذ  
 دراهم من الناس غير شرعية مسماة بالرسومات ويدفعها آخر البينة لموكله ويزعم موكله انه  
 قبض دراهم من الناس ازيد مما دفعه له ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذه منه بدون وجه  
 شرعى فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة\*(الجواب)\* نعم لان الدعوى لا بد أن تكون  
 بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذكر سبب وجوبها والمال المدعى ليس بواجب  
 على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم الحساكم به للمدعى بعد ثبوته وذكر سبب وجوبه اذ هو مال  
 الناس فحق الطالب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان اصيلا فكيف  
 يضيفه الى نفسه وهو لالناس ولم يكن وكيفا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبة عن اربابه

مطلب لا تجوز دعوى  
 الحسبة في حرية العبد  
 بخلاف الامة

هكذا يباشر بالاصل

مطلب الاستيداع يمنع  
 دعوى المالك

مطلب لا حد الورثة حق  
 الاستخلاص من التركة  
 المستغرقة

مطلب ليس له الدعوى على  
 وكيله بما أخذه من الناس  
 من المسمى رسومات بل  
 الدعوى لهم



لما في الاشهاد ان لنا شاهدا حسبة وليس لنا مدعى حسبة وقد أتى بمثله في دعوى المستتيب  
في المحصول العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى نقلا عن شيخه العلامة الشمس  
الحانوتي رحمه الله تعالى ﴿سئل﴾ فيما اذا كان لزيد ارض حاملة لغراس فزارع عمرا  
عليها مدة مزارعة شرعية بعدما ساقاه على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية  
والآن قام عمرو يدعى أن الغراس والارض له فهل لا تسمع دعواه المزبورة ﴿الجواب﴾ نعم  
نعم لا تسمع والله تعالى أعلم في فتاوى الحانوتي استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي  
بالغيظ لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بحد ذلك للتناقض واذا لم نصح الدعوى  
لا تسمع البينة على التملك لما في الفصل السابع من الفصول لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى  
آجر نفسه في ليحل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه اه  
وفي العمادية من السابع لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى آجر نفسه من ليحل في الكرم يكون  
دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة أن المدعى استأجر من هذه الدار  
او أخذ هذه الارض مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة معني كما مزارعة  
﴿سئل﴾ فيما اذا كان لزيد بركة عمر ومباغ دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو بركة بكردين  
أيضا لزيد أخذ دين عمرو من بكر بكون وكالذعن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك  
﴿الجواب﴾ نعم وفي الاقضية لو اقام البينة على مديون مديونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين  
منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم  
﴿سئل﴾ في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن صغير منه فدفن الاب معها اتمعة من  
امتعت ابدا واذن الزوج وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب حصة الزوج والابن ﴿الجواب﴾ نعم  
نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى ﴿سئل﴾ في أحد الورثة اذا شهد عليه قبل قسمة  
التركة المشتبهة على اعيان معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبرأ ذمة بقية الورثة  
منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ الارث جبري لا يسقط  
بالاستقاط وقد أتى به العلامة الرملي كما هو محرر في فتاواه من الاقرار نقلا عن الفصولين  
وغیره فراجع ان شئت ﴿سئل﴾ فيما اذا كان لزيد رجل عند عمرو على سبيل الامانة  
فقال زيد لعمرو وأبرأتك عن الرجل فهل يكون الابراء المزبور غير صحيح ﴿الجواب﴾ الابراء  
عن الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلائي والبرازية  
من الدعوى وقد حققه الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام والبيري في حاشية لاشباه  
في القول في الدين وفي لسان المحاكم من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المنبع الابراء  
عن الاعيان لا يصح اه وتام الفوائد فيه ﴿سئل﴾ في دار مشتملة على بيوت ومساكن  
وساحة بماوية الارفتاق لزيد في بيوت وعمرو فيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما  
نصفين ﴿الجواب﴾ نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفين  
تنوير من دعوى الرجلين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض كما

مطالب اذا زارع على الارض  
وساقى على الغراس لا تسمع  
دعواه الملكية فيها

مطالب اذا آجر نفسه ليعمل  
في الكرم كان اقرارا انه  
ليس ملكه

مطالب برهن على مديون  
مديونه لا يقبل

مطالب اذا ترك حقه من  
الارث له المطالبة به

مطالب لا يجوز الابراء عن  
الاعيان

مطلب يقسم الشرب على  
قدر الاراضى

في التنوير أيضا فعند كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى بخلاف الانتفاع  
بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كما رور في الطريق كذا في شرح الكنتالزيلي  
والحاصل انه اذا وقع اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولا بينة تقسم الساحة على  
عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار يساوى من كان له منها عشرة بيوت مثلا لان انتفاع  
صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت احدهما لا تستلزم استحقاقه  
في الساحة اكثر من الاخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضى ولا بينة فانه يقسم الشرب  
بينهم على قدر الاراضى لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضى المتعددة الى  
الشرب اكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم عملا بالظاهر فان الظاهر ان كل  
ارض لها شرب يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال  
كما لو كانت داره شتملة على عشرة بيوت مثلا لو احدى منها بيت واحد ولا خر تسعة وتنازعا  
في ساحتها تجعل الساحة بينهم نصفين لتساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الاخر بيوته  
التسعة من تسعة رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسمها اتساعا  
بينهم ويبقى النصف للشريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا نزول منه  
شيء يبيع شريكه وكذا الوفاة الشريك الاول صاحب البيت عن عشرتين ولدا مثلا لا يتقل  
اليهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد  
فات عن ورثة تكون الساحة على قدر ارث كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال  
في شرب الاراضى هذا ما ظهر لي تفقهوا ولم أره منقول صريحا ولكن القواعد تقتضيه والله تعالى  
اعلم \* (سئل) في المستأجر هل يصلح خصما في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة  
اولا \* (الجواب) لا يصلح خصما في ذلك لما في التهمة المستأجر لا ينتصب خصما  
في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع  
الفصولين المستأجر لا يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون  
الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى  
والهزدوى الى ان المستأجر الثاني ينتصب خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو  
فتوى ظاهر الدين كذا في شرح النظم الوهباني ونقل عن الصغرى ان المشتري لا يكون خصما  
للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البرازية من قوله وفي فتاوى القاضى آجر ثم باع وسلم ثم سمع  
دعوى المستأجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان  
خصما لكل من يدعى حقاقيه وكذا الرهن اذا اخذه الراهن وباعه والمرتهن يخاصم الشارى  
وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما يوافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة  
باع من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع كان آجر منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع  
فاذا حضر وبرهن عليه الا ان قبل فليتأمل عند الفتوى منح الخصما من باب فسخ الاجارة  
اقول والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول ان المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن  
يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارثتها أو اشتراها والثاني ان المشتري من

مطلب المستأجر لا يصلح  
خصما في اثبات الملك المطلق

غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه انه استأجر العين أو ارتهنها من المالك قبل الشراء وينبغي في الاول اعتماد عدم السماع لظهور علة وهي أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أي والمستأجر مالاك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري يدعى المالك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية لاشرئبالاى مقتصرا عليه (سئل) هل تشتترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن أم لا (الجواب) قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب فإني في جامع الفصولين يشترط وما في الحانية لا يشترط وعبارتها لورهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزع منه يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام المينة على الرهن قبلت بينته وان كان الراهن غائبا وبأخذ العين من يدى المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا اه وقد نص الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيخان من أهل الترجيع ~~يكن~~ في قاضيخان في فصل دعوى المقول انه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرملى في فتاواه وبالله تعالى التوفيق (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيماريين وواضعون اليد عليهم من قديم الزمان لجهة التيمار المزبور والآن قام تيمارى آخر يريد الدعوى على زيد بأنها جارية في تيماره بدون اذن من السلطان اعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك اصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد (الجواب) نعم اذ التيمارى لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في عين الارض ملك ولا شبهة ملك تسوغ الدعوى عليه أولا كما افق بذلك العلامة الحانوتى والخير الرملى رحمه الله تعالى (سئل) في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودفتر سلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء لجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف اهلى يدعى عليه انها جارية في وقفه بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصيب الزعيم خصما في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له عقارات معلومة باعها في صحتة من زوجته بثمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها بارثه من العقارات فأثبتت في وجهه الشراء المزبور بالمينة الشرعية لدى حاكم شرعى حكم بمحكمة البيع ومنع المدعى المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعى انه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع ففي المحيط وفى الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ميراثا عنه تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفى جامع الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ارثا منه تسمع لامكان توفيقه بأن يقول اشتريته وبجرت عن اثباته فورثته ظاهرا ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعذر توفيقه اه (سئل) فيما اذا تعددت القضاة في بلدة

مطلب هل تشتترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن

مطلب التيمارى لا يكون خصما

مطلب الزعيم لا ينتصب خصما للتولى بلا اذن سلطاني

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبكسه لا

مطالب تعددت القضاة في  
بلدة فالخيا والمدعى عليه

و وقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطالب قاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعى عليه أم لا  
\*(الجواب)\* العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فان طالب  
قاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى التمر تاشي و فتاوى الحسانوني والخير الرملي وبمثلها افتى الشيخ  
اسماعيل فقال العبرة لقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كتبه فقير ربه اسماعيل المفتي  
بقضاء الشام ومن خطه المعهود ونقلته والمثله في البحر وشرح التنوير للعلائي من اول كتاب  
الدعوى وصورة فتوى الحانوتي سئل هل الخيرة للمدعى ام للمدعى عليه اجاب بعضهم بأن الخيرة  
للمدعى عليه واجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسي بمناصه الذي وقفت عليه اذا كان  
قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة ف وقعت الخصومة بين رجلين احدهما في محلة  
والاخر في محلة اخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد  
أطلق صاحب البازية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في المصر قاضيان و وقعت  
الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعى عند الثاني وعند  
محمد لقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى اه وعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل  
واحد منهما في محلة على حدة ف وقعت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر من محلة  
اخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضي محلته والاخر يائي ذلك اختلف فيها ابو يوسف  
ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم اقول قد منا في كتاب القضاء  
تحرير هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة انه قد أمر كل  
منهما بالحكم على أهل محلته فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم  
على كل من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة للمدعى الخ ما قدمناه  
فراجعهم \*(سئل)\* فيما اذا ادعى زيد على عمر وبأن له بدمته مبالغام معلوما من الدراهم  
فأدرك عمر ودعواه ثم ان زيدا أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد مبلغه المزبور منه  
ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومبطل في دعواك هذه حتى أنك اقررت بذلك لدى بيعة شرعية  
ويريد عمرو الآن اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه اشري فهل له ذلك  
\*(الجواب)\* نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالبينة ثم قال المدعى  
كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي  
لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول الحال ليس  
من ضرورة نفي الحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي من العاشر من قضاء  
انتاخرانية برهن على قول المدعى انا مبطل في الدعوى أو شهودي كذبة أوليس لي عليه شيء  
صح الدفع در من آخر الدعوى ومثله في العجادية ادعى رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه أنك  
اقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع  
وتدفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل أن الموجب  
والمسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء

مطالب برهن على قوال  
المدعى انا مبطل أو شهودي  
كذبة



مطلب التناقض في محل  
الخفاء عفو

مطلب ليس المراد حصر  
ما يعنى فيه التناقض بل ما  
كان مبنيا على الخفاء يعنى  
فيه التناقض

مطلب اختلاف الناطر مع  
المستأجر في خوائى المصبغة  
المتصلة بالقول للناظر

مطلب الابرأ العام انما  
يمنع اذا لم يقرب بعده بأن العين  
للمدعى

بالا قول اولم يتصل عمادية من أواخر السابغ (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين  
وخلف حصته من دار وصدق الورثة أن بقيمة الدار فقلان وفلانة ثم ظهر وتبين أن مورثهم  
المزبور اشترى بقيمة الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المصدقين وأنه خفى عليهم ذلك  
فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اشترى  
دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع  
ذلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى  
الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستئجار اعتراف أن الدار ليست  
ملكك هذه المسئلة صارت واقعة القوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا  
لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض فيه الا أن هذا تناقض فيما طريقة طريق الخفاء والتناقض  
في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله أفندى عن التارخانية المديون بعد قضاء الدين  
لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع  
يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاسموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا  
رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع أفندى عن التارخانية قال في الكثر من  
الاستحقاق التناقض يمنع دعوى المالك لا الحرية والنسب والطلاق قال في البحر لان مبنياها  
على الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على العلق والطلاق والحرية ينفردهما الزوج  
والمولى الى أن قال وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل المراد أن ما كان مبنيا على الخفاء  
فانه يعنى فيه التناقض فن ذلك ما فى الظهيرية اشترى دار الابنه الصغير من نفسه الى آخر  
ما تقدم (سئل) فى خوائى مصبغة وقف ملتصقة بأرضها بالبناء مات صباغها عن  
ورثة اختلفوا مع ناظرها يدعون أنها ملك مورثهم وبنائوه والناظر ينكر فهل القول للناظر  
(الجواب) حيث كذبت فى الارض ملتصقة بالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب  
العلامة الخير الرملى عن هذه المسئلة بقوله لاشبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ  
ما حترره فى فتاويه من الدعوى (سئل) بما حاصله أن امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيد  
بأن لها عنده حليبا عينته فأقام الورثة بيعة على انه حين طلقها جرى بينهما وبينه ابراء عام وأن كلا  
منهما اقرباؤه لم يبق له عند الا خرق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيدا  
المزبور اقرب بعد ذلك الابرأ والاقرار بأن التحلى المذكور عنده للمدعية على طريق الامانة فهل  
تسمع هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور (الجواب) نعم تسمع قال فى الاشياء عن البرازية  
أن الابرأ العام انما يمنع اذا لم يقرب بأن العين للمدعى فان اقرب بعده بأن العين للمدعى سلمها اليه  
ولا يمنع الابرأ اه وبه جزم الشرنبلالى فى رسالته تنقيح الاحكام فى حكم الابرأ العام  
(سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بتقدم معلوم من الحنطة ووجد عمرو ذلك فبرهن زيد  
على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا  
(الجواب) نعم يقبل قال فى التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه

معه كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على انه له عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى  
 الايقاع او الابرأ ولو بعد القضاء أى الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه  
 شركة او قرض او ودعة او عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد  
 أجاب قارى الهداية اذا جرد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا تقبل الابينة لانه بالجحود خرج عن  
 أن يكون امينا اه **(سئل)** في ذى يد على دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد  
 الغائب ادعى عليه خارج ان الدار له ملك مطلق فهل اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب أجرها  
 منه تندفع الخصومة أم لا **(الجواب)** نعم اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب أجرها منه  
 تندفع خصومة المدعى الا اذا كان معروفا بالحيل والمسئلة شهيرة بخسة الدعوى والله تعالى  
 أعلم قال ذواليد هذا الشيء اودعني فلان الغائب او أعارني او أجزني أو رهني أو غصبته  
 منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف رحمه الله فيمن عرف بالحيل  
 لا تندفع به وبه يؤخذ ما تقي **(سئل)** فيما اذا برهن زيد على الرهن من عمر والغائب ولم  
 يعرف بالحيل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه فهل تندفع عنه  
 خصومة المدعى **(الجواب)** نعم **(سئل)** فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه استأجر  
 منه شقة مخفية من مكة الى الشام بمأكله ومشربه ولم يتناول معه على أجرها وطالبه بمائة  
 وخمسة وعشرين قرشا أجرة مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا  
 دفع له منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمد أغا المتوفى في خمسين قرشا فلم  
 يصدق على ذلك وانكر فأحضر شاهدين شهدا بطبق جوابه فقام المدعى يطالب وصى محمد أغا  
 الميت بالخمسين قرشا المدكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه  
 الخمسين قرشا أم لا **(الجواب)** عدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون  
 المبلغ أجر مثل الركوب وقيمة الاكل في القمى والشرب وثبوت قبض محمد أغا لذلك في وجه  
 وصيه بعد جحوده لذلك وشروط الشهادة على الميت بذكر الاب والجد واليمين وغيره ثم تركية  
 الشهود والله تعالى أعلم **(جواب سؤال)** اذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعى  
 فالبيع المذكور صحيح ولا تسمع دعواه بشي مما باعه وصدق عليه لسعيه في نقض ماتم من جهته  
 وهو البيع المذكور ولالتناقض بسبب تصديقه لأن التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح  
 في دعوى الرجلين اشباه من الدعوى وفي الحادى عشر من بيوع البرازية من سعى في نقض  
 ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين الخ وفي فتاوى المحنفى من آخر الشهادة التناقض يمنع  
 الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى اه وفي الانقروى عن الفصولين ت من واقعات  
 الناطق في التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه فبح الفقيه أبو جعفر من اربعين لغيره فكما  
 لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية **(سئل)** من قاضى الشام سنة  
 ١١٤٠ بما حاصله ان زيدا الناطق على وقف جدته فلانة أجرة الحصة المعلومة من البستان المعلوم  
 باجرة معلومة لجهة الوقف المزبور واستمر على ذلك سبعا وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع

مطلب الجحد الامين الامانة  
 ثم اعترف وادعى الرد  
 لا يقبل الابينة

مطلب مخسة الدعوى

مطلب عدم التصديق  
 لا يكون تناقضا

مطلب من سعى في نقض  
 ماتم من جهته لا يقبل  
 مطلب من اربعين لغيره  
 لا يملك أن يدعيه لنفسه  
 ولا لغيره بوكالة أو وصاية

الاجرة المزبورة مع يمية ربع الوقف على مستحق الوقف قام الآن يدعى أن الحصة المذكورة  
جارية في ملكه وملك اخوته الغائبين اربعة والدم وأنه كان ضبط الحصة لجهة الوقف ظاناً  
انها للوقف والحال انها لم توجد محررة في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جريانها  
في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه ائتوا في وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب حجة  
فكيف الحكم الشرعي (الجواب) الذي ظهر لنا في هذه المسئلة بعد التتبع والتقرير عليها  
في الكتب المعتمدة أن ايجار زيد بناء على انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جريانها  
في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في الاشياء من كتاب الدعوى التصديق اقرار  
الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحاً بجريانها في الوقف  
المزبور في الحجة المتضمنة لكونها موروثة عن أبيه ولا عذر لمن اقر كما صرح حوايه قال في الاسعاف  
إذا اقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصير وقفاً  
على الفقراء والمساكين لأن الاوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقراره من هي  
في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير الخصاص لجهة اقرار الرجل بأرض  
في يده انها وقف بابا مستقلاً وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكاً لهم حين  
الايحار فلا تسمع حين اقراره المذكور كما في الاشياء نقلاً عن اقرار التهمة وفي فتاوى الامام  
الجليل قاضيان لو ادعى الوقف أولاً في الدار ثم ادعى انها له لا تسمع اه ومثله في العمادة  
وفي الاشياء من كتاب الاقرار إذا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتمة وفيها أيضاً  
من أحكام الجهل مانعه وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع الائم  
لا الضمان اه هذا ما اتضح لنا من كتب ائمتنا الاعلام أقول لم يتعرض المؤلف للإكلام على  
اثبات اخوة زيد المالك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا نظاراً على الوقف مع  
أخيه لم يوجد منهم تصديق أيضاً بجريان الحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة دعواهم  
في المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر  
ما يخصهم وبقيت حصة أخيه زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملاً باقراره وتصديقه  
فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو  
بأن من الجازي في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم  
وجد ها بيد عمرو فاعترف عمرو بوضع يده عليها لكونه شراها من بكر المذكور منذ ثمانية أيام  
بثلاثين قرشاً وأنكر كون البغلة للذعي وطالب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فاحضر زيد  
بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف الحكم (الجواب) يشترط أن يذكر المذعي  
انها بيد المذعي عليه بغير حق ويطلب احضارها ان امكن ويشير اليها في الدعوى والشهادة  
والاستحلاف وان تعذر احضارها هلاكها أو غيبتها ذكر قيمتها كما في متون المذهب وإذا أراد  
المذعي عليه أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه  
من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة المودع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف

مطالب التصديق اقرار

مطلب لا عذر لمن اقر

مطلب اقر الناظر بارض  
في يده انها وقف يصح

مطالب لا بد في دعوى  
الاستحقاق من احضار  
الدابة وان تعذر ذكر قيمتها

المشايع كافي الحمادية والبرازية والاعزوية والله سبحانه أعلم (سئل) في ذي يد على دار ادعى عليه زيد بها لانه كان اقر له بها ويريد نزاعها من يده فكيف الحكم (الجواب) ان جعل زيد اقرار ذي اليد سيالملكه فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وان لم يجعل الاقرار سببا للملك بان ادعى انها ملكه وهذا اقر له بها تصح دعواه وتقبل بينته كذا في الفصولين كذا افي المهمندارى وافق ايضا بان من أثبت انها مستحقة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديله لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبة به شرعا مع عدم الضمان والله أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب صلح ثم صدقه عمرو على جريانها في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحا يعمل به (الجواب) نعم ومن اقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لان التصديق اقرار لافي الحدود كما في الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف مالو اقر ان لا ملك له فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف مالو أبرأه عن جميع التساوى فادعى عليه مالا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كما في نور العين من الفصل المذكور لان اقراره أن لا حق له فيه أو أبرأه لا ينافي انه لغيره (سئل) في أمر اثنين باعتهما من رجل بيعا بآثار عياثين معلوم وكتب بذلك صلح متضمن لكونهما باعتهما هو جاري ملكهما وطلن تصرفهما الشرعي والآن قد عيان أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما (الجواب) لا تسمع دعواهما المزبورة لان من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ حيدر الدين عن امرأة باعت دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اقدمه على البيع اقرار منه وان أراد تخليف المذمى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقامة البينة أن الضيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الحائية رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أي للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعهما من الاضرار بالناس باختيال أهل الحيل والنداع يبيع الوقف واظهار البائع انه ملك ثم اعطاه عليه بدعواه والزامه بأجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعا في غنه فيجب عدم القبول حسم المأادة الفساد والله تعالى أعلم اه وافق قارى الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف فيه قيل لا تسمع دعواه ولا بينته لانه تناقض في دعواه لان بيعه دأيل على انها ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البينة لان الوقف حق الله تعالى فلا تشترط فيه الدعوى فتسمع البينة لانها بينة حسنة والله أعلم وأجاب التمر تاشي صاحب

مطلب ادعى دارا لكونه أقر له بها لا تصح الدعوى  
مطلب اذا لم يجعل الاقرار سببا للملك تصح الدعوى  
مطلب اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول الغلة لا على الناظر

مطلب من أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب أبرأه عما ثم ادعى عليه بوصاية أو وكالة تسمع مطلب فيمن باع ثم ادعى الوقف

مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه

مطلب تقول في مسألة دعوى الوقف بعده بيعه



التتويج بقوله اخذت مني شيئا في ذلك قال بعضهم تقبل لان الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه تأخذ واعتمد في فتح القدير انه ان ادعى وقفا غير مسجل لا تسمع وان ادعى وقفا محكوما يلزمه تقبل والله اعلم واجاب ايضا المشايخنا خلاف في ذلك والمختار القبول اقول وانظر ما كتبناه على هذه المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن اخ واخت شقيعين وخلفت تركته ثم مات الزوج عن اب اختن مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا يسهلهم فالقول لمن من القريتين (الجواب) اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل بيمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة بيمينها وما يصلح لهما فهو للرجل بيمينه وهذا قول الامام الاعظم والهام المقدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الامام الاسيحيي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمجوي وغيرهما ومشت عليه اصحاب المتنون الموضوعه للذهب الصحيح المعنون بترجيح واذامات الزوجان فاختلف ورثتها فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الصالح لهما لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اذا اختلفا باذنهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكره كذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وأفتى بذلك العلامة الهام محرمه ذهب النعمان الخير الرمي عليه رحمة الرحيم والله سبحانه المستعان (سئل) فيما اذا وكل زيد المتولي على وقف وكذا في الدعوى على عمر والمتولي على وقف آخر فوكل عمر ووكيلا آخر لا ستماعها فحضر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي قام زيد الا ان يدعى عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه (الجواب) نعم وليس في متع سماعها فقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمه الله تعالى وبمثله أفتى الشيخ اسماعيل (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركته مشتملا بعضها على أولاد معلومة تزعم الزوجة ان زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والافهي مورثة تقسم بينهم على الفريضة الشرعية (الجواب) حيث أقرت المرأة ان ذلك ملك زوجها المتوفي المذكور ثم ادعت انه ملكها اذ كان فعليها اثبات دعواها بالبينة الشرعية وان لم تثبت فهي مورثة عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله اعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف الزوجين من باب التحالف ما نصه وفي البدائع هذا كما اذا لم تقم المرأة ان هذا المانع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها لانها اقترت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبينة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كما في الحاشية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كاقرارها بشرائه منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهبة او نحو ذلك ولا يكون استماعها بمشريه ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها اذ لا كما تفهمه النساء والعوام وقد أفتيت بذلك مرارا (سئل) في بستان جارية

مطلب فيما اذامات الزوجان  
فاختلف ورثتها

مطلب تصح دعوى الوكيل  
على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن  
زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استماع  
المرأة بما اشتراه زوجها ورضاه  
بذلك دليلا على انه ملكها اذ لا

ارضه مع كامل غراس فيه قديم في وقف بروقيه غراسات جديدة وتحتجده جار بعضها  
في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع ثم  
مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من عمر و بمعرفة متولى الوقف المزبور وقصده بيقه  
ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لثلاثين ادمي المتولى المذكور على  
عمر و بغير بيان جميع الغراس الموجود في الوقف مستحبا من زمن الواقف وأن له بينة تشهد  
بذلك وذكر عمر وأن له بينة تشهد بمحدث الغراسات الجديدة والمستحبة بمقتضى غرسه لها  
هو وزيد وورثته وأثبت عمر وذلك بالبينة العادلة المذكورة وحكم الحاكم وأمره بالحصة الجارية  
في ملكه من ذلك لأن بينة العارض والمحدث مقدمة على بينة الاستحباب ومنع المتولى  
وجهة الوقف من معارضة عمر وفي ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن  
المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور وجر يانه جميعه في الوقف فكيف الحكم  
\*(الجواب)\* حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف  
المذكور وفي وجه المتولى المزبور وجرى التصرف بذلك المدة المزبورة و زال القديم جميعه الذي  
فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله  
بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت بالبينة كالنات بالمعانة كما صرح بذلك  
في العمادية وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التي هي مقدمة على  
بينة القدم كما صرح به البغدادى وحكم بها فلا ينقض الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دونه  
كما صرح به في الاشباه عن الهداية اذا قضاء بيسان عن الالغاء ما أمكن وأى بينة سبقت  
وقضى به لم تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترداه  
والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم \* ادعى عبدا  
وأقام بينة على اقرار ذى اليد أنه للمدعى تقبل بينته ويقضى بالعبد له اعتبارا لا لقرار الثابت  
بالبينة بالثابت عيانا عمادية من السادس عشر وان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الحكم  
السابق الثابت بشهادتهم اذا قضاء بيسان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا  
ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترحجت شهادة الاولين بالقضاء  
من آخر وقف الخيرية له كني في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه  
قديم وأقام البينة بالبينة بينة من يدعى انه محدث ترجيح البينات للبغدادى تقدم بينة  
العارض على البينة المثبتة للاستحباب فتساوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البائع بينة انى بعثها  
في صغيرى وأقام المشتري بينة انك بعثتها بعد البلوغ فبينة المشتري اولى لانه ثبت العارض  
قنية من البينتين المتضادتين \* (سئل) فيما اذا كان لزيد قيراط من غراس بستان معلوم  
ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمر و فاقرب بأن القيراط المذكور والمائة قرش  
المذكورة لبيكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثة وأقام بكر  
بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم \* (الجواب) حيث بين اقراره أنه من جهة

مطالب حيث ثبت حدوث  
الغراس في وجه المتولى  
وقضى بذلك فلا تسمع دعواه  
بعده بالتقدم

مطلب القضاء بيسان عن  
الالغاء ما أمكن  
مطلب أى بينة سبقت وقضى  
بها لم تقبل الاخرى  
مطلب الثابت بالبينة كالنات  
عيانا

مطلب تقدم بينة المحدث  
مطلب تقدم بينة العارض

مطالب لا سمح دعوى التملك  
مالم يبين أنه بعوض أو بلا  
عوض

مطلب اذا حكم الحاكم الحنبلي  
بتمليك المرصد والبناء يضح

مطلب بينة الخارج مقدمة

التمليك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الخبير الرمي ناقلا عن جامع الفصولين في خلل المحاضر  
والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملكها كاصحيا ولم يبين انه ملكه بعوض  
أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رمز لشروط الحاكم اكتفى في مثل هذا  
بقوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افاده في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه  
فاذا كان التملك هبة وبين فهمة المشاع الذي يقبل القسمة باطالة لاسيما وهو غراس وأيضا  
من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد لا في الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهبت  
في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يوجد اه (سئل)  
فيما اذا كان لز يد عمارة حوانيت معلومة جارية في ملكه ومبلغ مرصده معلوم من الدراهم على  
دار معلومة جارية في وقف كذا فلك ذلك جميعه من أولاده القاصرين بالولاية عليهم وأشهد  
أن لا حق له معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشيد بن وادعت  
الورثة عليهم لدى حاكم حنبلي حكم بحصة التملك للقاصرين وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة  
تمليك البناء دون الارض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعا أو هبة وحادثة  
دعوى تملك الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكما شرعيا مستوفيا شرائطه بعد  
الدعوى من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة أفتى  
مفتي مذهبه بحكمته وأنفذ حكمه حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون الحجتين  
بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف  
ذی يد بأن من الجارى تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد  
وضع يده عليهم بدون وجه شرعى وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذواليد  
بجريان نصف الجميع في الوقف المزبور وأنكر جريان الربع المدعى به في وقف المدعى  
بجر يانه في وقف ذی اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت  
دعواه بالبينة الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية  
وحكم الحاكم المتداعى لديه لجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى واذا اقام  
ذواليد بينة لا يتقضى الحكم السابق بها لان بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأضحوا  
لنا الجواب بنقل كلام الاصحاح ولكم جزيل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) حيث  
استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى  
لان بينة الخارج مقدمة على بينة ذی اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بينة ذی  
اليدين في الملك المطلق وبينة الخارج أولى اه ومثله في التنوير والدرر والنقابة والخلاصة  
وغيرها لاسيما الخارج مدع وذواليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى  
واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وانه من جوامع الحكم قال  
في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما ثلث ألف مسألة ومن المعلوم أن القضاء لذی اليد  
قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يمكن للبينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه

وضع يده اذا هو غير محتاج الى البينة ومن المقرآن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة ابن نجيم في مجرده من باب دعوى الرجلين والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفتح على ذلك فروع فلا تقبل بينة ذى اليد وبينة الخارج اولى كما صرح به في الهداية ولا ينقض الحكم المزبور لو أقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب واجاد ولا عظم فائدة افاد بقوله لا ينقض الحكم السابق باقامة بينة ذى اليد المذكور اذا البينة ليست له وانما هي الخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقامة بينة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وبينة ذى اليد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أى على الناس كافة أو يختص بالصحيح المقتضى به انه جزئي ولكن قد صار ذواليد مقضيا عليه وبينته لم تفد غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبينة المفيدة المثبتة خلاف الظاهر ولله جعلت البينات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك اذا صار ذواليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بأنه ملكه كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس رأسه خصره في الفقه اه والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البينة لو اقامها المدعى بعد عيّن المدعى عليه أولا (الجواب) تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البينة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من الساف كانوا لا يسمعونها بعد اليمين ويقولون يترج جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المدعى وهذا القول ليس بشئ لان عمر رضى الله عنه قبل البينة من المدعى بعد عيّن المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة اه (سئل) في عيّن المدعى عليه هل هي حق المدعى فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلا طلب المدعى (الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المدعى لما في التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل اه لكن يطلب المدعى فاذا طالبه به يجيبه أى المدعى عليه أو القاضي بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخارى ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضر موت ورجل من كعدة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا الحضرمي يارسول الله ان هذا غلبني على أرضي كانت لائى وقال الكندى هي أرضي في يدي ازرعها اليس له فيحق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي ألاك بينة قال لا قال فأك يمينه قال يارسول الله الرجل فاجر لا يسألني على ما حلف عليه وليس يتورع عن شئ فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على مال لئلا كله ظلما ليلقين الله تعالى وهو عنه غير راض اه فجعل اليمين حقه بصريح اضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فأك يمينه

مطلب من صار مقضيا عليه  
لا تسمع دعواه بعده

مطلب القضاء بالوقف  
كالقضاء بالملك

مطلب تقبل البينة لو اقامها  
المدعى بعد عيّن المدعى عليه

وانما جعل اليمين بحق المدعى لانه يزعم انه اتى بحقه بانكاره فشرع الاستحلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون اتواء بمقابلة اتواء وهو مشروع كالقصاص وهو اعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة تدفع الديار بلاقع وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اه لكن فقل في البرازية ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بلاطلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بعث وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلاطلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المدينين ولا من أحد أدام اليك ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا أخلت به أحد أو لا عندك ولا بشئ منه رهن **\*(سئل)\*** هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا **\*(الجواب)\*** قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعناق لما رويناه وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم أن تحلفوا يا بائسكم فمن كان حالفاً أي مريد الحلف فلا يحلف الا بالله أو ليصمت رواه البخاري ومسلم وأجدو في لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا واتم صادقون رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لان في الحلف تعظيماً للحلوف به وحقيقة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يضاهاى به غيره وظاهر هذه الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم أره صريحاً اه وقال في الهداية وقيل في زماننا اذا ألح الخصم ساغ للقاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المبالات باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرفت في موضعه وفي الخاتمة وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيب القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي الحظر والاباحة من اتنا خاتمة والفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجزوها كثر مشايخنا وأجازها البعض فيفتي به ان مست الضرورة واذا بالغ المستفتي في الفتوى يفتي بأن الرأي الى القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة يفتي بأن الرأي الى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فتسكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فتلخص من هذا كله أن القاضي أن يحلفه بالطلاق والعناق عند المحام الخصم وانه يفتي بجواز ذلك ان مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضى بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا ان تسكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لانه تسكل عما هو منهى عنه شرعاً ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لان فائدة التحليف القضاء بالنكول فاذا لم يجز

مطلب يستحلف بلاطلب  
في أربع مواضع

مطلب أجمعوا على أن من  
ادعى على الميت ديناً يحلفه  
انقاضي بلاطلب الوصي  
أو الورثة

مطلب هل يجوز التحليف  
بالطلاق والعناق



القضاء بالنكول عما ذكر فكيف يجوز التحليف به وإعلانه فترج على قول الأكثر من أنه لا تحليف  
 بهما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به لأن التحليف إنما يقصد  
 لنتيجته وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام القضاة فضلا عن العلماء العظام  
 يسان عن الغلو كما أشار لذلك في البحر والمنح اهـ (سئل) فيما إذا أثبت قلع المتولى الغراس  
 الوقف وأزالته وأعدمه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجهه  
 الشرعي في وجهه المتولى ومضت مدة ثم بعدها ادعى وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع  
 الغراس المذكور بعينه بعدما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى بالطريق الشرعي  
 فكيف الحكم (الجواب) تكرير العقد والتصرف به بعد ثبوت قلعها وأعدامه أو لا مستحيل  
 وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل  
 وجوده باطلة اهـ والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك  
 في كتب علمائنا رحمهم الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم  
 بذمة عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما يحتاجه من النفقة  
 وسافر فدفعت عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد  
 والزوجة في ذلك واعترف أبو صول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو الابينة  
 (الجواب) نعم لا يقبل الابينة حيث كان المال دينا في ذمته والله أعلم بالمأذون له  
 بالدفع إذا أدهم وكذباه فان كانت امانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين  
 لا كما في فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الأجرة فلا بد  
 من البيان من امانات الاشياء (سئل) في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي  
 مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد أقول  
 ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه أولا أما لوجاء بدفع صحيح  
 أو جاء ببينة بعد مجزئه عنها فانها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخير الرملي في أواخر كتاب  
 الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مانصه ينظر في دعوى المدعى أن كان اتى بها  
 مع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة  
 قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر  
 منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة  
 وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار  
 وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة  
 برهن الخارج على نتاج فتحكم له ثم برهن ذوا اليد على النتاج يحكم له به اهـ فإذا كان هذا في بينة  
 مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه  
 فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وإن حكم القاضى له بظاهر اليد المغنية له  
 عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه

مطلب دعوى المستحيل  
باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت  
بالوجه الشرعي لا تنقض  
مطلب إذا ادعى المأذون  
بالاتفاق أو الدفع يصدق  
أن كان المال امانة وإن كان  
دينا في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا فصلت  
مرة هل تنقض وتعاد

مطلب المقضى عليه لا تسمع  
دعواه إلا أن يبرهن على  
إبطال القضاء

عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولا لعدم اقامتها فالتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجابا اه كلام الخير الرملى رحمه الله تعالى وفي البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعدد فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بأن ادعى دارا بالارث وبرهن وقضا ثم ادعى المقضى عليه الشراء من مورث المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدابة فبرهن على نتاجها عنده اه وهذا يفيد أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقربل الدعوى انه لا حق له في الدار لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بأن شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكه فلما احتمل هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا الشك يدفع الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي أن يكون هذا مبني على القول بأن امكان التوفيق كاف أما على القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكرنا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال انه الا صوب عندي وأقره في نور العين انه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق والا يكفي الامكان ثم ايداه بمسألة في الجامع وهي لو أقر أنه له فكت قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لا يمكن التوفيق بأن يشتره بعد اقراره ولأن البينة على العقد المبرم تغيد المالك للحال اه واعلم انهم ذكروا في محمسة الدعوى أن الخارج لو ادعى المالك المطلق على ذى اليد ولم يدع ذواليد أن فلانا الغائب أودعه عنده او ادعى ولكن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك بالايديع ولا برهانه عليه قال في البحر ان هذا مخالف لقولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح الا ان يخص من الكل اه واجاب في نور العين بأن هذا الفرع لعله مبني على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتماهه فيما علقته على البحر فاغتنم هذه الفوائد الفرائد

\*(سئل)\* فيما اذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقف وقيد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفة فأفكرها راعيا انه قيد اسمه في البراءة السيد أحمد فادعى لرجل آخر فضل الله بأن له اسمين احدهما السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد اثبات ما ادعاه بالبينه الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء

\*(الجواب)\* نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التتارخانية في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جدّه احمد لا تبطل الدعوى لجواز أن يكون لجدّه اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها

قوله قبله متعلق بشرائه  
اه منه

قوله على العقد المبرم أى  
الذى لم يورخ اه منه

مطلب اذا قال اودعني  
فلان بعد ما أثبت الخارج  
المالك المطلق لا يقبل

مطلب فبين اسمه فضل الله  
وذكر في براءة وظيفة  
السيد أحمد فادعى أن له  
اسمين

شجرة الدر واستدعت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استدعت منى جارية  
اسمها قضيب البان تسمع الدعوى ان قال استدعت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط  
في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفها بذلك التعريف ولا نه يجوز أن لها اسمين اه فيحتمل  
أن لداسمين أو أن اسمه أحد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخيرية من العشر والخراج سئل  
في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها  
اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءته أم لا الجواب لا يوجب خلافا  
فتعدد الاسماء جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا اتى متعنت مستدركا فيهم هذا الامر ما هو  
نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو  
ظاهر (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب دار مرهونة من قبله عند عمرو بن شرعي ثابت  
لعمرو بذه زيد فبيعت الدار لثمن معلوم قبضه المرتهن عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين  
والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم بسخة البيع وأجاز موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه  
وأقضى مفت شافعي بسخة البيع والقبول ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدة  
تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وتراجع معه لدى حاكم  
حنفي منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والقبول والمنع حجة ومضت  
مدة والا ن قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة  
في ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) في عقار معلوم جار في جهة  
وقف برو المتولون على الوقف واضعوت يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة وقف البر من مدة تزيد  
على اربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل  
الوقف الاول لدى نائب محكمة بجريان العقار المذكور في الوقف الاخر وحكم نائب المحكمة لجهة  
الوقف الاخر بالعقار المزبور بشهادة بينة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار  
جاريا في جهة الوقف الاول وبعد مرور المدة المزبورة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين  
ثم ادعى وكيل شرعي عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف  
الاخر بأن الحكم المزبور صدر بشهادة البينة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعدم مرور  
المدة المزبورة بلا مانع غير مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى  
المزبور وجهة وقفه من معارضة الوقف الاول في العقار المذكور وحكم به لجهة الوقف الاول  
مستوفيا شرائطه وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي  
(الجواب) نعم لان الدعوى لا تسمع بعد ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن  
المبسوط ولان البينة على خلاف المشهور المتواتر لا تسمع ولا تقبل (سئل) فيما اذا كان  
لزيد استحقاق معلوم في وقف اهلي فمات لا عن تركة وله ولد انتقل الاستحقاق اليه بشرط  
الواقف فقام عمرو يدعي دينا لذيمة زيد ويكلفه ولده دفعه له من استحقاقه الذي استحققه  
بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك (سئل) فيما اذا كان

مطلب يجوز تعدد الاسم  
مطلب غلط الاسم لا يضر  
مطلب الغلط في الاسم لا يمنع  
الدعوى

مطالب اذا ثبت بيع الدار  
المرهونة في غيبة الراهن  
لدى شافعي ثم باعها المشتري  
يصح

مطلب لا تسمع الدعوى بعد  
٣٣ سنة ولا تقبل البينة  
على خلاف المشهور المتواتر  
مطلب لا يلزم الابن وفاء  
دين أبيه من استحقاقه  
المنتقل اليه عنه

لا يتم حصته معلومة في طاحونة ارتاعن ابنتهم فباعها عنهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بهما زيد واستوفى منفعتها مدة حتى بلغ الا يتم رشيد بن ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبته بأجرة مثلاً في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جهات وقف وميرى جارية في تواجراً أخوين وتصرفها بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة وصى على أولادها الا يتم تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الا يتم ويسمى ذلك رسماً زاعمة أن لا يتم تيمار بموجب براءة محررة بأخذ شئ معلوم في كل سنة يسمونه رسماً من أرباب اما كن ومرسوم من جهة الاما كن اسم الطاحونة المزبورة وأن الا يتم يستحقون المبلغ لتيمارهم رسماً على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لبيها وجدها قبلها دفع شئ للمرأة ولا والد أولادها ولا غيره من التيمارين السابقين قبله فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بمخصم لسماع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها عليها بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال المدعي لى بينة غائبة عن المصروفة سفر وطالب عين خصمه فهل يحلف وتقبل البينة اذا حضرت (الجواب) نعم (سئل) في امرأة دخلت الحمام ثم خرجت منه وادعت على الحمامية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زنا راوا الحمامية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركتها باعها الزوج بحضور الأب والأم ثم قبضه فقامت الأم تدعي أن لها في التركة امة معينة دفعتم لها حين التجهيز على سبيل العارية والأم فقيرة والعرف في بلدتهما مشترك ولها بينة عادلة على ذلك وينزع الزوج أن سكوتها حين البيع رضى منها مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة بنزع الزوج (الجواب) نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشهاد من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى المالك رجلاً يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب دين بذمة عمر وفقام بكر يكلف عمر ادفع الدين المذمور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه شرعي زاعمان له ديناً على الغائب وان له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بذمة عمر وهل ليس لك بذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة أقروا على انفسهم بمال لزيد وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم (الجواب) نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقرب مال في صل وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اه (سئل) في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصفين فمات زيد عن اولاد فوضع عمرو وأخوه يده على جميع المعصرة

مطلب باع حصة الا يتم بلا وصاية ثم بلغوا لهم اخذها من المشتري واخذ اجرة مثلاً

المطلب قال المدعي لى بينة غائبة وطالب عين خصمه يحلف وتقبل البينة اذا حضرت

المطلب ادعت انها دفعت للحامية زنا راوها تنكر فلا بد من الاثبات

المطلب تسمع دعوى الام العارية حيث العرف مشترك مطلب رأى من يبيع وهو ساكت لا يكون رضى عندنا

واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة اولاد أخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويريد اولاد زيد الرجوع في تركه عمرو بأجرة مثل حصتهم في المصرة عن المدة الزبورة بعد نبوت ما ذكره نول يسوع لهم ذلك (الجواب) نعم لهم ذلك أقول انما يسوع لهم الرجوع ان كانوا مغار في مدة استغناء عنهم الشريك منفعة المصرة المشتركة لما تقرر ان منافع الغصب غير مضمونة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفا أو مال يتيم أو معد للاستهلال لكن المعد للاستهلال انما تضمن منفعة اذ لم يسكن بتأويل ملك أو عقد فلو سكنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن الفصول الهادية ونصه بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معد للاستهلال لانه سكن بتأويل الملك اه ففي مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكنه كانت بتأويل الملك وان كانوا مغار فلهم الاجرة من حيث كونه مال اليتيم لا من حيث كونه معدا للاستهلال بل ذكر في الدرا المختار عن القنية أن المعد للاستهلال اذا سكنه الشريك لا يضمن ولو لیتيم لكن المعتمد الاول كما حررت في رد المختار على الدرا المختار فتنبه لذلك (سئل) في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه ولحقهم خسران بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد ما قال له البا قون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلينا بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنات بالغين وخلف دارا وضع الابن المزبور يدعي عليهم سائمة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن من اقامتهن من تسليمها لمن متعلا بأن دعواهن بعدم مرور المدة الزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار مخلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك (الجواب) نعم تسمع (سئل) في بكرة بالغة طهر بها حبل وسهات عنه فقالت من زيد وزيد بنكر ولم يصدقها على ذلك فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه (الجواب) نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها (سئل) فيما اذا ركب زيد على حائط جاره بمجدوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبلغا من الدراهم ابقى المجدوع ثم هدم الجار الحائط وسقطت المجدوع ومنع زيد من اعاتها ويريد زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذه منه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع به (سئل) فيما اذا كان لثمة وابن أخيه الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هذا الى دفع ما على نصيب الغائب في الدار من الغرامات بدون وجه شرعي فهل ينعون من ذلك (الجواب) نعم لان ما كان من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب املاكهم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو الاصيل عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجار في ملك المدعى والمستقل اليه بالشرء من مدة تسع سنين من فلان بئس كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجده الآن بيد المدعى عليه وموكلته وطالبة بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور لجريانه في ملكها بقتضى أن المدعى عليه وشقيقه بكرا كانا ابتاعاه من مدة

مطالب لحقهم خسران  
لدع المدعى فغرم احدهم  
بادنهم له الرجوع  
مطلب تسمع دعوى البنات  
بحصتهن بعد ١٥ سنة  
اذا اعترف الاخ بأن الدار  
مخلفة لهم  
مطلب ادعت انها حبلت  
من زيد الاحني وهو ينكر  
لا تصدق عليه  
مطلب وضع جذوعه على  
حائط جاره ودفع له دراهم  
ثم منعه من وضعها له  
الرجوع بالدراهم  
مطلب لا يلزم هذا دفع  
غرامات شريكها في الدار



تسع سنين وخمسة اشهر وأربعة ايام من رجل اسمه كذا ثبت كذا ثم تقدم من يد أخيه بكر ثم مات  
بكر وانحصر ارثه فيه وفي أمه الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وأمه الموكلة البغل المزبور بيد  
رجل وأثبت جريانه في ملكها الذي حاكم شرعي حكم لها به بعد حلفها على ذلك اليمين الشرعي  
بموجب حجة شرعية تاريخ كذا وأبرزها من يده وتمسك بها وأنكر جريانه في ملك المدعى  
المزبور وأنكر المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها بأبها  
يعمل **الجواب** **يعمل** يقضى بالبغل المذكور لمن يثبت سبق الشراء كما في الملتقى والخلاصة  
والبرازية والتنوير بوعبارته وإن برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج  
على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المنع مانصه ثم اعلم  
أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا  
الى خزائن الكل والله سبحانه اعلم أقول ما في المنع قد مننا الكلام عليه في هذا الباب نقلا  
عن نور العين فراجع **سئل** **فما إذا كان لزيد شدة مسكة في أرض وقف سليخة**  
فدفع الأرض لعمرو وبزرها عمر ولنفسه ويدفع ما عليها الوقف وغيره فزرعها عمرو وفي عدة سنين  
ودفع ما عليها الجهة الوقف وغيره والا ن قام زيد يطالب عمر بأجرة الأرض زاعما أنه يستحق  
أجرها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك **الجواب** **نعم لا يستحق ذلك** **سئل**  
في امرأة تدعى قدم نهرين أريد من مائة سنة وإن لها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من  
اثنى عشرة سنة وله بينة بذلك فأى البينتين تقدم **الجواب** **إذا تعارضت بينة الحدوث**  
والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات لا بغدادى عن القنية بينة  
الحدوث أولى وذكر العلائى في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في  
الكسيف اه وقال في الحاوى الزاهدى له كسيف في طريق الغامة فرغم خيره أنه محدث وزعم  
صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى أنه محدث لأنها تثبت ولاية النقص ثم رقم  
لكتاب آخر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج  
والبينات أن الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر  
إذا البينة انما شرعت لاثبات أمر حادث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث  
تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في الحاوى أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمرا عارضا وهو  
خلاف الاصل إذا الاصل عدم العروض وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من  
أن البينة لاثبات خلاف الظاهر لأن انظار لا يحتاج الى البينة ولذا حيث عدت البينة يكون  
القول لمدعى القدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والخلاصة وهو ظاهر  
لموافقته للقواعد كما قدمنا في كتاب الشهادات وقد مننا ما في شرح الملتقى حكاية لقولين  
متعارضين لا جمع بين القولين إذ لا فرق على ما قدمنا بين الكسيف والبناء وقد مننا أيضا قولاً  
ثالثاً في المسئلة وأن المؤلف افاد أن ذلك كله حيث لم يؤثر خافان ارضا ثم الاسبق تاريخنا  
كما جزم به اصحاب المتن وغيرهم والله أعلم **سئل** **فما إذا مات زيد عن ورثة بالغين**

مطالب في دعوى بغل  
تنازعه ذو يد وخارج وكل  
يدعى شراؤه من شخص  
وأرضا  
مطالب يقضى بالبغل لمن  
يثبت سبق انشراء  
مطالب لا بد أن يشهدوا  
أنه اشتراها من فلان وهو  
يملكها  
مطلب له مشد مسكة  
في أرض أذن لزيد بزرعها  
ليس له على زيد أجرة  
مطلب في دعوى الحدوث  
والقدم  
مطالب القول لمدعى القدم  
والبينة بينة الحدوث

وخاف تركه مشتملة على ديون له بدم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقتسم الورثة  
الاعيان وبقيت الديون بدم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيأمنها وكتبوا  
بالاقتسام حصة متضمنة للابراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الاخر حقا مطلقا  
لا من التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على  
القرينة الشرعية ولا تدخل في الابراء المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
يحترف بعصر بزر الشمس يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن لحرقته ويكلفه أهل حرقته  
أن يكون شريكاً معهم في ذلك جبراً بلارضاء ولا وجه شرعي فهل ينعون من تكليفه ذلك  
ولا يجبر على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ  
بكلفون زيداً احضار ابنه بلا كفالة منه له ولا وجه شرعي فهل لا يلزم الاب ذلك  
(الجواب) نعم لا يلزمه احضار ولده الابوجه شرعي (سئل) فيما اذا كان لرجلين  
مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصداً لهما على حمام وقف مصروف في تمييز الضرورى بالوجه  
الشرعي ومحكوم بصحته فدفعت ذلك لهما رجلان من مالهما باذن المتولى الوقف والقاضي ليكون  
لهما مرصداً على اوقف وحكم لهما باستحقاقها لذلك على الوقف ومضت مدة والا ن يريد الدافعان  
المذكوران الرجوع على القابضين بنظير المبلغ المدفوع وأخذ منهما بدون وجه شرعي فهل  
ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك الابوجه شرعي (سئل) فيما اذا مات زيد  
لا عن وارث ظاهر وخلف تركته فادعى عمرود يناقده كرا من الدراهم له بذمة زيد لم يأخذه من  
زيد بعد ما نصب القاضي وصيا السماع الدعوى المذكورة وأقام عمرودينة عادلة شهدت له بطبق  
دعواه المزبورة في وجه الوصى المذكور وحلف على ذلك الحلف الشرعي بعد جمود الوصى  
لذلك وحكم له القاضي بذلك ويريد عمرود أخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) بما حاصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة أنفار معلومين بأنهم  
ضربوا بندقيتين فأصابا أحدهما مهر زيد المذكور في خاصرته اليمنى وخرجت من اليسرى  
وضربوه أيضاً بيمين في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من الجماعة  
وجاءوا بشاهدين شهدا كذلك وانهما لا يعلمان من ضربه منهم ويعلمان أنه مات من الضرب  
الحاصل من بين الخمسة أنفار المذكورين فكيف الحكم (الجواب) شرط صحة الدعوى  
العلم بالمدعى عليه وتعيينه لنصب الحكم عليه فحيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى  
على جميع الضاربين كما أفق بذلك الخير الرملى وصورة ما أفق به في جماعة يضربون بالبندق  
حول مطهر أصابت بندقته وجهه صغير فبضعة ولم يعلم الضارب فما الحكم أجاب حيث لم يعلم  
الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم  
لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها  
بان لها بذمة بعلمها والد الموكلة مبلغاً من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرهنت  
وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية أبرأت

مطلب يكلفه أهل حرقته  
ان يشاركهم لا يجبر على ذلك

مطلب لا يكفى الاب احضار  
ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المرصد  
لصاحبه باذن المتولى  
والقاضي ليس له الرجوع  
على القابض

مطلب مات لاعتن وارث  
وعليه دين لزيد اثبتته زيد في  
وجه وصى نصبه القاضي له  
اخذ من التركة

دومة بعلمها المزبور في مرض موته ابراء عاماً من كل حق ودعوى وطلب وطالبينة عاذلة بذلك  
فهل اذا اقامته تسمع وتمنع المدعية من دعواها المزبورة أم لا (الجواب) قال في التتوير  
ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى  
عليه على القضاء أي الايفاء أو الالبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه اه ادعى عليه ألفاً قرضاً فأنكر  
قائلاً ما لك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الايفاء أو الالبراء يقبل لا يمكن  
التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن القدوري يسمع أيضاً لجواز صدور  
الايفاء أو الالبراء من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف وان قال ليس لك عندي ودیعة تسمع  
دعوى الرد والملاك لو منوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عندي ودیعة لاني رددتها  
أو هلكت فعلي هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب  
ويقال ان قال ليس لك على تسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استدعت منك لا لعدم امكان  
التوفيق بزارية في الخامس عشر من كتاب الدعوى

### (كتاب الاقرار)

(سئل) في جماعة اقتسموا تركة مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق  
يستحق قبل الآخر حقا ما لقام من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في صحته  
وجواز امرهم الشرعي لدى بينة شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يعمل به  
بعد ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور  
(الجواب) نعم أقول سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة (سئل) في رجل قال  
لا جيره ان اخرجتك من عندي فأنت بريء من الدين الذي لي عليك ويريد الآن اخراجه  
فهل لا يصح تعليق الالبراء بالشرط (الجواب) نعم لا يصح قال في الكتر قبيل الصرف ما يبطل  
بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والقسمة الى أن قال والالبراء عن الدين اه  
ومثله في المتون والشروح (سئل) في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بذمته اقرارا  
شرعيا صدر منه في صحته وجواز امره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة  
غيرها فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم يعمل به حيث كان في الصحة  
(سئل) فيما اذا اشترى زيد دارا من ملا كذا بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك  
صل ثم أقر في صحته لدى بينة شرعية انه اشترى المبيع المزبور لاخته فلانة وأن الثمن من مالها  
وان اسمه في الصل المزبور عارية لاحق له معها في ذلك ومصدقته اخته على ذلك فهل يعمل باقراره  
المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقر في صحته وجواز امره الشرعي ان المبلغ  
وقدره كذا من الدراهم المكتوب باسمه بدومة فلان بموجب صل لفلانة وأن اسمه في صل الدين  
عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد  
من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد  
المبلغ لانيه والآن قام اخ لزيد يكافئه دفع نظير المبلغ زاعما ان الاب قد أقر أن الدين المذكور

مطلب قال ما كان لك على  
شيء قط ثم ادعى الايفاء  
أو الالبراء تسمع

مطلب اقتسموا تركة مورثهم  
وأقر كل منهم أنه لم يبق  
يستحق عند الآخر شيئا الخ

مطلب تعليق الالبراء بالشرط  
لا يصح  
مطلب أقر في صحته لزوجه  
بدين يصح  
مطلب أقر بأن الدار لاخته  
وان اسمه في الصل عارية

الذي له لا لاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا؟ (الجواب) نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس  
 لاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي عند فلان هي لفلان  
 فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ خلاصة لكنه مخالف لما مر أنه  
 ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحساوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض  
 فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة  
 المعترات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائي على التنوير من الاقرار والذي مره قوله  
 عند قول الماتن جميع مالي أو ما أملكه له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف  
 الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة اه فتلخص من هذا أن قبض المقر  
 المذكور في السؤال المزبور صحيح لأن ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى  
 ما تقدم اقراره باطل لأنه يشترط فيه التسليم اذ هبة وأيضاً تملك الدين ممن ليس عليه  
 الدين باطل الا أن يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقياً له وولاية قبض  
 دينه له لا لغيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في صحتها بأن زيد ابن ابن عمها  
 عصبه لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها  
 زيد المزبور؟ (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعيد يرثها زيد المقر له والمسئلة  
 في كتاب الاقرار من الماتن (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم  
 الذي عليه في صحتها وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية وقبل ذلك منها وتصادقاً على ذلك  
 والآن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع؟ (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسهوعة  
 بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) فيما إذا أقر زيد في حال صحته وجواز أمره  
 الشرعي لدى بينة شرعية أن جميع ما كان داخل داره المعلوم ملك لزوجته فلانة لاحق له  
 معها في ذلك وصدقته بذلك والآن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضه في جميع الامتعة  
 الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح؟ (الجواب) نعم  
 ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو في خانوتي صح لأنه عام لا مجهول بزانية وذكر  
 في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو غيره لفلان صح اقراره لأنه عام وليس  
 بمجهول فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئاً مما في يده واختلغ في عبد في يده ان كان في يده  
 يوم الاقرار أو لم يكن كان القول قول المقر وكذا لو قال جميع ما في خانوتي خانية من الاقرار وسئل  
 الحسانوتي فيمن أشهد على نفسه جماعة أن جميع ما بمنزله الكاشن بمحلة كذا من الامتعة ملك  
 لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه ودون كل واحد ولم يحيط علم الشهود وقت تحمل  
 الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على  
 ورثتها الزوج وقامت الجماعة المدكورة يشهدون لها أولن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج  
 المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فأجاب الشهادة صحيحة  
 لأنها على سبيل العموم لأنها شهادة بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لامن قبيل

مطالب يصح الاقرار بالوارث  
 حيث الوارث معروف

مطلب أقر في صحته لزوجته  
 بجميع ما في داره يصح

مطلب أقر بجميع ما في يده  
 لفلان ثم اختلغ في عبده أنه  
 كان في يده أولاً فالقول للمقر

المجهول فلا تكون شهادة بجهول قال في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا مانصه ما في يدي  
من قليل وكثير من عبده وغيره أو ما في حانوتي صح لانه عام لا مجهول وكذا في قاضي خان اه  
أقول نعم لو أنكرت ورثة الزوج ان هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم  
لقيامهم مقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الخانية (سئل) فيما اذا ادعى  
زيد على عمرو بأن لي بذمتك كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك لبرأتني من القرض المزبور  
فادعى زيد بان البراء المزبورة مدبرينها على سبيل التلجئة وفسرها وأقام بينة عليها فهل تقبل  
بينته (الجواب) نعم اذا ادعى أن ما صدر بينهما ماذكر كان بطريق التلجئة والمواضعة  
وفسرها وأقام بينة على طبق مدعاه تقبل بينته بطريقها الشرعي ثم كالا يجوز بيع التلجئة  
لا يجوز الا اقرار بالتلجئة بأن يقول لا سخراني أقرا في العلانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار  
لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة  
وادعى الآخر أنه جده فالقول للمدعى الجحد وعلى الآخر البينة من الشامن من يبيع التلجئة  
ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية قال لي  
عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على وجه الاستهزاء والقول لمنكر الاستهزاء يمينه  
والظاهر انه على نفي العلم لانه على فعل الغير من حاشية البحر للخير الرمي من باب دعوى  
الرجلين (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو دين وبه رهن فبات زير عن ورثة وتركته  
ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة عمر هذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير  
هذا فقال عمرو لم يبق لي قبله شيء والآن يدعى عمرو أن له عنده حليما معلوما له نفسه فهل اذا ثبت  
ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم واذا أقر الرجل انه لاحق له قبل فلان  
دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحد القذف  
وما هو دين بدل عما هو مال كالثمن والاجرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وأرث الجناية  
وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق  
كلها ما هو مال وما ليس بمال لأن قوله لاحق له في نكرة في موضع النفي والنسكوة في موضع النفي  
تعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لأن قبل كما تستعمل في الامانات تستعمل في المضمونات  
أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءات كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة  
لأنها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو  
قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول  
المضمون لأن عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وعلى هذا الوقال  
فلان برىء مما لي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو برىء مما لي عليه دخل  
تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برىء مما لي عنده فهو برىء عن كل شيء أصله أمانة  
ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك وأقام بينة فان ابرخ وكان التباريح قبل البراءة  
لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التار يخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤرخ

مطلب لا يجوز الاقرار بالتلجئة  
والقول لمن يدعى الجدة

مطلب اذا ادعى انه أقر  
مستهزئا فالقول لمنكر  
الاستهزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان  
يدخل فيه كل حق مال  
أو ليس بمال

مطلب ليس في البراءات كلمة  
أعم وأجمع من هذه الكلمة  
مطلب لاحق لي عنده  
لا يتناول المضمون



بل ابراهم الدعوى ابراهم فانقياس ان تسمع دغواه ويجمل ذلك على حق واجب له بعد البراءة  
وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو اقران فلانا برى عقبه ولم يقل من جميع حتى ثم قال انه برى  
من بعض الحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب الدين  
برئت من ديني على فلان كان هذا براءة للمطلوب كما لو اضاف البراءة الى المطلوب بأن قال  
هو برى من ديني وكذا الوقال هو في حل مما عليه ولو اقرانه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة  
عن الامانات لاعن الدين ذخيرة في ٣٣ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال  
قد حالته لك قال هو هبة وان قال حالته منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فحالته مال كنه من  
كل حق هو له قبله قال أئمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين قائمة كذا في القنية  
هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرمائي لا يصح الا اذ انص على قوم مخصوصين وقال  
الفقيه وعندي أنه يصح بزاية من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره  
الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمرو ليكره واسمه في ملك الدين عارية وتصادقاً على ذلك  
تصادقاً شرعياً لدى بينة شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً (الجواب) نعم وأما تعليق  
الدين من غير من هو عليه ففاسد كما في شرح المجمع وغيره وقيد في الحاشي القديسي  
بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو  
لعمرو ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسم في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح  
فتاوى التمرناشي من الاقرار ضمن سؤال (سئل) في رجل قال لزوجته وهما في الصحة  
ان جميع مالي سوى الامتعة التي على يدي لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة  
قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي  
أوما ملكه له أي لزيد فهو هبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها  
ولو كان اقراراً لم يحتج الى ذلك قال في الحاشية من اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف  
بي اوجيع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال  
جميع مالي اوجيع ما ملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع  
ما في بيتي لفلان كان اقراراً اه والاصل في ذلك انه ان اضاف المقربة الى ملكه كان هبة لان  
قضية الاضافة تنا في حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيكون هبة يشترط فيه  
ما يشترط في الهبة ولا يشك كل على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه  
اضافة نسبة لاضافة ملك الخ منع الغفار من الاقرار وتسام فروع المسئلة فيها ومثله في الدرر  
(سئل) في امرأة أقرت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك  
وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً  
(الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته جميع ما هو داخل  
منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع  
أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خانية من فصل فيما يكون اقرار رجل أقر في صحته

مطلب التحليل يقع على  
ما في الذمة لا على عين قائمة

مطلب أبرأت جميع غرمائي  
لا يصح وعند الفقيه يصح

مطلب الدين الذي لي بذمة  
عمرو ليكره واسم في الصحة  
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي  
لزوجتي فهو هبة فلا بد من  
التسليم

مطلب جميع ما يعرف بي  
أوما ينسب الي لفلان فهو  
اقرار

وكما علمه ان جميع ما هو داخل منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك  
ابنًا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه فأتى القاسم الصغار ان علمت المرأة ان جميع ما أقرب  
الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن  
يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خانية من المحل المزبور (سئل) فيما اذا أقر زيدا  
في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لدى بينة شرعية أن اخته فلانة تستحق الحصة  
وقدرها كذا من الحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمة زيتونها البارزة  
ومدقته اخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم رجل قال لفلان  
نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة الخ خانية من كتاب  
الاقرار الغلة كل ما يحصل من ربيع ارض او كراثها او اجرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ  
الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر ان يزيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام  
بمصلحته الى حين الكبر ثم في السنة الثانية أخلف القصب ونبت قصب آخر فادعى زيد نصفه  
بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى بالنصف الاول خاصة فأجاب فيستحق  
المقر له الاصل والفرع (سئل) في جماعة أقروا في صحته بأن لا حق لهم مع فلانة وفلانة  
الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على اشجار فواكه وزيتون ثم حزن الاشهاد  
وأن ذلك لما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار وثمرها  
الاختين (الجواب) نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها خانية من فصل  
فيما يكون اقرارا بشئ أو بشئين ومثله في شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يدخل في البيع تبعا  
(سئل) في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة اشقيقتها في صحتها وجواز أمرها الشرعي  
اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وصح  
اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بجزء ونصف داره مشاعا تنوير الابصار وفي الخانية ذكر  
في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره  
بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدي هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه  
بهذا الاقرار شئ قالوا ان أضاف المال الى نفسه أو لا بان قال عبدي هذا لفلان يكون هبة  
على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المنتقى رجل  
قال دارى هذه لولدى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال  
هذه الدار لاصغري من اولادى فهو اقرار وهي لثلاثة من اصغريهم لانه لم يصف الدار الى نفسه  
وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه  
(سئل) فيما اذا أقر زيدا اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ان لا حق له مع زوجته  
هند في جميع بناء الحانوت المعلوم ولا في جميع ما حوته الحانوت من القماش المعلوم وان ذلك  
كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان  
زيد واضعا يده على جنيبة معلومة مشتملة على غراس فادعى عليه ناظروا وقف اهلى بان الجنيبة

مطلب الاقرار بنصف غلة  
البستان او العبد صحيح  
مطلب أقر له بنصف القصب  
ثم أخلف فله الاصل والفرع  
مطلب أقر له بشجرة عليها ثمر  
كان له الشجرة بثمرها  
مطلب قال عبدي هذا لفلان  
يكون هبة وان قال هذا المال  
لفلان يكون اقرارا  
مطلب قال دارى هذه لولدى  
الاصغر يكون باطلا الخ  
مطلب أقر في صحته لزوجته  
بناء حانوت وما فيها من  
الاقشة يصح

أرضاً وغراساً تجارية في الوقف المزبور وأثبت ذات بال باليد الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن أرض الجنيينة جارية في الوقف المرقوم وأن غراسها ملك مدفول يدخل الغراس تبعاً ويكون كله للمقرله **\*(الجواب)\*** حيث أقر أن أرض الجنيينة جارية في الوقف يكون كله للوقف المقرله ولا يصدق المقرلان الغراس تابع للأرض والله أعلم وبها هنا أصلان **\*(١)\*** أحدهما أن الدعوى قبل الأقرار لا تمنع صحة الأقرار والدعوى بعد الأقرار بل بعض ما دخل تحت الأقرار لا تصح **\*(٢)\*** والثاني أن أقرار الإنسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز إذا عرفناه هذا **٩** فقول إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها الفلان كان البناء والأرض للمقرله لأنه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها الفلان فقد جعل مقرباً للبناء للمقرله تبعاً للأقرار بالأرض لأن البناء تبع للأرض **٨** إلا أن الأقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الأقرار **١٠** وإن قال لي وبناؤها الفلان كانت الأرض له وبناؤها الفلان لأنه لما قال أولاً أرضها لي فقد ادعى الأرض لنفسه وادعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للأرض فإذا قال بعد ذلك وبناؤها الفلان فقد أقر الفلان بالبناء بعدما ادعاه لنفسه والأقرار بعد الدعوى صحيح فيكون الفلان البناء دون الأرض لأن الأرض ليس بتابع للبناء **٧** وإن قال أرضها الفلان وبناؤها لي كان الأرض والبناء للمقرله بالأرض لأنه لما قال أولاً أرضها لفلان فقد جعل مقرباً للبناء فلما قال وبناؤها لي فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره والدعوى بعد الأقرار لبعض ما تنسأله الأقرار لا يصح وإن قال أرضها الفلان وبناؤها لفلان آخر كان الأرض والبناء للمقرله الأول لأنه جعل مقرباً للمقرله الأول بالبناء فإذا قال وبناؤها لفلان جعل مقرباً على الأول لا على نفسه وقد ذكرنا أن أقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز **٥** وإن قال بناؤها الفلان وأرضها فلان آخر كان كما قال لأنه لما أقر بالبناء أولاً صح أقراره للمقرله لأنه أقر على نفسه فإذا أقر بعد ذلك بالأرض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للأقرار بالأرض فيكون مقرباً على غيره وهو المقرله الأول وإذا أقر الإنسان على غيره لا يصح وفي المنتقى إذا قال هذا الحائط لي إلا فصه فإنه لك أو قال هذه المنطقة لي إلا حليتها فإنها لك أو قال هذا السيف لي إلا حليته أو قال الإجماع فإنه لك أو قال هذه الجبة لي إلا بطانتها فإنها لك والمقرله يقول هذه الجبة لي فالتقول قول المقر بعد ذلك ينظر إن لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقرير مؤثر بالمقرير أو لا يدفع إلى المقرله وإن كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقرب به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الأقرار **\*(سئل)\*** فيما إذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي أنه لا يستحق قبل عمره حقاً مطلقاً وأبرأ ذمته والآن يريد الدعوى على عمر وبكفالة سابقة على الأقرار المزبور فهل إذا ثبت أقراره لا تسمع دعواه المزبورة **\*(الجواب)\*** نعم كما في الخيرية نقلاً عن المبسوط **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لزيد الذمي بذمة عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمر وعن ورثة وتركه طالب زيد ورثة عمر وبدينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وجدد الباقون ويوفي ما ورثه به وقد قضيه زيد من المقر والآن يريد المغراس ترده منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك

٩ تفريع على الشق الأول  
من الأصل الأول اه منه  
مطلب إذا قال بناؤها  
وأرضها الفلان كان البناء  
والأرض للمقرله  
٨ قوله الآن الأقرار بعد  
الدعوى لا يمنع صحة الأقرار  
المناسب أن يقال الآن  
الدعوى قبل الأقرار  
لا تمنع صحة الأقرار اه منه  
٩ تفريع على الشق الأول  
من الأصل الأول أيضاً  
اه منه  
مطلب قال أرضها لي وبناؤها  
لفلان فهو كما قال ٧ تفريع  
على الشق الثاني من الأصل  
الأول اه منه  
مطلب قال أرضها الفلان  
وبناؤها لي فهم للمقرله  
مطلب قال بناؤها لفلان  
وأرضها الفلان آخر فهو كما قال  
تفريع على الأصل الثاني  
اه منه  
مطلب قال أرضها الفلان  
وبناؤها لفلان آخر فهو الأول  
٥ تفريع على الأصل الثاني  
اه منه  
مطلب قال بناؤها لفلان  
وأرضها الفلان آخر فهو كما قال  
مطلب فيما إذا قال هذا الحائط  
لي إلا فصه فإنه لك الخ

\*(الجواب)\* نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقرب الدين للمدعي به على مورثه وحده الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقرع آخران الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره والتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير العلائي اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وماوى التمرقاشي من الاقرار أقول الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء كما أفتى به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي وانما توقف على القضاء عند امتناعه لانه صحيح شهادته مع آخر بما أقربه اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته \*(سئل)\* في رجل مات عن زوجتين وعن عم عصبة وخلف تركته فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا بالجماعة معلومين أن المورث اوصى لهم بثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم \*(الجواب)\* اذا ثبتت الوصية باقرارها فقط والعم منكر يسرى اقرارها عليهم فيؤخذ منها ما يخصها من الوصية المبرورة قال في العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فدعى رجل أن الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علمائنا رحمهم الله تعالى لان المقرأقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يد شريكه فما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث ما في يده اه \*(سئل)\* في امرأة ماتت عن اخت وابن عم عصبة وخلفت تركته فأقر ابن العم بأن زيد ابن عم عصبة له في درجته فهل يستحق له نصف حصته المقر \*(الجواب)\* نعم وارث معروف اقرب وارث آخر قاسمه ما بيده على موجب اقراره اذ أقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب اذ فيه تعجيل النسب على الغير فلو أقر بأخيه بعدة فلو صدقه المقر له الاول اقتسموا ما بيده بحسب ما اقر او لو كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كما لاك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباق في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقر بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فأقر احدهما بأخ وانكر الاخر فالمقر يعطى الاخ المقر له نصف ما بيده في قول اصحابنا وعند أبي ليلى به طيه ثلث ما بيده \*(سئل)\* فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه \*(الجواب)\* نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي السادس من صلح البرارية قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما ثم ظهر

مطلب أقر أحد الورثة بالدين  
يؤخذ منه ان وفي ما ورثه به

مطلب أقرب بعض الورثة  
بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقر أحد الورثة بوارث  
آخر قاسمه ما بيده

مطلب صالح الوارث وأبرأ  
ابراء عما ثم ظهر شيء من  
التركة هل تسمع دعواه

في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى  
حجته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا اه وقد ائق به الخير الرمي وقال وحيث ثبت  
الأصح لا يعدل اه أقول ما ائق به الخير الرمي قدرته معاصره العلامة الشرنبلالي في رسالة  
سمها تنقيح الأحكام في الإقرار والبراءة الخاص والعام وهي رسالة جافلة بسط فيها الكلام  
وأوضح به المرام وقال ان البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليهم أعينا  
كان أو ديناً ميراثاً أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة اما عامة يبرأ بها من العين والدين كلا حق  
أولاد دعوى أو لا خصومة لي قبل فلان أو هو برىء من حق أولاد دعوى لي عليه أو لا تعلق لي  
عليه أو لا استحق عليه شيئاً أو ليس لي معه أمر شرعي أو أبرأته من حق أو مالى قبله واما خاصة  
بدن خاص كأبرأته من دين كذا أو بدن عام كأبرأته مما لي عليه فيبرأ عن كل دين دون العين  
وأما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وان كان البراءة  
عن دعواه فهو صحيح ثم ان البراءة لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم يصح ولو عن مجهول فقوله  
قبضت تركة مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برىء ليس ابراء عاماً ولا خاصاً  
بل هو اقرار بمجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل  
ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الإقرار وفيه أيضاً وقول الرجل هو برىء مما لي عنده اخبار عن  
ثبوت البراءة لا انشاء وفي العمادة قال ذواليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لا حق لي فيه  
أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه أحد فقال ذواليد هو لي فالقول له لان الإقرار للمجهول  
باطل والثناء قضى انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه ومثله في الفيض وخزانة المفتين  
وفي الخلاصة لا حق لي قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحد اه  
وفي الاصل فلا يدعي ارثاً ولا كماله نفيس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو وديعة أو ميراثاً  
أو عيلاً أو داراً أو شيئاً من الأشياء حاداً تبعد البراءة اه فهذا علمت الفرق بين ابرأتك أو لا حق  
لي قبلك وبين قبضت تركة مورثي أو كل من لي عليه دين فهو برىء ولم يخاطب معيناً وعلمت  
بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً ابراء عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة  
وأما عبارة البرازية أى السابقة فأصلها معروضة الى الخط ومع ذلك لم يقيد ابراء فيها بكونه لمعين  
أولاً وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور  
في المتون والشروح في مسألة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لا رواية  
فيه كيف وقد قال قاضي خان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث  
وان كان المراد به الصلح والبراءة بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية  
فلا يصح قوله لا رواية فيه أيضاً لما تقدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات  
على صحة دعوى ذى اليد المقربان لا ملك في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من  
عبارة البرازية ابراء لمعين فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير  
ومشهور الفتاوى المعتمدة كالحائية والخلصة فيقدم ما فيها وأما ما في الاشباه والبحر عن القنية

مطلب البراءة اما عامة واما  
خاصة بدن خاص أو عام  
أو بعين

مطلب البراءة لشخص مجهول  
لا يصح وان لمعلوم يصح  
ولو مجهول



افترق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها  
وله الدعوى لأن الأبراء إنما ينصرف إلى الديون لا الأعيان اه فمجهول على حصوله بصيغة  
خاصة كقوله أبرأتها عن جميع الدعاوى مما إلى عليها فيختص بالديون فقط لكونه مقيد بما إلى  
عليها ويؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكذا في الحاكم  
المصرح بعموم البراءة لكل من أبرأ أبراء عما وفي القنية لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه  
وخصوماته صح وان لم يحكم بحجة الصلح اه وفي الحاوي الحصري أبرأه عن جميع دعاويه  
وخصوماته صحيح اه وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه مالا بالأثر  
فلومات مورثه قبل أبرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم بموت مورثه عند أبرائه اه ومثله  
في الخلاصة والبرازية هذا خلاصة ما حذرته الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقدمت المولى  
تعالى على عبده الحقير عند الوصول إلى هذا المحل بتحرير رسالة سميتها اعلام الاعلام بأحكام  
الأبراء العام وفق في رأيين عبارات متعارضة ودفعت ما فيه من المناقضة والذي تحررت  
في هذه الرسالة في خصوص مسائلنا أن الابن اذا شهد على نفسه اه قبض من وصيه جميع  
تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي وقال هذه من  
تركة والدي تركها ميراثي ولم اقبضها فهو على حجة وتقبل بينته كما نص عليه في آخر أحكام  
الصغار للاستروشي معزيا للنتقي وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا  
في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معزيا إلى المنتقي والخانية والعتابية مصرحين باقرار الصبي  
بقبضه من الوصي فليس الاقرار لمجهول كما ادعاه الشرنبلالي ومن نص على ذلك التصريح  
أيضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا انقرع لما طبقوا  
عليه من عدم سماع الدعوى بعد الأبراء العام بأن الظاهر أنه استحسن ووجهه أن الابن  
لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالبا فاستحسن واسماع دعواه اه ولهذا جعل  
صاحب الاشياء المسبألة مستثناة من ذلك العموم الذي اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض  
الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وأبرائه لهم فانه لا تسمع دعواه خلافا لما أفتى به الخير الرملي  
مستندا إلى ما لا يدل له كما أوضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالجواب  
الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ  
أحد الورثة الباقى ثم ادعى التركة وأنكروا لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة امرؤ بالردة  
عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعذر اذا بلغ  
وأقربا لا استيفاء منه لمجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة  
الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذروا بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة فعليه بتلك  
الرسالة نفيا للكفاية لذوى الدراية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أم  
واخت شقيقة وخلفت تركة مشتملة على امة وأوان أشهدت الاخت المزبورة على نفسها  
بعد قسمه بعضها انها سقطت حقها من بقية ارث اختها وتركها لامة المزبورة فهل لا يصح

الاسقاط المذكور \* (الجواب) \* الارث جبري لا يسقط بالاسقاط \* (سئل) \* فيما اذا اقر رجل لابنه بشئ وثبت عند الحاكم انه اقر في صحته وسلامته وحكم القاضي بحكمة الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض آخر ومات المقر فادعى وارث آخر ان اقراره كان في المرض وهو مختل العقل ويقول ان له بينة على ذلك فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليه بعد الحكم السابق أم لا \* (الجواب) \* لا تسمع هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت انه حكم شرعي كتبه الفقير معرفة الله عني عنه اقول هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفيا شروطه بان ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا الشئ له وأن اياه اقر له بذلك فانكر الاب او من يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره الزور في حال اختلال عقله فثبتت الابن بالبينة انه في حال الصحة والا فمجرد الكتابة في المصك بأنه اقر له في حال صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون سكا نعلم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة اولى كما ترى في الشهادات \* (سئل) \* فيما اذا كان لیتيم حانوت جارية في ملكه وفي تواجر زيد بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع اجرتها لوصيه المزبور كل يوم وجرى على ذات مدة تزيد على خمس سنوات قام زيد الآن يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استجاره اقرارا بأن لا ملك له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة \* (الجواب) \* نعم وكذا الاستيلاء والاستيداع والاعارة والاستيلاء والاستيلاء ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بذلك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية لا تناقض شرح التنوير للعلائي من الاقرار اقول كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير ما نصه قال في الشرع بلالية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للباشر متفق عليه وأما كونها اقرارا بالملك لذی اليد ففيه روايتان على رواية الجامع يفيد الملك لذی اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادة الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويبنى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره اهـ ونقل السامحاني عن الانقروى أن الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اهـ قلت فيفتي به لترجحه بكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح \* (سئل) \* فيما اذا قال رجل لجماعة ان طلق زوجتي يكن لها عندي كذا من الدراهم ويريد الا أن طلقها فهل اذا طلقها الا يلزمه دفع المال \* (الجواب) \* نعم لان تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح كما في المتن والجمهر \* (سئل) \* في مستأجر بستان أبرأ مؤجره من دين له عليه على ان يؤجره البستان مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من ايجاره ويريد المستأجر مطالبة دينه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ففي الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط الى ان قال والبراء عن الدين أى لانه تملك من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتملكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علقه بكائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فانت بريء من الدين لقولهم ان التعليق به تمييز الخ \* (سئل) \* في ذممة هلكت عن زوج وبنت منه وأخ واخت شقيقين ذميين وخلفت

مطلب الارث جبري لا يسقط  
بالا سقاط

مطلب اذا ثبت أن الاقرار  
في الصحة لا تسمع دعوى انه  
في المرض

مطلب الاستيلاء والاستيداع  
اقرار بملك ذي اليد

مطلب تعليق الاقرار بالشرط  
غير صحيح  
مطلب تعليق البراء بالشرط  
لا يصح الا بشرط كائن

تركة فأقر الاخ والاخت أنهما قبضا من الزوج ما خصهما بالارث من اختهما المالكه ثم ادعى  
انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور وأنهما لم يقبضا شيئا من تركتهما فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا  
كاذبين في اقرارهما \* (الجواب) نعم أقر رجل بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت  
حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقربه ولست بمبطل فيما تدعيه عليه كمن من شتى  
الفرائض فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعمه في الملتقى بقوله ولو أقر  
بحق اه وسئل قارى الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه  
ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع اننى اقررت  
بذلك ولم اكن رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة  
به فان حلف لم يلغف الى انكار المشتري وان نكل فلامشتري الرد اه وأجاب أيضا بذلك  
في الخيرية بجواب نظا \* (سئل) فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد ثم من معلوم اقرت  
بقبضه منه ثم ماتت عن ورثة طلبوا تحليف زيد المزبور أن مورثهم هذا لم تكن كاذبة  
في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كما ذكر \* (الجواب) نعم أقول قال  
في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه أقر ثم ادعى انه كاذب في اقراره نجد  
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا لو ادعى وارث المقر فعند البعض لا يلتفت  
الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا أمر الوأقر  
المقر له يلزمه فاذا انكر يستخلف اه وفي الزبلي يحلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس  
وكثرة الجدال والخلافات وهوية ضرر والمدعى لا يضره اليمين ان كان صادقا فيصاريه اه  
والله تعالى أعلم \* (سئل) فيما اذا كان لامرأة بذمة اخيه زيد مبلغ معلوم من الدراهم  
فأبرأته منه ومن كل حق ابراء عامما شرعيا مقبولا من زيد ثم أقر زيد بالمبلغ المزبور لها فهل يكون  
الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء \* (الجواب) نعم أقرب الدين بعد الابراء  
منه لا يلزمه اشبهاء في الاقرار وفي الساقط لا يعود أقول وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد  
أن أبرأه خصمه ابراء عاما فان الاقرار صحيح فيؤثر بدفع ما أقربه من العين لا مكان تجدد الملك فيها  
مؤاخذة له باقراره وتصحيح الكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين  
لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام \* (سئل) \*  
في المفلوج اذا بقى كذا اكثر من خمس سنوات ولا يرد اد كل يوم ولا يغير حاله فأقر فيه لبعض  
ورثته بعين وبدين معلومين لدى بينة شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك  
\* (الجواب) نعم نعم وتقدم نقلها في اليسوع \* (سئل) فيما اذا أقر زيد في حكمته بأن عليه  
وفي ذمته وذمة اخيه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ليكرو كان عمرو حاضرا معه في مجلس  
الاقرار ساكتا قام بكره الا أن يطالب عمرو بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل ليس له  
مطالبته به ولا عبرة بزعمه \* (الجواب) نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون

مطلب اذا أقر بحق ثم ادعى  
انه أقر كاذبا يحلف المقر له

مطلب اذا باع العتار بثمن  
معلوم من أحد ورثته وأقر  
بقبضه ثم مات عن ورثة  
آخرين ينكرون ذلك

مطلب أبرأه من الدين ثم أقر له  
به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفلوج المتطاوول  
صحيح

مطلب أقر على نفسه وعلى  
أخيه وأخوه ساكت  
لا يلزمه

مطلب أقر ثم ادعى الغلط  
والخطأ لا يسمع

غيره (سئل) فيما إذا أقر زيد لعمرو مبلغ معلوم من الدراهم ديناً عليه ثم ادعى الخلط والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم نعم يؤخذ باقراره المذکور في هذه الحالة وإذا اقترشني ثم ادعى الخسالم يقبل كافي الخاتمة الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والقنية اشياء من كتاب الاقرار يعني لا يقع ديانته وبه صرح في القنية منع آخر الاقرار ومثله في العلاني (سئل) فيما إذا ابرر على قول المدعى انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستشراء قبيل كتاب الاقرار (سئل) فيما إذا أقر رجل في مرض موته بأرض في يده انها وقف كيف الحكم (الجواب) ان أقر بوقف من قبل نفسه فن الثلث كمرضى يقتربتق عبده أو يقترباً به تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى (سئل) في رجل أقر في صحته ان بذمته لا يتبد الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها ثم مات عنها وعن ورثة آخرين فهل صح اقراره (الجواب) نعم قال في التنوير والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر سيداً غير صالح منه حقيقة كالأقراض (سئل) في امرأة أقرت في صحته أن جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً (الجواب) يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة (سئل) فيما إذا كان لزيد حصّة معلومة في ربيع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمر يستحق الحصّة المزبورة مدّة معلومة دونه بوجه صحيح شرعي اقراراً شرعياً الذي بينه شرعية فهل يكون ربيع الحصّة المزبورة للمقر له مادام المقر حي في المدّة المزبورة (الجواب) يصح الاقرار المذکور والمسألة في الخصاص أقول وبسطها الكلام عليها في كتاب الوقف (سئل) في ذمي هالك عن وريثة وتركه مستغرقه بديون عليه لجماعة معلومين وله دين على ذمي مثله يزعم أن الهالك أبرأه عن الدين المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون الأبراء غير جائز (الجواب) نعم كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة (سئل) فيما إذا كان لآدم مبلغ معلوم من الدراهم بذمّة عمهم ولهم أم وصي عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذکور والحال ان المبلغ لم يجب بعقد الآم فهل يكون الأبراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذکور غير واجب بعقد الآم الوصي المرقومة فأبرأوها غير صحيح وفاقاً لانها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه ولانه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كافي ادب الاوصياء وغيره (باب اقرار المريض)

مطالب برهن على قول المدعى انه مبطل في الدعوى يقبل مطالب أقر في امرئنه بأرض في يده انها وقف الخ

مطالب الاقرار للصغير بالدين صحيح مطالب أنرت بأن جميع ما في منزلها لابنها الصغير وصدقها أبوه

مطالب أقر ببيع حصّة من الوقف بأنه يستحقها فلان مدّة كذا

مطالب من عليه دين مستغرق لا يصح ابرؤه مديونه في مرضه

مطالب اذا أبرأت الام الوصي مديون الايتام من دين لم يجب بعقد الآم يصح

باب اقرار المريض

مطالب باع في الصحة وأقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن

(سئل) في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته ببيعاً بائناً شرعياً ثم معلوم من الدراهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لدى بينة شرعية وأوصى باقي الثمن بأن يدفع لداثنه زيد وما فضل ينقله عليه ومات عن وارث ولا دين عليه ولا مال له

مطلب لا يصح اقرار المريض  
بقبض دين له على وارثه

سوى ذلك فهل يكون اقراره باستيفاء الثمن من غيره ويبيعه جائز (الجواب) نعم أقول  
ويأتي قتل المسئلة قريبا (سئل) فيما إذا كان لامرأة بذمة زوجها زيد مبلغ معلوم من  
الدرهم بسبب دين ومهر معلوم مؤجل فأقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين  
ثم ماتت عنه وعن ورثة لم يميزوا الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز  
(الجواب) نعم ولوللبريد دين على وارثه فأقر بقبضه لم يجرسواء وجب الدين في صحته  
أولا على المريض دين أولا مريضة أقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته أو ممتدة لم يميز  
اقرارها والابن طلقها قبل دخوله جاز جامع الفصولين (سئل) في مريضة مرض الموت  
أبرأت فيه زوجها من دين لها بذمته ومن مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها  
المذكور عنه وعن ابن وبنت من غيره لم يميزوا الابراء المذكور فهل يكون الابراء غير جائز  
(الجواب) نعم قال في التنوير ابراءه مديونه وهو مديون غير جائز أي لا يجوز ان كان  
اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز له ان يمسوا كان المريض مديونا أولا للتممة اه مريض ابراءه  
من دين له عليه اصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتيا له به على غيره وجاز ابراءه  
الاجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيل عنه فلا يجوز اذ يبرأ ببراءته ولو كان  
الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابراءه من الثلث ولم يجر اقراره بقبض شيء منه اذ فيه براءة  
الكفيل فصولين وفيه عن الجامع اقراره ابراءه فلانا في صحته من دمه لم يجر اذ لا يملك انشاء  
الحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاءه فيملك الاقرار به ومتر أن اقراره بوارثه  
لم يجر حكاية ولا ابتداء وللاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اه وما عراه  
الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاءه للحال مخالف لما مر  
آتفا من قوله وجاز ابراء الاجنبي اللهم الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان  
وارثا وبصورة كون الوارث كفيل فلان الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظرا أو يكون في صحة ابراء  
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه  
ما في الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فاعل في هذه المسئلة روايتين  
أو أحد ما في الكتابين سهو والظاهر أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد  
ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أو ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات  
يصدق وبثله لو باع في مرضه أو أقرض فان ولا مال له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر  
فيه بقبضه ولو لم يكن دين عليه يصدق لا لوجه دين الخ ثم ان الذي يظنه في الجواب عن  
مسئلة الابراء المارة ان الابراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى انه تبرع بلا عوض وقد صرحوا  
بأن تبرع المريض من الثلث فنقله في ما مر وجاز ابراء الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يملك  
انشاءه الحال أي من كل ماله وهذا الجواب أحسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به  
في الجوهرة حيث قال وان قال المريض قد كتبت ابرأت فلانا من الدين الذي عليه في صحتي  
لم يجر لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا اسندها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكما

مطلب لا يجوز ابراء المريض  
وارثه وكذا الاجنبي  
ان كان المريض مديونا  
قوله الكفيل لعله الاصيل  
اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في  
الجوهرة واعلم ان تبرعات  
المريض تعتبر من الثلث  
كالحبة والعق والتدبير  
ولحابة فيما لا يتخاف فيه  
والابراء من الديون واشباه  
ذلك اه منه



بوجودها في الحال فكانت من الثالث اه والله الحمد لكنه مخالف لقوله فيما مر ولا اجنبي  
يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه وسند كرفي جواب السؤال الا في تمام الكلام على  
ذلك ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات ظاهرة متناقضة منها ما مر ومنها ما في الخلاصة  
ان المريض اذا اقر باستيفاء دين الحق في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أولا اه  
ومثله في الوالدية فهذا ايضا مخالف لما مر من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث  
ومثله ما في الخلاصة ايضا لو اقر بقبض دين له كان في المرض صدق من الثلث ويخالفه  
ما في الحاشية لو باع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع  
ماله اه ومنها ما في الخلاصة ايضا من قوله ولو اقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لو  
عليه دين صحة والا جاز اه فقوله والا جاز يقتضي ان يصدق من كل المال لا من الثلث فقط  
قال في تور العين وامل في هذه المسئلة ايضا روايتين أو أحد قوليه سهو والله أعلم اه وقد علمت  
قوله المار الظاهر ان هذا أي تصديقه من كل المال اصح ولكن فيه تفصيل قال شيخ مشايخنا  
السياحي وفي البدائع فان اقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه  
دين الصحة أولا وان اقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال  
لا يصدق في حق غرماء الحق ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر  
اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر في العمل بما في الخلاصة فيما  
فيه تهمة اه كلام السياحي ومن خطه نقلت وأراد بالتهمة ما اذا قامت قرينة دالة على أن  
مراده اضرار الوثية أو الغرماء وانه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية للبيري عن  
التامخانية اشهدت المرأة شهودا على نفسها لانه لا خير اريد بذلك اضرار الزوج أو شهد  
الرجل شهودا على نفسه بمال لبعض الاولاد يريده اضرار باقي الاولاد والشهود تعلمون ذلك  
وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى ان المراد الاشهاد في حال الصحة اذا اقرار في المرض  
للوارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به فحيث سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد  
المقرر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه  
قرينة ظاهرة ومثله ما اذا اقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكان هنا اقراره له قد يكون  
بطريق البراء أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا  
غاية ما تحرر لي هذا المقام ويأتي قريب افنيه مزيد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مريض  
مرض الموت اقر لاجنبي بقرض معلوم لم يعلم تملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات  
عن ورثة وتركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من عليه  
دين الحق فأقر في مرضه لاجنبي دين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال  
مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصبا يقدم دين الحق عمدا في عين في يده رجل فأقر بها الرجل ولم يكن  
بينهم بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكا  
ولا تحل للقرض وان أراد المقر بهذا الاقرار تليكا قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتعليك

مطلب في اقرار المريض  
للاجنبي

خاتمة اقراره بدين لا جنبي نأخذ من كل ماله بآثر عمر رضي الله عنه ولو عين فكذلك الا اذا علم  
تملكه له في مرضه فثبتت بالتلك ذكره المصنف في معينه فليحفظ علائقي على التنوير وعبارة  
معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقرار الرجل في مرضه لغير وارث فانه يجوز  
وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق له الورثة وهكذا في عامة الكتب  
المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيره ولكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث  
لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث  
المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي ان يوفق بينهما بان  
يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بان يعلم بوجه  
من الوجوه ان ذلك الذي اقربه ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك  
منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض انه يصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا خلاه  
وهبه منه أو لا يمسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجملة بوجه ما أو ما الحكاية  
فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت ومما شهد  
لحكمة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه في فصل اقرار المريض وتبرعته اقرار الصحيح  
بعبد في يديه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان  
اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار  
المتداف في المرض قال فهذا كالتنصيب على أن المريض اذا اقر بعين في يده للاجنبي فلتما يصح  
اقراره من جميع المال لم يكن تملكه اياه حال مرضه معلوما حتى امكن جعل اقراره اظهار  
فاذا علم تملكه في حال مرضه فاقار به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث  
المعنى اه قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف ما اطلقوه  
في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارث صحيحا مطابقا وان احاط بماله  
والله سبحانه أعلم اه كلام معين المفتي لصاحب التنوير اقول حاصل هذا الكلام ان اقرار  
المريض لا جنبي صحيح وان احاط بكل ماله ملكه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض  
كما اذا علم أن ما اقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك  
فلان الاجنبي دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقرب الشيء لغير  
اقرار الوارثه فاذا علم ذلك فتقيد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث  
ماله لكن اذت خبير بان المعتمد أن الاقرار اخبار لا تملك وان المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر  
برضاه لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو بيع أو هبة وان كان يحكم له بأنه ملكه  
بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره  
وانه قصده ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر  
الشريعة يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من اثبات لانا حيث صدقناه في اقراره في ظاهر  
الشريعة لزم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشروح نفاذ الاقرا

قوله بعض علماء عهدنا  
الح هو العلامة شيخ  
الاسلام على المقدسي فان  
هذا الجواب له أجاب به على  
سؤال من الترتاشي صاحب  
التنوير كما نقله الخبير الرمل  
في حاشية الفصول اه منه  
مطالب مهم في تحقيق اقرار  
المريض لا جنبي حكاية  
وابتداء

المريض اذا وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو بالجملة اه منه

للاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في القنية شيء من الحسن لا من حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق الا ان يحمل الاقرار الزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرح حواشي وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي او ما ملكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه والاصل انه متى اضاف المقربة الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المنع اقرارا آخر معين ولا ينفذ لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او تملكه كما ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم ينفذ المقربة الى ملكه او لم يكن معلوما بأنه ملكه والاحصل التناهي بين كلامهم وكنيت هنا فيما علقته على التنوير عن وصايا النهاية ما نصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فاقرار لانه في الاول جعل سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي ساهم لفلان وانما يكون دار طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا اما لو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كاله فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استعسبانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكره على الوصية حيث كان المقرر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاحل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله ايضا حيث اضاف ما اقربه الى نفسه بقوله دارى او عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار او العبد لفلان ولا يمكن معلوما للامس بأنه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن جملة على التملك بطريق الهبة او الوصية لانه يكون مجرد اقراره وهو اخبار لا تملك كما في المتن والشرع لكن بهذا التقرير ظهر ان ما ذكره في معنى المفتي عن القنية لا يمكن جملة على التملك لان اقراره وهو صحيح تعبد في بدأيه بأنه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما اشترط لجملة تملك الهبة او وصية لانه انما علم تملكه له في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه ملكا له وقت الاقرار وادخله في نفسه حتى يمكن جملة تملكه بطريق الهبة او الوصية لا يتقبل يصح اقراره وان لا يكون في ملكه قولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك للغير ويلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه بركة من الزمان لفناذره على نفسه كما في التنوير وشرحه لا نقول هذا في الاقرار على سنبل الاخبار الذي ينفذ من كل المال وكلام القنية مبني على انه انشاء تملك ابتداء ولذا قيد فناذره بكونه من الثالث اللهم الا ان يقال ان اقراره هذا الابن كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو يومئذ ويلزمه تسليمه الى المقر له في ثالث الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقيد بالثالث لوضوح القرينة الدالة على انه اراد التبرع به للمقر له لكنه منع فناذره في وقت الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المساع فنفذ تبرعا والتبرع في المرض بتقيد بالثالث هذا غاية ما وصل اليه فهو في تناقض في توجيه عبارة القنية فتأمله والذي يظهور لي في تأويل عبارة الفصول العمادية

غير ما مر وهو أن المراد بها الاقرار بالبراءة عن الدين يعني إذا أقر المريض أنه أبرأ وأورثه عن دين  
عليه لا يصح حكاية بأن يسند البراءة إلى حال الصحة ويقول قد كنت أبرأته عنه وأنه صحيح  
ولا ابتداء بأن يقصد إبراءه عنه الآن وإنما الاجنبى فانه إذا حكى أنه أبرأه في الصحة يجوز من  
كل المال وإذا ابتداء إبراءه عنه أى قصد بذلك الاقرار بإنشاء البراءة الآن لا على سبيل  
الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين  
والبدائع إذا أقر أنه أبرأ فلانا في صحته من دينه لم يجز إذا لم يملك إنشاءه للحال فكذا الحكاية  
الحق وقد منعنا عن الجوهرية التصريح بأن المراد لم يجز أى من كل المال وإنما يجوز من الثلث وعليه  
فلا فرق في إقراره بإبراء الاجنبى بين كونه حكاية أو ابتداء حيث يتقد كل منهما من الثلث  
فقط بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ في الفصول العبادية من  
التفصيل مخالف لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقديم ما في البدائع والجوهرية كونهما  
من الشروع فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه لاختها  
الغير الوارث لها ما يبلغ معلوم من الدراهم وأن ذلك لزم ذمتها له من جهة قرض اقترضته منه  
وماتت عن أولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يجزه الوارث  
(الجواب) نعم أقرب دين لغير وارث يجوز وان احاط وان لو ارث لا الآن بصدة الورثة  
أو يبرهن بزاية اقراره دين لاجنبى نافذ من كل ماله وأخر الارث عنه ودين الصحة وما لزمه في  
مرضه بسبب معروف قد ما على ما أقرب به في مرض موته ولو وديعة والسبب المعروف كسكاح  
مشاهد به المثل ويصح مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى وإذا أقر الرجل  
في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته ودين لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة  
والديون المعروفة الأسباب متقدمة هداية ومثله في البحر (سئل) في مريض مرض  
الموت أقربه بأن في ذمته لزوجته كذا من الدراهم مهر أمثول لها وصدة فيه ومات عنها  
وعن ورثة غيرهم لم يصدقوا على ذلك وخلف تركته وهى ممن يؤجل المثل المبلغ المذكور فهل  
يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة مذكورة في فكاح جامع الفصولين  
آخر الكتاب وكذا في الفصول العبادية وكذا في فتاوى الخير الرملى أقول وفي السبب الثالث  
من اقرار البزاية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها إلى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه  
وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من  
المهر فلا يحكم بذلك القدر إذا لم تعترف به بالقبض والصحيح أنه يصدق إلى تمام مهر مثلها وان كان  
الظاهر أنها استوفت شيئا ثم قال في البزاية أقربه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها  
وله ورثة أخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضى الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان  
الغالب هنا عدم موتها استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اهـ (سئل) فيما  
إذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن أولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها  
ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم مات اثنان من الاولاد المزبورين عن جد لاب يدعى أن المرأة

مطالب أقرت لاختها الغير  
الوارث بدين يصح

مطالب أقر لزوجته بمؤخر  
مهرها يصح

أقرت في صحته أن الدين المزبور لا ولادها إلا خربن وأن اسمها في صلت الدين عارية ولا ينبت له على الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعي أن الاقرار كان في مرض موته فهل يكون القول للزوج بيمينه في ذلك أم لا؟ (الجواب) \* البينة على مدعي صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى اقرب اوقاته كما افتى به الخيران الرزالي في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن البينة على مدعي البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى اقرب اوقاته والله أعلم \* (سئل) \* في مريضة باعت أمتعة معلومة لها من اجنبي ببيعها بائنا شرعيًا بئنا معلوم من الدراهم هو ثمن مثلها ثم أقرت في مرضها المزبور باستيفاء ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلاً فهل يصح ذلك؟ (الجواب) \* نعم أقول قد تمنا اختلاف العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل ينفذ من الثلث أو من الكل وأن الذي في الخانية نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بئنا المثل اذ لو كان فيه محاباة نفدت من الثلث وبقوله ولم يكن عليها دين لما قد مناه من انه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلاء ما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة \* (سئل) \* في امرأة أقرت حال تلبسها بالخاض أن فلان الاجنبي بذمتها مبلغاً معلوماً من الدراهم لدى بيته شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً؟ (الجواب) \* نعم والمسئلة في اقرار الخانية والا نقرى ورجح النجاة \* (سئل) \* في رجل باع في مرض موته حصه معلومة من غراس معلوم من شربكيه فيه الاجنبيين عنه بئنا معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال لأشريكين اماناً تمت القيمة أو تنسخ البيع؟ (الجواب) \* قال في العمادية من اول باب البيع مانصه المريض الذي عليه دين محيط بماله اذا باع عينا من اعيان ماله من اجنبي بغبن يسير لا تصح المحاباة عند الكل اجازت الورثة اولم يحيزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اه فحصل بما ذكرنا الجواب وقد افتى العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين في البيوع \* (سئل) \* في مريض مرض الموت باع فيه لابنته داراً معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والاقرار المزبوران غير صحيحين الا أن تجيز الورثة؟ (الجواب) \* نعم أقول اطلق عدم بخوار بيع المريض من وارثه فشهد مالو كان بئنا المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفاً قال في الفتاوى الخيرية من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاهما بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بئنا المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولي انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفّل في صحته وكذا لو أقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه \* وكل رجلاً ببيع شيء معين فباعه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو قرآن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل

مطالب المينة على مدعي  
الاقرار في الصحة والقول لمن  
يدعيه في المرض بيمينه  
مطلب باعت في مرضها  
وأقرت بقبض الثمن ولادين  
عليها يصح من كل المال  
مطلب أقرت في حال تلبسها  
بالخاض لاجنبي يدعي يصح  
مطلب في بيع المريض ببيع  
فيه محاباة  
مطلب باع لابنته واقرب قبض  
الثمن لا يصح الا باجازة بقية  
الورثة  
مطلب يتوقف بيع المريض  
من وارثه على اجازة بقية  
الورثة  
مطلب لا يصح اقرار المريض  
بقبض دينه من وارثه  
أو كفيل وارثه الخ قوله وكل  
رجلاً أي وكل المريض رجلاً  
صحياً والضمير المستتر في  
باعه للرجل الوكيل وفي  
أقر للوكل اه منه



مطلب يقبل قول المريض  
يقبض وديعة او عارية  
او متاربة له عند وارثه

قوله في الحقة السابقة  
لا يستحق الخ لا يتصل ان  
اقراره هنا ليس اقرارا بشئ  
من ماله لوانه لان المال  
للموكل لا ياتقول لما كان  
الوكيل ترجع حقوق العقد  
اليه فكأنه صار ماله على انه  
قد يقرب بالقبض المذكور ثم  
يموت فيدعي الموكل ان وكيله  
قبض الثمن ثم مات مجهولا  
فياخذ الموكل من التركة  
فيصير في آخر الامر اقرارا  
لوارثه بماله بهذا الاعتبار  
هذا ما ظهر لي فتأمل اه منه

مطلب في اقرار المريض  
لوارثه بصيغة النفي

مطلب قال لوارثه لم يكن لي  
عليك شئ جاز قضاء لاديانة  
٣ قوله اذ فيه براءة الكفيل  
كذا راية في جامع الفصولين  
تأمل اه منه

قوله لا يصح أي من كل ماله  
لا يصح من الثلث كما قد يهناه  
عن اجورمة او لا يصح  
ان يدعيه دين محبة بجملة  
كما ينبغي بعده في عبارة  
التأخرانية اه منه

اه قبض الثمن من المشتري أي الذي هو وارث الموكل وبجد الموكل صدق الوكيل ولو كان  
المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه  
يكفي ابطالان اقراره لوارثه بالقبض فرضها اولي \* مريض عليه دين محبط فأقره بقبض وديعة  
او عارية او متاربة كانت له عند وارثه مع اقراره لان الوارث لو ادعى رد لامة الى مورثه  
المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه \* (سئل) \* فيما اذا اقر زيد في حال مرضه  
ان لاحق له مع زوجته وأولاده منهم في جميع الدارين الكائنات في محل كذا وأنهم يستحقون  
ذلك دونه من وجه صحيح شرعي وان لاحق ادمع بنته من جهاز وقماش وآوان وصنبي وحلف  
وعرش وأنها تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك  
حجة شرعية فهل يعمل بها بعد ثبوت مضمونها او يكون الاقرار صحيحا \* (الجواب) \* نعم والاعتراف  
المعذر بالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة أو في المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب  
والله أعلم كنبه الفقير على المجادى المفتي بدمشق الشام الجواب ما به المرحوم الوالد آجابه روح  
الله تعالى روحه في غرفان الجان وأسبغ عليه سبحانه الغفران كتبه الفقير حامد الهادي  
المفتي بدمشق الشام أقول هذا الجواب غير محدد وفي اطلاقه نظرا كما سيظهر وقد بر \* (سئل)  
في مريض مرض الموت اقره انه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأبرأ ذمتها من كل حق  
شرعي ومات عنها وعن ورثة غيرهما ولم تحت يد ما اعيان وله بذمة تهادين والورثة لم يجزوا الاقرار  
فهل يكون غير صحيح \* (الجواب) \* نعم مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لي  
عليك شئ ثم مات جازا اقراره قضاء لاديانة ولو قالت مريضة ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ  
عندنا خلافا لاشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجوار  
أر لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض أبرأ وارثه من دين له أصلا  
أو كف له بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجازا براءه الاجنبي من دين له عليه  
الا أن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ براءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث  
جازا براءه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه ٣ اذ فيه براءة الكفيل اه وقال في الحاوي  
القدسسي واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح ابراءه للأخميم فانه يقول ليس لي عليه دين  
ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع بهذه مطالبة الدنيا لا بمطالبة الآخرة اه وقال  
في التآخرانية معزيا الى العيون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وأثبتته وأبرأه لا تجوز  
براءته ان كان عليه دين وكذا الوأبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين اولاد ولوانه قال لم يكن  
لي على هذا المطلوب شئ ومات جازا اقراره في القضاء الخ منع من باب اقرار المريض وعبرة  
السارح العلاني مع المتن وأبرأه مدينونه وهو مدينون غير جائز لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان  
وارثا فلا يجوز مطالعنا سواء كان المريض مديونا أولا للثمة وحياله صحته أن يقول لاحق لي عليه  
كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شئ يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء لاديانة  
فترتفع به مطالبة الدنيا لا الآخرة حاوي الا المهر فلا يصح على الصحيح براءة أي لظهور أنه

عليه غالباً الخ انتهت عبارة العلائي أقول حاصل هذه المقول أن إبراء المريض لوارثه غير صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا إقراره بالتصديق الورثة إلا إذا كان مصدراً بالنفي كقوله لم يكن لي عليه شيء فإنه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قال العلامة البيري في حاشية الاشباة حيث قال عند قول الاشباة وهي الحيلة في إبراء المريض وارثه أقول هذا إذا كان على الوارث دين لا عين وفي الوارثية من الخيل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات لم تقبل بيعة الورثة على ذلك ومضى إقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان الدين على الوارث لا تجوز براءته اهـ وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقرآن يكون لهم تخليف المقر له على قول أبي يوسف المفتي به من أن المقر لو ادعى الكذب في إقراره له تخليف المقر له وكذا الوادعي ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم ان صاحب الاشباة استبطن من مسألة الاقرار بالمصدر بالنفي جواب ما يقع كثيراً ان البنت في مرض موتها تقر بأن الامتعة الفلانية ملك أبيها لا حق لها فيها قال وقد أجبت فيها مراراً بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا الاقرار منها بمنزلة قولها لا حق لي فيه فيصح وأيس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا فلان فليتأمل ويراجع المنقول اهـ وأقره على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منح الغفار وكذلك العلائي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخير الرملي في حاشيته على الاشباة ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بأن اقرار المريض بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهر باليد اذا قالت هي ملك أبي لا حق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أولاً حق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور النفي لتسلك النافي فيه بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحاً فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأفتوا بعدم الصحة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي ردة على المؤلف أي صاحب الاشباة كلامه وكذا الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخته الاشباة والنظائر فقد ظهر الحق واتضح والله الحمد والملة اهـ كلام الخير الرملي وتبعه السيد الجموي في حاشية الاشباة وكذلك ردة عليه العلامة جوي زاده كآرآيته منقولاً عنه في هامش نسخته الاشباة ورد عليه أيضاً العلامة البيري وقال بعد كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمفت ولا قاض بما أفتى به من صحة الاقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك لجميع ما حوته داره لا حق فيه للمقر له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بعد هذه النعمة يا عباد الله اهـ وكذا ردة عليه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقاً حيث سئل فيمن أقر في مرضه أن لا حق له في الامتعة المعلومه مع بنته وملكه فيها ظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما اعتمده المحققون ولو مصدر بالنفي خلافاً للاشباة وقد افكر واعليه اهـ وكذا ردة عليه شيخ شيخنا السايحاني وغيره والحاصل كآرآيته

مطالب الاقرار للوارث  
موقوف الا في ثلاث

منقولاً عن العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخبير الرملي المتقدم وصرح به أيضاً حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشياء فان قلت ذكر في الدر المختار عن الاشياء أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البنت هذا الشيء لاني اقرار بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لأن صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو اقر باتلاف وديعته المعروفة أو أقرب قبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه اشارة لبعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو أقرب قبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كاقاراه بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين محبط فأقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك أنه ليس المراد اقراره بأمانة عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فتنبه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن القول مصرحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على اجنبي فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا أقر بقبضه منه فقد أقر له بقبض ما كان له أمانة عنده لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها اودع أباه ألف درهم في مرض الأب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت أقرباه هلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا أقرباه تلافه فأولى اه وقوله عند الشهود قيد به لتكون الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله والمعروفة فيدل على أنه لو أقرباه هلاك وديعة لوارثه ولا بينة على الابداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلل حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاك وديعة معروفة فانه جائز فاعتمد هذه التفسيرات المفيدة والفوائد الفريدة (سئل) في مريض مرض الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثة فهل يصح ذلك (الجواب) اذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز الاقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته بينة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثله في البرازية والتنوير (سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه لهندا اجنبية بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدقها

مطلب قال لم يكن لي على  
هذا المطلوب شيء يصح

مطلب أقرت في مرضها  
لاجنبي بمسكن من دارها  
يصح

على ذلك لدى بينة شرعية وماتت المقررة من ذلك المرض عن زوج وورثة يزعمون عدم صحة  
 الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا مات  
 رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين واخت شقيقة ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه  
 حصة شائعة من داره من ابنته وزوجته المزبورتين بثمن أقرب قبضه منهما حين كان صحيحا  
 ثم مات فيه فهل يكون كل من البيع والاقرار غير جائز \* (الجواب) \* نعم قال في الاشباه  
 أقرب في مرضه بشئ فقال كتب فعلمته في الحصة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد  
 الى زمن الحصة اه \* (سئل) \* في مريض مرض الموت وكل فيه أجنبيا في بيع أمتعة له من  
 اجنبي بثمن معلوم هو ثمن المثل فباعها الوكيل كذلك بيعا باثنا شرعيا ثم مات المريض عن أولاد  
 ذكور وانا نافع المشتري تلك الامتعة من أحد الأولاد بيعا باثنا شرعيا بثمن معلوم فهل يكون  
 البيعان صحيحين \* (الجواب) \* نعم قال في الثالث من اقرار البرازية باع فيه من أجنبي  
 عبدا وباعه الاجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من  
 الاجنبي لا من مورثه اه \* (سئل) \* في مريض به داء السل تطاول ذلك به مدة خمس  
 سنوات ثم أقرب فيه أنه لاحق له ولا دعوى قبل أخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن  
 ورثة غيره فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم ذكر في وصايا الواقعات روى  
 ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات في رجل أصابه فالج فذهب اسنانه أو مرض  
 فلم يقدر على الكلام ثم أشار الى شئ أو كتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الاخرس  
 ومعنى قوله طال ذلك أراد به سنة وكذا صاحب السل اذا أتى عليه سنة فهو بمنزلة العكيج  
 هكذا ذكر عن أبي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وطعن فيه بعض مشايخنا  
 وطعنه خطأ فقد وجدنا منصوصا المريض الذي به السل فهتته وتصرفاته كسائر المرضى  
 ما لم يتناول وفيه تطاول بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كتصرفاته حال الصحة هكذا  
 كان شيخنا أبو عبد الله الجرجاني يقول هذا لفظ الواقعات وبهذا اللفظ أورد في جامع  
 الفتاوى عمادية من أحكام المرضى من أول كتاب الاقرار \* (سئل) \* في رجل أشهد على  
 نفسه لدى بينة شرعية وهو بحال التوكل في صحة عقله انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل  
 زيد الاجنبي حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته ابراء عامًا شرعيا مقبولا وكتب  
 بذلك صكًا ثم مات الرجل المقر عن ورثة يريدون الدعوى عليه بحق لمورثهم سابق على تاريخ  
 الاقرار والابراء المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم اذا كان  
 المريض غير مدين قال في شرح التنوير وبراءة مدينه وهو مدين غير جائز ان كان أجنبيا  
 وان وارثا فلا مطلقا سواء كان المريض مديونا أولا للثمة الخ وفي البرازية من الثالث في اقرار  
 المريض ادعى عليه مالا وديونا ودائع فصالح مع الطالب على شئ يسير سراً أو أقر الطالب في  
 العلانية انه لم يكن له عليه وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على  
 المدعى عليه وان برهنوا على انه كان لمورثهم عليه أموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا

مطالب قال صكت فعلته  
 في الحصة فهو بمنزلة الاقرار  
 في المرض

مطلب باع المريض من  
 اجنبي ثم الاجنبي من  
 وارث المريض يصح  
 مطلب في اقرار المريض  
 الذي تطاول به المرض

مطلب في صحة الابراء  
 العام للاجنبي في المرض

لا تسمع وان كان المذمى عليه وارث المذمى وجرى ما ذكرنا فبهن بقية الورثة أن أبانا قصد  
حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اه ونقله في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف  
وعلى قوله تسمع بقوله لكونه متم في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل  
كان بينه وبين زير تعاط فقام لاحق لي قبل زيد ولا استحق عنده ففئة ولا ذهاب ولا دنيا  
ولا شيئا ثم مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه أو وصيه على زيد المذمى وبشيء أولا أم أب  
لا تسمع دعوى وارثه أو الوصى بشي كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كافي البرزاية  
والاشياء وغيرهما والله أعلم

\*(كتاب الصلح)\*

\*(سئل)\* فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقتين وخلف عقارات تحت د  
الاخوين فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار وأخرجها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم  
دفعها لماع مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وله بعض ديون على الناس لم تشترط لاحد وصدر  
دين الزوجة والاخوين ابراء عام من الطرفين لدى بينة شرعية فهل يكون كل من الصلح  
والتخارج والابراء صحيحا (الجواب) نعم يذكره مس الاسلام التخارج لا يصح اذا كان  
على الميت دين أى بطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة بزازية  
من السادس في صلح الاب والوصى وفيها من المحل المرقوم قال قلت للشافى ما قولك فيمن مات  
عن ابنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي  
كانت لا يبيهم بينهما على حالها والذي على أبيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز  
وان لم يسم ماعليه من الدين فالصلح باطل اه ففي المسئلة المنقطة بهاء دين (سئل) \*  
فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بذمة زيد طالبه به وكيل الورثة ثم طلب  
الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقرارا منه بالمال المرقوم (الجواب) نعم كافي  
الاشياء والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب  
الصلح والابراء عن المال تنويرا لا بصارا من كتاب الصلح (سئل) \* فيما اذا كان  
لورثة رجل دين موروث لهم عنه بذمة زيد فقبض بعضهم قدر ائنه ويريد الباقي مشاركة  
القباض فيه فهل لهم ذلك (الجواب) \* اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الآخر فيه  
ان شاء أو اتبع الغريم كافي التنوير من الصلح (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم  
من الدراهم بذمة عمر وقتضا الحما على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن اقرار  
وتراض وضمن بكر عمر في ذلك عند زيد ضما شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر  
الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك (الجواب) \* نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي الصلح  
الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ لبعض حقه وخط لباقيه لا معاوضة  
للربا وحية تزد في صلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف مال على مائة حالة أو على ألف مؤجله  
وعن ألف جيا د على مائة زيوف ولا يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة لعدم الجنس فكان

مطلب لا يصح التخارج  
اذا كان على الميت دين

مطلب طلب الصلح عن  
المال اقرارا بالمال بخلاف  
طلب الصلح عن الدعوى

مطلب الدين المشترك  
اذا قبض أحدهم بعضه  
شاركه الآخر فيه أو اتبع  
الغريم

مطلب يجوز الصلح على  
بعض الدين والكفالة به



صرفا فلم يجز نسيئة اه والمسئلة في المتون وهنا قد صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذا ذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمرا بالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سقيرا الا أن يضممه الوكيل فيؤاخذ بضمانه المح وقد أوضحه صدر الشريعة والمسئلة في الدرر وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصالحه عمرو عن المبلغ المذكور على مقداره معلوم من الخنطة والشعيرة ووجل ذلك المقدار على عمرو الى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وفصول العمادى وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدود على أحد التقدين أو الكيل أو الوزنى كالنبر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً دين والا لا اه وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كحنطة على عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقي خمسة فتهرقا صبح في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعنى لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المدعى ديناً فصالح على مكيل أو موزون مشار اليه في المجلس أو في البيت يصح ولا يبطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق عن دين بدين فلو كان المكيل أو الموزون بغير عينه يبطل بالافتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى رحمه الله تعالى رأيت في اصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمه الله تعالى اذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى اقترا فلم يجز ذلك الا في خصلة وهى أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا ما من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه ما في العمادية (سئل) فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته امر ومبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عنان بينهما ثم صالح زيد عمرا على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمرو بدل الصلح قبل التفرق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا (الجواب) حيث صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة يكون غير صحيح والمسئلة في الملتقى (سئل) فيما اذا مات رجل عن اولاد بالعين وقاصرين وخالف فلاحه باعها بالناعون ووصى القاصرين من زيد بثلث معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيدى وادعوا أن في ثمن حصتهم غبنا فاحشا وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البائعون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببطل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه

قوله يدعيه على آخر هكذا  
عبارة التنوير وشرحه  
والصواب أن يقال يدعيه  
عليه آخر ايتاسب قوله لزم  
بدله الموكل اه منه  
مطلب اذا صالح عن دين  
على خنطة لم يقبضها بطل  
الصلح

مطلب صالحه عن دراهم  
على دنانير مؤجلة فالصلح  
باطل  
مطلب صالح عن عين  
مشتركة ليس لشريكه  
أن يشاركه فيه

فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان اراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضا فالحيلة فيه  
 أن يهبه الغريم قدر دينه وهو يبرئه عن دينه هذا اذا كان البدل من خلاف جنس البدل  
 منه والا الحيلة للاختصاص حاوي الزايد ومثله في شرح ابن المالك وفي الخاتمة من فصل  
 الصلح عن دعوى العقار رجلان ادعيا أرضا ودارا في يد رجل وقالاهي لتساورناهما من ايننا  
 نصيب الذي في يده فصالحا أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه  
 في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فدأ عن اليمين في زعم  
 المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن  
 أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه على أن في مسائلنا دعوى البائع  
 لا تسمع في الغبن الفاحش بدون التبغير فكيف يشارك القاصر من ادعواهم مسبوغة في  
 الغبن الفاحش \* (سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما تم ظهور شيء  
 من التركة لم يكن وقت الصلح قول تسمع دعوى الوارث الشهيد على نفسه في حصته منه  
 \* (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من الصلح وبه أفتي الخیر الرمي أقول في المسئلة  
 كلام طويل قد منابعضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع \* (سئل) في امرأة  
 ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلقت تركة مستتملة على دراهم فضة وحصص  
 غراسات وغيرها ثم ان الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة  
 المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز \* (الجواب) نعم وفي  
 مختصر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها مال أعطوه اياه والتركة  
 عقار أو عروض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثير وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على  
 فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة  
 غيره من الاجناس ويشترط قبض ما بازاء الفضة وان كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة  
 أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان  
 ما أعطوه قليلا أو كثيرا الا أن القبض شرط في المجلس وان كانت ذهبا وفضة وغير ذلك  
 فصالحوه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان  
 مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح \* (سئل) فيما اذا استأجر  
 زيد من عمرو دابة ليعمل عليها معلوما من النقشة من دمشق الى مدينة كذا ابارة  
 شرعية وجعل عمرو الجمل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد الجمل من غير تقصير منه ثم ان عمرا  
 صالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الجمل المذکور عند بكر ويريد زيد  
 الآن دفع المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الجمل المذکور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك  
 \* (الجواب) نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طالب قاضي طرابلس النقل في المسئلة  
 فكتب اليه ايها الطالب لنقل هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو عزلة  
 المودع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال

مطلب صالح أحد الورثة  
 وأبرأ ابراء عما تم ظهور شيء  
 من التركة الخ  
 مطلب صالحوا الزوج على  
 أقل من نصيبه من الفضة  
 التي في التركة لا يجوز

مطلب ضاع الجمل مع الاحير  
 فصالح صاحبه على شيء ثم  
 وجد الجمل فلصاحبه أخذه  
 وبطل الصلح  
 مطلب الصلح مع المودع بعد  
 دعوى الهلاك لا يصح

في الاشياء الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعدد عوى الهلاك اذ لا نزاع اه  
فاذا ظهرت الوديعة عند ائيرة البدل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد  
وقال في البرازية من الصلح ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر  
رد البدل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى مالا فصالحه ثم ظهر ان لاشئ عليه بطل  
الصلح اه وفي حاشية الاشياء للبيري من الصلح ما نصه وفي القضية لو ظهر ان المدعى مبطل  
في دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشياء ادعى مالا فانكر فصالحه ثم ظهر بعده  
ان لاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر اه ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر  
لنا من هذه النقول المعتبرة ان الاجير الرجوع في البدل الذي دفعه ولستأجر اخذ ماله ممن هو  
عنده بوجهه الشرعي لان للانسان اخذ ماله انما وجدته كما هو معلوم لا يجبه له احد فاذا دفع  
المستأجر الاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى المنقول وأراد اخذ حقه لعلمه بفساد  
الصلح الذي جرى بينهما فأن ما منع عنه منه وقد أنعم الله تعالى على هذا العبد الفقير اني ما اقيمت  
في مسئلة لا بعد تحقيق المنقول كما اني بذلك أمور ومسؤل واذا جرى الصلح بين المتداعيين  
وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه من الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع باطلا بقتوى  
الاثمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لاتصح دعواه للبراء السابق والخيار أن تسمع لأن هذا  
ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بجمع الفتاوى

مطلب ادعى مالا فصالحه  
ثم ظهر ان لاشئ عليه بطل  
الصلح  
مطلب اذا صالح وأبرأ  
صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح  
فله إعادة الدعوى

(كتاب المضاربة)\*

مطلب ليس للمضارب ان يعتق  
مطلب اذامات المضارب  
ولم يوجد مال المضاربة فيما  
خلف عاد دينا في تركته  
مطلب اذا ادعى ورثة  
المضارب انه رد المال والربح  
لا يقبل  
مطلب اذامات المضارب  
مديونا ومال المضاربة مال  
معروف فرب المال أحق بماله  
مطلب يصرف الهالك الى  
الربح  
مطلب اذا فسدت المضاربة  
فله آخر مثل عمله

(سئل) \* فيما اذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم أعتقه بدون اذن رب المال  
ثم علم رب المال بالعتق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح العتق أم لا \* (الجواب) \* لا يصح العتق  
(سئل) \* في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاد دينا في تركته  
(الجواب) \* نعم اذامات المضارب ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم  
في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاد دينا في تركته علائي  
في اواخر المضاربة اذامات المضارب وادعى ورثته انه دفع المال والربح هل يقبل منهم أجاب  
قارئ الهداية بأن المضارب اذامات ولم يبين لزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد  
المال الى صاحبه الابينة تشهد انه ردّه الى المالك أو تشهد ان المضارب قال قبل موته رددت  
المال والربح الى المالك اه \* (سئل) \* فيما اذامات المضارب وعليه دين وكان مال  
المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح \* (الجواب) \* نعم  
كما صرح بذلك قاضيان والذخيرة البرهانية \* (سئل) \* فيما اذا هلك شئ من مال المضاربة  
فهل يصرف الهالك الى الربح \* (الجواب) \* نعم وما أى كل شئ هلك من مال المضاربة فن  
الربح أى فيجعل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف الهالك الى التابع كما في العتق في  
الزكاة شرح الكنز العيني وهي مسئلة المتون \* (سئل) \* في المضاربة اذا فسدت بعد ماعمل  
المضارب فيها مائة فهل له اجر مثله لا يزداد على المشروط \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير

مطلب إعطاء بضاعة على  
سبيل الشركة

واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حيث نذبل له اجر مثل عمله . فمقابل لزيادة على المشروط أقول  
قوله مع القامع ناه ربح أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لا أجر له وقوله بل لزيادة  
على المشروط هذا أقول أي يوسف وهو المختار وعليه التتويع وعند محمد له أجر مثل عمله بالغا  
ما بالغ وحمل الخلفي ما اذا ربح والا فاجر المثل بالغ ما بالغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح  
المعذور وتماه في القهستاني (سئل) فيما اذا سافر زيد ببضاعة فاصدا انجاز وفي أثناء  
الطريق دفعها لعمرو وذكر ان ذلك على سبيل الشركة ليتعاطى عمرو بيعها في محل كذا وحمل  
كذا ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكره ثنها ولم يبعه فصفها ثم باع في المحل  
المذكورين وخسر اهما واشترى بضائع غيرها ورجع فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية  
المذكورة وامتنع من دفعها لزيد بدون وجه شرعي فهل ترفع يده عن البعض المذكورين البضاعة  
المرقومة الثانية وله أجر مثله على زيد (الجواب) نعم أما عدم انعقاد الشركة فلما في المتق  
من الشركة ولا تصح معاوضة والاعنان الا بالدرهم أو الدنانير أو بالفلس السافقة عند محمد  
وبالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا يصحان بالعروض الا أن يبيع نصف عرضه بنصف  
عرض الآخر ثم يعتد الشركة اه ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد  
الايجاب والقبول كما في التنوير ولم يكن من عمرو شي مطلقا لادراهم ولا دنانير ولا عروض  
ولا غيرها فأنى تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر ان عمل في المشترك لانه لا يعمل شيئا  
لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه  
الحادثة أيضا لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح  
والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح في سابع للمال فيقدر  
بقدره كما في البحر لعدم المال منها بل من أحدهما وأما الجرة المثل فلجماله الاجرة هذا ما ظنر  
من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب أقول والحاصل  
أن هذه مضاربة فاسدة فتجب فيها الاجرة قال في الولوالجية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له  
فيه اجر المثل لانه لم يعمل له مجانا بل ابتغى لعمله عوضا واذ لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله  
والربح لرب المال وكذا لو لم يربح له اجر مثل عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة  
والاجير في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق اجر المثل حصل الربح من عمله أولم يحصل اه  
(سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمرو بيعها واهما ربح  
يكون الربح بينهما مثلثة فباعها وخسر فيه اقل تكون المضاربة المزبورة غير صحيحة ولعمرو آخر  
مثله (الجواب) نعم قال في شرح المتق ففسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال بعه  
واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة جازت لانه اضافها  
الى الثمن اه أقول وفي الحثانية رجل دفع لآخر عرضا قال بعه واعمل بثمره مضاربة بنصف  
الربح فباع بأحد النقيدين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العروض  
وان باع العروض بمكيل او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه

مطلب إعطاء بضاعة على  
سبيل المضاربة فاسد  
مطلب دفع عرضا وقال بعه  
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض  
 (سئل) في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة بر او غرق بحرا  
 بلا تعذره ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة  
 هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم يقيد بكان او زمان او نوع البيع ولو فاسد ابتداءً ونسيئةً  
 متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر بر او بحرا والا بضاع علائقي على التنوير والقول قول  
 المضارب في دعوى الهلاك والضامع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر  
 الرواية وجعل المال في يده أمانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه اختلافاً وقال  
 لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن كما في الاجير المشترك اذا هلك المال في يده  
 القول لمن عن البدائع (سئل) فيما اذا قال رب المال اقرضتك وقال المدفوع اليه  
 لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل تقبل بينة رب المال على القرض (الجواب) نعم  
 القول قول مدعي المضاربة لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا على انه اخذ المال  
 باذنه والينة لرب المال كما في الخمانية وغيرها (سئل) فيما اذا حصل ربح في مال  
 المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال  
 المضاربة قبل أن يقبض رب المال شيئاً منه فكيف الحكم (الجواب) يتراوان الربح  
 لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرحة  
 الفتاوى وغيرها (سئل) في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون  
 طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مالها (الجواب) اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة  
 فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الإقامة بمصر  
 ولم يتخذ داراً كذا ذكر العلائي عن ابن مالك اما اذا عمل في مصر ولدنيه أو اتخذ داراً فنفقته  
 في ماله أقول وبأخذ المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه  
 وفضل شيء اقتسماه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترز بالصحة عن  
 الفاسدة لانه فيها اجير فلا نفقة له كمستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف علائي  
 وتقدم في الشركة عن الخير الرمي أن وجوبها للشريك في مال الشركة استحضاراً فيكون العمل  
 عليه لانها ليست مما استثنى وبقي مال سافر المضارب بماله وماله او بمالين لرجلين فانه ينفق  
 بالخصبة كما ذكره العلائي أيضاً عن المجمع (سئل) فيما اذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرق  
 فادعى انه مأذون له بالتكرار وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف الحكم (الجواب) نعم  
 اذا ادعى رب المال التقيد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقم رب المال  
 بينة على التقيد كذا افتى قارئ الهداية (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو مائة قرش  
 مضاربة ليشتري بها غنماً وهلك مال المضاربة بدون تعذره ولا تقصير فهل القول قول المضارب  
 في الهلاك مع يمينه (الجواب) نعم كما افتى بذلك الخير الرمي وفي فتاوى الاقروى عن وجيز  
 السرخسي القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه اهـ (سئل) في مال المضاربة

مطلب اذا هلك المال بر او بحرا في المضاربة المطلقة لا يضمن  
 مطلب ان يقول للمضارب في دعوى الهلاك في المضاربة الفاسدة كالصحة  
 مطلب القول لمدعي المضاربة والينة لمدعي القرض  
 مطلب اذا حصل ربح فتقاسماه ثم هلك بعض المال يتراوان الربح  
 مطلب نفقة المضارب اذا سافر في مال المضاربة لو صحيحة  
 مطلب سافر المضارب بماله وماله او بمالين لرجلين فالنفقة بالخصبة  
 قوله مما استثنى اي في قولهم العمل على الاستحضار الا في مسائل اهـ منه  
 مطلب القول للمضارب في الاطلاق  
 مطلب القول للمضارب في الهلاك مع يمينه  
 مطلب اذا مات المالك والمال عروض انفرد المضارب وله بيعها دون السفر بها



المستوفى أو لو كان رب المال قد علم ما شئى به المضارب وعرضه على غيره من غير أن يعزل بموت رب المال  
 فيكون له من المال ما كان له من المال في السفر والبقاء العبد (الجواب) نعم ويمنع  
 من أن يعلم به إلا أن كان علم بالعلم ولو كان كالمالك ولو حكم والمال عروضاً باعها  
 ثم لم يصر في فوائده مع التوزيع للمالك ولا يعزل من ذلك لئلا له حق في الربح ولا يظهر  
 إلا بالمدعى بموت له في البيع المتوردة في عينه وبموت رب المال ينعزل علم أولاً فلا يثبت الشراء  
 ما يندفع بالبيع المثلثة في هذا المال ولا يثبت المسافرة لانتهاها العقد بخلاف انتهى عنهما مع بقاء  
 المدة بزيادة (سئل) فيما إذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال  
 (الجواب) نعم ويسئل فارتب المداية عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في  
 المساربة بحساب ما يات به وما صرفه قال لا أعلم بحساباً وانما بيعت وصرفت وبقي هذا القدر  
 هل يلزم بهل له أسبغة أبواب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع بينه  
 ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في النسياع والرد إلى الشريك اه من كتاب الشركة  
 وذكر في كتاب القضاء سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل  
 في مال المضاربة خيانة وطلب من المال كم بينه أنه ما خاها شئ وأنه إذا له الأمانة هل يلزم فأجاب  
 إذا ادعى عليه خيانة في قدره معلوم وأنكر خلاف عليه فإن حلف برئ وإن نكل ثبت ما ادعاه  
 وإن لم يبين مقداراً فكذلك الحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يبين مقداراً ما خاها فيه والقول  
 قوله في مقدار مع بينه لأن نكوله كالأقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره إلى المقدم عينه  
 الآن يقيم خصمه بينة على أكثر والله أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومبلغاً معلوماً  
 من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم دفع عمر وليكرب بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالأولى بدون  
 إذن ولا وجه شرعى به عمل بكفر فيه فهل يضمن عمر (الجواب) نعم تضارب المضارب آخر  
 بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فإذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولاً على الظاهر  
 لأن الدفع إرداع وهو يملكه فإذا عمل تبين أنه مضارب فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة  
 ولا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول وللأول الربح المشروط تنوي وشرحه  
 للعلائي أقول إذا عمل الثاني فالمالك مخير بين تضمين الأول رأس ماله أو الثاني فإن ضمن الأول  
 سمحت المضاربة بين الأول والثاني وكان الربح على ما شرطوا وإن ضمن الثاني رجح بما ضمن على  
 الأول وسمحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب للثاني ما ربح دون الأول كذا في البحر (سئل) \*  
 في المضارب إذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد  
 ذلك بيمينه (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في المضارب إذا انتهاه رب المال  
 صريحاً عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله وذلك المالك فهل يضمن بالخلط  
 (الجواب) نعم ولا يخلطه أى مال المضاربة بماله إلا به أى باذن المالك أو بعمل برأيه  
 فحينئذ يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلا شئ لا يضمن مثله فلا بد من التنصيص  
 عليه أو التوقيف من المعلق وأما الخلط فلا شئ المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر

مطالب الخسران على رب  
 المال  
 مطالب القول للشريك  
 والمضارب في الربح  
 والخسران ولا يلزمه أن يذكر  
 الأمر مفصلاً  
 مطالب فيما إذا ادعى على  
 الشريك أو المضارب خيانة  
 ومطالب بينه  
 مطالب فيما إذا ضارب  
 المضارب آخر بلا إذن المالك  
 مطالب إذا ادعى دفع مال  
 المضاربة إلى المالك يصدق  
 بيمينه  
 مطالب ليس له خلط مال  
 المضاربة بماله إلا باذن

مطلب اذا جرى العرف في  
البلد أن المضاربين يخلطون  
الاموال لا يضمن

مطلب اجرة الحانوت في مال  
المضاربة

في المنة انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد ان المضاربين  
يخلطون الاموال والملاك لا ينهون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن  
وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان  
او مفادضة ولا أن يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة  
اعمل فيه برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضاربة خانية من فصل  
ما يجوز للمضارب وما لا يجوز (سئل) فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت  
لحفظ مال المضاربة فهل تكون اجرة الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك  
يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما  
اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة الى جائر طمع في أخذه كله غصبا حتى كلف عن  
ذلك فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم ولو مر على العاشر وأخذ له شرا بجاهه لا يضمن  
وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صانه بشئ من المال لانه أعطى باختياره  
الى من لا حق له فيه فيضمنه كما لو تلفه أو أعطى الاجنبي قال مشايخنا رحمه الله تعالى في زماننا  
لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى ساطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي  
لانها قصدا الاصلاح اذا عطاء البعض لتخليص الكل جائز وأصله قلع الخضر عليه السلام  
لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في بيته حريق فناول  
الوديعة الى أجنبي لا يضمن بزازية رضى مرتب مال اليتيم على جائر وهو يخاف انه ان لم يده بنزع  
المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بالمال قال أبو بكر  
الاسدي كلف ليس هذا قول أصحابنا وانما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسن وعن الفقيه  
أبي الليث انه كان يجوز للأوصياء المضاربة في أموال اليتامي واختيار ابن سلمة موافق لقول  
أبي يوسف وبه يفتي واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خانية من فصل  
تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن  
من كتاب الوصايا

\*(كتاب الوديعة)\*

مطلب اعطى المضارب من  
مال المضاربة شيئا الى ظالم  
طمع في أخذه كله لا يضمن  
مطلب اذا أقرب بالوديعة  
ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر والجمل امتعة معلومة وهما في طريق الحج الشريف  
ووصلا الى دمشق فطلبها منه فأقربها ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامنا  
للتناقض (الجواب) نعم وفي العموم اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند افعياء صاحبها  
عند افعال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل  
اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت  
كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع  
ومثله في البزازية وأفتى بمثله الخليل الرملي (سئل) في ذمية حرقها كب الحرير دارها خارج  
المدينة في محلة غير امينة دفع لها زيد حرير التكبة على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دار بنتها

الكاشنة في محلة أمينة داخل المدينة أحفظ من دارها فخالفت أمره وكتبته في دارها مع عدم  
 المانع من ذلك فسرق من دارها فهل حيث كان الامر كاذ كرىكون التقيد مفيد اقتضت قيمة  
 الحرير لزيد (الجواب) نعم قال في المتن وان امر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن ام  
 وفي شرح المجمع المالكى امره أى المالك المودع بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها  
 مساو له لم يضمن بخلاف مخالفة في الدارين لوامره بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى  
 يضمن لانها يختلفان في الحرز غالباً فيفيد التقيد اهـ والمسألة في التنوير وغيره أيضاً  
 (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو والمسافر بحر او دعة ليدفعها لشرى كنه فلان ببلدة كذا  
 فوضعه لعمرو داخل سبت فيه أمتعة له وسافر في سفينة حسنة فانخرقت السفينة وشعر ركابها  
 بعمالة الهلاك فأرموا بأنفسهم الى القوارب وكذلك عمرو ولم يسعه غير ذلك ولم يمكنه أخذ  
 الودعة معه ولا نقلها السفينة أخرى فهلك مع السبت وما فيه من غير تعد ولا تقصير في الحفظ  
 فهل حيث كان الامر كاذ كرى لا ضمان على عمرو والودعة (الجواب) نعم لا ضمان عليه  
 بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها مته الى مكان آخر فتركها فانه يصير ضامناً كما في العمادية  
 والذخيرة البرهانية وجامع الفتاوى نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعى اتباعها انهو في  
 سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعى خاصاً وان كان مشتركاً كذلك  
 عند أبى حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامن  
 انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالأودع الودعة  
 الى اجنبى حالة الحريق فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذاهما وانما ترك الحفظ  
 بعذر كذا لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة  
 ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها  
 بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن  
 لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من ضمان الراعى  
 وفي فتاوى أبى الليث مكارجل كرايس انسان فاستقبله المصوص فطرح الكرايس وذهب  
 بالحمار قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو حمله أخذ المصوص  
 الحمار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الحاوى  
 وجامع الفتاوى عن الوبرى احترق بيت المودع فلم ينقل الودعة الى مكان آخر مع امكانه  
 يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الواقعات  
 (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو والمسافر في البحر أمانة ليدفعها لشرى كنه في مصر فوضعهما  
 عمرو في جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم القرنج وأخذوا  
 السفينة بما فيها فخلع عمرو وثيابه والقاهام الامانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها  
 لمكان آخر وألقى بنفسه في البحر خوفاً من الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت  
 الامانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمرو والحالة هذه (الجواب) نعم كما في الذخيرة

مطلب أمره بالحفظ في دار  
 فحفظ في غيرها ضمن

مطلب اذا غرقت السفينة  
 ولم يمكنه نقل الودعة الى  
 غيرها لا يضمن

مطلب اذا نذرت البقرة  
 وخاف على الباقي الضياع  
 ولم يلتزمها لا يضمن

مطلب احترق بيت المودع  
 فلم ينقل الودعة الى مكان  
 آخر مع امكانه يضمن

مطلب طرح الامانة في  
 السفينة وسبح في البحر خوفاً  
 من الاسر والقتل لا يضمن  
 مطالب غصب دابة واودعها  
 عند آخر فالإك تضمين ايها

شاء

والعمادة \* (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فجاء  
ذو شوكة وانتزعا قهرا من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكريده عليها حتى هلكت عنده ويريد  
عمرو مطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك \* (الجواب) نعم أقولهم ولو ادع الغاصب  
المغصوب ثم هلك في يد المودع ضمن ايا شاء من الغاصب والمودع قال في الدرر أما الغاصب  
فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بالرضى مالكة اه والمسألة في كتاب الوديعة من التنوير  
والقهستاني وغيرهما \* (سئل) فيما اذا دفع دعي لثله وهما في القدس اتمعة معلومة ليحملها  
له على دابته الى حلب بأجرة معلومة فتسلم المدفوع له الامتعة وحملها على دابته ثم دفعها لغيره  
ليحملها بدون اذن صاحبها وفارقته فصاعت هل يضمن قيمتها المدفوع له الا قول \* (الجواب) \*  
نعم لان صاحب الحمل رضى بيده لا يبيد غيره وصار كمودع اودع ولا يضمن مودع المودع كما في  
التنوير وغيره وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والابن ليس في عياله  
ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في الفصولين ونور العين رجل دفع  
الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى فبات الدافع فدفع المودع المال الى رجل  
ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع  
حيّاً ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه خانية من فصل فيما بعد  
تضييع الوديعة \* (سئل) في مودع اودع الوديعة عند آخر فهل يضمن قبل مفارقتها فهل  
لا يضمن \* (الجواب) نعم قال في البصر لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه اه وفي الدرر  
المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلكت بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان  
\* (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو مقدار معلوما من الشعير وتسلمه عمرو ثم دفعه ليكر  
الاجنبي بلا اذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمرو مثل الشعير حيث المثل موجود ويريد عمرو  
الآن تضمين بكر مثل ما ضمن بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الاجنبي ولو دفعها فهل يضمن في يد الثاني قبل أن يفارق  
الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بالاخلاق وان هلكت بعد المفارقة فالاول ضامن  
بلاخلاق أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قوله يضمن وهذا اذا كان الدفع  
الى اجنبي بلا عذر فان كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع  
وأخرجها من ساعته ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحبنا ذخيرة وذكر شمس الائمة  
الحلواني اذا وقع في بيت المودع حريق فان أمكنه أن ينالها ببعض من في عياله فناولها اجنبياً  
يضمن وان كان لا يجذبها من الدفع الى الاجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحريق اذا كان  
غالباً وقد أحاط بمنزل المودع فناول الوديعة جاره لا يضمن استحبنا وان لم يكن أحاط بمنزله  
ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في القنوى تارخانية في الفصل الثاني من الوديعة  
وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء  
ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على

مطالب حمل المكاري الحمل  
مع غيره بلا اذن يضمن  
مطالب لا يضمن مودع المودع  
مطالب بعثها مع ابنه وليس  
في عياله ان بالغاً يضمن  
الباعث  
مطلب فيما اذا دفع له دراهم  
ليوصلها الى فلان ثم مات  
الدافع  
قوله الاخرى الذي أعطاه  
المودع الدرهم اه منه  
مطلب اودع المودع الوديعة  
وهلكت بعد مفارقتها ضمن  
وقبلها لا  
مطلب ليس للمودع دفعها  
الى اجنبي بلا عذر  
مطلب احترق بيت المودع  
فوضعتها في بيت جاره  
لا يضمن

الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن إذا هلكت  
الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن  
وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور \* أقول والحاصل  
أن المودع لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذر فللمالك أن يضمنه فقط ولا رجوع على الثاني  
الا إذا استهلكها أو عندهما له أن يضمن أيا شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول واجمعوا على  
ذلك في الغاصب مع مودعه فللمالك تضمين أي شاء لكن ان ضمن الثاني رجع على الاول  
بما ضمن ان لم يعلم انها غصب كما في القهستاني عن العمادية \* (سئل) في امرأة ادعت  
انها اودعت عند هند أمتعة معلومة فمطالبتها بها فأجابت هند أنها بعد تسليمها الامتعة  
أودعتها عند ابنها زيد الغائب يومئذ عن البلد بلا اذن المدعية وأن ابنها المذكور دفعها  
لعمرو الحاضر المنكر لذلك فهل حيث دفعت هند الامتعة المزبورة لابنها بلا اذن يلزمها ضمان  
ذلك \* (الجواب) قال قاضي خان للمودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذا لم يكن  
المدفوع اليه متمها يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما يضمن الوديعة وكذا لو دفعت  
المرأة الوديعة الى زوجها الا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يعول المودع  
لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عياله لم يكن متمها يلزمها اليمين انها دفعتها لابنها  
المذكور ويسأل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيه  
لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين اتلفها من في عيال المودع ضمن المتلف  
صغيرا أو كبيرا المودع اه المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات  
الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركة الابن خانية في فصل فيما بعد تضييعا  
للوديعة \* (سئل) فيما اذا دفع زيد بغله لرجلين ليوصلاه ويسلماه الى أبي زيد بدمشق  
فحملاه مقدارا من الزيت على وجه الاستعمال فالتحل ومات بسبب التجهيل فهل يلزمهما قيمته  
\* (الجواب) نعم هلك الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي الزاهدى اودع عند رجل  
طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فوقع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن  
والالا وطريق معرفة ذلك أن ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق مما يغطي رأس  
الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب جافا أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله  
لم يكن استعمالا ذخيرة من فصل ما يكون مضيعا للوديعة وما لا يكون \* (سئل) فيما اذا دفع  
زيد لعمرو مبلغا من الدراهم لي دفعه ل بكر فدفعه له ثم مات بكر عن ورثة طالبوا زيدا بالمبلغ فقام  
زيد يطالب عمرابه وعمرو يدعي اتصاله ل بكر فهل يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين بذمة عمرو فساقر زيد وله زوجة وأذن لعمرو  
أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته فادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين  
وكذب زيد والزوجة في ذلك واعترف بوصول قدر دونه فهل لا يقبل قول عمرو الابينة  
\* (الجواب) نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال دينا في ذمته \* (سئل) \*  
فيما

مطلب مودع المودع اذا  
استهلك الوديعة ضمن اجماعا  
مطلب المحاسل في مودع  
المودع ومودع الغاصب

مطلب للمودع دفعها الى من  
في عياله اذا لم يكن متمها  
مطلب اتلفها من في عيال  
المودع يضمن المتلف لا  
المودع  
مطلب قال دفعها الى ابني  
وانكر الابن ثم مات وورثه  
أبوه كان ضمانها في تركة  
الابن

مطلب استعمال الوديعة  
بلا اذن يضمن  
مطلب اودع عند آخر طبقا  
فوضعه على رأس الخابية  
ينظر الخ  
مطلب دفع له دراهم لي دفعها  
الى آخر يصدق في انه دفعها  
في حق نفسه



فيمّا اذا اودع زيد عند عمرو وخلق المال فضة وسلمه منه لدى بينة شرعية ثم مات عمرو عن تركته قبل ردّ الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضمنا في تركته  
 (الجواب) نعم (سئل) فمّا اذا اودع زيد عند عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه عمرو ثم ان عمرا مات عن ورثة وتركته ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمرو بها فقال الوارث انا علمت بالوديعة المزبورة وهي كذا وكذا وقد هلكت وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث في ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث انا علمت بالوديعة وانكر الطالب ان يفسر الوديعة وقال الوديعة كذا وانا اعلمها وقد هلكت صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فعليه اليقين الا في مسائل ليست هذه منها  
 (سئل) في مودع مات عن ورثة وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لاضمان (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر لاضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية والمنع والانتقوى لومات المودع مجهلا ضمن يعنى اذ مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم أنه يعرف فأت لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب لو فسرهابا أن قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدق لكونها عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربهامات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلكت بعد موته صدق ربهامات الصحيح اذ الوديعة صارت دينا في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة جامع الفصولين أقول يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا فسرهابا وقال هي كذا وكذا لا بمجرد قوله كانت قائمة ومعروفة فليست أمثل هذا وفي حاشية السيد المحوى على الاشياء سئل العلامة عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة بالحنانوت لفلان ضمها دراهم لا أعرف قدرها فأت لم توجد فأجاب بأن هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل اليقين ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام المحوى ولينظر ما وجه التأمل  
 (سئل) فمّا اذا اودعت هند عند شقيقة ثم اعدت عشرين قرشا ثم ماتت دعد بمجهلة عن ورثة فوجد بعض الدراهم وفقد بعضها فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود  
 (الجواب) نعم والذي تحتر من كلامهم أن المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فلا يخلو اما أن يعرفها الورثة اولا فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد لاضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو اما أن تكون موجودة اولا فان كانت موجودة وثبت انها وديعة اما بينة أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات مجهلا فنصارت دينا فشارك اصحاب الديون صاحبها لأن هذا عند عدم وجودها أما عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد فحينئذ هي دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة وان وجد بعضها وفقد بعضها فان كان مات مجهلا أخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والأخذ الموجود فقط وان مات وصارت دينا فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمتهما فعليك بحفظ هذا التحرير

مطلب يضمن المودع بموته مجهلا للوديعة  
 مطلب اذ لم توجد الوديعة في التركة وقال الوارث انا اعرفها وفسرها وقال هلكت لاضمان

مطلب وجد بعض الوديعة في التركة دون البعض

تحرير مفيد فيما اذ مات المودع

والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى التمرناشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله  
 إذا أقام المودع بينة على الإيراع وقد مات المودع مجهلاً للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر  
 حاله الورثة فضاءها في تركته فان أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وإن لم تكن له بينة على  
 قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع بينهم ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردّها لانه لم يردّها  
 فلا يرؤن بمجرّد قولهم من غير بينة شرعية على أن مورثهم ردّها اه وقال في جواب آخر ادعوا  
 أن مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكه وأنه تلف منه وأقاموا بينة على انه قال ذلك في  
 حياته تقبل بينتهم وكذلك ان أقاموا بينة انه حين موته كان للمال المذكور قائماً وأن مورثهم  
 قال هذا المال لفلان عندي وديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه  
 اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته اه أقول وفي  
 قوله أو قرض نظران حمل على أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وضارطاً لبايده  
 وإذا هلك يهلك عليه بعد قبضه الا أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضعه عند الميت  
 أمانة فليتناقل هذا في حاشية الاشياء للبيري عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعد موته  
 إذا قال ضاعت في يد مورثي فان كان هذا في عياله حين كان مودعاً يصدق وإن لم يكن في عياله  
 لا اه ﴿سئل﴾ فيما اذا ودع زيد عند عمر وحقبة فيها امانة ثم ادعى زيد أن فيها كذا  
 من الامتعة وطلبه منه فقال عمر ولا أدري ما كان فيها فكيف الحكم ﴿الجواب﴾ لا ضمان  
 عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها أو ضيعها فحينئذ يحلف فان حلف برئ وأن فكل ضمن  
 قال في جامع الفصولين اودعه كيسافيه دراهم ولم يترنها عليه ثم ادعى الزيادة أو اودعه زبيل  
 فيه أشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع لا أدري ما كان فيه يبرأ لا يمين  
 حتى يدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ لو حلف والا ضمن اه ومثله في العمادية والحانية وقد أوضح  
 المسئلة التمرناشي في فتاويه من الوديعة ﴿سئل﴾ فيما اذا أجر زيد بالوكالة عن أبيه الناظر  
 على وقف جده فلان يستأن الوقف من عمر ومدة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من  
 عمر ولم يدفعها لأبيه حتى مات عن ورثة وتركته ولم يبين الأجرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته  
 ﴿الجواب﴾ نعم لأن الوكيل اذا مات مجهلاً مال موكله يضمن لانها داخلية تحت قولهم  
 الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه منها ﴿سئل﴾  
 في الوديعة اذا نهبت من دار المودع بالقوة والتعهر والغلبة من جماعة ذوى شوكة مع عدم  
 امكان دفعهم وكانت الدار حرز مثلها فهل لا يضمنها المودع ﴿الجواب﴾ نعم لانه مكروه  
 والمودع اذا اكره لا تلزمه كما ذكره الحبر الرملي في أول الوديعة من فتاويه ولا يمين والقول  
 قوله يمينه ولانها لا تضمن بالهلاك مطلقاً كما في التنوير ﴿سئل﴾ في الجداًبى الاب اذا مات  
 مجهلاً لمال ابنة ابنة اليتيم فهل لا يضمنه في تركته ﴿الجواب﴾ ذكر الشيخ حسن الشرنبلالى  
 في حاشية الدرر شرح الوهبانية أن الجداًبى اذا مات مجهلاً لا يضمن وتقله عنه في الدر المختار وعراه  
 الى شرح الجامع الوجيز ﴿سئل﴾ في قاصرة من بنات اللثم خطبها رجل ذمى من أبيها

مطلب تقبل البينة من  
 المالك على قيمة الوديعة  
 والا فالقول للورثة  
 مطلب ادعوا أن المورث رد  
 الوديعة الى المالك وانها  
 كانت قائمة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما اذا اودعه كيسافيه  
 دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلب اذا نهبت الوديعة  
 من دار المودع لا يضمنها  
 مطلب اذا مات الجداًبى مجهلاً  
 لا يضمن

فأجاب به الى ذلك وبقيت عندها سنين فوهد الزوج الخاطب لها في كل سنة مائة مائة  
من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرها مجهلا لئلا  
المذكور فهل يكون غيرضا من له في تركه ﴿الجواب﴾ حيث لم يبينه ولم يخلطه بماله  
لا يضمن في تركه والمسألة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من  
الوديعة فراجعها ان شئت أقول قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث أفتى  
أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على  
أن الامانات تنقلب مضرة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذ مات مجهلا لئلا  
ابنه وقد ذكرها في الاشياء عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي مجهلا لا يضمن  
واذا خلطه بماله يضمن والاب اذ مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فتحرران في المسئلة قولين  
والذي يظهر أرجحيته عدم الضمان لان الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي  
فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في  
الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات  
أبيها الخ اه ما قاله الرملي لمخصا ثم أفتى في سؤال آخر عقيبته نظير سؤاله الاول بأنه صار دينا  
لها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخانية وجامع الفصولين أما كلام الخانية  
فلعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلائنه قال رازما  
للمنتقى وضمن الاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فساقه بصيغة التمريض ولا سيما في بلادنا فان  
أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحه ياكلون مهوور مولياتهم ولو نهوا عن ذلك لا ينتهون والذي  
يظهر فيما عدانا نظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه  
في هؤلاء لثلاثة توقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي لمخصا أيضا فاذت ترى كيف  
مشى أولا على عدم ضمان الاب ورجحه ثم عكس ثانيا مشيرا الى الفرق بين الاب والوصي بأن  
عدم ضمان الوصي لثلاثة توقف عن الولاية أي اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بأن  
يصير وصيا خوفا من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فان ولايته جبرية  
لا اختيارية فلا يلزم المحذور بسبب ضمانه وأنت خير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصير منه  
قتصمينه بتقصيره لا يلزم منه المحذور المذكور على ان عامة الاوصياء والقضاة في زماننا  
يتهاككون على تحصيل الولاية قصدا منهم الى أكل أموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقليل  
ما هم فمن أين يلزم المحذور وحيث ثذبه الوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح به  
عدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالها يكون عدم الضمان في الاب أولى لمزيد  
شفقته ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الجد كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين  
حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين وضمن الاب لومات مجهلا وقيل لا كوصي يقول  
الحقير الظاهر أن القول الثاني اصح اذ الاب ليس اذني حالا من الوصي بل هو أولى حال من الوصي  
فينبغي اتحادهما حكما اه نعم ان كان الاب عن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب

مطلب يضمن الناطر بعوته  
مجهلا مال الاستبدال

مطلب يضمن المأمور بالدفع  
اذا مات مجهلا

مطلب اذا وضع الدراهم في  
جيبه ثم فقدت لا يضمن

مطلب وضعها في حانوته  
وهي حرز مثلها فسرقت  
لا يضمن

مطلب قام من حانوته الى  
الصلاة فضاغت الوديعة  
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على باب  
الحانوت ان كان يعقل الحفظ  
لا يضمن  
مطلب الحاصل أن العبرة  
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع  
دراهم الوديعة مع ثيابه عند  
الناطور

فالقول بتضمينه اذ مات مجهلا ظاهرا لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه  
لانيته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اهل  
استبدال عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم من الدراهم بوجه الشرعي ثم مات مجهلا للمال المزبور  
فهل يكون ضامنا في تركه (الجواب) نعم يضمن كما صرح بذلك في الاشباه عن الخانية  
والمسئلة في الدر المختار من الوديعة (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمود درهم معلومة وأمره  
برفعها الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان المأمور مات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبورة  
فهل تكون دينا في تركه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو أربعة  
دنانير فوضعها عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تعد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير  
ضامن (الجواب) نعم قال في العمادية وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس الفسق  
فسرقت منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه (سئل) في رجل اودع عند آخر جوخة  
وأذن له ببيعها فوضعها الاخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعد منه  
ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم سرقت من حرز مثلها بلا تعد  
ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وفي الانقروى من الوديعة  
سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها لا ضمان عليه لانه غير  
مضيق لما في حانوته لان جيرانه يحفظون الا أن يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس  
بالودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس بالودع أن يودع الخ  
ذكر الصدر الشهيدي ما يدل على الضمان فليأتكم عند الفتوى قصولين من الثالث والثلاثين  
وفي البرازية قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على  
بابه ابنه صغيرا فضاغت ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله  
والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابه ونام في النهار  
ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا يبعد اضاعة في اليوم والليل اه أقول الذي  
يظهر في مسألة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صيا او لا حيث جرى عرف أهل السوق  
لانه غير مودع قصد ابل تركها في حرزها مع ماله فتد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع  
القصولين بعدما تقدم رامزا الى فتاوى القاضي طهिर الدين انه يبرأ على كل حال لانه تركها في  
الحرز فلم يضيع اه وفي جامع الفصولين أيضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي  
الشياني قال خ يعني قاضي خان ضمن لا يداع المودع وقال حط يعني صاحب المحيط لانه  
ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بايداع قصدي اه وفيه في ضمان الاجير المشترك والخاص  
رامز اللدخيرة قرية عادت لهم أن البقار اذا ادخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة  
رهما ولا يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاغت بقرة قيل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل  
لولا بعد ذلك خلافا يبرأ اه والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك  
اذا كان معروفا لا يعتد خلافا لانه يكون مأذونا به عادة وقد مناهو هذه المسألة في كتاب

الوكيل وهو المأرسل الوكيل بالبيع الثمن الى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة  
فانه لا يضمن وبه اتى الخبير الرملى وأقول ايضا بقى هنا مسألة ذكرتها فيما علقته على الدر المختار  
في حادثة وقعت في زماننا وسئلتنا عنها وهي رجل اودع عند رجل صرة من الشال غالية الثمن  
فوضعها المودع في اصطبل داره فسرق من الاصطبل هل يضمنها أولا والجواب مبنى على  
معرفة المراد بالحرز في البرازية ولو قال وضعها بين يدي وقت ونسيتها فضاغت يضمن ولو قال  
وضعها بين يدي في دارى والمسألة يحالها ان مما لا يحفظ في عرصه الدار كصره النقدين يضمن  
ولو كانت مما يدعمر منها حصناله لا يضمن اهـ ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرها وظاهره  
انه يجب حرز كل شئ في حرز مثله اسكن ذكر العلائق في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر  
المذهب أن كل ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل اهـ  
والظاهر أن ما ذكره من ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لان المعتبر في قطع  
السارق هنك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحررات والمعتبر في ضمان المودع التعدي  
والتقصير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجته غير أمينة  
يضمن مع اهـ لو سرقها سارق يقطع لان الدار حرز وانما ضمنها التقصير في الحفظ ولو وضعها  
في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله او في الحمام أو المسجد أو الطريق  
أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع انه لا يقطع سارقها فلو اعتبرنا في الوديعة الحرز المعتبر في  
السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما اطبقوا عليه في هذا الباب من  
ان المدارع على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما لا يوضع فيه أمثالها تقصير في  
الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحرز هنا حرز كل شئ بحسبه وان كان  
المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر بل انقل مع أن النقل الصريح  
بخالفه كما علمت وبه ظهر جواب الحادثة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا اودع  
زيد عند عمرو ووديعة معلومة ثم انها ضاغت من عند عمرو ووجدت عند بكر وبزيد عمرو والمودع  
أن يخاضم ويدعى بذلك يأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما (الجواب) نعم  
وقد اجاب الحانوتى بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البحر الرائق عن الولوالجية  
رجل التقط لقطة فضاغت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فزق  
بينه وبين الوديعة اهـ فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اهـ ونقل المسئلة في لقطة  
التنوير وعزاها العلائق الى المجتبى والنوازل ثم قال لم يكن في السراج الوهاج والصحيح أن له  
الخصومة لان يده أحق اهـ يعنى للقطط الخصومة أيضا وفي الخانية من كتاب اللقطة رجل  
التقط لقطة وضاغت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف  
الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لان في اللقطة الثاني كالأول في  
ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديعة اهـ (سئل) فيما  
إذا كان لزيد ودية عند عمرو وفوق كل زيد بكر في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من

مطلب في رجل اودع صرة  
من الشال عند آخر فوضعها  
المودع في الاصطبل هل  
يضمنها  
مطلب في تحقيق المراد  
بالحرز هنا وانه مخالف للحرز  
في السرقة

مطلب اذا ضاغت الوديعة  
فلا مودع الخصومة والدعوى



عروف لم يسلمها له ومنعها اظلاما مع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الا ان يضمن  
عراقية بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك؟ (الجواب) حيث طلبها الوكيل فمعه ما منه  
طلبها يضمن قال في النقاية وشرحها العلامة القهستاني فان حبسها أي أمسكها المودع بعد  
طلب ربه ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرات المنع اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك  
يضمن انقروى عن القاعدة وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيد بانفسه لانه  
في موضع ثقة عن التجنيس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الخانية رجل اودع  
عند انسان وديعة وقال في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل  
وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم لا ضمان على المودع  
اه لكن في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن احضرها الساعة  
فتركها وذهب ان تركها عن رضى فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان  
من غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء  
الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا ينبغي  
وفي الفصول العمادية رسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ادفع الا الذي جاء بها ولم يدفع  
الى الرسول حتى هلكت ضمن وذكري فتاوى القاضى ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب  
نجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة  
فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان  
الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل  
بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا في فتاواه اه منع  
من الادعاء قال العلامة خير الدين الرملي بعد ما نقل هذه العبارة عن المنع في حاشية البحر  
ما نصه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزيا الى القاضى ظهير الدين انه لا يضمن في  
مسئلة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى  
لى التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند  
المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة وما في فتاوى  
القاضى ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدى الى المودع بنفسه واستبقاها على الادعاء  
الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا الذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل  
تركها وذهب عن رضى بعد قول المودع لا يمكنني أن احضرها الساعة أي وأدفعها لك في غير  
هذه الساعة فاذا فارقها فقد انشأ الادعاء وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا الذي جاء بها  
فانه استبقاء لا ادعاء الاول لانشاء الادعاء قتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى  
الموفق اه كلام الخير الرملي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل  
رجلا بقبض وديعة بمحضر من المودع فانه انتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع  
ثم هلكت هل يضمن فقال نعم لان الانابة الثابتة بالمعينة فوق الثابتة بالينة ولو ثبت التوكيل

مطلب اذا طلب الوديعة  
وكيل المالك فمعه ما منه ضمن

مطلب قال من جاءك بعلامة  
كذا فادفعها اليه فجاء رجل  
بالعلامة فلم يصدقه لم يضمن  
قوله يضمن الخ أي فقد صار  
غاصبا بالمنع عن الوكيل  
ولم يحدث له ايداع جديد  
اعدم قدرة الوكيل على  
انشائه بخلاف المالك  
وعبارة جامع الفصولين لانه  
لا يملك الا ايداع فيضمن  
لو لم يدفع مع قدرة الدفع  
لغصبها اه منه

بالبيعة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فها هنا اولى قيل له وهل يفترق الحال بين  
التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم  
هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اه فالخاصل انه  
اذا منعه عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما اذا منعه  
عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجيز والتأريخية والحاوي الزاهدي  
والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنح وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير الى  
ما عليه الاكثر خصوصاً والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة في مسائلنا منع المودع  
الوديعة من الوكيل ظلماً ولم يقل له لا ادفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للادعاء  
الاول وقد جمعت هذه النقول رجاء الشواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب  
أقول ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعه عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر  
المختار أيضاً وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول  
مبنى على خلاف ظاهر الرواية كما به عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التأريخية المتقدمة  
أنها تفيد تفصيلاً في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمانع عن الوكيل اذا كان  
توكيله ثابتاً بالمعينة أو بالبيعة أما اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه  
بالاولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضاً ومقتضى ما مر عن الخاتمة من  
قوله فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هكت الوديعة لاضمان انه لو صدقه  
يضمن فيخالف مسألة الوكيل الآن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيداً احترازياً فلا مفهوم له  
وهذا ان حمل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين للخير  
الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولاً ولا يضمن  
بالدفع قال الزاهدي في حاويه رافضيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق لمكان لا يمكن لاحد  
من الناس استماع كلامهما فالدفع ان جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه  
عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعينه وهو الجاءى بتلك العلامة وأما استماعه ذلك  
من جنى فتادروا ان كانا عند ذلك بمكان فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك او بمكان  
يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانها فالوكالة باطله والدفع مضمن اه  
هكذا ما نقله الرملي قلت كثيراً ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلاً  
بتلك العلامة فيسمع آخر فيسبق الاول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال أن هذا لا ينافي  
 صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك  
اذا قال لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لانه  
منكر فيضمن المودع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته  
وكان في يده وديعة فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) هذه  
المسئلة على وجهين ان كانت امرأته ائينة لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير ائينة

مطلب اذا كانت امرأته غير  
ائينة يضمن

متمنه يضمن لانه مضيع كذا في الوقعات الحسامية ومثله في العمانية عن الخانية  
 (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكاة  
 وانزعها قزرا من يد زيد ودفعها اليك فوضع بكريده عليها مدة حتى هلكت عنده ويريد  
 عمرو مطالبة بكريته بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لقول فقها ثنا ولو ادع  
 الغاصب المغصوب ثم ملك في يده ضمن أيا شاء من الغاصب والمودع قال في الدرر أما الغاصب  
 فظاهر وأما مودعه فلقبضه منه بلارضى مالكة اه والمسئلة في ودعة الثنوير والقهستاني  
 وغيرهما (سئل) في رجل ارسل اكديشا لشريكه ليرعاه في القرية فدفعه شريكه الذي  
 في القرية الى اجيره الخاص مساهمة الساكن معه فجاء ثور وضرب الاكديش فشق بظنه  
 ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكديش فهل لارجوع له عليه بشئ  
 (الجواب) نعم لما في الخانية وله أن يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة  
 او مساهمة يسكن معه (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد ياذن  
 شريكه عمرو فبعثه ازيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسقيها فأخذها رجل من يد الابن  
 ومات عنده فقام شريكه عمرو يطالب زيد بقيمة حصته منها زاعما انه متعدي في الدفع الى ابنه  
 المزبور فهل لا مطالبة له بذلك (الجواب) حيث بعثه امع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته  
 شريكه والله أعلم وفي التجنيس المودع اذا بعث الودعة على يد ابنه والابن ليس في عياله  
 ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الجاهل ومثله في الفصولين  
 (سئل) فيما اذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة امره وليوصلها اليك لمادة كذا على  
 أن لا ينزل بها في البحر الا في مركب مغفر أمين فتزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ  
 النصارى البضاعة بالقهر والغلبة والحال أن في البحر مركب مغفرة موجودة ميسرة لا مشقة  
 للركوب فيها فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو بقيمة  
 الودعة المذكورة كما اذا امره بحفظها في دار فوضعها في دار اخرى لان الاصل كما في الدرر  
 أن الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكن وانتهى عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار  
 اخرى مفيدا لانها تحتلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما اذا امره  
 أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق معين منه فيحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه  
 لان البيتين قلما تحتلفان في الحفظ فالمتمكن من الاخذ من أحدهما متمكن من الاخذ من الآخر  
 فصار الشرط غير مفيد وتعذر العمل به فلا يعتبر وكذلك تعيين الصندوق فلا يفيد لان  
 الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا أن يكون في البيت او الصندوق خلل ظاهر  
 فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالتخلاف اه وقال المتقروى عن شرح الطحاوى الاصل أن كل  
 شرط ينفذ باعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن  
 مراعاته فهو لغو اه (سئل) فيما اذا ادع زيد عند عمرو وخبرنا في طريق الحج فأخذه  
 عمرو ووضع تحت رأسه حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لاضمان عليه في ذلك (الجواب)

مطلب للمالك تضمين الغاصب  
 أو مودع الغاصب

مطلب لودفع الودعة الى  
 اجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الودعة مع ابنه  
 الصغير لا يضمن

مطلب امره بالركوب في  
 مركب مغفر فركب في غيره  
 يضمن

مطلب الاصل أن الشرط  
 انما يصح اذا كان مفيدا  
 والعمل به ممكنا

مطلب وضع الودعة تحت  
 رأسه وان لا يضمن

نعم ولو نام ووضع الوديعة تحت رأسه أو جنبه فضاغت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا أما اذا نام مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا او مضطجعا كذلك اذا ذكره في الذخيرة وذكر في العدة ولو نام واضعا جنبه على الارض فضاغت الوديعة يضمن وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٢٢\*(سئل)\* فيما اذا اودع زيد عند عمرو ووديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفا من ضرره فهل لا ضمان عليه\*(الجواب)\* نعم وفي الجامع الاصح ولو أخذ الوديعة اجنبي والمودع يراه فنسكت قال أبو القاسم الصغار ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه لخوفه من ضرره وغارته لم يضمن انقروى\*(سئل)\* فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر نحاس ليبيعه له فعرضه على البيع فلم يشتريه أحد فردّه عمرو على زيد ثم جدد زيد وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو يمينه\*(الجواب)\* نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر كما نقلوه وفي الاشباه كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو أقام اليانة على ذلك قبلت عيني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير بترزية من القضاء\*(سئل)\* فيما اذا اودع زيد عند عمرو وألاحتين فوضعها عمرو في خانوته ثم أخذها بكر لينة فارقا اليها وحوّلها من موضعها بدون اذن منها ثم طالبه عمرو بها فزعم انه ردها الى محلها وزيد وعرو ينكران ردها الى محلها فهل يضمن بكر قيمتها لزيد\*(الجواب)\* نعم أما أولا فلما صرح به الامام الجليل قاضي خان في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فانت قال يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح انه على قول أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر ايضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه اه وأما ثانيا فلانه متعت من اول الامر بمذاليد اليها بغير اذن شرعي وفي العمادية من او اخرجناية الدواب ضمن مسألة لان غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اه\*(سئل)\* فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق ومطالب الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور جائز\*(الجواب)\* نعم في الخاتمة آخر كتاب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئا لئلا يموت المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا او مشجورا فلا وأن المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز اه أقول حاصله انه ليس للمولى أخذها من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح نظير الموكل ليس له أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ وفي البحر عن الخلاصة ومنعه

مطالب اخذ الوديعة اجنبي ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطالب يقبل قول المودع باليمين في رد الوديعة للمالك مطالب كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله

مطالب ادعى رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه مطالب حول الاجنبي الوديعة عن محلها بلا اذن ضمن

مطالب اذا دفع وديعة العبد لمولاه لا يضمن الا اذا كان مديونا

منه وديعة عبده لا يكون ظمًا لأن المولى ليس لاد قبض وديعة عبده مأذونا كان أو محجورا  
 ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لا احتمال أنه مال الغير وديعة فإذا أظهر أنه للعبدة بالبينة فحينئذ  
 يأخذ اهـ (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو صندوقًا مقلًا فيه أمانة له فوضعه  
 عمرو في بيت من دأره حرزاه فدخل غل في الصندوق وافسد بعض الأمانة بدون تعد من عمرو  
 ولا تقصير فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة أفسدها  
 القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلما علم زبها ثقب القارة برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم  
 ولم يستدو في العدة لو كانت شيئاً من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف المودع عليها الفساد  
 برفعها إلى القاضي ليبيعها ولو لم يرفع ولم يحتل لدفع ذلك لم يضمن اهـ وفي الظهيرية الإنسان  
 إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه  
 السوس وفسد لا يضمن اهـ نهج النجاة وفي الوهبانية

مطالب دخل الثمل في  
 الصندوق وافسد بعض  
 الأمانة لا يضمن

مطالب فيما إذا كانت  
 الوديعة يخاف عليها الفساد  
 وصاحبها غاب  
 مطالب قال للمودع إرسالها مع  
 رجل أمين ففعل لا يضمن

وتارك نشر الصوف صيغاً ففعل لم يضمن وقرض القارب العكس يؤثر  
 إذا لم يستد الثقب من بعد علمه ولم يعلم الملاك ما هي تنقر  
 (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فأذن له زيد بإرسالها إليه مع رجل  
 أمين يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القافلة والأمانة بالقهر  
 والغلبة ولم يمكن دفعهم ويريد زيد أن يضمنهم أفرأهول حيث الأمر كذلك لأضمان على عمرو  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عبده عند عمرو فأبقى العبد من عند عمرو  
 بدون تعد منه ولا تقصير في حفظه فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما  
 إذا دفع زيد لعمرو حماراً على سبيل الأمانة فربطه عمرو بحبل مع دابة أخرى على شطنهر  
 وأبعد عنها لئلا يخرجه غاباً عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل  
 يضمن عمرو قيمته لصاحبه (الجواب) حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن  
 قيمته لصاحبه

مطالب أبق عبد الوديعة  
 لأضمان على المودع

\*(كتاب العارية)\*

(سئل) في رجل استعار ثوراً من آخر استعاره مطلقاً ليعرث عليه فهلك عنده في حالة  
 استعماله من غير تعد منه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم  
 ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير فإن كان العمد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال  
 الاستعمال أو في غيره عمادة من ضمان المستعير  
 (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو حماراً ليركبه إلى قرية معينة استعاره مطلقاً  
 ليحصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه يعيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد  
 نهبه الأعراب مع عدة جبر لاهل القرية بالغلبة والقهر بدون تعد من زيد ولا تقصير في الحفظ  
 ولم يقدر على دفعهم ولا على رده منهم وبزعم صاحبه أن زيد يضمنه بمقتضى أنه شرط عليه  
 ضمانه فهل لأضمان على زيد ولو صدر الشرط (الجواب) نعم قال في وديعة التنوير واشتراط

مطالب لو هلك الدابة في يد  
 المستعير والعارية مطلقاً  
 لا يضمن



الضمان على الامين باطل به يغنى اه وفي العبادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان  
اشتراط الضمان على الامين باطل وبه تأخذ اه وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وان انتم  
الضمان عند الهلاك \* (سئل) \* في رجل استعار من آخر عدولا معلوما ليعتق بها ثمن مات  
قبل أن يردّها صاحبها مجبلا لها ولم توجد في تركته فهل يكون ضامنا لها في تركته  
\* (الجواب) \* نعم لان العارية امانة كما في العلالي والامانات مضمونة بالموت عن تجهيل  
\* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد عن عمرو حصانه ليركبها اربعة ايام الى قرية معينة فركب  
الى القرية المذكورة وتجاوزها الى قرية اخرى بعيدة وغاب اكثر من شهر ثم رجع قائلا  
ان الحصان قد هلك معه في القرية الاخرى بعد مرور الايام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان  
لصاحبه \* (الجواب) \* حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة بوقت ومقيمة بمكان  
معين فأمسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العبادية  
في الفصل ٣٢ العارية لو كانت مقيمة بالمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه  
وفي فتاوى القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية موقوفة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن  
ويستوى فيه أن تكون العارية موقوفة نصا أو دالة حتى أن من استعار قدوما ليكسر الحطب  
فكسره وأمسك حتى هلك يضمن اه ومثله في الفصولين استعار ثور ليكرب أرضه وعينها  
فكرب أرضا أخرى فعطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكراب سهولة وصعوبة  
بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر تلك المسافة كان ضامنا وكذا  
لو أمسك في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضى من المالك بالامساك وكذا في الاجارة  
اذا أمسك ولم يذهب أقول ينبغي أن لا يضمن ليكرب مثل الارض المغينة او ارضي منها  
كما لو استأجر دابة للجلج وسمى نوعا فخالف لا يضمن مثل المسمى او اخف كذا في جامع الفصولين  
ولو عين طريقا فسلك طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان ابعد أو غير مسلك ضمن وكذا  
اذا تفاوتا في الامن عمادية استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لا يضمن بزانية من  
الرابع من العارية العارية لو موقوفة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها  
بعد الوقت هو المختار جامع الفصولين للمستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس  
للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها مرضعا ليس له أن يخرج بها من المصر اه  
وفي القول لمن عن البدائع ولو اختلف المير والمستعير في الايام أو المكان أو فيما يجعل عليها  
فالقول قول المعير لان المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين  
قوله مع المير دفع التهمة وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع  
بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص والمستعير بالاطلاق فالقول قول المعير  
في التقيد لان القول له في اصل الاعارة فكذا في صفتها اه \* (سئل) \* في رجل استعار  
من آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه بمتغلب وأخذها منه  
بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير \* (الجواب) \*

مطلب لا يضمن المستعير  
وان شرط عليه الضمان

مطلب اذامات المستعير  
مجهلا يضمن

مطلب يضمن المستعير  
بمجاوزة المكان ولا يبرأ بالعود

مطلب تكون العارية موقوفة  
نصا أو دالة

مطلب لو عين طريقا فسلك  
آخر لا يضمن ان كانا على  
السواء

مطلب لو أمسك الدابة بعد  
الوقت ضمن وان لم يستعملها  
بعده

مطلب للمستعير أن يركب  
في الرجوع بخلاف المستأجر

مطلب القول للمعير في الايام  
أو المكان أو فيما يجعل عليها

مطلب القول للمعير في تقيد  
الانتفاع بالعارية

مطلب أخذ الدابة متغلب  
لم يضمن المستعير

نعم لان العارية امانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذ اترك بغير عذر  
 كما في العمادية من ضمان الراعي وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعة اجنبي والمودع يراه  
 فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن ان امكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه لحوف من ضرره وغاربه  
 لم يضمن (سئل) في رجل بنى بماله لنفسه قصر في دار أبيه باذنه ثم مات أبوه عنه وعن  
 ورثة غيره فهل يكون القصر لبانيه ويكون للمستعير (الجواب) نعم كما صرح بذلك  
 في حاشية الاشباه من الوقف عند قوله كل من بنى في ارض غيره بأمره فهو مالها المأخوذ  
 ومسألة اتمارة كثيرة ذكرها في الفصول العمادية والقصور ولين وغيرها وعبارة المحشي بعد قوله  
 ويكرن للمستعير في مكان قلعته متى شاء (سئل) في قطعة ارض ميرية اذن المتكلم  
 عليها لزيد أن يبنى عليها بناء ولم يبين بعد ويريد المتكلم عليها الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه  
 من البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الشيخ اسماعيل الخائف سئل فيما اذا  
 اذن ناظر وقف لزيد أن يغرس في ارض الوقف غراسا ولم يغرس بعد ويريد الناظر الرجوع  
 عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل الغرس  
 (سئل) في ذي حفرة سرداب في دار جاره عمرو والذي باذنه ثم باع عمرو داره من بكر الذي  
 ويطلب بكر الا أن رفع السرداب والحال انه لم يشترط وقت البيع بقاء السرداب فهل له ذلك  
 (الجواب) نعم رجل استأذن جاره في وضع جذوع له على حائط الجار أو في حفرة سرداب  
 تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب  
 كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فيحتمل لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل  
 في البيع من غير ذكر ومثله في البرازية من القسمة والاشباه من العارية وراجع حاشية السيد  
 أحمد أقول وكذا الوصيات الاذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان أذن له مورثهم كما في أو  
 كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقاءه لان الارث جبري لا يتقيد بالشرط  
 بخلاف مسألة البيع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري  
 الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لآخر ورثته  
 ببناء محل في داره ثم مات فلما بقي ورثته مطالبته برفعه ان لم تقع القسمة ولم يخرج في مقسمه وفي  
 جامع الفصولين استعار دار فبنى فيها بلا امر المالك او قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بمحقوقها  
 يؤمر الباني بهدم بنائه ولذا قرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه اهـ (سئل) فيما اذا  
 استعار زيد من عمرو دارا الى مكان معزوم وقال له عمرو اذا وصلت الى المكان المزور باعها  
 مع من شئت فبعها زيد على يد من ليس في عياله فهل يكت في الطريق من غير عقد ولا تقصير  
 فهل يكون زيد غير ضامن (الجواب) نعم استعار دارا للجل الى مكان كذا وقال له المالك  
 ابعتها معالقا فبعها على يد من ليس في عياله فهل يكت في الطريق لم يضمن حاوي الزاهدي  
 وفي التجويد البرهاني رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان  
 مالها وأمرني أن اتبضعها منك فصدمه ودفعها اليه فهل يكت عنده ثم انكر المعير أن يكون أمره

مطالب العارية امانة

مطلب بنى في دار أبيه باذنه  
 فالبناء له ويكون للمستعير  
 مطلب اذن له بالبناء في  
 الارض الميرية ثم رجوع قبل  
 البناء له ذلك

مطلب للناظر الرجوع عن  
 الاذن للغرس قبل الغرس  
 مطلب حفرة سرداب في دار  
 جاره باذنه ثم باعها الجار  
 ولم يشترط بقاء للمشتري  
 رفعه

مطلب لورثة الاذن رفع  
 البناء

مطلب قل له المعير ابعها مع  
 من شئت فبعها مع من ليس  
 في عياله لا يضمن

مطلب فيما اذا جاء رجل  
 الى المستعير وقال اني استعرتها  
 من مالها وأمرني أن اتبضعها

بذلك فالمستعير ضمان ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه او لم يصدقه ولم يكذبه او صدقه بغير شرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وهو يجب ان يضمن المستعير الا ان تقوم له بينة على الاذن عادية **(سئل)** **\*** فيما اذا استعار زيد من زوجته ارضا ليزرعها فزرعها حنطة بعد ما حرثها واذنت له بزرعها وابت الزرع وتريد الا ان رجع يده عنها واخذها منه قبل ان يحصد الزرع فهل ليس له ذلك **(الجواب)** **\*** نعم قال في التنوير واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا اه وفيه في الدرر **(سئل)** **\*** فيما اذا استعار زيد من عمرو حمارا ليجعله بنفسه ولا يعيره من غيره فحمله بكر ومات عنده ويريد عمرو تضمين زيد قيمة الحمار بالوجه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** **\*** نعم ويضمن لمعينين الاول حيث استعاره لتحميل فحمله ثم اعاده قال في التنوير وشرحه للعلاءي ومن استعار دابة أو استأجرها مطابقا بلا قيد يحمل ما شاء ويغير له أي الحمل ويركب عملا بلا إطلاق وأما فعل أولاته في مرادها وضمن بغيره ان عطبت حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كفي اه والثاني لانهم قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع فيرك فدفع فذلك ضمن وطالقا ومثله في البرازية **(سئل)** **\*** في مستعير ثور ذبحه مدعى الا يأس من حياته وذلك ليدون اذن من صاحبه وصاحبه يكره الا يأس من حياته ولا بينة للمستعير على دعواه فكيف الحكم **(الجواب)** **\*** حيث كان لا ترجى سيانه لا يضمن لذابح بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كفت حياته ترجى وقال لذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك واذا عجز عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والنقول له في قدر القيمة بينته واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله اعلم والمسألة في الخيرية من ضمان الاجير مدة بكرة في حرث والجوامع بينهما الامانة لان الاجير امين والمستعير امين **(سئل)** **\*** في رجل استعار من آخر بهيمة وتسلها ودخل دارا وأبقاها في السكة وغيبها عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها لصاحبها **(الجواب)** **\*** نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير لبيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك يضمن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المبدع أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه القمري فصولين اه **(سئل)** **\*** فيما اذا استعار زيد من عمرو حمارا ليجعل عليه قدرا معلوما من الحنطة فحمله ازيد منه وعلم ان الحمل لا يطبق ذلك فذلك الحمل بسبب ذلك ويرد عمرو ان يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** **\*** نعم استعارها ليجعل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمله خمسة عشر مختما فهلك فان علم ان هذه الدابة لا تطبق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان علم انها تطبق ضمن ثلث قيمتها وتوزعها للضمان على قدر المأذون فيه وفي المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثورا لمطين به عشرة مخاتيم حنطة فطحن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى

مطاب استعمار أرض اليزعها  
لم تؤخذ منه قبل أن يحمده  
الزرع

مطلب فمين استعار ثورا  
فدبحه مدعيا الاياس من  
حياته  
مطلب دخل داره وترك  
الدابة في السكة وغيها من  
بصره يضمن

• طلب استمارها ليجل عليها  
قد راعى ما في الجمل ازيد منه الخ

الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكها فيصير عامسا بخلاف الحمل لان تحمل الكل  
عليه ما يوجد مرة واحدة وهو في البعض باذن وفي البعض مخالف فتوزع الضمان عمادية  
\*(سئل)\* في العارية الموققة اذا امسكها بعد الوقت مع امكان الرد وهلكت هل يضمن  
\*(الجواب)\* نعم العارية لو موققة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها  
بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا او دلا لقحتى ان من استعار قدوم الكسر خطبا فكسره  
فامسك ضمن ولو لم يوقت فصولين وان قيده بوقت او نوع او بهما ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله  
او خير علائق العارية لو كانت مقيدة بالمكان فتجاوزته يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب  
في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها الى ذلك المكان يضمن والمكث المعتاد  
عنمو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة او استأجرها ليجعل عليها خنطة  
فحمل شيئا اخف من الخنطة او اسهل على الدابة يضمن كذا في شرح الطحاوي عمادية اقول قوله  
اخر يضمن الظاهر ان صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا  
ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو قصر وكذا لو امسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى  
ضمن والمكث المعتاد عنمو وكذا الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعارها او استأجرها ليجعل بها  
فحمل الاخف يبرأ اه وكذا ذكر المسئلة في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو قصر وقوله  
وكذا لو امسكها في بيته لان المخالفة فيها الى خير لا الى شر فكان الظاهر ان لا يضمن فيها اه  
\*(سئل)\* فيم اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان معين ففي اثناء الطريق او دعها  
عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعبد عمرو باذن عمرو لياتي اليها  
فتسلمها من بكر وسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور  
بقضاء الله تعالى وقدره ونزعم عمرو ان زيد يضمن قيمتها فهل يكون غير ضامنا لها \*(الجواب)\*  
نعم قال الاسيحياني في شرحه على الجامع الصغير للمستعير ان يودع عند مشايخ الطرق وقال  
بعضهم ليس له ان يودع وبالاول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل من  
واقعات الامشي والمستعير ان يودع على المقتى وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه  
ما لو ارسلها على يد اجنبي فهل يضمن على الثاني لا الاول بحرم من العارية في شرح قوله  
ولا يبرهن ولو رد العارية مع اجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من اول العارية  
وقال في هامشه من هذا الحمل وفي العمادية وبالاول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه  
الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا  
الاختلاف فيما يملك الا عارة وأما فيما لا يملك الا عارة لا يملك الا بداع اقول للمستعير الا عارة  
في موضعين الاول اذا استعار مطلقا بان لم يعين المعير منتفعا سواء كان مما يختلف باختلاف  
المستعمل كاللبس والركوب والا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين  
منتفعا وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا  
كأمر وهذا أيضا اذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلم يستعمله فالصحيح انه ليس له أن يعير ولو استعاره

مطالب العارية الموققة  
لو امسكها بعد الوقت ضمنها

مطالب لو تجاوز المكان المقيد  
يضمن ولا يبرأ بالعود

مطالب للمستعير ان يودع

مطالب للمستعير الا عارة  
في موضعين

مطالبة اتعينه وكذا الوفرغ من العمل الذي استعاره لم يكن له الا عارة معاملة بقائه مؤدعا  
والحاصل انه يملك الاعارة فيما لا يختلف في المطلقة والمقيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ  
فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل ما يختلف  
ولو في المطلقة وكذا لو نهاه عن الدفع الى غيره كما يعلم من جامع النصولين ففي هذه المواضع التي  
لا يملك فيها الاعارة لا يملك الايداع بلا خلاف وانما الخلاف فيما يملك الاعارة هل يملك الايداع  
قيل نعم لان الوديعة ادنى خالاً من الاعارة لانها حفظ بدون انتفاع فاذا ملك الاعلى ملك الادنى  
وقيل لا لانه امانة وليس للامين أن يودع ابتداء وانما ملك الاعارة لانه مأذون بذلك لا طلاق  
الاذن بالانتفاع من المعبر وصح هذا القول في النهاية كما نقله في التتارخانية ثم هذا كله اذا  
ملك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سليماً أما لو ملك بعد فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في  
السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على  
القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم \*(سئل)\* في المعير اذا طلب العارية من  
المستعير مراراً ففرط حتى هلكت في يده ولم يكن عاجزاً عن الدفع بعد الطلب فهل يضمها  
\*(الجواب)\* نعم يضمن حيث الحال ما ذكر

مطالب اذا منع العارية  
بعد الطلب يضمها

\*(كتاب الهبة)\*

\*(سئل)\* فيما اذا دفعت هبة لزيد مبالغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض فطالبته  
بالمبلغ المزبور فقال انك دفعته لي هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها ام يمينها في ذلك  
وعليه رد مثل القرض المزبور \*(الجواب)\* نعم دفع لا خرعينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض  
وقال الاخر هبة قال القول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه  
دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوباً وقال اكنس  
به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان الحكم من الهبة \*(سئل)\* فيما اذا كان  
لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشيوخ أرضاً وغراساً فوهبه من أولاده  
الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع  
البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والمبيع نافذا \*(الجواب)\* هبة المشاع فيما يحتمل  
القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الا ترى على القسمة عند طلب الشريك لها لا تفيد الملك للوهاب  
لدى المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره ابناً أو غيره فلو باعه الوهاب صح لان هبة المشاع باطله  
وهو الصحيح كما في مشتمل الاحكام نقلاً عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تفيد الملك على  
ما في الدرر وغيرها والمسئلة مسطورة في التنوير أيضاً أقول ذكر ذلك في التنوير لكن قال  
شارحه مستدركاً عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يقتضى  
ثم قال ان لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظ وبه يقتضى أى بالقول بافادتها الملك  
بالقبض أكد من لفظ الصحيح أى في قول من قال الصحيح انها لا تفيد فالحاصل انها قولان  
مصححان لكن الاول اصح لانه معنون بلفظ الفتوى الذي هو أكد ألفاظاً التصحيح لان القول

مطالب انقول لمدعى القرض  
دون الهبة

مطالب هبة المشاع فيما يحتمل  
القسمة باطله

مطالب في تحقيق مسئلة أن  
الهبة الفاسدة لا تفيد الملك  
بالقبض



الصحیح قد لا یفتی بدلو جرد ما هو اجمع منه اولتغیر عرف او زمان او نحو ذلك مما یقتضی الافتاء بخلافه علی حسب ما ینظر لاهل التر جیح بخلافی لفظ یفتی فانه صریح فی أن العمل علیه وانه لا یفتی بخلافه فلذا كان ~~اصح~~ لكن کتب فیما علقته علی الدر المختار فی هذا المحل ما صورته قال فی الفتاوی الخیریه ولا تنفید المملک فی ظاهرها الروایة قال الزیلعی وسلمه شائعا لا یملکها حتی لا ینفذ تصرفه فیه فیکون مضمونا علیه وینفذ فیه تصرف الواهب ذکره الطحاوی وقاضی خان وروی عن ابن رستم مثله و ذکر عصام انها تنفید المملک وبه أخذ بعض المتأخرین ومع افادتها للمملک عندهذا البعض اجمع النکلی علی ان الواهب استردادها من الموهوب له ولو کان ذارحم محرم من الواهب قال فی جامع الفصولین راضر الفتاوی الفضلی ثم اذا ملکک اکتبت اکتبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذی رحم محرم منه اذ الفاسدة مضمونة علی ما مر فاذا کانت مضمونة بالقيمة بعد المملک کانت مستحقة الرد قبل الهلاک اه وکما یکون للواهب الرجوع فیه ایکون لو ارثه بعد موته لکونه مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاک کالبيع الفاسد اذ امانت أحد المتبايعین فلورثته تنقصه لانه مستحق الرد ومضمونا بالهلاک ثم ان من المقرر أن القضاء یخصص فاذا ولی السلطان قاضیا یقضی بذهب أبی حنیفة لا ینفذ قضاؤه بذهب غیره لانه معزول عنه بتخصیصه والتحق فیه بالرعية نص عن ذاک علما وبارحمهم الله تعالی اه ما فی الخیریه وبه افتی فی الحامدية أيضا والتاجیه وبه جزم فی الجواهر والبصروقتل فیه عن المبتغی بالغین المبحر انه لو باعه الموهوب له لا یصح وفي نور العین عن الوجیز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا یثبت المملک فیه الا عند أداء العوض نص علیه محمد فی المبسوط وخو قول أبی یوسف اذ الهبة تنقلب عقد معاوضة اه و ذکر قبله أن هبة المشاع فیما یقسم لا تنفید المملک عند أبی حنیفة اه وفي التمسسة انی لا تنفید المملک وهو المختار کما فی المضمرات وهذا مروی عن أبی حنیفة وهو الصحیح اه فحیث علمت أنه ظاهر الروایة وأنه نص علیه محمد وأنه قول أبی حنیفة ظهر أنه الذی علیه العمل وان صرح بأن المفتی به خلافه لانه اذا اختلف الصحیح لا یعدل عن ظاهر الروایة علی أنه علی القول الآخر فیکون ملکا خبیثا کما صرحوا به ویکون مضمونا علیه کما مر فلم یجد نفعا للوهوب له فاعتمت ذلك وانما اکثر الثقل فی هذه المسئلة لکثرة وقوعها وعدم تنبه اکثر الناس للزوم الضمان علی قول الكل وزجاء لدعوة نافعة فی الغیب اه ما ذکره فیما علقته علی الدر المختار ثم اعلم أن الشیوخ انما یمنعون وقت القبض لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتی لو وهب نصف دار شائعا ولم یسلم حتی وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز کما فی جامع الفصولین وغیره ~~(سئل)~~ فیما اذا کان لزيد حصّة معلومة فی طاحونة وله عدة مواش وجیر وآلات فلاحه وکتب معلومات لا تقبل القسمة فإلک وعه ب و ذکر من ابنیه الیه الغین هبة شرعية مشتملة علی الايجاب والقبول والتسليم والتسليم وفرغ لها عن مشد مسکته فی أرضی وقف معلومة وصدر ذلك فی صحته لدى بینة شرعية وصدق متولی الوقت علی الفراغ وأجازه ومات زید عن ابنیه المذکورین وعن ورثة غیرهما

يزعمون أن الهبة صدرت في مرض المرت ولهم بينة على ذلك والإبنين بينة تشهد بأن ذلك  
في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى البيتين تقدم \* (الجواب) \* تصح هبة  
مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى فحيث كانت الهبة المذكورة كذا كرهى صحيحة وكذا  
الفراغ المذكور إذا كانا في الصحة وبينه الصحة تقدم كذا كره قاضى خان بمناصه رجل مات  
وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته وقبضه  
وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فإن القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض  
وإن أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا كره في الجامع الصغير اه  
\* (سئل) \* فيما إذا وهبت امرأة من أولادها حصّة من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا  
وردت صورة الدعوى سنة ١١٤٥ \* (الجواب) \* أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة  
فهى صحيحة كما صرح به في المعتمرات لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الأرض لا تصح  
الأذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصة إذا اذن  
الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو نخل فيها تمر دونه أى دون التمر  
إذا امره أى الواهب الموهوب له بالحصاد فى الزرع والجذاذ فى التمر لأن المانع للجواز الاشتغال  
بملك المولى فإذا اذن المولى فى النقض والحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له زال المانع فجازت  
الهبة اه ونقله فى المنع عنها واقره وفى جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً فى أرض أو ثمر فى شجر  
أو حلية سيف أو بناء دار أو دينار على رجل أو قفيزاً من صبرة وأمره بالحصاد والجذاذ والقطع  
والنقض والقبض والكيل ففعل صح استحساناً ولو لم يأذن وفعل فى المجلس أو فى غيره ضمن اه  
وفى التتارخانية فى الفصل الثمانى من الهبة وإذا وهب له نصيباً فى حائط أو طريق أو حمام  
وسلطه فهو جائز اه وأفتى جد جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته  
فيم إذا كان لزيد عمارة قائمة فى أرض الغير فلك زيد العمارة المزبورة لزوجه ولم يأذن له بالنقض  
العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد  
الدين عفى عنه فليتنظر فى مسئلتنا هل سلطته على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب  
وأما أعلم بالصواب قال فى الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى  
لا يثبت المالك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوماً إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون  
متميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع  
لواهب دون الزرع أو عكسه أو نخلاً فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز  
وكذا لو وهب داراً أو ظرفاً فيها متاع للواهب كذا فى النهاية اه وعلى هذا نقول البرازية وهب  
البناء لا الأرض يجوز يحمل إطلاقه على ما إذا اذن له الواهب فى نقضه كما هو صريح الدرر  
وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفتى مفتى الروم على أفندى يقتضى إطلاق البرازية بالجواز من  
غير قيد كما فى فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم أقول وما فى البرازية نقل مثله فى نور العين عن  
المنية ومثله فى التتارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الأرض جائزة قال

مطلب تصح هبة مشاع  
لا يقسم  
مطلب بينة الهبة فى الصحة  
تقدم على بينة المرض  
مطلب لا تصح هبة البناء  
دون الأرض إلا إذا سلطه  
الواهب على نقضه

مطلب فى مسئلة هبة البناء  
بدون الأرض على رجه  
التحقيق

وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل نخبته وهي قائمة لا يكون قابضا لما حتى يقطعها أو يساها  
اليه اه هذا والموافق للذين ما مر عن الدرر لقول الكثر وغيره تصح في محرز مقسوم ومنع  
لا يقسم قال في البحر قيد بالمحوز لان المتصل كالنمرة على الشجرة لا تجوز هبة اه ومثله  
ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر لي التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا  
سلطه الواهب على تقضه معناه لا يتم ولا تلك الا اذا اذن له الواهب بالتقضى ونقضه لانه بعد  
التقضى صار محوزا مسلوفا من قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وان لم يقد الملك ويدل  
على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن قوله تصح في محرز معلوم معناه انها تملك  
بهذه الشروط لا أن العدة متوقفة على القيمة لانه لو وهب شاة ما يقسم تصح الهبة من غير ملك  
ولهذا الوقضه مقسوما ما ذكره ولو كان شرطاً للصحة لاحتج الى تجديد العقد كما لا يخفى اه كلام  
البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آنفاً عن التارخانية حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال  
في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله  
لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين فاعلم هذا التحقيق فانه  
بالقبول حقيق وبالله التوفيق وهذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق  
وأيد به ما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشك على هذا قول الدرر لان المانع  
للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة  
مسئلة جد جده عماد الدين فلم يكن مانعا من الجواز كما هو صريح عبارة البرزلية المقدمة وليس  
هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب  
هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحیط في الباب الاول عن هبة الزمادات انه لا يمنع الخ  
ما ذكره فيها نقل عن العمادية فتأمل ولا تجمل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا  
اعتراض منه على ما أجاب به جد جده لان العمارة قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب  
وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة  
العمارة المذكورة اعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات قاضي خان  
أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن الهبة  
انما تتمتع اذا كان الاشتغال بمنع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المنع  
في يد الموهوب له بنصب أو عارية أو غير ذلك فلا تتمتع فظهر أن الاصل أن الهبة اذا كانت  
مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذ لم يكن في يد الموهوب له اه ما في  
الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين انما هو فيما  
اذا كانت الهبة مشغولة كحبة دار فيها سماع للواهب أو لاجنبي ومسئلة هبة العمارة دون  
الارض ليست من قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها  
متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين  
تجوز هبة الشاغل لا المشغول لانه قول المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل

مطلب هبة نخلة قائمة  
لا يكون قابضا حتى يقطعها  
ويسلمها

كما اذا وهب متاعا في داره أو جوالقه بدليل تصر يحوم بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارغانية والعمارة من هذا القليل ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاغلا وأن المراد بالشاغل غير المتصل والالزم كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للخير الرمي ما نصه قوله لا تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لا اتصاله بها اه فقد صرح بأن المانع هو الاتصال وان كان شاغلا ثم كتب الرمي على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضي خان الخ ما مر أن مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو معارة أو محتكرة لا خرا أو مقصوبة وهبه لمن الارض بيده لا تجوز الهبة وان كان شاغلا للارض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها الا أنهم صرحوا أن المانع في مثله الاتصال وجملوه كالشائع اه لمخلصا وحاصله أن ما مر عن الزيادات من أن هبة المشغول لا تصح الا اذا كان الشاغل في الموهوب لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له أيضا لان المانع هنا ليس كونه شاغلا لان الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ليس بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزة منه حتى صار كالمشاع لا تصح هبته الا بعد اقراره وبهذا ظهر أن هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب أو الموهوب له أو غيرها وظهر أيضا صحة ما أجاب به جدد المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاعتنم هذه الفوائد الفرائد **\*(سئل)\*** فيما اذا كان له غراس قائم الوجه الشرعي في أرض وقف فوهبته في مرض موته لمن اجنبي ولم تسلمه منه حتى مات فهل تكون الهبة غير صحيحة **\*(الجواب)\*** نعم لان هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز كما صرح به قاضي خان وغيره حيث قال هبة النخل بدون الارض لا تجوز وفي التنوير لا تصح هبة ابن في ضرع وصوف على غنم ونخل في أرض وتمزق نخل ولو فصله وسلمه جاز ومثله في الملتقى وغيره وفي البرازية وهب أرضا فيها زرع أو بقل أو نخل عليه تمر أو وهب الزرع بدون الارض أو النخل بلا أرض أو نخل بدون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقة مع امكان القطع فقبض احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الخيرية وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الارض كهبة مشاع يحتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك فلو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض الا مقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم تسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكم هبة حقيقة فتتقرر الى القبض ولم يوجد اه ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان لزيد ابنان كبيران وأملاك تقبل القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة فإك جميع ذلك من ابنيه

مطلب هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب وهب في مرض موته ولم يسلم حتى مات تبطل وان كانت وصية  
مطلب في هبة واحد من اثنين

المذكورين سوية بينهما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك صك ولم يحكم بذلك كما كبراه ويريد  
 زيد الرجوع إعن التملك واسترداد ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم وهب اثنان دار الواحد صم لانهما سلسا ما حيلة وقد قبضها حيلة فلا شيوخ وبقية له وهو هبة  
 واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف  
 من كل واحد منهما بدليل أنه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فعلم لهما  
 عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز نظرا الى انه عقد  
 واحد فلا شيوخ قيد بالهبة لاني الرهن من رجلين والجاره من اثنين جائز اتفاقا وقيد الواهب  
 بكونه واحد الان الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما  
 لأحدهما بعينه ونصيب الآخر للآخر لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقيدنا بكون الموهوب لهما  
 كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغير والآخر كبير والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا  
 لانه حين وهب صار قابضا حصصه الصغير فبقى النصف الآخر شائعا كذا في المحيط وقيدنا بعدم  
 البيان لانه لو بين بأن قال لهذا اثنان ولهذا اثنان لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد  
 يجوز ان قبضه ومراد بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت يجوز اتفاقا وقيد بكون  
 الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فكل اثنين قبضاها جاز كذا في فاضل خان منح  
 وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل  
 الموصلي وبرهان الاثمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أفتى بذلك الخير الرملي أقول  
 فالخاصل انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير والآخر  
 صغير في أن الهبة لهما لا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتن قو لهم وبعبارة لا أي لا يصح هبة  
 واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع  
 في ذلك شيخه صاحب البحر وتبعهما العلائي فالمناسب الاطلاق كما افاده الخير الرملي في حاشية  
 البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد بيان  
 الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغير الخ التمهيد في قوله والصغير في عياله أي  
 عيال الواهب كما لا يخفى وبدليل التعليل ومثله مالو وهب لابنين له أحدهما صغير كما في التزارة  
 قال لان هبة الصغير منعقدة جال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير  
 محتاجة الى قبوله فسقط هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الكبير وبه  
 منها اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهب لهما فقد وجد القبضان معا وقت العقد  
 فلم يتحقق الشيوخ وبهذا يظهر أنهما لو كانا صغيرين وكذا في عيال الواهب او كانا اثنين له تصح  
 الهبة لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لأحدهما على الآخر وعام ذلك فيما علقناه على  
 البحر وقد ظهر لك أن ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال  
 الواهب كما ذكرنا اذ لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافية كسألة  
 الكبيرين ثم هذا كله اذ لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سياتي عقب

مطالب في تحقيق مالو وهب  
 من اثنين



هذا وكان ينبغي تقييد الابن في السؤال بالغني حتى تكون المنة فاسدة وانما حققنا هذه  
المسئلة لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم  
\*(سئل)\* في امرأة وهبت في صحتها من شقيقها ووجدتها الفقير من امة مختلفة الاجناس  
هبة شرعية مسلمة لها فهل صحت الهبة \*(الجواب)\* نعم لان الاثواب المختلفة من اجناس  
مختلفة مما لا يقسم وهبتها صحيحة كمانه عليه في الخانية وقد أفتى بذلك الشيخ خير الدين الرملي  
وان وهب من اثنين واحدا لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين  
تكون صدقة والتصدق على الفقيرين جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب  
في كل هبة قاعدية من اواخر كتاب الدعوى ملخصا التصديق على الغنى هبة وان ذكر لفظ  
الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تارخانية في اول الفصل الثاني عشر من الهبة  
الانقروى والمسئلة في التنوير وغيره اقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على  
فقيرين ولو بلافظ الهبة قال في التارخانية عن المضمرات ولو قال وهبت منكما هذه الدار  
والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافقد ذكر  
في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع الفصولين  
وصحتها في الهداية أيضا وعليها مشي اصحاب المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال  
من وجهين احدهما كون الاثواب المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم تصح ولو من غنيين  
ثانيهما كون الموهوب لهما فقيرين هبة واحدا من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها صدقة  
كما صرحوا به من أن الهبة لانه فقير صدقة والصدقة على الغنى هبة ووجه صحتها اذا كانت  
لفقيرين ما صرحوا به من أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيعوع والانقر  
صرحوا في المتون أيضا بأن الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق ببعضه على  
واحد واخا صل أنه لو وهب داره مثلا التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيعوع خلاف  
لما لو تصدق بها على فقيرين يصح اتفاقا لما مر ولو وهب نصفها الواحد وتصدق به على فقير  
واحد لم يصح لتحقيق الشيعوع والله سبحانه وتعالى أعلم \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد ابن  
وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مميز عمره عشر سنوات فوهبه جده دارا له وأمتعة معلومة في  
مرض موته هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم وأقر أن بذقته للصغير  
دنيا قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركة تخرج الهبة  
والمبلغ المقربة من ثمنها وليس عليه دين أصلا فهل تكون الهبة والاقرار صحيحتين \*(الجواب)\*  
نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم بقبضه ولو ميزا يعقل التخصيل  
ولو مع وجود أبيه لانه في النافع المحض كالبائع اه ومثله في الدرر وأما الاقرار للصغير المزبور  
فلما في التنوير وشرحه لله لا في من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سببا غير  
صالح منه حقيقة كالاقرار أو ثمن مبيع لان هذا المقر محال لثبوت الدين للصغير في الجملة  
اشباه اه اقول تقييد في السؤال خروج المقربة من انثلت غير لازم لان الاقرار غير الوارث

مطالب تصح الصدقة على  
فقيرين ولو بلافظ الهبة

مطالب تتم الهبة للصغير  
العاقل بقبضه ولو مع وجود  
أبيه

بأذن من جميع المال كما مر في بابيه مع ما فيه من المباحث \* (سئل) \* في امرأة وهبت  
في صحته أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسلمت الامتعة لاني الصغيرة وقبل الهبة  
بإيجاب وقبول شرعيين لدى بنية شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها المذكور وعن زوج تزعم  
أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة \* (الجواب) \* نعم وقد نقل المؤلف عبارات  
على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكرها ملها على  
وجه التحرير لكونها تقع كثيرا وقد صارت واقعة القتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب  
للصغيرة يجوز قبض زوجها لما بعد الزفاف لتفويض الاب أمورها إليه دلالة بخلاف ما قبل  
الزفاف ويملكه مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعوله غير هاتين لا يملكه الا بعد  
موت الاب أو غيبة منقطعة في الصحيح اهـ ومثله في الجوهره وبه جزم في البدائع وقال بعض  
مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا الصغير إذا كان في عياله كزوج وعنه احترازاً عن صاحب  
الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الضبي في عيال الحمد أو الاخ أو الوالم أو الام  
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال  
بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج وابو الصغيرة حاضر وكذا لو كان الصغير  
في عيال اجنبي كان الاجنبي حق القبض خانية وإذا كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الوالم  
أو الاجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والقتوى على  
انه يجوز فتاوى الصغرى كذا في احكام الصغار لا استرشي ولو قبض من في عياله مع حضور  
الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يقتضى مشتمل الاحكام أقول فقرا اختلف الصحيح كما ترى وأنت  
على علم بما قاله العلامة قاسم من أن قاضي خان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس  
وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حضرة الاب لانه تقع محض للصغير ويشهد له صحة  
قبول الصغير بنفسه إذا كان مميزاً ولو كان الاب حاضر أو أيضاً قد وجدت دلالة تفويض الاب  
أمور الضبي الى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول  
ولا سيما وقد صحح بلفظ القتوى وهي آكد ألفاظ الصحيح وفي القهستاني عن المضمرات  
انه المختار والمضمرات من الشروح فانه شرح اتم ودورى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره  
حيث نقل تصحيحه عن البرجندى مستدركا على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم  
\* (سئل) \* في مريض مرض الموت له ديون بزم جماعة مع لزمين وعليه ديون لا رباها فوهب  
الباقى من دينه بعد اداء ما عليه من الديون لبنتيه وعوضته عن ذلك طاقية سلمتها له ضمن  
الهبة ومات من ذلك المرض عنهما وعن زوجة وعم شقيق لم ينجزا الوصية وتزعم البنات  
جوازها بسبب التفويض المذكور هل تكون غير صحيحة ولا عبرة بزعمهما \* (الجواب) \* نعم  
لامور منها تأييد الدين بغير من عليه من غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا  
اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه حكم الوصية فتعبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية  
للوارث لا تصح الا بإجازة بقية الورثة ومنها أن الشئ إذا طل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة

مطلب مهم في تحرير مسألة  
ما إذا قبض هبة الصغير من  
يعوله مع أبيه

مطلب وهب في مرضه  
لبنتيه ديونا لا يصح

فكذلك ما في ضمنهما من التعويض وان قلنا ان التعويض يسع انتهاء فبيع المراض للوارث لا يصح  
ايضا والله اعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرصد لا تصح لان تسليم الدين ممن  
ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) فيما اذا كان  
لا امرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم أن المرأة وهبت دينها المرصد لعم زيد ولم تسلطه على  
قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب) نعم ذكر في الصغرى هبة الدين ممن غير  
من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جازو ذكر في العدة وأن لم يأمره  
بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق به هبة الدين ممن غير من عليه الدين لا تجوز  
الا اذا سلطه على قبضه ويصير كانه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه  
صوفيا على غنم وسلطه على جزائه أو زرعاً غير محصود وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر  
وسلطه على جذاه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول  
في اواخرها ولو وهب دينه له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة  
لما أن تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض (سئل) في امرأة لها  
في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها انها وهبت الزوجة والدها  
والان تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تسليم الدين ممن ليس  
عليه الدين باطل الا اذا سلطه المالك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسليط فتكون غير صحيحة  
وان كان فحيث لم تقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام  
المريض وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت  
وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتقتصر على القبض ولم يوجد (سئل) فيما اذا كان  
لا امرأة نصف طاحونة ماء دار رحي قابلة للقسمه مشتملة على حجرين ومكانين للدواب واذا قسمت  
لا تبدل المنفعة وتصبح طاحونتين منتفعاتهما على السواء فوهبت ذلك في صحتها ولديها سوية  
فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من اجنبي  
ان احتملت القسمه لا تجوز وان لم تحتمل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أول القسمه  
عن الاصل لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو  
قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمه موضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم اه ومثله في البرازية  
وخزانة القتاوى فحيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبدل منفعتها بالقسمه وتبقى منتفعاتها  
بعدها فاهية المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور  
من ولديها بما لو وهبت الربع من أحدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر نصح الهبة لان  
ربع الطاحونة المذكورة لا يحتل القسمه وهذه حيلة صحة الهبة في هذه المسئلة (سئل)  
فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم اشترط فهل يكون القول للموهوب  
له مع يمينه (الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن من أواخر الهبة (سئل)  
فيما اذا وهب زيد المريض قطعة أرض وجار من عمرو الاجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين ممن غير  
من عليه الدين لا تصح  
الا اذا سلطه على قبضه  
فقبضه

مطلب الهبة في مرض الموت  
وان كانت وصية فتقتصر على  
القبض  
مطلب هبة نصف الطاحونة  
الاحتملة القسمه لا تصح

مطلب القول للموهوب له انه  
لم يشترط عوضا

مطلب رهب من اجنبي على  
أن يهبه من فلان فحق  
المهبة وبطل الشرط

مطلب ممن الدابة يمنع  
الرجوع في ذمتها

مطلب لا تصح المهبة لام الولد  
ولو في المرض بخلاف الوصية  
لها

مطلب يسقط الرجوع في  
المهبة بالتعويض  
مطلب الاصل أن المعروف  
كالغرض

مطلب وهبت دارا تقسم من  
بنائها الاربع لا تصح

من هند بعد موته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح المهبة وبطل الشرط \* (الجواب) \*  
حيث كانت المهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط طال في الدر المختار من أول  
كتاب المهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة فهبة عبد على أن يعتقه تصح وبطل  
الشرط \* (سئل) \* فيما إذا وهب زيد عمرا فساها زولته هبة شرعية فنعفها وسقاها مدة  
نهر حتى سمعت ويريد زيد الآن الرجوع بهيته المذكورة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم ويمتنع الرجوع بمحدث زيادة متصلة بأرادتها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة  
في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها شرح الجمع لابن ملك وقال الامام الجليل  
قاضي خان في فتاويه من فصل الرجوع في المهبة ولو وهب عبد امغيرا فاشتب وصار رجلا طويلا  
لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان  
نحوه فاقسم أو كان قبضا فحسن لا يرجع \* (سئل) \* فيما إذا وهب زيد لام ولده أمتعة معلومة في  
صحته ثم مات عنها وعن ورثة يطالبونها بالامتعة المزبورة فهل لهم ذلك والمهبة المذكورة غير  
صحيحة \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في المهبة لا تصح هبة المولى لام الولد ولو  
في مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمجهور أم لو أوصى لها بعد موته أصح لاعتقها بموته فيسلم لها  
كافي اه وفي الوصايا المهبة لام ولدهم والاقراء بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما  
بعد الموت لانها حرة في ذلك الحالة برأية قبيل السادس في تصرفات الوصي \* (سئل) \*  
فيما إذا كان لزيد حصص معلومة في فرس فوهبها في صحته لعمرو هبة شرعية مقبولة مسلمة له باذن  
بقية اشركاء فيها وعوض عمرو زيد انظير ذلك مبلغا معلوما من الدراهم والحنطة فأذله اخذ  
هذا عوض هبة وتحت الفرس عند الموهوب له نتاجا ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع  
فيها وفي النتاج فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم فان قال اخذه عوض هبة أو بدها  
فقبضه الواهب سقط الرجوع تنوير المحصة في الفرس المزبورة ليست محتملة لتقسمة وهبة  
المشاع الذي لا يحتمل التقسيم صحيحة كما في الخيرية فقلنا عن مبدوط شيخ الاسلام ضمن سؤال  
وجواب فراجع ان رمت أقول وذكري في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجوع كل بهيته اه  
وكتبت فيما علقته عليه عن الحواشي اليعقوبية فيه كلام لان الاصل أن المعروف كالمفروض  
كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبة ونحوه استحياء  
فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البداية وفي الخانية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة  
وزفت اليه ثم فارقتا فادعى الزوج أن ما بعثته عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد  
العوض فالقول للزوج في متاعه لانه انكر التملك وللأمرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم انه  
عوض للمهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما استرداد متاعه وقال أبو بكر  
الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت ان يكون  
عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا ينبغي أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا  
اختلاف اه \* (سئل) \* في امرأة لها دار قابلة للتقسمة فوهبتا من بناتها الاربع ارباعا

فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة؟ (الجواب) نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها  
صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرنا هو حيث يمكن قسمة الدار بأربعة أماكن  
الانتفاع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها نصفين مثلاً لأربعة عاقلي غير قابلة للقسمة فأقل  
\*(سئل)\* فيما إذا اتخذ زيد نخادمه عمر وكسوة وسلمها له وأبسطها على سبيل التمليك ثم خرج  
النخادم من عنده ويريد زيد أن يأخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت  
ملكاً للنخادم؟ (الجواب) نعم اتخذ لولده الصغير ثياباً ثم أراد أن يدفع إلى ولده آخر لم يكن له  
ذلك لانه لما اتخذ ثوباً لولده الأول صار ملكاً الأول بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره  
الا إذا بين للأول عند اتخاذها طارية لان الدفع إلى الأول يحتمل الاعارة وإذا بين ذلك صح  
بيانه وكذا إذا اتخذ ثياباً بالتمليك فأبقى التملك بعد ما دفع فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا  
أن بين وقت اتخاذ ثيابها طارية يمكنه الدفع إلى غيره خانية من فصل هبة الوالد لولده والهبة  
للصغير أقول والتقيد بقوله فأبقى التملك بعد ما دفع بعيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من  
حيث أن التملك لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الأب صارت ملكه  
لانه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضاً كما صرح به في  
جامع الفتاوى ثم ان قوله ان بين وقت اتخاذ الخ يفيد أنه لو سلمها للتمليك ولم يبين أنها اعارة  
ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه انه جعلها في مئة بلة خدمته له فلا تكون هبة خالصة  
فلا يمكن الرجوع فيها والا فإما المانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ما صورته  
حيث بين إقراره انه بجهة التملك فدعوى التملك لا تسمع له قاله الخبير الرولى رحمه الله تعالى  
فأطلع عن جامع الفضولين في خلل المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه  
ملكه تملكاً صحيحاً ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم  
رمز لشروط الحاکم اکتفى به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها وإن كان ما أفاد في  
التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اهـ (سئل) فيما إذا مات زيد عن زوجة وبنت منها  
وعن أخ وأخت شقيقة وخلف تركته فودب الأخ حصته منها البنت أخيه قبل قسمة التركة  
وقبل علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلمه بها  
ويريد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك؟ (الجواب) نعم

\*(كتاب الاجارة)\*

\*(سئل)\* فيما إذا كان بيد زيد أرض سائمة جارية في وقف ولم يكن له فيها شيء مسكة  
ولا اشجار في وسطها وله في نواحيها اشجار على المسناة تقطع يريد متولى الوقف المزبور ايجارها  
من غير زيد بأجرة مثلاً وفي ذلك مصلحة لا وقف فهل يسوغ للتولى ذلك؟ (الجواب) نعم رجل  
استأجر أرضاً فيها اشجار ان كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا الودقع أرضه  
مزارعة فيها اشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي  
الأرض على المسناة جازت الاجارة والمزارعة وان كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان

مطلب دفع نخادمه كسوة  
ليس له أخذها منه

مطلب اذا قال ملكه تملكاً  
صحيحاً ولم يبين انه بعوض  
أو بلا عوض لا تصح الدعوى  
مطلب وهب حصته من  
التركة قبل القسمة لا تصح

مطلب اذا كانت الاشجار  
على المسناة تجوز الاجارة



صغيران مثل المسألة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت  
الشجرة عظيمة لا يجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الارض وتطأها تضرب الارض وكذا  
لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض  
جازت الاجارة فان كانت في ناحية الارض فزعت الابنية يدخل ما تحتها تحت العقد وكذا  
الشجرة قاضي خان في الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والحانوت  
والمستغلات ولواستأجر ضياعا به ضياعا فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم  
اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن  
مشغولا بالشجر لان ثمة قد رما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الامام  
قاضي خان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل انه بضع ايجار الدار المشغولة بالاشجار لان الاشجار  
لا تخل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل بظل الاشجار لانه لا ينبت ما تحته ولذا تصح  
الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الارض على المسناة او كانت شجرة صغيرة أو شجرتان  
في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا فتمل (سئل) في بستان جار  
في وقف آجره وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الغراس  
القائم به مدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من  
ألف سهم والباقي للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكم خفي فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان  
(الجواب) نعم كما صرح به الحانوتي في فتاواه حيث سئل عن ناظر آجر أرضا من جهات  
الوقف مشتملة على اشجار ونخيل وغيرها من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معها على  
أن الاشجار النابتة في الارض فيها قديم وجديد فالقديم جميعه لجهة الوقف وربيع المستبد  
لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة للمستأجرين ولم تغير القديمة  
من المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة وانقضت مدة  
الاجارة والمساقاة فأجر الناظر الارض المذكورة مدة تالية للمدة الاولى وساقى على ذلك  
جميعه أي جميع اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معها على ذلك مع عدم معرفته وتمييزه  
لماذا كره صحيح أم لا (الجواب) الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة  
بالاشجار لا يجوز الا اذا كان في الارض أو في وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمساقاة غير  
صحيحة أيضا حيث لم تعين الاشجار التي وقعت المساقاة عليها والتصادق من الناظر أيضا غير  
صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما فعل الآن من  
الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم المساقاة ثم أوجرت الارض من  
المساقى فيجوز كما في البرازية من الاجارة في أول ورقة لان الاشجار صارت له استحقاقا فلم تكن  
الارض مشغولة به غير حق المستأجر وهل يلزم من فسح الاجارة فسح المساقاة قد تكلم عليه  
قاضي الهداية قبل الآخر بنحو ورقين وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين اهـ

مطلب استأجر فارغا ومشغولا  
تجوز في الفارغ دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الارض  
على مساقاة الاشجار لا يصح

مطلب استئجار الارض  
المشغولة بالاشجار لا يجوز

مطلب اقرار الناظر على  
الوقف لا يصح

مطلب هل يلزم من فسح  
الاجارة فسح المساقاة

أقول ونقل في الدر المختار في أول كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانصه وأفاد فساد ما يقع  
 كثير من أخذ كرم الوقف أو اليتم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار يبلغ كثير  
 ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم فالخلف ظاهر في الاجارة لافي المساقاة ففاده فساد  
 المساقاة بالاولى لان كل منهما عقد على حدته اه وكنت هنا في حاشيتي رد المختار عن فتاوى  
 الخانوقى أن التنصيص في الاجارة على بياض الارض لا يفيد العكس حيث تقدم عقد الاجارة  
 على عقد المساقاة أما اذا تقدم عقد المساقاة بشروطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به  
 في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط  
 وحيث فسدت المساقاة لكونها يجوز ليسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة  
 الى الوقف وأما مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجر بدون أجر المثل اه ملخصا من  
 لو حكم شافعي بحكمة ذلك حيث كدت الاجارة وافية بمنفعة الارض وبقيمة الثمر يصح كل من  
 المساقاة والاجارة وسيأتى سؤال في ذلك (سئل) في قطعة ارض سليخة جارية في وقف  
 وفي مشد مائة زبدفات زيد لا عن ولد أصلا وفي نواحى الارض على المسناة اشجار بعضها جار  
 في الوقف المزبور والبعض في ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها مزارعة لا غير  
 ويعارضه في ذلك ورثة زيد فهل للناظر ذلك ويعنعون من معارضته في ذلك (الجواب) نعم  
 ونقلها ما تقدم عن الحانية (سئل) في اجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جائزة  
 (الجواب) نعم اذا أجر من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني لا تجوز الثانية  
 ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح بزاية المستأجر أن يؤجر من  
 غير مؤجر ومنه أى من مؤجره لا أى لا يؤجره لان الاجارة تملك لمنفعة والمستأجر في حق  
 المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك هكذا علمه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى  
 قال في النوازل المستأجر اذا أجر المستأجر من الآخر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس  
 الاثمة الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيح وهو الاصح اه  
 منح في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهره ما يخالفه أقول ووفق في الدر المختار بين ما في  
 الجوهره وما قبله بما فيه نظر كما اوضحته فيما علقته عليه وكنت فيه أن الاظهر ما ذكره شمس  
 الاثمة لما ذكره من العلة ولتصحیح قاضى خان له وقوله في المضمرات وعليه الفتوى وكنت أيضا  
 مانصه وفي التتارخانية استأجر الوكيل بالايجار من المستأجر لا يجوز لانه صار آجرا ومستأجرا  
 وقال القاضى بديع الدين كنت أفتى به ثم رجعت وأفتى بالجواز أقول يظهر من هذا حكم متولى  
 الوقف لو استأجر الوقف من آجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره تأمل اه  
 (سئل) فيما اذا كان له نداد جارية في ملكها فآجرتها من رجل مدة سنة باجرة  
 معلومة اجارة صحيحة ثم لحقه دين ثابت بالينة ولا مال لها غير الدار وتريد ههنا ببيع الدار ووفاء  
 الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل له بذلك وتفسخ الاجارة (الجواب) نعم والمسألة  
 في التنوير والمتقى وغيرها وفي الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد عن المضى

مطلب لو تقدم المساقاة على  
 الاجارة لم تصح الاجارة

مطلب مات من له المشد  
 لا عن ولد فللناظر دفعها  
 مزارعة

مطلب اجارة الدار من مؤجرها  
 لا تصح

مطلب أجر المستأجر من  
 المؤجر لا تصح الثانية  
 ولا تبطل الاولى

مطلب لو استأجر الوكيل  
 بالايجار من المستأجر لا يجوز

مطلب اذا لحق المؤجر دين  
 ثابت بالينة له ففسخ الاجارة  
 وبيع المأجور

في موجب العقد لا يضرر يلحقه وهولم يرض به يكون عذرا تفسخ به الاجارة دفعا للضرر اه  
واذا اراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين اختلقوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينتفع ببيعها  
فتفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة اولاً ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهراً فان لم يكن  
ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال ابو حنيفة يصح الاقرار ويصح  
القاضى الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها  
هذه والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذا الزوج صح اقرارها ويكون  
لغيره ان يحبسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض ماله لرجل يثق به او لبعض  
ورثته عند ابي حنيفة يصح اقراره حتى يقضى القاضى بعسريته ويخرجه من الحبس  
قاضى خان من فصل ما تنقض به الاجارة بقى انه اذا اعترض شئ من الاعذار هل تفسخ  
بنفسها او يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضى او التراضى خلاف طويل ذكره اثنتا  
شروحا وفتاوى فليراجع ذلك في البدائع وغيرها أقول والذي حرره في حاشيتي رد المحتار  
تصح ما فوقه بمض المشايخ وهو ان العذر ان كان ظاهراً لم يحتج الى القاضى والا كالدين  
الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهراً بالقضاء وقال قاضى خان والمحبوبى القول  
بالتوفيق هو الاصح وقواء الشيخ شرف الدين الغزى بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتها  
في التوزيع فينبغي اعتماده وفي صحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضى خان مقدم على ما يصححه  
غيره لانه نقيه النفس اه (سئل) \* في مثل من مضمونه استأجر زيد بماله لنفسه  
عن عمر والمتولى على وقف بذكر على مسجد كذا فاجره ما هو جار في الوقف وذلك جميع البستانين  
الكائنين بقرية كذا لمدة ثلاث سنوات باجرة معلومة ولم يتساقيا على خراس البستانين  
ولم يذكرا المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة \* (الجواب) \*  
نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقيا عليها لما في الحاشية  
رجل استأجر أرضاً فيها اشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والثاني لعدم ذكر المتولى  
من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا أقر أو تصرف تصرفاً آخر وكتب في الصك  
أجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذكرا أنه متول من أى جهة قالوا تكون فاسدة وفي الحاشية

والمتولى لو وقف أجراً \* لكه في صكه ما ذكر

من أى جهة تولى الوقفا \* ما جاوز ذلك حيث يلغى

أقول الظاهر أن هذا الثاني خال في الصك لاني نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد  
في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذكرا جهتها انها من الواقف أو من فلان القاضى لان الصكوك  
اشتراط فيها الأشياء كبرية من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على هذا  
المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين  
لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فلا وثق أن يكتب في الصكوك والمجالات وهو  
الوصى من جهة الحاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من

مطلب يصح اقرار المؤجر  
بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ  
الاجارة بالعذر الى القضاء  
أم لا

مطلب أجربدون مسافة  
لا يصح

مطلب اذا أجز الناظر ولم يذكرا  
انه متول من أى جهة لا يصح

مطلب فيما اذا أجز المتولى  
ولم يذكرا أنه متول من أى  
جهة

جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان القاضي لا يملك نصب  
الوصي والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والانتام منصوصا عليه في منشوره  
فصار حكمكم نائب القاضي فانه لا بد ان يذكر وان فلانا القاضي ما ذون بالانابة تحترزا عن هذا  
الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك ان قول السلطان  
حصلت قاضي القضاة كالتنصيب على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة  
في مسألة استخلاف القاضي اه ولا يخفى ان قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة  
يسمى قاضي القضاة في زماننا فيصح نصبه الوصي والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره  
فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة مع ايجاره وبقية تصرفاته والتنصيب على  
كونه تولي من جهة قاضي كذا اتماما لزيادة الاستيثاق بالعمل كما افاده قوله فالأوثق  
ان يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم يكتب ذلك ثم اذا رفع تصرفه الى قاض يحكم بمجرد ذلك  
التصرف اذ ثبت عنده كالوآجر دارا مثلا ثم انكر الایجار وأثبت خصمه فانه يحكم بنبوت الایجار  
لا بصحة فانه لا يحكم بصحة ما لم يثبت عنده صحة توليته كالوابع رجل دارا أو وقفها أو أجرها  
يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الایجار أما الحكم بصحة ذلك فانما يكون بعد نبوت ملكه  
لذلك أو نيابته عن المالك كما مر في كتاب القضاة عن فتاوى قارى الهداية حيث سئل هل يشترط  
في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة نبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحياته  
أم لا اجاب انما يحكم بالصحة اذ ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الایجار أو البيع لما باعه  
اما بملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف  
والاجارة والبيع اه فاعتنم هذا التقرير المفرد (سئل) فيما اذا كان لجماعة تيمارية  
قرية ومزارع جارية في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية بيدهم فأجر واذلك جميعه  
لزيد وعمر ولمدة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشتوية والصيفية فأجرة معلومة من الدراهم  
وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن  
رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا مذ فيه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى  
الصحيحة والشهادة المستقيمة في نبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة ائقي مفتي مذهبه بالعمل  
بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بمضمون الحجتين المزبورتين  
بعد نبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء  
في وقف اهلى وفي استيجار واحتكار زيد من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة فبات زيد  
في اثناء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمهم الله  
تعالى الاجارة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنفسخ بموته  
كالاب والوصى والوكيل والمتولى في الوقف اه وتماه في فتاوى ابن الشاي وفي فتاوى ابن  
نجيم سنل عن شخص استأجر عقارا وأجره من آخرومات في اثناء المدة هل تنفسخ الاجارة  
اجاب تنفسخ الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن الشاي وفي فتاوى التمرناشي

مطلب يصح حكم الشافعي  
بصحة ايجار الاقطاع لغير  
الزراع من رجلين نصفين

مطلب استأجر واستأجر  
بجرى ماء ثم مات تنفسخ  
الاجارة بموته  
مطلب استأجر عقارا وأجره  
من غيره ثم مات تنفسخ  
الاولى والثانية

سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات  
المستأجر فهل إذا رفعت القضية إلى حاكم حنفى له أن يحكم بأنفساها بموت المستأجر وهل  
إذا كان الشافعى حكم بموجب عقد هذه الأجرة يكون حكمه بالموجب مانعاً للحنفى بأنفساها  
أجاب نعم للقاضى الحنفى أن يحكم بأنفساها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم  
الشافعى بالموجب على ما حزره الشيخ بدر الدين بن الفرس فى الفواكه البدرية وإن كان  
فى سيف القضاء لا يكافى ما يخالفه فإنه قال أن الحكم من الشافعى بالصحة لا يمنع الحنفى من  
ابطالها بالموت وإن كان بالموجب يمنع من ذلك لأن من موجب الدوام والاستمرار للوارث  
لكن ينغى التعويل على ما فى الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اهـ (سئل) عن شخص  
استأجر عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنفسخ الأجرة فأجاب إذا انفسخت الأولى انفسخت الثانية  
على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله العزى وفى المظهرات المستأجر إذا أجر من غيره أو دفع  
إلى غيره مزارعة ثم أن المستأجر الأول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثانى اختلف المشايخ  
فيه والصحيح أنه ينفسخ وهذا أعم من صورة الاستفتاء فإنه موضوع فمما إذا انفسخت بموت  
المستأجر الأول وعبارته تشمل ما إذا انفسخت لذلك أو غيره والله أعلم كازرونى وفيه عن  
قناوى ابن نجيم سئل عن أجر عقار من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره  
من آخر مدة توأجره وتسلم ثم أن المؤجر الأول والمستأجر منه تقايلا الأجرة هل التقايل صحيح  
مبطل الإيجار الثانى أم لا أجاب نعم التقايل صحيح وتنفسخ الأولى والثانية والله تعالى أعلم  
أقول ووجهه أن الأجرة بيع المنافع وهى تحدث شيئا فشيئا فالمستأجر يملك منفعة كل يوم  
بيومه فهى باقية على ملك المالك فصح التقايل بينه وبين المستأجر لأنه لم يملك المستقبل  
وإذا انفسخت بالمقايلة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع فى كل يوم بيومه فأنفسخت الأجرة  
الثانية لأنهم بذية على الأولى والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد عمرا وهما بدمشق  
الشام لياقنى عمرو وبعيال زيد على دوابه من مدينة حص إلى دمشق بأجرة معلومة جعلها له  
وذهب إلى حص وشرع زيد فى قضاء مصلحة له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العيال  
ولم يتقاهم باختياره وبطالب زيدا بالأجر الذى جعله له فهل لا يلزم زيد ذلك (الجواب) \*  
نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليعبى بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقى  
فله أجره بحسابه لو كانوا معلومين أى بالعقد كما فى البرهاني والأفكاهى كما فى الدرر والتنوير  
وغيرهما وفى القهستانى فإن جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندوانى  
أن المعلومين لو كانت مؤنة بعضهم ككاهم فله كاه لان الأجر مقابل بنقل العيال لا بقطع  
المسافة حتى لو ذهب ولم يتقل أحد منهم لم يستوجب شيئا اهـ فتنبه شرح الماتنى للعلاى من  
الأجرة (سئل) \* فى رجل استأجر من آخر رجلا لا معلومة ليجعلها إلى بلد كذا ثم بدله ترك  
الذهاب إلى تلك البلدة لرأى ظهوره فهل له فسخ الأجرة (الجواب) \* نعم وبداه مكترى دابة  
من سفر فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كون قصده سفر الحج

مطالب تنفسخ الأجرة بموت  
المستأجر وإن حكم شافعى  
بالموجب

مطالب المستأجر الأول إذا  
فسخ العقد ينفسخ العقد  
الثانى

مطالب استأجر ثم أجر غيره ثم  
تقايل مع المالك انفسخت  
الأولى والثانية

مطالب استأجره ليعبى له  
بعياله من حص فذهب ثم  
رجع لا أجر له

مطالب استأجر رجلا لا ليجعلها  
إلى بلد كذا ثم بدله تركه له  
فسخ الأجرة



فذهب وقته أو طلب غريم له فحضر أو التجارة فاتفق وهو بالمد مصدريد له أي ظهر له فيه رأى  
غير الأول منعه عن ذلك كذا في العناية منع من فسخ الاجارة \* (سئل) \* في متولى وقف  
أهلى أسكن دار الوقف رجلا بلا أجرة ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر  
المثل بعد الثبوت \* (الجواب) \* نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف  
بغير أجر ذكر هلال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء  
كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أي الظلمة وقطعا لا يطاع الفاسدة  
وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير أمر الوقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر  
المثل بالغاما يبلغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين \* (سئل) \* في متولى أجر  
أرض الوقف لغير المزارع بلا رضاه ولا وجه شرعي فهل تكون اجارته غير جائزة \* (الجواب) \*  
نعم كما في الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تفرعات على الاجارة الطويلة  
مانعه لا تجوز اجارة الارض براضى المزارع \* (سئل) \* في دارملوكة لجماعة سكنها  
بعضهم بعدما استأجروا حصة الباقين بأجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا ساكنين  
بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم بأجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين أجرة حصة الباقين  
\* (الجواب) \* نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده  
لانه يكون التزاما وكانت معدة للاستغلال بزازية \* (سئل) \* في امرأة توافقت مع رجل  
على أن يجعلها في فردة محفة على جبل ويقوم بما كلفها ومشربها من دمشق الى مكة وجعلت له  
على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته له فأركبها وقام بما كلفها ومشربها حتى ماتت  
قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على أجرة مثل ركوب المورثة  
الى مكان موتها وقدر ما كلفها ومشربها وطالبته بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض مطهرة وقف جار في الوقف  
المنزور وفي احتكاك جهة وقف آخر مدة معلومة بأجرة المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل  
دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعميره مبلغا معلوما ويكلف ناظر  
الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف  
الآخر من ذلك شيء \* (الجواب) \* نعم وعمارة الدار المستأجرة وقطعيتها واصلاح الميزاب  
وما كان من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة \* (سئل) \* في جماعة استأجروا اراضي  
قرية موقوفة من متولى وقف مدة معلومة بأجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها معلوم لها بحيث  
انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويريدون تخاصمة المتولى ليعفسخ القاضي العقد فهل لهم ذلك  
\* (الجواب) \* نعم رجل استأجر ارضا فزرعها وقل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر حتى  
يفسخ القاضي العقد بينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر \* (سئل) \* في رجل استأجر  
أرضا تيمارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع المطر ويبس الزرع  
فهل سقط الأجر \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى الفضلى استأجر ارضا فانقطع الماء فان كانت

مطلب اذا اسكن المتولى  
رجلا دار الوقف بلا أجرة  
لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة الارض  
براضى المزارع

مطلب سكن دار غيره بعد  
ماتت ضاه بالاجر يلزم الآخر

مطلب استأجرت محفة  
بما كلفها ومشربها الى مكة  
ثم ماتت في الطريق الخ

مطلب عمارة المجرى المحتكر  
على جهة وقفه

مطلب استأجر ارضا للزراعة  
فقل ماؤها الى المخاصمة

مطلب اذا انقطع المطر ويبس  
الزرع سقط الأجر

الارض تسقى بماء المطر فانه قطع المطر ايضا فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في  
 ١ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تضر أول يوم الماء للسنى فيفسد  
 الزرع سقط الاجر استأجرها بشربها أولا بزارية من نوع ابارة الارض وبثله أفتى العلامة  
 التمرقاشي ناقل ذلك عن الخانية وأفتى به قارى الهداية أيضا (سئل) \* في رجل استأجر  
 رضى ماء مدة معلومة باجرة معلومة وقسمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منته عن  
 التمكن من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر من بعض المدة  
 المزبورة (الجواب) \* نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة (سئل) \* في رجل استأجر  
 أرض وقف من ناظره ليزرعها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سهاوية وهلك بها  
 الزرع ولم يبق بعده الا كمدة يتمكن الرجل فيها من اعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجرة تلك  
 المدة (الجواب) \* لا اجر على المستأجر فيما بقي من المدة بعده هلاك الزرع الا اذا تمكن  
 من اعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان الحكم والمجيب وغيرهما  
 (سئل) \* فحين آجر مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا  
 زاد في الاجرة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك (الجواب) \* نعم  
 وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقا كما وردت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه  
 اشباه من الاجارة ونقله العلائي عنه أيضا (سئل) \* فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل  
 لا تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) \* نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كما في الفتاوى  
 والتنوير وغيرهما وتبطل الاجارة بموت الآجر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي ولا تبطل بموت  
 الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خاتمة من أوائل كتاب  
 الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف  
 بجهة الوقف عقارات وقف آخر (سئل) \* فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعى  
 اذا أدخل المواشى في سكاك القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعى ذلك ولا يعد  
 ذلك خلافا عنهم فضاغت شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) \*  
 نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار اذا أدخل السرج في السكاك أرسل  
 كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعى كذلك فضاغت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها  
 لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط كذا قال أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك  
 خلافا لا ضمان عمادية من ضمان الراعى (سئل) \* في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان  
 محكم مجراهما مع جميع ما يفيض من الماء الى دارين معلومتين بموجب جميع احتكارات  
 شرعية فأحدث متولى المدرسة فائضا ثالثا وأحكر مجراهما بقدر ثلث الماء لعمرو وبدون إذن  
 ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) \* نعم (سئل) \* في عقارات جارية  
 في وقف بروفى تاجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي دون أجر المثل بغبن  
 فاحش ظاهر يشهد به الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن المتولى

مطلب اذا زاد ماء الطاحون  
 فيه عن الانتفاع مدة سقط  
 الاجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم يبق  
 مدة يتمكن من اعادته لا اجر  
 عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ  
 الاجارة بزيادة الاجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة  
 بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر  
 استأجر بمال الوقف لجهة  
 الوقف

مطلب ادخل الراعى المواشى  
 في سكاك القرية فضاغت  
 شاة لا ضمان عليه

مطلب ليس للمحكر مجرى  
 الماء احداث فائض آخر

مطلب اجر الوقف بغبن  
 فاحش يشهد به الحس  
 والمعاينة

المزبور لزيد المستأجر تميم ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومما يصرفه يمكن مرصده له على رتبة المأجور وصدر الاستيجار والاذن لدى قاض حنبلي فمهر زيد في العقارات وصرف عليهم مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور مالا حاصلا يمكن صرف ذلك منه حال صدور الاستيجار والاذن وبعدهما وانتفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك \* (الجواب) نعم للتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونها بعين فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف آجرا بغير أجر المثل يلزم مستأجرها بتمام أجر المثل اه وفي البهتان اجارة الوقف لا تجوز الا بأجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومساquite به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصد المزبور ولا عبرة بمجرد زعم المستأجر المذكور حيث الحال ما ذكر أقول حيث كانت الاجارة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسيأتي سؤال وجواب عن هذا المؤلف أن الاذن بالعمارة باطل اذا فسدت الاجارة وعلمه المؤلف فيما سيأتي بأن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فتمنه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى التحيرية ما يخالفه كما سند كره \* (مسئل) في ربحي ماء جارية في تاجر رجل من أصحابها فانقطع ماؤها في اثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أي للمستأجر ولاية الفسخ لانها فسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية ويعيب نفوت النفع به كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع ماء الأرض لان كلاً منها يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته الزيلعي أقول كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه فلم يفسخ حتى عاد الماء لزمته ويرفع عنه من الاجر بحسابه قبل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التتارخانية ومقاده اه لا يجب أجريت الرحي صاحب الطحن كالمسكني ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التتارخانية عن القدوري ان كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر حصته اه ونحوه ما في الزيلعي تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعي من أن عليه من الاجرة حصته أي حصته بيت الرحي مبني على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن بقربة التعليل

مطلب للمتولى مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل

مطلب آجر فاسد واذن بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب فسخ الاجارة بانقطاع ماء الرحي

قوله والبيت الخ أي بيت الرحي بأن كان يمكن الانتفاع به للسكنى اول ربط الدواب مثلا اه منه

٨ قوله ثم ان المتبادر الخ أقول  
 كتبت بعد ذلك رسالة سميتها  
 تحرير العبارة فبين هو الحق  
 بالاجارة وحاصل ما تحررت فيها  
 أن قولهم ان المستأجر الاول  
 أحق انما ذكره في مسألة  
 ما اذا زادت أجرة المثل في أثناء  
 المدة وأراد الناظر فسخا بسبب  
 الزيادة فقالوا تعرض على  
 المستأجر الاول ووجهه ظاهر  
 فان المسوخ للفسخ هو الزيادة  
 فحيث قبلها الاول زال السبب  
 المسوخ مع بقاء مدة الاجارة  
 فيكون الاول أحق من غيره  
 وكذلك يكون الاول أحق اذا  
 انقضت مدة اجارته وكان له  
 في الارض عمارة أو غراس  
 وضعه بحق أو كان له فيها مشد  
 مسكة ورضى باستئجار الارض  
 باجرة مثله فانه أحق من غيره  
 دفع الضرر عن الجانبين كما أفق  
 به الخير الرمي وغيره وهو مسألة  
 الارض المحتكرة التي نص عليها  
 الخصاصي كما نقله في الصروا  
 فيما سوى ذلك فلم يؤثر الاجار  
 ممن أراد بعد انتهائها المدة خلافا  
 لما شاع على السنة للناس  
 في هذا الزمان من أن الاول  
 أحق لكونه ذا اليد وهذا على  
 عموم خطأ ظاهر ومن أراد  
 الوقوف على حقيقة الامر  
 فليرجع الى تلك الرسالة فانها  
 نافية للجهالة والحمد لله رب  
 العالمين اه منه

وعليه يحمل كلام القدوري والافهوخالف لرواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية  
 فتنبه لذلك وكتب فيها أيضا أن الانقطاع غير قيد لما في التارخاية أيضا واذا انتقص الماء  
 فان فاحشة اقله حق الفسخ والافلا قال القدوري اذا صار يطحن أقل من النصف فهو فاحش  
 وفي واقعات الناطقي لو يطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرد  
 حتى طحن كان رضى منه وليس له الرد بعده اه ما في التارخاية اه **\*(سئل)\*** في رجل  
 سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مثل  
 حصة الايتام في المدة المزبورة **\*(الجواب)\*** نعم والمسألة في فتاوى الترمذاشي من الشركة  
 ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكارزوني في رجل تزوج أمة تيمتت وسكن في دارها  
**\*(سئل)\*** في تيمتت استعمالها قريبا في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمها  
 ويسقيها ويعطيها بعض الاحيان دراهم وذلك قدر أجرة مثلها ثم بلغها طبا منه أجرة مثلها فهل  
 ليس لها ذلك حيث الحال ما ذكر **\*(الجواب)\*** نعم تيمتت لأب له ولا أمة أيضا استعمالها أقرباؤه  
 مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة له طلب أجرة المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه  
 من الكسوة والكفاية لا يساوي أجرة المثل بزارية في نوع المتفرقات من الاجارة ومثله أفق الخير  
 الرمي **\*(سئل)\*** في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي تاجر زيد من ناظرى وقفه مدة  
 ثلاث سنوات ولم يحكم حاكم بجهة الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة نحو ثلاث  
 أجرته فهل يؤثر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته **\*(الجواب)\*** نعم ولم يزد  
 في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة  
 وتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتساوى قارئ الهداية ورجحه  
 المصنف على ما في انفع الوسائل الخ علا في من الاجارة وان كانت العين وقفا فان كانت  
 الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لاحق له اشياء من الاجارة **\*(سئل)\***  
 فيما اذا آجر زيد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أجزها زيادة  
 معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤثر من الرجل **\*(الجواب)\*** تعرض الزيادة على المستأجر  
 فان قبلها فيها والا تؤثر من الرجل أقول وقع في الحاوى القدسي انها تنقض عند الزيادة  
 الفاحشة وذكر في وقف البصران الدرهم في العشرة يتغابن الناس فيه بخلاف الدرهمين أى  
 فهما زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل  
 البيرى وغيره عن الحاوى الحصري ان الزيادة الفاحشة قدر النصف فتأمل **\*(سئل)\***  
 في دار جارية في وقف أهلي آجرها الناظر من زيد مدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء  
 السنة في أجزها زيادة معتبرة هي أجرة مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها  
 فهو الاحق بها والا آجرها من الآخر **\*(الجواب)\*** نعم أقول هذا مبني على أصح النسخين من  
 أن الناظر لم يفسخ الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المدة كما حررت في رد المحتار ثم ان المتبادر  
 من عبارة الاشباه المارة آنفا أن العرض على المستأجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف

أما المالك لو أجرداره مثلاً من رجل ثم انقضت المدة فله إيجارها من غيره لأن له عدم إيجارها  
 ٤ - لا بخلاف الموقوف لأغلة فإنه لا بد من إيجاره فإيجاره من غير المستأجر الأول تعنت  
 إلا أن زاد عليه آخر في الأجرة ولم يقبل الأول الزيادة فتؤجر من الآخر - هذا ما ظهر لي تأمل  
 بقي لو كانت صحيحة ومضت المدة فأجرها فاطر الوقف من آخر قبل العرض على الأول وطلبها  
 الأول هل له فسخ الإجارة لكونه أحق بمعنى أنه لا يصح إيجارها لغيره أم لا لكون معنى كونه  
 أحق أنه أولى وأن العرض عليه غير واجب لم أره صريحاً في كلامهم فتأمل **\*(سئل)\***  
 في مزرعة ميرية معلومة أجرها المقوض له أمرها من رجل مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم  
 هي دون أجرة مثلها بغبن فاحش ثم زاد رجل آخر في أجرها زيادة معتبرة فحذف نصف الأجرة  
 المرقومة هي أجرة مثلها ويريد المتكلم عليها إيجارها منه بأجر المثل فهل له ذلك **\*(الجواب)\***  
 نعم قد تقر أن أراضى بيت المال يسلك بها مسالك أرض الوقف خيرية من العشر والخراج  
 وفيها والمحصل أنه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير  
 خاف على فقيه وفيه أيضاً نزل الإمام الأعظم في مال بيت المال منزلة وإلى اليتيم وفيها أيضاً  
 للتميز إيجارها شرعاً بأجرة المثل كما صرح به العلامة فاسم في فتاواه **\*(سئل)\*** أرض الوقف أه  
 لكن في هذه الصورة يؤجرها التيماري من زاد بالزيادة المزبورة من غير عرض على الأول  
 إذا الإجارة الأولى فاسدة لكونها بغبن فاحش وفي الفاسدة تؤجر من غير عرض كما تقدم نقله  
 وفي الخيرية أيضاً من الدعوى أن أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة أه  
 أقول مقتضى هذا أن أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضى الوقف  
 واليتيم وبه يدفع ما في فتاوى الكازروني عن فتاوى المرشدي من قوله وأما كون أراضى  
 بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجده من صرح بذلك لكن لم يقيدها بالمدة  
 القصيرة كما فعلوا ذلك في الأوقاف وأرض اليتيم وأطلقهم يقتضي جواز الإجارة مطلقاً قلت  
 المدة أو كثرت وأيضاً اتساعهم في جواز الصرف للإمام في البيع والأقطاعات يخيد جواز ذلك  
 أه وقد استدرك عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخير الرمي من كتاب الإجارة  
 تحت قول الماتن ولا تزداد في الأوقاف على ثلاث سنين إلى أن قال ما نصه وأقول أيضاً ومثل  
 عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل أه **\*(سئل)\*** في أما كن معدة للاستغلال مشتركة  
 بين هند وجماعة بيدهم تلك الأما كن يؤجرونها ويأخذون جميع أجرها لأنفسهم بلا وكالة  
 عن هند في حصتها ولا إجارة منها ولا وجه شرعي ومضي لذلك مدة والآن تريد هند مطالبهم  
 بأجرة نصيبها واسترداد ذلك مما قبضوه من الأجرة فهل لها ذلك **\*(الجواب)\*** نعم الغاصب  
 إذا أجز ما نفعه مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمي لأجر  
 المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل إنما ردت ما قبضه أشباه من الغصب ومثله في العلاني أقول  
 أصل المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها  
 وسكنها المستأجر يلزمه المسمي لأجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الإجران له الدار فكتب

مطلب إجرارضاميرية بغبن  
 فاحش له إيجارها من غيره  
 بأجر المثل  
 مطلب أراضى بيت المال  
 كأرض الوقف

مطلب للتميز إيجارها  
 بأجرة المثل

مطلب أراضى بيت المال  
 لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين  
 كالوقف وأرض اليتيم

مطلب فيما إذا أجز بعض  
 الشركاء المعدل للاستغلال  
 بلا إذن البقية

مطلب تحرير مهم في حكم  
 إجارة الغاصب



لاولكن برده ما قبض على المالك وهو الاولي ثم سئل ايلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة  
ولا يطالب بمقابل برده على المالك وعن أبي يوسف يتصدق به اه ما في القنية وفيه مخالفة  
لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسمى للعاقدة يعني الغاصب وان رده على المالك أولى لكن  
كتبت في رد المختار مانصه بعد سوق عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيري الصواب  
أن هذا مفرج على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي  
ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أن تبرر الزائد أيضا لعدم طيبه له كحرره  
البحري وأقره السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء اه والحاصل أن ما في الاشياء  
والقنية مبني على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمفتي به عند المتأخرين  
تحققه في الواقف ومال اليتيم والمعد لا استقلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها  
أو عطلها فيضمن الشركاء في مسألة خاصة عند فانه ذكر في متن التنوير تبعا للدرر أن منافع  
الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها الا في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المدة  
للاستغلال ما لو سكن بتأويل ملك أو عقد حكم في التنوير وشرحه وهناتأويل الملك موجود  
فان الشريك له شبهة الملك لانا قول هذا انما يرد لو كان الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات  
المشتركة ولم يسكنوها في مسائلتنا بل أجروها واستوفوا بدل منافعها فتنسأركم عند في البدل  
لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل مسألة استطرداية عن  
حاوي الزاهدي أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر ثم حضر الآخر فله أن يشاركه فيما أخذ اه  
وذكر أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من  
أجر بأجرة معلومة ان أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف  
والحكم في الغصب أن المالك ان أجاز في أول المدة فالأجرة له وان أجاز بعد انقضاء المدة  
فالأجرة للغاصب وان أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجره الماضي والباقي للمالك وقال  
محمد ما مضى للغاصب وما بقي للمالك وان أخذ فانه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك  
الابنية ولو قال كنت أمرته بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا  
في غير الثلاثة المستثنيات وأن قوله ان أجرها لنفسه أي أجرها من غيره لا دخل نفسه فيكون  
غاصبا والظاهر أن مثله لو أجرها للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا موافق لما ذكره  
في اجارة بيع الفضولي من اشروط ومنها قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة الاجارة بمنزلة قيام  
المبيع \* (سئل) \* فيما اذا تقطع ما عجام وقف في تواجز زيد ولم يتمكن جريانه وتعلل بسبب  
ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة لتقطاع مائه \* (الجواب) \* نعم  
كما أفتى به الشيخ اسماعيل الخليل وفي الحاشي الزاهدي برقم عك أنسدر اوقود الحمام  
فلا ينتفع به وهو سيد المستأجر سقط أجر هذه المدة ولا تبقى الاجارة اذا لم ينتفع به انتفاع الحمام  
وقيل يجب الاجرة قدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه \* (سئل) \* في أرض تيمارية  
جارية في تصرف زيد وفي مشد مسكنة حرها جاعة بقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعي

مطلب اذا تقطع ماء الحمام  
سقط أجره

قوله عك أي عين الأئمة  
الكرابيسي اه منه  
مطلب حرثوا تيمار زيد بلا  
إذنه لا أجره لهم

ويريد رفع يدهم عنها ويمتنعون من ذلك الا أن يعطيهم أجرة الحرث فهل له ذلك وليس لهم  
مطالبته بأجرة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد شريكه عمرا في فلاحه  
معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المعهود فهل عمرو في الفلاحه العمل المعهود وقام  
بطالب زيدا بأجرة عمله فهل لأجرة له (الجواب) لا أجر للشريك بعمله في المشترك  
كما في الكنز وغيره تحت قوله ولو استأجره لمل طعام بينهما فلا أجر له (سئل) في رجل  
استأجر من آخر جارا لا يركبه من دمشق الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب  
الجل الى نصف الطريق وتنا سفا الاجارة وركب على جل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر  
الاول بنصف الاجرة التي دفعها حيث استوى النصفان سهولة وصعوبة فهل له ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) في أرض ميرية سليخة اذن  
وكيل السلطان عز نصره لزيد بان يعمر فيها عمارة لنفسه وجعل عليه في كل سنة مبلغا من  
الدراهم هو قدر أجرة مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لجهة الميرى لتعطائها وعدم من يرغب فيها  
سوى زيد فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم جار حصة منه  
في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في وقف اهل والباقى  
في ملك عمرو فاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها  
شرعا وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجرة مثلها بغبن فاحش بالنسبة لحصة  
زيد في مدة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعى والا أن يريد ناظر الوقف المرقوم مطالبته الرجل  
بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية متماثلتين فهل له  
ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازرونى عن الحانوتى سئل في بلدة شاذعة للسلطنة  
ربعا والباقي للاوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار ولبقية الاوقاف عشرون نصفا  
فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للاوقاف ما يؤخذ للسلطنة أولا أجاب  
كون المتكلم على طين السلطان يأخذه هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل لانه يجوز  
أن يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور اذا كان مماثلا أو مما يأخذه  
الشريك بشرط المماثلة وأن لا يكون فيهم ذو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن الشلبى التى  
جمعها حفيداه أجاب الشيخ شهاب الدين الرملى الشافعى تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الاراضى  
المجاورة لها من الجهات الاربع ووافقه الشيخ ناصر الدين القافى وسيدى المجد وقاضى القضاة  
ابن الخبار بقولهم لا يكلفون الى اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت الحصة الاولى والثانية  
سواء متماثلتين اه (سئل) في رجل استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات  
الخمس ويوقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف  
وباشر الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى انتضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته  
وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعى  
فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو ماعون فحاسب

مطلب لا أجر للشريك بعمله  
في المشترك

مطلب ركب الى نصف  
الطريق ثم تنا سفا له الرجوع  
بنصف الاجرة الخ

مطلب يصح ايجار الارض  
التيارية للعمارة فيها

مطلب لئلا يطر المطلب  
بأجرة المثل على حساب  
حصة الشريك المماثلة

مطلب ما يأخذه السلطان  
لا يلزم كونه أجرة المثل  
مطلب أجرة المثل تعلم من  
الارضى المجاورة المماثلة  
أو مما يأخذه الشريك ان لم  
يكن ذا شوكة

مطلب اثبات أجرة المثل  
في حصة يكفي  
مطلب استأجره ليؤم  
الناس

اجارة شرعية وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير  
في الحفظ فهل لا يضمن زيد (الجواب) نعم لا ضمان عليه وفي مجموع النوازل العين المستأجرة  
أمانة اجماعا أما العين في يد الاجير فعلى الخلاف برؤية وفي بيع أجناس الناطقي قال  
أبو حنيفة كل شيء ثمنه مؤنة فاذا أوجر وانقضت مدة الاجارة كرخى اليد على أن يطحن فعلى  
الاجر أجره الرد عليه وأخذه وليس على المستأجر رده وما لا جمل له كالتياب والداية على  
المستأجر رده عمادية وفيها وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً الى الليل يبدل معلوم لتلبسه  
فحبسته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة  
فأما اذا حبسته للحفظ غير مستعملة لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع أمانة  
في يدها فلا تصير مضمومة الا بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب ككالدعة بخلاف المستعير  
اذا امتسك الثوب المستعار بعد مضي المدة حيث يضمن لان هناك وجود الطلب من حيث  
الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضي المدة أما في الاجارة فلم يوجد الطلب الا من حيث الحقيقة  
ولان حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا المنع فلا يجب الضمان اهـ (سئل) في رجلين  
استأجرا معاً سوية من زيد طاحونة مع عذتها المعلومه لمدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم  
هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل يلزمهما أجرة ما استوفياه (الجواب) نعم  
وفي الخيرية أما لزوم أجر المثل فلان الطاحونة معدة للاستعمال قال في جامع الفتاوى من  
الاجارة وفي الميأ للاجر كالدكاكين والمسقعات المعروفة للاستعمال فان الاستعداد  
والاستغلال أقيم مقام العقد الفاسد فيلزم الغاصب أجر المثل للمالك اهـ قال والاجارة الزبورية  
فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا أجمل وقال آجرت الدارمت كما جاز  
بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه كنتك أو ربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة  
على اختلاف مرفيها اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي أن يجوز في رواية  
لا في رواية الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الامن  
الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاجال اهـ  
ما في الخيرية بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل (سئل) في مكار  
استأجر منه زيد دوابه بأجر معلوم لتجمل حولات زيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب  
المكارى الى ذلك المكان ثم رجع قائلاً لم أجد المحولات وصدقه زيد على ذلك فهل له أجر الذهاب  
خالياً عن العمل (الجواب) نعم ولو استكرى دابة لتجمل من هناك حولاته فجاء المكارى  
وقال ذهبت فلم أجد الحمل قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالياً عن  
العمل رجل استأجر في المصدر دابة لتجمل الدقيق من طاحونة كذا أو الخنطة من قرية كذا  
فذهب فلم تكن الخنطة طحنت ولم يجد في القرية خنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من  
هذه البارة حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة

مطلب اذا حبس المأجور  
بعد المدة بالاستعمال ولا منع  
لا يضمن كالدعة بخلاف  
العارية

مطلب اجر منهما سوية فهو  
بمنزلة التفصيل  
مطلب لا يجزى المكارى الحمل  
وصدقه فله أجر الذهاب

من البلدة الى الطاحونة من غير رجل شئ فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لجل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشئ فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة ب درهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شئ لان هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدقيق خانية من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتتمام هذه المسائل فيها

\*(سئل)\* في اجير مشترك يرعى غنما لجماعة أكل الذئب منها البعض هل يضمن أولا

\*(الجواب)\* لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سهرقند بالصالح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الياث رحمه الله تعالى فيه ان كان صالحا يبرأ يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبمثلها أفتى الخيرا الرولى

أقول الحاصل أن في المسألة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والاخير ان أفتى بهما المتأخرون تغير الزمان ومحل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان بفعله فانه يضمن اتفاقا سواء كان بالتهدي أولا كضريق الثوب من دقه معتادا أو غيره واذا كان بغير فعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق الغالب والاصوص المكابر ين لا يضمن اتفاقا ومحل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير علفا فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه محفاه مثلا ليعمل له غلافا فاضاع المحف فانه لا يضمن اتفاقا كما في الجودهرة وتتمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاغتم هذا التعبير فانك لا تجده مجموعا في غيرها

\*(سئل)\* في صباغ اجير مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لزيد دون تعد منه ولا تقصير وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصالح على النصف

\*(الجواب)\* حيث كان مستورا لحال يؤمر بالصالح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين

\*(سئل)\* في بيطار متقن حرقته دفع لزيد اكد يشه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المهاد المأذون فيه ولم يجاوزه ثم مات الاكد يش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه

\*(الجواب)\* نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخرق الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتادا أو ضحى في الدرر وغيرها وحامله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتجمله من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف القصد ونحوه فانه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتجمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه وتتمام تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار

\*(سئل)\* فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب بيض ليصبغها له صباغا أزرق معلوما بينهما فصبغها رد يثا كيف الحكم في ذلك

\*(الجواب)\* الحكم فيه ما ذكره في صرة الفتاوى عن القنية بما نصه ولو صبغ رد يثا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث يقول أهل

مطلب في ضمان الراعى  
الاجير المشترك  
مطلب في تحقيق مسألة  
ضمان الاجير المشترك

مطلب صباغ ضاع منه أثواب  
وهو مستور يؤمر بالصالح  
مطلب بيطار متقن لم يجاوز  
المعتاد لا يضمن

مطلب اذا صبغ رد يثا  
فاحشا يضمن

ذلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أبيض اه ومثله في البزازية \* (سئل) \* في قتال حرير  
 أمين يعمل لا الواحد دفع له رجل نصف رطل حرير ليقتله له فسرقت من عنده بدون قتلته  
 ولا تقتله ففهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* لا ضمان عليه حيث كان أميناً مشهوراً بالامانة  
 \* (سئل) \* فيما اذا فقد الحمل من المكارى في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الأجرة  
 الا بقدر ما حمله \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد قدراً من الحرير لقتال  
 ليقتله له فدفع القتال ذلك الحرير لثوبه يصنع فيه ما يسيى كباغيات منهن واحدة بما معها  
 من الحرير ولم يعلم مكانها وتعدرا حضارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لمكارى صرة دراهم ليوصلها الى رجل بحلب بأجرة معلومة فذهب  
 بها المكارى مع قافلة وفي أثناء الطريق أخذها وايقطع الطريق فبعدلوا عنه الى طريق آخر  
 فخرج عليهم القطار وأغاروا على بعض أجمال القافلة والحمل الذي فيه الصرة من غير تعد من  
 المكارى ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكارى \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعاً لبيعه فأودعه الدلال عند رجل اجنبي بدون اذن منه  
 وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى  
 قاضى خان الدلال اذا دفع الثوب الى من استأمن لينظر اليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب  
 ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندى  
 انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن كما اذا أودعه عند اجنبي  
 أو تركه عند اجنبي أو عند من لا يريد الشراء وفي بيع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب  
 الدكان فهو رب المتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عمادية من ضمان الدلال  
 وعامة فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فذلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان  
 على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال الساعة  
 وأخذ شيئاً لاجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد في الحانوت  
 الزاهدى ذلك المتاع في يد الدلال فمسئل فقال لا أدري أهلك من بيتى أو كنتى لا يضمن  
 وأفتى قارى الله بانه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع  
 لا ضمان عليه كمان فتاوى قاضى خان وأفتى أيضاً فيمن دفع له رقيقاً لينادى عليه فأخذه  
 وتركه عند شخص للعرض لشراؤه فهو رب المتاع يضمن الدلال اذا كان العرف بين الناس  
 أن الدلال يدفع لمن يريد الشراء وأما الاخذان أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه  
 يضمنها وان لم يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه \* (سئل) \* في راعي يقرجاء  
 بالبقر الى القرية كما هو في عرفهم الجارى ثم ان واحدة منها ضاعت وينكر صاحبها اتيانها  
 القرية فهل يصدق بيمينه أنه جاء بها الى القرية حيث كان العرف كذلك \* (الجواب) \* نعم  
 قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل ربه اصدق البقار مع يمينه أنه جاء  
 بها القرية \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد دواباً لعمرو الراعى ليرعاها في مكان كذا فلم يرعها

مطلب قتال مشهور بالامانة  
 سرق الحرير من عنده  
 لا يضمن

مطلب فقد الحمل في الطريق  
 لدمن الأجرة بقدر ما حمل  
 مطلب في كتابات الحرير  
 مطلب لا يضمن المكارى  
 اذا خرج عليهم القطار

مطلب أودع الدلال عند  
 اجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون  
 صاحب الحانوت

مطلب يصدق البقار بيمينه  
 أنه جاء بها الى القرية

مطلب اذا خالف الراعى  
 في المكان يضمن



فيه ورعاها في غيره وخالف وملك في ذلك المكان الآخر فهل يضمن عمروقمتها ولا أجر له  
 (الجواب) نعم وذلك في إمارات قناري صاحب المحيط الراعي اذ رعى في مكان لم يؤذن له  
 بالرعي فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها صار الراعي ضامنا ولا أجر له ان سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا  
 وان سلمت يجب الاجر استحسانا وكذا ذكر في الذخيرة واذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان  
 الذي أمره فعطبت ضمن الراعي ولا أجر له وان سلمت يجب الاجر استحسانا بعمادية من ضمان  
 الراعي في ٣٣ (سئل) فيما اذا دفعت هذه الدلالة امتعة لتدبيرها لها فباعته الامتعة  
 من امرأة بثمان معلوم من الدراهم باذنها وترغم ههنا أن ثمن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل  
 على الدلالة طلب الثمن واستيفاءه من المشتري فقط (الجواب) نعم والبيع وهو الدلال  
 الذي يعمل بالاجر والسمسار كسراؤه وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسي معرب كذا  
 في المعرب يحبران عليه أي على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية لأبرجندی ومثله في صدر  
 الشريعة والعيني والدر المختار (سئل) في قتال جريرا بين يعمل لالواحد دفع له ذمي  
 قدر من الجريري فقتله له فقتله ثم رده الى الذمي فأقر الذمي بوصول البعض وأنكر وصول بعضه  
 والقتال يدعي دفع الكل له فهل القول قول الدافع يمينه في ذلك (الجواب) نعم كما في  
 الاقروى (سئل) في بيطار متقن لصنعة وضع نعالا لداية رجل بأمره ثم لما خلاص  
 من نعالها مات والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم  
 نعم وأفتى المؤلف أيضا فيما اذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن  
 (سئل) فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاغ منه شيء لبعض الناس بدون تعذر  
 منه ولا تقصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ خان  
 أو حوانيت فضاغ منها شيء قيل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج الحجر لانه اجير  
 مشترك وقيل لا في الصحيح وبه بقي لانه اجير خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع  
 آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخله بأن تقب الاصل فلا يضمن الحارس في الاصح اذا اموال  
 المحفوظة في البيوت في يد مالكيها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن  
 ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٢٤ من الذخيرة  
 نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه القنوي بزارية في ٦  
 لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ الابواب ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان  
 وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى في الهاشمي أقول كتبت في حاشيتي رد المختار بعد ذكر  
 ما هنا مانصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه اجير مشترك أما على القول بأنه خاص  
 فلا لما سمعت من المفتي به نعم بشكل ما مر آنفا عن التارخانية والذخيرة في الراعي لو كان  
 خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته  
 فهو مقرب فيضمن اه وفي المنظومة المحمية

وما على الحارس شيء لو نقب في السوق حانوت على ما قد كتبت

مطلب الدلال والسمسار  
 يحبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال يمينه  
 أنه رد الجريري الى صاحبه

مطلب نعل الدابة ولم يجاوز  
 المعتاد فماتت أو عرجت  
 لم يضمن  
 مطلب استؤجر لحفظ خان  
 فضاغ شيء منه لا يضمن

مطلب في حارس السوق

مطلب فيما اذا كسر قفل  
 الدكان

مطلب هلك الحمار بلا تعد  
لا يضمن

مطلب دفع المكارى الحمل  
الى اجنبي يضمن

مطلب اذا دفع الحائك  
الثوب لاجيره لينسجه لا يضمن  
الا اذا شرط صاحبه نسجه  
بنفسه

مطلب أخذ الثوب من  
الدلال على سوم النظر  
فضاع لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال  
الثوب لصاحب الحانوت  
فضاع وقال للدلال آت  
أخذه

مطلب الراعي الاجير الخاص  
لا يضمن ماضاع منه وله  
الاجر

مطلب الاجير المشترك  
اذا كان صالحا لا يضمن ويبرأ  
بهمينه

وليس يضمن الذي نهاسرق \* اذا بالاجير الخاص ذاك يلحق  
\*(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو ذابا ليدرس عليها الزبيب في أيام معلومة فماتت  
في أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها \* (الجواب) نعم  
وان استأجر حمارا الى بعد ادولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين  
أمانة كما في الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكنز وغيره \* (سئل) فيما  
اذا دفع المكارى الحمل الى اجنبي ليس بأجيره بدون اذن من صاحب الحمل ولا وجه  
شرعي فسرقة الحمل من الاجنبي ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك \* (الجواب)  
نعم ذكر في فتاوى الفضلي اذا دفع الى النساج غزلا لينسجه كرايا ساود دفع النساج الى آخر لينسجه  
فسرق من بيت الآخر كان الآخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير  
الاول وكان اجنيا يضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير  
المودع اذا دفع الوديعة الى اجنبي بغير اذن مالكها عند صاحب الوديعة يضمن أيها شاء  
وعند أبي حنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى قياس  
ما ذكره التدوير أن كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن  
اذا كان الآخر أجيرا الاول فيما اذا أطلق له العمل أما اذا شرط عليه النسخ بنفسه يضمن بالدفع  
الى الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادية من ضمان النساج وبمثله افتى العلامة الخير الرملي  
\*(سئل) في رجل تناول من دلال ثوبا لينظر اليه على سوم المظرو قيمته ستة قروش  
فضاع من يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعد منه ولا تقصير فهل لاضمان عليه \* (الجواب) نعم  
ان أخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كما في النهروان على سوم الشراء فان لم يتفقا على  
ثمن لا يضمن لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كما في  
العمادية والله أعلم سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساومه  
صاحب الحانوت بثمان معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيته الثمن فذهب وعاد بعد  
زبان فلم يوجد الثوب في الحانوت وصاحب الحانوت يقول آت أخذته وذهبت به وهو يقول  
ما أخذته بل تركته عندك أيضمن الدلال أم صاحب الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه  
لانه أمين وأما صاحب الحانوت ان اتفقا على انه أخذه صاحب الحانوت ليستثريه بما سمي  
من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيمه وان لم يتفقا على ثمن  
لم يكن مضمونا عليه لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم  
عمادية من ضمان الدلال \* (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا مدة معلومة بأجرة معلومة  
لرعي غنمه خاصة ولا برعي غنم غيره فهلك من الغنم واحدة بدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير  
ضامن وله الإبرة كاملة \* (الجواب) نعم \* (سئل) في دقاق قماش يعمل لالواحد  
ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير في حفظه كيف الحكم \* (الجواب) نعم  
حيث كان أجيرا مشتركا فان كان صالحا يبرأ بيمينته وان كان بخلافه يضمن وان كان مجعولا

الحال يؤمر بالصالح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى وأفتى به كثير من المتأخرين \* (سئل) \* فيما إذا استأجر زيد من مكاردة ليحمل عليها كسبين فيهما نيل بأجرة معلومة فجعل المكارى السكسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق أحداهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض ما فيه بلا صنع من المكارى ولا تعد ولا تقصير منه فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم ولو انشقت الحقة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال كما إذا انقطع حبله وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لأن ثمة التفريط كان من قبل الجمال حيث شذ الحبل بحبل واه وهما التقتصير جاء من قبل رب الحقة حيث جعل ماله في حقة لا يستمسك ما فيها وبه تأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٣ وفيها أيضا وفي فتاوى أبي الليث إذا استأجر مكاريا ليحمل له عصيرا على دابة إلى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد العداين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية وخرج العصير فالمكارى ضامن للعصير ونقصان الزق لأن الهلاك كان بصنعه اه \* (سئل) \* في رجل دفع إلى قصار أثوابا معلومة فادعى القصار دفعها إلى الرجل وهو ينكر دفعها إليه فهل يصدق القصار إذا ادعى ردها يمينه \* (الجواب) \* مقتضى مذهب الامام أنه يصدق لأنه أمين ادعى الرد والله أعلم وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره إذا ادعى رده على الآخر لا يصدق الابينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بد الاجير المشترك يضمن فاما من يرى يدهيد أمانة وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع إلى هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسئلة رسل عن الاجير المشترك كالقصار وغيره إذا قال هلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن الخ اه أقول يظهر من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فبحري فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افتى به المؤلف مرارته بالخيار الرمي أنه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة والله أعلم \* (سئل) \* فيما إذا استأجر زيد عمر يعمل له في فلاحته المعلومة الاجارة في ملكه العمل المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظيره دواب معلومة معينة فجعل عمرو كما ذكر ويريد الآن مطالبة زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وإذا كانت الاجرة حيوانا لا يجوز الا أن يكون معيناً كما ذكره الاسيبغاني في شرح مختصر الطحاوي بحر كل ما صلح أن يكون ثمناً في البيع صلح أن يكون ثمناً في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح أن كان معيناً محيط السرخسي ومثله في المتع عن البحر أيضا \* (سئل) \* فيما إذا أجرة أرضه من عمرو واجارة شرعية فزرعها عمرو قنباً وبطيخاً وغير ذلك من الزرع الصبي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فأجر زيد الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمرو فهل تكون الاجارة من بكر غير حائثة \* (الجواب) \* نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كما لو كان

مطلب إذا انشق العدل  
لا يضمن المكارى بخلاف  
ما إذا انقطع حبله

مطلب لو انشق العدل من  
رمى المكارى يضمن

مطلب فيما إذا ادعى القصار  
رداً لاثواب على المالك

مطلب الحيوان المعين يصلح  
جعله اجرة في الاجارة

مطلب أجر الأرض المشغولة  
بزرع المستأجر لا يجوز ما لم  
يستحصل

باجارة لا يجوز أن تؤجر ما لم يستحصل الزرع الآن يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع  
بغير حق شرعي صحت الاجارة لان الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على  
تسليم ما آجره بان يبيع صاحب الزرع على قاعه سواء أدرك أم لا لانه لاحق لصاحبه في اقبائه  
كما في فتاوى قارى الهداية واذا صحت الاجارة وكانت بأجرة المثل ولم تنقل أجرة المثل فيلزمه  
ما استأجره من غير زيادة ولا نقص فتاوى الكارزوني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله  
في الخسائية وغيرها (سئل) في مستأجر حانوت تحول عن صنعه الى غيرها ولم يتهيا له  
العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة (الجواب) نعم  
وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون عذرا ولا افعذروني في الوالدية  
تحوله عن صنعه الى غيرها عذروا ان لم يفلس حيث لم يمكنه أن يتعاطاها فيه (سئل) في  
في اتمام لهم قدر نحاس معدلا لا يستغلل استعماله بزيادة بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي  
فهل يلزمه أجرة مثله لا ينام عن المدة المذكورة (الجواب) نعم كما ذكره الانقروى عن  
مجمع الفتاوى قال استعمال حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان معدلا للاجارة  
من الملائق وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فيسأجلهم بحسب ذلك والايحى أجر المثل  
اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا أن تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال  
فحيث كان لا ينام ومعدلا لا يستغلل يلزمه أجرة مثله (سئل) في رجل دفع ابنه الصغير  
الى حائك ألا جات ليعلمه النسيج فعلمه ثم اختلفا وطلب كل من الآخر أجرا ولم يشترط شيئا فهل  
ينظر الى العرف (الجواب) نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليعلمه النسيج على  
أن يعطى الاستاذ المولى كل شهر كذا جازولم يشترط عليه أخذ أجر فبعد تعلمه طالب الاستاذ  
من المولى أجرا وهو منه أى طالب المولى من الاستاذ ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان  
للعرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فبأجر مثل الغلام على  
الاستاذ وكذا الودفع ابنه ذكره قاضى خان درر قبيل الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية  
(سئل) في مستأجر حانوت ليتجرفه بافتقر وأفلس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها  
(الجواب) نعم وفي المنبع رجل استأجر حانوتا ليتجرفه بافتقر فهو عذر شرعي له أن ينقض  
به الاجارة لسان المحكام وفي التنوير من فسخ الاجارة وبغير اقل من مستأجر دكان ليتجرفه  
اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد من آخر دارا بأجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل  
ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعته ولا جاية ويريد  
المستأجر الرجوع على المؤجر بما قبل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك  
(الجواب) نعم كما في التنوير من الاجارة (سئل) في أرض تيمارية آجرها صاحب  
تيمارها وهي مشغولة بزرع لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكر سنة  
لم يدرك فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم  
وفي الاصل رجل استأجر أرضا فيها زرع أو قصب أو غيرها مما يمنع من الزراعة لا يجوز

مطلب تحوله عن صنعه  
الى غيرها عذروني فسخ  
لاجارة

مطلب اتمام لهم قدر نحاس  
استعمله بزيادة أجرته

مطلب دفع ابنه الصغير  
الى حائك ليعلمه النسيج وطلب  
كل أجرة ينظر الى العرف

مطلب استأجر حانوتا للتجارة  
وأفلس له فسخها

مطلب اذا غصب الدار من  
المستأجر لا يلزمه اجرة

مطلب آجر الأرض المشغولة  
بزرعه لا يجوز والحيلة أن  
يبيعه الزرع

والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض أن يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضى ثم يؤجر لارض  
منه وان كان غيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجمع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد  
بنقاب حائز قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في نسخة هذا اذا لم يدرك الزرع  
أما اذا أدرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر ألا يجزى بقلع الزرع خلاصة من الاجارة  
وان كانت الاجرة مكبلا أو موزونا أو عددا متقاربا فاعلاها ببيان القدر والصفة ويحتاج  
الى بيان مكان انفاها اذا كان لها اجل ومؤنة وان لم يكن لها اجل ومؤنة لا يحتاج اليه وهذا قول  
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير  
الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه وتماه  
في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قارى الهداية هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا أردب  
غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة  
التي تخرج من زرع الارض المستأجرة (سئل) في ناظر وقف أجر دارين جاريتين  
في الوقف من زوجته مدة معلومة بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجر مثلها ولم يحكم بحصة الاجارة  
حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة (الجواب) نعم (سئل) فيمن استأجر  
دارا بأجرة معلومة من الدراهم ثم أجرها مافي تواجره من آخر بدنانير أكثر مما استأجره به فهل  
تصح وتطيب له الزيادة (الجواب) حيث أجر بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة  
والمسألة في الخيرية وغيرها هي شهيرة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجهة وقف  
لكل حصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها زيد وبعض مستحقها من أجنبي  
ولم يحكم بحتمها كما يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم  
نعم لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع  
على أحد وكان متطوعا قلت لان الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبيل فن الحيل  
قال السيد الحموي أقول في الاسعاف لو أجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر في  
كل موضع يكون كل الأجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازله  
ايجار الدور والخوانيت اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو  
في مقام التصنيف والقنوى غير شديد اه أقول وانما كان المستأجر متطوعا لان المؤجر ليس له  
ولاية الاذن فلم يصح اذنه كما لم يصح ايجاره لكن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور في ضمن  
عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر هنا لما انفق المستأجر والظاهر أن ما عال به في الاشياء  
اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد لما فسد فكانه لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى  
هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان الاجارة أن المستأجر يكون متطوعا بما بناء  
أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة وقدم نظيره وبأقوى لكن في  
القنوى الخيرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بأن المستأجر لا يؤمر بالقلاع  
بل له استبقاؤه وان أبي المتولى الا القلع لان ابتداء العمل ليس ظمما الخ فراجعوه وكذا أفتى

مطلب اذا كانت الاجرة  
مكبلا أو موزونا يشترط فيها  
ما يشترط في السلم  
مطلب جعل اجرة الارض  
من غلتها لا يجوز  
مطلب أجر الناظر من زوجته  
بدون زيادة ولا حكم حاكم  
لم تصح  
مطلب اذا أجر بغير جنس  
ما استأجر تطيب له الزيادة

مطلب أجر الوقف ولم يكن  
ناظرا عليه واذن للمستأجر  
بالعمارة فأنفق فهو متطوع  
مطلب يجوز ايجار المستحق  
اذ لم يحتج الوقف الى العمارة  
ولم يكن له شريك



الرملي فيما واستأجر طيبيا اجارة فاسدة بأه له أجر مثله وما انفق في ثمن الادوية وكذا أفقي غير واحد بأنه لو دفع له فريسا يعلفها بحصة من سبأ أن له أجره له وبدل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن الاذن لا يبطل وان فسدت الاجارة فتأمل (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى ماء معلوم الطول والعرض والعق بحقه المعلوم من الماء المجارى ذلك المجرى مع حقه من الماء في الوقف المزبور ليسقي به بستانه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجر زيد المجرى المذكور مع حقه من الماء من بكرمته تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارتان صحيحتين (الجواب) نعم قال في البرزانية في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر أو باع مع الارض فيمنع ذلك يجوز تبعا اه رجل استأجر أرضا بشرطها وحاجة المستأجر الى الشرب ليسوق الماء الى ارض له أخرى جازخانية من باب الاجارة الفاسدة (سئل) في تيمارى أجر أراضى قرية معلومة جارية في تيماره اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في تيمارى أجر المتحصل من تيماره لاخر وقبض المستأجر قدر معلوما من متحصل تيماره فهل تكون الاجارة المبرورة غير صحيحة والقول قول القابض بيمينه (الجواب) نعم وقد أفقي بذلك الخير الرملي مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهي باطلة أقول والظاهر أن هذا اذا لم يستأجر الارض من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها لاجل العشور وما يتحصل من النيمار فلو احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسألة استئجار الارض مقيلا ومراحا المذكورة في وقف الاشباه لبيان حيلة الجواز فيما اذا أراد المستأجر رعى الحشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في أوائل كتاب الاجارة قال ما نصه اعلم أن المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للماء في وقته مناه في الجهاد اه فن اقطعه السلطان أرضا يجوز أن يجرها لكن لا زرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسائلتنا للتيمارى أن يمنع من أخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عز نصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى الكلا فانه مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستأجر متحصل التيمار من القسم والعشر ونحوه فالتيمارى الرجوع به عليه لا غنى الزراع لانه أخذ باذنه فهو كالوكيل عنه فصح قبضه له الرجوع به عليه لا عليهم لان ما قبضه المستأجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجد من التيمارى هبة ولا ابراء حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم تصح فظاهر وقد أفقي المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية او الارض لغير الزراع أصحاب مشد المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة الساجي البعل تليد الشيخ العلائي قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قضدا أما اذا كانت كذلك بأن كانت أراضى القرية في ايدي مزارعين وانما استأجرها المستأجر

مطلب استئجار مجرى الماء مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب وبيعه تبعا للارض

مطلب أجر المتحصل من تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيمارى صحيحة  
مطلب في المقاطعة والالتزام

مطلب ارادة السفر عذري  
فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل سطوح  
الوقف لنشر الثياب أو يبيت  
عليه يجوز  
مطلب استأجر سطح البيت  
عليه أو يجفف الثياب يجوز

مطلب تصح الاجارة  
المضافة

مطلب استأجره ليصنع له  
نشا ويبيعه بنصف الربح  
لزمه أجر المثل

مطلب استأجرت منزلا  
وتزوجت فيه فلا جرة عليها  
لا على الزوج

المرقوم ليأخذ ما يخصها من خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك علما وثاقا طيبة اه  
وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفتى مرارا بطلان هذه الاجارة المسماة  
بالمقاطعة والانتزام \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد أراضي معلومة للزراعة ومضى  
بعض مدة الاجارة فأزاد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة  
\* (الجواب) \* نعم استأجر أرضا للزراعة ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك  
الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حانونا أو بيتا ثم بدله  
السفر كان عذرا فاضى خان أقول كبت فيما علمته على الدر المختار انه لو كذبه المؤجر في ارادة  
السفر يحلف المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال النكح والقدوري وقيل يسأل  
رفقته وقيل يحكم زيه وثيابه وقيل القول لمنكر السفر \* (سئل) \* في حوائث وقف وضع  
رجل يده على أسطحها واستوى في منفعتها مدة بنشر الثياب ووضع سقالة من خشب لاجل  
ذلك ويريد ناظر الوقف مطالبة بأجرة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم استأجر سقفا يجفف عليه الثياب أو يبيت عليه يجوز بزارة من الاجارة  
في نوع الضياع والحائث \* (سئل) \* في خاتين معلومين جاريتين في وقف برحت تولية زيد  
بموجب براءة سلطانية وفي تواجر عمرو من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى  
عمرو ومنفعة المأجور الى قبل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور الخاتين المزبورين من بكره مدة سنة  
كاملة اجارة منتظرة أولها بعد انتهائهما عدة عمرو بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة  
صححة \* (الجواب) \* نعم لما في متفرقات البيوع من المتون وما تصح اضافته الى المستقبل  
الاجارة وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا جاء رأس الشهر  
فقد أجرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر  
الاسكاف وأبي الليث واختيار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لوقال  
أجرتك دارى هذه رأس الشهر بكذا كان اجارة في قولهم اه أقول الاجارة المضافة وان كانت  
صححة فهي غير لازمة على أحد التصحيحين وأيد بأن عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدر  
المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على  
المفتى به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول دخول العقد وقبله اه \* (سئل) \* فيما  
اذا استأجر زيد عمر اليصنع له نشا في مكان لزيد بالآت من زيد ويبيعه على أن يكون لزيد نصف  
الربح الحاصل منه والربح مجهول وصنع عمرو ذلك ويريد زيد اخراجه من المكان وأخذ النشا  
ودفع أجر مثل عمل عمرو فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لان الاجرة مجهولة فتؤول الى أجرة  
المثل بالغة ما بلغت كما هو المفعول من التنوير \* (سئل) \* في رجل تزوج امرأة ودخل بها  
في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها أجرة المنزل فهل تكون الاجرة عليها  
لا عليه \* (الجواب) \* نعم لانها العاقدة كما في البرازية \* (سئل) \* فيما اذا حث زيد  
الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمنع من تسليمها للمؤجر المرقوم

حتى يعطيه قيمة حرثه وكرابه فهل ليس له ذلك؟ (الجواب) نعم لانه لا قيمة للمنافع والكراب وصف في الارض ومسألة الكراب مذكورة في مزارعة التبرير وقال ويسترضى ديانة ولا يمكن هذا اذا كان بالاذن وفي المسألة المسئول عنها بغير اذن وذكرها الخير الرملي فادلا لانه لا يكون الدابة؟ (سئل) في رجل أذنت له أمه بان يسكن في دارها الملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه لها أجر المثل في المدة المزبورة؟ (الجواب) نعم رجل دفع الى آخر دارا يسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان أذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمرها فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعثرها الخير الرملي في حاشيته عليه ونصه اتفقت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمروا و صار بساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبته بقيمة ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما أنفق فالجواب أنه يسقط مما أنفق قدر أجره السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمره ومترع اه وأقول أيضا وجه كون ذلك اجارة فاسدة ان صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جيل العوض وقت العقد وجب أجر المثل بالغما مبلغ والمهر غير مترع لانه لم يعمر الا بمقابلة السكنى وبما نقله المؤلف وتقلناه أيضا علم أن ذلك ليس باعارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أجاب في نظير هذه المسألة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسألة يجب التنبيه عليها السكتة وقوعها في زماننا وقل من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في حانوتي فنام أرد عليك دراهمك لا أطالبك بأجرة الحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض اليه ألف درهم وسكن الحانوت مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكره قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه اه ومثله في البرازية ونقل المسألة في التتبعات في متفرقات الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين وفي الكبرى قال فخر الدين وعليه الفتوى وفي الخانية رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه فحيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض أو قبله أو بعده ففي مسائلنا بالاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في داره الا بمقابلة منفعة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها بأنه لو قال أجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية اه وقد صرح حوا بأن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاخفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي ما اذا استقرض

مطالب اذا كرب المستأجر  
الارض ليس له قيمة الكراب

مطالب أسكنته في دارها  
بشرط أن يعمرها يلزم أجر  
المثل

مطالب دفع له داره ليسكنها  
ويعمرها

مطالب فيما اذا اتفقت مع  
زوجها على أن يعمر ويسكن

مطالب أقرضه دراهم وسكن  
في داره

منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكناها بما فيها من أجرة الظاهر ولا وان كان ما أباح له السكنى  
 إلا لاجل القرض لأن الرهن عقد آخر مناف لمعقد الإجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض  
 أحدهما على الآخر أفسده فلو أجاز المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة  
 انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكراهة التحريمية في مثل مسائلتنا لأنه  
 لو لم يأذن له الراهن بالانتفاع بالدار المرهونة لم يقرضه والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** في أرض  
 جارية في وقف وفي مشتم مسكة عمر وفزرعها زيد دون إذن من عمر ولا وجه شرعي فقام  
 عمر والمزبور يكلف زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجرة  
 مثل ذلك الجهة الوقف والزرع للزارع **\*(الجواب)\*** يلزم زيد أجرة مثل الأرض مدة تصرفه  
 فيها الجهة الوقف والزرع للزارع وإن كان غاصبا أقول إنما يلزم الزارع أجرة مثل الجهة الوقف  
 إن لم تكن جارية في تواجده وعمر ومالك المشد أمالو كانت جارية في تواجده فاجرتها يلزم المستأجر  
 إلا إذا لم يمكنه أخراج الغاصب بشفاعة أو حيازة فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لأن منافع الوقف  
 مضمونة أما إذا أمكنه أخراجه بما ذكره المنافع تكون مملوكة له بمقدار الإيجار وخرجت عن  
 كونها منافع الوقف فعليه أجرها الجهة الوقف ثم إن كان يتيم أو كاذب الأرض معدة  
 للاستغلال فله على الغاصب أجرة مثلها والأفلا هذا ما ظهر لي من القواعد وسند كفي كتاب  
 الغصب تمام الكلام على المسألة إن شاء الله تعالى **\*(سئل)\*** في أرض معلومة بقرينة  
 معدة للاستغلال زرعهما زيد بغير إذن صاحبها عمرو واستغلها ولم يكن في القرينة عرف من  
 اقتسام الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض **\*(الجواب)\***  
 حيث زرعه أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فإن اقتصموا الغلة أنصافا أو أرباعا اعتبر  
 والا فالخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة أو الأجر بكل حال  
 كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرعه أرضا معدة  
 للاستغلال بغير استئجار يجب الأجر أقول وسيأتي في الغصب إن شاء الله تعالى تمام الكلام  
 على هذه المسألة **\*(سئل)\*** في مستأجر خان وقف من ناظره بأجرة المثل إذا جاء  
 رجل وزاد عليه في الأجرة فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر ويرهن على دعواه بالوجه الشرعي  
 فهل يقبل برهانه **\*(الجواب)\*** نعم يقبل برهانه أنها زيادة ضرر وتغنيت فثبت ذلك  
 لا تقبل الزيادة الزبورية قال في الأشباه فإن كانت أضرارا وتغنيت لم تقبل **\*(سئل)\*** في مستأجر  
 أراضى وقف إجارة شرعية جدد جريان الأراضى في الوقف وأثبت الناظر جريانها فيه وتبين  
 أن المستأجر يخاف منه على الأراضى فهل للقاضي فسخ الإجارة وأخراج الأراضى من يده  
**\*(الجواب)\*** نعم كما ذكره الخصاف في باب إجارة الوقف **\*(سئل)\*** في بستان جاري في جهة  
 وقف وفي تواجده من فاطمة انتقضت مدة الإجارة وفي بعض أراضى البستان زرع لزيد زرعه  
 في أثناء المدة وله فيه قسامة يعبر عنها بالقيمة فطالب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد  
 من ذلك ويكلفه إلى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يجبر على أخذ القيمة

مطلب زرع في أرض وقف  
 بدون إذن صاحب المشد  
 فعليه أجرة مثلها الجهة الوقف  
 والزرع له

مطلب إذا زرع أرض الغير  
 بلا إذن اعتبر العرف

مطلب برهن المستأجر على  
 أن الزيادة ضرورية غنيت يقبل

مطلب للقاضي فسخ الإجارة  
 إذا خيف من المستأجر على  
 أرض الوقف

مطلب لا يجبر الناظر على  
 شراء القيمة ويترك الزرع  
 باجر المثل إلى ادراكه

\*(الجواب)\* يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الحالية من الزرع  
لناظر ولا يجبر الناسط على شراء القيمة المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك باجرة المثل  
الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية كما مر شرح التنوير للعلائي أقول هذا اذا لم يكن له في  
الارض بناء أو شجر مما ليس له نهاية امالو كان فقد ذكر في القنية وتبعه في التنوير أنه تبقى  
الارض بيده باجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرره أفق المؤلف كما يأتي ولنساقه كلام  
سند كره قربا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها طويلة كالقصب كما نقله العلائي  
عن فتاوى ابن السلي امالو كانت غير طويلة كالقصب والجزر والباذنجان فينبغي أن يكون  
كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضا عن حواشي الكنز للتمراشي ونقل  
أيضا عن البحر عن القنية أن المراد بقوله يترك الزرع باجر أي بقضاء أو بعدد حتى لا يجب  
الاجر الا باجرهما اه وكتب في ما علقته عليه عن الشرع بلالية أن هذا الشرط في غير الثلاثة  
التي استثناء المتأخرين اعني الوقف ومال التيم والمعدل للاستغلال لانها مضمونة ولو بالغصب  
\*(سئل)\* في اراض معلومة جارية في أوقاف وفي مشد مسكة زيد وتواجه من اربابها  
بالوجه الشرعي غرس زيد بها غراسا في مدة تواجه بغير اذن من المالك كملكه بن عليهما والغرس  
لا يضر بالارض والا لان انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس بالارض باجر المثل  
أولا \*(الجواب)\* يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض بدون  
صرح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمسكة المسكة والله سبحانه أعلم  
والمسألة في البحر من الوقف وأفتى بها صاحب البحر في فتاواه وفي الثانية من فصل ما تنقص به  
الاجارة مانعه وللمستأجر أن يبني بيتا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار اه \*(سئل)\*  
في أرض جارية في وقف أهل وفي تواجه زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل وله فيها غراس  
قائم فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناسط ايجارها منه ومن غيره باجرة  
زائدة عن اجرة المثل وزيد ياني استئجارها الا باجر مائة فهل لزيد استئجارها باجر المثل  
لا بالزيادة ولا تؤجر من غيره \*(الجواب)\* نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة  
استأجر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلامستأجر استئجارها باجر المثل  
اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى الحانوقي استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه  
أقول ما أفتى به المؤلف تبع للتنوير قد أفتى به الخبير الرملي قائلا وأنت على علم أن الشرع ياني  
الضرر خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار  
لا ضرر ولا ضرار اه لكنه في الخيرية أفتى في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر  
الوقف كما صرح به المتون فاطمة اه ولعل ما أفتى به ثانياً محمول على ما اذا كان يخشى من  
المستأجر على الوقف لانه قال في حاشيته على المح ولوحصل ضرر ما بأن كان هراً وأورثه مقلداً  
أرسى المعاملة أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف  
عليهم اه ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة

مطالب يجوز للمستأجر  
الغرس ان لم يضره ولا صريح  
الاذن من المتولين

مطالب اذا مضت المدة وله  
غراس فله استبقاؤه باجرة  
المثل

تحريرهم في مسألة استبقاء  
البناء والغراس



الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه تم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف انما يتبع فيه صاحب التنوير صاحب القنية وهو مخالف لما في عامة المتون المتبعة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في القنية اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤثر المستأجر بعد مضي المدة بقطع البناء والغراس وتسليم الأرض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وبيعوها ولم يقدر واعي بيعه لا يستأجرونه الا بدون أجره المثل بعين فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس واققرار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة عني الله تعالى أبصارهم بما يأخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتقام ذلك في حاشيتنا رد المحتار وللعلمة قنلى زاده رسالة في الاستبدال فراجعها فقد أقام فيها الطائفة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الاوقاف فان كان بحيث لورفع البناء والغراس تستأجراً أكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغراسه أو يتبناها بهذه الاجارة ولما يضر الرفع بالأرض فان الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا استأجر واستحكر زيد بماله لنفسه من ناظر شرعي على وقف جده فلان فآجره وأحكره ما هو جاري في الوقف المزبور وذلك جميع أرض بستان سليخة معلومة اجارة واحتكاراً لا زمين للغرس والبناء والتعلي والاحترام لمدة معلومة طويلة باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لذي حاكم حنبلي ثبت لديه حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة أجرة المال وأن في ذلك كمال الحظ والمصلحة للوقف وحكم بحكمة الاحتكار والتواجر ولزومه في حادثة المدة الطويلة حكماً شرعياً موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستأجر أن يغرس ويبني في الأرض ما أحب واختار ومما يبنيه ويغرسه يكن ملكه وكتب بذلك حجة شرعية آفتى مفت حنبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصحة كل من التواجر والاذن وأفتى الحكم المذكور حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوته بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولي الوقف في تعمير الحانوت وترميمها الضروريين حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الحانوت مدة مستقبله باجرة مجعلة تصرف في الترميم والتعمير ولوجود اخط والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقد المرصوف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولي الوقف بعد جوده لذلك لدى قاض حنبلي حكم لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور مرصداً له على الحانوت وان كان ذلك باذن

مطلب احتكار واحترام

مطلب في اثبات مرصده على حانوت واستئجارها مدة طويلة

مطلب اذا اذن للاستأجر  
بالترميم باطلاع المؤجر أو  
نائبه فخالف كان متبرعا

مطلب استأجر دار الوقف  
وهدها وغير معالمها ينظر  
الح

مطلب اختلف للمؤجر  
والمستأجر في البناء أو في  
قدره

مطلب استأجر طاحونة  
ثم أجراها وأذن له بالعمارة  
هل يرجع  
مطلب استأجر مجرى ماء  
وغرس عليه وانتقضت للمدة  
فلا يؤجر من غيره

المتولى فقط وبدون اذن قاضى القضاة حكم شرعية موافقا مذهبه بعد الدعوى الصحيحة  
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حكم حتى وكتب بذلك حجة أخرى  
ثم استأجر زيد الخاتون من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة من الدراهم معلومة هي أجرة مثلها  
وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للأولى  
بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اذن له المتولى باقتطاع بعض ما من مبلغه المزبور ومصدر  
ذلك أيضا لدى قاض حنبلى ثبت لديه بالبينات العادلة أن الأجرة أجرة المثل وأن في ذلك كمال  
الحظ والمصلحة للوقف وحكم بصحة الأجرة ولزومها وعدم انقاسها بالزيادة في حادثتها  
وحادثته المدة بثبوتها وحكما شرعيين موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة  
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حكم حتى وكتب به حجة أخرى وافق  
مفت حنبلى بصحة الأجرة والتغير والارصاد وبقاء المأجور بزيادة إلى انتهاء مدته وعدم  
انقاس أجزائه بالزيادة وبالعمل بالجنين فهل يعمل بمضمون الحجج الأربعة المزبورة بعد ثبوتها  
ويبقى المأجور بزيادة إلى انتهاء مدته ولا تنقسخ أجزائه ويستحق المبلغ المزبور (الجواب) \*  
نعم حيث كان الحال على هذا المنوال (سئل) \* في مستأجر طاحونة وقف أهلى اذن  
ناظر الوقف له أن يرمم بالمأجور ما دعت الضرورة اليه من مرة وشراء حجر وغير ذلك وأن  
يصرف على ذلك من ماله ومما يصرفه يقطع من الأجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع  
المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وإن لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئا مما يصرفه ويكون  
متبرعا به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم  
مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقطع شيئا من الأجرة بسبب ذلك (الجواب) \* نعم  
كتبه الفقير محمد الحمادى المفتى بدمشق المشام عني عنه وكتب الجواب كما به المرحوم العثم  
أجاب وأفتى المهمة تدارى فيمن استأجر دار الوقف وهدها وغير معالمها بانه ينظر القاضي في ذلك  
ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف واكثر ريعا أخذ منه الأجرة وبقي ما عهده لجهة الوقف  
وهو متبرع بما انفعه في العمارة لا يحسب له من الأجرة وإن لم يكن انفع لجهة الوقف ولا أكثر  
ربعا ألزم بهدم ما صنعه وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق به  
كما في فتاوى قاضى المدانة وفي البرازية قبيل العاشر من الأجرة وإن قال له رب الدار ابن  
وا حسب من الاخر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأفكر الأجر فالقول للأجير وإن أقرب البناء  
واختلفا في قدره واتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد فالقول له وإن كان بعضهم معه  
والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اهـ أقول قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه  
يتحقق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانكار من أن البينة على  
المدعى والقول للنكر وكتب المؤلف في غير هذا المجل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر  
طاحونة أجرة طوي يلة ثم أجراها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر الطاحونة  
ليست له لا يرجع وإن لم يعلم وطنه مال كما يرجع وهو المختار اهـ (سئل) \* في مجرى ماء

جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد وعمرو وأرض لأماء لها ولا يصل اليها الماء  
 إلا من الماء المزبور فاستأجر عمرو والمجري المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة  
 باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراساً ويسقيه بالماء المزبور  
 فغرس في الأرض غراساً لنفسه وصار يسقيه حتى نموا وثمر وتصرف بذلك وانتفع وانقضت  
 مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والآن طالب رجل من النساظر المزبور  
 ايجار المجري بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه النساظر الى ذلك وإذا استأجره الرجل يبقى  
 غراس عمرو وبلا ماء فيتلف ويبس ويتضرر عمرو وبذلك فهل يؤثر المجري بحقه من الماء من  
 عمرو وبغراس لا من غيره (الجواب) \* إذا أُلِي صاحب الغراس الاستئجار باجر المثل  
 فلنناظر ايجار ذلك الرجل المذكور لانه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل  
 ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك باجر المثل بحيث لا يؤثر باكثر من ذلك فالأولى  
 أن يؤثر له تطبيقاً على مسألة الأرض المحتكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير  
 وشرحه للعلائي من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها وبني  
 ثم مضت مدة الاجارة فلامستأجر استبقاؤها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أُلِي  
 الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم مسألة الأرض  
 المحتكرة وهي منقولة أيضاً في اوقاف الخصاص اه قال الخیر الرملی فالحكم باستبقائها أي  
 الأرض المحتكرة باجر المثل أولى على ما نص عليه الخصاص والزاهدی دفعا للضرر لا سيما فيما  
 ابتلى الناس به كثير امع رعاية جانب الوقف بدفع اجر المثل خصوصاً اذا كانت بحيث  
 لو فرغت لا تؤثر باكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه  
 ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهما الاشجار  
 انما تبال الماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبها ولا ينتفع صاحب الماء بأكثر من أجر المثل  
 ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النهي عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة  
 الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في  
 الاشباه في قاعدة الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدي المرحوم  
 عبد الرحمن افندي العمادي بمثل ذلك وهي بخطه المعروف المعهود فحمدت الله تعالى حيث  
 وافق رأي المنقول في زيد استأجر من عمرو والمتولى على وقف أهلي فأجره مجري ماء ليعتفع بالماء  
 فساقه زيد الى أرضه وعمرو الأرض ومجري الماء وغرس على الماء غرساً في مدة تزيد على ثلاثين  
 سنة وترتب على الأرض وعلى الغراس والغلال أعشار الجانب مولا نا ولي الامر وجرت العادة  
 على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متولى آخر وأجر مجري الماء مع الماء لرجل اجنبي وأذن له في تسلم  
 الماء الذي قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيرها فهل للمتولى أن يؤثر الماء لغيره لك الغراس  
 الاول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة باجرة المثل خروفاً على اتلاف الاشجار وهل يمنع  
 الاجنبي من ذلك ويضمن ما تلف من العلة بتعديده على غراس زيد مع انه منعه من تلك الزيادة

مطلب يجب القضاء والافتاء  
 بما هو أنفع للوقف

مسألة الأرض المحتكرة

التي يترقب بها الضرر أمر شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته إلى سعادة  
القيام الجواب الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على المتولى  
تقديمه على غيره ويمنع من إضراره بتقديم الغير ولا سيما امتثال الأمر المطاع الواجب الاتباع  
والله تعالى الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه أقول لا ينافي هذا ما قد منا قريبا من عدم  
الجبر على الاستبقاء إذا لاشك أن مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفا نعم لو كان يخشى على  
ذلك من المستأجر بأن كان متقلبا أو مفلسا أو وسى المعاملة أو لا يستأجر بأجر المثل لا يجبر  
المتولى على إيجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم إن ما ذكره هنا في السؤال بقوله ويضمن  
ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زر لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك  
الإجنبي إن كان تعدي على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعديده  
بسبب استجاره للمجبر المذكور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض أشجار زيد أو كلها  
فلا يضمن كما ذكره المؤلف بقوله وإذا تلفت الأشجار بسبب انقطاع الماء لاشي عليه لما ذكره  
في الخانية في ضمان ما يتولد من المباح من كتاب الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من  
مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشي عليه كالممنوع الراعي حتى ضاعت  
الواشي اهـ (سئل) في رجل استأجر جاعة ليرجدها له زرع المحصود في مكان كذا  
على أن يكون لهم في نظير أجرتهم حمل واحد من عشرين حملا من الزرع فرجده كله ولم يدفع  
لهم شيأ فهل يجب لهم أجرة مثلهم من جنس النقيدين لا المسمى (الجواب) نعم (سئل) في  
فيما إذا استأجر زيد من عمرو جالا ليركبه من مكة المشرفة إلى دمشق بأجرة معلومة من الدراهم  
وشرط زيد في صلب عقد الإجارة على عمرو أن يطعمه ويسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد  
المنفعة وأطعمه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل تكون الإجارة المربوطة فاسدة بالشرط وعلى زيد  
أجر المثل لركوبه ولا يزداد عن المسمى وينقص عنه (الجواب) نعم تكون الإجارة المربوطة  
فاسدة بالشرط المربور وعلى زيد أجر المثل لركوبه لا يزداد عن المسمى لأنها رضا باسقاط  
حقوقها حيث سمى الأقل وإذا كان أجر المثل ناقصا عن المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى  
لفساد التسمية كما في الدرر والتنوير وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة  
المعماري (سئل) في رجل دفع لأخيه غنمه ليقوم عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها  
وولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالغنما يبلغ (الجواب) نعم والمسألة في الرحيمية  
من الإجارة (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمرو ليعلفه ويريه بنصفه فرباه وعلفه  
مدة ثم باعه عمرو جميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه شرعي ويرد زيد رفع يد  
المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر المثل لترتيبه ومثل علفه  
(الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي يعني المنداري سئل في مهرة صغيرة باع المالك  
الثنى منها أشاغا لزيد بما صحح الثمن معلوم وسلم إليه المهرة وأمره بترتيبه أو القيام بعلفها من ماله  
على أن يكون له بذلك الحصاة وهي الثمن الثاني فكلمة الربع منها نظير الترتيب والعلف قد سلمها

مطلب لصاحب الغراس  
قبول الزيادة ويمنع المتولى  
من إضراره بتقديم غيره  
عليه

مطلب منه من إجراء الماء  
حتى فسد زرعها لاشي عليه  
مطلب في الإجارة الفاسدة  
يجب أجر المثل من النقيدين  
لا المسمى  
مطلب استأجر جالا من مكة  
وشرط ما كلفه ومشره

مطلب دفع إليه غنمه  
ليرعاها بجزء من صوفها  
وولدها  
مطلب دفع حصانه لرجل  
ليعلفه ويريه بنصفه

زيد ورباها وعافها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الاقول المشمول بالبيع الصحيح يكون  
ملكاً للمشتري دون الثمن الثاني المجمول له نظير التربية والعلف ويرجع على البائع بما ناب  
حصته من العلف وأجرة التربية لا يزداد على قيمة الثمن المجمول في مقابلة الجواب نعم اه اقول  
رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحاني مانصه قوله وأجرة التربية  
فيه نظر لأن الشريك لا أجر له اه أى لانه في هذه المسألة شريك وليس للشريك أجر على عمله  
في المشترك بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزداد على قيمة الثمن الخ  
لم يقيد به المؤلف في مسألته المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى الرحيمية  
وفيها التصريح بأنه لا يزداد أجر مثله على المسمى ان كانت تسمية ويوافق ما ذكره في المضاربة  
انها اذا فسدت فلا يرجع للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر المسألة  
في الدر المختار في باب البيع الفاسد لا تقييد ونصها ان لو دفع بزر القرا وبقرة أو دجاجة لا آخر  
بالعاف مناصفة فالخارج كله للمالك لمحدوده من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل  
عني ملخصا اه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما يترتب عليه ما في الخاتمة وغيره من انه  
يجب في جهالة المسمى كلاً أو بعضاً أجر المثل بالغما مبلغ أما اذا فسدت العقد بحكم شرط فاسد  
ونحوه فلا يزداد على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين  
استأجرت سنة بمائة على أن يرمه فعليه أجر المثل بالغما مبلغ اذا المزمة لما شرطت على  
المستأجر صارت من الاجرة فجعل الاجر اه واذا سمي له نصف الدابة مثلاً في مقابلة تربيتها  
وعافها يكون المسمى معلوماً وقد يقال ان المسمى محمول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربية  
وثمناً للعلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابل به من الدابة وجهل ما يقابل اجرة التربية  
وحيث جهل المسمى يجب الاجر بالغما مبلغ لان هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البدل  
فيها فيجب أجر المثل بالغما مبلغ وبدل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس  
من الاجارات مانصه وفي فتاوى الفضلي لو دفع الى نداف قبالة يندف عليه كذا من قطن  
نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز اه وذكر قبله وفي الاصل رجل دفع  
الى السكاف جلد الخوز له خفين على أن ينعلها بنعل من عنده ويطنه ووصف له ذلك جاز  
وان كان هذا بيعاً في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استعسان والقياس أن لا يجوز بمنزلة  
ما لو دفع ثوباً الى خياط ليخطه جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجره سمي فان ذلك  
لا يجوز قياساً واستعساناً فكذا هذا لكن ترك القياس في الخلف للتعامل وفي المنتقى عن محمد  
دفع الى خياط طهارة وقال بطنها من عندك فهو جاز فاقاسه على الخلف فصارت المسألة روايتان  
ولو قال طهارتها من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا  
أن المدار على التعارف فلو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعليق فتأمل ومن ذلك  
ما ذكره في استئجار الكاتب لو شرط عليه الحبر جاز لا لو شرط عليه الورق أيضاً (سئل) \*  
في رجل استأجر معمارياً ليحمله كذا باللات من المعمار باجرة كذا فهم ذلك فهل للمعمارى اجرة

مطلب استأجرتا على أن  
يرمه يلزمه أجر المثل وهو مبلغ

مطلب دفع له قبالة يقطنه  
بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوباً ليخطه  
ويحشوه من عنده لم يجز

مطلب في مشاطة المعمارى  
على أن آلة البناء على المعمارى



مثل العمل وما انفق في عن الآلات \* (الجواب) \* فم أقول رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا  
السائحاني بخطه ذكر هذا السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات  
ثلاثين وقيمة المارة اربعين صارت العشرة اجرة فان كانت مثل اجرة المثل فيها وان كانت اجرة  
المثل أقل فله اجرة المثل وان كانت أكثر فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراء الحاج  
مع المقوم بأكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة  
الآلات فالتفاوت بينهما يكون اجرة بستة الممارى ان ساوت اجرا المثل أو نقص عنه والا فله  
اجرة المثل ولا يخفى ان هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على أن هذا التفصيل  
مشكل اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجردة فيجب أجر المثل بالغاما بالغ ويؤيده ما قدمناه  
آتفا عن جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يزرعه فعليه أجر المثل بالغاما بالغ  
وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقاردهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على  
أن ما يحتاج اليه منه ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه غرامة ما انفق الاخير فيه مع أجر المثل  
اه ومثله في الخلاصة بل مقتضى ما مر انه لو تعرف جاز كما مر نظائره قبيل هذا السؤال  
والله أعلم بحقيقة الحال \* (سئل) \* في رجل استأجر أرض وقف من ناطره مدة معلومة  
باجرة كذا فزرعها ثم اكل الفار جميع الزرع ولم يبق بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من  
اعادة الزرع فهل لا يلزمه اجرة المدة المذكورة \* (الجواب) \* نعم وفي الواجبية رجل استأجر  
أرض اليزرعها ثم اصاب الزرع آفة فهلك أو غرقت من الماء فلم ينبت فعليه الاجرة لرب الأرض  
تماما لانه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال  
العلامة صاحب المحيط الفتوى على انه بعد هلاك الزرع اذا لم يتمكن من اعادة الزراعة لا يجب  
الاجر على المستأجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه  
غاصب عنها اه لسان الحكم وحاصله انه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل اكل الجراد ونحوه  
وأما بعده فان تمكن من الزرع يلزم الاجرة لما سبق من المدة أيضا والا لا يلزم الا لما قبل اكل  
الجراد فافهم فان هذا التفصيل هو الذي عليه الفتوى \* (سئل) \* في رجل استأجر دارا  
فأنه يدم بيت منها هل له فسخ الاجارة \* (الجواب) \* نعم وفي الصغرى اذا سقط حائط أو انهدم  
بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغية الا بخر خلاصة وبرزازية انهدم البيت المأجور  
فله الخروج وفسخ الاجارة ثانية أقول فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤمر بأحد  
منها بينا انه كما يأتي قريبا عن الذخيرة \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد ثلثا جنيته معلومة وثلثها  
الاخر ملك عمرو فآجر زيد ثلثيه من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة كما يرى صحتها  
فهل تكون الاجارة فاسدة ويملك المستأجر الدعوى بفسادها وطلب الاجرة التي تجلها المؤجر  
سلفا \* (الجواب) \* نعم قال في المنظومة النسفية

مطلب اذا اكل الفار الزرع  
لا يجب تمام الاجرة

مطلب اذا انهدم بيت من  
الدار له فسخ الاجارة

مطلب لا تصح اجارة المشاع  
من غير الشريك

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلم واستنب

ورأيت بهامش العاديه بخط الجدة عبد الرحمن العمادي ما صورته قالت قال قاضي خان الفتوى

على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع وتقل الزيلعي أن الفتوى على قولها في جوازها  
قال الشيخ قاسم في تحصيله ما نقله الزيلعي شاذ مجهول القائل اه والاجارة والبيع اخوان لان  
الاجارة تمليك المنافع والبيع تمليك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد  
ويجب على كل واحد منهما أي من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد  
المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحرواذا أصر أحدهما على امساكه وعلم به  
القاضي فله فسخه جبراً عليها حقاً للشرع بزازية اه (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرو  
على أن يعصر له زبديه دبساويزرع له فلاحته حنطة وشعيراً وغيرهما ويعطيه اجرة كما يعطى  
الناس ولم يسميا شيئاً وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوماً غير متفاوت وشرع عمرو في العمل  
المذكور للحال لا مكانه واتم ذلك ولم يعطيه زيد شيئاً فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل  
ذلك معلوماً بأن كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جازلهم وطلبه (الجواب) نعم أما صحتها  
مع عدم ذكر المدة فلانه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للحال يقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة  
كافي الخانية من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحتها مع عدم التسمية وكان  
ما يعطيه الناس معلوماً لما في البرازية تكارى دابة بمثل ما تكارى به اصحابه ان لم يكن  
ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فاسدت ولو معلوماً بأن كان عشرة لا يزيد  
ولا ينقص وعلم ذلك جاز كافي البرازية من الاجارة الطويلة (سئل) فيما اذا أجر متولى  
وقف أرضاً لهما ماء يفضل عنها الرجل مدة طويلة بدون اجر المثل وأذن له بأن يغرس في الارض  
المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم يجعل لجهة الوقف شيئاً من  
الغراس وغرس المستأجر غراساً واحترمه لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة بدون اجر  
المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة الوقف باطلاً ومتولى  
الوقف الآن مطالبته بقلع الغراس وتسليم الارض فارغة اولاً (الجواب) نعم يكون  
كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلاً ويسوغ للمتولى مطالبة صاحب الغراس بقلعه  
وتسليم الارض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم الجدي شيخ  
الاسلام اجاب كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق  
الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح ويلزم المستأجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف  
اكثر من ثلاث سنين ان ارضاوا اكثر من سنة ان دارا لا تجوز كافي المنع قال في جواهر  
الفتاوى قال ابوالعلاء فيمن أجر أرضاً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب  
افقي بطلان الاجارة معشر \* عن زمرة العلماء قطعاً لازماً  
وكذلك أفقي للتدين حسبة \* كي لا اكون بما احترظ الما اه

مطلب يجب عليهم ما فسخ  
الاجارة الفاسدة

مطلب لا يلزم ذكر المدة  
فيما يقدر على الاخذ في العمل  
به للحال

مطلب تكارى دابة بمثل  
ما تكارى به اصحابه

مطلب يلزم المستأجر تمام  
اجر المثل

مطلب الاجارة الطويلة باطلة

مطلب الاذن بالغراس  
في الاجارة الفاسدة فاسد

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن  
بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر  
بطل المتضمن كافي الاشياء قبيل الغراس أقول انظر ما قد مناه قبيل نحو نصف كراس

(سئل) في رجل استأجر غراس توت قائم في أرض وقف ليأخذ المحاصل من ورق التوت مدة معلومة بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة الملاحه لجمع الملح فيها فاجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئاً من الملح فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أيضاً عن رجل استأجر أرضاً ما لمحة لينتفع بها في جمع الملح منها بعد سقيها بالماء حتى ينقع الملح فاجاب اذا استأجر أرضاً ليسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينقع ملحاً فهذا الملح ملكه لانه انقعد من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بمكثه فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استأجر الارض ليحبس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان كما اذا استأجر حوضاً او صومراً ويجال الماء به ما يجمله اليه وان كان الملح الذي يأخذه انما هو من أجزاء الارض لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من أجزاء الارض فصار كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تنعقد على استهلاك المنافع فاذا تصرف فيرد كل من المتواجرين الى صاحبه ما وضع يده عليه الاخر وسئل فيما اذا أجره داراً لينتفع بها خاصة فاجاب بان له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السكنى او الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره واذا استأجرها مؤجلة وأجرها بمجدة ليس للتواجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الاول واذا استأجر منه مصدقاً له أو غير مصدق يلزمه الاجرة ويجبر على دفعها اليه وليس له أن يطالبه بعينه انما ملكه ما لم يتبين خلاف ذلك واذا استأجر أرضاً للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها الا تصح هذه الاجارة وان استأجرها لينتفع بها مطلقاً ولم يعين زراعتها صح فاذا غرم على املاحها ما لا ان اذن له مالها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك لكن له ولاية ذلك كماله ناظر أو الوصي فان كان ما اذن به من مصالح الوقف أو مال الامتصاص اذنه ويرجع في ربيع الوقف أو مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على أحد اهـ من فتاوى قارئ الهداية وفيها اذا اختلف المستأجر والاجير فقال الاجير لتجملها قاشا وتركب بنفسك وقال المستأجر لا تجملها واركب من شئت فالقول للتواجر مع عيینه الا أن تقوم بينة واذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول للمستأجر مع عيینه والينة للاجير لانه يدعى الايفاء والمستأجر ينكر وفيها اذا غرقت السفينة أو انكسرت بغير صنع ربها لا ضمان عليه ولا أجر له وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاء أجره بحسابه وان شاء في مكان الحبل ولا أجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها وان تراصوا على الالتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ الانفس وهم فيه سواء وسئل عن استأجر بستانا مشاعا من أنواعه فترقب مرارا مختلفة فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض التوجرين وطالبه بالتفريق فهل يبقى الى حين فرائع بقيمة مدة الحصاص فاجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشربل

مطلب اذا بطل المتضمن  
بطل المتضمن  
مطلب استأجر غراس  
توت لا يصح  
مطلب استأجر ملاحه  
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار  
على استهلاك العين  
مطلب مستأجر الدار له أن  
ينتفع بنفسه او غيره  
مطلب ليس للتواجر الاول  
مطالبة المستأجر الثاني  
بماله على المستأجر الاول  
مطلب ليس للمستأجر مطالبة  
التواجر بالارض ملكه  
مطلب استأجر سبعة  
للزراعة لا يصح  
مطلب اذا اذن الناظر  
للمستأجر بما فيه مصلحة  
للوقف رجع المستأجر بما  
غرم في مال الوقف والا فلا  
مطلب اذا ادعى الاجير العمل  
لا يصدق الينة  
مطلب استأجر سفينة  
فغرقت

لا تجوز الا على قولهما فان حكمها كبحمتها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة ايجاره ليس له ارض معينة يؤمر المستأجر بتفريقها فيبقى الى انقضاء جميع المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فلا جارة فاسدة فان لم يحكم ببحمتها فلا يكل أن يطالبوه بالتفريق واذ لم تمض المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين فأجاب كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفسخ بموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق بانفرادهم ولا تجوز اجارة الوقف بدون اجر المثل وان كان هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو فاض واذا أجروا بولاية فليس لهم أن يؤجروا وهذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهى اجارة فاسدة تنفسخ ويجب على المستأجر اجارة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم ببحمتها كما يرى جوارها واذا مضت المدة بقي مع المستأجر اجارة مثلها الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ يؤمر الباقي برفع بنائه اذا وجد من يستأجرها باكثر مما يدفع الباقي واذا مات المستأجر في اثناء مدته تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما عجل من الاجرة لما بقي من المدة على القايضين أو على من ضمن الدرك في الاجارة واذا استمر وأعلى الانتفاع بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت الفسخ وفيها واجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضا واكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا أو ما اذا شرط شرطا يتبع ولا يزداد عليه الا ضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر اكثر من سنة واحتج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليغفل ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر حذارا وقلعه ثم استأجر الارض من اربابها وبني فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الانتقاض وفيها وان استأجر دارا وهدمها وغير معالمها ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غير اليه انفع لجهة الوقف واكثر ريعا اخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما انفعه في العمارة ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعا ألزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تضرره بما يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز المسمى فأجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلا أن مرة الدار أو علف الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرة والعلف على المؤجر فاذا استوفى المستأجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجر المثل أما اذا فسدت الاجارة بجهالة الاجرة بان استأجر شيئا مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على المستأجر هناء اجر المثل بالغما ما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غضبت الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغضب فاذا زال وانتفع بها وجب عليه

مطلب خافوا الغرق فالتقوا  
ما في السفينة

مطلب استأجر بستانا من

اقوام بعقود مختلفة ثم

انقضت مدة البعض

مطلب استأجر من اثنين

فمات احدهما انفسخت

في نصيبه

مطلب لا تنفسخ بموت الناظر

ولا يصح ايجاره بدون اجر

المثل وان كان هو المستحق

مطلب المستحق ليس له أن

يؤجر الا أن يشترط له الواقف

مطلب اجارة الوقف اكثر

من ثلاث سنين لا تصح

الا لضرورة عمارة

مطلب العقد اذا فسد في

بعضه فسد في كله

مطلب غير معالم الوقف ان

كان ما فعله أنفع فهو متبرع

والا أمر باعادته كما كان

مطلب في معنى قولهم يجب

اجر المثل في الفاسدة لا يجاوز

المسمى

مطلب فيما اذا غضبت

الارض من المستأجر

مطلب أجر ابنه الصغير من  
أمه لتستأنس به فتزوجت  
له فسخ الاجارة  
مطلب انهدم بيت من الدار  
يرفع عنه من الاجر بحصته  
مطلب لا يكاف المؤجر  
ولا المستأجر ببناء ما انهدم

مطلب استأجر جارا ولم يسم  
الراكب فعي الجمار في  
الطريق فوضعه عند آخر  
الينفق عليه لا يضمن  
مطلب توافق معهما على  
أن يعيناه في البيع ولهما الماشا  
الرجع  
مطلب دفع له ثوبا وقال بعه  
بعشرة وما زاد فبيني وبينك

مطلب له حبس المأجور  
لا جرجله

مطلب يلزم المستأجر تمام  
اجر المثل  
مطلب لا يعتبر الاخبار  
باجرة المثل بدون خصم  
شرعي

الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يسبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استؤجرت له فله أن يفسخ  
الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا أجر ابنه الذي دون التميز لانه  
المطقة مدة لتستأنس به فتزوجت فللاب فسخ الاجارة واخذ منها الزوج ربعا يتضرر به  
الصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تنفسح بالاعذار اه كلام قارى اله راية \* (سئل) \*  
في رجل استأجر دارا وقف من ناظر مدة معلومة باجرة كذا فانهدم بيتان منها ولم ينتفع بهما  
أصلا فهل يرفع من الاجرة بحصتهما \* (الجواب) \* نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر  
ابن سماعة عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقبضها فانهدم بيت يرفع عنه من الاجر بحصته  
ولا يؤخذ واحد منهما بانه اه ومثله في التارخانية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفا بدأ  
من غلة بعمارة الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف أقول أما عدم مؤاخذة المستأجر بالبناء  
نظاها وأما المؤجر فلانه لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة  
كما مر عن الخلاصة والبرازية والخانية \* (سئل) \* في رجل استأجر جارا من مكان الى آخر  
ولم يبين الراكب فقصر الجمار في الطريق وعي فوضعه عند زيد وأعطاه ثمن علفه وأنفق عليه  
ومات في يده فهل لا ضمان على المؤجر \* (الجواب) \* نعم في العمادية استأجر جارا من كش  
الى بخارى فعي الجمار في الطريق فامر رجلا لينفق على الجمار وأنفق عليه وهلك في يده فاقوا  
ان اكتره انفسه ضمن وان اكتره ولم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه \* (سئل) \*  
في رجل سافر بضاعة فتوافق مع زيد وعمرو على أن يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن  
لها ثلثا نظير اجرتهم والثلث له وباعوها من جماعة فهل لها اجر مثل عملها \* (الجواب) \*  
نعم لجأله المسمى قال في البرازية من الخامس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فبيني  
وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تعب وان باعه بازيد فله اجر مثله  
اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى والاجر مقابل بالبيع دون مقدماته  
كالسعي اه أقول مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن  
بخلافه ما صرحوا به في المضاربة انها اذا فسدت قصير اجارة فاسدة ويكون للضارب اجر مثله  
وان لم يربح فتأمل \* (سئل) \* في رجل استأجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من  
الدرهم دفعها لزيد وتسلم المأجور ثم مات زيد في اثناء المدة ويريد المستأجر حبس مأجوره  
لا جرجله فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في جامع القصولين ولو استأجر فاسدا وعمل  
الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فاراد المستأجر أن يحبس البيت لا جرجله  
ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى ولو لم يقبضها صححها أو فاسدا فله الحبس لا جرجله وهو  
أحق بثمنه لومات المؤجر اه ومثله في الخانية ومنية المفتى حاشية الاشياء للجوى من الاجارة  
\* (سئل) \* في متولى وقف أجر مانوت الوقف من آخر بغير أجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم  
المستأجر تمام أجر المثل \* (الجواب) \* يلزم المستأجر تمام أجر المثل على المفتى به كما في البحر  
وفي هذه الصورة اذا خبر رجلا ان حين الاجارة انها باجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى



وائبات في وجه خصم شرعي ثم ظهور تبين انها بغبن فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير  
معتبر شرعا (الجواب) نعم (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من ناظره مدة  
طويلة معلومة لدى حاكم خبلي حكم بحكم الاجارة ولزومه باعدي ثبوت اجر المثل لديه ثبوتا  
شرعيا والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام وبيعها من غيره باجرة فيه زيادة على الاولى  
بمادون خمسها فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث آجره الناظر باجر المثل وثبت  
ذلك ليس له اخراجه بمادون كقولنا وبمثل ذلك افتى الخبير الرملي (سئل) في ناظر  
وقف اهل انحصر ربيع الوقف فيه نظرا واستحقاقا لأرض الوقف من رجل له على الناظر  
دين باجرة معلومة قاصصه بها فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث  
أجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل وقاصصه فالمقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية  
في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قصاصا إذا وقف والوصية  
اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف لاسيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه  
بما يستحقه بمفرده وبمثل فتوى ذكرها النكار زروني في فتاواه من الاجارة (مسئله) العين  
إذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر فيرجع بما يحمله على من آجره وهو الناظر لان حقوق  
المقدر راجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا آجر جهة الوقف ممن له عليه دين رقت المقاصصة  
ويضمن الناظر وليس هذا الا لكون حقوق العقدر راجعة اليه كالوكيل فان الناظر كالوكيل  
كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني أقول وقدم المؤلف قتل المسئلة أيضا عن  
فتاوى السلامة الشامي كاذ كراه او آخر كتاب الوقف (سئل) فيما اذا كان لزيد  
بستان جار في ملكه فآجره من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم أن زيد اباع  
البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستأجر البيع ورضى به فهل تنفسح الاجارة وينفذ البيع في حق  
الكل (الجواب) نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاجر اذا باع  
المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينقضي حق المستأجر حتى  
لوسقط حق المستأجر بعلم ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر  
البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى  
بالبيع اعتبر رضاه بالبيع افسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل ٣١ (سئل)  
فيما اذا قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت قطعن نصف ما كانت قطعن  
ولم يرد لها المستأجر حتى طعن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه (الجواب)  
نعم في الخانية في فصل ما يجب على المستأجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة اقطع ماؤها  
كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردّها  
فان لم يردّها حتى طعن كان ذلك رضى منه وليس له أن يردّها بعد ذلك (سئل) في اجارة  
دار الوقف المدة للاستغلال اكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
(الجواب) لم يرد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها اكثر

مطالب لا تعتبر زيادة مادون  
الخمس في الاجارة

مطالب أجر الناظر وقاصص  
المستأجر بما عليه من الدين  
صح

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع نفذ في حق الكل  
واقضت اجارته

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع يبقى المأجور في يده  
الى أن يصل اليه ماله  
مطالب اذا قل ماء الطاحونة  
فلم يردّها حتى طعن كان  
ذلك منه رضى

مطالب أجر دار الوقف أكثر  
من سنة لغير مصلحة لا تصح

مطالب فيما لأجر الوقف  
أكثر من سنة أو ثلاث ثم  
مات

مطالب اجارة الارض قبل  
انتهاء الزرع لا تصح ويترك  
فيها باجر المثل  
مطالب استأجر مزرعة الوقف  
وأجرها من آخر تلزم الاجرة  
الاول ويرجع بها على الثاني  
مطالب استقدم رجلا مدة  
باجرة وكسوة مجهولة ثم  
أخرجه فله اجر مثله  
مطالب له أخذ ببقية مرصده  
من متحصل الطاحونة

مطالب الاجارة تقع على  
المحدود بتمامه والذرع وصف  
لا تضر زيادته ولا نقصه

مطالب لا يصح الايجار لبعض  
الشركاء في الغراس دون  
البعض

مطالب لا يصح ايجار الارض  
من غير رب الغراس

مطلب في اجارة ارض تيمارية  
لغير الزراع مشاعة لدى  
قاض شافعي

عند عدم المصلحة المقترضة لم تصح الاجارة والمسئلة في التنوير من الاجارة والوقف أقول هذا  
إذا أجره غير الواقف أما لو أجره الواقف عشر سنين صغ ولومات بعد خمس وانتقل الوقف  
الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركته الميت كما في القنية لكن  
ذكر في الدر المختار في آخرباب الفسخ عن الفسخ وغيره لو أجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات  
ففي الاستقسان لا يبطل لانه أجر لغيره اهـ ومقتضاء ان الاول قياس \* (سئل) \* في أرض  
جارية في أوقاف معلومة مشغولة بزراعة زيد الموهوع فيها بحق فأجرها للنظار من آخر فهل تكون  
الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستقص \* (الجواب) \* نعم وفي هذه الصورة إذا زعم  
المستأجر أن الزرع يترك في الأرض إلى أن يدرك من غير اجرة فهل يترك باجر المثل إلى ادراكه  
ولا عبرة بزعمه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مستأجر مزرعة وقف مدة معلومة باجرة  
معلومة أجرها من زيد مدة تستوعب مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجدد جهة  
الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاول \* (الجواب) \* نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على  
من أجره ان كان موجودا والا ففى تركه مدة ضبطه بعد الثبوت الشرعى \* (سئل) \*  
فيما إذا استأجر زيد عمر الخدمه ويخدم جباله من بلدة إلى أخرى باجرة معلومة من الدراهم  
وكسوة مجهولة ففعل عمر وذلك مدة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيد وامتنع من استخدامه  
ويريد عمر مطالبته باجرة مثله في مدة استخدامه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في مستأجر طاحونة وقف له عليه مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعى استوفى بمضيه  
من شطر أجر الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن الناطر له بذلك ويريد الآن أخذ ببقية  
مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعى حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا استأجر زيد قطعة أرض وقف من ناطره اجارة  
شرعية وحددت الأرض بحدود أربعة وذكروا ذرعها بحضور مستحق الوقف وتصدقهم  
قام الآن بعض المصدقين يعارض زيد في المأجور متعللا بأن ذرعها أكثر مما ذكر فهل تكون  
الاجارة واقعة على المحدود بتمامه \* (الجواب) \* تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه  
والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأفتى بذلك  
الخبر الرولى \* (سئل) \* فيما إذا كان جماعة واختبهم غراس زيتون مشترك بين الجميع  
بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعى في أرض وقف ويريد الجماعة استئجار  
الأرض جميعها لأنفسهم دون اختبهم بدون وجه شرعى فهل تؤجر الأرض لجميع الاخوة  
ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلى حاملات لغراس جار في ملك جماعة وهم يدفعون  
اجرة مثل الاراضى جهة الوقف في كل سنة ويريد ناطر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه  
شرعى فهل لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما  
إذا كان جماعة تيمارين قرية ومزارع معلومات جاريات في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة

سلطانية فأجروا ذلك جميعه من زيد وعمر ولمدة سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض  
شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت بغير الزراع وكانت اقطاء عاوين رجلين نصفين في حكم  
الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجرا المثل وكتب بذلك حجة  
افقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم خفي وكتب بذلك حجة اخرى فهل يعمل  
بمضمون المجتنبين بعد ثبوته **(الجواب)** نعم **(سئل)** في رجل دفع ولده الصغير  
الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربع أخذه ابوه منه فراراً من  
أن يعطيه الخلاوة المرسومة ولم يشترط اجرا فهل يؤمر الوالد بتطبيب خاطر المؤدب  
**(الجواب)** يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في البرازية وصرح  
في التتارخانية قلاعن المحيط بأنه عند عدم الاستتجار أصلا يجب اجرا المثل وبمثلها افقي علامة  
فلسطين الخير الرملي **(سئل)** في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع  
زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكرا مدة ولا اجرة فعلم الرجل الابن المزبور القرآن  
بتمامه وطلب أباه باجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان مادفعه  
للرجل من خمسية وحلوى عند أوائل بعض السور المشهورة اجرة فهل يلزم زيدا اجرة مثل  
التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتملأه **(الجواب)** نعم قال في الذخيرة ولا يجوز الاستتجار  
على تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا تجب الاجرة على فعل الاحتساب والقنوى في زماننا  
على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لغيره والتواني في الامور الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين  
من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فانما كرم اصحابنا ذلك لقوة حرصهم  
على الحسبة ووفور عطاءهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والاغنياء فكانوا مستغنيين  
عن الاجرة نصاب الاحتساب من اخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي  
في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع اهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده  
وزرعوا ليكون للمعلم ثم حصده ودا سوه فبيع ما خرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلموا  
البذر الى المعلم ليكون الخسار للمعلم وانما بذروا بذرا أنفسهم ذخيرة من المزارعة من الفصل  
العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أولائي أو لامي أو لابني ولم يسم شيئا من  
الاجرة وختمه يجب على الامراجر المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني أربعين درهما  
كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعا أما اذا سمي أجرا لزم  
ما سمي لكن يأنم المستأجروا الاجران عقدا أقل من أربعين درهما المخالفة النص الآن يجب  
الاجير للمستأجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه  
لنفسه فلا يأنم صرة القنوى من الاجارة عن الحماوى أقول اعلم أن عامة كتب المذهب من  
متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستتجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى  
المتأخرون من مشايخ بلج تعليم القرآن فجوزوا الاستتجار عليه وعلى ذلك في شروح الهداية  
وغيرها بما روي بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال

مطلب يؤمر الوالد بتطبيب  
خاطرا مؤدب

مطلب رجل نصب نفسه  
لتعليم القرآن العظيم له اجرة  
المثل ما عدا الخمسية  
والحلوى

مطلب القنوى على جواز  
الاجارة على تعليم القرآن  
العظيم

مطلب زرعوا للمعلم أرضا  
يبدروهم فالخارج كاهلهم لاله

مطلب قال للقارئ اختم لي  
القرآن أولائي

تحقيق مهم في حكم الاستتجار  
على التلاوة

وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسبة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحد أو يضيع القرآن فافتي المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستتجار على الاذان والامامة للعلامة المذكورة لانها من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان الضرورات تبیح المحظورات واففقوا كلهم على عدم جواز الاستتجار على الحج لعدم الضرورة لان المحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده الى الأمر فحيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز الا جازة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على ان يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستتجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولاننا كوابه الخ فالاستتجار على الطاعات مطلقا لا يصح عند أئمتنا الثلاثة أبي خنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أجمد وعطاء والفتحاك والزهرى والحسن وابن سيرين وطاوس والشعبي والفتحي ثم اصاب في الاستدلال فراجعه ولا شك أن التلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطالب بها الثواب فلا يصح الاستتجار عليها لان الاستتجار يبيع المنافع وليس للتألي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولان الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فن استأجر رجلا ليقسم له خمة ويهدي ثوبها الى روحه او روح أحد من امواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للتألي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لان شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارى بالاجرة انما يقرأ لاجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقرأ له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك خرفته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارى القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لاليت ولا للقارى وقال العيني في شرح الهداية معزيا للواقعات ويمنع القارى للدين والاختار والمعطى آثان وقال في الاختيار ومجمع الفتاوى وأخذ شئ للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة وقال في الولائية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلاة القارى لان ذلك يشبه استتجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت التصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض النكبات الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلامة واليزانية فاذا كانت الوصية للقارى لاجل قرأته باطلة لانها تشبه الاستتجار على التلاوة فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى متفقة على بطلان الاستتجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون للضرورة كالنكاح والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ لا ضرورة داعية الى الاستتجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافقوا ويجوز دورا وروحا حسنا اهـ ولا شك أن المنع من

الاستتجار على التلاوة لا هداية ثوابها الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على  
التعليم على ان أصل المذهب المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة  
المذكورة التي لو تمت في زمن أبي حنيفة واصحابه لا فتوا بذلك فذا أفتى المتأخرون بالجواز  
مخالفين للمذهب الصريح ولوزايت الضرورة بأن انتظم امر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان  
لهم فيه لم يسع أحدا من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي ستوغت لهم الخروج  
عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستتجار على التلاوة المجردة التي لم تدع  
ضرورة أصلا الى جواز الاستتجار عليهم فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن  
الحاوي قول شاذ مخالف للنقل في المتن والشروح والفتاوى والحاوي لأمر هدى مشهور  
بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله الزاهدي مخالف غيره  
وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بصحته لما علمت من مخالفته لما في كتب المذهب  
المشهور فان صحت نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه اصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط  
وان كان أصله للإمام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسفي المبسوط فيقال منبسوط  
شيخ الاسلام وببسوط السرخسي وهكذا فالظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت  
من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واردا بذلك الله أعلم  
بذبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساع لمؤلف الاعلام مخالفته وقد سمعت استدلال صاحب الهداية  
على المذهب بحديث اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا  
بأنه لو ثبت فنان أحد هما مبيح والاخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرط الذين رقبوا الديغا  
بالفتحة وأخذوا جملها فأسأوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجزا  
كتاب الله فعننا اذ ارقيت به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض اصحابنا وقال ان الرقية  
بالقرآن ليست بقربة أي لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسع  
الثواب وأما قول صاحب الجوهرة ان المختار جواز الاستتجار على تلاوة القرآن فهو مخالف  
لكتب المذهب كما علمت والظاهر أنه سبق قلم لان لذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستتجار  
على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلمه من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه كثير من  
المتأخرين كصاحب البحر والعلائي وبعض محشي الاشباه وقد أسمعتك نصروا المذهب  
فرأى الاشبه تباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء الغليل  
وبل الغليل في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوي  
في هذه المسئلة اربع رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه  
الطريقة المحمدية وصرح بأن ذلك من البدع المحرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة  
المتأخرين الشيخ خير الدين في آخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء فرن فوصى  
انه اذ مات يقرأ له فلان وفلان سورة يس وبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من



اجرة القرن فاجاب هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولورثة الموصى التصرف في بناء  
القرن يجري على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره  
بشيء فالوصية باطلة وفي التتارخانية اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن  
على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معيناً او لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ  
الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا يستحسنوا جوارها على تعليم القرآن فذلك بالضرورة  
ولا ضرورة الى القول بجوارها على القراءة على قبور الموتى فافهم اه والله تعالى اعلم اه  
ما في الخبرية من مصادف كتحذير ذلك في حاشيته على البحر حيث قال أقول المفتي به جواز اخذ  
استعسنا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التتارخانية الخ فهذا زيادة  
الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضاً مع قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي  
يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهايل من الغناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الايتام  
ودق الطبول واغلاق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل من له معشوق لا يتيسر له  
الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بجانب معشوقه بعد انقاء العمام وتقليل الثياب  
ويظهرون انواع الخلاعات والرقص بما يسهونه الكوشة والحرية وغير ذلك ويهيج بهم الهيام  
بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيخهم  
ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يأكلون الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم  
يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سبباً في اجتماعهم على هذه  
المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدة الواطية في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبائح  
كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون انفسهم باهل الحقيقة ويحلمون الناس  
على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعودونه ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون  
العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك  
يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشيء ولم ينتفع بماله فانظر الى هذا الضلال  
والاضلال حيث يحلمون الاحاديث الشريفة على غير معانيها ومع هذا يعدون انفسهم علماء  
الشريعة وأرباب الطريقة والحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله (سئل) في ترعة جارية  
في جهتي وقف وتيمار وفي مشد جماعة زراعية يزرعونها في كل سنة هم ومن قبلهم من تلقوها  
عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتيمار من مدة تزيد على مائة سنة والان أجرها  
المتسكمون عليها من غير زراعتها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة كما يراها فهل تكون  
الاجارة غير صحيحة وتؤجر من زراعتها اصحاب مشد (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة  
واستوفى منفعتها ودفع الاجر في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقطعها وعطلها مدة  
وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعماً أن له كذا قرشاً مرصداً عليها صرفه باذن الناظرين  
في تعيها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر

مطلب الاجارة من غير  
الزراع اصحاب المشد غير  
صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف  
وعطلها مدة تلزمه الاجرة

وأن لد قفل الخانوت وتعطيها بلا اجرة حتي يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة  
 تعطيها **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان له بناء دار قائم بالوجه الشرعي  
 في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وتدفع الناظر الوقف في كل سنة قرشا وثلاث قرش  
 بطريق الحكيم فيما مضى من الزمان والآن يزعم الناظر أن اجر المثل في كل سنة ثلاثة  
 قروش وهند تنكر ذلك فائلا ان ما تدفعه في كل سنة هو اجر المثل ولا يئنه للناظر فهل يكون  
 القول له في ذلك وعلى الناظر اثبات ما ادعاه **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في امرأة  
 استأجرت دارا من مالها فسكن عندها مهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة للعلومة  
 في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر ما سكن **\*(الجواب)\*** نعم والمسألة في التنوير  
 من الاجارة الفاسدة **\*(سئل)\*** في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بلا اجارة ولا اجرة  
 ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة  
 فهل يلزمه اجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي **\*(الجواب)\*** نعم كما في البرازية والعلائي  
 وفي الحساوي بر مزيج طت امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تقاضي عليها  
 بالاجرة فعليها اجرة المثل اه **\*(سئل)\*** في رجائين استأجرا بستان وقف مشتملا على  
 غراس عنب وغيره تبعه الارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من فاطر وقف بعد ما سافاها  
 على الغراس في المدة على العنب أصالة والباقي بالتبعية بسهم واحد من ألف سهم لجهة  
 الوقف والباقي لهما نظير عما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة المزبورة  
 اجرة المثل واقية بمنفعتهم وقيمة الثمرة في المدة بثبوتها شرعا وحكم بحجة كل من الاجارة والمساقاة  
 في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة واقية  
 كما ذكر مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بصحتها وأنفذ حكمه حاكم حنفى  
 وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوتها **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\***  
 فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساقى في وجه  
 الناظر في حادثة عدم انفساخها بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد  
 الدعوى والشهادة الصحيحتين وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل صح  
 ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في مهبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند  
 ورجلين لكل منهم حصة معلومة استعملها الرجلان وحدهما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة  
 ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عايمها الهند اجر المثل لحصتها في المدة **\*(الجواب)\*** حيث  
 كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عايمها الهند اجر المثل لحصتها القول في هذا الجواب  
 نظره فقد قدمنا أن المعد للاستغلال اذا استعمله غاصب تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان  
 بتأويل ملك او عقد فلا تجب على الشريك لان له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المحل  
 ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة  
 بغيره صاحبه ثم جاء الآخر بطلب حصته ليس لذلك وان كنت الدار معدة للاستغلال

مطلب القول للمحنة كوران  
 ما يدفعه اجر المثل وعلى  
 الناظر اثبات الزيادة

مطلب لها طلب نصف  
 الاجرة ممن سكن معها فيما  
 استأجرت به بقدر ما سكن  
 مطلب طالبت بالاجرة فسكن  
 بعده يلزمه اجرة المثل

مطلب تصح اجارة البستان  
 والمساقاة على سهم من ألف  
 سهم اذا كانت الاجرة واقية  
 بذلك عند الشافعي رحمه  
 الله تعالى

مطلب في المعد للاستغلال  
 اذا سكنه أحد الشريكين  
 لا يلزمه اجرة  
 مطلب ليس للشريك اجرة  
 حصته

لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل ملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقعود ووضع الامتعة فيتعطل عليهما منافع ملكهما وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو خانوت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول العمادى من الفصل ٣ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين (سئل) في مزرعة جارية في وقفي برمناصفة أجر أحد متولى الوقف منها خمسة عشر قيراطا بدون اذن من متولى الوقف الآخر ولا اجازته ولا وجه شرعى فهل يكون ايجاره اكثر من النصف غير جائز (الجواب) ايجاره حصه غيره بدون رضا غيره جائز اقول وكذا ايجار النصف غير جائز ايضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر انه لا ولاية له على اكثر من النصف ولم يجز المتولى الآخر تصح الاجارة في النصف وتبقى حصته في نصفه لانه شيوخ طارى قال في الدر المختار واحترضا لا صلى عن الطارى فلا يفسد على الظاهر كان أجر في الكل ثم فسح في البعض ثم قال وهو الحيلة في اجارة المشاع اه قنائل (سئل) في دارك مشتركة بين هند واختها وأخيها على سبيل الشيوخ آجرت هند حصتها معلومة لاختها فقط دون أخيها ولم يحكم بالاجارة حاكم يراها فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة (الجواب) نعم قال في الفصولين من الشيوخ ارض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجر وكيله من جيبه هم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كما لو باشر الموكل (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصنها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجمال مطالبته باجرة مثلها مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصتهم في المدة المزبورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد خان معلوم جار في ملكه بالوجه الشرعى فأجر مختار منه لعمر ومدة معلومة باجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمر وأجر المختار المزبور من بكر مدة معلومة تالية لمدة عمر والمزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من ماله اجارة شرعية فهل لزيد أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن حذادا أو قصارا أو طحانا (الجواب) نعم (سئل) في عقار لا يتام أجره اقمهم الوصى عليهم من آخر بدون اجر المثل بغش فاحش مدة معلومة وسكن به واتفق فهل على المستأجر اجرة مثله بالعامة بلع (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر خانوت وقف من ناظره اجارة شرعية والآن قام المستأجر يدعى أن الخانوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استئجاره يكون اقرارا بان لا مالك له في المأجور فتدفع دعواه (الجواب) نعم كافي جامع الفصولين

مطلب ايجاره خمسة غيره بدون اذنه غير جائز  
مطلب الحيلة في اجارة المشاع أن يؤثر الكل ثم يفسح في البعض  
مطلب أجر من أحد الشركاء لم يجز

مطلب غصب جمالا معدة للاستغلال يلزمه اجرة مثلها  
مطلب سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام يلزمه اجر المثل  
مطلب أجر مختار الزيد ثم أجره لعمر ومدة تالية المدة زيد صحت الاجارة المضافة ايضا  
مطلب للمستأجر أن يسكن غيره باجارة وغيرها  
مطلب أجر الوصى عقار اليتيم بدون أجر المثل يلزم المستأجر أجر المثل

مطلب الاستئجار اقرار بان  
لا ملك له في المساجور

مطلب اذا اراد المستأجر  
السفر فهو عذر في فسخ  
الاجارة

مطلب استعكر أرض البني  
فيها فوات قبل أن يبنى انفسخت  
وليس لورثته البناء بدون  
اذن الناظر

مطلب استأجر من الناظر ثم  
أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم اجرة مثل الأرض  
لجهة الوقف مادام أس بنائهم  
قائم فيها

مطلب استعكر أرض الوقف  
للبناء ثم خرب البناء ولم يبق  
أشروه مضت المدة فلا يتولى  
البناء لجهة الوقف

مطلب توافق مع أهل قرية  
على أن يقوم بمصالحهم بكذا  
من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف  
الغراس مع الناظر على أن  
يعمل فيه ويدفع كذا من  
الدراهم الخ

والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخير الرومي أيضا \* (سئل) \*  
في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم  
\* (الجواب) \* اذا اراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه أو لم يرد  
كما في القنية وغيرها فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر على أنه عزم  
على السفر ذكره الكرخي والقنبري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية ما نصه فان قال  
المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولا مكثه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول للمستأجر  
مع من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل  
استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم بزيه وثيابه  
لان الزى والسماجة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه \* (سئل) \* في رجل  
استأجر واستعكر قطعة أرض وقف سليخه من ناظر الوقف للبناء والتعل على مدة طويلة معلومة  
محكوما ببعثتها من حاكم يراها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انفسخت  
الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الأرض بدون اذن الناظر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما ببعثتها من  
حاكم يراها ثم أجزا قطعة معلومة من الدار من واحد معين من النظار المرقومين المؤجرين فهل  
تكون اجارة العابقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى \* (الجواب) \* نعم لان الاجارة تملك المنفعة  
والمستأجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تملك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة  
فلا ترتفع الصحة كما في الاشياء والمنع والبرازية والخلاصة \* (سئل) \* في أرض جارية  
في وقف أهلي مشغولة ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الأرض مبلغ من  
الدراهم معلوم يؤخذ لجهة الوقف بطريق الحكر عن الأرض وهو أجر مثلها ثم امتنع الجماعة  
من دفع ذلك لجهة الوقف بدون وجه شرعي متعلين بان البناء خرب والحال أن أسه باق في  
الأرض وهي مشغولة به فهل عليهم أجر مثل الأرض لجهة الوقف مادام أس بنائهم قائم فيها  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا احتكر زيد قطعة أرض موقوفة من متواليها مدة  
مغلومة باجرة كذلك للبناء والتعل على وبنى فيها حوانيت لنفسه وتصرف فيها حتى انقضت  
المدة وخرب البناء وزال من الأرض ولم يبق له اثر فيها بالسكينة فعمر المتولى مكانه حوانيت  
للوقف بمال الوقف فقام زيدا أرضه في ذلك بدون وجه شرعي فهل حيث كان الامر كذا  
يمنع من المعارضة في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد  
على أن يقوم بقضاء مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة ذلك كذا من الدراهم اجرة  
ولم يذكروا ذلك وقتا والحال أنه لو اراد زيد الشروع فيما ذكره لا لم يقدر اعدم وجود المصالح  
حين التوافق ثم باشر لهم زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصالح قريتهم ولم يدفوا له شيئا من  
الاجرة ويريد مطالبتهم باجرته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بستان  
أرضه مشغولة بغراس نصفه جار تبعا لأرضه في وقف أهلي تحت نظارة زيد ونصفه الآخر

في ملك عمرو فتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الغراس ويدفع عمرو عن  
 جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير اجرة نصف  
 الارض الحاملة لمصلحة عمرو من الغراس ولم يبين اقدر اجرة العمل ولا قدر اجرة نصف الارض  
 بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو والمبلغ المذكور من الدراهم  
 للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذ كر امدة التوافق المذكور فكيف الحكم  
 (الجواب) \* التوافق المذكور غير صحيح ولزيد أجر مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من  
 الغراس وله طلب اجر مثل منابت نصف اشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمرو  
 أن يحاسب زيد بما دفعه عن جهة الوقف باذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه  
 والله تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد الناصر في حكم المشرى في الغراس فلا يستحق  
 اجرة لان الشريك اذا عمل في المشترك لا اجر له وهنا نصف الغراس وان كان لجهة الوقف  
 لكن زيد الناصر هو الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليأتكم (سئل) \*  
 فيما اذا استخدم زيد عمرا في أعمال شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا اجرة وعمرو معروف  
 بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها فهل لعمرو طلب اجر مثل خدمته في اللذة المزبورة  
 (الجواب) \* نعم حيث كان معروفًا بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كما في الاشياء  
 وعبارتها من الفن الثالث المعادة للمطردة هل تنزل منزلة الشرط الى أن قال وقال محمدان كان  
 الصانع معروفًا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار لظاهر المعتاد  
 وقال الزياحي والفتوى على قول محمد وبه يفتى صرة الفتاوى من الاجارات (سئل) \*  
 في محترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف مع ذلك الحرفة من ناظره اجارة شرعية باجرة  
 معلومة من الدراهم قبضها الناصر سافعا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة في المأجور ومدة  
 ثم حصل عذر منعهما عن الانتفاع به والجري على موجب العقديقية المدة ويريدان فسخ  
 الاجارة ومطالبة الناصر بما قابل بقية المدة من الاجرة المرقومة فهل له ذلك (الجواب) \*  
 نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة واسان الحكم (سئل) \* فيما اذا أجر  
 زيد التيماري جميع العائده من قسم وعوائد عرفية وغيرها من عمر ومدة سنة لياخذ عمرو  
 ذلك من فلاح قريبة التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو ولم يأخذ  
 عمرو من ذلك سوى ثمانية اكيال من الحنطة فهل تكون الاجارة باطلة وعمرو طلب الاجرة  
 المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من الحنطة لزيد (الجواب) \* نعم (سئل) \*  
 فيما اذا استأجر زيد أراضى وقف من ناظره وعلى الاراضى عشر تيماري فهل يكون العشر على  
 جهة الوقف ولا يلزم زيد اشئ منه (الجواب) \* نعم (سئل) \* في أراضى وقف معلومة  
 لها قناة ماء تعطلت فهدجاعة وجهه لواله ما قلناه اخرى أجره له ماء من نهريق بها وزرعوا  
 في الارض زرعوا لانفسهم كل ذلك بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الآن ناظر  
 الوقف رفع يدهم عن الارض وقسها لجهة الوقف مع اجرة عملها مائة قيام زرعهم بها فهل

مطلب استخدمه في أعمال  
 شتى وكان معروفًا بتعاطي  
 الخدمة بالاجرة وقيام حاله  
 بها لزم اجر المثل

مطلب ان كان الصانع معروفًا  
 بهذه الصنعة وقيام حاله بها  
 فالقول له أى في أنه لم يعمل  
 متبرعا فله الاجر  
 مطلب تفسخ الاجارة بالعدو  
 المانع عن العمل  
 مطلب اجارة المتحصل من  
 التيمار باطلة

مطلب عشر الاراضى  
 التيمارية على جهة الوقف  
 دون المستأجر

مطلب عملوا قناة لارض  
 الوقف وزرعوها فللناظر  
 أخذ الارض واجرة المثل



لناظر ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيمار لزيد  
 بزعم زيد أن له جبر الناظر على أن يؤجر حصة الوقف من القرية المذكورة لكون أبي الناظر  
 المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف والناظر الآن لا يرضى  
 بالإيجار فهل لا يجبر الناظر على الإيجار من التيمار (الجواب) نعم (سئل) في  
 قرية إذا كان لزيد وأخويه البالغين فلاحه مشتركة على دار في قرية ومشت مسكة في اراض  
 ميرة ووقف فوضع زيد به عامها كاهن تتفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضى لنفسه  
 بذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للمساكين عامها ودفع مغاره في ارضه سنين والآن  
 قام أخواه يكلفونه بلا وجه شرعى اجرة مشددا مسكة بعد رحمتهم في المدة الزبورة فهل  
 لا يلزمه ذلك والزرع له (الجواب) نعم (سئل) في متولى مسجد آخر قطعة منه  
 لرجل ابني فيمسا دار من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون إيجاره المذكور غير واقع  
 بموقعه الشرعى ويهدم مبنى (الجواب) نعم إيجاره المذكور غير واقع بموقعه الشرعى  
 حيث لا ضرورة داعية لذلك وأما إذا كان هناك ضرورة بأن احتاج الى العمارة الضرورية  
 وليس هناك ما يعمره فقد اختلف فيه فالذو صرح به في الملاصة الجواز به أفق الخير الرمى  
 عن الناطق حيث كان الناظر صالحا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المقصد من المصلح والذي  
 مال اليه الطرسى في انفع الوسائل عدم الجواز ثلثا بأن المسجد اذا قيل بأنه يؤجر منه قطعة  
 للعمارة يؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى ابيع من الاول فان كان مسجدا  
 تقام فيه الصلاة فاذا اوجرت بقى بعرضه أن يصير ارضا بلا أو يسكنى الناس فكان التغير الى حالة  
 ازرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الا نظر لها باعتبار الادنى اه فحيث  
 لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم مبنى والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان  
 لزيد فلاحه فتوافق مع عمره وأنه يشارفها معه وبذره لزيد في الفلاحة كذا غرارة من الحنطة  
 نظيره يشارفنه ولم يذ كر امدة للشارف فزرع زيد بذره في ارضه وشارف عمره والفلاحة معه  
 بعض مدة فهل يكون الزرع لرب البذر وليس لعمرو فيه شيء وانما له أجر المثل مدة مشاركته  
 (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر فلاحه من زيد انتفع به امدة الاجارة ثم حرثها  
 ببقره وعماله بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر تسلم فلاحته منه بعد انقضاء مدة الاجارة  
 والمستأجر يمنع من ذلك زاعما انه يستحق قيمة حرثه المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها  
 ولا عبرة بزعم المذكور (الجواب) نعم ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة  
 الحرث المذكور اذا لا قيمة للمنافع والكراب وصف في الارض (سئل) في رجل استأجر  
 مزرعة تيمارية من تيمار امدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة شرعية والآن قام ناظر وقف  
 يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جارية في وقفه في غيبة المؤجر فدعى المستأجر الاستئجار  
 وبرهن غايه وهو غير معروف بالجيل فهل تندفع الخصومة عنه (الجواب) نعم  
 (سئل) في المؤجر اذا باع لدار المستأجرة ولم يجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه

مطلب لا يجبر ناظر الوقف  
 على الإيجار من التيمار

مطلب لا اجرة اشد مسكة  
 مطلب أجر قطعة من المسجد  
 بلا ضرورة لا يصح ذلك

مطلب شارفة في الفلاحة  
 على أن يزرع له كذا لا شيء  
 للشارف من الزرع بل له أجر  
 المثل مدة المشاركة

مطلب الكراب وصف في  
 الارض لا قيمة له

مطلب المستأجر ايسر بخضم  
 لمن يدعى حقا

منه اقبل تمام مدة اجارته فهل ليس للمشترى ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات  
 مستأجر مات وقف في أثناء المدة عن ورثة وانقضت الاجارة بموته فاجرا لناطرا لكانت  
 من زيد اجارة صحيحة فقام الورثة يبارضون زيد ازا عين انهم احق بالاستيجار فهل ينعون  
 من المعارضة ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه  
 مزارعة لعمرو على أن يزرعها عمرو بقره ونفسه والبذرين بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل كذلك  
 فكيف الحكم (الجواب) المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل  
 على رب الأرض اجر لشرركه فيه وعلى العامل اجر مثل نصف الأرض لصاحبها لفساد العقد  
 كافي التتوير (سئل) فيما اذا أجرنا طر وقف اهل الأرض الوقف من زيد مدة معلومة  
 طويلة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي ثبت لديه حين العقد أن الاجرة اجرة المثل ثبوتنا شرعا  
 بالمدينة الشرعية وحكم بصفة الاجارة وعدم انقضاءها بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى  
 شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة ويزعم الناظر أن رجلا زاد في الاجرة وان له فسخ الاجارة  
 بالزيادة فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول قد منأ أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة  
 فالمتى به أن للمولى فسخها وان مشى في الاسعاف والخانية على خلافه فقد صح هذا القول  
 بلفظ الفتوى كما ذكرنا وبلفظ الاصح ولفظ المختار فكان هو المعتمد به أفتى اخير الرمي بقى هنا  
 شيء وهو انه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما صحيحا بان كان  
 بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي  
 الحنفى نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة الطويلة بأن ادعى المتولى  
 مثلا فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بفسخها وحكم أيضا في ذلك الوقت بأن لا يفسخ  
 بزيادة الاجرة في المستقبل فالحنفى نقض حكمه كما لو حكم بعدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر  
 اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا بد لصحة الحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها  
 الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى الفسخ ويحيب المستأجر  
 أو ورثته بعدمه ويرافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فيثبت  
 لا يكون للحنفى نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما قالوا في الحكم بالموجب أى  
 بأن يحكم الشافعي مثلا بصفة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكان من موجهه عنده عدم  
 الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجه حكما بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض  
 في الحجج الجهر الرائق من كتاب القضاء (سئل) في مؤتب أطفال نصب نفسه لتعليم  
 القرآن العظيم بالاجرة فدفع له رجل اولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم انقرآن العظيم ولم يذ كر  
 اجرة ولا مدة تعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابوهم اجرتهم ولا الحلوى المرسومة عند ختم  
 بعض السور ويريد المؤتب مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه وبالحلوى المذكورة فهل له ذلك  
 (الجواب) نعم كافي التتوير والمنع وغيرها وقال صدق الشريعة بالحلوى بفتح الحاء غير المعجزة  
 هدية تهدي الى المعلمين عن رؤس بعض السور من القرآن سميت به لان العادة اهداء

مطالب ليس للمشترى اخراج  
 المستأجر قبل تمام المدة  
 مطالب اذا مات المستأجر  
 ليس ورثته احق بالاستيجار  
 مطالب دفع أرضه مع نصف  
 البذر مزارعة فالخارج بينهم ما  
 ولا اجر له لعماله في المشترك  
 مطالب فيما اذا حكم شافعي  
 بصفة الاجارة وعدم انقضاءها  
 بزيادة الاجرة

مطالب مؤتب الأطفال له  
 اجر مثله والحلوى المرسومة

مطلب زرع ارض الوقف  
سنتين وليس له شئ مسكه  
ترفع يده عنها

مطلب لهما شئ مسكه  
في أرض وقف فاجر أحدهما  
نصف الأرض من الآخر  
لم يصح والزرع لزراعه وعليه  
القسم لجهة الوقف

مطلب اذا عجز الجمار عن  
المضى فتركه المستأجر  
لا يضمن  
مطلب عجز الجمار فتركه وترك  
المتاع لا يضمن أيضا  
مطلب عجز الجمار فباعه  
لا يضمن

مطلب اذا عنف في السير  
حتى هلك الدابة تضمن  
قيمتها  
مطلب فيما اذا عمر المستأجر  
ولا اذن المؤجر

مطلب يتم استعماله رجل  
من اقاربه

الحلاوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اهـ \* (سئل) في أرض جارية في وقف أهل  
زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعه وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعى وليس له  
فيها شئ مسكه ولا علاقة بطريق شرعى ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبته  
باجرة مثلهما في المدة المذكورة وضبطها واجبارها باجر مثلهما لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة  
الوقف فهل يسوغ للمناظر ذلك \* (الجواب) نعم له ذلك حيث لم يكن الزارع فيها شئ  
مسكه فان كان له شئ مسكه فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها \* (سئل) في  
فيما اذا كان لزيد وعمر وشئ مسكه في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من  
زراعتها كما يؤخذ من الاراضى والقرى في نواحيها فاجر زيد نصف الارض المزبورة من عمرو  
المزبورة مدة سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمرو وبذره وبقعه ويريد زيد  
أن يأخذ نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمرو مثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع  
لعمرو والذى زرعه وعليه لجهة الوقف حصة من القسم الحاصل من الزرع \* (الجواب) نعم  
أقول يعنى أن على الزارع القسم المعهود في تلك الأرض وهو الثمن من جميع الزرع الذى زرعه  
حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للأرض من جهة الوقف  
وشئ المسكه الذى يستحقه لا يصح ايجار له لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الأرض  
تابع لها لا قيمة له كما مر \* (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو حمارا يحمل عليه حملا  
معلوم المقدار الى مكان معين ففي أثناء الطريق عصى الحمار وعجز عن المضى فلم يمكنه السير أصلا  
فذهب وترك الحمار وضاع فهل لاضمان على المستأجر \* (الجواب) نعم استأجر حمارا  
الى بخارى فعصى فتركه فضاع لم يضمن فصولين ولو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب  
المتاع معه ففرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا  
الحمار اذا عصى او عجز عن المضى فباعه المستأجر وأخذ منه وهلك في الطريق ان كان في موضع  
لا يصل الى الحماكم حتى يأمره ببيع لا ضمان عليه لاقى الحمار ولا في غنة وان كان في موضع يقدر  
على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعنى فهو ضامن للقيمة عمادية من اجارة الدواب  
\* (سئل) في المستأجر اذا ساق الدابة سرقا شديدا غيره عتاد وعنف في السير حتى هلك  
بغير اذن صاحبه ولا وجه شرعى فهل يضمن قيمتها \* (الجواب) نعم قال في القتاوى العتابية  
ان عنف في السير ضمن اجاعا وماله في التارخانية والعمادية وفتاوى مؤيد زاده \* (سئل) في  
في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوانا لسقفة وكيتين وقريتين من الزجاج ومصبا في حائطه  
كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له قلع ما عمل به حيث لا يضر قلعه  
\* (الجواب) نعم وفي تجريد البرهاني واذا حصص المستأجر الدار وقريتها بالآجر وركب  
نم ابا بيا أو غلقا أو جعل مسمارا في بابها واقربه الآجر وأراد المستأجر قلعه وذلك لا يضر قلعه  
وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وقته بقر قيمته يوم يحتمل ضمان  
عمادية من أحكام العمار في مال الغير \* (سئل) في يتم استعماله رجل من أقربائه في أعمال

شقي بلا اجارة ولا اذن فاض وكان ما يعطيه من المكسوة ولا كفاية دون اجرة له بين الحسن  
ثم بلغ رشيداً وطلب من الرجل تكاذه اجرة مثله فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم كما في البزارة  
في نوع المتفرقات من الاجارة وبثله افتى الخير الرملي (سئل) في دار مشتركة بطريق الملك  
بين زيد وعمرو فصفين فعمرو فيها عمارة باذن عمرو وانفق فيها مبلغاً ثم اختلفا فقال زيد انفق  
كذا وقال عمرو وكذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم؟ (الجواب) يرجع ذلك لاهل الصنعة  
فان جزمهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى زيد البينة  
لانها دعوى وانكار فيعتمد فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البزارة والفتاوى الخيرية من  
الاجارة طحان ركب في الطاحونة حجر من ماله وحده او شيئاً آخر ونحو ذلك قالوا ان فعل  
ذلك بامر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كل له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان  
فعل بغير امره فان أمكن رفعه من غير ضرر برفعه وان كان مركباً لا يمكن رفعه الا بضرر كان  
لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته ويعتبه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء  
او غيرا ساءم انقضت مدة الاجارة كان للآخر ان يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه  
من الرفع وأعطاه القيمة اذ لم يكن أمره ان يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تنقض  
به الاجارة ومثله في البزارة من نوع آخر في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة  
اجارة طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له بالعمارة وانفق ان علم أنه مستأجر وطاحونة ليست  
له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال كيرجع وهو المختار (سئل) في رجل سكن مع زوجته  
في دار وقت مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون أجر مثلهما على الزوج؟ (الجواب) نعم  
كما في البزارة والعلائي من المنفعة وفي الحساوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف  
بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه (سئل) في مستأجر حمار ليجل عليه عينا  
من قرية كذا الى بلدة كذا فذهب بالحمار الى بلدة اخرى ابعد من الاولى ومن غير طريقها فوقع  
الحمار في الطريق تحت الحمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه؟ (الجواب) نعم ذكر في  
عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر  
وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكر في شرح  
الطحاوي العارية لو كانت مقيمة بمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب  
في الاجارة بخلاف الرهن واودعية ولم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر فصرمته  
أو أطول يضمن وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعاره اذ يضمن  
والمسك المتعاد عفو وهكذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتسام المسائل فيها  
(سئل) في حارين معدين للاستغلال بين زيد وعمرو فصفين أجر زيد واحداً له مينا منها  
من يكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك  
(الجواب) نعم لان نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر غصب وفي شركة  
الملك كل من شركاء الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمها الوكالة كما في التنوير وغيره

مطالب اختلفا في القدر  
المصرف على العارة يرجع  
الى اهل الصنعة

مطلب ركب حجر في الطاحونة  
المستأجرة

مطلب بنى المستأجر أو غرس

مطلب استأجر طاحونة  
ثم أجرها من غيره وأذن له  
بالعمارة الخ  
مطلب سكن مع زوجته في  
دار الوقف فالاجرة عليه  
مطلب جاوز بالداية الموضع  
المشروط يضمن

مطلب ذهب الى مكان آخر  
ولو أقصر أو أمسكها في بيته  
يضمن

مطلب أجر أحدهما الحمار  
المعد للاستغلال فله شريكه  
أخذ اجرة حصته

مطلب اذا أجر الغاصب  
ما منفعه مضرة

والغاصب اذا اجر ما منفعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدل الاستغلال فعلى المستأجر  
المسمى لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشباه من الغصب  
قال العلامة الحموي هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمين منافع  
الوقف ومال يتيم والمعدل للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة  
اذا كان أقل من اجرة المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم  
طبيعه له وأما على قول من لا يرى تضمين اجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد  
الا ما قبضه لعدم طبيعه الخ ومثله في حاشية يبرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين  
الفتوى كما في الشروح \* (سئل) \* في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها  
ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجنبي بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها  
لصاحبها \* (الجواب) \* نعم وان رذ المستعير الدابة مع عبده أو أجهيره مشاهرة أو مع عبد ربه  
أو أجهير يبرى بخلاف الاجنبي بان كانت العارية موقوفة فضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي  
والا فالمستعير مالك الاداع من الاجنبي تنوير عن العمادية ومثله في شرح المتقى وشرح التنوير  
والمنع وفتاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمثله المستعير في العمادية ذكر في شرح عارية  
الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع  
لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اه أمسك المستأجر بعدمضى المدة  
وتركه في دار غيره ضمن اذا الرذ عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته  
عنه تضيق فتاوى مؤيد زاده أقول وفيه كلام سند كره قريبا \* (سئل) \* في رجل استأجر  
بهيما من صاحبه باجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فانام في الطريق ومقوده في يده فقطعه  
انسان وأخذ البهيمة فهل لضمان على الرجل \* (الجواب) \* نعم وضعها المستعير بين يديه ونام  
قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في الحضر والان فلا فضولين من أنواع الضمانات من العارية  
الموقوفة وقد علم مما مر أن فتاوى شرح الطحاوي أن حكم الاجارة والاعارة واحد \* (سئل) \*  
في كحال متقن لحرفته أهل لها أمرته امرأة بعد اوائعها الرمدة وكحلها فاصب الدور في عينها  
ولم يغلط فزعمت انه ذهب ضوءها وأنه يضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا ضمان عليه  
\* (الجواب) \* نعم الكحال اذا صاب الدور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالحلتان  
الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن  
فان كان في جانب الكحال واجد وفي جانب الآخر انسان ضمن وفي جنائيات مجموع النوازل  
لو قال رجل لكحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات الخلاصة في  
الحجج صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرزنية من الاجارات من نوع في الحجج والبراع  
صاب الكحال الدور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالحلتان الا اذا غلط فان قال رجلان  
انه اهل ورجلان انه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل وخطأه رجلان فالخطي  
صائب ويضمن اه \* (سئل) \* في مستأجر دابة جمعت به ونفرت قهر اعلية بلا تعذ منه

مطلب في كل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة  
مطلب أمسكها بعدمضى  
المدة

مطلب نام مستأجر الدابة  
فسرقت

مطلب الكحال اذا صاب  
الدور في عين الرجل

مطلب في مستأجر جمعت به  
الدابة وضاعت لا يضمن



ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم ولو كان يصل  
في العجاء فنزل عن الدابة فامسكها فانفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يضيعه واعادة من ضمان  
المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آنفا (سئل) فيما اذا استأجر  
زيد من عمرو ببيعة ليحملها من مدينة كذا الى قرية في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وجائيا  
ثم يردها الى المكان الذي قبضها فيه فجاءه او ذهب بها الى قرية أبعد من قرينته وأمسكها بعد  
اليوم الثاني المذكور اياها ولم يردها حتى نطحتها نور وجرحها او بنت من الجراحة فهل يضمن  
قيمتها (الجواب) ذكر في التعبير البرهان في ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على  
المالك وعلى الذي أجره ان يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها او هلكت لم يضمنها وليس هذا  
كالعارية فان استأجرها من موضع الى المصرداها وجائيا فعلى المستأجر ان يأتي بها ذلك  
الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع  
وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر ان يردها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التعبير عادية  
من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثله في الفصولين أصول وفي جامع الفصولين أيضا راما  
الى اجناس الناطق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما يحمله مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر رده  
لا على المستأجر وما لا حمل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم مرز لا يجب على المستأجر رده  
بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكي عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولي  
الشافعي لئلا يهبط عقده قصده بالمنفعة بدل فلا يجب على العاقد رده بعد رفع اليد الخ اه  
ومقتضى هذا أن في المسئلة خلافا وأن المعتمد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول  
بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر  
فلا ضمان على المستأجر إلا لمسالك بالطلب وعلى هذا فاذكره عن التعبير من قوله وليس  
هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة  
يضمن في الاجارة وما لا خلا إلا أن يحمل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في  
الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد مر في الفصولين في ضمان المستعير أن  
العارية لو منقطة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار  
وسواء توقفت نصا أو دلالة حتى أن من استعار قردا ليكسر خطبا فأمسكه ضمن اه وقال  
قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضيا ضمن في قولهم اذا أمسكها بعد المضى بلاذن فصار غاصبا  
بخلاف المستأجر بعد مضى المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع  
يصير به غاصبا اه (سئل) في مستأجر دابة ليحمل عليها مائة دار معلوما من الزرع فهل  
اكثر منه وهي لا تطبق فعطبت بدلا فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها (الجواب) نعم كافي  
التنوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز (سئل) فيمن استأجر رأس جدر وقف من  
ناظره ليضع عليها جدر وعامة طويلة معلومة يا جرة معلومة لدى ما كم شافعي حكم بفتحها  
بحوادثها الشرعية وكتب به حجة أفقي مفتي مذهبه بفتحها والعمل بضمونها فهل يعمل بضمونها

مطالب كل موضع يضمن في  
الاعارة يضمن في الاجارة

مطالب ليس على المستأجر  
رد الدابة بل على المؤجر  
قبضها من منزله الا اذا  
استأجرها من موضع كذا  
ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر  
رد ما الى ذلك الموضع  
مبعض مهم فيما ذاء مسك  
المستأجر الدابة بعد المدة  
ولم يردها

مطالب يضمن اذا عطبت  
بتحليلها ما لا يتعلق  
مطالب استأجر رأس جدر  
مدة طويلة لدى شافعي  
مطالب استأجر علو منزل  
كيني عليه

بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم استأجر علوه نزل لبنى عليه لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قوله ابن المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فآجر صاحب العلو من رجل لبنى عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة اخرى ان صاحب العلو اذا أراد أن يحدث في العلوشيا قال أبو حنيفة ليس له ذلك اضر بالسفل أو لم يضر فاذا لم يملك صاحب العلو احداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو والسفل لواحد فانه تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف وان كان العلو والسفل لواحد محيطا بها في في الخماس من الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا لخدمته في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تجليها في العقد وقبضها اجارة صحيحة ثم خدمته في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المنافع من جهة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر من زيد جلا ليجل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بندية مشارا اليها فركبها حتى وصل الى دمشق ويريد زيد مطالبتها بدراهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشر اليها فان اشارت هي كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا آخذ عمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعمل فيها هل تكون اجارة فاسدة وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجهما منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبهه الوجوب وكذا اختلاف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معي حتى افعل في حقك كذا فاني جامع الفتاوى من الاجارة أقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة لجوالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل بالغنا ما بلغ مطلقا لانه اذا تزوجه انما تزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد مناعن الاشبهاء وغيره انه لو قال آجرتك داري بخير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية أي فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا الاجارة لا بد لها من بدل لانها بيع المنافع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة معني كما قدمناه فاذا لزم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كما في مسائلتنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكما ما واحد وانما قيد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطالب الاجير في العادة منه اجرة اولانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر اخرها هذا ما ظهر فتاؤه بامعان النظر (سئل) في ابا ريق قهوة من نخاس مشتركة بين زيد وعمرو فاصفة استعملها زيد مدة في غيبة شريكه عمرو ويريد عمرو الآن مطالبة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك

مطلب يجب الاجر بتمكن المستأجر من الانتفاع

مهمة كثيرة الوقوع اشترى ثمرات ثم قال لا آخذ عمل معي ولك نصف الربح فهي اجارة فاسدة

مطلب اعمل معي في كرمي حتى ازوجك بنتي

مطلب اعمل معي حتى أقول في حقك كذا

مطلب استعمل ابا ريق قهوة في غيبة شريكه لا اجرة عليه ولو هذه للاستغلال

ولو كانت الأباريق ممتدة للاستغلال لقوله في التنوير ألا في المعدل للاستغلال إذا سكنه بتأويل ملك أو عقد اهـ فهنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والفصولين \* (سئل) \* في رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له أجرة ولم يضرب له مدة ودأواه ويريد الطبيب أجرة مثله وما أنفقته في ثمن الأدوية فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرية من الإجارة \* (سئل) \* فيما إذا استأجر زيد من عمرو دار ولم يرها فلما رآها لم تعجبه ويريد زيد فسخ الإجارة بخيار الرؤية فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كافي السكتز والتنوير من فسخ الإجارة وعبرة التنوير تفسخ بخيار شرط أو رؤية اهـ وتوضيحه في الدرر \* (سئل) \* في راعي بقراً جريحاً مشترك بعت البقر مع ابنه الصغير وضع غير آخر اجنبي عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلاً ففقدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقاً فيضمن الراعي \* (الجواب) \* نعم وذكر في الذخيرة والراعي أن يبعث الأغنام على يد غلامه أو أجنبي أو أولاده الكبير الذي في عياله لأن الرد من الحفظ وله أن يحفظ بيده من في عياله فكان له الرد بيد من في عياله كالمودع فإذا هلك في حالة الرد كان الراعي أجيراً مشتركاً فلا ضمان عليه عند أي حنيفة وعندنا أن هلك يأمريه كن التعرض عنه يضمن كالورد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وإن كان الراعي أجيراً خاصاً فلا ضمان عليه على كل حال كالورد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد بشرط أن يكون الراد كبيراً يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيراً لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيقاً والأجير يضمن بالتضييع عندهم جميعاً بشرط أن يكون في عياله لانه إذا لم يكن في عياله كان الرد بيد يده أو يده أو غيره وليس له الرد بيد اجنبي فكذا بيد من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد لعمرو رجلاً ليحمله له من دمشق إلى قرية كذا بأجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس إلا بالرفقة ففي أثناء الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الرجل منه فهل يضمن عمرو الرجل \* (الجواب) \* نعم قال في العمادية فإن عين الرفقة فذهب بغير الرفقة إن كان الطريق مخوفاً لا يسلكه الناس إلا بالرفقة يضمن وإن لم يكن مخوفاً ويسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اهـ ومثله في جامع الفصولين \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد إلى عمرو المكارى أمتعة ليحمله إلى مكان معلوم بأجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو أن في الطريق لصوا فلم ياتفت وصار في الطريق حتى أخذت اللصوص الأمتعة والحال أن الناس لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ماذا يضمن \* (الجواب) \* نعم استأجر جزاراً ليذهب به إلى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوا فلم ياتفت إلى ذلك وذهب وأخذ اللصوص أن كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو ضمان لانه في الفصل الأول ليس بضيق وفي الفصل الثاني مضيق عمادية من الفصل ٣٣ في أنواع الضمانات في إجارة الدواب ومثله في الفصولين \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد لعمرو والقروى دواب له ليرعاهما في محل الرعي ويحفظا على المعتاد بنفسه بأجرة معلومة فرعاهما مدة ثم تركها

مطلب للطبيب اجرة مثله  
وما انفق في ثمن الادوية  
مطلب تمنع الاجارة بخيار  
شرط أو روية

مطلب للراعي أن يبعث  
مع غلامه أو ولده الكبير  
الذي في عياله أو أحیره

وطالب لا يضمن الاجير  
المشترك عمده

مطاب لو بعث مع صغير  
لا يقدر على الحفظ أو اجنبي  
أو ولده الكبير الذي ليس  
في عياله ضم

مطالب اذا عين ليكاري  
الرفقة فذهب بالارفقة  
والطريق مخوف يضمن  
مطالب أخبر أن في الطريق  
موصوف لم يلتفت وسار يضمن

ترعى وحدها من غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما  
 (الجواب) نعم قال في فصول العمادى وفي مختصر القدرى لاضمان على الاجير الخاص  
 فيما تلف في يده ولا ما تلف في عمله معناه اذ لم يكن متعديا بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن  
 اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منح والمتعدي  
 هو الذى يفعل بالودعية ما لا يرضى به المودع عناية اه من الاقروى (سئل)  
 فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أرض بستان الوقف بعدما ساقاه الناظر على الاشجار  
 في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة ومساقاة صحيحتين ثم مات المستأجر في اثناء المدة قبل  
 ظهور الثمرة وعقد هاهنا هل تنسخ الاجارة وتبطل المساقاة (الجواب) نعم (سئل)  
 فيما اذا انتقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض  
 اخرى ليس له اشرب من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع  
 في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تباع  
 للارض من كل وجه (الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لان له  
 نهاية معلومة فانه يمكن رعاية الجانبين اذا انتقضت مدة الاجارة كما صرح به في البصر والمنح  
 والاشباه وغيرها والشرب في اجارة يتبع الارض من كل وجه لان الانتفاع بالارض لا يتم  
 بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كتاب الشرب  
 وفي شرح الملتقى للعلائي من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع  
 الارض والدار الا بذكر الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كما في الفتح اه  
 وفي الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في النهر الخاص أن يسوق شربه  
 الى ارض له اخرى ليس له ان يترك شرب لانه اذا تقادم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله  
 في المتون (سئل) في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى  
 اجرة كل شهر فيه بحسابه لناظر الوقف آجره الناظر من عمر وزيادة معتبرة مدة سنة ابدائها  
 غرة محرم سنة كذا بعد انتهائها ذى الحجة الذى كان زيد دفع اجرة بالتعاطى للناظر وزعم زيد  
 انه احق بقبول الزيادة المزبورة فهل لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم حيث لم يكن مستأجرا  
 تلك المدة المزبورة اقول صرح في الدر المختار في اواخر باب الفسخ بمحو ازال اجارة بالتعاطى وفي  
 الاشباه السكوت في الاجارة رضى وقبول وتماهه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث  
 لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الا أن مراد المدة الثانية التي آجرها الناظر من عمر وعليه  
 فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر الاول احق وقد توقفت فيما مر في  
 أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل  
 العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك ولم أر التصريح به في كلامهم فليراجع  
 (سئل) فيما اذا استأجر زيد دابة عمر وليحمل عليها كدام الخنطة الى مكان كذا فحمل  
 عليها اكثر من ذلك حديدا بدون اذن عمر فمطبت الدابة ومات من ذلك ويريد عمر

مطلب الاجير الخاص  
 لا يضمن الا بالتعدي

مطلب مات المستأجر في  
 أثناء المدة تنسخ الاجارة  
 وتبطل المساقاة

مطلب انتقضت مدة الاجارة  
 والزرع بقل يترك الزرع الى  
 الادراك باجرة المثل  
 مطلب الشرب في الارض  
 يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه  
 الى ارض له اخرى

مطلب تصح الاجارة  
 بالتعاطى

مطلب هل الغرض على  
 المستأجر الاول لازم

مطلب حمل حديدا بدل  
 الخنطة يضمن

أن يضمنه قيمتها فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وان استأجره الجمل عليها حنطة أو شعير أو وزن معلوم فحمل عليها البناء أو جدد الحمل ذلك الوزن يضمن لان الحديد والالمن يكون ادق لظهور الدابة عمادة في رد المستأجر؟ (سئل) في رجل احرق حصائد أرض مسنة عمارة بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الحنطة وأحرقتها وكانت الرياح وقت الاحراق يذهب مثلها بمثل تلك النار الى الحنطة فهل يضمن مثلها الزيد حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا؟ (الجواب) نعم احرق حصائد أرض مستأجرة أو مسنة عمارة فاحترق شيء من أرض غيره لم يضمن ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشر اشرح التنوير للعلائي من شئ الاجارة؟ سئل فيما اذا استأجر زيد من عمرو آلات لهو ولعب يسمونها بالمناقل والطاب والدك لاجل اللعب بهامدة معلومة فهل لا تصح الاجارة؟ (الجواب) نعم قال في المبدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آلة الله ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لما أن هذه الاشياء أعدت للعصية فبطلت قوتها كالحجر والفتوى على قولهم الكثرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والاجارة اخوان لان الاجارة بيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة لعسب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أي كالزماير والطبل فان كان الطبل لغير اللهو كطبل العزاة والعرس والقفالة يجوز كما في شرح الهداية لا تنافي؟ (سئل) في مستأجر بستان من المتكلم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة أخرى وهو واضع يده على البستان من غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويمنع من تسليم البستان زاعما أن له فيه قيمة وحرثا في بعضه ويكاف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الحالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعته ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة؟ (الجواب) نعم أقول اطلق في لزوم المستأجر اجرة المثل عن المدة الحالية عن العقد وفيه تفصيل فان كان البستان وقفاً وليتم أو أعده مالكه للاستغلال يلزم المستأجر اجرة عن المدة المذكورة والا فان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الحاشية استأجر داراً أو جاماً أو أرضاً شهراً فساكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والا لا به يفتى قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فساكن يلزمه الاجر بسكناء بعده؟ (سئل) فيما اذا أجز زيد خانوته المعلومة من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فلزم زيد اديون لاربابها ثابته بالبينة الشرعية ولا مال له غير الخانات ويريد فسخ الاجارة لبيعها لنفائه ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدر المختار وتفسخ بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو ببيان أي بينة

مطلب احرق حصائد أرض فاحترق حنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة اللهو

مطلب فيما اذا ساكن المستأجر بعد المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب للمؤجر بيع الخانات اذا لزمه دين ولا مال له غيره



أو اقرار والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر لانه يجبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة  
المججلة تستغرق قيمتها اشياء اهـ ومثله في الملتقى وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من اشجار  
الفضياع المستأجرة شجرة فلامستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل  
١٤ في فسخ الاجارة بالعدو المستأجر اذا اخذ منه الجباية الراتبية على الدور والجوانيت يرجع  
على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى المستأجر اذا عرف في الدار المستأجرة عمارات  
بأذن الآخر يرجع بما انفق وان لم يشترط الرجوع مريحا وكذا القيم في التنوير والبالوعة  
لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العماراة لا صلاح ملكه وصيانته داره عن الاختلال  
فرضي بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها المصلحة المستأجرة حتى لو قال له الآخر ابن  
تنوير واحد به من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنوير لا يرجع قيم الوقف اذا انفق في عماراة الوقف  
من ماله فان شهد أنه أنفق لا يرجع فله الرجوع والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى لليتيم أو قضى  
دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون متطوعا شرط الرجوع أولا والوارث كك الوصي كذا  
في الفصول من السابع اهـ أجرة الاديب والختان في مال العبي ان كان له مال ولا فعلى أييه  
وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها  
كالعيب ولا يجب أجرة العيب عليه قنية مثل العلامة الحانوقى فيمن جعل له الواقف  
السكنى هل له أن يؤجر واذا أجرة هل تكون الاجرة له أم لا الوقف فاجاب من له السكنى ليس له  
أن يسكن غيره الا بطريق العمارية دون الاجارة لان العارية لا تجب حق للمستأجر لانه بمنزلة  
ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها تجب حق للمستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوه وعلم منه  
انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارته وقد نصوا على أن الغاصب لو أجرة المصوب تكون  
الاجرة له لكن لا تعيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير  
ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجرة تكون الاجرة له كما قدمنا اهـ وقد أفق بذلك أيضا الشيخ  
اسماعيل الحائلي المفتي وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى  
الآخر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجرة من غيره بغير إذن الحاكم جاز اهـ قال في البحر الرائق  
من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه  
في الدار فافتيت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيه ما وأما المتاع فيجعله في ناحية الى أن يحضر  
صاحبه ولا يتوقف الفسخ على اذن القاضي أخذا بما في القنية اهـ ولو أن رجلين لا أحدهما بغل  
والآخر بعير اشترى كاه على أن يؤجر ذلك فصار رزق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة  
فاسدة محيط البرهاني ويقسم الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعير كما في بيع العين يقسم  
الثلث على قيمة العين ولو تقبلا حولة باجر معلوم ولم يؤجر البغل والبعير وجلا على البغل والبعير  
الذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر مثلهما  
بخلاف الاقل قاضي خان من الشركة الفاسدة اذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لان في عقد  
الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكيل عن المقر في ذلك وحيث علم

مطلب اذا قطع المؤجر شجرة  
مقصودة فلامستأجر حق  
الفسخ

مطلب المستأجر أو الاكار  
اذا اخذ منه الجباية الراتبية  
يرجع

مطلب اذا عمر المستأجر  
بالاذن يرجع بلا شرط  
الرجوع بخلاف التنوير  
وبالوعة فلا بد فيه مامن  
شرط الرجوع أيضا

مطلب قيم الوقف اذا عمر من  
ماله فان شهد يرجع

مطلب أجرة الاديب  
والختان في مال العبي واجرة  
المقابلة على من دعاها

مطلب اذا أجرة الوقف من له  
السكنى أو من لم تصح توليته  
هل الاجرة له أو للوقف

مطلب غاب المستأجر  
ولم يسلم المفتاح

مطلب تقبلا حولة ولهما  
بغل وبعير

مطلب اذا أقر المستأجر  
أن اسمه عارية

مطلب الاجارة بالتصادق  
نصح

مطلب اجريتنا ثم أجر الدار  
لا نترفع  
مطلب استأجر الجماعي  
حلاقاً أو دلاً

مطلب الاصل أن الاستئجار  
على عمل في محل ليس عنده  
لا يجوز

مطلب استأجر دابة للتمثيل  
فركها في الرجوع لا يضمن  
مطلب قال للمستأجر بعد  
انقضاء المدة فرغ الدار اليوم  
والافهى في كل يوم بدرهم  
يلزمه

مطلب استأجر ابنه البالغ  
لا أجر له وبالعكس له الاجر  
مطلب أجر ملكه ثم وقفه  
تفسخ الاجارة  
(كتاب الاكراه)

أنه وكيل فحقوق العقد من المطالبة بالاجرة وتوجه المحسومة انما هي لمن باشر العقد وهذا هو  
المعتمد الذي عليه المتن والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وان صرح  
بعضهم بان الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وصرحوا بان الوكيل لو باع وغاب ليس  
للموكل قبض الثمن كما في البحر من فتاوى الكازروني وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر  
حماماً وقفاً من ناظره مدة ثم قبل مضي مدته استأجر جهات الوقف جميعها فممن آخر ومن جملة  
ذلك الحمام المذكور ثم ان مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام  
جارية في ايحار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق حتى فهل التصادق والحكم به معطل  
لا ييجارده ثبت لا ييجار من استأجر الجميع أم لا الجواب التصادق الصادر من المستأجر الاول  
صحح نقذت به الاجارة الثانية والحكم به صحيح أيضاً والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الاسلام  
الحنبلي القول في ذلك على ما أفتى به سيدنا الشيخ واضع خطه اعلاء نفع الله تعالى بعلمه  
حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشدي بمصلحة  
الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطور في الكازروني من الاجارة  
فراجعه **ب** أجر داره ويدت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت بجميع الفتاوى  
استأجر الجماعي حلاقاً أو دلاً كاليعلق من دخل حمامه أو يدلكه لم يجز لانه لا يقدر ان يشرع  
في العمل المعقود عليه في الحال كمن استأجر حلاًجاً أو نسا جاً للجمع أو التسج ولا قطن له ولا غزل  
له لا يجوز وكذا القرا الذي يستخرج القرا لعامة الناس اذا هيأ حانوته واستأجر اجراء مدة  
معلومة ليقتعد عند الطست ويستخرج القرا والخياط هيأ مكانه ليعمل الخياطة للعامة  
والخفاف ونحوهم اذا استأجروا اجراء مدة معلومة لهذه الاعمال لم يجز لما مر والاصل  
ان الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وتماهه في  
الحاوي الزاهدي استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من مكان الى منزله الى الليل فركها  
في الرجوع فعطبت لا يضمن استئجاراً للعادة في الركوب فيكون هذا اذا دلالة وبه فآخذ  
منقط **ب** واذا اكرى داراً سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لا اكترى  
ان قرعته اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما ينقل  
متاعه عنها باجرة مثلاً ونحوه عن محمد مطلق الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له  
وان استأجر الابن آباء للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المستأجرين لا فرق بين  
أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً خانية **ب** استأجر امرأته للخدمة لا يجوز الا أن تكون أمة الغير  
ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل بزانية من نوع المنقرات  
**ب** أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفسح الاجارة لا تنقله  
الى مصرف آخر فلهما ولي أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجتد عقد الاجارة مع الاول حاوي  
الزاهدي من فصل فيما تنفسح به الاجارة

\*(كتاب الاكراه)\*

\*(سئل)\* في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرب بامتهلح حتى تبرئه من مؤخر صدقها المعلوم لها عليه فأبرأته لذلك ومرضت بسبب الضرب المذكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح البراء المزبور \*(الجواب)\* نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب ذكره في الكنز في مسائل شتى \*(سئل)\* في ذي شوكة أحضر زيدا وضربه ضربا شديدا وهدده بالقتل على أنه يقرباً أنه كقيل ابن أخيه عمرو على قدره كذا بذمته لذي الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال انه ان لم يقرب ذلك له يوقع به القتل وهو قادر على الإيقاع فأقر زيد بذلك خوفاً من ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار \*(الجواب)\* نعم لان المواضع التي تصح مع الاكراه عشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلو أكره بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو أجر فسبح أو هضي اه وقد أفق بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غاية ما هنا أن ما أفق به في انشاء الكفالة وفي مسألتنا اقرار بالكفالة \*(سئل)\* في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة \*(الجواب)\* نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخمانية \*(سئل)\* فيما اذا نقد لهن أم تعة واتممت زيدا لها أو كرهته وهتدته بالحكم وبأخبارهم بذلك الا أن يقرب لها مبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم يفعل ذلك أوقعت به ما هتدته به لقدرتها عليه وأن الحكم بمن يأخذ بمجرد الكلام ويومل الا ذنب لا يقرب لها فدفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بذمته اقرارا كذا فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هند بما دفعه لها \*(الجواب)\* نعم ونقل هذه المسئلة في الخيرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره حاكم سياسة ذو شوكة بأن يبرئهم من المبلغ فأخذ مستنداته بالقهر والغلبة بعدما هدده بالحبس والوضع في الزنجير الحديد وهدد ذلك مما يوجب غما يعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال انه يفعل ذلك ان لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون البراء غير صحيح \*(الجواب)\* نعم قال في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه أو ابرأؤه كقيله بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره الشفيع أن يسكت عن طالب الشفعة لا تبطل شفيعته اه \*(سئل)\* في رجل أقر لا خبر بما له بعد أن أكره على ذلك من ذي شوكة اكرامه معتبرا فهل لا يصح اقراره \*(الجواب)\* نعم قال في الخيرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفق بعض المتأخرين بصدقه كذا في سرقة الظهيرية أشباه من من الاقرار \*(سئل)\* فيمن أجر أرضه بالا كراه المتعبر شرعا ويريد الا أن فسح الاجارة المذكورة فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم قال في الدرر الا قول وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشرائه

مطلب اكره زوجته بالضرب حتى تبرئه من مهرها لم تصح الهبة

مطلب اقرار بالكفالة مكرها لم يصح

مطلب لا تصح الكفالة بالا كراه

مطلب خوف زوجته بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة

مطلب اتهمته بسرقة وخوفته بالحكم حتى يقربها بكذا فهو باطل

مطلب أمره ذو شوكة حتى ابرأ غرماءه بعدما هدده بالحبس والزنجير لا يصح

مطلب لا يصح مع الاكراه البراء ولا السكوت عن الشفعة

مطلب لا يصح الاقرار مكرها

مطلب أجر أرضه مكرها لا الفسخ

واجارته وصلحه وابرائه مديونه أو كفيله وهبته فانه اذا أكره على واحد منها باحد نوعي الاكراه  
خير الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا لعدم الرضى  
والرضى شرط صحة هذه العقود فتفسد بغيره الخ اهـ (سئل) \* في امرأه وكلت بعلمها  
في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة الآن أخذ الدار  
ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي السراجية  
أكره على التوكيل فوكل لم يصح تنازخانية وفي فتاوى عطاء الله افندي من الاكراه سؤال  
تركي مضونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشد مسكة ارض لها بالاكراه المعتبر  
شرعا فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أراضها اذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو  
على وجهين ان كان عقدا لا يبطله الهزل مثل الطلاق والنكاح والعناق جازا لعقد ولا يبطل  
بالاكراه وان كان عقدا يبطله الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز وبطل  
وسواء كان الاكراه بشي يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود  
والاكراه وان كان بالحبس والضرب فانه يفوت الرضى شرح الطحاوى للأسبغيات ثم قال  
عطاء الله افندي مانصه والتوكيل من العقود التي يبطلها الهزل ولا يصح واذا لم يصح فيكون  
الزوج فضولي في فراغه فلها أن لا تحيزه وتأخذ أرضها أقول يستثنى التوكيل بالطلاق  
والعتاق فقد صرح في مبنى التنوير بمخاطبة مع الاكراه وقال في شرحه للعلائي وما في الاشباه  
من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه اهـ وكذا قال في نهج النجاة انه أى في الاشباه  
مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخانية والبرزانية والمجتبي والبحر وتبيين الكثر فيحمل ما في  
الاشباه على اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس  
هذه منها وعبارة الزيلعي في التبيين ولو أكره على التوكيل بالطلاق أو العناق فأوقع الوكيل  
وقع استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كاليبيع  
وأمثاله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل  
ينعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقاطات فاذا لم تبطل  
فقد تصرف الوكيل اهـ وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط  
الفساد لم يمنع انعقاده وانما أوجب فسادا لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل  
حيث لا يفسد بالشروط الفاسدة فينعقد بفساده مقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق  
والعتاق وغيرها استحسانا وعلى هذا فتقدم عن التنازخانية وفتاوى عطاء الله افندي  
مبنى على القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق والعتاق يصح مع الاكراه فكذا التوكيل به  
بخلاف نحو البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والا لزم أن يكون للوكيل منزلة  
على الاصيل في باب الاكراه أما في الطلاق والعتاق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تجرى علة  
الاستحسان على اطلاقها فليتمل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح  
مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صحته لان النكاح نفسه يصح الاكراه كالطلاق والعتاق

مطالب في اقرار السارق  
مكرها  
مطالب لا يصح التوكيل  
مكرها

مطالب اذا أكره على عقد  
من العقود فهو على وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح  
مع الاكراه

فكذا التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشباه وقال  
ولم أره منقولا اه وخالفه الخير الرمل في حاشيته على المنع وقال والظاهر أن ساكنهم عنه  
لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه أى فلا يصح لكن الخير الرمل نفسه ذكر  
في حاشيته على البحر في باب الطلاق العريج أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصریحهم  
بأن الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى علة  
الاستحسان تجدها في النكاح فيكون حكمها واحدا تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الوجه  
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة ورهنت امرأة زيد  
دارها عند عمرو بطريق الاكراه المعتبر شرعا من زوجها زيد المزبور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون  
الرهن غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق  
منه الاكراه كما في البرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح  
مع الاكراه عشرون وايس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر (سئل) فيما اذا اشترى  
زيد من عمرو أشجار زيتون بالاكراه المعتبر شرعا وتصرف زيد بثمنها مدة ويريد عمرو الآن فسخ  
البيع والغاء وتضمين زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا  
فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الكنز شرحه لا يعنى ويثبت به أى بالبيع ونحوه مكرها  
المالك للمشتري ونحوه عند القبض للفساد أى لاجل الفساد لكونه فاسدا لان مقتضى العقد  
الفساد بثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أى يثبت بالبيع أو الشراء مكرها  
المالك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة لان ركن البيع وهو الايجاب والقبول  
صدر من أهله هذا فالى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات الشرط تأثيره في فساد  
العقد الخ فصرح العبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ما كما فاسدا عند القبض وبذلك  
صرح في كتب الاصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعا فاسدا نرجع الى زوائد  
المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيهما فنقول قال في جامع الفضولين ولو منفصلة متولدة تضمن  
بالتعدي لا بدونه ولو ذلك المبيع لا المتولدة للبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير  
متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن  
ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أى حنيفة ويمثلها زوائد الغصب ولو ذلك المبيع لا الزوائد  
فهى للمشتري بخلاف المتولدة كما يفترقان في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه وقتله عنه  
في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمة الزيتون الذى تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا  
لا بدونه للبائع تضمن زيد قيمة الزيتون الذى تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا  
تفصيلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد  
ثوبه من عمرو بالاكراه المعتبر شرعا من بكر ومات الثوب عند عمرو ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا  
المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره البائع على  
البيع لا المشتري وذلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان

مطلب أكرها زوجها على  
رهن دارها لا يصح الرهن  
مطلب الزوج سلطان زوجته  
فيحقق منه الاكراه  
مطلب أكره على بيع زيتونه  
فله تضمين المشتري قيمة الثمر  
مطلب البيع مكرها يفيد  
المالك عند القبض لانه بيع  
فاسد

مطلب في زوائد المبيع بيعا  
فاسدا

مطلب اذا هلك المبيع كرها  
يضمن



مضموناً عليه بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والذرر وغيرها \* (سئل) \*  
 فيما إذا كان المكره غير قادر على ما هدد به هل يكون إكراهاً معتبراً أم لا \* (الجواب) \* شرط  
 الإكراه قدرة المكره على إيقاع ما هدد به كافي المتيقن وغيره \* (سئل) \* في جماعة من  
 المسلمين شهدوا أن زيدا أكره عماراً هذبه بالقتل وكان قادراً على إيقاع ذلك ووجهه على إقراره  
 من مال معلوم فأمر أخوه فأنه فكيف الحكم \* (الجواب) \* إذا كان الشهود المذكورون  
 عدولاً وزكاهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على مثله تقبل  
 شهادتهم ويثبت بها الإكراه إذا صدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفتى المصنف  
 رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في بكر بالغة منعها أبوها عند إرادته دخول زوجته إلا أن تبعة  
 دارها التي كان باعها منها في الماضي وأن تهب له أمتعة معلومة وضربها ففعلت حين لم تجد بداً  
 من ذلك فهل إذا ثبت ذلك لا يتغذيه بها ولا هبتها \* (الجواب) \* نعم كما أفتى بذلك الحبر الرمي  
 رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في رجل عليه دين لا يسه طلب من الأب أن يبرئه منه فامتنع  
 الأب فضوب نحوه بندقية مجرية وهذبه بقلبه بها أن لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحقق الأب  
 من إيقاع ذلك أن لم يفعل فأمره عن دينه فهل إذا ثبت ذلك فالإبراء غير صحيح وللأب مطالبة  
 الابن بدينه \* (الجواب) \* نعم

\*(كتاب المحر والمأذون)\*

\*(سئل) \* في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشتري من آخر نصف قرس فهل مولاه  
 مخير بين أن يبيعه أو يفسخه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في عبد رقيق محجور بيده دابة  
 وهو جار في ملك جماعة معلومين فهل يكون العبد وما بيده لمواليه المذكورين \* (الجواب) \*  
 نعم المحجور ممتنع عن التصرف قولاً ولا فعلاً بصغر ورق وجنون في المجازين والرق ليس بسبب  
 للمحر في الحقيقة لأنه مكاتب محتاج كامل الرأي كالمحر غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له  
 أن يتصرف لأجل حقه شرح الكنز للعيني \* (سئل) \* في رجل مسن معتوه في ذمته ديون  
 لزوجه وله أولاد صغار وكبار ولا وصى له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فأقر  
 وهو بهذه الحالة أن جميع ما يعرف به وينسب إليه فهو ولا ينفذ فلان الصغير فهل يكون إقراره  
 المبرور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم حيث كان معتوهاً فأقراره المبرور غير صحيح \* العتوه  
 اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه يشبه تارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين ذرر  
 وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الغهم مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب  
 ولا يشتم كما يفعل المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره  
 الزيلعي منع وتصرف الصبي والمعتوه أن كان نافعاً كالإسلام والالتحاق به بلا إذن وإن ضاراً  
 كالإطلاق والعتاق لا وإن أذن به وليهما وما ترددين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على  
 الإذن فإن أذن لهما الوصي فهما في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط أن يعقلا البيع سالباً  
 للملك والشراء عابلاً بانه تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من

مطلب شرط الإكراه قدرة  
 المكره على إيقاع ما هدد به

مطلب يصح الإكراه من غير  
 السلطان

مطلب منعها أبوها عن  
 الزفاف وضربها حتى باعته  
 أو وهبته لا يصح

مطلب إكراه أباه على أن  
 يبرئه من دينه لم يصح

كتاب المحر والمأذون

مطلب إذا اشترى عبد شيئاً  
 فمولاؤه مخير بين أن يبيعه  
 أو يفسخه

مطلب العبد وما بيده ملك  
 لمولاه

مطلب في تفسير المعتوه  
 وهو كالصبي العاقل  
 مطلب تصرف الصبي  
 والمعتوه ثلاثة أقسام

الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جملة حالية أى والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على المعتل  
 كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلاً غيب فاحش وأن الواحد فيها يسير فإن ذلك ظاهر فمن  
 لم يعرفه لا يكون عاقلاً كصبي دفع إليه رجلاً كعباً وأخذ به ثوبه فإنه إذا فوج به ولم يعرف أنه  
 مخبون لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما إذا لم يعرف الغيب اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته  
 فإنه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلاً عن الصبيان وهذا التقرير اندفع  
 ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بمذاق التجار فينبغي أن لا يعتبر هذا الشرط  
 اه فاعتمد بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أوضحناه في رد المحتار على  
 الدر المختار \* (سئل) \* في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق بقية الشهر فإذا أقر  
 أورهن أو فرغ عن تيمار له في حالة إفاقته هل يكون ذلك صحيحاً منه \* (الجواب) \* نعم لأن  
 المخنون في حالة إفاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره \* (سئل) \* في صغيرة يتيمة بلغت  
 غير رشيدة سفينة مبدرة وثبت ذلك عليها بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر عليها  
 ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة \* (الجواب) \* حيث بلغت غير رشيدة  
 لا يسلم اليها مالها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لأن المنع كان لرجاء  
 التأديب فإذا بلغت ذلك السن ولم تنأدب انقطع عنها الرجاء غالباً ولا معنى للحجر بعده وعندهما  
 لا يدفع اليها المال ما لم يؤنس منها الرشدة فيجوز دفع اليها مالها لانها بريئة الحرج على الخزانة  
 قال في التنوير وشرحه وعندهما يحجر على الخزانة بالسفاهة والغفلة به أى بقولها يفتى صيانة لماله اه  
 فتخلص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس  
 وعشرين سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدها واذا حرج عليها بالسفاهة والغفلة فعندهما لا يدفع  
 اليها المال حتى يؤنس رشدها في الاول المفتى به قول الامام فانه قدمه في الملتقى والهداية  
 وجزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المفتى به قولهما كما في التنوير أقول والتلخيص المفيد  
 في مسئلة من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام  
 وهذا ليس بحجر لانه لا يرى الحرج على الحر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه  
 المدة وبعدها يسلم اليه ماله وان لم يصير رشيداً لانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب  
 وأما عندهما فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخاً ولا يجوز تصرفه فيه وهذه  
 ثمة الخلاف وتظهر الثمرة أيضاً في الودع وصيه اليه المال بعدما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضمن  
 عندهما لا عنده وظاهر المتن اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصح غيرهم  
 باعتماد قولهما نعم صرح غيرهم بترجيح قولهما بصحة الحرج على الحر البالغ العاقل بسبب السفاهة  
 والغفلة والدين فقد صرح في الخانية في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستانى  
 انه المختار وهذا تصحیح صريح فيقدم على التصحیح الا لزامى كما ذكر العلامة قاسم أى أن ما جرى  
 عليه أصحاب المتن من أنه لا يحجر على الحر تصحیح التزامى بمعنى أن أصحاب المتن التزموا ذكر  
 التصحیح وهم في الغالب يمشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحیح له

مطلب من يحصل له صرع  
 اذا تصرف في حال إفاقته  
 يصح  
 مطلب فيمن بلغ غير رشيد

قوله في الاول أى في عدم  
 دفع المال اليها حتى تبلغ  
 خمساً وعشرين وقوله وفي  
 الثاني أى صحة الحرج بسبب  
 السفاهة وعدم الرشدة والحاصل  
 أن الخلاف بين الامام  
 وصاحبيه في مسألتين  
 احدهما ان من بلغ غير رشيد  
 هل يمنع عنه ماله مدة معلومة  
 أم لا فعنده مدته خمس  
 وعشرون سنة وعندهما  
 لا مدة له معينة بل لا بد من  
 استئناس الرشدة وان صار  
 شيخاً والثانية أن هذا المنع  
 هل هو حرج حتى لا تصح  
 تصرفاته في أثناء المدة أم غير  
 حرج فذهب الامام الثاني  
 ومذهب ما الاول والمفتى به  
 في المسئلة الاولى قول الامام  
 وفي الثانية قولهما اه منه  
 تلخيص مفيد فيمن بلغ غير  
 رشيد

مطلب التصحیح الصريح  
 يقدم على الالتزام

التراما وما مر عن الخاتبة من أن التوى على قولها تصح صريح فيقدم على الالتزام ثم اعلم  
أنه ذكر في التارخانية أنه لا خلاف عندنا في أن الحجر بسبب الدين يقتصر إلى القضاء واختلفا  
في الحجر بالفساد والسفاه فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد بن ثابت بمجرد السفاه اهـ ومثله  
في الجوهرة حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا حجر عليه إلا بحجر الحالك ولا ينقل  
حتى يهلكه وقال محمد بن ساد في ماله بحجره وأصلحه فيه بطلقه والتمرة فيما باعه قبل حجر  
القاضي يجوز عند الأول لا الثاني اهـ وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة  
ما حردته في رد المحتار على الدر المختار فاعتنه **\*(سئل)\*** في يقيم بغير رشيد أطلب ماله من  
أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت أنه بلغ رشيداً يؤمر  
الوصي بتسليم ماله **\*(الجواب)\*** نعم أقول في حاشية البيهقي على الأشباه قال في خزنة  
الأكمل وإذا أدرك اليتيم لم يحمل بدفع ماله إليه ولكن يتأني ويجبر به بشئ بعد شئ فإن وجد  
مصلحة دفع إليه ماله وإن كان ما جنى مفسداً ثانياً بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة  
ثم يدفع إليه ماله مصلحاً أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس بالولي أن يدفع إليه شيئاً من أمواله ويأذن له  
بالتجارة الاختيار عندنا فإن انس منه رشداً دفع إليه الباقي والرشد هنا الاستقامة والاعتدال  
في حفظ المال وأصلحه اهـ وفي المنع عن الخاتبة يقيم أدرك مفسداً غير مصلح وهو في حجر  
وصيه حجر عليه القاضي أو لم يحجر فسأل وميه أن يدفع إليه ماله فدفع إليه وضاع المال في يده  
ضمن وصيه لأن دفع المال إليه مع علمه بأنه مضيع تضيع فيضمن ولودفع إليه وهو وصي مصلح  
وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اهـ فهذا كله يدل على أن علم الوصي بصلاحه  
ورشده يكفي في جواز دفع المال إليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وأنه لو علم عدم رشده  
لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد البلوغ وأنه كره الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال إليه  
مالم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لوداع ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع إليه  
ماله وتصع تصرفاته أم لا بتم من إثبات رشده والذي يظهر لي الأول والأول أن كل من دفع  
لأنه تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الأشباه السيد محمد أبي السعود عن الولوالجية  
وكما يضمن بالدفع إليه وهو مفسد فكذلك يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ وله  
محمول على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيداً مبذراً متفلاً له ثم بلغ ولم يظهر رشده أم لو كان  
قبل البلوغ رشيداً غير سفيه فلا كلام لأنه يجوز له دفع المال إليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما  
لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضاً فيقتضي تعليل الخاتبة للمار أنما أنه لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ  
قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السفاه من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشيد  
وفي المتن فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فقيدها  
ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومة أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فإنه يسلم إليه ماله ثم رأيت  
في فتاوى العلامة شيخ الإسلام الشافعي سؤالاً فيمن بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشيد  
أو السفاه وهل لو دفع إليه ماله ثم ظهر مفسداً يبرأ الدافع أم لا **\*(الجواب)\*** قال في البدائع أما الصبي

مطالب إذا بلغ اليتيم لم يحمل  
بدفع ماله إليه  
مطلب فيما إذا بلغ ولم يظهر  
حاله

فالذي يرفع عنه الحجر شيئا أحدهما اذن الولي له بالتجارة والشا في بلوغه اه الى أن قال فربلغ  
ولم يعلم من حاله سغه ولا رشد كما هو في صورة السؤال اذ ادفع الوصي اليه ماله فظهر من سدا  
لا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضي خان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة  
البدائع ولم يظهر منه سغه وقت الدفع ولانه بالسغه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بحجر  
القاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد  
تحرر أن اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند جرد الوصي له وعليه يحمل ما في قساوي العلامة  
الشا في أيضا حيث سئل فين بلغت وعليها وصى رها لم تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد  
البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والا فلا حتى يؤنس  
منها الرشد اه ونقله عنه في الحيرية وأقره ويتعين حمله على ما قلناه والا ناقض كلامه الا قول  
هذا وفي حاشية المنع الخير الرزالي وقناشي لم أرهم ذكره وهو أنه لو امتنع الوصي من دفع ماله  
بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهلك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن  
من الدفع فلم يدفع لتعديه في المنع وكأنهم لم يذكروا لظهوره وأما اذا باع رشيدا فطالب ماله فثبته  
قبل أن يتكشف حاله ويبلغ رشده وملاحيته في نفسه بالاختبار فذلك لا يضمن الخ فاعتنم  
هذه الفوائد الغريبة وكتب المؤلف عن فتاوى قاضي الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ  
اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فاذعي أبوه أو وصيه انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل  
ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ عاقل فجميع تصرفاته نافذة  
ويؤثره أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور الا اذا جرح عليه حاكم ونفذ حكم  
آخر حكم الحاكم الا في جميع تصرفاته نافذة على القول المفتي به أقول أيضا وفي هذا تأييد  
لما قدمناه من أن الاصل الرشد واحترز بقوله على المفتي به عن قول محمد من انه ثبت الحجر  
بمجرد السفه وفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه يقتصر على القضاء تأمل لكن  
اشتراط التنفيذ في قول أبي حنيفة من أنه لا يحجر على الحر البالغ ورأيت في قساوي  
التمرتاشي صاحب التنوير جوابا عن سؤال بانصه مذهب أبي حنيفة انه اذا بلغ السفيه عاقل  
فجميع تصرفاته نافذة وتؤثره أحكامها الا اذا جرح عليه حاكم ونفذ حكم الحاكم الا في  
قال الزاهد في شرحه لان الحجر منه تترى ويسر بقضاء وهذا لم يوجد المقضي له والمقضي  
عليه ولو كان قضاء فنعس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اه لكن قال في الثانية  
من كتاب الحيطة ان الفتوى في الحجر على قول المصالحين فيكون هو المذهب المعول عليه  
فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام التمرتاشي  
رحمه الله تعالى (سئل) في مديون معسر ثبت افلاسه واعساره بالوجه الشرعي  
بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجترار بما دون ذلك  
المسكن ويكلفه دائته الى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
واذا كان للمديون ثياب يلبسها ويمكنه أن يبتزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضي الدين

مطالب اذا ثبت رشده  
وطالب ماله فثبته الوصي ضمن

مطالب اذا باع فاذعي أبوه  
أو وصيه انه سفيه محجور  
لا يقبل

مطالب الفتوى في الحجر على  
قول المصالحين

مطالب اذا ثبت اعساره  
وليس له الا مسكن واحد  
بقدر كفايته لا يؤمر ببيع

بعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يابسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجتري  
بما دون ذلك يبيع مع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا يبيت  
فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف  
والنطع في الشتاء واذا باع القاضى عندهما مال المديون لقضاء ديونه أو أمرا مينة بالبيع  
فان العهدة على المطلوب لا على القاضى وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كاتون من حديد  
يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية فتاوى الهندي وتعام فروع المسئلة في المتخ  
والخيرية من الحجر وهي شهيرة \* (سئل) \* في المديون الحاضر اذا كان له عروض وعقار  
وامتنع عن أداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما القاضى للدين \* (الجواب) نعم ولا يبيع  
القاضى عرضه وعقاره أى للمديون وهذا عند أى حنيفة خلافا لما أى لابي يوسف ومحمد  
فان عندهما يبيع القاضى ذلك ويوفى الدين وبه أى بقولهما يفتى كما في الاختيار وغيره وقال  
القاضى قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح  
كما في صحيح الشيخ قاسم وفي تبين الكثر ثم عندهما يبدأ القاضى ببيع النقود لانها معدة للسبب  
ولا ينتفع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان فضل شئ من الدين باع العروض لانها  
قد تعدد للقلب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم ينف عنها باع العقار لان العقار  
بعد الاقتناء فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهذه احدى الروايتين عنهما  
وقال بعضهم يبدأ القاضى ببيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم ما لا يخشى عليه التلاف  
منها ثم يبيع العقار فالحاصل أن القاضى نصب ناظرا فيبغى له أن ينظر للمديون كما ينظر للدائن  
فيبيع ما كان أنظرا اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتعامه في المتخ \* (سئل) \*  
فما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعى عن سيد الرقيق لدى بيعة  
شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعثى الرقيق فطالب الوديعة من زيد بدون وجه شرعى فهل  
ليس له ذلك والدفع المذكور جائز \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* فيما اذا خلع زيد  
المعترف بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة زوجته هند البكر البالغ من عصمته وعقد نكاحه  
بعد الخلو الصحيحة بها على مؤخر صداقها المعلوم وهو ممن يحتلم مثله فهل يكون الخلع صحيحا  
ولا يقبل جوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* في بكر  
عاقلة مراة رشيدة بلغت من السن اثنتى عشرة سنة باعت شيئا من مالها من أخوها بن  
معلوم من الدراهم لدى جاك شرعى وقالت في مجلس الحكم انا بالغة وهى بحال يحض منها  
والظاهر لا يكذبها وتسلم المشتريان المبيع وتصرفه نحو خمس سنين والا أن قامت تقول انها  
كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا يلحق الى انكارها \* (الجواب) نعم  
أقر مرافق بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال مع  
قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى  
القاضى محمود السمرقندى أن مرافقا أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال

مطلب لو كان له كاتون من  
حديد يباع ويتخذ من الطين  
مطلب اذا امتنع المديون عن  
اداء الدين وله عروض  
وعقار يبيعه القاضى

مطلب أقر أنه بالغ وخاع  
زوجته صح ولا يقبل جوده  
البلوغ بعد ذلك

مطلب المراهق اذا أقر أنه  
بالغ يقبل قوله



القاضي بما إذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاختلام فقال وماذا رأيت بعد  
ما استئذنت فقال الماء فقال أي ماء فإن الماء يختلف قال المني فقال وما المني فقال آب  
مردان كه فرزند ازوقی بود قال علي من احتملت علي ابن اوعلي بنت اوعلي أتان فقال علي ابن  
واستعبي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الصغير بالقرار بالبلوغ من غير  
حقيقة وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا  
التفسير وكذا الجارية اذا أقربت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب  
السادس ومثله في حاوى الزاهدى من باب الحجر والمأذون أقول المشهور في كتب المذهب  
صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ  
الاسلام ان هذا الاستئناس من باب الاحتياط يفيد أنه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقل  
الحوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قولهما ان يبين كيفية المراجعة حين السؤال عنها  
وكذا قال في الثمر النبالية يعنى وقد فسرا ما به علما بلوغه ما وليس عليهم ما عين اه وأقره في الدر  
المختار والظاهر ان المراد بالتفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط  
أن يكون ممن يحتلم مثله بان لم يكذب الظاهر في المنع عن الخيانة صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى  
الميت قال ابن الفضل ان كان مراهما ويحتلم يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مراهما ويعلم أن  
مثله لا يحتلم لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهر اوتبين هذا ان بعد اثنتي عشرة  
سنة اذا كان بحال لا يحتلم مثله اذا أقرب بالبلوغ لا يقبل اه (سئل) في مملوك محجور  
أبق من سيده من مكة المشرفة واصطحب رجلاً أتى به للشام وطلبه سيده منه فامتنع زاعماً  
أن المملوك استأجر منه جلالير كبه من مكة الى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة له  
فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مالا بدون  
اذن سيدها وأتلفته وباعها لسيدها ويريد أرباب الديون الدعوى عليهم بدينهم ومطالبته به  
فهل تؤاخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالا وأتلفه  
يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر في حق  
سيده فيؤاخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام بزازية من المأذون  
(سئل) في عبد محجور تزوج امرأة وأقرب دين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه  
ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته وبه مال لسيده ويريد زوجته أخذ مؤجلاً لها من  
المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له من المال المزبور بدون اذن السيده ولا وجه  
شريعى فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلما في التنوير توقف نكاح  
قن وأمة ومكاتب ومذبر وآم ولد على اجازة المولى فان أجاز نفذ وان ردت بل اه وأما الاقرار  
فلما فيه أيضاً من الحجر وضع طلاق عبداً واقراه في حق نفسه فقط لاسيده نلوا أقرب حال اخر  
الى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن رقيقك الحاضر بالجاس قوس جلى  
بندقية فيه سار صا ص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً ثبت ما ذكره شهود مائة ثم شهد

مطلب يشترط أن يكون ممن  
يحتلم مثله

مطلب استأجر العبد جلاً  
لا يلزم سيده

مطلب استقرض العبد المحجور  
مالاً وأتلفه يؤاخذ به بعد  
العتق والصبي لا يؤاخذ به  
أصلاً

مطلب في عبد قتل جلاً  
لا  
مطلب تشترط الدعوى على  
العبد بحضور سيده

اعل الخبر بان قيمته وقتئذ سبعون قرشا فكيف الحكم في ذلك **من الخواتم** تشتترط  
 اندعوى على العبد بمحض ورسيده لاعلى السيد بمحض ور العبد قال في الاشياء من أحكام العبد  
 لا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بمحض ورسيده وأما قيمة الحمل فتعتبر يوم التلف قال في اواخر  
 الاشياء من القول في ثمن المثل المتلف بلا غضب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه  
 فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب الحجر لو استهلك  
 العبد مالا فانه يؤاخذ به في الحال محجورا أو مأدونا اه وفي التارخانية من الكفالة ذكر  
 المحبوبي في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤاخذ به  
 في الحال فان كان له كسب يوفي ذلك من كسبه وان لم يكن تباع رقبته بدين الاستهلاك  
 الا أن يقضيه المولى اه وفي القنية من باب أمر الغير بالجنابة برز بكر خواهر زاده عبد محجور  
 جنى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف  
 الجنابة على النفس اه وفي التارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجنابة على  
 الآدمي وبين الجنابة على المال ففي الا قول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين  
 الدفع والبيع اه وفي الحارثي القدسي في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلا خطأ  
 واستهلك مال الآخر وحضر جميعا فانه يدفع الى ولي الجنابة ثم يتبعه الاخر فيدفعه في دين  
 الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أولا بآبائه القاضي في المال الذي استهلكه فان حضر  
 ولي الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشك  
 عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال اما قال العلائي في شرح التنوير من الحجر ان الاصل فيه ذلك  
 لكن آخر اعتقه لقيام المانع فتأمل اه أقول يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه  
 المؤلف أقول الباب عن شرح الكثران الرقي ليس بسبب الحجر في الحقيقة الخ وانما آخر  
 النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراد العلائي بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه  
 فامر عن السراج من أنه يؤاخذ به في الحال محمول على أن الاصل فيه ذلك وأن المؤاخذة  
 في نفس الامر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا التوفيق في غاية البعد  
 على أنه لا يتأتى في عبارة التارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة القنية والحارثي القدسي  
 لان الدفع من كسبه أو بيع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا فان الحجر انما يؤثر في الاقوال دون  
 الافعال ففي المتنون الحجر ومنع نفاذ تصرف قولي فهو دلائل على أن التصرف الفعلي يقع  
 في الحال وذلك كالاستهلاك فلا يتأخر الى العتق كما مر عن السراج وغيره ومثله في المنع عن  
 شرح ابن ملك وعزاه الخير الرمي الى النهاية والجوهرية والبرازية والخلاصة والولولة الجية ثم قال  
 والحاصل أن النقل مستقيم في هذه المسئلة بالضمنان في الحال فيباع أو يقضى المولى اه  
 والا حسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني وغيره من جل  
 ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره لمافي الغاية اذا كان الغصب ظاهرا ضمن  
 في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه اه ويؤيده ما قدمه

مطلب ما استهلكه العبد  
 يؤاخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنابة العبد  
 على الآدمي وجنابته على  
 المال

مطلب مهم فيما اذا استهلك  
 العبد مالا

المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله اذا استتم لك المحجور مال غيره عيانا  
يؤاخذ به في الحال فقوله عيانا أي بعبارة الشهود احتراز عما اذا أقر به المحجور فاغتنم هذا  
التحرير (سئل) في رجل دباغ متقن لحرفته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود  
التي يدبغها ممن رغب في شرائها ممن المثل ويريد بعية أهل الحرفة الحجر عليه بذلك ومنعه من  
تعاطيه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأن سبب الحجر الصغر والخشون والرق وعدم  
الامام لا يحجر الا على ثلاث مغت ما جن وطيب جاهل ومكابر فليس (سئل) في الصبي  
العاقل اذا باع من آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على اجازته  
(الجواب) نعم اذا بلغ فأجازه فلهذا والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل  
يشبه البالغ من حيث أنه عاقل مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه  
الخطاب وفي عقله قصور ولهذا اثبت للغير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل  
في الضرر المحض وفي الدائريين ما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة  
النفع على الضرر بل لالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منه قدام وقفا على اجازة الولي لان فيه  
منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازه نفذ عندنا خلافا لفرقة لا يتوقف  
على اجازة وليه فصار وليا بنفسه منع من الماذون ومثله في الدرر والاصل عندنا أن العقد  
يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل  
الح فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي فعلى هذا يحمل ما هنا على  
ما اذا كان له ولي ولم يجز له وبطل كما هو المفهوم من العمادية وغيرها أقول الذي يظهر لي أنه  
لا يبطل وان لم يكن للصبي المدكور ولي لان المراد من قولهم اذا كان له مجيز حالة العقد أي من  
يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض فلو عقد الصبي عقد اولي له يتوقف لان له مجيزا وهو  
القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلا للاجازة والافه وبطل كذا كنت  
افهم هذا المحل ثم راجعت فتعققت في ذلك طبق ما كتبت افهمه قال الامام الاستروشي في كتابه  
أحكام الصغار في مسائل النكاح ما نصه وفي فوائد صاحب المحيط رحمه الله تعالى صيغة  
زوجت نفسها من كفو وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي  
فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة يتعقد  
ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية القاضي فانه لا يتعقد  
وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح في أنه ليس  
المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعم القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا للاجازة  
احتراز عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي خاص لانه  
لا مجيز له أي لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك لا تصح اجازته ويدل عليه  
أيضا تمام عبارة العمادية في بيان الاصل المدكور وذكر ذلك في جامع الفصولين أيضا  
في الرابع والعشرين فقال بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه

مطلب دباغ متقن لحرفته  
ليس لاهل حرفته الحجر عليه

تحرير مهم الاصل عندنا  
ان العقد يتوقف اذا كان له  
مجيز حالة لمعقد والافلا

في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزوج امته وكناية قومه ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف  
على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجازة بنفسه حاز ولم يجز بنفسه البلوغ  
بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعه أو حررقه بحراً أو مرض أو وهب ماله أو صدق به  
أو تزوج قومه امرأة أو أعماه ماله بحياة فاحشة أو شرى شيئاً أكثر من قيمته فاحشاً أو عقد  
حماً أو فعله وليه في مهباء لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه  
لا يجز له وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح  
لاستداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله اوقع ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح  
كلاية بداء اه وكب الخير الرمي في حاشيته على قوله لو فعله وليه في صغره ما نفسه يدخل  
في الولي القاضى فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك أيضاً في فتح القدير  
حيث ذكر الاصل المذکور ويؤيد به الذي قلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر  
على امضاء العقد لا بالاقبال مطابقاً ولا بالولي اذ لا يتوقف في هذه الصور وإن قبل فضولي آخر  
أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاءها اه نقوله بمن يقدر على امضاء العقد فأدبه ان المراد من اه  
ولايه امضائه من ولي خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان فضولياً أو ولياً ولا مجرد وجود  
الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بمن المثل أو غير قابل كالطلاق والخلع هذا  
موقدر آيت حين كتبته هذا المحل بمخاض شيخ مشايخنا مثلاً على التركاني على جامع القصولين  
عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل  
ان يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو زوجت للصغيرة بنفسها ولا ولي لها من كفؤ وبمهر المثل  
يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المواد وجود ولي يملك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين  
بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم  
استشهد بذلك من الفريقين ثم نقل عبارة عن الحنفية وقال انها تقيد أن المراد ما هو أعم منها  
ولم يحرر المقام وقد علمت تحرير دعوى الملك العلامة واه ليس المراد الاول لان كون العقد قابلاً  
للاجازة لا يتوقف من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولي خاص أو عام  
كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كما لو زوج الصغيرة بنفسه في دار الحرب مثلاً بمهر المثل  
لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلاً للاجازة لكنه لا يجز له وقت صدوره وليس  
المراد الثاني أيضاً ان كان مراده الولي الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولي  
ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم  
من الاحتمالين وليس في كلام الحنفية ما يفيد بدل فيه ما يدل على ما قررناه وعبارة الحنفية  
هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجازته بعد بلوغه  
النكاح الذي يشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بالآخر قبل اجازة الصبي جاز الثاني  
لانها تملك الفسخ قبل اجازة للصغير وإن كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير نظر ان كان  
النكاح في الصغر بمهر المثل أو بما يتعين النكاح في مثله يجوز النكاح لانه كان موقراً فينفذ

قوله ما يصلح أي لفظاً يصلح  
الح في انكرة موصوفة لانافية  
بـ دة

باجازة اه بي بعد البلوغ وان كان بغير كثير لا يتغابن النكاح فيه ولا الصغير أب أو جد فكذلك  
 لانها يمكن النكاح عليه بغير كثير فتوقف عقد الصغير على اجازتها فينفذ بالاجازة بعد  
 البلوغ وان لم يكن للصغير أب أو جد جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا  
 الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اه وقوله لم يتوقف أي وان كان تحت ولاية قاض لانه  
 لا يملك تزويج الصغير بغير فاحش الا الأب والجد فلا يملكه القاضي فيكون لا يحيزله  
 فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة وقيل في زواجر الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى  
 هذا قوله ولا يحيزله أي ما ليس له من يقدر على الاجازة به بل كما اذا كان تحت أي تحت رجل  
 حرة وزوجه الفضولي أمة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يثمة في دار  
 الحرب اذ لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المحيز الذي يقدر على الامضاء حالة العقد  
 لان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكم ليمكن تزويجه اليثمة فكان كالمسكن الذي في دار  
 الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه أيضا تعذر تزويج الصغار فيه الا لاقى لاعاصب لمن  
 فوقع باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز لا ينفذ  
 أما اذا كان يجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه وقوله أما اذا كان أي وجد  
 سلطان أو قاض صريح أيضا فيأمنه من أن مرادهم بالمحيز من له ولاية امضاء ذلك العقد  
 مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا التعبير العديم النظير فذلك لا تكاد تجده  
 في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

\*(كتاب الغصب)\*

\*(سئل)\* في رجل غصب فرسا وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يجز للمالك البيع  
 ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذي كان اشتراها به زاعما أن له ذلك ويريد الغاصب  
 دفع قيمته اليه يوم غصبها فهل الغاصب ذلك والقول له في ذلك \*(الجواب)\* نعم وفي التنوير  
 وتجب القيمة في القبي يوم غصبه اجماعا اه وفي شرحه للملائي عن البحر والقول للغاصب  
 بهينه وفي القول لمن عن جامع الفصولين ولو ادعى انه غصب أمته ولم يذ كر قيمتها سمع دعواه  
 ويؤمر بردها لامة ولو هالكه فالقول في قدر القيمة للغاصب اه \*(سئل)\* في رجل غصب  
 قبح زيد وباعه من آخر وسلمه وتعرف به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قبحه حيث لم يتطاع  
 المثل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم ولو باعته الغاصب وسلمه فالمالك  
 بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والتمن له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب بالتمن  
 وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم يسلم لا يضمن بزيادة او اقل كتاب الغصب  
 ومثله في فتاوى العلامة التمرناشي المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب  
 الا اذا كان في الوقف المغصوب بأن غصبه وقيمه اكبر وكان الثاني امل من الاول  
 فان الضمان على الثاني أقول قوله المغصوب فعت لاوقف وقوله بأن غصبه أي الغاصب الثاني  
 والحال أن قيمته اكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب الاول \*(سئل)\* في فرس

قوله في دار الحرب قد لقوله  
 أو مجنونة أو صغيرة يثمة اه  
 منه

مطلب غصب فرسا وباعها  
 ومات عند المشتري ضمن

مطلب القول للغاصب  
 في القيمة

مطلب باعه للغاصب وسيله  
 للمشتري فالمالك يضمن  
 أيهما شاء

مطلب ولدت الفرس مع  
 الغاصب ونقصت قيمتها  
 ومات الولد يضمن نقصانها  
 فقط



مشتركة بطريق الملك بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد فأركبها البكر فركبها بكر إلى مكان  
 بعيد كل ذلك بدون إذن من عمرو وكذا كانت حاملا فولدت مهورا عند بكر قبل انتهاء مدة الحمل  
 وقسمت قيمتها بذلك ومات المهور ويريد عمرو وتضمن زيد نقصان قيمة الفرس والمهور هل يضمن  
 زيد نقصان قيمة الفرس لا المهور (الجواب) نعم يتضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة  
 ولا يتضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بعد طلبه والمسئلة في الخيرية من الغصب وفي  
 الاقروى عن العناية وان نقص الغصب في يد الغاصب ولم يغير نقصانه بوجه آخر ضمن  
 النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل أن كانت جارية فأعورت أو فاهدة الندين فأنكسر  
 نديها أو في غير بدنه مثل أن كان عبداً محترفاً فأنسى الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه  
 بالغصب وقد فات منه جزء وأما إذا كان قد انجبر نقصانه مثل أن ولدت المغصوبة عند  
 الغاصب فردت لها وفي قيمة الولد وفاء بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئاً عندنا خلافاً لزم  
 وفي البرازية وان نقص الغصب عند الغاصب ضمن النقصان إلا إذا كان النقصان بفعل الغير  
 فيجوز تخير المالك بين تضمين الغاصب ورجوع الغاصب على الجاني أو ضمن الجاني ولا يرجع  
 على أحداه وفيها عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب أن كان يمشي مع العرج ضمن النقصان  
 وإن كان لا يمشي أصلاً ضمن القيمة كالقطع أه وفيها ضرب بقرة الغير فسقطت وخيف تلفها  
 فباعها من قصاب فذبحها فاعلى الضارب ضمان النقصان أه ركب حمار غيره فباعه وضمن  
 ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن حاوي الزاهد من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان  
 (سئل) في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل منه واستعملها مدة  
 بدون نفع أجارة ولا استئجار ويريد الجبال مطالبة باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك  
 (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره من الغصب (سئل) فيما إذا كان لزيد  
 ابتغاء دار جارية في ملكه بيد هندا الحاضرة فأذنت له أن يبيعها ويشتريها بيوت فيها  
 مع سقفين فيها وبالصرف على ذلك من ماله ليحسبه من اجرتها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك  
 بدون وكالة عن ابتغاء ولا إذن ولا اجازة منه ثم حضر زيد ذلك ولم يجز له ولم يرض بدفع شيء  
 لعمرو في نظير مصرفه ويريد عمرو قلع عمارته حيث لا يضر القلع فهل له ذلك (الجواب) نعم  
 ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير إذنه أمر بالقلع والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو شجر  
 أمرت به انقصت الأرض به تنوير من الغصب ومثله في المتيق والدور والكنز وغيرها وفي  
 مسائلنا البناء لم يكن على الأرض بل على السقف والحيطان والمحكم فيهما كذلك بدليل ما نقل  
 في العمادية من أحكام العمارة في ملك الغير لو أن رجلاً بنى على السقف الأعلى في دار امرأته بأمرها  
 ثم أراد أن يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له أن يرفعه فان كان بنى بغير أمرها فله أن يرفعه  
 أن كان لا يوجب رفعه ضرراً في غير ما بنى قال والاصل أن من بنى في دار غيره بناءً وأنفق في ذلك  
 بأمر صاحبه كان البناء لصاحب الدار ولا يفي أن يرجع على صاحب الدار بما أنفق أه  
 وقد ائتمت العلامة الخير الرمي كما في فتاويه من الغصب برفع البناء حيث أمكن بلا ضرر فممن بنى

مطلب نقص الغصب ببدنه  
 الغاصب ولم يغير نقصانه  
 بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلب فيما إذا عرج الحمار  
 المغصوب في يد الغاصب  
 مطالب إذا زال العيب يرجع  
 الغاصب بما ضمن

مطلب غصب جبالاً معدة  
 للاستغلال يلزم ما جرت مثلها

مطلب بنى أو غرس في أرض  
 غيره بلا إذنه أمر بالقلع والرد

مطلب بنى في دار امرأته  
 بأمرها أو لبناء لها

في ساحة غيره بغير أمره فراجعه \* (سئل) \* في امرأة دفعت لزبد غرارة حنطة من مال زوجها عرو في غيبتها بدون إذن منه ولا وجه شرعي وزرع زبد الحنطة واستقصدت فهل تكون الحنطة ملكا لزبد ويضمن مثلها العرو \* (الجواب) \* نعم قال في الاختيار وإذا تغير المصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر منافعه ملكه وضمنه وذلك كدفع الشاة وطبخها أو شربها أو قطعها أو طعن الحنطة وزرعها وخبر الدقيق وجعل الصفرانية والحديد سيفا والبناء على ساحة وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن ونسج الغزل الخ ومثله في المتون والشروع والعتاوى وتعام تفاربع المسئلة في العمادية \* (سئل) \* في رجل هدم بيت نفسه فأنه من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم في البرازية من الغصب هدم داره فأنه من ذلك بناء جاره لا يضمن اه \* (سئل) \* في رجل زبد دخل زرع عرو فأخرج عرو عن الزرع وساقه وضربه بأحجار كثيرة تعديا فأت من ذلك ويريد زبد أن يضمن عمرا قيمته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ومن وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت زرعته فبمسئله فهلك ضمن ولو أخرجها المختار أنه إذا أخرجها وساقها يضمن وإن أخرجها ولم يسبقها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغبر عن زرع الغير عمادية من جنابة الدواب والجنابة عليه أو قد ألقى بمثله العلامة الرمل في باب الغصب عازيا المسئلة للخلاصة والبرازية \* (سئل) \* في حائوت استأجرها زبد ووضع فيها شياها وخطبها ليقدمها فحرق الشيخ لئلا يلاذه منه ولا من غيره وفي لزق الحائوت دار لعرو فغاف عرو ومن وصول النار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زبد اقيمة الحائط الذي هدمه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق عن داره فهو ضمان إذا لم يفعل بأمر السلطان عز نصره كما مرح بذلك في خزائن الفتاوى في كتاب الضمان \* (سئل) \* في حائط قديم فيه باب من حجر جاري في ملك زبد فهدم عرو وهدمه بدون إذن من زبد ولا وجه شرعي ويريد زبد أن يأخذ النقص ويضمن عمرا قيمته نقصانه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم من هدم بيتا ضمن قيمته من قبل اقيمة العرصة لأنها قائمة والغصب لا يجري في العقار جامع الفصولين وفي حاشية الاشياء للجوى من الغصب قوله من هدم حائط غيره الخ أقول في شرح النقاية للعلامة قاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فله الجار الخيار أن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم من وجهه هالك من وجهه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الملاك وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما اه أقول وهذا في غير الوقف كما في حاشية البيهقي أي فلو هدم حائط الوقف مسجدا أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فيمن استأجر دارا وقف فهدمها وجعلها طاحونا أو فرنا فأجاب بأنه ينظر القاضي إن كان ما غيرها إليه أنفع أو أكثر ريعا أخذ منه الأجرة

مطالب غصب حنطة وزرعها في زرع له

مطلب هدم بيت نفسه فأنه من ذلك بناء جاره لا يضمن  
مطالب وجد في زرع دابة فان ساقها بعد ما أخرجها ضمن والا فلا

مطلب احترق حائوت فهدم رجل داره لا يضمن صاحب الحائوت

مطلب فيمن هدم حائط غيره ضمن قيمته

مطلب الحائط ليس من ذوات الامثال

مطلب إذا هدم حائط الوقف أجبر على بنائه

مطالب تعلق رجل برجل وخاصة فسقط من المعلق به شيء ضمنه

وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع ولا ألزم بهدمه واعدته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يليق  
 بحاله اه وتماسه في رد المختار (سئل) نعم تعاق برجل وخاصمه فسد من المتعلق به  
 شيء فضاغ هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادة  
 من انواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين أقول وينبغي أن يكون القول  
 للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أنكر السقوط أصلاً لم يبرهن الآخر  
 وكتب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وهي في أجناس الناطق الغصب عبارة عن إيقاع الفعل  
 فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه متعلق الضمان به أما من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا  
 حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ما له لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك  
 عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السيرة الكبير إذا حبس رجلا حتى  
 ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال عن المالك يضمن وفي مبسوط الاستيعاب إذا جال بين  
 رجل وأملا كه حتى تلفت لأخيه عليه ولو فعل ذلك في المنقول ضمن وفي المختلقات القديمة  
 إذا وقف بحتب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلكت لا يضمن وأوضح من هذا إذا قاتل  
 صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدمت في أول الجندس الذي قبل هذا  
 عن الأعيون ما يخالف هذا وفي الفوائد في نظام الدين ختم ماء ارض آخر حتى هلك الارز  
 زرعه لا يضمن وكذا ذكر في العدة وفي فوائد في نظام الدين ختم ماء ارض آخر حتى هلك الارز  
 هل يضمن أجاب شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبيد المجيد وكان استاذاه انه يضمن فصول  
 العمادة في ٣٣ في انواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع  
 أن نقيدهم سألنا بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط تأمل وأما لو قتل صاحب المال وتركه  
 حتى تلف فوجه القول بالضمان فيه أنه لما قتل فقد أزال يد مالكه عنه وصار بيده حكما  
 فاذا تركه حتى تلف يضمنه تأمل (سئل) فيما إذا كان يزيد أرض زرعها بنفسه  
 ولا يدعه لأمر أجرة فزرعها عمرو ببذره حنطة بلا إذن مالكها المزبور واستخدمه الزرع فهل  
 الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس في أرض آخر بدون إذنه  
 ولا وجه شرعي فهل يؤثر بالقلع والرد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا حرث زيد  
 أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فعمد عمرو وزرعها بدون إذن الناظر ولا وجه شرعي  
 ونبت الزرع ولم يدرك وقلعه لا يضر بالوقف فهل يؤثر عمرو بقلعه (الجواب) نعم  
 (سئل) في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه بدون إذنه  
 ولا وجه شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه (الجواب) نعم  
 (سئل) في رجل زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد لا إذنه ولا وجه شرعي ونبت  
 الزرع ولم يدرك ويريد زيد تكايف الرجل قلع زرعه المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث  
 لم يدرك الزرع فللمالك الأرض أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أني فله الملك قلعه فإن لم يحضر المالك  
 حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمينه نقصان أرضه أن نقصت الأرض بزراعته

مطالب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن

مطلب له أرض غير معدة للاستغلال بل يزرعها بنفسه فزرعها غيره بلا إذنه فالزرع للزارع

مطلب غرس في أرض غيره يؤثر بالقلع

مطلب زرع في أرض موقوفة يؤثر بقلعه حيث لا يضر بالوقف

كما في جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فلما لك أن يأمر الغاصب بقلعه  
فإن أبي بقلعه بنفسه وقبل النبات بخير صاحب الأرض أن شاء تركها تنبت فيأمره بقلعه  
وإن شاء أعطاه ما زاد البذر فثمن مبدورة بذر غيره له حق القلع ويغرم وغير مبدورة فيضمن  
فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاقلى أصح منع من الغصب  
وذكره العلاني باختصار مفيد (سئل) في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة  
آخر فم د زيد وزرعها في مدة معلومة واستغلها كل ذلك بدون إذن من متولى الأرض ولا من له  
المشد ولم تكن الأرض في اجارته في المدة المرقومة ويريد الناصر مطالبة زيد باجرة مثل الأرض  
المزبورة مدة زرعها واستتم الفهل له ذلك (الجواب) نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين  
عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه بحصته من الخارج أو باجرة زرعها دراهم وإن قلنا لا ترفع يده  
عنها مادام مزارع يعطى ما هو المعتاد فيه على وجه المطلوب كما في فتاويه من المزارعة أقول  
الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد على المزارع فإن سؤاله هكذا سئل عن  
الأرض الساطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة في مزارعها بالحصة  
المعمودة فيها إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصة فهل لمزارعها أن يطالبه بحصته  
من الخارج أو باجرة زرعها دراهم أجاب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصة  
أو بالاجرة لو كيل السلطان أو لمتولى الوقف لو كانت الأرض وقفاً وليس للمزارع وصاحب  
المسكة مطالبة بشئ من ذلك لأنه لاحق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فإنه يخفى على  
كثيرين (سئل) في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها  
عمرو واستغلها أقام عمرو يطالب المزارع بحصته من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام  
الغلة أنصافاً أو أرباعاً فهل يكون الخسارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض (الجواب) نعم  
(سئل) فيما إذا كان لزيد أرض من جملة أراضي قرية معدة للأرض للزراعة والعرف  
في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع من الزرع الشتوي فزرع عمرو والأرض  
المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه العرف من الزرع (الجواب) نعم  
قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فإن اقتسموا الغلة أنصافاً أو أرباعاً  
اعتبروا إلا بالخارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة أو الأجر بكل  
حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحمادى والثلاثين ومن زرع أرض غيره  
بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم رمز لقناوى القاضى ظهير الدين زرع  
الأكارسين بعد مضي مدة المزارعة جواب الكتاب أنه لا يكون مزارعة فالزرع كله للأكار  
وعليه تصدق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفعلون بخارى وقيل تكون مزارعة  
وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان ربهما من لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك  
على المزارعة فلرب الأرض حصة على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا لو لم يعلم وقت  
الزراعة أنه زرعها على وجه الغصب صريحاً أو دلالة أو على تأويل فإن من أجر أرض غيره

مطلب مهم في أرض وقف  
مشد مسكتها الرجل زرعها  
آخر بلا إذن فعليه اجرتها  
للمتولى لا لصاحب المشد

مطلب غصب أرض معدة  
للاستغلال فعليه اجرتها  
ان لم يكن في القرية عرف الخ  
مطلب زرع أرض غيره  
بلا إذنه يعتبر العرف

بلاذنه ولم يجزها و قد زرعتها المستأجر لا على الزراعة وإن كانت الأرض  
معدة إلا في الوقف تجب فيه الحصة أو الأجر بأى جهة زرعتها أو سكتها. اعدت للزراعة أولا  
وعلى هذا استقرت روى عامة المتأخرين اهـ وعامله أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الأول  
انه اذا زرع أرض غيره بلا امره لا يكون غصبا بل يحل على المزارعة وحصة رب الأرض ما جرى  
عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب انه يكون غاصبا والزرع  
كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره واجرمثل عمله ويمكن حمل هذا على ما اذا لم يكن عرف  
في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث انه يكون مزارعة اذا كان  
صاحبها أعدها للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لانه يكون قرينة  
على ان الزارع انما أخذها على وجه المزارعة على ما عرف في تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها  
بنفسه يكون الزارع غاصبا للزرع كله له وقوله لكن انما يحل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة  
فما اذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الأرض  
انما يتم اذا لم يعرف انه زرعه على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ويوافق هذا ما قاله في  
البرازية من المزارعة قال القاضى وعندى أنها ان معدة للزراعة وحصة العامل معلومة عند  
أهل تلك الناحية جاز استئجاره وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقرب أنه زرعه  
لنفسه قبل الزراعة أو بعده أو كان ممن لا يأخذ مزارعة ويأخذ من ذلك فمعدته تكون غصبا  
والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو زرعتها بتأويل بأن استأجر أرضا لغيره المؤجر ولم يجزها  
ربها وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعه بتأويل الاجارة اهـ ويؤيده ما في غصب  
الذخيرة قالوا في المعدة الاستغلال يجب الاجراء سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه  
بطريق الدلالة وذكر في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل  
ملك اهـ لكن المشهور وهو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم  
والمعدة للاستغلال الا اذا سكن المعدل للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب  
الاجارة عن التنوير وشرح وقال في شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة ما نصه وفي الاشياء  
اذ يحى نازل الحان وداخل الحمام وساكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب  
قلت فكذلك مال اليتيم على المفتى به فتنبه اهـ وقول الفصوليين الا في الوقف تجب فيه الحصة  
ان كان ثمة عرف في أخذها مزارعة بحصة معلومة والا فالاجر وقوله بأى جهة أى سواء كان  
غاصبا للزرع لا و ذكر في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اهـ  
والظاهر حله على ما اذا لم يكن عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف لقولهم يفتى بما هو أنفع  
للقف فالخاص ان من زرع أرض غيره بلاذنه ولو على وجه الغصب فان كانت الأرض  
معدا او عدها ربها للمزارعة اعتبر العرف في الحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدها للايجار  
فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها له والا فان انتفعت فعليه النقصان والا فلا شئ عليه  
وان كانت وقفا فان كان ثمة عرف وكان أنفع اعتبر والا فالجر المثل وكذا لو كانت مال يتيم

قف  
على هذا الحاصل المقتضى  
في مسألة من زرع أرض غيره  
بلاذنه



أوسلطانبة فاغتم هذا التحرير المفرد الجامع بين كلامهم المبتدئ (سئل) في أرض  
معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زيد عليه واستغلها واستوفى منفعتها  
بمدة بلا اجارة ولا اجرة قامت هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المزبورة فهل لها ذلك  
(الجواب) نعم ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار  
يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة (سئل) في حانوت ملك بين شريكين سكنها  
أحدهما مدة بدون اجارة ولا اجرة وهي معدة للاستغلال فهل لاجرة عليه لشريكه  
(الجواب) قال في العمادية في الفصل ٣٣ في أنواع الضمانات بيت أو حانوت بين شريكين  
سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه  
وبذلك حصل الجواب وذكر قبيله مانصه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد  
الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغية صاحبه ثم جاء الآخر يطلب أجر حصته ليس له ذلك  
وان كانت الدار معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيها كان من توابع  
السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع  
كل واحد من الدخول والقعود ووضع الامتعة فيتعطل عليهم ما منافع ملكهما وانه لا يجوز  
واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنيا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن  
من اجارات الذخيرة اه (سئل) في طاحونة ماء مشتركة بين بالغين ویتيم لكل حصصة  
معلومة فيهما فاستعملها الباطن بالطحن بهامدة بلا اجارة ولا اجرة حتى بلغ الیتيم رشيدا  
فطالبها الآن باجرة مثل حصته مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الخيرية  
من الاجارة سئل في بئر معدة لخزن الغلال بالاجرة بين یتيم وبالغ اجره البالغ باذن الولى هل يلزم  
دفع حصصة الیتيم من الاجرة لوليه أم لا اجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة  
يلزمه اجرة مثل حصصة الیتيم كما أفتى به المتأخرون الحاقاله بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم اه  
ومثله في التمر ناشية من الشركة (سئل) في حانوت معدة لصنع الاثواب جارية في وقف  
أهلى وضع زيد فيها بعض آلة الصنع كالمذق والحلة وغيرهما وعطل الحانوت مدة بدون اجارة  
ولا اجرة ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد باجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعا  
فهل له ذلك (الجواب) منافع الغصب غير مضمونة استوفاهما أو عطلها فانها غير مضمونة  
عندنا الا أن يكون الغصب ووقفا او مال یتيم أو معدا للاستغلال الخ تنوير من الغصب  
أقول ومثله في الدرر والعجب من الشربل الى حيث قال في حاشية الدرر وليتظر فيما لو عطل اه  
فانه يفيد أنه لم يره مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاهما أو عطلها  
(سئل) في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن  
وليس بمعددة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لخصه أخوه (الجواب) نعم  
قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لا تضمن بالغصب  
والاتلاف وقال في تنوير ومنافع الغصب استوفاهما أو عطلها غير مضمونة الا أن تكون وقفا

مطالب غصب أرضا معدة  
للاستغلال يجب الاجر

مطالب سكن أحد الشريكين  
في الحانوت المعد للاستغلال  
لا يلزمه اجر

مطالب طاحونة مشتركة  
بين یتيم وغيره استعمالها  
الشريك للیتيم اجرة حصته  
مطلب طاحونة مشتركة  
بين یتيم وغيره استعمالها  
الشريك للیتيم اجرة حصته  
مطالب اذا عطل الحانوت  
مدة يلزمه الاجر

مطلب يجب الاجرة لمصلحة  
اليتيم

مطلب سكن احد المستحقين  
في دار الوقف بالغلبة تلزمه  
أجرة

مطلب أسكنهم الناظر بلا  
أجرة عليهم أجرة المثل

مطلب غصب دارا وسكنها  
لا يلزمها أجرة

مطلب سكن دار اليتيم  
أو الوقف بأهله وأتباعه  
فأجر المثل عليه  
مطلب تؤخذ الاجرة من  
المتبوع

مطلب فيما ذاق نفس المتعصب  
عند الغاصب

مطلب فيما اذا كانت قيمة  
البناء أو الغراس أكثر من  
قيمة الارض المتعصوبة

أموال يتيم أو معدة للاستغلال اذا سكن بتأويل ملك أو عقد \* (سئل) في دار معلومة  
غير معدة للاستغلال مشتركة بين يتيمين وبالعين سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لمصلحة  
اليتيمين ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لمصلحة اليتيمين في المدة \* (الجواب) \* يلزمهم ذلك  
أقول الضمير في سكنوا عائد على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال اليتيم ملحق  
بالوقف كما مر عن الخير الرمي وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع  
للمعد للاستغلال فقط كما أفاده شارحه العلاني ويدها سابقا \* (سئل) في دار جارية  
في وقف اهلي للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيد في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين  
ولا وجه شرعي ولم يدفع لهما شيئا من اجرتها فهل تلزمه اجرة مثل حصته ما مدة سكنهما فيها  
\* (الجواب) \* نعم في الاشهاد من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن  
الاخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضا ومثله في البرازية  
وصور المسائل والبحر والقنية وافتي به خاتمة المحققين الخير الرمي وكذلك غيره ممن يعتمد على  
اقتائه \* (سئل) في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل  
يلزمهم لجهة الوقف اجرة المثل مدة سكنهم \* (الجواب) \* نعم قال في العمادية وفي الفتاوى  
متولى الوقف اذا سكن دار الوقف بغير اجرة ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة  
المتأخرين ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن  
ايدى الظلمة وقطعا لا طاع الفاسدة وعليه الفتوى اهـ ومثله في جامع الفصولين والرحمة  
\* (سئل) في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك الزوجة وأهلها مدة سنين  
بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة لهم \* (الجواب) \* حيث  
سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا يتام ولا معدة للاستغلال لا يلزمه اجرة في تلك المدة  
المرتبوة والله تعالى اعلم وان نقص المتعصب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان  
النقصان بفعل الغير فحينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني  
او يضمن الجاني ولا يرجع على احد برأية \* (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف  
بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن تركته فهل تؤخذ اجرة الدار من التركة  
او من الزوجة \* (الجواب) \* تؤخذ اجرة الدار من تركته الرجل لامن الزوجة لان الرجل  
متبوع والزوجة تابعة والاجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع  
المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اهـ  
وفي وصايا التنوير أهل الرجل زوجته الخ \* (سئل) فيمن غصب أرضا وبني فيها أو غرس  
وقيمة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمتها أم يؤمر بالقلع  
\* (الجواب) \* أجاب شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم أنه يؤمر بقلع ذلك ولا يلتفت  
لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سديا بالظلم والغصب وان كان في المسئلة اختلاف وأخذ  
جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى وفي القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا

أوغرس شجرة كذلك أمر الغاصب بالقلع أي قلع البناء أو الشجر والرد أي رد الأرض فارغة  
إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض وقال الكرخي أنه لا يؤثر به حيثئذ ويضمن  
القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه أفتى بغض المتأخرين كصدر الاسلام  
وأنه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشياخنا فانهم كانوا لا يتركون جواب  
الكتاب كما في العبادية من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع الغصبات أه وفي هامش  
الا تقروى ما نصه ولا يفتى بقول الكرخي صرح به أبو السعود العماذي وقال في نور العين يقول  
الحقير عدم انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخلاصة  
وعامة المتون ولكن اختير في شروح الهداية وغيره ما قول الكرخي ولعل الاقل قياسا والثاني  
استحسن وهو الاولي لما ذكره الامام قاضي خان في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين  
أن يملك الآخر بقيمته ونظائره كثيرة كدابة ابنته لتلوة فلو قيمة التلوة أكثر فليها أن يملك  
الدابة وكدابة ادخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها الا بكسر القدر لوقيمة رأسها أكثر  
من قيمته فليها أن يملكه بقيمته اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب  
بأن فعل ذلك في هذه المسائل أمراض طراري لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل  
اختياري مقصود والذي أفتى به المولى على أفندي هو الاولي والاخرى في هذا الزمان لغلبة  
أهل الظلم والغاصبين ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام  
الزيلي أي ليس لذي عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من المجاز كما يقال  
صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ولان الأرض باقية على ملكه اذ لم تصرف  
مستملكة ولا مغصوبة حقيقة ولا وجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب فيؤثر به تغيريها  
وردها الى مالكها كما اذا شغل ظرف غيره بالطعام ثم ذكر ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل  
والحديث الشريف يستأنس به لما أفتى به المولى أبو السعود (سئل) في رجل مشترك  
بين زيد وغمر وذبحه غمر وبدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد تضمين غمر بقيمة  
حصته منه فهل له ذلك (الجواب) نعم في الاصح قال في العبادية في الفصل ٣٣ ومن ذبح  
شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها وغرمه النقصان  
وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وزوي عنه ان شاء  
أخذها ولا شيء له والاقل أصح اه ومثله في التنوير من الغصب (سئل) فيما اذا غصب  
زيد شجرة زيتون لغمر وقلعها وغرسها في ملكه فنبقت وأدركت فهل تكون الشجرة المربوطة  
لزيد ولصاحبها عمرو بقيمتها (الجواب) نعم ويلزم الغاصب التعزير الا لا يثق بحاله الرادع له  
ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب تالة مغيرة فغرسها في ملكه فأدركت في أرضه فله صاحب  
التالة قيمة التالة ولا سيبل له على النخلة عندنا لانها صارت تبعاً لأرضه ولو غصب تالة ولم تزدد  
فان لم تنبت فلا شك أنها تزد على المالك وان نبتت ولم تزد ينبغي أن ترد على الغاصب منه  
أيضا لانه وضع المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الاسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى

مطلب من ذبح شاة غيره  
فمالها بالخيار

مطلب غصب شجرة صغيرة  
وغرسها في أرضه

عمادية في ٣٣ ومثله في الفصولين والتسالة مغار الغل قاموس \* (سئل) \* في رجل عد  
الى كرم آخر وقطع أشجاره ظلما وعدوانا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة ما قطع  
فانما في أرضه \* (الجواب) \* نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض  
وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عمادية وفيها أيضا قطع أشجار كرم  
إنسان يضمن القيمة لانه أعطف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار  
النسبة ويقوم مقطوع الأشجار ففضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار  
أن شاء دفع الأشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك الأشجار ورفع  
من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه حصه الباقي وذكر الفقيه أبو الليث في فتاواه  
مسئلة قطع الأشجار كذلك قال وإن كانت قيمة الأشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء  
فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار الائمة ألقاها مثلا وبدون الأشجار سبعمائة  
كانت قيمة الأشجار فائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فإن شاء المالك دفع له الأشجار  
المقطوعة وضمنه قيمتها فائمة وهي ثلثمائة وإن شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فإن كانت  
قيمتها مقطوعة مائة مثلا رفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها فائمة وهو مائة وإن كانت  
قيمتها مقطوعة وقيمة سبعمائة واختار أمسا كما في الفاشي على القاطع وذلك مثل الصنف صاف  
والخورد بالمهمة فإن قيمته فائمة وقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه  
فإن قيمته فائمة صالحا للثمر أكثر من قيمته مقطوعا لا يصلح الاحتياط به إذا ما ظهر لي في بيان هذا  
المقام فتأمل \* (سئل) \* فيما اذا وضع زيد يده على كرم عنب لعمرو وتصرف بعنقه بطريق  
الغصب ولم يدفع لعمرو منه شيئا ثم رد الكرم لعمرو وامتنع من رد مثل العنب الذي تصرف به فهل  
عليه رد لعمرو حيث لم يقطع المثل \* (الجواب) \* نعم زوائد المنصوب مطلقا أي سواء كانت  
متصلة كالشبن والحسن أو منفصلة كالولد والنثر لا تضمن إلا بالانتهى أو المنع بعد الطلب  
لانها أمانة وحكمها هذا درر من الغصب ومثله في التنوير وغيره ولا عنب مثلي كافي العمادية  
ولو كان العين المنصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فإن كان السعر في المكان الذي التقيا  
مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ من المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل  
فالملك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب وإن شاء انتظر ولو كانت  
القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب أن شاء أعطى مثله في مكان الخصومة وإن شاء  
أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المنصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين  
سواء كان المنصوب منه أن يطالبه بالمثل خالية في الغصب من الفصل الاوّل للمنصوب لو فائما  
دأخذ مال الكرمه لميا أو لافي كل الوجوه إلا أن كانت بلدة الخصومة أقل من قيمة بلدة الغصب  
فحينئذ للمالك خيارا ثلاث رضى به أو انتظر أو أخذ قيمته مكان الغصب يوم الخصومة جامع  
الفصولين \* (سئل) \* في رجل إذا كان لزيد وعمرو والاخوين غراس عنب ويزينون قائم في أرض  
وقوف بالوجه الشرعي وهو جاز في ملكها فعمرو من غراس زيد ونحو ثمان سنين فتصرف عمرو بجميع

مطلب قطع اشجار غيره  
لزمه قيمتها فائمة وعزير

ثمر الغراس المذكور انفسه بلا اذن من أخيه ولا اجارة ولا وجه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه  
بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر أمثل ما تصرف به من حصته أخيه زيد من  
الثمر المربور (الجواب) نعم لان العنب مثلي كفا في عامة الفتاوى خلافا لفوائد صاحب  
المحيط كفا في العمادية وكذا الزيتون مثلي مكيل مضمون بمثله كفا في الخيرية ويجب المثل في المثلي  
كالمكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الاستراق بالاتفاوت بين اجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك  
فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث تخرجه الصنعة عن المثلية بحوله نادر بالنسبة  
الى أصله كالقمعة والقدر والابرق يكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا تخرجه عن المثلية  
ابقاء كثرته وعدم تفاوته كالدراهم والدنانير المضروبة درر من الغصب كل ما يكال او يوزن  
وليس في تبعضه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز والبيض  
والفلوس ونحوها وذو كرمدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكيل امثليا  
ولا كل موزون انما المثلي من المكيلات والموزونات ما هي متقاربة أماما ومغاوت فليس  
بمثلي فكانت المكيلات والموزونات والعدديات سواء عمادية وذو كرمدر الاسلام في الجماع  
أن اللحم من ذوات الامثال والكثيري والمشمش والخوخ كاهما من ذوات الامثال لانها عددي  
متقارب وفي شرح القدوري وثمار النخل كاهما جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه  
الصلاة والسلام الثمر بالتمر مثلا بمثل فأما بقية الثمار فكل نوع من الشجر جنس واحد والعنب  
مثلي وكذا الزبيب وكاهما جنس واحد كذا ذكر في عامة الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط  
وأحاله الى زيادات الفقيه أبي الليث أن العنب من ذوات القيم وفي الفتاوى النخل والعصير  
مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والتمين وجميع انواعه  
مثلي وفي اللحم اختلاف والكتمان والابريسم والنحاس والصفر والرماس والحديد والحناء  
والوسمة والرياحين اليابسة كاهما مثلي والمجد مثلي وفي موضع آخر انه قيمي وأما الماء في رواية  
أنه من ذوات الامثال وفي فوائد صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف والكاعده مثلي والرمان والسفرجل والقثاء والبطيخ مما تغاوت آحاده فتكون  
من ذوات القيم وكل موزونين اذا اختلطا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد  
من أن يكون مثليا ويصير من ذوات القيم والسرقين من ذوات القيم وكذا الحطب وأوراق  
الشجر كاهما والبسط والحصر والبوارى والادم والصرم والجلود كلها قيميات كالثياب والابرة  
والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز الدلم فيها  
ولا استئقراضها أما الرياحين اليابسة التي تكال وتوزن فهي مونة بالمثل عند استئقراضها  
فيجوز السلم والقرض فيها من فصول العمادية الفحتم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي  
حاوي الزاهدي اللبن مثلي خيرية من الدهن مثلي خيرية من البع الفاسد الزيتون  
مثلي خيرية قبيل الاقاله الغزل المصبوغ من ذوات الامثال يتيم الدهر أقول قال صدر الشريعة

مطلب العنب مثلي وكذا  
الزيتون مثلي مكيل مضمون  
بمثله  
مطلب يجب ان مثل في المثلي  
مطلب في تعريف المثلي

مطلب اللحم والكثيري  
والمشمش والخوخ مثليات

مطلب ثمار النخل كاهما  
جنس واحد  
مطلب العنب مثلي وكذا  
الزبيب

مطلب النخل والدقيق  
والنخالة والجص والنورة  
والقطن والصوف وغزله  
والتمين مثليات  
مطلب وكذا الكتمان  
والابريسم والنحاس والصفر  
والرماس والحناء والوسمة  
والرياحين اليابسة  
مطلب الماء والكاعده مثلي



رحمه الله تعالى اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعددى المتقارب  
مثليا مع أن كثيرا من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقمة والقدر ونحوهما فاقول  
ليس المراد بالوزن في مثلاما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبديا على الكيل والوزن  
أو العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء فقير بدينارهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت  
وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقمة والقدر لا يكون مثليا  
ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والغلوس  
وكل ذلك مثلي اذا عرفت هذا عرفت حكم الموزونات وكل ما يقال يساع من هذا الثوب ذراع  
بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج  
الى ذلك فيما يجرد له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات  
القيم وما ذكر من الكيل واخواته فبنى على هذا اه ومقتضى هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت  
مثلي كثوب كرباس فسج من غزل واحد فن اختلف ذراعا من ذلك الثوب يضمه بمثله من ذلك  
الثوب أو من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثله يقال اذا كانت  
الشقة مشتملة على عدة أبواب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أبوابها  
نسج أو غزل يعتد به أى من حيث الرغبة أو الثمن حتى يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال  
كل ذراع من هذا الثوب بكذا فهذا مثلي أيضا لان المدار على عدم التفاوت لا على خصوص  
كون ذلك الشيء مكيفا او موزونا أو عدديا متقاربا ولذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود  
التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب فليس بخارج عن المثليات  
التي ذكرناها لان المراد بالعددي المتقارب ما ليس مكيفا ولا موزونا مما لا يتفاوت  
أفراده فان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالصنعة مع انه موزون  
فكذلك نحو الكرباس قلت المراد أن الدبس مثلا لا يختلف من حيث الطبع فقد يكون هذا الدبس  
المطبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر طبع في قدر آخر أما اجزاء ذلك الدبس الواحد  
المطبوخ كانه جملة في قدر واحد لا تتفاوت بين اجزائه فن اختلف من ذلك الدبس رطلا مثلا  
يضمه برطل من ذلك الدبس بعينه اذا وجدوا ذلك في العمادة ما حاصله أن الصابون قبي  
لان الدهن في هذا الصابون قد يكون اقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بان كانا من دهن  
واحد يضمن مثله وعلى هذا فافهمه الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق في كتاب السلم  
من فتاواه عن فتاوى الصيرفية من أن في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما ما ذكرناه  
عن العمادة والله تعالى أعلم فاعتنم هذا التحرير المنير (سئل) في رجل له غراس ثوب  
مشاق آجره من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه وتصرف زيد بورق الثوب في بعض  
المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من الورق واقطاعه  
من الأجرة التي دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لان  
اوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما عرج بذلك في العمادة (سئل) في رجل أخذ

مطلب الرمان والسفرجل  
والقضاء والبطيخ قبي  
مطلب الفحم مثلي وكذا  
الدبس والزيت والزيتون  
والغزل المصبوغ  
تحرير مهم في بيان المثلي من  
القيمي

قوله ليس المراد الخ أى  
لان ما يوزن عند البيع  
قد يكون فيه تفاوت بين  
ابعضه كالإواني من النحاس  
والحلي ونحو ذلك فانه اذا كان  
اثنا من مهارط لا مثلا لا يكون  
كل واحد منهما مثليا تأمل اه  
منه

مطلب اجر غراس ثوب  
مشاق

مطلب اوراق الاشجار كلها  
من ذوات القيم

مطلب الماء قيمى على الاصح  
مطلب السرقين قيمى

مطلب الزيت مثلى

مطلب اختلاف فى عين  
المغصوب أو صفته أو قيمته  
فالقول للغاصب بيمينه

مطلب تقبل بينة المالك  
أن القطن المغصوب قدره  
كذا

مطلب باع المودع الصغير  
يلزمه مثله

مطلب منعه من الانتفاع  
بالحصان المشترك فى نوبة  
حتى ملك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته  
فى داره وربطها فى بستانه  
ضمن

مطلب قاذم قريبا من  
كرم الغير ضمن ما ألتف

مطلب حرق على البقرة  
المشتركة بلا اذن شريكه  
ضمن

مطلب اتهمه بسرقة فقتله  
الحاكم

فى سفره من زيد قريبتين بماءتين من الماء وتصرف بهما وبما بينهما بلا وجه شرعى فى مكان يعز  
الماء فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما \* (الجواب) \* نعم يلزمه قيمة القريبتين وماءهما يوم  
أخذهما والماء قيمى على الاصح خبرية من الاجارة \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد ذيل دواب  
أخذها لا لقائه فى أرضه لا ملاحها واستمكتها اربعة افراس فوضعه فى بيت عمرو فتصرف عمر وفيه  
وألتفه بدون وجه شرعى فهل يضمن قيمته لزيد \* (الجواب) \* نعم لان السرقين من ذوات  
القيم كائن على وجه العمادية \* (سئل) \* فى رجل غصب زيتا معلوم القدر لماعة وتصرف  
فيه بلا اذن منهم ولا وجه شرعى فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم ينقطع المثل  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فى الغاصب ادا جاء بالجمار المغصوب وقال ان المغصوب  
هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب بيمينه فى ذلك \* (الجواب) \* نعم  
قال فى متفرقات غصب البزار جاء الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل  
غيره فالقول للغاصب اه ولو اختلفا فى عين المغصوب أو صفته أو قيمته فالقول قول الغاصب  
مع يمينه تارخانية من الفصل الثانى فى الغصب \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد قطن معلوم  
قائم فى اراضى قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفا به لنفسهما بلا وجه شرعى ويزعمان  
انه بلغ قنطارين ونصف قنطار ولزيد بينة عادلة تشهد أن قدر الذى تصرفا به من قطن زيد  
ثمانية قنطاريين فهل تقبل بينة زيد وتضى بموجبهما بالطريق الشرعى ويلزمهما لزيد مثل القطن  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا أودع زيد عند عمرو قدرا معلوما من الشعير وغاب  
زيد فباع عمرو الشعير بلا اذن زيد ولا وجه شرعى وتعذر رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد  
ولم يجز البيع وطالب عمر برده مثل شعيره والمثل لم ينقطع فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فى حصان مشترك بين زيد وعمرو ولكل منهما حصته معلومة فيه وهو عند عمرو  
فطالبه زيد منه مرارا ليتفع به فى نوبته ففعله منه ظلماع قدرته على تسليمه له وبقي عنده اياما  
حتى ملك ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم له ذلك حيث طالبه منه فى نوبته ففعله منه ظلماعا كما فى التنوير من الوديعه  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مهره دفعها لعمرو وليعاقها ويربطها فى داره على أن يكون له ثلاثة  
قنطاريين منها ففعل عمرو وربطها فى بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرقت من البستان ويريد  
زيد أن يضمنه قيمة نصيبه من المهره فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فى راعى  
معز قاذم قريبا من كرم آخر وسيمافيه عمدا فألتف الكرم فهل يكون الضمان على الراعى  
\* (الجواب) \* نعم حيث قاذم الراعى قريبا من الكرم المذكور بحيث لو شاءت تناولت منه  
ضمن الراعى ذلك كما فى الفصول العمادية فى أنواع الضمانات وجامع الفصولين نقلا عن فتاوى  
العتابى \* (سئل) \* فى بقرة مشتركة بين زيد وعمرو فصغى وهى عند زيد فأخذها عمرو  
وحرق غايها عدة ايام بدون اذن شريكه زيد ولا وجه شرعى فرضت وماتت بسبب ذلك  
فهل يضمن عمرو نصيب شريكه منها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فى رجل اتهم آخر

بسرقة متاع فاشتكى عليه لحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمنزل هذه السعاية فقل  
 للمتهم المذكور يدون وجه شرعي والتمم ورثة يريدون أن يقتصوا من الساعي الزبور  
 فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان بين زيد وعمرو وشركة  
 فتمسك سادساً وافصل كل منهما عن الآخر فتمسك زيد على عمرو وعند حاكم سياسة مع وجود  
 القاضي في البلد بعد قوله أن اشتكى عليك وغرمت شيئاً فأنافتم به فغرم عمرو بسبب  
 ذلك مبلغاً من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي (الجواب) له الرجوع به على الساعي  
 على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما مرج به في جواهر الفتاوى والمسئلة في الكتب  
 شهيرة وهذا إذا لم يكن السلطان عز نفسه منع الولاية من تضمين السعاية والله التوفيق رجل  
 سعى إلى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم ملت الساعي فلم يظلم أن يأخذ قدر الحد من  
 من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من مشايخنا  
 أن على الساعي ضمان ما هلك بسعائه وجده بمزلة المودع إذا دل السارق على سرقة الوديعة  
 صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمرو والحلي أن كان السلطان معروفاً بالعلم بضد بسبب  
 سعائه فعلى الساعي الضمان وإن لم يكن معروفاً بالظلم فلا ضمان عليه قلت لأحاجة إلى هذا  
 التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بموجب الضمان على الساعي معالفاً كما سكتنا عنه  
 وإن كان المذكور في النوازل عن أبي القاسم الصغار أن لشيء عليه في الدنيا وأمناعه وزر  
 في المعقبي اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب إذا سعى إلى السلطان بغير حق لا ضمان  
 على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلاف المجد والفتوى على قول محمد في زماننا  
 زجرهم وصيانة لاموال الناس ذخيرة من انفصل الثامن في الغصب سعى إلى سلطان  
 بمن يؤذيه ولا يدفع بل يدفع إلى السلطان أو بمن يباشر الفسق ولا يمنع نهيه أو قال السلطان  
 قد يغرم وقد لا يغرم أنه وجد كثر اغرمه شيئاً لا يضمن ولو غرم السلطان البتة بمنزل هذه السعاية  
 ضمن وكذا يضمن لوسعي بغير حق عند محمد زجره إلى الساعي وبه يقتضى وفي الحاشية ولوسعي  
 رجل إلى سلطان ظالم وقال إن فلان مالا كثيراً وأنه وجد مالا أو أصاب ميراثاً أو قال عنده  
 مال فلان الغائب أو أنه يريد الفجور باهلي فإن كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الأسباب  
 كان ذلك سعيًا موجبا للضمان إذا كان كاذباً فيما قال وإن كان صادقاً فيما قال إلا أنه لا يكون  
 متظلماً ولا محتمساً في ذلك فكذلك ولو قال أنه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامناً  
 اه وفي العدة من قال عند السلطان إن فلان فريسة جيدة أو جارية جميلة والسلطان يأخذ  
 فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبداً بطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبد  
 غيره إذا كان ذلك الغير بمحال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي منع  
 الفقار وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخبر المكاس الذي يأخذ المكاس من التجار وغيرهم  
 بأن شفعوا لشئى الغلاني أو أخفى الشئى الغلاني فحضر اليه وأخذ منه المكاس  
 هل يضمن ما أخذه المكاس أولاً الجواب نعم يضمن نظير ما أخذه المكاس حيث أخذه بأخباره

مطالب في ضمان الساعي

مطلب لوسعي بغير حق يضمن

مطلب لو كان الساعي عبداً مطالب بعد العتق مطالب يضمن الذي أخبر المكاس

مطلب ما كان المشكو عليه من الضرب فدينه على الحاكم لا على الشاكي

وفيهما سئل عن الحاكم السياسي اذا اُسيك رجل او عاقبه بالضرب الا ليم بشكايه اخره على سرقة اتممه بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي هل دنته على من شكاه أو على الحاكم فأجاب دنته على الحاكم اه قال في المنع وفي القنية راقبنا نعيم الاثمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأني بقائد فضرب المشكوة عليه فكسر سننه أو يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فزرب وتسو رجدار السجين فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قيل أتفتي بالضمنان في مسئلة الهرب قال لا ولومات المشكوة عليه بضرب القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسعاية لا تفضي اليه غالباً اه وهذا ما اعمد عليه شيخنا بني ابن نعيم في فتاويه وهو جدير بالاعتناء فان القول بتضمن السعاية في الاموال خلاف اصول أصحابنا الخ اه (فائدة) في الحماوى قوم الدلال المتاع للخزانة السلطانية أو الامراء بما لا يتغابن فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخبير الزلى على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها من غصب الولوالجية رجل انتقد دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهد أخطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلانه لم يعمل ما أمراه

\*(كتاب الشفعة)\*

\*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه أرضا وبناء وهي ملاصقة لدار هند وتريد هند بيع دارها فإذا باعته أهل يسوع لزيد أخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في دار مشتركة بين زيد وعمرو وأرضا وبناء فاشتري بكر من زيد حصته المعلومه منها بمن معلوم من الدراهم مشارا اليه بقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشير اليها وجهل قدرها ووضعت في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره \*(سئل)\* فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجماعة بطريق الملك لهند ربها ولم الب في فباعوا حصتهم من الدار من زيد بمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور علمها بالمبيع ونزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بنزعم المشتري ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في عقار بيع ولد جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذه بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم أثلاثا على قدر رؤسهم \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في دار وقطعت أرض جاريات في ملك زيد وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصه فيها فباعوا اختان وابن عمها حصتهم من ذلك لاختها بمن معلوم فعالب زيد المبيع بشفعة الخليلط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم \*(الجواب)\* نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخيرية من الشفعة فراجعها

مطلب اذا توم الدلال المتاع للسلطان بغبن فاحش يضمن تمام القيمة مطلب لا ضمان على الصير في اذا أخطأ في النقد ولا أجر له

(كتاب الشفعة)  
مطلب تثبت الشفعة بالجوار

مطلب جهالة الثمن تمنع الشفعة  
مطلب لا يسقط حق الشفع  
بقوله قبل البيع أنا أبيع حصتي  
مطلب الشفعة على قدر الرؤس  
مطلب اذا اشترى أحدا لشركاء فهو في الشفعة كواحد منهم

أقول وذكر الشافعي في التذويروا في باب ما تبت في فيه قال في التذويروا شرحه للعلائي  
وتبت لمن شري اصاله أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل  
بالشراء شريكاً والدائر شريكاً آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً والدائر جازراً لاشفعة للجار  
مع وجوده اهـ وبين ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها  
من أحد شريكيه فاشترها منه لنفسه بالامالة أو لغيره بالوكالة قطاب الشريك الثالث  
الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جازراً  
فلا شفعة له لأن المشتري خياط فيقدم على الجار وذكرها أيضاً في القنية فقال اشترى الجار  
داراً وله جار آخر فطالب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لأنها شفعيان قال ابن الشحنة  
بقوله وكذا المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسم أن لا  
أورابع فأربعاً ثم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري كل الجار كان نصفها له بالشفعة والنصف  
بالشراء وتماه في رد المختار (سئل) \* فيم إذا كان لزيد بيت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد  
بيته بثمن معلوم من أجنبي فهل لعمرو أخذه بمثل الثمن بشفعة الجوار (الجواب) \* نعم  
ونما قيدنا بما قلناه قولنا انقضاء الشفعة هي تلك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه بمثل لو مثلاً  
والافقيته كما في شرح التنوير للعلائي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء بمثل يأخذ بمثل  
وفي القين بالقيمة اهـ (سئل) \* في عمارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد  
حصته المعلومة منها من يكر بثمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة الخليط فهل  
لا شفعة في البناء (الجواب) \* نعم لا شفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما في فتاوى  
اللاطي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه  
شفعة أولاً أجاب لا شفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتن  
وغيرها (سئل) \* في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لبناء داره لوكة لزيد قائم في أرض  
وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الجواب) \* نعم والبناء  
والنخل لا يستحق بهما الشفعة عني على الأكثر وفي الوهبانية وما في بناء شفعة لا ولا به  
وام القرى بالعكس بعض يقرر أي لا شفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع  
(سئل) \* في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لدار جارية في وقف أهل قام المستحق  
السكان في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الجواب) \*  
نعم وفي التبريد لا شفعة في الوقف ولا بجواره شرح المجمع لابن مالك من الشفعة ومثله في التنوير  
(سئل) \* فيم إذا كان لزيد واخوته مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ففرغ اخوته عن  
نصيبهم من ذلك ثم عرو وأجاز المولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له  
(الجواب) \* نعم (سئل) \* في الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط  
حقه منه الذي بينه شرعية ثم أراد الآن أخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفيعته  
(الجواب) \* نعم قال في المنع وبطلها تسليمه ببيع المبيع فقط بخلاف تسليمه قبله كما تقدم

مطالب يأخذ الشفيع بمثل  
اثمن لو مثلاً والافقيته

مطالب لا شفعة في البناء

مطالب البناء لا تستحق به  
الشفعة

مطالب لا شفعة في الوقف  
ولا بجواره

مطالب لا شفعة في مشقة  
المسكة

مطالب تسقط الشفعة  
بالاسقاط عند البيع لا قبله



مطلب فيما لو بني المشتري  
في الدار المشفوعة

مطلب من لم يطلب عد  
عدما

مطلب فيما لو اراد الشفيع  
أن يأخذ البعض ويترك  
البعض

لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم  
لانه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اهـ (سئل) فيما اذا بني المشتري في الدار  
المشفوعة هل يأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء أو يكاف المشتري قاعه ويأخذ الارض فارغة  
أم لا (الجواب) نعم له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طالب الشفعة  
ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس مقولوعين لو بني المشتري وغرس أو يكاف الشفيع  
المشتري قاعها أي البناء والغرس (سئل) في قطعة أرض مشتركة بين زيد وجماعة  
فباع أحدهم حصته المعلومة منهما من اجني وحين علم زيد بالبيع تلك المبيع بالشفعة  
فورأى ثل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب البقية من الشركاء ذلك فهل لزيد  
ذلك ومن لم يطلب عدما (الجواب) نعم كما في الخيرية (سئل) في الشفيع  
اذا اراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولو اراد الشفيع  
أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الا برضى المشتري لانه يلحقه ضرر يتفرق  
الشفعة عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لاعراضه ويقسم  
بين الباقيين على عدد رؤوسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضرا والاخر غائبا فطالب الحاضر  
الشفعة في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفעתه لانه يستحق الكل  
والقصة للأرجحة فاذا ترك في شيء فيها وجد الاعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا يتجزأ  
وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتها ولو طلب أحدهما الكل  
والآخر النصف بطل حق من طالب النصف والاخر أن يأخذ الكل أو يترك وليس له  
أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعي أقول وفي صورة السؤال لا تبطل الشفعة لما في الخانية  
قال للمشتري سلم لي نصفها فأني المشتري لا تبطل شفעתه في الصحيح لان طالب تسليم النصف  
لا يكون تسليما اهـ أي لا يكون تسليما مسقطا لشفعته لكن مقتضى قول الزيلعي فاذا ترك  
في شيء فيها وجد الاعراض فيه ألغى سقوطها وكتبت في رد المحتار الترفيق بأن الظاهر  
أن المراد انه لو اراد أخذ البعض بعد طالب الموائبة والاشهاد لا تسقط أما لو طالب البعض  
ابتداء تسقط شفעתه فلا ينافي ما ذكره الزيلعي من التمليل المذكور وكتبت عند قول العلائي  
بعد مسائل الحيل واعلم انه لو طالب الحصة فهو على شفעתه مانعه وفي التارخانية واذا كان  
المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع انه ليس له أن يأخذه  
هل يكون على شفעתه ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب  
الموائبة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على اطلاقه  
اهـ قلت يؤيد الاول ما قدمه الشارح قبيل باب الطالب عن الزيلعي من أن شرط صحتها أن  
يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اهـ ما كتبه (سئل) فيما اذا لم يطلب  
الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع طالب موائبة واشهاد وهدت أربع سنوات والآن قام بطلبها  
بعد علمه وتركه الطالبين المذكورين فهل بطلت شفעתه (الجواب) نعم وتبطل الشفعة

قوله وقال بعضهم على  
اطلاقه أي قول الاصل  
يكون على شفעתه مطلق غير  
مقيد بما فيه القائل الاول  
من الحمل على ما اذا كان بعد  
طالب الموائبة وطلب الاشهاد  
لكن ينافي القول بالاطلاق  
قول الزيلعي ان شرط صحتها  
أن يطلب الكل فانه يدل على  
انه لو طالب البعض لا يبق  
على شفעתه فيترج بذلك  
قول القائل الاول بالحمل  
المذكور وهذا الحمل يؤيد  
ما وفقنا به بين كلامي  
الخانية والزيلعي اهـ منه  
مطالب اذا لم يطلب بعد علمه  
طلب موائبة واشهاد بطلت  
شفعته

ترك طلب المواثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما مر وترك طلب التقرير عند  
عقار أو ذي يد لا لشهادته عند طالب المواثبة لانه غير لازم كما مر فتدبر شرح الملتقى للعلائي  
من فصل فيما يبطلها في الدرر وبطلها ترك طلب المواثبة أو ترك الاشهاد عليه أي على طالب  
المواثبة قادر عليها اه في مسائل التالم يعالها في مجلس عمله بالبيع بلفظ يفهم طلبها وأيضاً ترك  
الطلين المنزورين وكل ذلك مما يبطلها أقول عبارة الدرر بحافاة عبارة شرح الملتقى واعلم  
ان الشفيع يطلب ثلاث مرات \* الاولى حين عمله بالبيع فوراً ويسمى طلب مواثبة أي  
مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كما في الهداية وغيرها وما في الدرر  
سهو كما أوضحه في الشرع بلالية نعم يشهد فيه بحافاة المحمود قال القهستاني يجب الطلب  
وان لم يكن عنده أحد لئلا تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من الخلف عند الحاجة كما في النهاية  
ولا يشترط الاشهاد فيصع بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اه والمرأة الثانية  
أن يعالها عند البائع لو لعقار في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العقار ويسمى طلب اشهاد  
وطلب تقرير وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة  
كما في النهاية وظاهر كلامهم أن الاشهاد هنا بشرط لكن قال في الحاشية انما يسمى الثاني طلب  
الاشهاد لا لكون الاشهاد شرطاً بل لانه اثبات الطلب عند وجود الخصم اه ووجهه ظاهر  
ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طلب المواثبة كفاه وقام مقام الطلين كما ذكره  
العلائي \* والمرأة الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى طلب تعليق وخصوصة وهل له مدة  
يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري  
برضاه لقوله في التنوير وتستهقر بالاشهاد وتلك بالاخذ بالتراضي أو بتضاء القاضي وهما هنا  
خاتمة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في الحاشية اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل  
شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبكر اذا استؤمرت فسكت ثم علمت أن الاب زوجها من  
فلان مع ردها اه وبه أفق العلامة التمر تاشي وجهه الله تعالى في فتاواه المشهورة \* (سئل) \*  
في الشفيع اذا طلب الشفعة فور عمله وأشهد على ذلك بينة ثم ترك طلب الخصومة والتعليق  
أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته \* (الجواب) \* نعم أقول يعني اذا أخره بعد الطلين الاولين  
وما أفق به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يقتضي كما في الدرر عن الهداية والكافي وبه أفق  
المولى أبو السعد أفندي كما ذكره عزمي زاده ومشي عليه في التنوير قال العلائي في شرحه  
وقيل يقتضي بقول محمدان أخره شهر بلا عذر بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه  
برفعه للقاضي ليأمره بالاخذ أو الترك اه وظاهر كلام العلائي اعتماد الاول وهو خلاف  
ما يترضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجعه والفتايل بأن الفتوى على قول محمد هو شريح  
الاسلام وقاضي خان في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومشي عليه في متن الوقاية  
والنقاية والذخيرة والمغني وفي الشرع بلالية عن البرهان انه أصح ما يقتضي به قال يعني انه أصح  
من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزماء القهستاني الى المشاهير كالحلي والخلع والمضمران

مطالب في كيفية طلب  
الشفيع الشفعة

مطلب اذا سكت الشفيع  
لا تبطل شفيعته ما لم يعلم  
المشتري والتمن

مطلب فيما اذا ترك طلب  
الخصومة اكثر من شهر

وغيرها ثم قال فقد اشكل ما في الهداية والكافي اه وقال في شرح المجمع وفي الجامع الحسنى  
 القمى اليوم على قول محمد بن تغير احوال الناس في قصد الاضرار اه وبه ظهر ان اقتناءهم  
 بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان ونظائره كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير فقد شاهدت  
 غير مرة من جاء يطالب ببيع عدة سنين قصد الاضرار المشتري بعد ما هم وبني وطعماني غلاء  
 السعر وما من امكان رفعه للقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل احد يقدر على  
 المرافعة فلا جرم كان سده هذا الباب اسلم والله تعالى اعلم \* (سئل) في الشفيع اذا ساءم  
 الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته \* (الجواب) نعم تبطل بالمساومة ببيعاً او اجارة  
 كما ذكر في الملتقى \* (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو والغائب واخوتهما بطريق  
 الارث عن أبيهم فباع زيد حصته فيهما من اخوته الحاضرين ثم حضر عمرو والغائب وطلب  
 المبيع بشفعة الخليط بوجه الشرعى فهل له ذلك ويقضى له بها \* (الجواب) نعم اذا حضر  
 وطلب مستوفياً شروط الطالب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له خيرية لو كان الخليط  
 في المبيع غائباً يقضى بالشفعة الخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب  
 فلا يخرج حق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها مع عن شرح المجمع  
 \* (سئل) في أبي الصغير هل له طالب الشفعة لاصغير بوجه الشرعى \* (الجواب) نعم  
 وفي الاصل الوصى يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في لوازمها كالأب والجد الخ أدب  
 الاوصياء وفي أحكام الصغار لا امام الاستر وشئى ثم اذا وجبت الشفعة لاصغير فالذى يقوم  
 بالطالب بالاصغير من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصى أبيه ثم جده أو أبيه  
 ثم وصى الجد ثم وصى نصبه القاضى فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفيعته اذا أدرك  
 فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة واختار رد النكاح أو طالب الشفعة فأيهما كان  
 أو لا يجوز وبطل الثاني والخيلة في ذلك أن يقول طلبتها الشفعة والخيار فاذا كان له أحد  
 من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة  
 اذا سلم الأب أو الوصى ومن معناهما شفعة الصغير مع تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الأب والوصى شفعة الصغير صحيح عند  
 أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير  
 مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتام فروع المسئلة فيها \* (سئل) في عقار معلوم مشترك  
 بطريق الملك بين زيد وأتاهم لـ كل منهم حصّة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العقار من  
 أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ثم بلغ الاتسام رشدين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصى  
 فهل لهم الشفعة بشرطها الشرعى \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا كان لـ يتيم اخ  
 وصى عليه وحصّة معلومة في دار جار بقتها في ملك امه واخته ورجل غائب لكل حصّة  
 معلومة فيها بأرض او بناء فباع وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصى فور علمه بالبيع

مطلب تبطل الشفعة  
 بالمساومة ببيعاً او اجارة  
 مطلب اذا حضر الغائب  
 وطلب الشفعة قضى له  
 بالشفعة

مطلب الاب وطلب الشفعة  
 للصغير

مطلب اذا بلغ اليتيم له طالب  
 الشفعة

مطلب للوصى طلب الشفعة  
 للصغير

وتلك المبيع للقيم بالشفعة بمثل الثمن لما رأى فيه المصلحة للقيم وبقيّة الشركاء لم يعلوا فهل  
 لأوصى ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن  
 فقال المشتري بمائة وثمانين قرشا والشفيع يقول بمائة وخمسين قرشا والثن منقود والدار  
 مقبوضة وأقام كل منهما البينة على دعواه فهل تكون بينة الشفيع أحق (الجواب) نعم  
 وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثن منقود صدق المشتري بيمينه  
 لأنه منكر ولا يعاقب وإن برهننا بالشفيع أحق لأن بينه ملزمة شرح التذوير للدار  
 وأوضحه في المنع والدرر والمسئلة في المتن أقول ولعل فائدة التقييد بقد الثمن كونه اختلافا  
 مع المشتري أذلو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون  
 الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيد (سئل) في دار بيعت فلما علم الجار بالمبيع  
 أشهد عليه فوراً بينة شرعية وهو عندها أنه تملكها بالشفعة فهل ثبت له الأخذ بشفعة الجوار  
 أم لا (الجواب) إذا طلب الجار المذكور عند القضاة في الدار المذكورة طلب خصومة  
 وتلك بعدما طلبها طلب مواثبة وطلب تقرير وإشهاد بالوجه الشرعي ثبت له الأخذ بشفعة  
 الجوار (سئل) في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق أخبر أنها بيعت بأربعة عشر قرشا  
 فسلم الشفعة لاستكثار ثمنها ثم علم أنها بيعت بأقل ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجه  
 الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قيل للشفيع أنها بيعت بأقل فسلم ثم طهر أنها بيعت  
 بأقل أو ببراء وشعر أو قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما يظنها (سئل)  
 هل الشفعة تختص بالدار أم لا (الجواب) لا تختص بالدار قال في المنع شرطها أن يكون  
 المحل عقاراً سفلًا كان أو علواً الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير المنقول  
 فدخل الكرم والرحى والبئر والعلو وإن لم يكن طريقة في السفل وخرج الشجر والبناء فإنه من  
 منقول لا شفعة فيه إلا بتبعية العقارات انتهى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وحمد  
 مناصفة فباع حمد نصفها من شريكه زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل  
 لا شفعة للجار مع وجود الشريك (الجواب) نعم وثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك  
 في نفس المبيع ثم بعدما تسلمها تثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق  
 الخاصين معنى خصوصية أن يكون الشرب من نهر لا تجري فيه السفن وإن لا يكون الطريق  
 نافذاً ثم أي بعدما تسلمها تثبت لجار ملاصق ولو ذمياً أو مأذوناً أو مكاتباً درر (سئل)  
 في دار معلومة جار نصفها في ملك زيد ورابعها لعمرو ورابعها الآخر لكراراً وضاء فباع زيد  
 وعمرو ونصيبهما منها من أجنبي فسلم وكروا سقط حقه من الشفعة وطلب الجار الملاصق الشفعة  
 وأشهد بینه فوراً بالمبيع على البائع عند الدار وهي بيده أنه تملك المبيع بشفعة الجوار  
 ثم طلبها طلب تملك وخصومة فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول في شرح الجمع لابن مالك أعلم  
 أن كل موضع سلم الشريك الشفعة إنما ثبت للجار حق الشفعة إذا كان الجار قد طلبها حين سلع  
 المبيع وإن لم يكن له حق الأخذ في الحال أما إذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة

مطالب اختلاف الشفيع  
 والمشتري في قدر الثمن قدمت  
 بينة الشفيع

مطالب له طالب التملك بعد  
 الطالبين

مطالب إذا أخبرته ببيعته  
 بكذا فسلم ثم طهر أنه بأقل له  
 الشفعة

مطالب الشفعة لا تختص  
 بالدار

مطالب إذا بيعت الدار  
 للشريك لا شفعة للجار

مطالب إذا سلم الشريك كان  
 للجار الطلب

فلا شفعة له اه ومثله في الذخيرة

(كتاب القسمة)

(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل نصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمر ولكل منهم حصة معلومة فيها فبني زيد وهند فيها بناء بالآلات منها ما تقوم به بعدهما وامتنع عمر من دفع ما يخص حصته من ثمن الآلات وكلفتها وطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبها فيها والاهدم (الجواب) نعم تقسم وحيث بني زيد وهند يدون اذن من عمر وخرج البناء في نصيبها فيها والاهدم وتدفع الآلة لها والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب قاضي الهداية بقوله اذ لم يجيزوا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وعمرس بقي وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلغ وضمن ما نقصت الارض بذلك والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة فهم ابيهم وامهم وخلف تركته مشتركة على اعيان ودين على رجل فاقسم الورثة مع الوصي الاعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين للأبيهم والاعيان لهم ثم ظهر المدينون معسر فهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة فهم ابيهم وامهم وخلف تركته مشتركة على اعيان ودين على وجهين اما على الميت أو له فان له واقتسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين لأحدهم فسدت وان اقتسموا الدين بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة صحت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكك ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه بزارية من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها (سئل) في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصص الكثيرة منتفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الاخر منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذو الكثير المذكور قسمة حصته فهل يجب ان ذلك (الجواب) نعم يجب ذو الكثير ان ذلك حيث الحال ما ذكرنا في المتقي وان انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر وهو الاصح اه ومثله في كثير من المعبرات (سئل) في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وطلب زيد المهاياة مع عمرو في سكنها بان يسكن فيها مدة بحسب حصته ويسكن عمرو أيضا مدة مثله فأنى عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يتهايان فيها على الوجه المذكور ويجبر الا في (الجواب) نعم قال في الحاشية قبيل كتاب الاقرار بالمهاياة في الاموال المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت

مطلب له قسمة حصته من الأراضي والغراسات  
مطلب فيمن بني في الدار  
بلاذن شريكه ثم طاب  
القسمة

مطلب ان خرج البناء في  
نصيبه فيها والاهدم

مطلب في قسمة التركة  
المشتملة على اعيان ودين

مطلب اذا طالب ذو الكثير  
القسمة وكان ينتفع بجماعته  
يجب

مطلب له المهاياة في الدار الغير  
القابلة للقسمة ويجبر الا في  
مطلب لا يشترط للمهاياة  
ذكر المدة ولا تبطل بالموت  
ولكل تقضها ولو بلا عذر



أحدهما وينفرد أحدهما بنقصها بعذر أو بغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد  
أنه لا ينفرد أحدهما بنقصها إلا بعذر أو بطلب قسمة عينها هذا إذا كانت المأبأة بغير أمر القاضى  
فإن كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بنقصها ما لم يسطحا وتجاوزا المأبأة في الجنس الواحد  
وفي البنفسين إلا أن في الجنس الواحد كالدار الواحدة لوتها بأبواب فتسبها زمة تأثرها أو سبنة  
أو يوم أو تهايا مكانا بان يسكن هذا الطائفة من الدار والآخر الطائفة الأخرى أو يزرع أحدهما  
هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على كل حال وإن طلب أحدهما المأبأة  
من حيث الزمان رأى الآخر فإن القاضى يبيحه وإن طلب المأبأة من حيث المكان روى  
الكوتجى عن أبى حنيفة أن القاضى لا يبيح وفي الجذب كالمدار والأرض إذا تهايا على  
أن يسكن هذا هذه الدار والآخر يزرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا  
لدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجره إن تهايا بتراضيهما جاز وإن طلب أحدهما وأبى الآخر  
لا يبيح القاضى اهـ وعام ذلك فيها أقول لم يترض للمأبأة في المأجور وهي واقعة الهوى  
سبقت عنها ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا الساجاني بفتحها مانعة في مستأجر حصه  
من عقار يريد التهايو لزوما على المالك أو المستأجر الآخر ليس له ذلك كما أفاده الخبر الرولى  
وأفاد في التارخانية أن تهايو المستأجرين صحيح غير لازم وشرطا على المؤجر أن لا أحدهما  
مقدم الدار والآخر مؤخرها فسد العقد اهـ ما رأته بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايو  
المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر بعد عقار شاذ على مذهب من يراه صحيح  
ولكن لا يكرن على طريق الخبر والأزوم إذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم  
يعنى أن لكل منهما فسخ المأبأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المأبأة في الملك  
ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الفتاوى الهندية في الإجازات ما هو صريح في جواز المأبأة  
في حمام مشترك بين رجلين أحدهما حصته من ثلث وجزء بذلك كما فهمها المالك مع  
المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في امعة معلومة مختلفة الاجناس قابل  
كل جنس منها القسمة مشتركة بين زيد وورثة عمر والبالغين مناصفة يريد زيد قسمة نصفه  
من كل جنس منها وحده وإذا قسمت بنتفع كل منهم بنصيبه فهل يجاب زيد الى ذلك  
(الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد  
نوعا بالتراضى جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شئ بين رجلين من نصف  
واحد إذا طاب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا  
أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت الى إباء الآخر بزيادة  
الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضى ويقسم طولا وعرضا إذا كان بالرضى ثياب بين قوم  
اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضى خلاصة ومثله في البرية  
(سئل) في أخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعدلتهم واحدة تقو اعن أيهم غراسا  
وغيره فاخذوا في الاكتساب والجل كل على قدر استيعابته وأنشأوا لجلتهم غراسا آخر

مطلب تجاوز المأبأة في  
الجنس الواحد وفي البنفسين

مطلب يبيح الآبى على  
المأبأة من حيث الزمان  
دور المكان

مطلب في المأبأة في المأجور

مطلب في قسمة الاجناس  
المختلفة

ثم اتسبوا الغراسين المزبورين بعمود أبيهم قسمة صحيحة شرعية [في صحتهم وسلامتهم  
وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم مختص  
بهما بمقتضى انهما الغراسان له ويزعمان أن القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير  
مسموعة؟ (الجواب) نعم اذا لاقدام على الاقتسام اعترافا بأن المقسوم مشترك ودعوى  
الجهل باطله عند أهل العلم فاطبة كما في الخبرية ونقل اللاتى عن الخانية اقتسموا دارا وأرضا  
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلا رعم انه بناء وخرسه لم تقبل بيته أقول كتبت  
في رد المحتار عن العلامة المقدسى اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل هذا الشيء  
المعين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا اه أى لان دعوى الجهل هنا مما لا يخفى في  
والتناقض في موضع الخفاء عفو؟ (سئل) فيما اذا كان لزيد دين على جماعة معلومين  
ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين لدى على عمرو من الجماعة ليكرمن  
الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) فيما اذا كان  
لجماعة بحرى ماء معلوم يجري الى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه  
من فرض قديم الى طالع آخر صغبر داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخارج  
وينقسم اتساما معلومة يطالع أحدها الى طالع آخر وينقسم الى فرضين أحدهما لدار زيد فبنى زيد  
الدار المزبورة مسجدا لله تعالى ويريد قسمة حصته المسجد المذكور من بحرى الطالع الكبير  
وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعد ما يوسعها رضى  
في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعى فهل يجاب زيد الى ذلك وينع المعارض له؟ (الجواب)  
نعم واذا كان قناة أنهر أو بئرا أو حينا أوليس معه أرض فاراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي  
لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والقناة على  
الشركة ولو كان أنهارا أو آبارا لأرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون والأرض محيط البرهانى  
من القسمة وفي النوازل كره بين أربعة نفر وحتت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد  
الشركاء الأربعة الحائط وأراد أن يسرق اليه ماءه يعنى نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة  
يمنعون منه فان اراد أن يسوق في البحرى المشترك فله منعه وان اراد أن يسوق في بحر  
خاص لم يكن لهم أن يمنعه واذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل  
الإنشائي في قسمة الشرب أقول في دلالة هذه النقول على ما ذكره في الحكم نظرها راما ما في  
المحيط فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القناة أو النهر أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرحوا  
بأنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لان فيها ضررا أى لان ذلك غير قابل للقسمة لانه لا يبقى  
منتعابه بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أراض متفرقة لها آبارا وعيون متعددة قسمت  
الأرض مع الآبار والعيون بأن يجعل لكل أرض بئر خاص وأم ما في النوازل فليس النزاع  
فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الأرض المشتركة لان الماء الذي يريد  
سوقه هو ماء الحائط بدليل اخر عبارة النوازل فاذا كان شرب ذلك الحائط من نهر ذلك

مطلب الاقدام على الاقتسام  
اعتراف بأن المقسوم مشترك

مطلب دعوى الجهل باطلة

مطلب تسمة الورثة الديون  
باطلة  
مطلب في تسمة الماء من  
المطالع

الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى الكرم المشترك وإنما اجراءه  
 في مجراه الخاص به والمسئلة المسؤل عنها انما هي قسمة الماء من المطالع فنه قول الذي يظهر  
 من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأته في أول كتاب  
 الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه مجرى يسمى بسطا وهو مقسم  
 من اربعة وعشرين قيراطا أقساما تسمى فروضاً ينزل فيها الماء على قدر الحصص من ذلك  
 الماء كل قيراط يسمى اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث  
 كذلك لكن الطالع الاول تكون اصابعه اكبر من اصابع الثاني وكذا الثاني اكبر من  
 الثالث وهكذا لانه اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الاول مثلاً لا يكون كل اصبع  
 من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فن له اصبع من الطالع الثاني وأراد أخذها من  
 الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا باحداث فرض جديد في البحر المسمى  
 بسطاً من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين اصحاب المياه فيرجع الامر  
 الى قسمة نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون اذن الشركاء لانه  
 تصرف في المشترك ولانه قد تقدم انه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب  
 وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهراً أو ينصب عليه رحي الارحى وضع في ملكه  
 بأن يكون حافتا النهر وبطنه ملكاً له كما ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفاً  
 في المشترك بل في خالص ملكه وحده فلو أمكن أخذ ما يخصه بلاحداث شئ في البسط  
 فله ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بسيد كتابة هذا المحل  
 فأجبت عنها كذلك وصورتها في طالع فيه بسط مقسم فروضاً منها فرض ينزل منه الماء  
 الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد  
 والاخر لجيرانه ويريد زيد قسمة حصته من الساقية المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الخبرة  
 حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا احداث فعل في شئ مشترك ليكون حافتي الساقية من  
 حائطه المملوك له ولا يخفى انه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال  
 ما صورته سئل فيما اذا كان لرجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع  
 يصل منه الماء الى منزلة في دمنة مختصة به من جملة فروض مستحقها في طالع بقرب منزله  
 يصل اليه الماء من طالع آخر أعلى منه وأقرب الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطاً فيه  
 فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبع من الطوابع المذكورة التي فوق المقسم  
 المذكور ويخرجه من مجراه القديم ولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو  
 الاصبع الا من الطالع والمقسم الذي يجري منه ولا يخرجه ولا يجريه من الطوابع التي فوقه  
 لاختلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك متعدياً لاخذها كثر من حقه على ان الوضع القديم  
 لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه محمد بن هلال عني عنهما (سئل) فيما اذا كان  
 جماعة داريدهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن زيد مورثهم وطالبوا من القاضى قسمة

مطلب حادثة الفتوى في  
 قسمة ماء الطالع

مطلب في قسمة التركة اذا  
 كان فيهم غائب

بينهم وبينهم على الموت وعدد الورثة وكونهم - اللهم وفيهم غائب وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بتصيبه بعدها فهل تقسم وينصب القاضي قابضا للغائب \* (الجواب) \* نعم ولو برزنا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم ونصب وكيل أو وصي ليقبض حصة الغائب والصبي ملتقى من القسمة ومثله في التنيير وغيره من المتون أقول هذا إذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكرنا أصلها الشراء فلا يسم إذا كانت فيهم غائب والفرق أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي بخلاف الشركة في الشراء ثم لو كان أصلها الميراث فمجرى فيهم الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع ولو كان أصلها الشراء فمجرى فيها الميراث بأن مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك إلى الأول كما في الولوالجية والحانية هذا المختص ما حترناه في رد المختار على الدر المختار \* (سئل) \* في جماعة لهم بن معلوم مثالية يريدون قسمة بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة \* (الجواب) \* نعم شريطة أن يكون بينهم غائب أراد قسمة تجوز قسمة بالوزن بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمة بالشريعة أيضا القلة اتفاوت وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمة بدون الوزن اما بالقبان أو بالميزان فلا تجوز قسمة بالشريعة لانها مجازفة وقسمة التبن بالاجمال ذكر في النوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لانه ليس بوزني خاتمة من فصل قسمة الاب والوصي أقول الشريعة بالشين المعجمة والحيم شئ من سنف يحل فيه البطيخ ونحوه كما في القاسوس \* (سئل) \* في دار مشتملة على ساحة سماوية وثلاث مساكن منها مسكن جار في وقف بر ومساكن في ملك زيد يريد ناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة فهل تكون قسمة الساحة بينهما نصين \* (الجواب) \* نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في ي زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهم حال كونهم نصين لا استوائهم في استعمالها وهو المروفيها والتموضي ركسرا الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجلين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال بانصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة بينهما منصفة واذ انطبأ القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد انسان عشرة ابيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه أقول قد منا في كتاب الدعوى تفصيلا وكلامهما في هذه المسئلة فراجع \* (سئل) \* فيما إذا ادعى أحد متقاسمي دار أن من نصيبه شيا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد إقامة بينة شرعية على ذلك وقسمته على قدر نصيبهما فهل تقبل \* (الجواب) \* نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسمة أقر أحد المنة اسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن به ضامما أصابه في يد صاحبه وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق إلا بحجة اه ومثله في التنيير والكنز والقدوري والوقاية والملتقى وغيرها وعبارة الوقاية وشرحها الصدر الشريعة فان أقر

مطلب الوزن لا تجز قسمة بدون الوزن

في مطلب قسمة ساحة الدار مطلب ذو بيت في دار كذا بيوت في حق ساحتها

مطلب فيما إذا اقرب بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة

أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق إلا بحجة  
قالوا لا يدعي فسخ القسمة فلا يصدق إلا بالبينة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه  
للتناقض وفي المسروط وقفاوى قاضى خان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل  
التقاسم في إقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك  
الإقرار عند ظهور الحق اهـ ومثله في الدرر باوخرج من هذا في الحاشية ودعوى الغلط  
انما تسمع اذا لم يقرب بالاستيفاء أما اذا اقرب بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى  
في الغصب فحينئذ تسمع دعواه اهـ ولعل ما في الحاشية فيما اذا باشر القسمة بنفسه وأقر  
بالاستيفاء حيث صدر المسألة بقوله رجلان اقتسما وما في المتن فيما اذا اقتسما وأقر بالاستيفاء  
معهذا في القسمة على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً فتأمل فربما يفيد التوفيق أولان ما في  
الحاشية رواية وما في المتن رواية أخرى ويدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ  
تعمل اصحاب المتن مشوا على هذه الرواية وانت على علم بان ما في المتن مقدم على ما في  
الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية الاشياء من كتاب الجرار ما في المتن والشروح ولو بطريق  
المفهوم مقدم على ما في الفتاوى له وقال في البحر من السكاح تحت قوله فان لم يكن عصبه  
فالولاية للام مانصه المتن موضوعه لبيان الفتوى اهـ (سئل) في كرم مشترك بطريق  
الملك بين زيد وعمر واقسما بينهما نصفين بالتراضى ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد  
الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت المشرعى ولم يقرب بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك  
(الجواب) اهـ اذا ظهر غبن في لقسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضى تبطل عند  
الكل وان كانت بالتراضى اختلف رافيه اذا القسمة بالتراضى آكد منها بقضاء القاضى فصح  
في الكافي والامام قاضى خان سماع دعوى الغبن في القسمة بالتراضى وصح في الخلاصة  
وفي شرح أدب القاضي الامام الاسيحي عدم سماعها قال في التنبير ولو ظهر غبن فاحش  
في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضى في الاصح قال شارحه في منحه بعدم نقل الخلاف  
والصحيح المعتمد ما قد ساء عن الكافي وقاضى خان وبه جزم اصحاب المتن وصححه اصحاب  
الشروح وبه اقيت مرارا اهـ فيسوغ لزيد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها  
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقرب بالاستيفاء أو البراء أو ما اذا اقرب بالاستيفاء  
أو البراء أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كما ذكر في نقد الفتاوى كما قاله الانقروى  
في فتاواه من القسمة (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٨ هـ فيما اذا تقاسما دارا ثم باع  
أحدهما نصيبه بحضور خصمه وتصديقه على صحة البيع وأنه لا مطعن له فيه ثم ادعى غبنا  
فاحش في القسمة وأنه الآن اطلع عليه وأزاله أربعة قرايط أخذ اثنين وبقى انسان في يد  
صاحبه فهل تسمع دعواه أولا (الجواب) في الحاشية البرهان في التناقض فيما طريقه  
الخفاء عفو لا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة  
عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها فلا تقبل الخلع قبل بينتها وان ضارت متناقضة

م قوله الا اذا ادعى الغصب  
اي ادعى ان شريكه غصب  
منه بعد القسمة شيئا من حقه  
الذي خرج له بالقسمة تسمع  
لانه لا تناقض حينئذ لان  
اقراره بالاستيفاء لا يناقض  
دعوى الغصب بعده اهـ منه  
معاب ما في المتن مقدم  
على ما في الفتاوى

مطالب اذا ظهر غبن فاحش  
في القسمة ولم يقرب بالاستيفاء  
نقضها

مطلب تقاسم دارا ثم باع  
احدهما حصته بحضور  
الآخر ثم ادعى الآخر غبنا  
فاحش في القسمة  
مطلب التناقض في موضع  
الخفاء عفو



في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الخلع وإنما كان كذلك لان الزوج يتفرد بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فجعل التناقص فيه عفوا اه ففي هذه المسئلة هل يكون حضوره وقصد بيقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا لطريقه الخفاء أولا مقتضى ما في القضية نعم وتسمع دعواه فانه قال راعا الى فتاوى برهان قسما أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما القسح بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن ناعشا عند بعض المشايخ اه واقتصر على ما ذكر وأما عدم اقراره بالاستيفاء فقد قال في التنوير وشرحه ولو ظهر غبن ناعش لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا لتصحيح الخلاصة وتسمع دعواه بذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان أقربه لا تسمع دعوى الغلط والذين للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه اه ومثله في شرح المجموع والحانية وغيرهما وفي التنوير وشرحه أيضا ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئا وقع في نصيب صاحبه وقد كان أقربا لاستيفاء أو لم يقربه لم يصدق الا ببرهان او اقرار الخصم أو تكذوله عن اليقين ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الايمن ثم ظهر غلطه اه فلتخص من ذلك انه حيث ادعى اليقين افما حش وأن حصته اربعة قراريط وأن ما أخذه من ذلك فحقيراطين والباقى في يد خصمه تسمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التفحص والتنقير عليهم في الاعتبار وبالله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض مما بطريقه الخفاء نعم قد تم الخلاف فيما اذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما أقرب بالاستيفاء هل تسمع دعواه وبرهانه أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة الى كون التناقض ها مما بطريقه الخفاء فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتمل على قطع اراض متعلقة بالجودة والرداءة بقيمة عشرة اذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب الآخر واجرة لريثة تعدل نصف اجرة الجيدة ويريد كل ناظرى الوقفين المربوين قسمة ذلك وفي ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجابان الى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين من الرديئة (الجواب) نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الاصل واذا كانت الدارين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل جائز وصورته اذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة اذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب الآخر اما لاجل البناء او لمعنى من المعاني فاقسمها على ان يكون لاحدهما هذه عشرة والآخر عشرون فهذه القسمة جائزة فاكفى فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو المسالية عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذرعان اه وعليك بها فان فيها فوائد متعلقة بهذا المعنى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وامرأتين اثلاثا فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء يريد زيد أن يرد عليهم ما بده دراهم من عنده بدون رضی منهما ولا تعذر

مطالب اذا كان الذراع من  
جانب يعدل ذراعين من  
جانب آخر تقسم كذلك

مطلب لا تدخل الدراهم  
في القسمة بدون رضاهم  
الا اذا عذر

مطلب لا يقسم الطريق  
حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

مطلب القسمة بالتراضي  
آ كد منها بقضاء القاضى  
مطلب دار لا تقبل القسمة  
يا امر القاضى الشركاء بوجه  
من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة  
القبالة للقسمة

مطلب في معصرة دبس  
صغيرة

مطلب في قسمة بستان  
مشترك بين أوقاف أربعة

تسوية وتريد المرأتان أن يكون عوضه من الارض ولا ترصيان بالدراهم فهل لما اذ لك  
\*(الجواب)\* نعم ولا ندخل دراهم ليست من التركة في القسمة الا برضاهم صورته دارين  
جماعة فأرادوا قسمتها في أحد النجابين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء  
دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكاف  
الذى وقع البناء في نصيبه أن رد بآراء البناء من الدراهم الا اذا عذر فحينئذ للقاضى ذلك لان  
القسمة من حقوق المالك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس  
بمشترك درر من القسمة \*(سئل)\* فيما اذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما  
نصفين يمران فيه الى دارهما او يريد زيد قسمة وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فيه ضرر لا يقسم  
\*(الجواب)\* نعم ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البرازية اقتروى من  
القسمة وتماز تقاريع المسئلة فيه \*(سئل)\* فيما اذا كان مسيل ماء مشترك بين زيد  
وعمر و فاراد زيد قسمة وآبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\*  
فما اذا مات زيد عن بنت وأخ شقيق وخلف بنتا وربع غيمة حور وربع حوزة وحصه  
معلومة من غراس كرمين فتوافقا وراضيا لى بنته شرعية على أن يكون البيت للاخ وبقية  
ما ذ كر للبنت نظير حصه كل منهما من التركة بطريق القسمة وتسلم الاخ البيت ويسكن  
البنت الباقى وتصرف كل منهما بما خرج له مدة والا أن تريد البنت فقس القسمة بدون وجه  
شرعى فهل ليس لها ذلك \*(الجواب)\* حيث اقتسمها ذلك بالتراضى والوجه الشرعى  
ليس لها ذلك اذ القسمة بالتراضى آ كد منها بقضاء القاضى \*(سئل)\* في دار صغيرة لا تقبل  
القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع  
والشراء فقال لها اما أن تستأجرى حصتى أو تؤجرى حصتك أو يسكن كل منا وحده  
في الدار مدة بحسب حصته فهل يأمرها القاضى أن يختار اوجهها من الواجهه الثلاثة  
\*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في معصرة معدة لعصر الزيت مشتملة على عودين بعصر  
بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئرين يوضع فيهما الزيت وهى مشتركة  
بين زيد وجماعة لزيد منها النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعى  
وهى قابله للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك \*(الجواب)\* نعم لا يقسم  
الجمام والحائط والبيت الصغير والدكانه الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل  
واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وان كان فيقسم خزانة القنارى ومثله في الخلاصة والبرازية  
\*(سئل)\* في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها جبرا بدون  
رضى الباقين وهى صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يجاب طالب  
القسمة اليها \*(الجواب)\* اذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب  
القسمة لذلك ونقلها ما تقدم \*(سئل)\* في بستان مشترك أرباعا أرضا و غراسا بين أوقاف  
أربعة لكل وقف ناظر يريد ناظر احد الاوقاف قسمة الربع الجارى في وقعه واقراره وهو قابل

للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك حظ ومصلحة لا وقف فهل يجاب الناظر المذكور  
الى ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف  
مشارك بين زيد ووجهة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من  
الغراس وافرازه والغراس قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة  
لا تبدل فهل يجاب الناظر الى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\***  
في دار مشتركة بين هند ووجهة وقف لجهة الوقف ربعها ولهند باقيها ويريد ناظر الوقف قسمة  
حصة الوقف وافرازها من حصة الملك والدار قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك  
مصلحة لا وقف فهل يجاب الى ذلك **\*(الجواب)\*** نعم لان قسمة الوقف من الملك جائزة  
كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة ويفرز  
الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة الخ **\*(سئل)\*** في بستان  
معلوم مشترك بين جهتي وقفين أهليين لأحد عشر قراريط والباقي لا وقف الاخر  
ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريد ان قسمة البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمة  
وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر اذا كان فيه  
مصلحة أجب اذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كانا تحت ناظر واحد يرفع الامر  
الى الحاكم فينصب قيا فيقاسمه اهـ وثله في الاسعاف ونص عبارته ولو اراد الواقفان ان  
يقسما ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اهـ  
وفيه من فصل المشاع ولو قسم الشرع كان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو  
الواقف جاز ويصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهم  
وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف  
وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اهـ أقول قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله  
فان كان المعطى هو الواقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وما صله  
انه اذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ما كاله  
لان للوقف شروطا وكل ما لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد ذلك كما قالوا فيما  
لو اشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم  
بمقابلته عين كذراع من أرض مثلا لو كانت بمقابلته وصف كالجودة والحسن فلا قال المؤلف  
رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقف أرضا ثم مات أحدهما  
وطلب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما  
عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الاخرى وأجاب أيضا عما اذا طلب  
المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم أن يقسموا اليه الموقوفة لان القسمة انما تكون  
في الملك المشترك ولا ملك للوقوف عليهم هذا والمذهب وبعضهم يجوز ذلك وأجاب عما اذا

مطلب في قسمة الغراس  
المشارك بين ملك ووقف  
مطلب في قسمة الدار  
المشاركة بين وقف وملك  
مطلب قسمة الوقف من  
الملك جائزة  
مطلب في قسمة الوقف من  
الوقف

مطلب فيما اذا احتاجت  
قسمة الوقف من الملك الى  
دراهم للتعديل

انهدمت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبى الآخر قبوله الاغناض ان أمكن  
 قسمة إيمان لم تخرج الى كسر وشق قسمة بطلب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم  
 الا بالتراضي والجدر القاعة لا تهدم الا بالتراضي اهـ (سئل) في دار مشتركة بين زيد  
 وعمر ومناصفة فاقسماها قسمة افرار أو أقاما جدارا بين القسمين وفي الدار بالوعة في قسم زيد  
 والميزاب خرج في قسم عمر ويسكب منه ماء المطرانى البالوعة من قديم الزمان والى الآن  
 ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط  
 التسيل في البالوعة في القسمة لدى بيعة شرعية فهل ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم  
 والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما اذا كان لجماعة وزيد ومن دار مشتركة  
 بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد ونصفها اقسماها مناصفة ولزيد ومنه مسيل في حصه  
 الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف  
 (الجواب) حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فسخت كما في التنوير  
 وغيره (سئل) في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقاربه طلب  
 واحد منهم قسمة قسمة تنيل بدون وجه شرعي فهل لا يقسم (الجواب) نعم (سئل) في دار معلومة  
 مشتركة بين جماعة من طريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى منه فبا حصته  
 بعد القسمة قسمة حصته وافرارها هل لا تقسم به الب ذى القليل الذي لا ينتفع (الجواب) نعم  
 لانه متعنت في طلب القسمة والقاضي يجيب الممتنع بالرد كما صرحوا به (سئل) في قسمة أرض  
 الوقف بالتراضي بين مستغني على طريق التهايد والتناوب هل تكون جائزة  
 (الجواب) نعم (سئل) في دار قابله لقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربعها  
 وللجماعة الباقي فطلب زيد القسمة وتوافق الجماعة معه على ذلك وينزع الجماعة أن اجرة  
 القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون اجرة القسام على عدد الرؤس (الجواب) نعم  
 وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على قدر الانصاء  
 قال في تصحيح القدوري قال الاسيبغاني الصحيح قول أبي حنيفة وعليه مشي النسفي والمجسبي  
 وغيرهما اهـ ومثله في شرح المنتقى للعلائي نقلا عن المصنفات وعليه اقتصر صاحب التنوير  
 وبه أفتي غير واحد أقول قال في الهداية وعنه أنها على الطالب ذون الممتنع لقسمة وضرة  
 الممتنع اهـ وظاهره اعتماد أنها على الجميع على عدد الرؤس مطلقا أو بالاطلاق صرح في الدرر  
 المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة  
 القسام والطريق اذا اختاروا فيه ملتقط من الديات (سئل) في دار ثلثها في ملك زيد  
 وثلثها العمر واقسماها قسمة شرعية وقال زيد بنى حائطاً حاجزا بيننا وكل منهما حريم أجنيبات  
 عن الآخر فكيف الحكم (الجواب) اذا كان أحدهما يؤذى الآخر ويطاع عليه في حال  
 لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصته  
 بقوله القاضي للصلحة كافي ٣ من فصول العمادى (سئل) فيما اذا مات رجل عن

مطالب اقسماها ولا حدما

مسيل في حصه الآخر

مطالب لا يقسم الوقف قسمة

تنيل

مطالب لا تقسم الدار بطلب

ذى القليل

مطالب تجوز قسمة الوقف

قسمة مهاياة

مطالب اجرة القسام على

عدد الرؤس

مطالب أربعة أشياء على

عدد الرؤس

مطالب بناء الحائط بين

القسمين على قدر الحصص

زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصي له وخلف دار فقط اتسموها بينهم بلا وصاية على المتعاصر  
والحال أن الزوجة دنسا شرعيا على الميت ادعت به وأثبتته فهل تصح دعواها وتقتض  
القسمة ولا تصح؟ (الجواب) نعم أقول في الخاتمة أرض ميراث بين قوم اتسموها وتناصوا  
واشتري أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البيعة بين علي الأب كانت القسمة والشراء باطلة  
وكذا إذا اشتراه غير الوارث أه واحترز بدعوى الدين عن دعوى العين فانها لا تسمع لان  
الاقدام على الاقتسام اعترف بأن المقسوم مشترك كما مر وأول هذا الباب (سئل) \*  
فيما إذا قسمت الورثة تركة مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة ما يفي  
بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين؟ (الجواب) نعم في قسمة الهداية  
إذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين محيطا أو غير محيطا ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لانه  
يمنع الملك فيمنع التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شائعا ولأن القسمة مؤخره عن  
قضاء الدين لحق الميت حتى لا يمنع رد القسمة برضى الغرماء إلا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين  
فإذا قسمت حصة تذازل لانه لا حاجة إلى رد القسمة في إيفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين  
أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة تزدنارية من الثالث رجل مات  
وترك ميراثا فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البيعة على الموت والميراث كما هو الشرح  
وعلى الميت دين الغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من أجناس التركة وان كان الدين أقل  
من التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة  
في انقياس لا يفعل وهو قوله الأول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك  
واقسموا الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمة إلا أن يقضوا الدين من حصصهم  
وكذا لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة إلا أن يقضوا  
الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو دين من أعيان المال فلو وصية بنزلة لدين خاتمة  
من فصل فيما يدخل في القسمة والمسئلة مبسطة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء  
وحواشيه وفي فتاوى الانتقوى أيضا أقول كبت في رد المختار ما نصه تمته أجاز الغريم قسمة  
الورثة قبل قضاء الدين له تقضيها وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم إلا أن  
يكون بشرط براءة الميت لأنها تصير حوالة فينفذ الدين عليه وتخلوا التركة عنه وهي الحيلة  
لقسمة تركة فيهادين كما بسط في النزارية وغيرها (سئل) \* فيما إذا كان لرجلين دين  
شرعي بذمة جماعة مشترك بينهما فاقسما بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير  
جائزة؟ (الجواب) نعم وقسمة الدين لا تجوز لأنها لا تتحقق قبل القبض لان القسمة أفرار  
والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الأفرار ولو ألحيت من الفصل الأول من القسمة قسمة  
الدين قبل قبضه باطلة علا في من الصلح قبل فصل الخصارج قسمة الدين حال كونه في الذمة  
لا تصح درر أو آخر كتاب الصلح (سئل) \* في دارم تركة بين هند وجماعة فقتسموها  
في غيبة هند بدون وكالة عنهم أولا إجازة منها فهل تكون القسمة المزبورة غير صحيحة؟ (الجواب)

مطلب اقتسموا الدار وادعى  
أحدهم دينه في التركة تسع  
دعواه

مطلب إذا ظهر دين في  
التركة ترد القسمة

قوله أو بألف مرسلة أي  
مطابقة وهي غير الوصية  
المقيدة كالوصية بالثلث  
أو بعين من أعيان التركة  
مطلب له أن يعزل من التركة  
شيئا للدين ويقسم الباقي  
مطلب أجاز الغريم قسمة  
الورثة قبل قضاء الدين له  
تقضيها

مطلب إذا ضمن ما على الميت  
برضى الغريم بشرط براءة  
الميت صح ويصير حوالة  
مطلب الحيلة لتقسيم تركة فيها  
دين على الميت  
مطلب قسمة لدين قبل قبضه  
لا تجوز



نعم وفي المخرج عن الخانية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة صغيراً وغائباً  
 أو شريكاً لا يتصلح الا باجارة الغائب أو ولي الصغير أو اجارة الصبي بعد البلوغ أو باجارة  
 القاضي قبل ذلك اه وفي المحاربي الزاهدي من القسمة (ثم قم) أرض قسمت بين الشركاء  
 وفيهم شريك غائب فلما وقف عليه قال لا أرض لأرضي لغبن فاحش فيها ثم أذن لحزائه في زراعة  
 نصيبه لا يكون هذا أرضي بترك القسمة بدمارده (قب) أرض قسمت فلم يرض أحد الشركاء  
 بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعبه فإن القسمة ترد بالرد اه طفل وبالغ اقتسما شيئاً ثم بلغ الطفل  
 وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكرن اجارة لذلك القسمة جواهر الفتاوى من القسمة  
 \* (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طالب أحدهم المساواة  
 مع الباقين في سكناها في الزمان بتدريج صيته فهل يتهايئون على الوجه المذكور ويجبر الآتي  
 \* (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى وتجوز للمهايئة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا  
 بعضها وهذا بعضها وهذا علوماً وهذا سفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر وهذا شهر اوله  
 الاجارة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طالب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المهايئة  
 لا بلغة القسمة حتى لو اختلفت قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لم يجبر  
 واحد منهما على بيع نصيبه تارة خانية من الفصل الثالث من القسمة \* (سئل) في معر  
 مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة فطالب زيد قسمة نصيبه منها وافراره واذا قسمت ينتفع  
 كل بنصيبه بعدها فهل يجاب زيد الى ذلك \* (الجواب) نعم واجمع اصحابنا ان التركة  
 اذا كانت جنساً واحداً كالنم والابل والبقر والخنطة والشعير والنياب الهروية والمروية  
 والدار الواحدة التي تحتل القسمة اذا طالب أحدهما القسمة وأبى الآخر فإن القاضي يقسم بينهم  
 خلاصة من الفصل الاول من القسمة ومثله في البرازية \* (سئل) فيما اذا اشترى زيد  
 وعمر ومقدار من البن نصفين واقتسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه  
 شيئاً في يد عمر وغلطا وقد أقرب بالاستيفاء وعمر وينكر ولا بينة لزيد فهل لا يصدق الابحجة  
 \* (الجواب) نعم لا يصدق الابحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره \* (سئل) في  
 في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهدم بعض أبينتها واخناحت  
 الى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك مبلغاً معلوماً من  
 الدراهم من مالها مصروف المنزل وتريد المرأة أن تؤثر الدار وتأخذ نصف ما أنفقت في البناء  
 من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل يسمع لها ذلك \* (الجواب) نعم دار بن شريكين  
 انهدمت فقال أحدهما بندها وأبى الآخر فإن القاضي يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدارين  
 أوجام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبنى ثم يوجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في  
 البناء من الغلة خانية من فصل قسمة الوصي والاب وفي الاشياء من القسمة المشتركة اذا انهدم  
 فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع اه أقول أسقط  
 من كلام الاشياء شيئاً لا بد منه وهو قوله ليرجع بما أنفق لو بأمر قاض والافقية البناء وقت

مطلب اتساع والدار في غيبة  
 الشريك لا تصنع  
 مطلب اذا حضر الغائب  
 فلم يرض بالقسمة ثم زرع  
 نصيبه لا يكون رضى  
 مطلب القسمة ترد بالرد  
 مطلب طفل وبالغ تقسما  
 شيئاً ثم بلغ وتصرف الخ  
 مطلب تجوز للمهايئة ويجبر  
 الآتي عليها

مطلب لا يجبر على بيع  
 نصيبه  
 مطلب في قسمة المعز المشتركة

مطلب أقرب بالاستيفاء  
 ثم ادعى الغلط لا يصدق  
 الابحجة

مطلب في المشترك اذا انهدم  
 وأبى أحدهما العمارة

البناء اه كذا عزاه للاشياء في آخر قصة الدر المختار ونظامه ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله

ونخذ منفقاً بالاذن منه كما هم ونخذ قيمة ان لا وهذا المحتر

أى خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والافخذ قيمة البناء وأصل المسئلة مذكور في الذخيرة في السفل اذا تهدم فانه قال اذا تهدم السفل بغير ضلع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل انفعك فاذا بناه باذن القضاى أو أمر شريكه يرجع بما أنفق والافضية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى في بيع صاحب السفل من الانفاق حتى يأخذ ذلك منه جبراً وأما اذا هدمه بغيره فانه يؤخذ بالبناء لفوته حقاً استحق وليصل صاحب العلوان فعه اه وقيل ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم شموله للسفل والجدار وغيرهما لا يقسم والله تعالى أعلم وسيأتى تمام ذلك في كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (سئل) في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصه معلومة فيهم يريد أحدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد وبقية الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة (الجواب) نعم واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطالب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جازت القسمة وان قال أحدهم للقضاى اجمع نصيبى من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأنى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضى كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحبنا الراى الى القاضى ان رأى الجمع جمع والا فلا خانية من القسمة

\*(فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها)\*

\*(سئل) في مرزعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرب قرية كذا غير تابعة للقرية والمرزعة زراع يزرعونها في كل سنة ويدفعون ماعين بالجهة الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المرزورة ويدفعون مع أهلها ما يتوبها من المغارم المتعلقة بالنفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها أو الآن قام أهل القرية المرزورة يكافون زراع المرزعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال المرزعة في حساب غرامات قرىتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تكليف الزراع المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العامرى المفتى الشافعى (سئل) فيما اذا كان لجماعة معلومين قاطنين بد شق مشد مسكة أراض معلومة من أراضى قرية وقف لكل واحد أفدنة معلومة منهم يدفع ماعين بالجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما يسددهم من الافدنة والآن قام أهل القرية المرزورة يكافون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين أنهم صرفوه على

مطلب في السفل اذا تهدم

مطلب لا تجمع حصه الاراضى فى أرض واحدة بل ارضى الباقي

فصل فى الغرامات الواردة على القرى ونحوها

مطلب ليس لاهل القرية ادخال المرزعة الخارجة عن قرىتهم فى غرامات قرىتهم  
مطلب مؤنة الضيف على المضيف

الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالي القرية ذلك ومؤنة الضيف  
 على المضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم (سئل) في قروي عمره  
 لنفسه بيوتا أحدها في أرض سليخة لزيق بيوت القرية فقام أهل القرية يكلفونه بلاوجه  
 شرعي الى دفع عولرض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليهم شئ من العوارض في دفع  
 تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذذاك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزمين قاطنين بدمشق املاك في قرية  
 من قراها ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسيرة أهالي القرية  
 والا ز قام أهالي القرية المزبورة بكانون الذميين بلاوجه شرعي الى السكنى معهم في القرية  
 ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذميين بما ذكر  
 ولا يلزمهم السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بالانفس بحفظ الانفس وعما اذا كان بدمشق  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله أملاك في قرية  
 من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل  
 المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم  
 أحد بشئ من ذلك شرعا ولما حكم الشرعي رفع ذلك ومنعه فاذ لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان  
 لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد  
 الرؤس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولا يمكن  
 دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره في التعليل الخير الرملي في فتاويه ومن لم يكن  
 ساكنا في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة بتحصين الابدان شئ لان بدنه ليس  
 في القرية المزبورة قال الامام الجليل فخر الدين قاضي خان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة  
 أهل قرية غزمهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على  
 عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك  
 لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانها  
 مؤنة الرأس ولا شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ابجرؤفه ومثله في قسمة  
 الذخيرة والتارخانية وكذا في التجنيس وفتاوى الانقروى ولولو الحمية والاشياء وغيرها من  
 الكتب المعبرة النعمانية (سئل) في قرية يزرع بعض أراضيها أهل قرية اخرى ولهم فيها  
 غراس ومشد مسكة ويرد على تلك القرية كلف وأعشار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم  
 فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا (الجواب) ما أصاب ملك الاراضي من مال وقف أو قسم  
 شرعي يجب عليهم دفعه للوقف أو العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فأصلهم  
 منه بعد زرع جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف  
 الواردين عليهم فلا يلزمهم من كلفتهم شئ لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره  
 مما يؤخذ ظاهرا وغرامه في تمكن من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على

مطالب ليس لأهل القرية  
 اخذ عوارض على البيوت  
 المحدثه

مطلب ليس لأهل القرية  
 أن يجبروا من خرج من  
 قريتهم على العود اليها  
 مطالب في غرامات القرى  
 ما كان لحفظ الاملاك فعلى  
 قدر الملك الخ  
 مطلب من لم يكن ساكنا  
 في القرية لا يلزمه غرامة  
 الانفس  
 مطالب ما كان لتحصين  
 الابدان لا يدخل فيه  
 النساء والصبيان

دفعه من غير ضرر يلحقه أعظم منه فليدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه  
لا تقريره واحكامه واذ لم يمكن ذلك فما كان منها لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاهلاك  
من جميع الاراضي التي مع أهاليها والتي مع أهالي القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر  
الملك وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين بالقرية دون  
أهالي القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤس ورؤسهم ليست في القرية حتى يقسم بذلك بل يجب  
عليهم ما يرد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان  
لانه لا يتعرض لهم كذا أفق به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من  
المعتبرات حتى قالوا ان من تولي قسمتها بين المساكين فعدل فهو مأجور ولا يقسق حيث عدل  
وان كان الاخذ بالاخذطالما هكذا ذكره مجلا ولم أر أحد تعرض للتفصيل غير المرجوم  
والذي على افندي العمادي فانه كتب على سؤال رفع اليه في ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة  
بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم الملاك منها على حسب أملاكهم سواء كانوا قاطنين بها  
أو لا وما هو على الرؤس على القساطين بها فقط يوزع على رؤسهم من عدد النساء والصبيان  
فالقاعدة انه اذا قلنا القرية عن اضافة الملاك اليها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين  
فقط فتبقى من قبيل بيوت التركان والكراد والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان  
دام ملكه كالعوارض والصرصار والقيام بالضياف بحسب ما عندهم الا علف الدواب  
كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم فئة لا يزرعون ولا يشتغلون ويوزع عليهم أيضا جريئة  
ما يتمون به من القتل أو عدم مدافعة ليلا أنهارا وكذا السرقة اذا جرتموا بها بدون قدرة على  
دفعها عنهم وكذا ما يأخذها الوالي من المشاهرة كل شهر يوزع على رؤس أهل القرية الرجال  
منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبين والشعير والدجاج والحطب والذخيرة فهو  
على الملاك جميعا بحسب أملاكهم اللهم أصلح ولاية امورنا ووفقهم للعدل وعلى الاسلام توفنا  
والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم أقول حاصله ان ما يؤخذ من القرى ان كان  
يؤخذ منهم لا باعتبار أملاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالعرب والكراد من  
لا عقار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملاكهم كالتبين والشعير والحطب فهو  
على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتخصيص  
الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو الدراهم لتخصيص الاملاك  
وأخذ نحو التبين والشعير لتخصيص الرؤس على أن غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا  
الزمان ليست لحفظ املاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف  
الوالي وأتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان حفظه الله تعالى  
الواردين باوامر أو نواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ  
في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لاعوانه وخواشيه من أعيان البلدة  
وقد حرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية ونارة يسمونه على مقدار حق الشرب

مطلب من تولي قسمة  
الغرامات فعدل فهو مأجور  
مطلب في بيان ما يخص  
الابدان وما يخص الاملاك  
من اغرامات

قوله بحسب أملاكهم أي  
يؤخذ منهم بقدر أملاكهم  
لا على قدر الرؤس اه منه

بالساعات الرملية فمن كان له قدان مثلا يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه  
 سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً وكذا يجعلون منها شيئاً على رقاب الرجال الساكنين في القرية  
 الذين لا ملك لهم فيها القول بالتفصيل الذي هو أحد الأقوال الثلاثة المارة عن الحاشية  
 في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لأنها لا تخص  
 الأبدان ولا الأملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة إلى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من  
 جريمة القتل والمخاصمات والمنازعات إنما هو لحفظ الأبدان لتركم النصرمة وقطع النزاع كما تؤخذ  
 الدية من عاقلة القتاتل وما يؤخذ لأجل العساكر التي يبعثها الأمير إلى بعض القرى لدفع  
 الأعراب والصصوص عن زروعهم ومواشيهم إنما هو لحفظ الأملاك ولا يمكن هذا كله يؤخذ  
 زائد على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها في حيث جهل الحال ولم يعلم  
 أن ذلك لحفظ أبدان أو أملاك أو علم أنه مجرد ظلم فلناسب العمل بأحد القولين الآخرين  
 وهو أن ذلك كله على الرأس أو على الأملاك وقد ذكرنا في حاشية القول بقسمة الغرامات على  
 قدر الأملاك أولاً وعادته أنه يبدأ بما هو الأشهر كما ذكره في خطبة فتساواه فيكون هو الأرفع  
 وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على القدن أو على ساعات  
 الشرب والله تعالى أعلم



\*(كتاب المزارعة)\*

لواحد	لا آخر
أرض وبقر	عمل وبذر

فاسد

لواحد	لا آخر
أرض وبذر	بقر وعمل

جائز

لواحد	لا آخر
أرض فقط	عمل وبقر وبذر

جائز

لواحد	لا آخر
أرض وعمل	بقر وبذر

فاسد

لواحد	لا آخر
بذر فقط	أرض وعمل وبقر

فاسد

لواحد	لا آخر
عمل فقط	أرض وبقر وبذر

جائز

لواحد	لا آخر
بقر فقط	أرض وبذر وعمل

فاسد

\*(كتاب المزارعة)\*

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة \* والأرض والبذر هذا الجائز الكامل  
وما عدا ذلك الثلاث آلات قد ذكرت \* فغير جائز إذ حكمها باطل

أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذي ثلاث كلها قبلت

والبذر مع بقر أو لا كذا بقر \* لا غير أو مع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الأربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة  
أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والحصر في هذه السبعة مبنى على أن بعض الأربعة من  
واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضها من واحد والباقي منها فهي أكثر من سبعة كما لا يخفى  
وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين

وكذا في الخلاصة يمدد كره الاوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل مزارعة على أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالمزارعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه أجرة أرضه وبقره وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحدا فكذا إذا كان اثنين أي كل وجه لا يجوز إذا كان المزارع واحدا لا يجوز إذا كان اثنين فغيره إذا كان البذر من واحد والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان الباقى من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الأرض فيها من ثمان والبقر والعمل من ثلاث ومنه ما في الحاشية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عُد في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والأرض لثان والبقر لثالث والعمل لرابع أو البذر والبقر لواحد والأرض لثان والعمل لثالث وتتمام الكلام فيه فراجعه ووجه ذلك بناء على ما مر من الضابط أنه إذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان الباقى من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما إذا كان بعض الأربعة من أحدهما والباقى منهم أو كان كل واحد منهم بعضا والباقى منهما ولم أر لذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة إلى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا خسر والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر عمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الأرض إذا استوفى منافعه الخ وذكر ذلك أيضا في متن التنوير في هذه الصورة الأرض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما أو على فسادهما بأن فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الأرض للعامل كما في الحاشية وكأنها اعارة استراء ثم تصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا أوجبوا على العامل أجر نصف الأرض فتأمل والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثير في زماننا من كون العمل من واحد والأرض من آخر والبقر والبذر منهما أو لوجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرملي لذلك ضابطا فقال قال في البرازية ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين أي وبه تستفزع الأحكام مثلا إذا كان البذر مشتركا والباقى من واحد لا يجوز لأنه لو كان البذر كله من واحد والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان البذر من اثنين وكذا إذا كان الكل مشتركاً الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما إذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لا لما ذكره قلعل في نسخ البرازية تحريفا من الكاتب بدليل سياق الكلام على أنه لا يطرد في الصورة الأخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فإن البذر فيها من رب الأرض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب الأرض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لثان في البرازية أيضا فبيل الفصل الثاني أنه سئل تحم الأئمة لو كان من جانبه الأرض والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور أيجوز قال نعم لأنه لو شرط كلا الثورين على أي واحد كان جائزا فكذا إذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط أن ما يجوز إذا كان من أي واحد منهما يجوز إذا كان مشتركا منهما لكن ذكر

يعدده ما يخالفه وهو أنه لو كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما فإن شرطاً العمل على غير صاحب الأرض فسدت لأن فيه إعاقة الأرض وإن شرطاً عليه ما على أن الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الأرض أو من الآخر تكون من الصور الثلاث الجائزة فعلم أنه لم يطرد لهذه المسئلة من أبطح يحصر مسائلها والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو ليزرع فيها بطنين على بقر زيد ببذره وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر أمدته وتوافقاً على أن يكون لعمرو ثلث الخارج فزرع عمرو والأرض وعمل عليها مدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمرو أجرة المثل في مدة عمله \* (الجواب) \* نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والأرض وعليه لعمرو أجرة المثل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الأول عدم ذكر المدة وهو شرط كما في الملتقى والكنز والتنوير وغيرها من المتون وإن قال في المجتبى أنها تصح بلا ذكر المدة وعليه الفتوى والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الأرض وإذا فسدت المزارعة فالحكم فيها أن الخارج لرب البذر لأنه غناء له ولا يخرج من عمله أو أرضه لأنه ردة عينها فإيردها فبها ولا يزداد على ما شرط عندهما خلافاً لمحمد فعنده له أجر مثله بالغنا ما بلغ كما في شرح الملتقى للعلائي أقول وذوكر في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جواز ما بلا بيان المدة وتقع على أول زرع يخرج واحد أو به اخذ الفقيه وعليه الفتوى وإنما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وأبداؤها وانتهائها مجهول عندهم اهـ لكن قال في الخانية بعد ذكره ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشرنبلالية فقد تعارض ما عليه الفتوى اهـ لكن حيث صحح كل من القولين لا يعدل عما عليه المتون لكونها الموضوعات لنقل المذهب إلا أن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل وفي جامع الفصولين وأكثر مشايخ بلخ جوزوها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فصع بلا بيان المدة كالمعاملة إلا أنه لا يخلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم إذا زرع الواحد يتقدم ويؤخر شهر أو زيادة بخلاف المعاملة اهـ لكن قوله جوزوها على أول السنة ينفي الجهالة لأن المراد أول وقت يزرع فيه أكثر الناس في تلك القرية فلا ينظر إلى التقديم والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لأنهم لا يذكرون المدة أصلاً تأمل \* (سئل) \* في المزارعة الصحيحة إذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء البذر فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الدرر ويحبر العامل أن أبي لرب البذر قبل القائه وبعبارة أخرى \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه لمزارعة لعمرو على أن يزرعها بقره وفقسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعملاً على هذا فهل تفسد والخارج بينهما يحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجرة لعمله في المشترك وعلى العامل أجر مثل نصف الأرض إذا استوفى منافعتها \* (الجواب) \* نعم كما في العمادية بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التعريفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من الفصل الثلاثين في التعريفات الفاسدة \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد

مطلب إذا فسدت المزارعة  
فالخارج لرب البذر  
مطلب ذكر المدة شرط في  
المزارعة

مطلب إذا امتنع رب البذر  
عن العمل قبل القاء البذر  
لا يجبر  
مطلب أرض من واحد  
وبقر وعمل من آخر وبذر منها  
فاسدة

خطة وشعر العمر وليزرعها في أرضه على بقرة والخارج بينهما نصفين ففعل عمرو ذلك فهل  
المزاعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه لعمر واجرة مثل بقرة وأرضه وعمله لا يزداد على المسمى  
\*(الجواب)\* نعم كما في التنوير من المزاعة عند قوله وبطلت في أربعة \*(سئل)\*  
فيما إذا دفع زيد بذره وأرضه وبقرة لعمر وعلى أن يزرع الأرض في مدة معلومة وجعل له ربع  
الخارج وحصلت غلة ويمتنع عمرو الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ اجرة مثله  
فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخارج \*(الجواب)\* حيث كان العمل من واحد  
والباقي من واحد فالمزاعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة له من الخارج وأيسر له أخذ  
اجرة مثله \*(سئل)\* في رجل دفع لزيد أرضا وبذر مزاعة فزرعها زيد وأخرجت زرعها  
فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا يثبت له  
فهل يكون القول لرب الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الاجرة \*(الجواب)\* نعم رجل دفع  
أرضاً وبذر مزاعة فزرعها الغاسل وأخرجت الأرض زرعاً فقال المزاع شرطت لي نصف  
الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع يمينه لأنه ينكر  
زيادة الاجر ولا يتقالفان عندنا لأن فائدة الحلف الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ  
وأما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بينة المزاع لأنها أثبتت الزيادة وإن اختلفا  
قبل الزرع تحالفا وترادا المزاعة ويبدأ بين المزاع وأما ما نكل يقضى عليه وأما أقام  
البينة قبلت خانية من المزاعة من فصل اختلاف العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومنها  
في القول لمن وتعارض البينات للبغدادى نقلا عنها \*(سئل)\* في أرض من جملة أراضي  
قرية معدة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الثلث  
من الزرع الشتوى والربع من الصيف لصاحبها بأخذ منه فزرع عمرو الأرض المزورة خطة  
بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث من الزرع المذكور \*(الجواب)\*  
نعم زرع أرض رجل بلا أمره طال به بحصة الأرض فإن كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف  
أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علائق على التنوير من آخر المزاعة نقلا عن جواهر الفتاوى  
ومثله في العمادية من أواخر الفصل ٣٩ أقول وقدمنا في كتاب الغصب تحرير هذه المسئلة  
\*(سئل)\* فيما إذا دفع زيد لعمر وأرضاً وبقرة وأقسم بالزرع في الأرض وشرط زيد رفع بذره  
والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما نصفين فهل المزاعة باطلة والخارج  
لصاحب البذر ولعمر واجرة مثل عمله \*(الجواب)\* نعم قال في التنوير فبطل ان شرط لأحدهما  
قفران مسماة أو ما يخرج من موضع معين أوقف رب البذر بذره أو رفع الخارج الموظف  
وتنصيف الباقي اهـ \*(سئل)\* فيما إذا دفع زيد أرضه مزاعة صحيحة لعمر وبذرت الزرع  
ثم مات رب الأرض والزرع بقل فهل تترك الأرض في يد المزاع حتى يستحصل له الورثة أخذ  
حصتهم \*(الجواب)\* نعم كما في التنوير والمثلقي والبرجندى وغيرها \*(سئل)\* فيما إذا دفع  
زيد أرضه وبقرة لعمر وعلى أن يزرع عمرو الأرض ببذره وربع الخارج لعمر وباقيه لزيد

مطلب بذره واحد والباقي  
من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد  
والباقي من آخر صحيحة  
مطلب فيما إذا اختلف العامل  
مع رب الأرض في قدر  
المشروطة له

مطلب فيمن زرع أرض غيره  
بلا أمره

مطلب تبطل إذا شرط رب  
البذر رفع بذره والخارج  
الموظف

مطلب إذا مات رب الأرض  
والزرع بقل تبقى المزاعة

وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ونبت الزرع ومات زيد عن ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله له ورث البذر وعليه لورثة زيد أجره مثل أرضه **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره له ورثه وعنه قيم ساعلي بقر لزيد بالربع فلم يعمل عمرو في الأرض شيئاً أصلاً من سقى وغيره بعد مازرع عمرو الأرض فهل لا يستحق شيئاً **\*(الجواب)\*** نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد مازرع من التشذيب والسقي وغيره أن كان البذر من حقه يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئاً خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية بلفظ لا يستحق بدون ينبغي وتام المسائل فيها وفي الخاتمة فعليك بهما أقول والتشذيب بالثين والذال المجتئين أم إلح الأشجار **\*(سئل)\*** في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المعتاد من السقي وغيره في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن **\*(الجواب)\*** نعم يضمن لو حوب العمل عليه كما صرح بذلك في مزارعة التنوير **\*(سئل)\*** فيما إذا دفع زيد أرضه له ورثه وعنه قيم ساعلي بقر لزيد وبذره له ورثه ولم يذ كر أمدة وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمرو والعامل ويكون له ربع الخارج فلم يحث عمرو الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحدها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لزيد وله ورثه **\*(الجواب)\*** نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسد للعقد في ظاهر الرواية لأن هذه الأعمال تكون بعد الإدراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد إذا شرط على العامل يكون مفسداً ولو أن العامل حصد الزرع وداس وجمع من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع وعند أبي حنيفة إذا شرط هذه الأعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد لكن إذا لم يشترطاً يكون عامياً وإن شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كالمشتري حطباً في المصر لا يجب على البائع أن يجعله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصيرين يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا لا يعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان إذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفاً فلو أخره وتغافل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البلخي يضمن ذلك وقال الفقيه أبو الليث إذا أخرت أخيراً فاحشاً لا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامناً ولا فلا هذا إذا شرط هذه الأعمال على العامل وإن شرطاً شيئاً من ذلك على صاحب الأرض ففسد العقد عند الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط أقول تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والذاتي وأما عدم العمل المشروط فانه لا يقتضي الفساد بقى الفساد في مسألة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمناه فتنبه **\*(سئل)\*** فيما إذا دفع زيد أرضه للعامل لغراس إلى عمرو وعلى أن يزرع

مطلب اشتراط كون المغارم على رب الأرض

قوله التشذيب من الشذب وهو بالشين والذال المجتئين محركة قطع الشجر أو قشره والمستناة وبقيّة الكلال وشذب الشجر ألقى ما عليه من الأغصان حتى يبدو وشذب عنه ذب والتشذيب الطرد وإصلاح الجذع قاموس اه منه مطلب في المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً

مطلب إذا قصر في العمل حتى هلك الزرع يضمن مطلب شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل مفسد مطلب شري حطباً في المصر فجعله على البائع

مطلب من أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه

مطلب دفع أرضه مزارعة ومساقاة



عمرو في الأرض المزبورة حنطة وشعير على بقر زيد في مدة معلومة وتوافقا على أن ما يخرج من  
الزرع يكون ربعه لعمره والباقي لزيد مزارعة صحيحة بعد ما ساقاه على جزء معلوم من ثمرة الغراس  
المزبورة في المدة المزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة  
والثمرة في المدة المزبورة فهل يستحق عمرو الحصة المجعولة له فيها **\*(الجواب)\*** نعم أقول  
انما تكون المزارعة صحيحة حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو وانعامل  
فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع أرضا وتخلل زرعها المزارع على أن يقوم على  
التخيل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر أن كان البذر من المزارع فسدت  
المزارعة والمعاملة لانه صفة في صفتين وان كان من رب الأرض جاز كلاهما لانه اجبره  
وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك هذه الأرض تزرعها به بذر  
وأدفع اليك ما فيها من التخيل معاملة جاز مطاوعا خلاصة من المزارعة **\*(سئل)\*** في الزرع  
المشترك بين رجلين سوية بينهما اذا تضرع منه شيء على الأرض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر  
فبنت فهل يكون بينهما **\*(الجواب)\*** نعم يكون بينهما كأصله واذا رفع المزارع الزرع من  
الأرض وتضرع منه شيء وبنت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينهما وبين رب الأرض على قدر  
نصيبهما ثم يصدق الا كما بنصيبه وفي النوازل ويستحب للا كالأرض بصدق بالفضل من نصيبه  
وان بنت بسقي رب الأرض فهو له فان كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والافلا شيء عليه  
وان سقاه أجني كان متطوعا والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرطت تاريخا في  
٣٦ من المزارعة فان كان بنت بماء المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشريكة السابقة بزارية في الثالث  
من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الحسانية **\*(سئل)\***  
في أرض مشتركة بين زيد وعمرو وسوية فزرعاها ببذرهما سوية على بقرهما ولم يتعرضا للتبن فهل  
يكون التبن بينهما تبع للبذر **\*(الجواب)\*** نعم قال العلاني في شرح المتن وان لم يتعرضا  
للتبن فهو بينهما تبع للحب وقيل لرب البذر لانه نماء بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح  
الأول وظاهر البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرها ترجيح الثاني فقبضه المسألة المسؤل  
عنها اتفاقية أقول أي لان البذر فيها مشترك والخلاف فيما اذا كان البذر من أحدهما  
كما يفيد التعليل **\*(سئل)\*** فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره لعمره ولزيد عا على بقر زيد ثمن  
الخارج فعمل عمرو في ذلك مدة والآن ترك العمل ويطالب زيد بأجرة عمله في المدة فهل ليس لعمره  
ذلك ويجبر على المضي **\*(الجواب)\*** نعم واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل  
ان لم يخرج شيء في الصحة ويجبر من أبي على المضي الارب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده  
يجبر در شرح التنوير من المزارعة وأيضا من عمل في المشترك لا يستحق الأجرة كما صرح حوايه  
في الأجرة **\*(سئل)\*** فيما اذا كان البذر من واحد والأرض والعمل والبقرة من آخر فهل  
تكون المزارعة فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه اجر مثل العامل وأجرة الأرض  
**\*(الجواب)\*** ذكر في الهداية روايتين وذكرهما أيضا الصدر الشهيد في رواية الخارج

مطلب ما بنت مما تضرع من  
الزرع المشترك فهو بينهما  
كأصله

مطلب يجبر العامل على  
المضي  
مطلب من عمل في المشترك  
لا يستحق الأجرة  
مطلب فيما اذا كان البذر  
من واحد والباقي من آخر

لصاحب البذر وعليه اجرة مثل الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض  
وعليه رد مثل البذر وفيصير كانه مستقر له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله  
بارضه والامع كما في المنع والزليعي هو الوجه الاول وجعلوا في المتن عليه المعول وهل يطيب  
له الفضل قال تاج الشريعة يرفع مقدار بذره ما غرم من أجر مثل العامل والارض ويتصدق  
بالفضل والله سبحانه أعلم (سئل) في بذر مشترك بين رجل وأخواته البنات وزوجه  
أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في ارضه لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع  
فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع مثل حصته من البذر المذكور (الجواب) نعم  
لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد أفتى بمثله العلامة الخیر  
الرملي مع نقله عبارة البرازية تمامها فراجعها أقول والذي في البرازية ذكرته في رد المختار بقولي  
خاتمة بمرغ مهم يقع كثير إذا كره في التنازلية وغيرها مات رجل وترك أولاداً صغاراً وكباراً  
وامراً والنكبار منها أو من غيرها فخرن الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير  
كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهدهم وهم يزرعون ويحججون الغلات في بيت  
واحد وينفقون من ذلك جملة صارت هذه واقعة القسوى وافقت الاجوبة انهم ان زرعوها  
بذر مشترك بينهم باذن السابق لو كباراً أو اذن الوصي لو صغاراً فالجملة مشتركة وان من بذر  
أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن فالجملة للزارعين اهـ (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه لجماعة  
قرويين يزرعونها في مدة كذا بذرهم وعملهم على بقريهم بأن يكون له ربع الخارج ولهم الباقي  
مزارعة صحيحة فزرعوها وحصدوا الزرع ويريدون نقله جميعه قبل قسمته الى أراضي قريتهم  
الخارجة عن أرض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك  
(الجواب) نعم وتقدم مثله في العشر والخارج بنقله عن المحيط السرخسي (سئل) فيما اذا كان  
لرجلين أرض وبذر مشترك بينهما فدفعا ذلك للجماعة على أن يزرعوا الارض  
بذرها المذكور على بقريهم في مدة معلومة ومهما خرج يكون ربه للجماعة وباقيه للرجلين فهل  
تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور (الجواب) حيث كان العمل فقط  
من الجماعة والسابق من الرجلين فالمزارعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة دفعت أرضها المملوكة الى رجل ليغرس فيها غراساً معلوماً وضرباً بالذلك  
مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون الممارسة صحيحة على ما شرطها  
(الجواب) نعم وفي الخسائية رجل دفع الى رجل أرضاً مدة معلومة على أن يغرس المدفوع  
اليه فيها غراساً على أن ما يحصل من الاغراس والتناز يكون بينهما جازاً اهـ ومثله في كثير من  
الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدد وجه فسادها بذلك انه ليس  
لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسيأتي تمام الكلام  
على هذه المسئلة في آخر المسافاة

مطلب زرع بذر مشترك  
بلاذن فالخارج له وعليه  
رد مثل حصصة الشركاء

مطلب ليس للزارع نقل  
الزرع الى أرض أخرى قبل  
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضاً  
وبذرا ويقرر الى جماعة بعملهم  
صحت المزارعة  
مطلب في الممارسة

(سئل) في غراس بستان جارتله في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزبور حتى  
 أنشور يريده مطالبة ببيعة الجماعة بحصة من الثمرة نظير عمله أو يده فواله أجر مثل عمله فهل لا شيء له  
 من ذلك (الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الأجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير  
 بوضوحه المنع من الإجارة الفاسدة ولو استأجره لمحل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئاً  
 لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر وأما عدم استحقاقه حصة من الثمرة  
 فلأنه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المنع عن المجتبى وأفتى  
 به الرمي أقول وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة أو إجارة بينه وبين شركائه والا فلا مرأطهر  
 (سئل) في غراس كرم جاري في وقف على هذه الناطرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض  
 جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا يسهم من مائة سهم  
 لجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك خطأ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش  
 على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب  
 الإجارة مانعه وافتاد فساد ما يقع كثيراً من أخذ كرم الوقف أو التيمم مساقاة فيستأجر أرضه  
 الخالية من الأشجار ببلغ كثير ويساقى على أشجاره يسهم من ألف سهم فالخطأ ظاهر  
 في الإجارة لافي المساقاة ففساد فساد المساقاة بالأولى لأن كلامنا عقد على حدة اه  
 (سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوعة من بساتين غراس بستان بستان بستان  
 وروء لأجل طوام الدود جارات جميع الغراس في ملك زيد وثلاث مع جميع أرض البستان  
 في وقف أهل في توأجر ومساواة زيد المزبور من فاطر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ  
 ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويصرف بها لنفسه بدون وجه شرعي  
 زاعماً أنها تكون له لكون شجرها في مساقاته فهل تكون القضبان له ولجهة الوقف بحسب  
 الحصاص ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم لأن المساقاة دفع الشجر والكرم إلى من يصلحه  
 بحره معلوم من ثمره كما في الملتقى وغيره والقضبان ليست بشجرة كما هو ظاهر وبمثلها أفتى مفتي  
 الشافعية الشيخ أحمد الغزي أقول المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيتناول الرطب وغيره  
 كما في القهستاني ولذا كان المراد بالشجر ما يتم الثمر وغيره كالخورد والصفصاف وإن قال في الدر  
 المختار لم أره فقد رأيت منقولاً في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لا احتياجه إلى السقي  
 والحفظ حتى لو لم يحتج لا يجوز اه وفيها أيضاً معاملة الغيبة لأجل السقف والخطب جائزة  
 كمعاملة أشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوفاق ونوع من الصفصاف  
 وهذا يخرج في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد  
 المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالثمر أو الورق فلا يجوز له أخذ شيء من أجزاء الشجرة  
 لما في البرازية أيضاً ولا يحمل له أن يكسر شيئاً من الأغصان والقضبان والدعائم والعريش لطبخ  
 القدر ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة إلا باذن المالك لأنه من أشجار المالك ولا يملك  
 الضعيف من الثمر إلا بآذنه لأنه مشترك اه في مسائلنا حيث كانت المساقاة على أشجار

مطالب لأجر لمن عمل في  
المشترك

مطالب مساقاة الشريك  
لا تصح

مطالب مساقاة كرم الوقف  
على سهم من مائة سهم لا تصح

مطالب تصح المساقاة على  
شجر التوت لأجل الورق

مطالب المراد من الثمرة  
ما يتولد من الشجرة

مطالب تجوز المساقاة على  
الشجر الذي لا يثمر كالخورد

والصفصاف

مطالب لا يحمل للعامل كسر  
شيء من الأغصان للطبخ لأنها

إلا لك

التوت لاجل الورق لا يحل له قطع شيء من القصبان لكونها ملكا لصاحب الاشجار وعدم ورود العقد عليهم **\*(سئل)\*** في بستان جارية امه ارضا وغراسا في وقف وفي تواجر زيد ومساقاة من الناظر بحصته من ثمرته لزيد وعمل زيد على الشجرة وقبل انتهاء مدة الاجارة برز بعض الثمرة بعمله بدون باقيها ويريد اخذ ما سيبرز من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله الاخذ مما برز به له فقط **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في بستان معلوم مشتمل على غراس زيتون وعنب وغيرهما جار في تواجر زيد ومساقاة في مدة معلومة على جزء معلوم من الغراس لزيد فهل زيد على الشجر حتى اثمر اكثر في المدة وانقضت المدة ولم يثمر فيها شجر الزيتون ولا عقد منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء فيما لم يبرز في المدة وله اجر مثله **\*(الجواب)\*** نعم قال في الحاشية ولو اشترط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد اخرجها جار لانه لم يتيقن بقوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على ما شرط اولن تأخر عن تلك المدة فلا يعمل اجر مثل عمله فيما عمل اه اقول قال في الخلاصة بعده هذا وهذا اذا اخرجت شيئا في المدة المضروبة مما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل لا يرغب في مثله في المعاملة ان تفسد وان تتابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه فلينبه له **\*(سئل)\*** فيما اذا عمل زيد المساقاة على غراس الوقف حتى اثمر شجر الزيتون في آخر المدة وناظر الوقف سكر خروج ذلك في المدة ولزيد بنية شرعية انه اثمر قبل انقضاء المدة فهل تقبل بيبته وتكون المساقاة على الشرط **\*(الجواب)\*** اذا ثبت انه خرج في المدة المسماة فعلى الشرط المسمى لجهة العقد وثقلها ما تقدم عن الحاشية **\*(سئل)\*** فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف اراضي الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعدما مساقاه على الغراس القائم في الاراضي في المدة المزبورة اجارة ومساقاة صحيحين ثم انقضت مدة التواجر والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف **\*(الجواب)\*** نعم اقول لكن له اجر مثله ان كان عمل كما تقدم آتيا عن الحاشية **\*(سئل)\*** فيما اذا انقضت مدة المساقاة والثمر في فهل يترك على الشجر بلا اجر حتى يدرك **\*(الجواب)\*** نعم كما في التنوير وغيره **\*(سئل)\*** فيما اذا عمل المساقاة على الاشجار المساقاة عليها اجرة معلومة من ثمرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثة والثمر في وقيد الورثة القيام عليه حتى يدرك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة **\*(الجواب)\*** نعم وان مات العامل فلورثته ان تقوم عليه وان كره صاحب الارض درر مثله في التنوير وغيره **\*(سئل)\*** فيما اذا برزت ثمر الاشجار المساقاة عليها قبل انتهاء المدة بعمل العامل ويرد مالك الاشجار اخذها كلها فهل ليس له ذلك **\*(الجواب)\*** اذا انقضت مدة المساقاة والخارج يسر اخضر فلا يعمل ان يعمل بلا اجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرط والله تعالى اعلم قال في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت

مطلب لا يحل له أن يطعم  
الضيف من الثمر الا بالاذن  
لانه مشترك  
ومطلب له اخذ ما برز من الثمر  
في المدة بعمله دون ما برز بعدها  
بلا عمل

مطلب ليس للمساقاة شيء فيما  
لم يبرز في المدة وله اجر مثله  
ان كان عمل فيه

مطلب انما تصح المساقاة  
اذا خرج من الثمرة في المدة  
ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب اذا ثبت خروج الثمر  
في المدة فهو على الشرط  
المسمى

مطلب اذا برزت الثمرة بعد  
انتهاء المدة فالثمر للوقف

مطلب اذا برزت الثمرة في  
المدة ثم انقضت المدة والثمر  
في يترك على الشجر بلا اجر

مطلب مات العامل في المدة  
فلورثته ان يقزم واقامه  
مطلب انقضت المدة والثمر  
أخضر فلا يعمل ان يعمل بلا  
اجر حتى يبلغ الثمر

مدتها أي مدة المساقاة الخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالجذاذ قبل الادراك اضرازا بها والضرر مدفوع كما تراها وماله في التوزيع والمداية والمجوزة وغيرها (سئل) \* فيما اذا آجر زيد أرض بستانه الجارية في ملكه من عمره بعد ما ساقاه على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمره وفيها شيئا وتصرف عمره بالثمرة المزبورة لنفسه وزيد زيد الآن تضمينه قيمة الثمرة في القبي والمثل حيث انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة (الجواب) \* ان كانت الثمرة مدركة أي قد انتهت لا تصح كالزراعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي لان جوارزه قبل التناهي للعاجلة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو قبل جاز فان استحصل وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كالزراعة والاصل كافي الخلاصة ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النمو والزيادة صححت وان عقدت على ما تناهى عظمه وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الانذار عن حد الزيادة اذا بلغت وأغرقت اه ومثل ما في الخلاصة في البرازية (سئل) \* فيما اذا استأجر رجلان أرض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد ما ساقاهما على اشجاره القائمة بها اجارة ومساقاة صححتين ثم انه فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي فهل تنفسخ المساقاة أم لا (الجواب) \* اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي والاشجار مملوكة للمساقي ليس له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعي بأن يكون العامل خائفا في الثمرة اه ونقله عنها في نهج النجاة وفي فتاوى الحنفية من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ المساقاة اه بقي اذا فسخت المساقاة تنفسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون لغير رب الغراس كما يؤخذ من كلامهم أقول وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون الأرض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر أن المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطا لصحة الاجارة في الأرض المشتملة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكا للمستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصنع من المستأجر ومن غير مستأجر أصلا فلا يضره عدم صحة الاجارة السابقة بقي أن انفساخ الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصله لما قلنا أموالا كان عقد المساقاة صحيحا ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم تنجز الثمرة في مدة المساقاة أو تقبلا لا عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا ينفسخ عقد الاجارة لانه يغفر في البقاء ما لا يغفر في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشيوخ الطائري لا يفسد عقد الاجارة مع ان اجارة المشاع ابتداء لا تصح فتأمل (سئل) \* في رجل أجزأ أرض كرمه لا جازعه

مطلب ان كانت الثمرة مدركة وقت عقد المساقاة لا تصح المساقاة

مطلب اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ المساقاة  
مطلب اذا كان العامل خائفا في الثمرة تنفسخ المساقاة  
مطلب لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة

تحرير مهم يعال عقد المساقاة بالموثول لكن حكمه باق



فما ساقيا على الغراس القسائم في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل  
تفسخ الاجارة بموته وتبطل المساقاة؟ (الجواب) نعم أقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت  
لكنه يبقى حكما دفعا للضرر بل صرح في شرح الجمع بان قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان  
لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بقاؤه حكما فلا ينافي في تصريح المتون بالبطلان بالموت  
ولذا قال في التنوير والمقتضى بعد تصريحها بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره  
الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع اهـ فقد جازوا حكمه بقيد  
باقيا وان كان قد بطل ونظيره ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك  
الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصل كما ذكرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت  
في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كون الثمر نيا والظاهر انه احتراز عما اذا كان  
قبل برور الثمرة أما اذا هلك بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل برورها وكان  
قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر انه لا شيء له أم لا لا يحكم ولا ديانة وان قالوا في المزارعة  
لو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كبر العامل في الارض فلا شيء له لكرابه حكما اذا قيمه  
للمنافع ويسترضى ديانة فيفتى بأن يوفيه أجر مثله اعره كما في الدر المختار وانما قلنا لا شيء له هنا  
لانه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضا ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه اهـ  
وعلاوة الرابعي بأنه فيما مر كان مغرورا من جهة رب الارض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك  
هنا لان الموت يأتي بدون اختياره اهـ واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة  
الاولى قد علم حكمها وبطل العقد في السنين الآتية لان الموت قبل برور الثمرة فيمسأ أم لا  
ثم رأيت في جامع الفصولين قال مات رب الارض والزرع بقل فلا مزارع أن يعمل الى أن يدرك  
فيقسم بينه وبين ورثته ربحها على الشرط ولا أجر عليه للارض وينتقض العقد فيما بقي من السنين  
اهـ ومثله في الخانية وهذا وان كان في المزارعة لكن المساقاة اختتم ولذا قال في التنوير وشرحه  
وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شرط تمكن هنا اهـ فاعتنم هذا التحرير المفيد (سئل)  
في غراس مشتمل على شمس وقناب وغيرهما فأنتم بالوجه الشرعي في أرض وقف محتملة  
مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو وهما كل منهم حصص معلومة فيه فساقى زيد  
على حصته شريكه عمرا المرقوم بمجرى منها فعمل عمرو على ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة  
ولا أجر له والخارج بقدره لهما؟ (الجواب) نعم قال في المنع ولو دفع النخل والشجر  
الى شريكه مساقاة لم يجر ولا أجر له أن عمل والخارج بقدره لهما لان استئجار شريكه على العمل  
في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اهـ وقد أفتى بعدم جواز مساقاة  
الشريك بالامة الشيخ خير الدين في فتاواه أقول وصرح بالمسألة أيضا في التتارخانية  
كما ذكرته في رد المحتار وتثبت فيه ما دونه قيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض  
وبذرهما تصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجع على  
معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اهـ (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا غراس كرم غلب

مطالب اذا مات أحدهما قبل  
برور الثمرة لا شيء للعامل

مطالب اذا كان عقد المساقاة  
على أكثر من سنة ومات  
أحدهما

مطالب لا تصح مساقاة  
الشريك لشريكه ولا أجر له  
بخلاف المزارعة

تحريمهم في المساقاة على  
الغراس المشترك مع اجنبي

فساقى عليه عراقي مدة معلومة بحجزة معلوم من ثمره وعمر وغير شريك في غراس الكرم المزروع  
 فهل تكون المساقاة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وأفتى بذلك العلامة الخير الرمي معلا  
 منقولاً عن الغزالي أقول هذه المسألة من تفهيمات الشيخ محمد الغزالي التمرناشي ذكرها في فتاواه  
 بمباحث مثل في رجل دفع بعض كرمه مشاعاً لمساقاة فيقول يصح فأجاب بأن الفتوى  
 في المساقاة على قولها ومقتضاها صحة المساقاة المذكورة لأنها يجيزان إجارة المشاع والمساقاة  
 كذلك اهـ ووقع نظيره للعلامة الخير الرمي في ماشية الملح فقال لو ساقى أحد الشريكين على  
 نصيبه أجنبياً بلا إذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبنا كذلك لأن  
 المساقاة إجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمعول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبنا  
 فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من مرجح به ثم رأيت المؤلف يعني التمرناشي أجاب بأنهم انصاع  
 عندهما كما تقدمت به والله تعالى الحمد والمئة اهـ كلام الرمي وحاصله أن مساقاة الشريك  
 لشريكه في الغراس لا تصح أما مساقاته لأجنبي فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد  
 فساقى آخر على بعض منه شائع لأن إجارة المشاع تصح عند الصاحبين فكذلك مساقاته لأن  
 المفتي به في المساقاة قولها وانما لم يصح مساقاة الشريك مع إجارة المشاع من الشريك تصح  
 اتفاقاً لما مر في السؤال قبله أن المساقاة لو صحت معه لزم منه استئجار الشريك على العمل  
 في المشترك ولا يصح ذلك لأن المساقاة في الحقيقة استئجار العامل على حصة من الثمرة  
 وإذا كانت الاستجارة مشتركة بين المساقى والعامل يكون العامل قد استؤجر على العمل  
 في المشترك فلا يستحق إجرة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكتهما هذا وقد بحث  
 في رد المحتار بحثاً مفيداً فيما ذكره التمرناشي والخير الرمي تفقها ونصه أقول فيه بحث لأن  
 معنى الإجارة وإن كان راجحاً في المساقاة كما قدمناه آنفاً لكن الإجارة فيها من جانب العامل  
 لا الشجر لأن استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر بحجزة من الخارج  
 ولا شيوع في العامل بل الشيوع في الإجرة فلم توجد هنا إجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر  
 على أنه ذكر في التتارخانية في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه إذا دفع الخيل معاملة  
 إلى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف الخيل معاملة  
 لا يجوز اهـ فإن كان المراد أن الخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم  
 الجواز في المشترك بالأولى بل يعمد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل  
 وإن كان المراد أن الخيل مشترك ودفع أحدهما لأجنبي فالأمر ظاهر ففتعين ما قلناه وثبت  
 أن مساقاة الشريك لأجنبي ولو باذن الشريك لا تصح كما ساقاة أحد الشريكين للآخر هذا  
 ما ظهره فوهي القياس والله تعالى أعلم اهـ ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المساقاة في المشاع  
 لا تصح مطلقاً سواء كان المساقى شريكاً أو لا لعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استئجار  
 الشريك للعمل في المشترك فاذا ذكره التمرناشي والرمي مخالفين للقول وما علل به معلول فاعلم  
 تحرير هذه المعضلة والحمد لله رب العالمين (سئل) في حصص من لساتين معلومة جارية

مطالب في مساقاة المشاع

مع غراسه في وقف أحلى وفي تواجر زيد ومساقاته من ناظر وقفها مدة معلومة بأجرة معلومة  
عنهم وبمجره معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاة شرعية بين ثم أجريه المأجور  
المرزور من عمر ومدة تستوعب مدته وتساقيا على حصة الغراس المذكور في المدة بمجره معلوم  
من الثمرة كالاولى وعمل عمر وعلى الغراس حتى أتم ربعه في سنة حتى انقضت ومات عمرو  
ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم يأذن له ناظر الوقف أن يساقى من شاء فلما تكون الثمرة  
الحاصلة من عمل عمرو (الجواب) \* تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث  
لم يأذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال في النظم الوهباني

وما للمساقى أن يساقى غيره \* وإن أذن المولى له ليس ينكر

قال في البرازية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى آخر  
فالحارج مالك التخليل وللعامل أجر مثله على العامل الاول اه أقول ومثله في الذخيرة  
والتأخرانية بزيادة بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهي قوله بالغام بالغ ولا أجر  
للاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشركة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان  
العهدة الاول لم يتناول له ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رأس التخليل لا يضمن  
وان من عمل الاخير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب التخليل العامل الثاني لا الاول  
وان هلك من عمله في أمر يخالف فيه أمر الاول فليرب التخليل أن يضمن أيا شاء وللأخير ان ضمنه  
الرجوع على الاول اه وبه أفق العلامة قاسم وقوله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفي على  
كثيرين (سئل) \* في أرض جارية في وقف حاملة غراس جارية الأرض في تواجر زيد  
والغراس في مساقاته وما أذن له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فأجر ما في تواجره من  
عمر ومدة تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه  
في المدة المرزورة بحصة معلومة من الثمرة حسبما هو مأذون له بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة  
شرعية فهل تكون الاجارة والمساقاة صحيحتين (الجواب) \* نعم (سئل) \* فيما اذا  
كان بستان لزيد مشتمل على اشجار زيتون وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة  
شرعية في مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرية  
أقول تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع (سئل) \* في مسنة بين أرضين احدهما  
أرفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غراسها لقول لمن من أصحاب الارضين  
(الجواب) \* قال في الخانية مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة  
اشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الأرض  
السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول  
صاحب الأرض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كان الاشجار له ما لم يقيم الآخر  
بينة وان كانت الأرض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت المسنة وماء ايتها  
من الاشجار بينهما قاضي خان من فصل المعاملة فظهر بما ذكره الجواب والله تعالى أعلم بالصواب

مطلب ليس للمساقى أن  
يساقى غيره بلا اذن من  
المالك

مطلب ساقى ما في مساقاته  
بأذن جاز

مطلب مسنة بين أرضين  
عليها اشجار الخ

ومثله في البرازية من كتاب القيمة وفيها من فصل المعاملة بينهما ادعى اشجاره السابقة في حقه ان علم الغراس في له والآن في موضع خاص لاحدهما المالك وان في مشترك بينهما اهـ (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقاة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو حصة معلومة في بعض الغراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسبوقة (الجواب) نعم كما اتفق بذلك الحانوتي والكارزوني وصورة ذلك الجواب استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي في الغيبة لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقض واذا لم تصح الدعوى لا تسمع البينة لما في الفصل السابع من الفصول انه لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه اهـ (سئل) في جديته مستقيمة على غراس جار مع أرضها في ملك هند فاجرت نصفها من زيد ونصفها من عمرو وساقى على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم اجر زيد نصفه من بكر وساقى على نصف الغراس ولم تأذن له بعد بذلك واستوفى بكر نصفه المأجور في مدة الاجارة وعمل على نصف الشجر واستغل ثمرته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاة غير صحيحة والثمرة لما صلة من عمل بكر له ودفعه له أجر المثل وعليه لها أجرة مثل الارض (الجواب) نعم أقول فيه نظري وجهين الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قدمناه آتعا عن الذخيرة وغيرها من أن أجرة العامل الثاني على العامل الاول فأجرة بكر هنا على عمرو ولا على هند لانه لم يجزئ به وبينهم عقد حتى يلزمه الاجرة عند فسادها وانما جرى بينهما وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليه أجره أيضا فتدبر (سئل) فيما اذا مات الناطر بعد عقده مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل لا تبطل المساقاة بموت الناطر (الجواب) نعم (سئل) في كرم غيب جار في وقف وفي تواجر جماعة ومساقاتهم من ناظر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم في سنة معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أنمر (الجواب) نعم أقول المراد بالعمل ما يشمل الحفظ قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج فيها الى عمل سوى الحفظ ان كانت بحال ولم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضلي يجوز دفع شجر الجوز معاملة وللعامل حصة من الثمر لانه يحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج الى أحدهما لا يجوز اهـ ومثله في البرازية (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها لعمرو وأذن له أن يغرس فيها ما أحب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما سيقرسه النصف منه لزيد والنصف الآخر لعمرو وظاهر غرسه فغرس عمرو في الارض غراسا في المدة

مطالب شهر بينهما ادعى اشجاره السابقة في حقه

مطالب ساقى على جميع الاشجار ثم ادعى ملك بعضها لا تسمع

مطالب لا تبطل المساقاة بموت الناطر

مطالب اذا لم يعمل المساقى شيئا لا يستحق شيئا من الثمرة

مطالب المراد بالعمل ما يشمل الحفظ

على الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمره والنصف المزبور  
 (الجواب) نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة بشرط لها في الحاشية رجل دفع  
 الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من  
 الغراس والثمار يكون بينهما مازاه ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح  
 في فساده لعدم المنع خيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومسألة المغارسة  
 في مساقاة الدرر والقهسة الى غيرهما وقد استوفى الكلام عليها في الحاشية أقول ولم يذكر  
 ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الأرض ان شاء غرم نصف  
 قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه اهـ وبیان ذلك فيهما من الفصل الخامس (سئل)  
 فيما اذا اذن ناظر وقف أهلى لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له  
 الثلث ولجهة الوقف الثلثان ولم يعين ذلك مدة فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا وعمل  
 عليه عدة سنين فهل يكون ذلك مأملة فاسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس وأجر مثله  
 (الجواب) نعم وقد أفق بمثل هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا  
 والشجر ملك الأرض وعليه للغراس أجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضي خان اهـ والشيخ  
 أيضا اتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف فراجعوا فانهم لم يفيدوا أقول وقد حقق المسئلة الشيخ  
 خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال واذا كان الفساده لعدم ضرب المدة ينبغي ان يكون  
 الثمر والغرس لرب الأرض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت بأشترط بعض  
 الأرض وهي واقعة المدة ووافقنا بسادها بعدم ضرب المدة المعينة لانه ليس لأدراكها  
 مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اهـ وحاصل الكلام في هذه  
 المسئلة أن تصريح قاضي خان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه شرط فمستد بكونه  
 وما في شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على  
 هذا الالامافاة بينهما اذا غابته أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت ان مسألة المغارسة  
 ذكروها في كتاب المساقاة فيقتضي أنهم ما اوقد صرح في متن التنوير بأن بيان المدة ليس  
 بشرط في المساقاة وتقع على أقول ثم يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثمر  
 ونحوه كالرطوبة مما لا درا كه وقت معلوم فلذا علل العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله للعالم  
 بوقته عادة اهـ والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع غراسا في أرض  
 لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما نفسان لم يذكر أعوانا معلومة اهـ فهذا صريح  
 في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لان الشجرة اذا بلغت أو ان الثمار  
 يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعالم به بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ ذلك  
 لانه لا يعلم انها تثمر في هذا العام أو بعده بعام آخر أو باكثر وكذلك لو دفع اليه أرضا يغرسها  
 فيكون ذكر المدة فيها شرطا بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الخير الرملى من قصر يحتمل بذكر المدة  
 من أنه شرط لاحتماؤيؤيده أيضا ما في التتارخانية والذخيرة دفع الى ابن له أرضا يغرس فيها

مطالب في صحة المغارسة  
 اذا ضرب لها مدة معلومة

مهمة فيما اذا انقضت مدة  
 المغارسة كيف يفعل

تحرير مهم في عدم صحة  
 المغارسة اذا لم يضرب  
 لها مدة



غراسا على أن الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات المرافع عنه وعن ورثة  
سواء فإراد الورثة أن يكافوه قلع الأشجار كلها اليقصة والارض فان كانت الارض تحتل  
القسمه قسمت وما وقع في نصيب غيره كان قلعه وتسوية الارض مالم يصطلحوا وان لم تحتل  
القسمه يؤمر الغراس بقلع الكل مالم يصطلحوا اه فهذا أيضا صريح في فسادها لعدم ذكر  
المدة فيكون شرطاً ولو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرطت له والنصف الآخر يذهب  
وبين بقية الورثة فلا يكاف بقلع الكل بل يكاف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة  
تفيد أن للغراسه حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع ره وخلاف  
ما قاله الرمي وتبعه عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الخبير الرمي هذه المسألة على مسألة  
ما اذا كان الفساد باشتراط نصف الارض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضاً بيضاء مدة  
معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح والنمو والغرس لرب الارض تبعاً لارضه  
والآخر قيمة غرسه يوم الغرس وأجره مثل عمله اه فقد جعلوا الغراس هذا لرب الارض  
في الفرق بينهما الملت قد علوا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية انه قد صار العامل مشترى  
نصف الارض بالغراس المجهول فيفسد البعد فاذا زرعه في الارض بأمر صاحبه فكأن  
صاحبه افعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستمكاً بالعلوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه  
أما اذا كان الفساد لعدم ذكر المدة لا لا اشتراط نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشترى  
بل هو مستأجر للارض بنصف الخارج فصارت نظير المزارعة اذا أخذ العامل أرضاً ليزرعها  
ببذره وكان عقد المزارعة فاسداً فقد صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الارض  
ولا يخفى أن الغراس كالبذر من حيث أن منفعة الارض قد دعت في مقابلة جزء من الخارج  
وان مسألة المغراسه أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكانهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها  
من العمل على الثمر عند بلوغ الغراس الاثماراً مل وحيت كان الغراس للغراس فينبغي  
أن يلزمه أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر لعمى القاصر في تحرير هذه المسألة  
والله تعالى أعلم بالصواب ولله المرجع والمآب ❖ (سئل) في رجل غرس في أرض زيد  
بغراس من زيد بأمره فهل يكون الغراس لزيد ❖ (الجواب) نعم وفي جامع الفقه للعراقي  
الا كما اذا غرس في أرض الدافع بأمره فان كان الغراس للدافع فلا شجار له وان كان الغراس  
للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك ولا كما عليه قيمة الغراس وان قال اغرسها ولم يكن لي  
فغرسها بغراس من عنده فهو للغراس ولرب الارض أن يأخذه بالقلع قبل الربيع ولو قال  
اغرسها على ان الغراس والثمار بينهما فهو كما قال ولو قال الا كما كانت غراسي وقال صاحب  
الارض كانت غراسي غرسها بأمرى فالقول لرب الارض في ملكية الغراس ولا شيء عليه  
لغراس الابينة ولو غرس على حافة نهر قريبة تاله فطلعت والغراس في عبال رجل أو خادم له  
فقال الثمرة لي لاني في عبالى وخادمي ان كانت التمسالة للغراس فهي له وان كانت للرجل  
والغراس في عباله يعمل له مثل هذا العمل في شجرة لصاحب التمسالة وان لم يعمل له مثل هذا العمل

فوائد مهمة في الغرس  
بأرض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذه بالقلع أي  
له أن يكاده قلعه من أرضه  
قبل أوانه اه منه

ولم يغرسها بأذنه فبني لغارسها وعليه قيمة النال الذي لم يذبل بها بالقيمة وكذا الزناح قاله انسان  
وغرسها ورأى ما في الغارس وعليه قيمته ايوم قلعه اعمادية من الفصل ٣٤ (سئل) في  
في اذا كان زيدا أرض جارية في ملكه فاذا نزعها عن يده وان يغرس فيها وجعل له روضة فيما يغرسه  
ولم يغرس عمرو فيها شيئا بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الاذن الزبور فهل له ذلك  
(الجواب) نعم لان الاذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية شرح  
التنوير للعلائي من باب عزل الوكيل الاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والاجارة  
بحر تحت قوله وان استأذنها الولي فسكتت أو ضحككت والتوكيل من العقود الجائرة من الجانبين  
كما في الاشياء من أحكام العقود الاذن بمنزلة العارية خيرية من العارية والمغارس المربورة  
فاسدة لعدم ذكر المدة أقول ظاهره أنه لو صرح في المدة في هذه الصورة لا تكون لازمة  
فله الرجوع لما ذكره من أن الاذن توكيل وهذا اذا كان اذا مجردا أما لو كان عقداً بان قال له  
مثلاً خذ أرضي هذه وغرس فيها كذا على أن الخارج بيننا نصين مثلاً ورضى الآخر  
ليس له الرجوع لان المغارس المذكورة امام مساقاة أو فزارة وقد ذكر في البراري وغيرها  
أن المزارعة صفتها انها لازمة من قبل من لا بذل له فلا تقسخ بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر  
قبل القاء البذر في الأرض ذلك التقسخ بلا عذر حذر عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها  
لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اهـ فعلى كل منهما ليس لصاحب الأرض  
هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لا بعده ان قلنا انها مزارعة وان قلنا  
انها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما مطلقاً هذا ما ظهر لي فتأمل (سئل) في أرض جارية  
في وقف اذن ناظره لرجل أن يغرس في الأرض المربورة غراساً على حصة معلومة ثم مات  
الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراساً أصلاً وتولى النظر غيره ويريد أن يغرسها بما لوقف  
لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لا وقف فهل لذلك (الجواب) نعم أقول الكلام فيه  
كالكلام في الذي قبله

\*(باب مشد المسكة)\*

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله  
تسالى ومما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أفندي العمادى سقى  
ضريحه صوب النعمان الغمادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة باختلاف  
وقع بين النوايب بمسكة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك انهما لفظان متغايران  
معنى وحكما أما المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحراثة في أرض الغير من المسكة لغة وهي  
ما يتمسك به فكان المتسلم للأرض المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتمسك بها  
في الحرث فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فعناها عمل الحراثة  
نفسها وحكمها أنها تقوم فملك وتباع وتورث فلو فلح الرجل أرضه مثلاً وباع الفلاحة التي فلحها  
زيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الأرض ينسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم

مطلب فمن أذن لغيره أن  
يغرس في أرضه ثم رجع عن  
الأذن قبل الغرس  
مطلب الأذن توكيل

باب مشد المسكة  
مطلب في الفرق بين الفلاحة  
والمسكة

الارض ويمنع زيدا من حرثها ولا يبق له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين اطلاق  
 الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي أو مشدتي ويريد معنى  
 واحد وهو الاستحقاق الآخر فلا يسوغ فيه التعرض للغرغ له كما اذا كان لزيد مسكة فلاحة  
 في أرض الغير وقد فلع بها فلاحة متقومة ثم ايه فرغ عن الفلاحة لغيره فقتل عمر والارض  
 وزرعها فلا يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين المراضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه  
 أقول في انقاموس الفلاحة الحراثة فان كان المراد بها السكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله  
 انها متقومة لان السكراب كما في انقاموس اثاره الارض لزرها أى شقها وتهيتها له فهو وصف  
 غير متقوم في نفسه كما ترعده مرة فلا يباع ولا يورث وان كان المراد بها السكراد يصح ذلك  
 وان كان بعيدا والكردار كما في المغرب وانقاموس بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكبس  
 اذا كبسه من تراب نقله من مكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة  
 فيه لانه نقل اه وفي انقناوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف نصه وقف الكردار  
 بدون وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الارض وقد ذكرناه والكردار  
 ترايب كبس في الارض ثم يفرس فيه الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبسا  
 بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيوع من شرحه  
 على التنوير ما نصه وفي معنى المفتى للصف معزيا لاولوالجدة عمارة في أرض رجل بيعت  
 فان بناء أو أشجار اجاز وان كرابا أو كرى أنهار ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا معنى مال لم يميز  
 قلت ومفاده أن بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الآن فراغا كالوطئ فلا يحزر اه  
 كلام العلائي وهو صريح في أن المسكة غير متقومة وانها كراب الارض ونحوه مما ليس بمال  
 فهي أعم من الحراثة والظاهر أنها تطلق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى الاول تكون  
 في الاراضى السليخة والمعنى الثاني تكون في نحو البساتين وتسمى في زماننا بالقيمة وهي  
 كدس الارض واثارتها مع عمارة الجدران المحيطة بالبستان ويد في داخله يسمى نخا وجرن لمعل  
 الشمس وقسامة مجوعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالات الحراثة وبعض  
 المزدروعات من اصول الرطبة وغيرها وهى بهذا المعنى لا شئ في أنها تباع وتورث وكأنها  
 سميت قيمة لكونها أعيانا متقومة لا مجرد وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت له بالقيمة  
 لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها ويدفع الى المتكلم عليها ما عليها من أجرة مثل أو من  
 عشر أو خراج فله اسم مساك بها مادام حيا وكذا بعد موته فتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني  
 وان كانت بالمعنى الاول تدفع أرضها الى ابنه مجانا فان لم يكن له ابن فالى بنته الى آخر ما سياتى  
 وأما ما فى القنية ونقله المؤلف عن الحاوى الزاهدى بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة  
 في الارض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولبيع حق قراره فيها اجاز وفي الهبة  
 اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قدمته حاوى الزاهدى اه فالمراد به الاعيان المتقومة  
 لا مجرد الامر المعنوى لما علمت من عدم صحة بيعه ويدل على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة

مطلب في تعريف الكراب  
والكردار

مطلب الكردار

تحرير مهم تحقيق معنى  
المسكة والقيمة والجدك  
والخلو والمرصد

مطلب القيمة

في التكرار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لأنه يقي اه وكذا ما قبله المؤلف عن النهاية  
بقوله انما تجب الشفعة في الاراضي التي تملك رقبها حتى ان الاراضي التي حازها الامام ليست  
المال ودفعها الى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والاشجار فلو بيعت هذه الاراضي  
فبيعها باطل وبيع التكرار اذا كان معلوما يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية بشرح الهداية  
في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب اه فالمراد به ايضا ما ذكرنا من الاعيان الموجودة  
فقوله اذا كان معلوما احتراز عما اذا جهل المشتري وهذا التكرار يوجد في زماننا ايضا  
في الخواص ويسمى جديكا وهو ما يبنى المبتاع في الحيوانات من ماله لنفسه وما يضعه فيها  
من الات الصناعة ونحو ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أولي باعه ذلك  
ويثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع أجرة مثل الحيوانات خالية عن جديكه وقبذ كرفي  
الظاهرية في أواخر كتاب الدعاوي والبيانات أنواع التكرارات من كدر الحمام وكدر العطار  
وكدر الكرم وكدر كذا وكذا ويبان كيفية كتابتها في صك المبيع فراجعها وقد يخص الجديك  
بما ثبت في الحيوانات على وجه القرار بما لا يتقل ولا يتحول كالبناء والاغلاق ونحو ذلك وهذا  
بمعية الفقهاء سكنى قال في التجنيس رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر  
مركبا بمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحيوان ستة شتم ظهر بعد ذلك أن أجرته  
عشرة ليس له أن يردّه على البائع لأن العيب في غير المشتري وإصاحب الحيوان أن يكلف  
المشتري رفع السكنى وإن كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل السادس  
عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له  
بالسكنى فأمره بالرفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه  
ولا بتقصيانه اه وهو غير الخلق الذي هو عبارة عن التقديمية ووضع اليد خلافا لمن زعم انه هو  
واستبدل بذلك على جواز بيع الخلق فإنه استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة  
بملوكة كما أوضحه العلامة الشرنبلالي في رساله خاصة لكن اذا كان هذا الجديك المسمى  
بالسكنى قائما في أرض وقف فهو من قبيل مسئلة البناء أو العرس في الارض المحتكرة لصاحبه  
الاستبقاء بأجرة مثل الارض حيث لا ضرر على الوقف وان أئى الناظر نظر اللجانين على  
ما مشى عليه في متن التنوير وأقضى به المؤلف تبعا للخيار الرولى وقد مننا الكلام عليه في كتاب  
الإجازات ولا ينافيه ما في التجنيس من أن لصاحب الحيوان أن يكلفه رفعه لأن ذاك  
في الحيوان المالك بقرينة ما في الفصولين والفرق أن المالك قد يمنع صاحبه عن إيجاره ويريد  
أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعدل لا يجار فانه ليس للناظر الآن  
يؤجره فإيجاره من ذى اليد بأجرة مثله أولى من إيجاره من أجنبي لما فيه من النظر للوقف  
ولذى اليد والمراد بأجرة المثل أن ينظر بكم يستأجر اذا كان خاليا عن ذلك الجديك بلا زيادة  
ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة للأجرة التي يرضاها الاكثر ولكن هذا قل أن  
يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجديك بأقل من أجرة مثله بعين فاحش

مطلب الجديك

مطلب الخلق

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقاراً  
 الوقف من دار أو حانوت مثلاً أو بأذن له المتولى بمأزنته أو مرتبته الضرورية من ماله عند عدم  
 مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مبهمة يمكن تعميده أو مرتبته بها فيهره المستأجر  
 من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الأجرة في كل سنة  
 وهل يلزم أن يذكر ذلك بأذن القاضي أو أن يحكم به حنبلي أو لا قدمنا الكلام عليه في كتاب  
 الوقف فراجعوه ولا شك أن هذه العادة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة له لأنها أعمال  
 الوقف وما أنفقها المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العادة ولا يبرمه لذلك الدين  
 لأن الدين لا يجوز بيعه فم إذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل آخر بأذن الناظر  
 ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بالأذن الناظر يرى الوقف  
 منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشيء منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره  
 بلاذنه كما سيأتي في المدائيات إن شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه  
 غافلون ولكن أكثر ما يقع عند تغت المناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع  
 فيقبض صاحب المرصد جميع مرصده سرا بالأذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لا حول ولا  
 في ذلك المرصد وإنما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في ذلك المرصد عارية وهذه  
 الحيلة تنفع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور  
 ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لأنه صار متبرعاً بما دفع فلم يبق له  
 شيء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وإنما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل لأسباب ظاهرة  
 ولخاتمة الكتب عن بيانها على هذا الوجه والحمد لله رب العالمين (سئل) في أراض  
 قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف وميرى تحت تكلم زيد المفقوض إليه جميع أمور  
 الميرى المتعلق به من قبل السلطان عز نصره لكل من الجهات حصص معلومة فيهن بالوجه  
 الشرعي وعشر كاملها تحت تكلم زيد المزبور أيضاً ولرجل مشد مسكنة في أرض معلومة  
 من جملة أراضها فرغ منه لا تخرف هل يكون الفراغ موقوفاً على إذن زيد ونظار الأوقاف المرتبة  
 (الجواب) نعم وسئل أبو السعود النجاشي عن تصرف في أرض عشرية وفوضها إلى قريبه  
 غير الابن وابن الابن أو إلى أجنبي بغير إذن صاحب الأرض فتصرف المفوض إليه فيها زماناً  
 ثم مات المفوض فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من المتصرف ويقرضها إلى من شاء فأجاب  
 له ذلك لأن التفويض متى وقع بلا إذن صاحب الأرض لا تروى الأرض عن يد المفوض حقيقة  
 فكأنه في يد المفوض إليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب البحر سئلنا عن رجل في تصرفه  
 أرض ميرية وفوض حق تصرفه إلى ابنه بغير إذن صاحب الأرض وتسلمها ابنه وزرعها وخرشها  
 زماناً ثم مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها إلى أخيه بناء على أنه استعقها بوجه فهل  
 ليس له ذلك فأجبتنا ليس له ذلك لأن تفويضه أياها إلى الغير بغير إذن صاحب الأرض باطل  
 فلم ينقطع حق تصرفه عنها صرة القناوى من كتاب الدعوى وفيه نارجل تصرف في الأرض

## مطلب المرصد

مطلب الفراغ موقوف على  
 إذن التيماري ونظار الأوقاف  
 قوله غير الابن وابن الابن  
 إنما قيده لأنه إذا فوضها  
 لأحد هاتين مات تنتقل إليه  
 أي إلى الابن أو ابن الابن  
 بحكم الأحقية من الغيوان  
 لم يصح التفويض في حال  
 الحياة وأما غيرهما من الأقاليم  
 ففيه تفصيل سيأتي في  
 المسائل المعربة اه منه  
 مطلب التفويض بلا إذن  
 صاحب الأرض لا يزيها  
 من يد المفوض  
 قوله وزرعها وخرشها قيده  
 لأنه لو عطلها ثلاث سنين  
 كان لصاحب الأرض أن  
 يعطيها إلى الغير لأن المتصرف  
 بها سقط حق تصرفها  
 بسبب تعطيلها في يد ابنه  
 كما سيأتي اه منه

مطلب إذا تصرف في الأرض  
 الميرية عشر سنين ثبت له  
 حق القرار ولا تؤخذ من يده



الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الحاشية كذا في خزائن المفتين  
وفيها الاراضي الميرية عوارى في يد الرعايا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام  
من البرازية مثل شيخ الاسلام ابو اليسر ود عن هذه المسئلة فاجاب بأن هذه التصرفات كلها  
تصح باذن السلطان اعني لا تكون الاراضي الميرية ملكا لاحد الا بتلك السلطان له واما من  
كان في تصرفه ارض منها فليس له الا تفويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى  
لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر ليكونه نائبا عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع  
ان رتبته اهـ \* (سئل) \* في اراضي وقف معلومة تنوار عليها طائفة بعد اخرى نزعونها  
في كل سنة ويدفعون ما عليهم الجبهة الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها  
كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآن تزعم طائفة  
منهم أن لهم فيها كدارا فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في قطعة أرض سليخة جارية في وقف برأجرها الياسطر لزيد مدة معلومة باجرة معلومة  
وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كدار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم  
بحق القرار أصلا والآن يزعم أن له فيها مائة مسكة بمجرد كونه نزعها على الوجه المذكور  
وان لم يكن له فيها كدار فيمتنع من تسليمها له بغير وجه شرعي فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبرة  
بنزعه (الجواب) \* نعم أقول مشددة مسكة لا تنوقف على وجود الكدار المذكور بل مشددة  
المسكة في الاغلب يكون في الاراضي السليخة انطالية من البناء والاشجار ويكون بمجرد كرب  
الارض وكري أنهارها مع القديمية كما علم بما قرناه أول الباب وما سيأتي ولذا تراهم يلجئون  
بانه لا يورث ولا يباع ولو كان كدارا كان عينا قائمة بورث وتباع فأمل \* (سئل) \*  
فيها اذا كان لزيد مشددة مسكة في أرض وقف ففرغ منها الحمر وصديق المتولى الوقف على  
الفراغ وأجازة والآن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز  
المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمرو دون غيره \* (الجواب) \*  
نعم لان تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها  
كافي البحر وصره القناوي وبالله أفى أبو السعود العمادي والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
في أرض معلومة مساحتها كذا فدانان من فدان قرية معلومة جارية في جهتي وقف وميرى جار  
مشددة مسكة الارض وغراسها القباثم بها في تصرف ومالك زيد بالتأقي عن أبيه المتصرف قبله  
بالوجه الشرعي وهبني لتصرفه بمدة مددة وهما دفان ما على الارض لجهة الوقف والميرى  
في المدة بلا معارض والآن قام جماعة من زراع القرية بعارضون زيدا في الارض المزبورة  
بلا وجه شرعي زاعمين ان مساحتها تزيد على قدر ما بيده وأن لهم مساح اراضي القرية ورفع يده  
عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه  
\* (الجواب) \* حيث كان مشددة مسكتها في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم نزعها  
من يده وقد أفى بتمله علامة فاسطين الشيخ خير الدين من اوائل كتاب الوقف الى أن قال

مطلب الاراضي الميرية  
عوارى في يد الرعايا

مطلب من كان في تصرفه  
أرض منها ليس له الا تفويض  
حق تصرفه الى الغير بالاذن  
من نائب السلطان

مطلب استأجر أرض وقف  
سليخة مدة وصار نزعها  
لا يثبت له مشددة مسكة بمجرد  
ذلك

مطلب الاعتبار الفراغ الصادر  
من المتولى دون غيره

مطلب ليس لهم مسح أراضي  
القرية ليأخذوا شيئا مما في  
تصرفه

مطلب تقابضاً أرضين بدون  
 اذن المتولى لم يصح  
 مطلب يتوقف الفراغ على  
 اذن متولى الوقف لا على  
 اذن الشرعي  
 مطلب فرغ باذن المتولى  
 ثم أراد الرجوع متعللاً بأن  
 العوض فيه غبن فاحش ليس  
 له ذلك  
 مطلب في مزرعة معطاة  
 اجبرها المتولون وأذنوا بصرف  
 مرصد على قناتها وبكس  
 أرضها والعرس والبناء فيها  
 يصح

مطلب باع نصف غراسه  
 وفرغ عن مشتم مسكته باذن  
 المتكلم على الأرض يصح

مطلب لا يصح الايجار لغير  
 صاحب المسكة  
 مطلب سقط حقه من  
 المسكة بتركها ثلاث سنين

ان ذلك وان كان رائداً فقد يكون له في رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة اهـ (سئل)  
 فيما اذا كان لزيد مشتم مسكة في أرض وقف سليخة ولعمرو أيضاً مشتم مسكة في أرض وقف  
 سليخة فودع زيد أرضه لعمرو وأخذ أرضه بهما بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنين  
 وصدر ذلك كما بدون اذن من متولى وقف الأرضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعي ويريد زيد  
 استرداد أرضه من عمرو وودع أرضه له فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطع  
 أراض من قرية جاريات بكما لها في وقف بتر في مشتم مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ  
 رجل من الجماعة عن مشتم مسكة لزيد واجاز العشري فراغه ولم يجز ما طر الوقف فهل يكون  
 الفراغ المذكور وقفاً على اجازة ناظر الوقف المترور لا على اجازة العشري (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن مشتم مسكة في قطع أراضى وقف سليخة بالتراضي  
 واجازة متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيد الآن الرجوع عن الفراغ واسترداد الاراضى  
 متعللاً بأن العوض المترور فيه غبن فاحش وأن المشتم يساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك  
 ولا عبرة بتعلله والفراغ المترور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في مزرعة معلومة  
 مشتركة مع قساة مأثما المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطلت القناة ودرثت  
 واحتاجت للتعزيز والتعمير وتعطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة  
 وتعينت المصلحة في ايجارها من يزرعها ويحرقها ويهرق قناتها ويعرضها ويصرف في ذلك مبلغاً من  
 الدراهم من ماله ليكون مرصداً عليهم بالعدم مال حاصل في الوقفين في ذلك وعدم من يرغب  
 في استئجارها مدة مستقبله بأجرة مجعلة تصرف على ذلك فآجرها المتولون على الوقفين من  
 رجلين معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضي القضاة أنها أجرة المثل  
 وحكم بحكمهم في حادثة الزيادة وأذن المتولون للاستأجرين بحرق المزرعة وكسبها بالتراب  
 وتسويتها حتى تصير قابلة للزراعة ويكون لها حق القرار فيها المبرعنه بالمسكة وبالغراس  
 والبناء فيها ليكون ما يغرسانه وينبئانه ما سكاها وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته  
 بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم  
 بالوجه الشرعي في أرض مبرية وله فيها مشتم مسكة في أراض معلومة ففرغ عن مشتم مسكة  
 الاراضى المرقومة لعمرو وباعه نصف الغراس المترور ربعاً باتاً شرعياً فمن معلوم من الدراهم  
 وأجاز المتكلم عليهم الفراغ المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت  
 الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في مزرعة تيمارية ملاصقة لأراضى قرية وقف  
 ولاها لى القرية مشتم مسكة قديمة في أراضى المزرعة فآجرها تيمارياً من أخيه فهل تكون  
 الاجارة غير صحيحة (الجواب) تؤجر لصاحب مشتم مسكتها بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره  
 الا اذا أتى ذلك أقول وبذلك أفتى الشيخ اسماعيل أيضاً (سئل) في ذي مسكة في أرض  
 وقف تركها ثلاث سنوات اختياراً منه بدون عذر شرعي فهل سقطت مسكته (الجواب) نعم  
 سقط حقه بالترك المذكور كما أفتى به الخليل الرملى أقول وبمثلها أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل

ويأتي مثله عن المروضات \* (سئل) \* في مستأجر أرض وقف وتيار وله فيها مشقة مسكة  
غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن ولم يضر الغراس المزبور بالارض مع اطلاع ناظر الوقف  
والتي يارى على ذلك ورضاها به فهل يجوز له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في البحر  
عن القنية وعبارته وفي القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والمكروم في الارض الموقوفة  
اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن  
فيمليز الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العماره فيها أما اذا كان  
فلا يحرم الحفر والغرس والحائط من تراها بالوجود الاذن في مثلها اهـ بحرم كتاب الوقف  
عند قوله ولا يملك الوقف \* (سئل) \* فيما اذا كان لوقف جامع أرض سليخة معطاة غير صالحة  
للزراعة فأذن متولى الوقف لزيد بحرثها واصلاحها وكسبها وزراعتها ليدفع قسمها لجهة  
الوقف ففعل زيد ذلك كله في ست سنوات حتى مات المتولى وتولى الوقف غيره ويريد رفع  
يد زيد عنها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له حق القرار فيها تبق  
بيده بأجر مثلها أو بأن يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور \* (سئل) \* في رجل له  
مشقة مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته أنه ملك المشقة لزوجه ومات عنها ورد  
الناظر ذلك ولم يرعه فهل يكون التملك غير صحيح ولناظر تفويض المشقة لمن شاء \* (الجواب)  
نعم \* (سئل) \* في قرية جارية تمامها في وقف بزوعاها عشر لجهة الميرى تحت تكلم تيمارى  
ولجماعة في أرضها مشقة مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن مشقة مسكة لزيد  
الاهل لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا تتوقف صحة الفراغ على اذن  
صاحب التيمارى \* (الجواب) \* نعم لان التيمارى ليس له شئ في الارض حتى يتصرف فيها  
وانما التصرف في الارض الموقوفة لمتوليا كما هو مأخوذ من كلامهم أقول وبذلك أفتى أيضا  
المرحوم الشيخ اسماعيل الحائث مفتى دمشق كما في فتاواه \* (سئل) \* في اراضى وقف  
معلومات جار ثلثاها في مشقة مسكة زيد وثلثها في مشقة مسكة عمرو ويريد عمرو أن يمسحها فاذا  
خرج ما يزيد أكثر من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه  
ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث كان كل منهما متصرفا في حصته  
الجارية في مشقة مسكته فعليه دفع ما يخصها لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو ناقصة بحسبها  
ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه شرعي أقول هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقرر  
بأن حصته الثلثان فان أقرب ذلك يكون اقرارا بأنه لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فينزاع  
الزائد من يده عملا باقراره حيث ادعاه الاخر هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
فيم إذا كانت مزرعة سليخة في وقف أهلى تحت نظارة رجل من مستحقين أو في تواجر زيد منه  
مدة معلومة باجرة معلومة واستوفى زيد منفعتها في المدة واستأجرها لعمرو من الناظر المذكور  
مدة أخرى معلومة بأجرة معلومة والا أن ادعى أن لزيد المستأجر السابق المزبورها مشقة مسكة  
وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور بموجب صك صدر لى قاض حنبلى حكم بصحة وقف

مطلب صاحب المسكة له  
الغرس بلا صريح الاذن

مطلب حرث ارضا معطاة  
واصلها باذن المتولى ست  
سنين صار له فيها حق القرار

مطلب لا يصح تملك المشقة  
لزوجه به الا اذن الناظر

مطلب لا يتوقف صحة فراغ  
الوقف على اذن العشرى

مطلب ليس له مسح الارض  
وأخذ الزائد مما في تصرف  
شريكه

مطلب في وقف المسكة

المسكة على مذهبه ثم أنفذه كما حنفى بناء على صحته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة وبكون الحكم غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالاصل المزبور حيث كان الحال ما ذكره (الجواب) \* حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفى لذلك غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبما أفتى بذلك مفتيهم ناقل ذلك عن كتبهم المعتمدة بما ملخصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي الموقوفة كالمرزعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحيها رجل باذن الامام وحرثها وكسبها بالتراب وصار يؤدى خراجها وبزرعها حتى يساغ له التصرف في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل مجتهد فيه أصلا حتى انه اذا حكم مخالفا لرأيه ينفذ على أحد القواين وان كان المفتي به خلافاه كما في التنوير والملتقى وغيرهما من المعبرات في المذهب النعماني ففي الملتقى والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا او عامدا لا ينقد عندهما وبه يفتى ومثله في التنوير والجمع والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه ما نقلوه في المتن وغيره بانصه واذا رفع اليه حكم قاض أمضاء الاما خالف كما بأؤسنة أو اجاعا حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمد ادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه في مسألة المسكة ونصه في جماعة فرغوا الزيد عن مشد مسكة لهم في قطع أراضى وقف بدون اذن المتكلم على الاراضى المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأذنوا وقد حكم الحنبلي بالصحة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف المساجد ونحوها سواء اذن المتكلم على ذلك أم لم يأذن بل للناظر ايجارها وصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكره والله تعالى أعلم كنهه الفقير محمد المفتى الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أى كتاب نقل (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في مرزعة جارية في تيار وأوقاف ففرغ عنها لعمرو ويكر فراغا شرعيا لعمرو والثالث وليكر الثلثان وصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن من المتكلمين على المرزعة حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) \* حيث حكم كما يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه الشرعية يعمل بمضمونها انجبة المزبورة بعد ثبوت شرعا أقول مقتضى ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير موافق لمذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وأخوين مشد مسكة في ارض وقف سلمية جارية في تيارهم من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة ثم مات الاخوان في اثناء المدة لا عن ولد فهل تنفسح الاجارة في حصتها ودفع ارض

مطلب المسكة عند الحنابلة  
لا تكون في الاراضى  
الموقوفة

مطلب لا يصح الفراغ في  
الاوقاف عند الحنابلة

مطلب في حكم الحنبلي بصحة  
الفراغ بدون اذن المتكلم

مطلب اذا مات صاحب  
المسكة لا عن ولد يدفعها  
الناظر لئلا اراد

الوقف ان يزرعها باجرة المثل مفقوض الى ناظر وقفها ولا تورث \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في اراضي وقف سليخة ليس له فيها بناء ولا اشجار فمات  
 عن غير ولد أصلاً ففوضها مولى الوقف لابنه الامل لذلك القادر على الزراعة وأداء اجرة  
 المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زعماء منه يرثها فهل اراضي  
 الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتفويض المذكور صحيح \* (الجواب) \* نعم أقول هذا  
 التفويض في حكم الایجار وقد قالوا ليس للمولى أن يوجر ابنه وسيأتي ما يؤيد ما قلنا \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن وفوض المتولى المشد  
 المزبور له على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا موقعه الشرعي \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن زوجة وابن منها  
 مات عن امه المزبورة وعن ابن عم عضبة فقوض ناظر الوقف عشرة قراريط منها للزوجة  
 المزبورة واربعة عشر قيراطا منها لابن العم وأذن لها في زراعة الارض ودفع اجرة مثلها للوقف  
 وهما قادران على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض والاذن حظ  
 ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحا \* (الجواب) \* نعم أقول سيأتي عن المعروضات  
 أن الامل احق بالتوجيه اليها من الغير لكن يمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطابو \* (سئل) \*  
 في رجل مات عن اولاد ذكور واثاث وخلف غراسا قائما بالوجه الشرعي في أرض وقف  
 مشغولة كلها به ويريد الذكور الاختصاص بالارض والتصرف بها وحدهم دون الاناث  
 وان كانت مشغولة بغراس موزعهم فهل ليس للذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه  
 الشرعي \* (الجواب) \* ليس للذكور ذلك وحدهم دون الاناث وتصح الاجارة للجميع بحسب  
 خصصهم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها  
 الاربعة غراس حور بالمهمة مات زيد عن ابنتين قادرتين على الزراعة وعلى دفع ما عيها لجهة  
 الوقف فهل تبقى الارض بيد الابنتين على وجه الاحقية من الغير \* (الجواب) \* الانان  
 احق بالارض من غيرها \* (سئل) \* في رجل مات لاهن ولده أصلاً وخلف مشد مسكة  
 في أرض سليخة تيمارئة فوجهها التيماري لابن أخى الميت وأذن له في زراعتها او هو قادر على  
 الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في نظير هذه الصورة اذا ووجهها لاجنبي قادر وليس للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا  
 ويمنع الورثة من معارضته \* (الجواب) \* نعم أقول سيأتي عن المعروضات انه عند عدم الابن  
 تقضى الارض للميت ثم للاخ لا ب ثم للاخت ثم للاب ثم للام فتنبه \* (سئل) \* في مشد  
 المسكة هل يرثه النساء أولا \* (الجواب) \* الحمد لله ملهم الصواب هذه المسئلة على تفصيل  
 ان كان في الارض تراب لمورث أو سراقين أو غراس فانهم يرثون منه لان التراب ملك وكذا  
 السرقين والغراس قال العلائي في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة خلافا للامة الثلاثة  
 يسع السرقين بالكسر معرب سركين بالفتح الروث وفي الشربلانية والبرجندى رجميع

مطلب فوض المشد متولى  
 الوقف لابنه القادر على  
 الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض لابن  
 الميت على وجه الاحقية  
 مطالب مات الابن عن ام  
 وابن عم فقوض المتولى لما  
 يصح

مطلب مات عن اولاد ذكور  
 واثاث وله غراس في ارض  
 وقف تؤجر من الكل لاهن  
 الذكور فقط  
 مطالب ابن الميت احق  
 بالمسكة من غيرها

مطلب مات لاهن ولد  
 فوجهها التيماري لابن أخى  
 الميت يصح  
 مطلب مات لاهن ولد فوجهها  
 لاجنبي يصح

مطلب في مشد المسكة هل  
 يرثه النساء أولا



ما سوى الانسان لانه ينتفع به لاستسكانه الربيع من غير كراهة من السلف وان كان نجسا  
والاستفاد كالبيع في الحكم اه فحيث جازيعة يكون مملوكا له ومملكه يرثه ورثته ذكورا  
وانثا واقتي المرحوم والذ على افندي العمادى رحمه الله تعالى بانها ترث في المسكة اذا كان  
في الارض غراس وان لم يكن في الارض ترابه ولا سريقينه ولا غراسه وانما حريتها وسواها  
وجعلها قابلية للزراعة وثبت له بذلك حق القرار المعبر عنه بمسكة المسكة فاني واقتي وعي لم نفت  
بذلك وما رأيت أحدا من أجدادي أقتوا بارتثن لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أولا  
فان كان الاقل يرثه جميع ورثته ذكورا وانثا وان كان الشاني فلا يرثه أحد من ذكر ولا انثى  
واما عدم اقتناءى بارتثن فلما قام عندي من الشبهة قياسا على ارث الولا فان النساء لا يرثن  
في الولا لانه حق مجرد والنساء لسن من أهل الجهاد وكذلك المسكة حق مجرد والنساء لسن  
من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبدا فاعقته أو جاهدت فاسترقت أسيرافا عتقه  
فاذا مات فلها ولاؤه لانها تاهلت لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك اذا فرغ لها رجل  
عن مسكة مسكنة أو حرثت واستعقت مسكة بطريق شرعي لانها تاهلت لذلك وصارت من  
أهل الحرث والكس هذا مالاخ في خاطري والله سبحانه الموفق للصواب ❦ وسئل الوالد  
رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لام وعن اخت لام وأولاد  
اخت وخلف تركه ومن جهتها مسكة أراض فيها غراس وبناء له وأرض موقوفة تابعة لذلك  
فمن يختص بذلك ومن يرثه ❦ (الجواب) ❦ تقسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك  
سهم واحد وللبنات سبعة أسهم فرضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترث البنات المرقومة مع أمها  
جميع الغراس والبناء ومسكة الارض الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للام سهم واحد  
والباقي للبنات وأما الاراضى الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف ❦ وسئل المرحوم الشيخ  
اسماعيل في رجل يقرية سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلائخ من اراضى  
الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه ودفع المربى وله اخت قامت الآن تعارضه  
في الاراضى الموقوفة متعلقة بأن الاراضى قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيه المتوفى عنها  
جميعا وأن الاراضى تكون ميراثا عنه لهما فهل الاراضى الخاصة السلطانية لا تورث ❦ أجاب  
الارضى السلطانية اراضى بيت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى  
امرها اليه الى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء  
والغراس فهو مال لا رباية يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه أقول وقد أفقت الشيخ  
اسماعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب ❦ ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت  
وبنده مسكة في أرض تيمارية فأفتى بانه مال الابن فقط وبأنها لا تورث ❦ وفي موضع  
في رجل مات عن اولاد اثنا وله مسكة اراضى وقف سلائخ فأفتى بأن المتولى أن يوجهها  
لمن اراد ❦ وفي موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مسكة اراضى وقف وغراسا  
فأفتى في بعض الارض وسلم المتولى الارض السليخة للاخ فقط فأفتى بأن المتولى ذلك وللبنتين

مطلب اذا مات عن مسكة  
مسكة فيها غراس تكون  
لورثته على قدر فروضهم

مطلب الاراضى السلطانية  
لا تورث ولا حظ للنساء فيها

ثلاث الغراس \* وفي موضع فبين له مشد مسكة ارض تيمارية فبات عن ولد ذ كرفه وضها  
 السباهي لا خرفا فتي بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما مر وحاصله انه ان كانت الارض مشغولة  
 بملك الميت توجه لورثته تبعاً للملك اذ وضع الملك كان بحق لان الميت كان له حق القرار  
 في توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم ابقاء ما وضع بحق على أصله وأما لو وجهت  
 لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك لان من وجهت له قد لا يرضى بابقاء ذلك  
 في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الارض مشغولاً بذلك وبعضها فارغاً فوجه  
 الفارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في ذلك \* وقد مر في الباب  
 الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضمونها انه اذا كان للميت اشجار ومشد مسكة  
 في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك كان في وسطها اشجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت  
 في جانب من الارض كالمسناة والجدول الخ فراجع به \* وقد مر آنفاً في هذا الباب  
 في كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذ كر كان أحق بالتوجيه لمن غيره وهو المصطلح عليه  
 الآن في جميع الاراضي السلطانية والوقف فيوجهها للميتكم عليها لابن محباً بطريق  
 الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها بشئ يأخذ المالك على الارض من  
 البنت ويسمى ذلك بالطابو والطابو كلمة تركية أو فارسية معناها الصك الذي يكتب فيه  
 التوجيه وكأن ما يأخذ هو اجرة على كتابة ذلك الصك فسمى باسمه أو هو اجرة معجلة عن  
 الارض فالبنت لها حق التوجيه لكن بالطابو بخلاف نحو ابن العم فانه لا حق له بل للميتكم  
 غير من التوجيه له أو لاجنبي ثم رأيت العلائي ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج  
 نحو ذلك فقال تنتقل لابن ولا تعطى البنت حصه وان لم يترك اسباباً لئلا يعطيه او يعطيه  
 صاحب التيمار ان أراد \* وفي سنة ٩٥٨ هـ في مثل هذه الاراضي التي تحجب وتفتح بعمل وكلفة  
 دراهم فعلي تقدير ان تعطى للغير بالطابو فالبنت لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه  
 أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لمن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيوتى بجماعة  
 ليس لهم غرض فاي مقدار قدروا بالطابو تعطيه البنت ويأخذن الارض اه \* وهذا  
 وقد ذكر المؤلف نحو ورقتين ونصف فتاوى ومسائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة  
 العثمانية بالفاظ تركية أكثرها غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكأثرها مبذلة على أوامر  
 سلطانية لان التصرف في الاراضي السلطانية ملخضة السلطان عز نصره فله أن يأذن  
 بتوجيهها على طريق خاص فلا تجوز مخالفة ما لم يخالف الشرع الشريف فأردت أن اذكر  
 زبدتها بعبارة عربية بعدما عثر على رجل موثق به عارف بالفتن \* وصورته هذا ما وجد  
 مكتوباً في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان  
 أحمد (المعروضات المتعلقة بمواد الاراضي في تاريخ سنة ١٠١٨ ثمانية عشر وألف) \*  
 مشد مسكة الاراضي المحلولة عن المتوفى عند عدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد فلاحيه  
 من أب فان لم يوجد فلاحيه السباكية فيها فان لم توجد فلاحيه فان لم يوجد فلاحيه وليس لغير

مطلب اذا كان في مشد  
 المسكة شجرتان كبيرتان  
 في وسط الارض تنتقل  
 للورثة

مسائل مهمة متعلقة بمشد  
 مسكة الاراضي

هؤلاء من اقاربه حق في اخذ مشد المسكة بالطابو \* ماتت المرأة عن ابن توجه الارض  
 السليخة لانهما فقط \* اذ مات الذي لا توجه لولده المسلم \* اذ مات الشريك أو فرغ عن  
 حصته لاجنبي باذن المتكلم في الاراضى الميرية كان للشريك الا تحرق الطلب \* لا يبطل  
 حق الطلب الى خمس سنين \* اذا غاب من له المشد وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم  
 غيره في توجه الارض لقريب الغائب ممن له حق الطابو ولا جنبي وليس هذا مثل الموت  
 أقول أى لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن يوجهها المتكلم لا حد لا خيار له  
 بل تنتقل لابن بجائنا كما يأتي قريبا \* اذا وجه المتكلم اراضى الصغار لاجنبي لهم أخذها  
 بعد البلوغ الى عشر سنين \* لا يعتبر التفويض من غير اذن صاحب الارض \* أخذ العشر  
 والرسم في سنين متعددة لا يكون اذا مال لا بد من الاذن صريحا أقول سيأتى نظيره وهذا  
 مخالف لما أفتى به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من أن أخذ المتولي والتمارى المرتب  
 على الارض اذن في التصرف فتنبه لذلك \* اذن أحد الشركاء في التماريكفى في تفويض  
 المزرعة \* المنصرفون في مزرعة بعد رفع حصاندهم اذا أراد غيرهم أن يرعى مواشيه  
 وأخذوا منهم دراهم فلصاحب الارض أن يمنعهم من الرعى \* الاراضى المتروكة التى  
 في تصرفات بعض اهل القرى من غير زراعة اذا أراد بعض الناس أن يتخذوا فيها طريقا  
 وممر الدوابهم ليس لهم ذلك جبرا وليس لصاحب الارض أن يأخذ منهم دراهم ويأذن لهم بذلك  
 \* يأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطابو \* اذا غاب المتصرف في المزرعة فحدث  
 رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهى ثم حضر المتصرف له رفع ذلك البناء \* اذا لم يوجد  
 واحد من المذكورين ممن له حق المشد عن المتوفى فالتكلم على الاراضى يوجه ذلك لمن يريد  
 وليس له أن يوجه ذلك لنفسه أو لابنه لو رواد الامر السلطاني بذلك \* اذ مات من له المشد  
 عن بنت وامتنعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها وطلب أخواته وفي لابون أولاب أن  
 يأخذها باعطاء الطابو لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجه لمن اراد أقول يؤخذ من هذا أن من له حق  
 الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع  
 موجودا فان الاخ رتبته بعد البنت كما مر أقول هذه المعروضات فحيث لم تكن البنت موجودة  
 ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وامتنعت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة  
 الاجنبي فالخيار للمتكلم ان شاء وجهه له او لغيره والله تعالى أعلم \* الارض تنتقل من الام  
 لانهما بجائنا لى الى عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبناتها حق الطابو \* ارض الاخت  
 لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الارض مخير أقول علم من هاتين المسألتين ان ما مر أول هذه  
 المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان الميت رجلا  
 أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدها حق الاخذ وانما تعطى لاجنبيها فان وجد  
 والا فغيره والاجنبي سواء في وجهه صاحب الارض المتكلم عليها لمن اراد ويؤيده قوله فيما مر  
 ماتت المرأة عن ابن توجه الارض لانهما فقط فقوله فقط يشعر بان ارض المرأة لا يستحقها

غير انها عند عدمه والله تعالى أعلم \* ليس لاولاد الحق الطابو اذ اقامت من له المشد  
وفي ذمته دين للميرى أو لغيره لا يباع المشد لذلك وليس لاحد أن يقول أنا وفي الدين وأخذ  
المشد ولو يبيع أو يأخذه أحد أو في الدين ثم طلبه الابن يأخذه مجانا \* الارض المحلولة  
في قرية لو اعطاها صاحبها لاهالي قرية أخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من أهل  
القرية يأخذها ان لم تمض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ \* الشركاء من السباهية  
والزعماء اذا فوض أحدهم فليس لغيره معارضته أقول لكن من لم يأذن له مشاركة الآدن  
في أخذ العشر من الارض المفوضة كما سيأتي ليس لابن الابن حق الطابو أقول سيأتي  
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالأب في انتقال المشد اليه الا أن يقال انه مثله  
في الانتقال اليه مجانا والمراد مما هنا انه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل \* مزرعة  
الصغير أو الاسير لو عطلت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه لغير الطابو \* المزرعة لا يصح  
أن تكون بدل صلح \* تفويض أهل المزرعة لا عبرة به \* مزرعة في تصرف زيد أدها عمرو  
ودفع زيد مقدار من الدراهم وصالحه على ذلك من غير أن يكون عشرة من السباهية لا يصح  
\* الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه لا يسقط \* عرض أحد الشركاء  
حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان فوض لأجنبي فليس للشريك  
أن يدفع ما دفعه الأجنبي ويأخذ الارض \* اذا قل رجل بفاسه غيضة بغير اذن السباهي  
والزعم وجعلها مزرعة فالسباهي يأخذ من رجل مقدار من الدراهم ويقوضها اليه هذا  
أولى \* اذ اقامت العبد عن غير تفويض لا تنتقل الارض لمولاه ويعطى السباهي لمن أراد \*  
متولى وقف لو أعطى الاراضي بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلامتولى حالاً أن يقول كل لي  
مثل الطابو والاعطيتها لغيرك \* مزرعة القاصر اذا فوضها وليه لرجل فبات القاصر قبل  
البلوغ فليس للسباهي ان يأخذها من محلول القاصر والتفويض الأول نافذ \* عطل رجل  
أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن يفوض السباهي الارض للغير فنهتقل للابن  
مجانا اذا وجه وكيل السباهي المزرعة المحلولة بنقصان فاحش ليس للسباهي أن يكل الى مثل  
الطابو واذا كان ذلك في أرض الوقف فلامتولى أن يستكمل مثل أجر مثله \* اذا غلب الماء  
على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انجلي عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف بها صاحب الارض  
المحلولة أن يعطيها لابنه أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر أقول تقدم قبل  
هذا أنه ممنوع من أخذها لنفسه أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بانه هنا زيادة على  
مثل الطابو فتأمل \* رجل تحت يد أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا حدث فيها بناء  
فلامتولى أن يأخذ اجر المثل عن العرصة أقول افتى بئله الشيخ اسماعيل فيمن له بناء دار  
في قرية ميرية بانه يلزمه اجرة المثل فراجعه \* المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ  
احدهم حصته لأجنبي فليس للشريك الآخر أن يدفع ما دفعه الأجنبي ويأخذها أقول  
سيأتي ان الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا دفع ما دفعه الغير الا ان يفرق بين

الماحول والمشتق تأمل \* ليس لوصي الصغير ان يفرغ مزرعة الصغير لاجنبى مالم يكن فيه نفع \* للرصى تفويض المزرعة لاجل الصغير ابوالسعود من فتاويه \* لزيد واخيه عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعا فاعطاها المتكلم ليكرالاجنبى واراد عمرو أخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخليط قبل مضي خمس سنين فليس لعمرو ذلك المرحوم يحى المنقارى أقول هذا مخالف ايضا لما سياتى من أن الشريك أحق من الغير إلا أن يجاب بأن الحق هنا للبنتين فلا ينقل للشريك وإن امتنعنا اذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن الامتناع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم \* مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعته بالطابو وأعطت الرسم للسباهى وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا من السباهى الرسم الذى قبضه من هند عبد الرحيم افندى \* نقل زيد حصاده لاجل الدياس الى موضع الدياس فاحترق الحصاد بالكلية ولم يبق له أثر فللسباهى أخذ العشرة من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم افندى \* مزرعة في تصرف زيد فتعدى عمرو وزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المثل من عمرو والجواب لا يقدر على الأخذ جبرا ولكن السباهى وقت أخذ عشرينه لو حكم جا كما بمقدار شئ يجوز ذلك أبو السعود افندى \* هذا آخر ما قصدت ذكره مما عثر به لى من اثوبه ثم اعلم انى قد رأيت بها مش نصحتى الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحيت الحاقها بما ذكره المؤلف لغرابتها ايضا وكثير الفائدة وهذه صورتها \* اذا لم تكن الارض عشيرة ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم فى الاصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضى اراضى مملوكة وميرية اذ مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كأييه ويدفع ما عليها للمتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطابو بما يدفعه الغير أما من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروع له بدل الفراغ ثم وجهه المتكلم ذلك للمفروع له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا لشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتكلم باطل والمدفوع اجرة معجلة واذا اعطى القاضى حجة فى البيع والشراء أو غير ذلك فهى باطلة أبو السعود \* من له المشتد اذ مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاخيه لاب فان لم يكن فلاخته الساكنة فيها فان لم تكن فلاخيه فان لم يكن فلاقمه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشقى معروضات أقول مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الأخذ مما نادون طابو والتقييد بكون الاخ لا باختراز عن الاخ لا فقط وعدم التقييد بذلك فى الاخ لا بطلاق والله تعالى أعلم \* اذا مات أحد الشريكين فى المشتد أو قوض للغير فلا آخر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع مادفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يبطل الحق الى خمس سنين معروضات أقول تقدم ما يخالف هذا وقد منا



الجواب عنه فتأمل \* الأرض المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو  
معروضات \* إذا ذهب من له المشد إلى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب  
الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول  
قد منّا بيان الفرق ثم إن قوله وصاحب الأرض مخير الخ مخالف لقوله في المسئلة قبله يأخذها  
المتصرف بالطابو فإنه يقتضي أنه وإن سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من غيره لكن يأخذها  
بالطابو لا محالة لكون صاحب الأرض قد استحقه فتأمل \* بتعطيل أرض الصغار لا يكون  
مستحقاً للطابو ولو أعطى للغير فلو لم يأخذها إلى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا  
مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم \* إذا قسم  
من له المشد الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهما مقداراً منه بدون إذن صاحب الأرض على  
وجه الهبة لا يكون معتبراً معروضات وفي هذه الصورة إذا مات عن أولاد غيرها لم يأخذ  
حصتهم منها معروضات \* إذا أعطى زيد وعمر ولاختها حين زواجهما مقداراً من أرضهما  
ثم قصفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتنع من دفع الطابو لصاحب الأرض  
وتعلل بأنهما أعطيا الأرض لها بإذن صاحب الأرض ليس لها الامتناع وبعد عشرة دعوى  
الأرض ممنوعة معروضات \* أهل البلد وإذا اشتوا في مكان أن كان الرسم موجوداً في الدفتر  
يؤخذ عن المكان والأفان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والافلا معروضات إذا سلم الفارغ  
الأرض بلا إذن صاحب الأرض وتصرف بها المفروغ له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر  
لصاحب الأرض من غير إذن صحيح منه واعطاء تسلك بذلك ومات المفروغ له بلا ولد وأراد  
الفارغ التصرف بها أو أبي صاحب الأرض بالطابو الجديد فالفارغ ذلك ولا عبرة لآبائه  
عبد الله أفندي أقول هذا صحيح في أن قبض صاحب الأرض العشر ليس أدنى في التصرف  
وتقدم أيضاً في المسائل السابقة مثله وأنه مخالف لما أفق به الشيخ اسماعيل \* قاصر ليس له  
مال وله مشد مسكة أرض سليخة وأراد وصيه تفويضه لزيد بأذن صاحب الأرض لضرورة  
النفقة فالوصي ذلك عبد الله أفندي \* بعد انتقال مشد مسكة أرض سليخة من زيد إلى ابنه  
القاصر إذا قوض وصي القاصر ذلك أمر وبأذن صاحب الأرض ثم دفع القاصر وأراد أخذها  
من عمره له ذلك وفي هذه الصورة إذا تعلل عمرو بأنه مريض بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن  
لا يسلمها للبالغ ليس له ذلك معروضات أقول الظاهر أن هذا فيما إذا كان التفويض بالضرورة  
بقربة ما قبله تأمل \* إذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لزيد ولم يمكن الزرع فيها  
وأراد صاحبها بعد انقطاع الماء تفويضها للغير إذا لم يعرض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس  
لصاحب الأرض ذلك معروضات أقول وجهه أنه في حال غلبة الماء إذا ترك الزرع لا يسقط  
حقه ولو مضى ثلاثون سنة كما مر فلا تزول يده المتصرف عنها لأنه معذور وكذا لو ترك زرعها  
بعد انقطاع الماء أقل من ثلاث سنين فله التصرف بها وليس لصاحب الأرض المتكلم عليها  
تفويضها للغير المتصرف لأن الترك بلا عذر أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد

والله تعالى أعلم \* اذا تعلل التيماري بعد تقويض المزرعة المحلولة لزيد عن عمرو بأنه لم يرها  
قبل التقويض وزعم انه دفعها بالزيادة لمكر ليس له ذلك معروضات \* اذا وكل من له المشد  
أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الأرض التقويض للغير معروضات \* فرغ زيد لعمرو  
عن مشد مسكته في أرض سليخة باذن بعض الشركاء في التيماردون بعض ليس لمن لم يأذن  
المعارضة غايته له أخذ ما يخصه من العشر معروضات \* اذا ترك من له المشد الزراعة سنة  
أو سنتين ليس لصاحب الأرض التقويض للغير واذا ترك ثلاث سنين لصاحب الأرض  
التقويض للغير معروضات أقول يستثنى أرض الصغار كما مر قريباً والله تعالى أعلم \* اذا غاب  
من له المشد بلا وكيل أحد التيماري التقويض للغير بالطابوا اذا كانت الغيبة ثلاث سنين  
أو أكثر معروضات \* من له المشد اذامات بلا ولد ذكر فوجه صاحب الأرض للغير مع طلب  
بنى المنوفى بالطابو قبل مرور ست سنين فاذا دفعتا مادفعه الغير بلا زيادة ضرر كان لها  
الأخذ معروضات \* اذامات من له المشد بلا ولد ذكر وخلف قاصرة فعرض ذلك صاحب  
الأرض على وصى القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذه لها وأذن بدفعه للغير فوجهه لعمرو ثم أراد  
الوصى أن يدفع مادفعه عمرو من الطابو من مال القاصرة وبأخذ الأرض للقاصرة فيه ذلك  
معروضات \* اذا فوض من له المشد لزيد باذن الشرع بلا اذن صاحب الأرض بعوض لم يقبضه  
ومات قبل قبضه بلا ولد وأراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات \*  
اذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الأرض المحلول في زمانه ولم يعلم انها محلول يكون الاعطاء  
للتزام الجديد معروضات \* المزرعة كما تنتقل الى الابن تنتقل الى ابن الابن معروضات \*  
اذا مات من له المشد عن ابن تنتقل الى ابنه مجانباً بلا طابو سواء كان الابن صغيراً أو كبيراً أو سواء  
كانت معدة للزراعة أو للحشيش معروضات أقول فائدة هذا التعميم دفع ما تهم وهو انه  
انما تنتقل الى الصغير اذا لم تكن محتاجة للعمل كالمعدة للحشيش فنبه على انها تنتقل اليه  
وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة والله تعالى أعلم \* أرض الذمي لا تنتقل الى ابنه المسلم  
معروضات \* اذامات بلا ولد بعد انقضاء البذر في مشد مسكته وبنت الزرع وفوض صاحب  
الأرض المشد لعمرو يتصرف ورثة زيد بالأرض الى ادراك الزرع باجرة المثل لعمرو معروضات  
\* اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكته أرض سليخة بلا معرفة صاحب الأرض وسلبها عمرو  
ونهاه عن اخذ التمسك من صاحب الأرض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمرو تمسكاً قبل تسليم  
البديل بلا اذنه ثم مات عمرو بلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالأول بناء على عدم الاذن  
بالتمسك وأن التقويض ليس بمعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أي السعود \*  
اذا وجه التيماري الأرض المحدودة لزيد على أن مقدار أفدنتها كذا على وجه التجنين ثم منع  
زيد من التصرف بما زاد على التجنين وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات \* ليس  
الاخ لابوين أحق من الاخ لاب في الطابو في مشد مسكته الأرض السليخة والعبرة في ذلك  
للاب لا للام معروضات \* اذا ترك من له المشد وطنه وتوطن في غير بلد فصاحب الأرض

مأمور بتوجيهها لغيره لا إذا وجهه المتكلم الأرض المحلولة له وموجب تمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الأول يزعم أنه يحلف عمرا على أن التمسك والختم لم يكونا بعد العزل ليس بكر ذلك بحسب القانون معروضات \* إذا مات من له المشتد عن قاصر وكانت الأرض كرم فوجهها صاحبها العمرو بالطا بوقفرس فيها عمر وكما مضى تسع سنين ثم يبلغ القاصر وضبط الأرض وكلف عمر باقلاع الغراس بما شرة صاحب الأرض له ذلك معروضات \* من له المشتد إذا مات عن زوجة حامل لا يقدر المتكلم على توجيهه لغيره قبل ظهور الحمل معروضات \* هذا آخر ما رأيته بهامش نسختي الدر المختار وكانه معرب من ألفاظ تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لركاكتها والله تعالى أعلم

كتاب الذبائح  
مطلب تحل ذبيحة النصراني  
مطلقا

\*(كتاب الذبائح)\*

\*(سئل)\* في ذبيحة الذمي الكتابي هل تحل مطلقا ولا \* (الجواب) تحل ذبيحة الكتابي لأن من شرطها كون الذابح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالمسلم أو دعوى كالكتابي ولأنه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منا كحته فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكتابي بين أن يكون ذميا يهوديا أو نصرانيا أو عربيا أو تغلبيا لا إطلاق قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البزارى رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أطعمهم ذبائحهم ولأن طاق الطعام غير المذكي يحل من أمة كافر كان بالإجماع فوجب تخصيصه بالذكي وهذا إذا لم يسمع من الكتابي أنه سعى غير الله تعالى كالنسيج والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون إسرائيليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى إطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه ائقي الجدة في الأسرائيلي وشرط في المستصفي حل من كحتم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فانه قال ويجب أن لا ياكلوا ذبائح أهل الكتاب أن اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزيز الله ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أولا ومقتضى الدلائل وإطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذاشي في فتاواه والأولى أن لا ياكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الاضروة كما حققه السكال بن الإمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قل العلامة قاسم في رسالته قال الامام وممن دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكتب مثل ما قلنا فاذا كانوا يترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم أن نزعم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبضهم يحرم الانجيل ملزم ولا نعلم في هذا خبرا فن جعته اليهودية والنصرانية فتحكم حكم واحد اه بحروفه \* (سئل)\* في الكبد والطحال

مطلب الكبد والطحال  
طاهران حلان

هل هما طاهران قبل الغسل أولا \* (الجواب) \* الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخب وصلى جازت صلاته كما صرح بذلك قاضي خان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمل والجراد ودمان الكبد والطحال اه وهو يكسر الطاء والمكروه تحريمهما من الشاة سبع الفرج والخضية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نظمها بعضهم بقوله  
اذا ما ذكيت شاة فكماها \* سوى سبع فقيهن الوبال  
ففاء ثم خاء ثم غين \* وذال ثم ميمان ودال  
أقول وقد كنت نظمها بقولي

مطلب المكروه تحريمها من  
الشاة سبعة أشياء

ان الذي من الشاة يحرم \* يجمعه حروف فخذ مدغم  
\* (سئل) \* في العقيقة كيف حكمها وكيف تفعل \* (الجواب) \* قال في السراج الوهاج  
في كتاب الاضحية مانصه مسئلة العقيقة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن يذبح  
شاة اذا آتى على الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم اذا أراد أن يعق عن الولد فانه يذبح  
عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لانه انما شرع للسرور وبالولد وهو الغلام أكثر ولو ذبح  
عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عقى عن الحسن والحسين  
كبشاً كبشاً ولا يكون فيه دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة  
من الغيوب لانه اراقه دم شرعاً كالاضحية ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز  
الا أن يوم السابع أفضل والمستحب أن يفضل لجهها ولا يكسر عظمها فتأولاً بسلامة أعضاء  
الولد ويأكل ويطعم ويتصدق اه وفي فصول العلأى المسمى بالكرهية والاستحسان  
في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق عن  
الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عقى عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبياً ويقول عند  
ذبحه اللهم هذه عقيقة ابني فان دمها بدمه ولحمها بلحمه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها  
بشعره اللهم اجعلها اقداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة فخذها ويطيخ  
جميعها ثم يتصدق بها ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي  
في معنى ما مر ثم قال ورأيت في شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو  
كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار واقتصار على بعض المقصود مع التصرف في بعض  
العبارة وذكره هنا لانه من فضائل الاعمال قال ووقتها بعد تمام الولادة الى البلوغ فلا يجزى  
قبلها وذبحها في اليوم السابع يسن والاولى فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت  
الكراهة للتبرك بالكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافاً للشافعي ولو ولد له لا حسب  
الذبيحة من صبيحته ويسن أن يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كأحكام الاضحية  
الا أنه يسن طبخها ومحاوتها ولا يحل اولا أخلاق المولود وجل لحمها مطبوخاً للفقراء ولا بأس  
بذبحهم اليها وتعطى القابلة رجلها لامره عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعظاً

مطلب في حكم العقيقة  
وكيفتها

قوله ابني فان هكذا في النسخ  
ولعل صوابه ابني فلان تأمل  
اه صححه

قوله حسب الذبيحة هكذا  
في النسخ ولعل صوابه حسب  
السبعة وليحترز اه صححه

أياها والي في أولى ولا يكسر عظمها وإن كسر لم يكره ويستأن عن الذكرا شاتان مستويتان وعن  
الأنثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويستأن أن يقول الذابح بسم الله  
والله أكبر اللهم لك واليك عقيقة فلان لخبر ورد ويكره لطح رأس المولود من دمها ويندب  
تسمية المذبح للمولود نسيكة أو ذبيحة عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن أنه  
صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العقوق وفي رواية لا أحب الله العقوق اه  
نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النسأتين وبالله تعالى التوفيق والمعونة  
وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والمحمد لله رب العالمين أقول هذا  
وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحظروا الإباحة وذكر مسائل منها عاقبتها استطرادية غير مسئول  
عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فأحييت تأخير الكل إلى ذلك المحل لتكون  
كالفاكهة بعد الطعام

\*(كتاب الشرب)\*

كتاب الشرب

مطلب له فرض في الطالع  
غيره رجل يعاد كما كان

مطلب ليس له منع اجراء  
الماء في أرضه ويبقى القديم  
على قدمه

مطلب فيما إذا أجرى الماء  
إلى أرضه فتعدى إلى أرض  
جاره وأتلف زرعه

مطلب إذا اختصموا في  
الشرب يقسم على قدر  
أراضيهم

\*(سئل)\* في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء  
مشمول على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لبركة زيد وفرضان  
لسبيل كل ذلك من قديم الزمان عمد رجل الآن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه  
في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا ويريد زيد أعادتهما كما كانا عليه قديما بعد  
ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في أرض لرجل لها حق  
شرب معلوم يجري إليها الماء من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد زيد الآن  
أن لا يجري الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه \*(الجواب)\* نعم  
وإذا كان لرجل أرض ولا تحرق فيها نهران فإراد رجل الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له  
ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب \*(سئل)\* فيما إذا أجرى زيد الماء في أرضه  
اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدى الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره  
الموضوع في أرضه فهل يضمن \*(الجواب)\* حيث أجراه كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم  
ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض الجار قال هذه  
المسئلة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض  
جاره كان ضامنا وإن كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره أن تقدم إليه جاره  
بالسكروا الأحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة الأشهاد على الحائط المائل وإن لم يتقدم  
إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كانت أرضه صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم أنه إذا سقى أرضه  
يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤثر بوضع المسناة عمادية من الفصل ٣٣ في أنواع الضمانات  
وتمام فروع المسئلة فيها ومثله في الفصولين \*(سئل)\* فيما إذا اختصم جماعة في شرب  
بينهم فهل يقسم على قدر أراضيهم \*(الجواب)\* نعم يقسم بينهم على قدر أراضيهم والمسئلة  
في الملتقى والتنوير من الشرب أقول وهذا إذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقدم كما في التنازية



فلو علمت ايتي القديم على قدمه \* (سئل) \* فيما اذا كان لبستان وقف حق شرب قديم  
من نهر قديم مشترك عليه من الاسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقي البستان  
الا بالسكر ونظار وقته متصرفون بشربه بالسكر من قديم الزمان الى الان بلا معارض  
لا يعرف الا هكذا من القديم والآن قام ارباب الطواحين يعارضون فانظر وقف البستان  
بالسكر ويردون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديما على  
الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه وينع المعارض في ذلك \* (الجواب) \* نعم كسبه الفقير  
محمد العمادي الفتى بدمشق الشام الجواب كتابه العلم المرحوم اجاب والله سبحانه الموفق  
للصواب \* (صورة دعوى) \* وردت من طرف محافظ الشام وحكم الشرع سنة ١١٤٦  
مذكور في وقف الاموى مصر في المصرح انه فتوح غير سدود ويدعى واضع اليد عليه  
انه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ المصرح ازيد من ثمان مائة سنة  
فذكر اهل عربيل وجود الماصية وقدمها وانها محدثة احدثها صادق اغا من خمس وعشرين  
سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بنية الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك  
اكتبوا لنا الجواب مفصلا (الجواب) الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان  
والى الان يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في المصرح بذلك وهو مقدم على من قال  
بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مذهبى القدم اسبق قال في الخلاصة اذا تنازع  
اثنان في عين لا يخلو اما ان تكون في ايديهما او في يد احدهما او في يدهما اذ عيها ملكا بينهما  
او ميراثا او شراء من واحد او من اثنين ارضا تاريخا واحدا او لم يورثا او ارضا تاريخا احدهما  
اسبق فعند ابي حنيفة وابي يوسف رجحا لله تعالى يقضى لاسبقهما تاريخا اه ومثله  
في البرازية والبحر والتبوت وصدرا الشريعة والمثلي والدرر وغيرها وفي الرحمة سئل في جماعة  
يهود يجرى ماء بساتين بعض المسلمين من نهر قديم في ارض يدهم يريدون ان يمنعوا الاجراء  
الماء منها الى تلك البساتين هل لهم ذلك اجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي  
لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقف كيف كان كما في العمادية يبقى القديم على قدمه ويثبت ايضا  
حق الاجراء باثبات الجرى من غير دعوى الملك بالبيضة العادلة ويقضى به لصاحبه  
كما في الزباني وغيره والله سبحانه اعلم وفي الاشياء في تصرف الامام بالرعية منوط بالمصلحة  
تنبيه اذا كان فعل الامام مبنيا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينقد امره شرعا  
الا اذا وافقها فان خالفها لا ينقد ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراب من باب احياء  
الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف اه وفي العمادية  
في آخرها من تحت ما يحكم به الحال مانصه فيما اذا كان لرجل نهر في ارض رجل او ميراث  
في دار رجل فاختلعا في ذلك وانكر صاحب الارض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعلى  
المدعى البينة ان له حق التسييل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا زمان الخصومة فيثبت  
القول قوله صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجرى الماء

مطالب اذا كان السكر قديما  
يبقى على قدمه وليس لارباب  
الطواحين منه

مطلب في الاختلاف في قدم  
الجرى و حدوده

مطلب يقضى للاسبق  
تاريخا

مطلب حد القديم الذي  
لا يحفظ الاقران وراء هذا  
الوقت كيف كان

مطلب القديم يبقى على قدمه  
مطلب لا يخرج شيء من  
يد احد الا بحق ثابت معروف  
مطلب له نهر او ميراث في  
ارض رجل فاختلعا الخ

الى أرض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب  
التنوير وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحسنانا اه ثم أرسلت صورة الدعوى ومكتوب  
فيها ما صورته أبرز المذعن حجة متعلقة بذوى ماضية محدثة وفيها فتوى من أحد افتدى  
المهنداري بان بينة الحدوث مقدمة والحجة واصلة اليكم فالمرجو تمييز ذلك وكداية الجواب  
(الجواب) الحمد لله في الحجة الرسالة لم يذكر المدعى ولا المدعى عليه تاريخاً أصلاً من الطرفين  
وأما مستثنائنا فذكر فيها أن ذا اليد أخرج من ثلثمائة سنة والمدعى عليهم من خمسة وعشرين  
سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا أراحا يقضى بهما لاسية هما تاريخاً قال  
في البحر والحاصل أن سبق التاريخ ارجح من الكل ومثله في فصول العمادى وأيضاً في الحجة  
المرسلة الحال شاهد بالحدوث فانه ذكر فيها وانه وجد تقاسخاً وفاقاً غير مستدير  
ولا مستو ولا هو كهم سائر المواضع وأيضاً المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده  
فلم يوجد فيه وأيضاً ليس له أرض أصلاً يسبق به الماء المذكور فكل ذلك شاهد بانها حادثة  
والفتوى بنيت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والقدم من دون تاريخ فقيم اختلاف قال  
في الحاوى له كيف في طريق العمامة فرغم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما  
البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها تثبت ولاية النقص وقال رامز الى جم القول في هذا  
قول المدعى بالقدم اه وذكر العلائق في شرح الملتقى عن ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادي  
أن بينة القدم في البناء أولى من بينة الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المعتبرة  
في هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى  
الفرقورى مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها  
فيما اذا كان سبيل ماء معلوم مستخدم من نهر معلوم مقروحا غير مسدود وفائض ماء السبيل  
المذكور يسبق به أراضي بسايتين معلومة من الزمن القديم بموجب تمسكات شرعية وادعى  
أصحاب النهر المزبور أن مجرى السبيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البسايتين المزبورة  
يدعون انه قديم فهل تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة  
أصحاب البسايتين التى تسبق أراضيهم من فائض ماء السبيل المزبور أو لا الجواب تقدم بينة  
القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب  
ذلك ويبقى ذلك بيد المدعين المزبورين الموحى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن  
والله تعالى أعلم أقول قدّمنا الكلام في كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم  
وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث في البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد  
المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهى أن الخلاف انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد  
أن ذلك الشئ قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما اذا ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا  
الشئ ملكى أو حقى من سنة كذا وادعاه آخر كذلك من سنة كذا فانه لا خلاف في ترجيح  
الاسبق تاريخاً على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه (سئل) في نهر كبير مجرى على

مطلب تصح دعوى الشرب  
بغير أرض

مطلب اذا اراحا يقضى  
للاسبق تاريخاً

مطلب بينة الحدوث والقدم  
بدون تاريخ فيها خلاف

مطالب الاختلاف في ترجيح  
بينة الحدوث أو القدم انما  
هو فيما اذا لم يؤرخا

مطلب ليس له أن يبنى بيتاً  
على حافة نهر

حافة بيوت بمخالفة دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان  
وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولاً وعرضاً يستقي منه العامة من القديم  
ويريد رجل من أهل البيوت أن يبنى على النهر المزبور بناءً ويجعله يتناوب يدخل إلى داره بدون  
وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق عمل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحال هذه ليس  
للرجل ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه (سئل) في نهر  
قديم مشترك بين تريتين لكل منهما نصفه وبساطته بسطاً قديماً مبني بالحجارة فيه لكل من  
التريتين مقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب التريتين وضع يده على حقه  
المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا منازع  
والآن عمد أهل إحدى التريتين فغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهالي القرية الثانية  
من أخذ حقهم من الماء المذكور إلى أن يبرزوا لهم سنداً أو جهة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم  
(الجواب) وضع اليد والتصرف بجهة قاطعة ولا يكاف ذواليد إلى إظهار سند يشهد له  
بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع يد أصحاب القرية الثانية وقصر عنهم من القديم ويمنع المعارض لهم  
في ذلك ويبقى القديم على قدمه حيث الحال ما ذكر والله سبحانه العليم (سئل)  
فيما إذا كان له ذبركة ماء في دارها يجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسند زيد  
الفائض وامتنع من فتحه إلا أن تركس هذبركة فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) حيث  
كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد تكليس البركة  
أيضاً لعدم جبر الإنسان على إصلاح ملكه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين  
في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لذي بنية  
شرعية فهل يسقط (الجواب) نعم قال صاحب المسيل ابطلت حتى من المسيل فإن كان له  
حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياساً على حق السكنى وإن كان له رقبة المسيل لا يبطال  
بالبطلان رسائل الزينية من رسالة ما يسقط من الحقوق بالاستقاط ومثله في الاشياء  
(سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبور تحت بولية زيد  
بالوجه الشرعي فاجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض لعمرو ليسوق الشرب  
إلى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) لا تصح اجارة الشرب  
وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرها وفي التتارخانية من الفصل الخامس  
في بيع الشرب قال محمد في الأصل إذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فإنه لا يجوز  
وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذة أبو بكر البجلي وغيرهما من المشايخ  
لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوز وإذا باعه أو أجره مع الأرض فهو جائز ويدخل  
الشرب في البيع تبعاً للأرض لا يرى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل  
مقصوداً (سئل) فيما إذا كان لزيد حق شرب معلوم من نهر فباع الشرب وحده  
بدون أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم وكذا صرح ببيع الشرب تبعاً

مطلب وضع اليد والتصرف  
بجهة قاطعة ويبقى القديم  
على قدمه

مطلب صاحب الفائض  
لا يلزمه تكليس بركة الجار

مطلب لا تصح اجارة الشرب  
وحده

مطلب يدخل الشرب في  
البيع تبعاً للأرض مقصوداً  
مطلب لا يجوز بيع الشرب  
وحده بدون أرض

للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من الماء ولم يميز في أخرى  
وهو اختيار مشايخ بخارى للجهالة وفي الخسائية من الشرب رجل اشترى ثمرها بغير أرض  
وفي تلك القرية تباع المياه بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشرب  
أن يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب  
الارض فلو أنه باع الماء بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال  
الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا أن يميز البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك  
الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على موجود الا ترى أنه لو باع الارض  
والشرب جاز البيع وان كان الماء منقضا وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث  
وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك  
البائع الاول قال رضي الله تعالى عنه ويهتدى هذا الجواب مشكلا وينبغي أن يكون حكم  
البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب ووحده وان كان  
لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقد جرت  
العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يباع فاسدا يملك  
بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب  
بعده وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى  
عبدا بمينة أو دم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ منج الغفار من البيع الفاسد (سئل) \*  
في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتاج المجري الى الكرى الضروري  
فكراه البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد  
الرجوع على الآبي بما اتفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له ذلك (الجواب) \* نعم  
قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاسر من كل وجه فكريه على أهله  
لما بينا ثم قيل يجبر الآبي وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم  
بالرجوع على الآبي بما اتفق فيه اذا كان بأمر القاضي الخ وجزم الزيلعي بالرجوع بمحضته  
من المؤنة اذا كان بأمر القاضي واختاره في الهداية حيث أخرجه مع دليله قال في الخسائية من  
فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فسادونها أو عليه  
قرية واحدة يغني ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق العشرة  
فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص فقال بعضهم ان كان لما دون الاربعين  
فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفوز الى رأى المجتهد حتى يختار  
أى الاقوال شاء اهـ وفي شرح الكنتز للعيني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر  
الكائنين من اعلاه أى على النهر عند أى حنيقة حتى اذا جاؤا أرض رجل منهم تسقط عنه  
مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركاء لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه  
لبسبيل ما فضل من مائه لئلا تغرق أرضه وله أنه للعاجلة الى سقى الارض ولم يتبق له حاجة

مطلب فيما اذا اشترى  
الشرب ووحده ثم باعه بعد  
القبض

مطلب بيع الشرب ووحده  
فاسد فيما يملك بالقبض لا باطل

قوله قال أى قاضى خان رحمه  
الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية الخ أى  
ولو كان ذلك بيع المعلوم  
من كل وجه لما كان أحد  
يقول بجواز وحده حيث وجدت  
الرواية بجوازه وأخذها  
بعض المشايخ تعلم أنه ليس  
من بيع المعلوم من كل وجه  
فلا يكون باطلا اهـ منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص  
باذن القاضي يرجع على  
الآبي  
مطلب كرى النهر الخاص  
على أهله

مطلب في بيان النهر الخاص  
مطلب اذا جاؤا الكرى نهر  
رجل تسقط عنه المؤنة

فلا يجب عليه كمن له حق تسبيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسبيل الماء فيه ثم قزع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برى الرجل من الكرى لما ذكرنا اه وفي التنازعية واذا جاوز قهوة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أبي حنيفة الصحيح انه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح جانبي النهر اه ومثله في البرازية والتخيرة وغيرها وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا دار رجل قيل انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه ما لانه لا يستعمله بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسبيل اذ لولا له لغرقت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظما عليه قرى يشربون منه فبلغوا بالكبرى فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أراضي قريتهم اه (سئل) في مجرى أوساخ ينصب فيه أوساخ بيوت جماعة من محلات من أعلاه الى اسفله واحتاج الى التعزيل فقام أهل مجرى أوساخ الاعلى يكلفون بعض أهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه أوساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لأهالي محلة أوساخ الاعلى ذلك (الجواب) نعم أقول ههنا فائدة نبهت عليها في رد المحتار وهي أن نهر الأوساخ يخالف نهر الشرب من حيث أن نهر الأوساخ اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أعلاه فكما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشارك من هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤنة ويشاركه جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أوساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الآخر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أوساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الأرض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا الى شيء من النهر ما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخلها في جميع من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه ويبقى على من بعده وهكذا في كل اسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لا احتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم وثم على عكس نهر الأوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الأوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب ومنه (سئل) فيما اذا كان لأهالي محلة مساقيط على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من أوساخ المساقيط المذكورة فهل تكون مؤنة تعزيل الأوساخ من النهر المذكور على أصحاب المساقيط المذكورة دون أهل النهر (الجواب) نعم دفعا للصيرور بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا حدث بعض أهل المحلة مساقيط على النهر المذكور بغير إذن

مطلب لا ترفع مؤنة الكرى  
بجوارزة القهوة وانما ترفع  
بجوارزة الأرض  
مطلب الطريق الخاص  
في سكة غير نافذة اذا احتج  
الى اصلاحه

مطلب في الفرق بين نهر  
الشرب ونهر الأوساخ اذا  
احتاجا الى الكرى والتعزيل



اهل النهر المرقوم ويطلب اهل النهر أصحاب المسايط الحديثة بسدها عن النهر هل يسوغ لهم  
مطالبهم بذلك \* (الجواب) \* الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعي كنية الفقير علاء  
الدين عني عنه \* (سئل) \* في نهر كبير يتعد من أعين يشرب منه أهالي قرى بعضها من جهة  
أسفله يجري لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين يقل ماء النهر  
الكبير فيسكروا أهالي القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى أنهرهم الخاصة  
فيسقوا أراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجري الى أهالي الاسفل الا قليلا جدا  
ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعللين بأنهم يفعلون السكر  
المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم بقي ويترك على قدمه وان خالف  
الشرعية المطهرة فهل لا أهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزيلوا السكر  
ليسقى أهالي القرى الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك  
بدون اذنهم ورضاهم \* (الجواب) \* ليس لا أهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي  
الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى يرووا كما ذكره الامام المعظم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء  
وذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من  
السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم لاهل الاعلى بالسكر اعينهم لا يجزى على المتأخرين  
فانه لا يلزم من رضى المتقدمين رضى المتأخرين فلهذا تأخر من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى  
من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقى أهالي الاسفل أراضيهم فانه يبدأ بهم حتى يرووا  
كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتبرة والله تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ  
اسماعيل مفتي دمشق الشام عني عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بما حاصله  
ان لم يكن لأهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلا أهالي القرية العليا حبس  
جميع ماء النهر الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية السفلى ان شاءوا وان كان  
لاهل القرية السفلى حق شرب من النهر المربور فليس لأهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن  
أهالي القرية السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا والقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
أهل اسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يرووا كما في الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم أقول  
وأفتي بذلك الحير الرمل في خصوص نهر دمشق المسمى يردى وهذا هو المذكور في المتون  
كالهداية والمقتى وذكر القهستاني وتبعه العلائي في شرح الملتقى عن شيخ الاسلام  
انه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي اذ لم يصطلموا ولم ينتفعوا بلا سكر  
فيسكر كل في نوبته وينبغي الافتاء بهذا ان لزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه يرتبنا شرب  
أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الاعلى مع أن لهم حق في النهر تأمل (فائدة)  
رأيت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي  
ما حاصله لا أشك في نهر بردا في دمشق انه غير ملوك لاحد لانه قديم بأرضه والعين التي يجري

مطلب ليس لأهالي الاعلى  
أن يسكروا النهر على أهالي  
الاسفل وان كان يفعل من  
قديم  
مطلب لا عبرة للقديم المخالف  
للشرع القويم

مطلب نهر بردا في دمشق  
غير ملوك لاحد

الماء فيه منه المباحة وهو الظاهر وأما كانت مملوكة لا لكفار وانتقلت عنهم إلى المسلمين  
وأيا ما كان فليس ملكا لحد وبقيت أنهارها الظاهر أنها كذلك وأنها متقدمة وبمحتمل  
حدوثها بعد الإسلام وإذا كان كذلك فما كان بانخراق في موات فليس بمملوك وما كان بحفر  
فان قصده حافره الاباحة فكذلك أوقفه فلذلك لا يمكن أن يعلمه إلا أن هو ولا ورثته فهو لعموم  
المسلمين وعلى التقدير الأول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا بيعه بخلاف الاملاك  
المنقلة إلى بيت المال التي يبيع منها ويعطي قسمها فان هذه الأنهار تقعها عام دائم للمسلمين  
فلم يجز تقويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جعل الحال هل هي بانخراق  
أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضا اهـ ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقديقال ان ما كان  
مباحا لعموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر أن حفرة بردا وبقيت الأنهار الستة  
المتشعبة منه غير مملوكة لاحد وأما مياهها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الاخراج  
وانما لأهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة منه منها أوقاف  
ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح  
أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقوقها حين البيع  
والشراء والاجارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار  
من أحد من العلماء وهذا كاه دليل الملكية بسبق اليد والاول واستمرار ذلك  
إلى زماننا فلا يحل لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعي ولا أن يحدث  
في أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل  
دخوله في المقاسم والى كوى الملوكة أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كافى القهستانى  
ولذا كان كربه على أصحاب المقاسم لا من بيت المال ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن  
مفتى طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يمر في واد قديم يسمى ذلك النهر  
بالعاصى يشرب منه أراض وبساتين ومزارع وقرى تحوى خلقا كثيرا ليس لملك الاراضى  
والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضى على عليان جهة منبع الماء وسفلى  
تحتها وهكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرها ولا يمكن السقي منه الا بدوايب  
يدبرها الماء كالرحى لتسغله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل ناحية  
في وسطه سدا بالمؤن والاحجار وفتحوا فيه كوى على قدر الدوايب الممكنة وجعلوا بين كل  
سد من مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الاسفل لا يضر بالسد الاعلى  
فهو اذا أراد أحد من أهل تلك الاراضى أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا يسد النهر  
ليتمكن بذلك من نصب دولاب ياخذ به الماء إلى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للاعلى منه  
أو المساوى ضرر بعمد دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا أفقونا  
مأجورين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون  
مشتركا اشتراكا خاصا بأهل تلك الاراضى فلا يجوز لاحد منهم حينئذ اخذ شئ فيه

قوله فما كان بانخراق في  
موات أى ما كان انخرق  
بنفسه وجرى في أرض موات  
بلا حفر من أحد اهـ

مطالب سؤال في خصوص  
نهر العاصى

الأبرضى الجميع سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لأن البناء واقع في بطن النهر  
المشترك وبعض الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الأبرضى بقيمة الشركاء سواء  
تضرروا أو لم يتضرروا وهذا بخلاف ما إذا أراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي  
أو دولابا في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك إلا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد  
من أهله بأن يتغير الماء عن سننه ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وأما أن يكون مشتركا  
اشتراكا عاميا بين جميع الناس فيمتنع أحداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال  
قاضي خان في كتاب الشرب أن أبا يوسف سئل عن نهر مروي وهو نهر عظيم إذا دخل مروي يتوى  
منه أهلها بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب في هذا  
النهر فكري لها نهر من فوق مروي في موضع لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم  
قال إن كان هذا النهر الحداث يضر بأهل مروي ضررا ينافي ما لهم ليس له ذلك ويعينه السلطان  
عن ذلك وكذا السكك أحد أن يمنع من ماء النهر العظيم حق العمامة ولكل واحد من العمامة  
رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردري المياه ثلاثة الأقول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل  
دجلة وسبعون وجميعون ليست بمملوكة لأحد فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب  
الضاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر إلى أرضه بشرط أن لا يضر بالعمامة  
فإن أضر منع فإن فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذمي والمكاتب فيه سواء هو والله  
العلم وكتبه محمد المفتي بطرابلس الشام عفى عنه (سئل) في بركة ماء قائمة البناء في دار  
زيد يجري ما قاض منها بحق شرعي في يجري إلى طالع قائم البناء في دار عمرو وينقسم الماء  
شطين أحدهما لدار عمرو والآخر لدار بكر ويريد بكر أن يأخذ من الماء شطيرة يختص به  
من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخالفة والمعادلة ممكنة وليس في  
ذلك ضرر على عمرو وينتفع كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ بكر ذلك (الجواب) نعم أقول  
قد مر في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد ورجلين  
طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو فتهدم الطالع وصار الماء يجري إلى أرض دار عمرو  
وحيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطالب عمرو منهم إصلاح الطالع فهل يجب  
إلى ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية من الشرب نهر في أرض قوم فانبثق وخرب بعض  
الأراضي للمالك الأراضي مطالبة أرباب النهر بإصلاح النهر دون عمارة الأراضي (سئل) في  
في ماء مشترك بين قرية ميرية ومزرعة وقف للقرية الثلاثان والمزرعة الثلاث فترك أصحاب  
المزرعة زراعتها وماء هامدة ثلاث سنوات فسقي زراع القرية المزبورة أراضيهم بالماء المزبور  
في المدة المذكورة قام المتكلم على المزرعة يزعم أن زراع القرية يضمون حصص المزرعة  
من الشرب في المدة المرقومة فهل لا ضمان عليهم (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا يضمن  
من سقى من شرب غيره بغير إذنه في رواية الأصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال  
عن الخلاصة وفي الوهبانية

مطلب ماء النهر العظيم حق  
العمامة ولكل أحد منهم  
رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء

مطلب إذا تهدم الطالع وأضر  
بحيطان الجار له مطالبته  
بإصلاحه

قوله فانبثق يقال بشق الماء  
بفتح ففتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
السكر وانبثق هو إذا جرى  
بنفسه من غير فجر والنبثق  
بالفتح والكسر الاسم مغرب  
اه منه

مطلب لا يضمن من سقى من  
شرب غيره بغير إذنه

وساق بشرب الغير ليس بضامن \* وضمنه بعض ومما رآه

\*(سئل)\* في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضي ويسوقها كثيرة بحق قديم شرعي بلامعارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها جرواح واحد وميزانان يصب منهما ماء النهر ويدبر أحدهما الحجر المزبور وهما مفتوحان من قديم الزمان بلامعارض ثم قل ماء النهر فصار مستأجر الطاحونة بسد أحد الميزانين بأمر صاحبها بدون وجه شرعي فقل انحدر الماء في الماصية جذا وصار لا يبلغ ربع انحدره وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه ضررا كليا بسبب السد المذكور وقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزان المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك وبقي القديم على قدمه \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما إذا كان لزيد وعمر وبران كنان يجري اليهما الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتاج طريق الماء من أعلاه الى التعمير فهل يكون تعميره عليهما \*(الجواب)\* نعم أقول أفق شيوخ مشايخنا السائقين فيما إذا كان ماء البركة لجماعة لأحدهم ثلثه وللآخر النصف وللآخر السدس بأن كلفته على قدر الحصص لقول الاشياء الغرم بالغنم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اهـ ومثله في تساوي الشيوخ اسماعيل حيث سئل في نهر يسقى بساتين وقرى تهدم جانب منه واحتاج الى التعمير فأجاب تعميره على اربابه جميعا على حسب حقوقهم من اعلاه اهـ لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من اعلاه لان من كان من جهة اعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من كان من جهة اسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى ارض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد ارضه كما رقت دبري هنا شي وهو ما إذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة رجل آخر واحتاج اصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب الفاضل يعمر المثلث \*(سئل)\* في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقى اراضيهم بحسب نصيبهم منه اراد أحد الشركاء أن يسوق نهبيه من النهر المرقوم بل ارضاهم الى ارض له اخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له ذلك الا برضى بقية الشركاء \*(الجواب)\* نعم كما في التنوير والمقتضى ومثله في الزيلعي \*(سئل)\* فيما إذا كان لزيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقيط الدار ومساقيط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر كثرة ما اجتمع فيها من اوساخ المساقيط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ على زيد وبقيته اصحاب المساقيط \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في رجل سقى ارضه سقيا معتادا وفي الارض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير صنع ويزعم جاره أن الماء افسد له حنطة في الارض المرقومة وأن الرجل يضمنها فهل لا ضمان عليه

مطلب ليس للطمان أن يفعل ما يقلل الماء على أهل الماصية

مطلب لما بركان فالعمارة عليهما  
مطلب كفاية ماء البركة على قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب الفاضل من كفاية العمارة  
مطلب ليس له أن يسوق شرب أرضه الى أرض له اخرى لا شرب لها من النهر المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه اوساخه وأوساخ أهل الزقاق مؤنة التعزيل عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا معتادا وفيها ثقب لا يوقف عليه لا يضمن ما أُلغى الماء في ارض جاره

\*(الجواب)\* نعم وفي فوائد الفقيه أبي جعفر سئل عن سقي أرضه وفيها ثقب يضرب أرض جاره ويفسد زرعه ولا يوقف على ذلك قال سيده سبيل الحائط المائل انه يتقدم عليه فما اضر بعد التقديم يضمن كالحائط المائل عنادية من انواع الضمانات \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد بركة ماء في داره يجري فأنضها الى طالع قديم في طرف الدار ثم منه الى بركة في دار عمرو وعمر ومتصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود ولا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حديد زبد المزبور الآن فقهه واجراء قدره معلوم من ماء الطالع الى مطبخ في داره مدعيا أنه له وعمر وينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه \*(الجواب)\* يعمل بتصرف عمرو المذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعدم مضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

\*(كتاب المدائنات)\*

\*(سئل)\* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه ومات قبل اداء الدين ولم يخلف شيئا وله قدر استحقاق في وقف اهلي تناوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لا خروير يريدها صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعمان له حبسها وبيعها رها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد بركة ماء جماعة مبلغ دين من الدراهم ولعمرو بركة منهم دين أيضا فأخذ زيد منهم قدر من دينه الخاص به ويريد عمرو مشاركتهم في ذلك بلا كفالة من زيد لذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحبسوا مديونهم فهل لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد \*(الجواب)\* لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمدائنات نقلا عن مجمع الفتاوى من باب أدب القاضي وعن مشتمل الاحكام في القضاء \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد وعمرو بركة بكرة درهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركتهم فيما قبض فهل له ذلك \*(الجواب)\* الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه ان شاء او اتبع الغريم كما في صلح التباير فيسوغ له ذلك \*(سئل)\* فيما اذا كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما وبكر بركة زيد أيضا دين آخر خاص به فدفع زيد لها مبلغا معلوما من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينها المشترك وبكر ان له اخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان على ذي دين معلوما القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والاخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدره معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقال الدين هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين تقع للمديون

مطلب اذا كان في الطالع ثقب مسدود من قديم ليس لاحرقه

مطلب ليس للدين حبس استحقاق المديون الميت في الوقف

مطلب أخذ بعض دينه ليس للدين الاخر مشاركة فيما أخذ مطلب من عليه ديون له أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد

مطلب الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه مطلب اذا عين المديون أن مادفعه من الدين المشترك صح تعيينه



فهل يكون القول للمدعى المدينون في ذلك يمينه (الجواب) نعم يكون القول قول المدينون  
 لانه الملك وهو ادرى بجهة التملك كذا في الاشهاد والعمادة وغيرهما من المعبرات قال يبري  
 زاده القول للمالك في جهة التملك أي بالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته  
 كافي العمادة الا فيما اذا كان عليه ألف ثمن متاع وألف كفالة فبإثباته يؤذيه عن كفالته  
 وأبى الطالب الاخذ الا منها فالطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئا فلم يؤذى  
 أن يجعل المقبوض عن إيهما شاء لان له في التعيين فائدة فيعتبره يمينه تحصيلا للفائدة كذا  
 في شرح الزيادات ولم يتعرض لمافيه القول للمدينون قال في شرح الطحاوي الاختلاف متى وقع  
 بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين  
 مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستأجر دفعت عن الدين وقال الآخر عن الاجرة فالقول  
 قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيه من الشافعي عشرة من النكاح من نوع المهر مانصه  
 فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى أنه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه  
 وجوه من الديون فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه الملك فكان اعرف بجهة التملك  
 اه وأجاب قارئ المداينة بانه اذا عين المدينون أحد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان  
 أحدهما رهن أو كفيل والآخر لا أو أحدهما قرض والآخر عن مبيع صح التعيين وان كان  
 جنسا واحدا لا يصح التعيين اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ودرهم  
 لي دفعها عن ذمته لكر نظير أجرة له عليه وقال عمر وانك دفعتها لي عن ذمة خالد فظير دين لي  
 بذمته واختلفا في ذلك ولا بينة فهل القول قول الدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع (الجواب)  
 نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن  
 معلوم وبعد ما تسلم زيد الفروة من عمرو وتم عقد البيع استرداه عمرو منه وأخذها بدون وجه  
 شرعي ويريد زيد استردادها وأخذها من عمرو بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بمراجعة شرعية الى أجل  
 معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد مدة سنتين بلا معاملة  
 وفي كل سنة يدفع لعمر ودرهم من الدراهم معلوما والا ينقطع عمرو من احتساب ما دفعه له زيد  
 في السنتين المذكورة من أصل الدين بدون وجه شرعي زاعما أن الدين مال يتيم تحت وصايته  
 وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر بينهما معاملة ومبايعة شرعية في السنتين المرقومة أصلا فهل  
 يحسب ما دفعه زيد لعمر وفي السنتين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمرو والمذكور  
 (الجواب) نعم رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجحا وأخذ فالمرستقرض  
 أن يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى من الكفالة (سئل) فيما اذا استدان زيد  
 من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه خنجر بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد الى  
 أجل معلوم وصار زيد يدفع لعمر وفي كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده  
 أكثر من سنتين وزيد دفع التسعة المذكورة لعمر في كل شهر من السنتين حتى استوفى عمرو

مطلب القول قول المدينون  
 لانه الملك وهو ادرى بجهة  
 التملك

مطلب ما يكون القول فيه  
 للمدينون  
 مطلب القول قول الدافع  
 لانه أعلم بجهة الدفع

مطلب استدان مبلغا من  
 رجل واشترى أيضا منه فروة  
 ثم تنازعا فيها بعد تمام العقد  
 والتسليم

مطلب اذا دفع المراجعة  
 بلا مبايعة تحسب من أصل  
 الدين ولو كان ليتيم

مطلب أخذ المراجعة بلا  
 مبايعة ثم مات فلم يدين  
 أن يحسبها من أصل الدين

ثمن الخنجر من زيد وبما غا آخر ما جئت به لا معاملة شرعية ومات عمرو عن ورثة وله وصي يمنع من احتساب ما دفعه زيد لعمرو زائد على الثمن المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائد على الثمن (الجواب) له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفق بذلك الفهامة ابن نجيم بما فاضه ما تناوله بالأحيلة شرعية على انه يرجع المال المذكور ربا محض مضمون بالتناول ولم يزد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القضية من الكراهية من باب فيما يتعلق بالحث في الأموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتعزز عن الربا هل هي مكروهة وذكر القائل في تفسيره أن عند محمد تكروه عند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيعه من المديون بثلاثة عشر إلى سنة فيقع التعزز عن الحرام قاضي خان من فصل فيما يكون فرار عن الربا من كتاب المبيع وفيه حيل أخرى فراجعها أقول مقتضاه أنه يصح أن يمتثل لجعل العشرة ثلاثة عشر وفي الدر المختار في آخرباب القرض ما نصه قلت وفي معروفات المفتي أبو السعود ولو أذن زيد العشرة بأثني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الأمر السلطاني وقتوى شيخ الإسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه فأجاب يعزز ويحسب إلى أن تظهر رتبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فأجاب أن حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع اه ما في الدر المختار فقد أفاد ورود الأمر السلطاني والافتاء بناء عليه بأن لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني بأن هناك فتوى أخرى بأن لا تعطى العشرة بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الأمر الأول لكن قد منافي كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبق بعد موته وقد منّا تحقيق المسألة فراجعوه وعلى فرض بقاء حكم امره بعدم موته إلى الآن أو ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا الله تعالى بنصره فانما يحبس المخالف ويعزز لمخالفته الأمر السلطاني لا لفساد المبايعة فانه لو أقرض مائة درهم مثلا وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهما بعقد شرعي صح البيع وإن كانت تلك السلعة تساوي درهما واحدا لأن النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور ألا ترى أنه يصح عقد البيع بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الإلهي وإن أثم وما ذاك إلا لأن النهي لا يقتضي الفساد كالمصلاة في الأرض المغصوبة تصح مع الأثم كما تقر في كتب الأصول اذا علمت ذلك نقول المفتي أبي السعود أن حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع فيفيد أن ما حصله المقرض من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف بلا رضى المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل

مطلب ما تناوله ربحا بالأحيلة شرعية ربا محض

مطلب لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتعزز عن الربا

مطلب ورد أمر بأن لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف

وقوله لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع الى وان كان ذلك بالتراضي اشد اشكالا لما علمت  
 فان بيع السلعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن واللام يستحق شيئا فتأمل ذلك فاني لم أجده  
 جوابا شافيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمر ومبلغ دين معلوم  
 من الدراهم فراحجه عليهم الى سنة ثم بعد ما راحجه بعشرين يوما مات عمر المدينون فحل الدين  
 ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا (الجواب) قال في القنية جواب  
 المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبيعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام  
 قيل له أتفتي بهذا قال نعم كذا في الاقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا  
 أبو السعود والحائقي والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة  
 اذا طنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراحجوه عليهم اعادة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى  
 اجتمع عليهم مال قيل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث طنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم دين  
 باق في تركة مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راحجوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم  
 على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد  
 وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسألة نظير ما في القنية قال برزنجي لكرخواهرزاده  
 كأن يطلب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاميل ويندعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه  
 ستون دينارا ثم تبين انه قد أخذه فلا شيء له لان المبيعة بناء على قيام الدين ولم يكن له هذا  
 ما ظهر لنا والله تعالى موفق أقول كأن وجهه أن المستقرض لم يشتتر السلعة بفن غال  
 الا في مقابلة الاجل في القرض فان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن الا أنهم  
 اعتبروه مالا هنا لكونه مقابلا لزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحل كان أخذه بلا عوض وفيه  
 شبهة الربا وشبهة الربا ملحقه بالحقيقة فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن السلعة بقدر  
 ما بقي منه وكذا اذا تبين أن لادين أصلا كما في مسألة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف  
 المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبدا بألف على انه كاتب مثلا فظهر بخلافه فان له رده  
 وان امتنع الرذيلة رجح بالنقصان في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان  
 زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل  
 حلول أجله فهل يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب)  
 نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبمثله أفتى مفتي الروم أبو السعود  
 أفندي ولو كان الدين مؤجلا نقضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المدين  
 اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزن محمول على ما اذا كانت  
 الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقدر  
 الدرهم والدرهمين لا يجري واختلف في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم  
 في المائة كثير رده على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المدينون

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
 الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب راحجوه على المراجعة  
 الساقط لا تلزمهم الثانية

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
 الا بقدر ما مضى من الايام  
 مطلب قضى الدين قبل حلول  
 الاجل يجبر على القبول

مطلب اعطاء المدينون اكثر  
 مما عليه وزنا الخ

بالزيادة تزداد الزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة واعطاه الزيادة اختار اهل تحمل  
 الزيادة للقباض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة او صغارا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم  
 الدافع والقباض ويكون هذاهبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع صغارا يضره  
 التبعض وعلم الدافع والقباض جاز ويكون هذاهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة خاتمة من  
 الصرف اقول هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة اما اذا كانت مشروطة فهي رباح  
 لا تملك بالقباض على كل حال ويرجع بهما صاحبها وان ابرأ عنها ما دامت قائمة لان الربا  
 لا يسقط بالابراء لو حوّل رده حقا للشرع نعم لو ابرأ بعد الاستهلاك سقط كما سقطه في الاشياء  
 عن القنية \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل  
 القرض الشرعي وابتاع عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم ووجّل الى أجل معلوم ويريد  
 زيدا الان اخذ مبلغ القرض حالا وبراء ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في رجل باع آخر قسمة معلومة بثمن معلوم قسمة عليه في أقساط معلومة وتسلم  
 المشتري المبيع ودفع للبائع قسما واحدا من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه  
 وعليه ديون لجماعة فهل لا تحمل بقية الاقساط بموته \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية من  
 البيوع من نوع في التأجيل مانصه بموت البائع لا يحمل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحمل اه  
 وفي البحر قبيل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدلي  
 الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفيع ثمن المبيع بعد  
 الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاجل لا يحمل قبل وقته لا بموت المديون ولو حكما بالحق  
 مرة ابدار الحرب ولا يحمل بموت الدائن اشياء من القول في الدين وفي شرح المجمع لومات البائع  
 لا يطل الاجل ولومات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل أن يتجرى مؤدى من ثناء المال  
 فادامات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذا في البحر في شرح  
 قوله وصح ثمن حال وبأجل معلوم يحمل السلم وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت  
 من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل \* (سئل) \* فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا  
 معلوما من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له  
 وبلا وجه شرعي زاعما انها كانت ارضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا  
 ولا عبرة بزمه \* (الجواب) \* نعم والاجل في القرض باطل خلافا للمالك وابن أبي ليلى لان  
 القرض اعارة لوجود معنى الاعارة فيه وهو التسليم على الانتفاع بالعين مع الرد والاجل  
 في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة وفي صحيح التأجل صارت لازمة قبل مضي الاجل  
 فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محيط السرخسي من باب القروض والديون  
 التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وضمان المستهلكات وثن البياعات صحيح يبرى عن  
 الذخيرة من المدائنات ونفقاتها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض  
 \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه

مطلب الربا لا يسقط بالابراء  
 مادام قائما

مطلب اذا ابرأ من ثمن  
 السلعة له أخذ القرض حالا  
 مطلب بموت البائع لا يحمل  
 الثمن وبموت المشتري يحمل  
 مطلب بموت البائع لا يحمل  
 الثمن وبموت المشتري يحمل  
 مطلب تأجيل الدين على  
 ثلاثة اوجه

مطلب الاجل في القرض  
 باطل

منهم ماتت عن ورثة فقسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة تأخذ وامنه بعضها ويريدون  
مطالبته بالباقي وأخذه منه حال فهل لهم ذلك؟ (الجواب) نعم لأنه قرض قال في الاستنباه  
من المدائنات كل دين أحله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة الأولى القرض الخ اه  
ورومات المقرض فأجل القرض وارثه فالظاهر أنه لا يصح قبية في باب ما يتعلق بالأجل في  
القرض من كتاب المدائنات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم  
أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالزيادة  
وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق الا ترى أنه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن  
أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صح فاعدية في الدعوى  
في أوائله فافهم لا تقروى من كتاب المدائنات أقول أي والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بموت  
المرأة تأمل (سئل) فيما إذا كان زيد على عمر ومبلغ معلوم من الدراهم ثمن دقيق كان  
إتاعه عمر ومنه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمر وفي أقساط معلومة تأدى نيته شرعية ويريد  
زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حال فهل يكون التقسيط المذكور لازماً  
وليس له طلبه حالا؟ (الجواب) نعم كل دين أحله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة  
ليست هذه منها (سئل) في امرأة قضت دين رجل لدائنه بغير أمر الرجل وتريد الرجوع  
على الدائن فهل ليس لها ذلك؟ (الجواب) نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج  
المقضى به عن ملك القاضى الى ملك المقضى له من غير أن يدخل في ملك المقضى عنه ألا ترى  
أن قضاء القاضى عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب  
المدائنات من الفصل الثاني وفي العادة من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به  
على غيره كما وقضى دين غيره بغير أمره أه أقول ريثاً قريباً في أول كتاب الوهن نقل آخر  
في هذه المسألة (سئل) فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصداً له على حاتون  
وقف صرفه باذن متولى الوقف في تغييرها للضرورة بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ  
ليبقى له مرصداً كما كان لزيد وصدر ذلك بدون اذن من المتولى ويريد عمر ومطالبته الأب  
والرجوع بنظر المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعى فهل ليس لعمر وذلك؟ (الجواب) نعم  
لأن من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العادة في الفصل  
الثامن والعشرين ولا على المدينون لما في العادة أيضاً من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع  
بما تبرع به على غيره كما وقضى دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا  
استدان زيد من عمر ومبلغ معلوم من المصارى المعلومه العيار على سبيل القرض ثم رخصه  
المصارى ولم يقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك  
(الجواب) الديون مقضى بامثالها والله تعالى أعلم في البرائة من اواخر البيوع في نوع  
الكساد والرواج اشترى بالنقد الرائج وقتاً بضاً وقابل الى أن قال ولو كانت ترويج لكن اتفق  
فيهما لا يفسد أي المبيع وليس له الا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضى على أن يطالبه

مطلب مات المقرض فأجل  
القرض وارثه لا يصح  
مطلب أجل الورثة المهر  
على الزوج لا يصح

مطلب اذا قسط البائع ثمن  
المبيع ثم رجع عن التقسيط  
ليس له الرجوع

مطلب قضى دين غيره بغير  
أمره ليس له الرجوع

مطلب المتبرع لا يرجع بما  
تبرع به  
مطلب دفع مرصداً خري دون  
اذن المتولى ليس له الرجوع  
على أحد

مطلب رخصت مصارى  
القرض يرد مثلها



بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعني يطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا والقروض تقضى بأمثالها اهـ (سئل) فيما اذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمرو أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس لعمرو على زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بنظير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك (الجواب) حيث ظن أن عليه ديناً فإن خلافه يسوغ للابن الرجوع بما أذاه والله تعالى أعلم والمسألة في الاشباه من قاعدة لا عبرة بالظن البين خطأه ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه الخ وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه اذا دفع شيئاً بناءً على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر اهـ (سئل) فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بذمة عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمرافاً متنع ويريد الرجل طلب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جاز أشباهه من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة التمرتاشي كما هو مذکور في فتاويه من البيع (سئل) فيما اذا قال ذمي لمثله ادفع عني لفلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الأمر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي كفالة عصام قال أقض فلاناً عني أو الذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل له الرجوع فيكون اقراراً بأنه عليه وإن قال أقض أو ادفع ولم يقل عني إن المأمور شريكاً أو خليطاً أي جرت العادة بينهما أن وكيل الأمر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج إليه الأمر شراء ولو قرضاً ثم يعطيه الأمر له أو في عيال الأمر أو الأمر في عيال المأمور يرجع وعند انتهاء هؤلاء لا يرجع عندنا خلافاً للشافعي ثم لا يرجع الدافع على المدفوع إليه إن قال ادفع أو أقض قضاء وإن قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع جملة على الأمر بالادعاء وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا بزيادة من الوكالة من نوع في المأمور بدفع المال ومنه في الذخيرة من كتاب المدائين وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اهـ وتتمام التفاريغ فيها وفي البرازية أيضاً ومثله في الخانية من الكفالة والعمادة والنصولين في أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما اذا مات المدين عن تركه مضملة على مواش وأمتعة وله ورثة يكفون الدائن بأخذ عين التركة المترتبة بدلا عن دينه وهو لا يرضى إلا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ الدين بل تباع بثمن مثل الدين ويوفي منه (الجواب) نعم إذا الدين تقضى بأمثالها فباعت التركة بمثل الدين ويوفي منه إلا إذا أراد الورثة إبقاء هالهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر عدة دنانير ديناً له عليه وقضى بها ديناً عليه لزيد فرد زيد منها ديناراً على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال

مطلب القروض تقضى

بأمثالها

مطلب ظن أن عليه ديناً

فإن خلافه يرجع بما أدى

مطلب لا عبرة بالظن البين

خطأه

مطلب بيع الدين لا يجوز

مطلب في المأمور بدفع الدين

مطلب دفع دين غيره بطريق

القضاء عنه ليس للدافع

ولاية الاسترداد من المدفوع

إليه

مطلب لا يكلف الدائن

بأخذ عين التركة بل تباع

ويوفي

مطلب للوارث أخذ التركة

ودفع مثل الدين من ماله

مطلب رد عليه غريمه ديناراً

له رده على غريمه الآخر

مطلب لاضمان على الناقذ  
وترد على الدافع  
مطلب صالح الوارث وفي  
اتركة ديون على الناس  
مطلب تملك الدين من غير  
من عليه الدين لا يصح  
مطلب فان الوارث تركت  
حتى لا يبطل لان الملك  
لا يبطل بالترك  
مطلب اذا قضى الدين فله  
طلب التمسك ان كانت  
الورقة له

قوله القبالة الخ القبيل الكفيل  
والجمع قبل وقبلاء ومن تقبل  
شيئا وكتب عليه بذلك كتابا  
فاسم ذلك الكتاب المكتوب  
القبالة مغرب اه منه  
مطلب حمل الدين في الروث  
أو الدرهم في البصل ونحوه  
ليروج ايس له الرد  
مطلب أعطى للمقرض مالا  
لينقذه ويأخذ منه قرضه فهلك  
هالك على المستقرض  
مطلب أعطى الى الدائن  
حقه زائفا وقال أنفقته وان  
لم يرج فعلى ففعل له الرد  
استحسانا

مطلب الاجل حق المديون  
فله أن يسقطه  
مطلب فيما اذا ألتف الدائن  
شيئا من مال المديون تسمع  
الدعوى في الدين المؤجل  
لائبانه لا للطالبة

في البصر في خيار العيب تحت قول الماتن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا  
اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير  
قضاء فله أن يردها على الاول اه أخذ دراهم من عليه وانه قد ردها الناقذ ثم وجد بعضهم ازيوفا  
لاضمان على الناقذ وترد على الدافع وان انكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول القابض  
مع يمينه كما سيجي في القول لمن لانه ينكر أخذ غير ما و هذا اذا لم يقرب باستيفاء حقه او الحياذ  
فان كان أقرا لا يرجع ان انكر الدافع أن يكون ذاهوكذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية  
فتاوى الاقروى من كتاب المداينات أقول وقد منات تمام الكلام على هذه المسألة عن الامام  
الطرسوسي في خيار البيوع فراجع (فروع) أحد الورثة لوقبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ من  
التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين مع  
وان كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا  
ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل  
بالترك عمادية في الفصل ٨ للمديون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق  
الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء وبقيت القبالة في يد الورثة فلمديون طلب ما منهم  
ان كانت الكاغدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه او من ورثته  
اذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفها وبيان قدر المال  
المكتوب فيها حاوى الزاهدى ومثله في القنية من المداينات اه أخذ من دينه دينار فوجده  
زائفا فجمعه في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدراهم اذا اخذه من دينه فوجده  
زائفا فجمعه في البصل أو نحوه ليروج ليس له الرد كالأودى عيب مشربه ليس له الرد حاوى  
الزاهدى من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا ليزيل  
الجيد من الرديء ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا لان  
الاخذ للتحويل لا للاقتضاء اه دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقذه فهلك  
في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفقته وان لم يرج  
فرد على ففعل فلم يرج فله الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل  
بخلاف ما لو باع عبدا أو جارية فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضه اعلى البيع فان نفقت  
والا فردها على فعرضه فليس له أن يردها اه الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشياء من  
المداينات عن الزيلعي والخانية وفيها من قاعدة التسامع تابع قال المديون تركت الاجل  
أو أبطلته أو جعلت المال مالا فانه يبطل الاجل كما في الخانية وغيرها اه اذا ألتف الدائن  
عينا من مال المديون ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلاه قصاصة ان مثليا  
أو قيميا على المختار بزازية من بيع الوفاء اه تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المديون  
لائبانه وتسعيه أم لا أجاب قارئ الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لائبانه  
لا للطالبة والله تعالى أعلم

\*(كتاب الرهن)\*

\*(سئل)\* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية فحاسب قيمتها أكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم ان عمر ارهنها عند بكر وسلمها له بد من استدانته منه بلا اذن من زيد ولا وجه شرعي وهدكت عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم وضمن بأعارته واداعه واجارته واستخدامه وتعديه كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير أقول حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دونه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر رجوع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العمادية قال المؤلف في العمدة لا صدر الشهيد رجل ارهن من امرأة دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارهن الدار منه وضمنت الجيران له فجاءت الراهنة وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني أن يطالب بأشئ لانه تبرع بدون أمرها ولا يطلب من المرتهن الا قول لانه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا ما ليس بواجب \*(سئل)\* فيما اذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تعدية منه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة \*(الجواب)\* نعم كما في المتون \*(سئل)\* في امرأة رهن عند رجل طمغسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش استدانتهامنه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشيا باكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتقتل المرتنة الرهن بقرش \*(الجواب)\* نعم قال في البرازية وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو ووصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلو رهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يقتضيه الرهن بدمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من الفرو مرهون بربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اه \*(سئل)\* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما يساوي قدر الدين ثم حل الاجل ودفع له زيد دينه وطالب رهنه فادعى عمرو أنه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه الى الراهن \*(الجواب)\* نعم قال العيني في شرح الكنت فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضاه من الدين لانه تبين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكازروني \*(سئل)\* في الرهن اذا فقد عند المرتهن بدون تعد ولا تقصير في الحفظ وقيمته أكثر من الدين فهل يهلك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه \*(الجواب)\* نعم الحكم كما ذكر والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف

مطلب المرتهن اذا رهن الرهن بلا اذن الراهن ضمنه

مطلب الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا اذنه وضمن له الجيران لا يرجع على أحد

مطلب اذا سرق الرهن يسقط الدين ولا تضمن الزيادة

مطلب اذا نقص الرهن قدرا أو ووصفا عند المرتهن سقط من الدين بقدره

مطلب اذا استوفى الدين ودعى هلاك الرهن يرد الدين

مطلب اذا هلك الرهن فالقول قول المرتهن في قيمته

في الرهن اختلفاق الدين والقيمة بعد الملاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح  
 التكملة اه اقول كتبت في رد المختار على الدر المختار في هذا المحل ما ذكره صورة المسألة  
 ما في الخاتمة وغيرها لو كان الرهن يدعى الرهن بألف والمرتهن بخمسة مائة فان كان الرهن قائما  
 يساوي ألفا فالحق ان الرهن اذا اولوها الكفا فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد  
 الاتفاق ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمته خمسة مائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن  
 الآن يبرهن الراهن لانه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي هنا شيء وهو ان ظاهر كلام  
 المؤلف ان المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى الملاك وان لم يبرهن على  
 ذلك وهو مخالف لما في الخيرية حيث سئل عن الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل  
 يضمن قيمته ما بلغت فاجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار  
 والدرر والغرر اه وعجالة التنوير هكذا وضمن بدعوى الملاك بلا برهان مطلقا ومثله في الدرر  
 وشرح المجموع الملاك والذى حرره في رد المختار ان هذا غير صحيح لانه مذهب الامام مالك  
 وأما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الملاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في الصورتين مضمون  
 بالاقول من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب في الرهن  
 اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النفية وبه أفتى ابن الشلي والتمت باقي  
 وغيره او كذا في الفتاوى الرحيمية أفتى بذلك تبعا لشيخه الشرنبلالي وقال ان ما أفتى به الرمي  
 مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي  
 عكة نحر ما ذكرنا من تحرير المسألة والرد على الخير الرمي والتنوير والدرر وتصريح صاحب  
 الحقائق بأن هذا مذهب مالك وأما عندنا فيصدق ويسقط من الدين بقدره والباقي لا ضمان  
 عليه اه وان المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الملاك بلا برهان مطلقا  
 (سئل) فيما اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول  
 للراهن بيمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا (الجواب) القول للراهن بيمينه في عدم  
 الرد دون المرتهن لانه مضمون والحالة هذه والمسألة في التتارخانية وفتاوى قاري الهداية  
 والا تقرروا وغيرها والله سبحانه أعلم وفي فتاوى ابن الشلي من الرهن لا يقبل قول المرتهن  
 في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو خلف بل لا بد له من اقامة بينة على ذلك اه اقول قد ألف  
 العلامة الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة أيضا سماها الاتفاق في الراهن والمرتهن  
 اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيه اقول قد يجاب بأن  
 القول للراهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن  
 بلا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد والملاك لان سياق كلام  
 المعراج في الاختلاف في الملاك وقد صرح جوابا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في رد المرتهن وانه أمانة  
 في يده وبأن كل أمين ادعى ابعث الالامنة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته  
 فن دعي استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان وبعارض كلام المعراج بما لو ادعى

قوله ولو اتفقا على انه بألف  
 ان الرهن وقع على خمسة مائة  
 من الألف اعترف بسقوط  
 خمسة مائة من الألف وصار  
 منه كراسقوط الباقي فكان  
 القول له بهذه صورة الاختلاف  
 في قدر الدين الذي وقع به  
 الرهن اه منه

مطلب اذا ادعى المرتهن  
 هلاك الرهن ولم يبرهن هل  
 يضمن ما زاد على قدر الدين

مطلب فيما اذا ادعى المرتهن  
 رد الرهن الى الراهن لا يقبل  
 قوله

المرتهن ذلك الرهن عنده وأنكره الراهن فإن القول للمرتهن يمينه لأنه أمين كالمودع والمستعير  
مع أن الراهن منكره كلام الشرع بل لا يمكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره  
رأه لأنه أمانة وحكم الأمانة كذلك ولا يمكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره  
من الأمانات لأن الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق وينتفي عنه الضمان وأما بقية الأمانات  
فليست مضمونة فلهذا يصدق نعم ألحقوا الرهن بالأمانة وجعلوه مثلها من حيث أنه يضمن  
جميع قيمته بالتعدي وأما قوله ويعارض كلام المعراج الخ فجوابه ظاهر أيضا لأن المرتهن  
إذا ادعى هلاك الرهن عنده انما يكون القول قوله يمينه بالنسبة إلى ما زاد من قيمته على قدر  
الدين لأن الزائد أمانة من كل وجه فيصدق يمينه كبقية الأمانات حتى أنه لا يضمنه أما قدر  
الدين فإنه يضمنه حتى أنه يسقط دينه بمقابلته فصار قدر الدين من الرهن مضمونا عليه فكيف  
يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان مثلها لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه  
وأما إذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى الرد فقط  
فإنه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو هلك سقط من الدين وتدره فإذا ادعى  
رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة  
أو العارية فإنه يصدق لأن ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهلاك كما مر فلم يكن نافيا بدعواه الضمان  
عن نفسه والذي في فتاوى قارى الهداية نصه سئل عن المرتهن إذا ادعى رده العين المرهونة  
وكذبه الرهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لأن هذا شأن الأمانات  
لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده إليه اهـ ومثله ما مر في كلام المؤلف عن  
ابن السلي والتتارخانية وغيرها ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذکور في المعراج  
فلزم اتباع المنقول كيف وهو الموقوف لكن ينبغي أن يقال إن ذلك فيما إذا كان الرهن غير زائد  
على الدين فإن كان زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتمحضها أمانة غير مضمونة فيكون القول  
قوله فيها سواء ادعى الرد فقط أو الرد والهلاك بعده عند الراهن فتأمل هذا ما يسر المولى  
تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدر المختار (سئل) فيما إذا رهن زيد داره المعلومة  
عند عمرو بن شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك رهن زيد الدار المرزورة ثانيا عند بكر بن  
أذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فاك الرهن الأول فهل يعتبر الرهن الأول ولا يعتبر الثاني  
(الجواب) نعم قال في الحاوى الزاهدي زامرايج لبكر خواهر زاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه  
للمرتهن الأول وأخذه بغير إذن الأول وسلمه إليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى الأول  
دينه لا يكون الثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لأن البيع يتم بالعقد دون الرهن اهـ وفي فتاوى  
العلامة الشيخ اسماعيل إذا ثبت الرهن الأول فالثاني غير صحيح (سئل) فيما إذا رهن  
زيد داره عند عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما لما بين شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن  
صحيحا وكلاهما رهن من كل منهما (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز  
أقول أي بصير كله محبوسا بين كل واحد منهما إلا أن نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذاك

مطلب إذا رهن داره عند  
زيد ثم رهنا عند عمرو ولا يصح  
الثاني  
مطلب إذا ثبت الرهن الأول  
فالثاني غير صحيح  
مطلب رهن عند رجلين  
فكله رهن من كل منهما



قال ابن السكيت (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه عن عمرو بيع وفاء بثمان فيه غبن فاحش  
 على انه ان رد زيد الثمن لعمرو رد المبيع وتسلم عمرو والمبيع واثمرت أشجار البستان عدده قبل  
 يكون البيع المزبور حكمة حكم الرهن فالثمرة الخاصة من البستان تابعة لأصلها (الجواب) \*  
 حيث كان ثمن فيه غبن فاحش يكون البيع المذکور حكمة حكم الرهن ونماء الرهن كالأول  
 والثمر والمال والصوف للرهن وهو رهن مع الأصل كما صرح بالأول في البرازية والخيرية  
 والحاوي الزاهدي وغيرها وبالثاني في التنوير وغيره من المعبرات والله الموفق (سئل) \*  
 في رجل باع آخر عقارا بثمان معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع  
 ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عد الى البائع بعده انه ان اوفى له مثل الثمن ينسخ معه البيع  
 ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بينة شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة ولا ان  
 أحضر البائع نظير الثمن للمشتري وطلب رد المبيع له فهل يجب ان يقبل اليه  
 (الجواب) \* نعم لان البيع اذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط ان يعلم البائع  
 بالغبن وقت البيع كما في الحاوي الزاهدي عن بكر خواهر زاده (سئل) \* فيما اذا كان لزيد  
 قلعنا أرض معلومتان مملكتان لغراس جار مع الارضين في ملكه فباعهما عن عمرو بيع وفاء منزلا  
 منزلة الرهن بثمان معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو والمبيع من زيد البائع المزبور مدة  
 معلومة بأجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكر على زيد بالأجرة فهل لأجرة لعمرو  
 على زيد ولا تصح الحوالة (الجواب) \* نعم لان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به  
 قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لمحل طعام بينهما فلا أجر له كراهن استأجر الرهن  
 من المرتهن فانه لا أجر له لنفعه بملكه اه وفي الخيرية ولا تصح الاجارة ولا تجب فيها الاجرة على  
 المقتى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدارام قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام  
 أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثمان معلوم بيع وفاء وتقابضا ثم استأجرها من  
 المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الاجرة فقال لا لانه عندنا  
 رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجرة اه ثم نقل الخير الرمي عن البرازية  
 ما يوافقه وأفتى بذلك غير مرة والكل في فتاواه الشهورة وأما الحوالة فقد قال في البحر الرائق  
 وأما شرائط المحتال به فأن يكون دينه لازما فلا تصح بدل مال الكتابة فلا تصح به الكفالة  
 لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة المحتال عليه من دين قيد به الحوالة بان كان الدين ثمن مبيع  
 فاستحق المبيع بطلان الحوالة ونقل الخير الرمي رحمه الله أن الكفالة بما لا يثبت له في الذمة  
 غير صحيحة في أصح القولين اه فعلم بما قرر وسطر أن الاجرة المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي  
 غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم (سئل) \* في امرأة باعته دارها  
 من رجل بيع وفاء منزلا منزلة الرهن ثم ان الرجل أجرها باذنها من يطاها بأجرة معلومة قبضها  
 الرجل ونزع من أن الاجرة له فهل تكون الاجرة للراهن المزبورة وبطل الرهن (الجواب) \* نعم  
 والمسألة في الخلاصة والحانية من الرهن أجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجارة الراهن فالغلبة

مطلب بيع بستان بيع وفاء  
 فهو في حكم الرهن وثمرة  
 تدير رهنه أيضا

مطلب اذا باعه بغبن فاحش  
 وعلم البائع بالغبن ووعده  
 ينسخ البيع ان رد الثمن فهو  
 رهن

مطلب بيع الوفاء منزل منزلة  
 الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن  
 الرهن من المرتهن فلا أجر  
 مطلب باع داره بيع وفاء  
 ثم استأجرها لا تلزم الاجرة

مطلب باعته دارها بيع وفاء  
 ثم أجر الدار من زوج البائعة  
 باذنها بطل الرهن والاجرة لها

للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد ربهما الله تعالى كالتعصبة يتصدق بالغلة أو بردها على  
المالك وإن أجره بالرهن بطل الرهن والاجر للراهن بزيادة ومثله في الذخيرة \* (سئل) \*  
في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع المشتري  
على أنه يرده المبيع اذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن  
للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤثر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم  
عليه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو بيد استدان منه  
وقال لعمرو ان لم اعطك دينك الى وقت كذا فقهى ببيعك بمالك على ثم أجر عمرو والدار من زيد  
مدة معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطلة  
فيرجع زيد بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الراهن اذا أجر المرهون بغير اذن المرتهن فهل تكون  
الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيده في الرهن \* (الجواب) \* نعم قال في الحاشية وان أجره بغير  
اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفضل  
٣١ وكذلك لو أجره الراهن بغير اذن المرتهن لا يجوز والمرتهن أن يبطل الاجارة \* (سئل) \*  
فيما اذا استأجر المرتهن الدار المرهونة من راعها فهل يبطل الرهن \* (الجواب) \* نعم قال  
في البرازية في أواخر الرهن وفي الغنابية استأجر المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة  
اه وفي الحاشية ولو ارتهن رجل دابة بيد له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت  
الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها  
ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه  
\* (سئل) \* فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة معروفة بيد استدان منه رهنا شرعيا مسلما  
ثم معار من زيد فباع الراهن المعز المزبورة من بكر وسلمها له وتلفت عنده وذلك بدون اذن من  
المرتهن ولا وجه شرعي ويرد عمرو أن يضمن بكرا قيمته اله تكون رهنا عنده فهل امره بذلك  
\* (الجواب) \* نعم والراهن اذا باع الرهن وسلم فالمرتهن الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء  
ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا اشارة الى أن البيع من الراهن موقوف  
من رهن خزانه الفتاوى وكذا في منية المقتى اتقروى قال العلائي والرهن ان ألقه أجنبي أى  
غير الراهن فالمرتهن يضمنه أى المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده وأما ضمانه على  
المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق ويلغى اه وقد صرح الزياجي بأن  
تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان الخ ففي هذه الحادثة المتلف  
للمعز أجنبي والمرتهن يضمنه قيمته لانه محبوس بحقه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا باع  
زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو وأنها رهن وذلك بدون اذن من المرتهن ولا اجارة  
ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليغسخ البيع فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث لم يجوز  
المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فليس له ان يشأ بطلان الرهن كالمالك

مطلب اذا امتنع البائع وفاء  
من رد الثمن يؤثر ببيع الرهن  
وقضاء الدين من ثمنه  
مطلب رهن عنده داره وقال  
أن لم اعطك دينك الى وقت  
كذا فقهى ببيعك بمالك بالدين  
لا يصح

مطلب الراهن اذا أجر المرهون  
بلا اذن المرتهن فالاجارة  
باطلة  
مطلب اذا استأجر المرتهن  
الرهن بطل الرهن

لرهن ارفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى أعلم وتوقف بيع الرهن  
 رهنه على اجازة مرتبه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار رهنه رهنا وان لم يجد ففسخ  
 لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فلت الرهن ارفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا  
 اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للثلاثي ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به  
 الرملي أقول كُتبت في رد المحتار أن الاصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه  
 كما في حاشية المنع عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كما ذكره المحمدي وغيره عن التبيين  
 وفي جامع الفصولين يتخير مشتري مرهون وما حور ولو عالما به عندهما وعند أبي يوسف يتخير  
 جادلا لا عالما وظاهر الرواية قولها اه قال الخير الرملي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح  
 وعليه الفتوى كما في اللؤلؤ الحية (سئل) فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه  
 بدون اذن الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الراهن أداء الدين للورثة ورفع  
 يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك (الجواب) نعم بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة  
 المرتهن كما أن بيع المرتهن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان أجاز جاز ولا له أن يبطله  
 ويبيعه رهنا ولو ذلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الا اجازة بعد وللراهن أن يضمن أيها شاء  
 ذكره القهستاني في شرح الملتقى للثلاثي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير  
 اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البيعة على  
 الرهن قبلات بيئته خانية من أوائل الاجازة وفي مسئلتنا باع المرتهن ومات ولم يجز الراهن  
 فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن أخذه ورفع يد المشتري (سئل) في رهن طلب  
 رهنه من المرتهن لبيعه بثمن يدفعه للمرتهن ولديون أخرى عليه لمجاعة آخرين والحال أن ثمن  
 الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن ذلك (الجواب) نعم ولا يكلف مرتهن  
 معه رهنه تمكن الراهن من بيعه لا يقضى دينه بثمنه لان حكم الرهن الجبس الدائم حتى يقبض  
 دينه شرح التنوير للثلاثي (سئل) في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المعدة  
 للاستغلال مدة معلومة وقام يطالبه الراهن باجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل ليس للراهن  
 ذلك (الجواب) نعم قال المحمدي في حاشيته على الاشياء من الغصب قوله السكنى بتأويل  
 عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كما في اجازة البرازية في نوع المتفرقات ومقصود المصنف  
 من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا توجب اجرا قال في الحقية رهن  
 دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها  
 المالك فسكنها المرتهن اه (سئل) في قسامة مشتملة على عقد وثقن وسرقين رهنها زيد  
 عند عمرو وبين استدانه منه رهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم  
 نعم وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه  
 بيع المعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع وأشياء من  
 أول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة وجاز بيع السرقين عندنا خلافا

مطلب الراهن اذا باع الرهن  
 وسلم فالمرتهن بالخيار

مطلب مشتري الرهن اذا لم يعلم  
 انه رهن له رفع الامر الى  
 القاضي ليفسخ البيع

مطلب في المرتهن اذا باع الرهن  
 بلا اذن الراهن

مطلب ليس للراهن حبر  
المرتهن على دفع الرهن ايديعه

مطلب المرتهن اذا سكن الدار  
المرهونة لا يلزم أجر

مطلب رهن القمامة صحيح  
مطلب ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في أربعة

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصد غير صحيح

مطلب استعارة دار ورهنا  
لا تباع الا برضى المعير

مطلب في الرهن المستعار

مطلب فيما اذا سرق بعض  
الرهن المستعار

مطلب اعارة أمتعة معلومة  
ليرهنها ثم مضت المدة لمطلب  
الامتعة منه

الأمتعة الثلاثة والانتفاع كالبيع ملحق وشرحه للعلاء من الحظر والاباحة قوله ويجازي بيع  
السرقين وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربيع فكان ما لا يمنع والرهن  
هو حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاءه منه تنوير والقمامة الكناسه وقم البيت قما من باب  
قتل كنسه فهو قائم مصباح واجاب المؤلف ايضا بحكمة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد  
وقصيلة وسرقين والمزدرعات القمامة اصولها في البستان أقول وفيه نظر بالنسبة  
الى المزدرعات فان رهن الغراس والزروع بدون الارض فاسد كما سيأتى سئل في رجل له  
مبلغ من الدراهم مرصده على دار وقف رهنه عند عمرو بدين استدان منه فهل يكون الرهن  
المرصود غير صحيح (الجواب) نعم اذ الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المرصود دين  
على الوقف ليس بمال وقد ذكر علماء نازحهم الله تعالى انه لا يحنث في حلفه انه لا مال له  
وله دين على فليس اوعلى ملى غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا بتصور قبضه  
حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا سلمه وقبضه المرتهن قال الله تعالى فخذان مقبوضة وبالله  
التوفيق (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من امة  
دارها ورهنها عند عمرو بدينه وغاب زيد فقام عمرو ويكلف أم زيد بيع دارها ليستوفي دينه من  
ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل لا تجبر على البيع (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه من  
التصرف في الرهن ولو مات مستعيره فليس امدنيون فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضى المعير  
لانه ملكه اه وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا ليرهنه فرهنه واستحق الدين  
هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس عليه ام المستعير أم المرتهن بيع الرهن فأجاب لا يجبر المعير  
على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضى مالكها وانما له حبسها  
حتى يستوفي دينه واجاب قارئ الهداية ايضا عن سؤال آخر بان المعير أن يطالب المستعير  
بخلاص الرهن ويحبسه به الى أن يفت الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن وتأخذ الرهن  
ويرجع بما دفع على المستعير (سئل) فيما اذا استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة  
ليرهنها عند عمرو فرهنها عنده بدين استدان منه الى أجل ثم حل الاجل ودفع له ربه بعض  
الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تعذره ولا تقصير في الحفظ وقيمة جميع الرهن  
مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن ويجب للزوجة المعيرة على  
زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين (الجواب) نعم قال في الكنز وشرحه للعيني من باب  
التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما قيد وهلك الثوب المرهون عند المرتهن صار  
مستوفيا لدينه ويجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذي هلك للمعير على المستعير لانه سقط  
الدين عن الراهن فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر  
المضمون والباقي امانة اه ومثله في التنوير والملحق وغيرهما من المتون (سئل) فيما اذا  
استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة مدة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم  
ومضت مدة العارية ويريد عمرو طلب الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك (الجواب)

ثم وأفتى بذلك الخير الرملي كما في فتاواه من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسماعيل مفتي دمشق  
سابقا رحمه الله تعالى (سئل) في المعير اذا ادعى انه اعار زيدا أمتعة معلومة ليرهنها عند  
عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا يثبت لهما القول ان (الجواب) اذا اختلف المعير والمستعير  
في الايام أو في المكان أو فيما يملكه على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان  
الحكام ومثله في البدائع معلل بأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول  
في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتمهة وفي القول لمن عن فتاوى قارئ الهداية  
سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص  
وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المعير لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صحتها  
اه والعارية هي تملك المنافع مجانا كما في التنوير وغيره ومن المقرر أن المالك اعرف بجهة التملك  
(سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو داره المعلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من  
الدرهم لمضى مدة معلومة ومضت المدة المزمورة ويريد عمرو الآن أخذ الرهن من بكر فهل له  
ذلك (الجواب) الاجل في الرهن يغسده فليمر واسترداده والمسئلة في الاشياء وبذلك  
أفتى الخير الرملي أقول هذا ظاهر اذا كان التوقيت للرهن أمالو كان المؤقت هو العارية  
والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد أيضا نظرا الى أن المستعير لا يملك رهنه  
رائد اعلى المدة فيكون الرهن موقتا أيضا لم أره فليراجع والظاهر الفساد واذا أنكر المرتهن  
توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما مر في السؤال السابق آتفا والظاهر أن القول للمرتهن  
اذا أنكر العارية وادعى انه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب  
العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبه من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم  
من انه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن  
احبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من انه لو استعاره ليرهنه بدنه فرهنه الى سنة فلم يعير  
طلبه منه وان اعلم انه يرهنه الى سنة اه لان الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا  
في تأجيل العارية تأمل (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدنه استدانه  
وتسلمه منه رهنا شرعيا مسلما بيد المرتهن ثم اثمرت الكروم عند المرتهن فما حكم الثمار  
(الجواب) حكمها ما ذكره علما وثأرهم الله تعالى من أن ينماء الرهن كالثمر والولد والابن  
ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله كما في التنوير والمقتضى وغيرها  
وذكر العلائي عن مجمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم  
الرهن وما لا فلا اه واذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعها  
أو يأذن له بالبيع كما في المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولو باع المرتهن  
ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالابن والثمر وكذا انفس الرهن اذا كان مما يخاف  
عليه الفساد باع باذن القاضي ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضي ضمن اه وزاد  
في المحيط ان كان المالك غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه وان كان بعيدا من القاضي والمالك

مطلب اذا اختلف المستعير  
مع المعير في التقييد والاطلاق  
فالقول للمعير يمينه

مطلب الاجل في الرهن  
يفسده

مطلب رهن كرم فثمره حكم  
الثمر



وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير ما ذوقنا من جهة المالك  
 بالبيع دلالة وليس للرهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع  
 بالرهن اهـ واما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان حذر الثمار وقطف الغنم بغير  
 أمر القاضى فلا ضمان عليه استحسنانا لان هذا من باب الحفظ وحفظ المرهون حق الرهن  
 قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا حذر كما يحذر عنده ولم يحدث فيه نقصان  
 فان تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها  
 وهو يخاف المالك ضمن قياسا واستحسانا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك  
 الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمملوك للرهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ  
 عن الفساد الا اذا كان بأمر القاضى وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للرهن  
 ذلك وان كان بغير أمر القاضى اذا كان فيه حفظ أو تحصين عن الفساد فعلى هذا الاصل يخرج  
 جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام نماء الرهن أنه لو هلك بهلاك مجافا لانه لم يدخل  
 تحت العقد مقصودا كافي الدرا المختار وتماه فيما علقته عليه **\*(سئل)\*** فيما اذا باع  
 المرهن ثمرة الكرم المرهون بدون اذن من المالك الحاضر واستهلك الثمرة فهل يكون  
 المرهن ضامنا **\*(الجواب)\*** نعم وتقلها ما تقدم **\*(سئل)\*** في ثمرة كرم مرهون خيف  
 عليها الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرهن رفع أمره للقاضى ليأمره ببيعها  
 ليكون ثمنها رهنه تحت يده فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم اذا خيف على الرهن الفساد وكان  
 الراهن غائبا لا يعرف مكانه فباعه المرهن باذن القاضى يكون ثمنه رهنه عنده كإصر حوايه  
 وتقلها ما تقدم **\*(سئل)\*** فيما اذا رهن زيد خاتمه عند عمرو يدن له عليه فوضعه عمرو  
 في خنصره ثم احضره دينه وطلب منه الخاتم فرغم انه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر  
 الدين فهل يضمن كل قيمته **\*(الجواب)\*** نعم يضمن كل قيمته بحمل خاتم الرهن في خنصره  
 ليسمى او اليمنى كافي التنوير والهداية وغيرهما من المتون **\*(سئل)\*** في المديون اذا حبس  
 في حبس القاضى بالوجه الشرعى وامتنع من اداء الدين وبيع الرهن المرهن بالدين ووفائه  
 من ثمنه بدون وجه شرعى فهل للحاكم بيعه **\*(الجواب)\*** نعم قال في الخيرية مذهب الامام  
 أبي حنيفة الى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحر المديون وعندهما للحاكم بيعه  
 خبر الانصار يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصريح قاضى خان وصاحب الاختيار وكثير  
 أن الفتوى على قولها فاذا حكم به حاكم براءه نفذ وارتفع الخلاف والله تعالى أعلم اهـ  
**\*(سئل)\*** في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرهن أو تخلية هل يكون غير لازم  
**\*(الجواب)\*** نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمدينة لعدم لزومه قال الله تعالى  
 رهن مقبوضة والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرهن ولم يشهدوا  
 على معانة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قولها من دعوى البرازة  
 مثله في المعادية رهن داره واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على

مطلب باع المرهن ثمرة الكرم  
 المرهون بلا اذن من المالك  
 الحاضر يضمن  
 مطلب للمرهن بيع ثمرة الكرم  
 بأمر القاضى لو الراهن غائبا  
 مطلب يضمن كل القيمة بحمل  
 خاتم الرهن بخنصره

مطلب اذا امتنع من بيع الرهن  
 فالحاكم يبيعه

مطلب الرهن قبل القبض  
 غير لازم

مطلب يعمل باقرار الراهن  
 أن المرهن قبض الرهن

القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر القناوى وفيها من الباب الخامس رجل  
رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة الراهن انه كان مقبوضا  
أم لا فان أقام المرتهن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم بحكم براءة الرهن ودعوى فساد  
الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على أن اليد  
كانت يد العارية اه وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما كان ادعى الرهن  
فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جاز المرتهن الرهن لا تسمع براءة الراهن على الرهن  
لانه ليس بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود وعلى معانة القبض أو على اقرار الراهن  
به عند الامام آخره وهو قولنا بزيادة من نوع اختلاف الراهن والمرتهن أقول انما لا تسمع البينة  
اذا شهدوا بمعانة القبض او اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان فرض  
المسئلة ان المرتهن لم يذ كر القبض في دعواه وأيضا فان صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة  
\*(سئل)\* فيما اذا رهن زيد جارية عند عمرو بن شريعى استدان منه رهنا شرعيا مسلما  
ثم اعتقها زيد وهو معسر فكيف الحكم \*(الجواب)\* حيث كان الراهن معسرا تسعى  
الجارية في اقل من قيمتها ومن الدين وترجع على سيده غنيا والله تعالى أعلم \*(سئل)\*  
فما اذا كفل زيد أخاه عمرا عند بكر بن شريعى استدان منه رهنا شرعيا مسلما من بكر ورهن زيد بذلك  
عدة دنائير معلومة تسلمها منه وعلى زيد دينون جماعة فهل يكون الرهن المربو جازا \*(الجواب)\*  
نعم يجوز الرهن المربو وكفى الخسائية (فرع) رجل عليه ألف درهم لا حروها كفل فاخذ  
الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفرها مالك هلك بالدين كما وقال  
أبو يوسف اذا هلك الشئانى فان علم رهنه بالرهن الاقول حين رهنه هلك بالنصف وان لم يعلم  
هلك بجميع الدين قال لفته أبو اليت ذ كر في آخر كتاب الرهن انه هلك بالنصف  
ولم يشترط العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم  
والجهل فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والشانى ما قال أبو يوسف والثالث  
رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة وفي التارخانية  
والحجج ما ذكر في كتاب الرهن \*(سئل)\* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من  
الدرهم وتسلمه من عمرو بعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو حصصه معلومة شائعة له في دار معينة  
وتسلمها منه ثم باع زيد الحصص المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا يذيع  
الراهن اه ولعمرو وضع يده عليه حتى يستوفى دينه أم لا \*(الجواب)\* رهن المشاع قيل  
باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد الرهن كصحته في الاحكام كلها كذا في الفصولين من  
التصرفات الفاسدة وصرحت به علما ونا فاطمة كذا ذكر الخير الرولى رحمه الله تعالى  
ولمرتحن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كفى الرهن الجائزا لانه استفاد البذل في العين  
بالدراهم التى آدها ليتوصل اليها بحبس الرهن كذا في الذخيرة مات الراهن عن ديون فالمرتحن  
أحق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا اقباضا وتناقضا

مطلب ادعى المرتن الرهن  
ولم يذع القبض لا يقبل  
برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن عند  
الدائن دنانير يصح الرهن  
مطلب اخذ من الاصيل رهنا  
ومن الكفيل رهنا وهلك  
احدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد  
مطلب فاسد الرهن كصحته

الفاسد والمرتهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الرهن ما قبض وبعدموت الراهن  
 المرتهن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا الحق الدين الرهن الفاسد أما إذا سبق  
 الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين  
 السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعده وموت الراهن لعدم المقابلة حكما للفساد  
 السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهما هنا  
 القبض سابق فنثبت المقابلة الحقيقية ثمة بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر زاية  
 من الرهن وهذه المسئلة فقيسة جدا فلتكن على ذكر منك وقد اشار الى هذا العلامة الخير  
 الرملي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التفاضل والرهن بدين كان عليه إلى آخر ما في فتاويه  
 ومثله في الحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستاجر والمرهون أقول مقتضى قولهم  
 ثم تناقضا أي تفاضا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه ولو كان الرهن  
 سابقا على الدين وربما دل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن محمد  
 أنه ليس للمرتهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الآية أصح لان الراهن  
 لما قبض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل إلى حقه لا يكون اصرارا لان  
 الراهن يجبر على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو اصرار لا ترى أن في الشراء انفساد للمشترى  
 الحبس إلى استيفاء الثمن اهـ ملخصا فقوله لما قبض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل النقض  
 ليس له حبسه لبقاء المعصية بقاء العقد الفاسد وهو قيدهم للمسئلة بالنقض أيضا  
 ولكن قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالاولى لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح  
 في بعض الاحكام حتى ان المبيع فاسدا يملك بالقبض وبعد فسخه يكون للمشترى حبسه حتى  
 يقبض الثمن إباحكم العقد من وجه والى العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا إذا كان للمرتهن  
 حبسه بعد نقض العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح  
 ويدل له ما في التتارخانية من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو الحكم  
 في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الاصح اهـ وفي اواخر الرهن من التنوير  
 كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اهـ فظهر أن التقيد بالنقض  
 ليس للاحتراز عما اذنب العقد بالنقض بل هو بيان للواجب ولما يترتب عليه أي يجب عليه بما  
 فسده وإذا فسدها مكان المرتهن حبسه وأما ما نقلناه عن الذخيرة فظاهر أن قوله وحبس  
 المرتهن الخ علة ثانية تفيد أنه إذا حبس المرهون ليصل اليه حقه لا يكون اصرارا لان  
 الاصرار انما هو بقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل إلى حقه فحبس  
 الحبس ليس اصرارا على المعصية فيجب عليه ازالة المعصية بفتح العقد ويبقى المرهون تحت  
 يده هذا ما ظهر لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زيد  
 من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلومه رهنًا شرعيًا  
 مسلماته عمر وثم مات كل من زيد وعمر وعن رثته وعن ديون آخر لا رباها ولم يترك زيد سوى

انذارهول تكون ورثة عمر والمرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم  
 (الجواب) لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن ولا بموت احد هما ويبقى رهنا عند الورثة  
 كما صرح به في البرازية وفي استنارخانية من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة  
 فالمرتهن احق بالرهن انه فورثة عمر والمرتهن احق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم  
 لان لهم عليه يد امسقة فان فضل شيء من ثمن الذار المذكورة فليبقية الغرماء والله تعالى اعلم  
 (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمرو مائة مائة مائة منه يد من استداناه وقبضه منه  
 الى اجل معلوم على انه اذا لم يعطه دينه عند حلول الاجل يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل  
 ومات زيد عن ورثة احضروا الدين لعمرو وليد لهم الرهن فامتنع زاعما ان الرهن صار له بطريق  
 البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم  
 كما فتى به في الخيرية من الرهن فاذا قلنا عن البرازية قال المرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا انهر  
 بيع لك بمالك على لا يجوز وذكر في طريقة الخلاف قال ان لم اوفيك مالك الى كذا  
 والا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي بطل الرهن ايضا اه والله تعالى  
 اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف  
 فروضه عند عمرو ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفاسد الرهن يعامل  
 معاملة الصحيح (الجواب) مرجحوا بان رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطلان  
 ولكن ما اشار اليه في الذخيرة يقتضي ان يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به  
 الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لان الباطل من  
 الرهن مالا يكون منعقد أصلا كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقد المكن بوصف  
 انفساد وشرط انعقاد الرهن ان يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن  
 ثم قال ففي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز فنعتقد  
 ان الرهن لوجود شرط الانعقاد ولكن بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن  
 الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينقذ الرهن أصلا كذا في النهاية للسبب في شرب الزالة  
 عن الدرر من باب ما يصح رهنه (سئل) فيما اذا مات المرتهن عن ورثة وتركه ولم يوجد  
 الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته (الجواب) يضمن قيمة الرهن في تركته وتقضى  
 الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كافي الاقروى عن محيط الرضوى ونص عبارة ولورثته  
 طيلسانا يساوى مائة بثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن الطيلسان  
 ولم يوجد فاه صار ضامنا لقيمة الطيلسان وتقضى منه الورثة ثلاثين ويردون سبعين من تركته  
 الميت محيط رضوى من الوديعة من باب الامانات تنقلب مضمونة بالموت أقول الظاهر في  
 التعبير ان يقال ويسقط من قيمة الطيلسان ثلاثون ويردون سبعين تأمل واجاب في الخيرية من  
 الرهن كذلك فان لا يضمن جميع قيمته لان الزائد امانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون  
 قبل اه (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على

مطلب لا يبطل الرهن بموت  
 الراهن والمرتهن ويبقى رهنا  
 عند ورثة المرتهن

مطلب ان لم اعطك دينك  
 الى كذا فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن  
 يجهل يضمن قيمة الرهن

مطلب يصح رهن ارض فيها  
 زرع

ذلك بقدرات معلومة وأرضا فيها زرع رهنا ثم عيما سألما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا  
 (الجواب) نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الحاشية وعبارتها  
 ولو قال رهنتك هذه الأرض وفيها زرع أو شجرة أو ثمر على الأشجار جاز ويدخل الكل في الرهن  
 ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لأن الرهن لا يصح  
 بدون ذلك فيدخل الكل صحيحا اه أقول أي لأنه لو لم يدخل لزم أن تكون الأرض مشغولة  
 بالراهن ورهن المشغولة بدون الشاغل غير جائز (سئل) في الرهانة إذا ماتت  
 عن أم وزوج غائب فوق مدة الصغر وعن بنت صغيرة منه ويريد المرتن أخذ دينه من ثمن  
 الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصى لها أو يأمر القاضي  
 الوصي ببيع الرهن لوفاء دينها (الجواب) نعم قال في شرح التنوير للعلاني من باب  
 التصرف في الرهن فإن مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه  
 فإن لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لأن نظره عام وهذا لو ورثته صغارا  
 فلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين  
 للقاضي نصب الوصي إذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثا  
 الميت غائب مدة الصغر عادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب (سئل) فيما  
 إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة إلى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند  
 عمرو ونصف دار له رهنا مسليا عمرو ثم قبل فلك عقد الرهن ووفاء الدين أقر زيد بمحضة معلومة من  
 نصفه لشركائه في الدار المرقومة وصندوقه على ذلك بدون اذن من عمرو ولا اجازة منه فهل  
 لا يجوز هذا الاقرار في حق عمرو والمرن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس (الجواب) نعم  
 كما في الفصل السادس من الذخيرة ونصها وإذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين  
 من غير رضی المرتن تصرفا لمحقه الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار  
 ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن  
 الدين وبطل حق الحبس نفذت تصرفات الراهن اه أقول ويؤثر المقر بقاء الدين ورد ما أقربه  
 إلى المقر له كما في الدر المختار بقي لو كان الدين مؤجلا هل يؤثر بقضائه حالا أو يؤثر بدفع قيمته  
 للمرتن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر إلى حلول الأجل لم أره فليراجع (سئل) فيما إذا رهن  
 الجد ابوالاب مال ابن ابنه اليتيم بدين نفسه ولم يكن اليتيم وصى من قبل أبيه فهل يكون الرهن  
 المزبور صحيحا (الجواب) نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارتهانه ولو رهنه أي الاب بدين  
 على نفسه وبدين على الصغير جاز لا شتما لما على أمرين جائزين فإن هلك ضمن الاب حصته من  
 ذلك للولد لا يفسأه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الأب اليتيم وكذا الجد ابوالاب إذا لم يكن  
 الاب أو وصى الاب اه ومثله في الزياحي (سئل) فيما إذا كان لا يتأتم عقار معلوم جار  
 في ملكهم رهنته أتهم الوصي الشرعية عليهم بدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن  
 المزبور فهل صح الرهن المزبور (الجواب) نعم والاب أن يرهن بدين عليه عبد له فله

مطالب الزرع والشجر والثمر  
 يدخل في رهن الأرض  
 بلا ذكر

مطلب في الراهن إذا مات  
 عن صغار وغيب

مطلب للقاضي نصب الوصي  
 إذا كان الوارث غائبا  
 مطلب إذا أقر الراهن  
 بالمرهون لغيره لا يجوز اقراره  
 في حق المرتن

مطلب يصح رهن الجد مال  
 ابن ابنه اليتيم بدين على  
 نفسه

مطلب يصح رهن الوصي  
 مال اليتيم



والوصى كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصى أو الالب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استئصاله عن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح الكنز للميني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب الأوصياء \* (سئل) \* فيما إذا كانت هذه وصية على ابن اليتيم فرهنت دارها بدين اليتيم بذمتها أو تسلمت الوهن من نفسه فهل يكون الرهن غير جائز \* (الجواب) \* نعم كافي أدب الأوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير وله أي للالب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الالب ويحبسه لاجله الصغير بخلاف الوصى فإنه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فالالب رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فور شقيقته جعل كشيخين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصى لأنه وكليل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع وتماه في الزبلي اه \* (سئل) \* فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فأنما في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئا وعليه ديون أخرى فجماعة فهل يكون عمر وأحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح \* (الجواب) \* نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة الخ اشباه وفي شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤثر بالقطع الخ بزازية من اليسوع وفي الدرر لا يصح رهن مشاع وتجر على شجر دونه أي دون الشجر وزرع أرض أو نخلاها دونها أي دون الأرض لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة فكان في معنى المشاع اه أقول وقيد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقا على الدين اذ لو كان لاحقا لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البرازية \* (سئل) \* فيما إذا اتفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وكل ما وجب على احدهما أي الراهن أو المرتهن فأداء الآخر بغير أمر القاضى كان متبرعا فيما آداه كما إذا قضى دين غيره بغير أمره الا أن يأمره القاضى ويجعله ديناً على الآخر فحينئذ يرجع عليه ويجزى أمر القاضى من غير تصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه إذا كان صاحبه حاضرا وان كان بأمر القاضى وتماه في المنع من الرهن \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو والراهن طوعا وقهرا فله يسقط الدين والراهن أن يأخذ رهنه \* (الجواب) \* نعم رجل له على رجل ألف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب يسقط الدين وكان لماطوب أن يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المنتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المنتطوع الى ملك المنتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبض العبد فترع ألسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد أو رد بعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري خاتمة

مطلب للالب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد معاملة الصحيح

مطلب اذا كان الرهن الفاسد سابقا على الدين يعامل معاملة الصحيح

مطلب فيما إذا اتفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين غيره وبه رهن

قوله الى ملك المنتطوع عليه هكذا رأته في نسخة الخاتمة أيضا اه منه

من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز \* (سئل) في المرتهن اذا اودع الرهن عند رجل بدون اذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته \* (الجواب) نعم وليس للمرتهن بيعه ورهنه واجارته واعارته ولو فعل يصير متعتيا ولا يبطل عقد الرهن فصولا من انواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرر فكذا المرتهن اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤثر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يؤثر الرهن وليس له أن يرهنه وليس له أن يعيره خلاصة قبيل الفصل الخامس \* (سئل) في المرتهن اذا رهن الرهن عند رجل آخر بغير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتهن متعتيا فيضمن قيمته \* (الجواب) نعم وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يبطل الرهن الثاني ويعيده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتهن الاول يكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن الاول بال ضمان الاول وصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على الاول بما ضمن وبدينه ولورهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوي عمادية في الفصل ٣١ \* (سئل) في المرتهن اذا رهن الرهن عند آخر باذن الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول \* (الجواب) نعم كما صرح به في العمادية ومزآفقا \* (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم وأرهن عنده على ذلك داره رهنا شرعيا مسلما ثم باعه الدار وقاصصه بثمنها من دينه قام الا أن يكري يدعي أن الدار رهونة عنده بدين في ذمة زيد رهنا سابقا على رهن عمرو بدون تسليم للدار فهل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم (الجواب) القبض شرط للزوم الرهن وصح في المجتبى أن القبض شرط الجواز كما في العلائي فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسمع دعوى بكر المذكورة لما في البرازية ان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليها وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله تعالى أعلم \* (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهنا شرعيا وسلم الرهن المذكور بكر العدل فقبضه بكر منهما ثم وكل زيد بكر أبيه الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا \* (الجواب) نعم اذا وضع أي الراهن والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذه أي الرهن أحدهما أي الراهن والمرتهن منه أي من العدل لانه تعاقبه حقهما وضمن لودفعه الى أحدهما فان وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل ببيع أي بيع الرهن عند حلول الاجل صح أي التوكيل لان

مطلب المرتهن اذا اودع الرهن يضمن

مطلب في المرتهن اذا رهن الرهن بلا اذن

مطلب رهن المرتهن الرهن عند آخر باذن الراهن يبطل الاول وضح الثاني

مطلب رهن عند رجل وادعى آخرانه مرهون عنده قبله بلا تسليم لا تسمع دعواه

مطلب وضع الرهن عند عدل ووكله ببيعه صح ذلك

الرمز ملكه فيه أن يركل من شاء من هؤلاء ببيع ماله مطلقاً أو منجزاً الخ منع مختصراً

\*(كتاب الجنائيات)\*

\*(مثل)\* فيما إذا ضرب زيد عراباً سكن فقضاع مفضلين من خنصر يده وشلت بسببها بقية أصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك؟ (الجواب) لا يجب القود فيما ذكر لما في التنوير من فصل الشجاج ولا يقطع أصبع شل جاره وقال أيضاً ولا أصبع قطع مفضله الأعلى وشلت ما بقي من الأصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل مفصل من مفاصل الخنصر ثلث دية الأصبع وهي عشرين الأبل أو مائة من الدنانير وألف من الدراهم لأن الأصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فإن كان لا ينتفع به فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية وإن كان ينتفع بذلك ففيها حكومة عدل بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسبه والله تعالى أعلم والمسألة في الخيرة وفي غيرها من المتون والشروح أقول فقول التنوير تبعاً للهداية والحكومة فيما بقي محمول على ما إذا كان ينتفع به والافقيه الدية أيضاً لما في النهاية عن شرح الطحاوي إذا قطع من أصبع مفصل واحد فثلث الباقي من الأصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه إن كان أصبعاً فدية الأصبع وإن كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في غاية البيان وتتمام بيان هذا المحل في رد المختار (مثل) فيما إذا كان لزيد طبقة أخشابها بارزة في دار جاره عمر وفهد عمر ووسلق تحت الأخشاب المزبورة قمحه في ميقدة عملها وأوقد فيها ناراً لا يوقد مثلاً ولا تتجهلها لمقيدة والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق الأخشاب المذكورة فسرت النار إلى الأخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة وما فيها من الامتعة بعدما منها مجارة عن ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك؟ (الجواب) نعم وفي فتاوى أهل سمرقند إذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدى إلى بيت غيره فأحرقه ضمن تارخانية من الفصل ١٨ ومثله في العمادة من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد عن النسيه وقال في التارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً له قطن في أرض نفسه وتلك الأرض لصيقة إلى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه إلى جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك القطن فإن صاحب النار ضمن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح بتقيد به نهج النجاة من الجنائيات ومثله في الأشباه والدر المختار (مثل) في امرأة حرة حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عدا فألقت جنيناً ذكراً ميتاً بعد سبعة أشهر بلا إذن زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة الغرة ولا ترث المرأة منها وما قدر الغرة؟ (الجواب) نعم تضمن عاقلة الغرة لأنها ألقت متعدياً وتتمثل عنها العاقلة ولا ترث منها لأنها ألقته بغير حق والعاقلة لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة

قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب التقصاص بقطع الخ اه منه مطلب يجب في كل مفصل ثلث دية الأصبع

قوله المشلولة كذلك في النسخ وصوابه المشلولة فإن فعل هذه المادة ثلاثي لازم من باب تعب ويتعدى بالمهملة فيقال أشل الله اليد وأما الثلاثي المتعدى فليس المعنى عليه هنا كما تفهمه عبارة المصباح فلتراجع اه محكيه

مطلب أوقد ناراً كثيرة فأحرق طبقة جاره ضمن

مطلب ألقى في التنور ما لا يحتمله فأحرق بيته وتعدى إلى بيت جاره يضمن

مطلب ضربت بطن نفسها فألقت جنيناً ضمن عاقلة الغرة

مطلب الغرة نصف عشر الدية

كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن الفقرة عاقلة امرأة اسقطته ميتا عمدا بدواه أو فعل بلا إذن زوجها فان أذن لا تنوير من الجنابات من فصل ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا بحث فيه في الشرع بلالية بمحا الجنبات عنه في رد المختار\*(سئل)\* في رجل ضرب آخر عمدا على فقه فأسقط سنين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت\*(الجواب)\* حيث كان عمدا فله طلب القصاص السن بالسن وان كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسمائة درهم من الفضة والله تعالى أعلم أقول لم بين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقبل تقلع سن الجناتي وقبل تبرد بالمبرد الى اللحم كما لو كسرت قال الابلاني وبه اخذ صاحب الكفا في قال المصنف يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يفتي اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفعهما ذلك نعم كتبت في رد المختار انه مشى على هذا القول الثاني شراح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهرية وصرحوا بأنها لا تقلع ومشى على القول الاول في الهداية ومختصر الوفاة والمعتقى والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطووسي في تكملة البحر عن المحيط أن في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي انه قال ينبغي اختيار البرد وفي شرح من لا مسكين عن الخلاصة المنزع مشروع والخذ بالمبرد احتياط والله تعالى أعلم\*(سئل)\* في رجل عمدا الى امرأة اجنبية وضربها بيده العادية على فقه فأسقط سنين من أسنانهما العلياهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها\*(الجواب)\* على الرجل دية سنينها وقدرها خمس من الأبل أو خمسمائة درهم أو خمسون دينار والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الأبل أو خمسون دينار أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الأبل يني نصف عشر دية لو حزا ونصف عشر قيمته لو عمدا اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبد ين لتعذر المناثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالا موال الخ اه أقول قول المؤلف وقدرها خمس من الأبل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه اذا كان دية سن الرجل خمسا من الأبل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وان كانت الجنابة عمدا بناء على أن المراد بالاطراف ما دون النفس فيدخل فيها السن وعبارة مختصر القود في ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس انتهت وهي اصرح في المراد\*(سئل)\* في امرأة اصاب فها بحر خطأ من امرأة اخرى فأسقط ثمانية من أسنانهما فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها\*(الجواب)\* يجب في كل سن ربع عشر الدية لكن المرأة والدية من الأبل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم\*(سئل)\* في رجل أراح بقلع ضرره لوجع اصابه وعين له ذلك الضرر فنزع المأمور ضررا آخر ثم اختلفا وحلف الآخر على ما عين له فهل تجب الدية في مال

قوله اجنبنا في رد المختار ينبغي مراجعة النسخة التي بخط المؤلف أو مراجعة رد المختار لينظر هل اجاب به أو عنه والظاهر الثاني تأمل اه مطلب ضرب رجل عمدا فقلع له سنين يجب القصاص مطلب في كيفية القصاص في السن

مطلب اسقط رجل سني امرأة عمدا يلزمه الدية لا القصاص

مطلب لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس مطلب في كل سن من أسنان المرأة ربع عشر الدية مطلب أمر غيره بقلع ضرره فقلع ضررا غيره يلزمه الدية

المأمور **\*(الجواب)\*** ثم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجل بترع سنه لوجع أصابعه وعين  
السن والمأمور تزع سنا آخرتم اختلاف فيه فالقول لا فرقان حلف فالدية في ماله أي للمأمور  
وسقط القصاص المشبهة ومثله في الحياوى الزاهدى والتقية وصور المسائل عن مجمع الفتاوى  
ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم  
وإنه سبحانه أعلم **\*(سئل)\*** في رجل ضرب امرأة الحرة على يدها عوداً فسلت بعض  
أصابع يدها بحيث لا يتفقع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين نصف عشر  
الدية **\*(الجواب)\*** يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية  
والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين  
عشرها أه وفيه أيضاً دية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس ومادونهما روى  
ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً وموقوفاً أه وفي الخيرية من الديات ضمن سؤال  
مانعه ثم تنظر إلى ما شئت من المفصل السابقة فإن كان لا يتفقع به فحكمه حكم المقتطوع  
في وجوب الدية أه **\*(سئل)\*** في رجل ضرب آخر على يده بندق أصابت أصابعه السبعة  
فسلت ما يلزمه بعد الثبوت **\*(الجواب)\*** حيث سلست فإن كان لا يتفقع بها حكمها حكم  
المقتطوع ودية لأصبع عشرة من الأبل أو مائة من الدنانير وألف من الدراهم والله سبحانه  
أعلم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وإن كان قائماً كيدشلت وعين ذهب ضوءها ملقى قبيل  
الشجاج ومثله في التنوير وقد أفتى بمثله أخيراً الرملى **\*(سئل)\*** في صبي عمره نحو عشر سنين  
دفعه أبوه إلى حائك ليقلعه الحياكة فكس عذ الحائك أبا ما يشتغل في النهار ثم يذهب عشاء  
إلى أبيه ففقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك بإحضاره  
بدون وجه شرعى فهل لا يلزمه إحضاره **\*(الجواب)\*** نعم وقد أفتى بذلك في الخيرية من  
الاجارة وتؤخذ المسألة أيضاً من الأنبياء من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم **\*(سئل)\***  
فيما إذا كان له بندق بحرية مملوءة برصاص وطلبها رجل ليشتريها فأرسلها له مع صبي  
فأخذها الرجل بيده فأورث وخرجت الرصاص منها لا يفعل أحد فقتلته فهل لا ضمان على  
هند والصغير **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في رجل له بندق بحرية علقها في بيته وبعد  
استقرارها وقع شخصها على خزانة البندق فأورد ولا يفعلها فأورث وخرجت وأصاب  
صاحبها وجماعت فقتل واحد من الجماعة وخرجت الباقي فقام أولياء المقتول يطلبون دية  
من المجرور حين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية **\*(الجواب)\*** نعم وقد أفتى  
بذلك أخيراً الرملى **\*(سئل)\*** فيما إذا ضرب زيد عمار برصاصة جازحة عمداً أصابت وجهه  
وخرجته ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكور بعد ما ثبت عليه  
ذلك بالبينّة العادلة ثبوتاً شرعياً الذي حاكم الشريعة المأهولة فهل تجوز الورثة إلى ذلك  
ويقتص من زيد بالوجه الشرعى **\*(الجواب)\*** نعم حيث الحال ما ذكر كإصرح بذلك  
قاضى خان وغيره ويجب على ولاية الأمور ضاعف الله تعالى لهم الأجور عامة حدود الدين

مطلب دية سن الرجل  
نصف عشر الدية  
مطلب في كل أصبع عشر  
الدية وفي أصبع المرأة نصف  
العشر

مطلب دية المرأة نصف دية  
الرجل في النفس ومادونها

مطلب ما شئت من المفصل  
فحكمه حكم المقتطوع في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفعه  
ففيه الدية وإن كان قائماً  
مطلب فقد أصبى لا يلزم  
معلمه إضراره

مطلب خرجت الرصاص  
لا يفعل أحد قتلته لا ضمان

مطلب القتل بالرصاص  
الجراح يوجب القصاص



وفضرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها  
 ان النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرواى الدينار أهون على الله من قتل  
 امرئ مسلم ويناب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم  
 بالصواب وأما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة جارحة كالسيف والسكين  
 والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كالمودج بليطة القصب والرمح الذي لا سنان  
 له بعد أن يكون محدوداً أو العمود والنشابة والسهم الذي لا فصل فيه اذا رماه فجرحه أو ضربه  
 بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والرمصاص والذهب والفضة اذا ضرب به  
 فجرحه أو شق بطنه بخشب محدوداً أو رماه بصخرة ألف درهم فجرحه أو لم يجرحه فمات من  
 ذلك يقتل أه قاضي خان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار أول الجنايات عن الجوهرية  
 العمد ما تم قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والأبرة والاشقي وجميع  
 ما كان من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف وطريقة الخدود والزبرة وغير ذلك سواء  
 كان الغالب منه الملاك أم لا ولا يشترط المجرع في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل  
 قال الله تعالى وأتراساً الحديد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرمصاص  
 والذهب والفضة سواء كان يضع أو يرض حتى لو قتله بالثقل منه ما يجب عليه القصاص  
 كما اذا ضرب به بعمود من صفر أو رمصاص أه كلام الجوهرية وروى الطحاوى عن الامام اعتبار  
 الجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الأصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سيأتي  
 في الفصل الآتى في مسألة المزقات وعلى كل فالقتل بالبندقية الرصاص عمداً من جنس  
 الحديد وتجرح فيقتض به لكن اذا لم تجرح لا يقتض به على رواية الطحاوى أه ما كتبه  
 (سئل) في هذه الحادثة ان في الورثة صغاراً وكباراً الكبار أبوه وأمه وزوجه والمغاراة وبنته  
 والوصى عليه باحدهما والده المذكور هل لوالده وأمه وزوجه القصاص قبل كبر أولاده أم لا  
 (الجواب) أه قال في التنوير والكبار والقود قبل كبر المغاراة الا اذا كان الكبيراً جديداً عن  
 الصغير ولا حتى يبلغ الصغير أه وفي الدرر ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزأ  
 لشبوهه بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو والصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد  
 كافي ولاية النكاح أه وفي المتن ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فالكبار الاقتصاص من قاتله  
 قبل كبار الصغار خلافاً لما هو عليه في كثير من المعبريات وفي منظومة الكواكب  
 وجاز أن يستوفى الكبير أه من قبل ما أن يكبر الصغير

(سئل) أه في رجل قتل آخر عمداً بالآلة ثم جرحه بمحديته ولم يزل صاحب فراش حتى  
 مات من ذلك عن ابن صغير وزوجه وتم فادعت الام بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على  
 القاتل وثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) أه قال في المتن ومن  
 قتل بمحديته المراقص منه ان جرحه بجده وان كان يظهره فلا وعليه الدية أه فليخطر ذلك  
 وفي غالب المتون للكبار والقود قبل كبار الصغار وخمسة الزيلعي وغيره بما اذا كان الكبير ليس

مطلب الآلة التي توجب  
 القصاص

قوله الاشقي هو بالشين المعجمة  
 ما يخرجه كافي القصاص  
 أه منه

مطلب الورثة الكبار والقود  
 قبل كبار الصغار

مطلب قتل آخر عمداً  
 وجرحه

بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه لم يكن لافي ماله كالم والآخر فله ذلك عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى خلافا لما فانه عندهما ينظر بلوغ الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كافي البدائع  
 ومن خصوص اليهود ينبغي التفحص عنهم سرا وعلاية فانه يحتاط في الفروج والدماء  
 ما لا يحتاط في غيرها والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه جرحه بجرحه بمجديدة المرفحة  
 وجد الجرح بالحديد وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بمجديدة أو بظهره وانما الخلاف  
 فيما اذا ضرب به بالحديد ولم يجرحه كما اذا ضرب به بظهر المز ولم يحصل جرح وتقدم اتفاقا في الامع  
 اعتبار الجرح في الحديد ونحوه من الرضاض والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره  
 شراحه على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت القود للكبار قبل بلوغ الصغار فهي  
 من مسائل المتون واستثنى منها في التنوير تبعا للزيلي ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير  
 وهذا بهومه يشمل ما اذا كان ورثة المقتول زوجة بالغة وابنا صغيرا من زوجة غيرها  
 فان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ  
 الصغير وبه أفق الحانوتي وقال انه لم يجز هذا القيد لغير الزيلي ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزيلي  
 وقال فينتظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لم يكن الزيلي لم ينفرد بهذا القيد في القهستاني  
 مانصه وفي الاصل ان كان الكبير أبا استوفى القود بالاجماع وان كان أجنبيا بأن قتل عبد  
 مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه وكبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان  
 الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد مشتركين صغير وأجنبي فقتل عبد ليس  
 للأجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه  
 حينئذ ثم قال في النهاية ناقلا عن المبسوط لان السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد  
 منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزئ بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهي مما لا يحتمل  
 التجزئ وعامة فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمنا اتفاقا عن القهستاني عن الاصل  
 أن المراد بالأجنبي من كان شريكا في الملك لافي القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خاله  
 صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فالكبير القصاص لان السبب القرابة للمقتول وهي  
 مما لا يتجزئ فكذا ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت لهما غير متجزأ لكل واحد استيفاء  
 بانقراده بخلاف الملك فانه متجزئ فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانقراده ما لم يجتمعا ويطلب  
 القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الأب مع شريك ابنه في العبد  
 المقتول وكذا القتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فالزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة  
 ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التتارخانية  
 او اخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسألة على وجهين اما أن يكون القتل عمدا أو خطأ  
 فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصه نفسه بحكم  
 الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير اعمالا وعمالا ليس وصيا للصغير يستوفى حصه  
 نفسه فقط وان كان القتل عمدا ان كان الكبير أباه أن يستوفى القصاص بالاجماع وان كان

مطلب فيما اذا كان الكبير  
 أجنبيا عن الصغير

اجنبيا بأن قتل عميد مشترك بين اجنبيين احدهما صغير والاخر كبير ليس للاجنبي أن يستوفي القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيان حينئذ وإن كان الكبير انا أو عمي فعلى قول أبي حنيفة أنه أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ الا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك الكبير معه أو مجنوناً اهـ وتعامه فيه من الفصل المذكور فهذه العبارات كلها قد حصرتها تصوير الاجنبي بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتبليط المسئلة الذي مر عن الميسوط صريح في ذلك أيضاً وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجة مع الابن من غيرها تحت الاجنبي المستثنى هذا ما ظهر لفهمي القصاص فتم له والله سبحانه وتعالى اعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشامي مسأله وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمداً وانا وثبت ذلك بينة شرعية والحال أن المقتولة خلفت من الورثة زوجاً بالغاً وولداً صغيراً من شخص غير الزوج الذي قتلت في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد المذكور أم لا وهل يجوز لولد الولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أو لا الجواب للزوج المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الذكر والذكر الكبار القود قبل بلوغ الصغار اهـ ولو ولد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان للأب استيفاء القصاص لانه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اهـ وقال الولوالجي ولاية استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق القصاص من يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم كازروني من الجنايات عن فتاوى الشامي (سئل) في رجل بالغ عاقل عمد الى رجل وضربه بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعي والمقتول زوجة وأولاد صغار منها وبأم هي أم ولد لابيها المزبور وله تركة ويزيد الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للأب والزوجة ذلك ولا ترث الام من تركته (الجواب) نعم إذا اجتمع الأب والزوجة لما ذكركم قبل كبر الصغار أما بالنظر الى الأب فباجماع اصحابنا رحمه الله تعالى كما في الزياجي والمحيط البرهاني وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما ذهب اليه في البدائع وأما المقتول فلا ترث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الحنانية ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزياجي ولو كان الكبير ولياً للصغير عن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وإن كان ولياً لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف فإن كان الكبير اجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زياجي من الجنايات وليس لبعض الورثة

مطلب يستحق القصاص  
من يستحق الميراث على  
فرائض الله تعالى  
مطلب أم الولد لا ترث من  
تركة ولدها المقتول  
ولا تستحق القصاص

استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لاحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة مغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغارمانية وفيها ولولي أم الولد والمدير وولدهما استيفاء القصاص كما في القن اه وفي الاشياء من النكاح ما ثبت لمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لبايعين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر انما قال لا احتمال العفو الخ اه (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بغير حق يسكن على يده اليمنى وكنته الايسر فجرحه ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبينه العادلة الشرعية المزكاة ثبوتها شرعا مات المخرج عن ورثة كبار حاضرين وأم غائبة في بلدة اخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص مالم تحضر الغائبة (الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كبارا بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتمدة لكنه يحبس قال في المنج واجمعوا على انه لا يقضى بالقصاص مالم يحضر الغائب وقال قبله وأجمعوا على أن القتال يحبس اذا أقام الحاضر البينة لانه صار متما بالقتل اه (سئل) فيما اذا اتهم زيد بقتل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متهم بذلك يزعم أولياء القتل أن لهم حبس غير المتهم حتى يحضر المتهم فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم ولا ترز وازرة وزر أخرى (سئل) في بالغ عاقل ضرب صيدا خطأ فعدو ذى شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا بينة لابي الصبي على ذلك وانما علم ذلك باعتراف الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قدر ذلك (الجواب) وفي العينين واليدن والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنتين أى الخصيتين وندي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشغار العينين الدية وفي أحدها ربعها كثر وتنبؤ وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو أقر الخمر بالقتل خطأ لم يكن اقراره على العاقلة أى إلا أن يصدقه وكذا قرره القهستاني في المعامل فتنبه علائي على التنوير من باب القود وفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو الف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير من الديات أيضا وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب تنقه كيد شلت وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الكثر (سئل) في رجل ضرب آخر بعصا على أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الثبوت (الجواب) عليه الاثم والكفارة ودية مغلظة على عاقلة والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل شبه العمد ما قهرض به بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلا بعصا فقتله أن ذلك شبه العمد وكذلك

مطلب ليس لبعض الورثة الكبار استيفاء القصاص  
مطلب لا يصح التوكيل باستيفاء القصاص  
مطلب ما ثبت لمجاعة فهو مشترك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة غائبا لا يقضى بالقصاص مالم يحضر بل يحبس القتال

مطلب يحبس القتال اذا أقام الحاضر عليه البينة  
مطلب لا يحبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العواقل عمدا ولا عمدا الخ  
مطلب الدية في الخطأ أخماس

لورماه بحجر فشيء صور المسائل من الجنايات وفي الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضربه  
 بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الأجزاء ولو بحجر وخشب كبيرين عنده خلافاً لغيره اه قات  
 الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضربه بعصا أو سوط أو حجر صغير فلا قود عليه بالاجماع  
 وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كخشب المز فلا قود عنده خلافاً لما والله تعالى أعلم  
 وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض إذا أوجب الدية أوجب في ماله في النفس وفيما دون  
 النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون  
 النفس يجب على الجاني وإن بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله في البرازية  
 وعبارتها المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القتال فيما دون النفس وفي النفس  
 وفي الخطأ فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفساً على العاقلة وفيما دونها وإن بلغ الدية على  
 القتال أقول لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية  
 شبه العمد مائة من الأبل أرباعاً من بنت مخاض وبنت لبون وحقة إلى جذعة بإدخال الغاية  
 وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من  
 الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير أي لا يخير القتال  
 في شبه العمد بين دفع الورق أو العين أي الذهب أو الأبل بل اللازم عليه الأبل وكلام الهداية  
 يشير إلى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنايات من أن حكم شبه العمد الأثم والكفارة ودية  
 مغلظة على العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أعم من الأبل لم يكن للتغليظ فائدة  
 لأنه يختار الأخف فتفتت حكمة التغليظ نصافاً لكن على ذكر من ذكره كذا في حاشية  
 الشرنبلالي على الدر والذي حررته في رد المختار أن عبارات المتون مختلفة المفهوم فإن المفهوم  
 من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالمداية والاختيار والكنز والمقتضى أن الدية في شبه العمد  
 لا تكون من غير الأبل فعني التغليظ أنها وجبت على الجاني من نوع واحد بخلاف الدية  
 في الخطأ فإنه يخير فيها بين دفعها من الأبل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والأصلاح  
 والغرر أنها تكون من الأنواع الثلاثة وعليه فعني التغليظ فيها أنها إذا دفعت من الأبل تدفع  
 أرباعاً بخلاف دية الخطأ فإنها أخماس وهي أخف من الأرباع وبذلك صرح في مختصر القدوري  
 حيث قال ولا يثبت التغليظ إلا في الأبل خاصة فإن قضى من غير الأبل لم تغلظ اه وفي الجمع  
 تغلظ دية شبه العمد في الأبل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الأبل لم تغلظ وكذا في درر  
 البحار وشرحه غرراً لا ذكر وفي جنايات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الأبل إذا  
 فرضت الدية فيها فأما غير الأبل فلا يغلظ فيها قال في الجوهرة حتى أنه لا يزداد في الفضة على  
 عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار اتفق الأئمة على أن الدية من  
 الذهب في الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص  
 بالأبل بل تكون منه ومن الذهب والفضة كدية الخطأ وإنما الفرق أنها إذا دفعت من الأبل  
 فإن كان في شبه العمد تغلظت بأن تدفع أرباعاً وإن كان في الخطأ فلا بل تدفع أخماساً وهل الخيار

مطلب في بيان من يجب  
 عليه المال في الجنايات

قوله على القتال الأصوب  
 على الجاني كما في عبارة  
 الخلاصة اه منه  
 مطلب الدية في شبه العمد  
 أرباع

تحريرتهم في بيان دية شبه  
 العمد



في تعيين أحد الثلاثة للقائل أم للقاضي لم أره صريحاً لكن عبارة المجمع وغاية البيان تعيد الثاني  
والله تعالى أعلم (سئل) فيمن اتهم بقتل رجل وللرجل صغار وزوجة وولد أبواب فبحر  
الجدة عن إثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم البينة فصالح ولي الصغار المذكور عن انكار مبلغ  
معلوم من الدراهم مع ثبوت الخط والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحاً  
(الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية والله تعالى أعلم وفي فتاوى الخاتوني في جواب  
سؤال أجاب حيث كانت الأم رضية على ولديها اللذين هما أخو الميت كان لها الصلح على  
أحدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المحبوزة لا يصلح أن يصلح إذا كان على أقل من قدر  
الدية لا يجوز أقول انظر رجل هذا الكلام على ما إذا كان القتل ثاباً أم إذا كان الصلح  
عن انكار فيجوز قياماً على دعوى مال الميت كما مرح بذلك الهادي في الفصل السابع  
والعشرين حيث قال الوصي إذا صالح عن حق الميت أو عن حق للصغير على رجل فإن كان  
المدعي عليه مقراً بالمال أو عليه دية أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق  
وان لم يكن كذلك يجوز اه فبجعل الصلح من الوصي جائزاً على أقل من الدين إذا لم يكن كذلك  
والله تعالى أعلم كما روي عن الخاتوني من كتاب الصلح (سئل) في صبي عمه إلى صبي  
وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلاً عن سبابة فهل يجب عليه ثلث دية الأصبع  
في ماله بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها  
وما فيها مفاصل ففي أحد هاتلث دية الأصبع ونصفها الوفاها مفصلاً لا تبر من الديات وغيره  
من المتون وعمد الصبي وخطأه سواء عمدنا ونجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل  
العمد لان العاقلة لا تقبل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل  
الجنائات ومثله في التتوير أقول الذي في التتوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة  
الدية اه ومثله في متن المجمع وشرح درر البحار مع التنبيه على أن وجوبها في ماله قول الامام  
الشافعي وذكر الاستروشن في أحكام الضغائر قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه ما نصه  
عمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتوه كالمجنون اه فهذا يخالف لقوله  
وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التتوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ  
نصف العشر فاكتر ولم يكن من عجم والاف في ماله درر اه فيجمل ما نقله المؤلف عن أحكام  
الصغار من أن الدية في ماله على ما إذا كان الواجب بالجنائية لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك  
فيه مسلك الاموال كما في الزيلعي أو يجمل على ما إذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة لهم لكن  
ينافي التعليل بقوله لان العاقلة لا تقبل العمد فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف  
إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره ولكن  
يحضر أبوه حتى إذا لزم الصبي شيء يؤدي عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار  
الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير  
مدعياً أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي

مطالب يصح صلح الوصي على  
أقل من الدية إذا لم يقدر على  
إثبات العقل

مطالب عمداً للصبي وخطأه  
سواء

أن نصب عنه وصيا أحابه القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضى ظهير الدين والصحيح أنه لا تشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى اه أحكام الصغار من الجنائيات \* (سئل) \* في رجل ضرب آخر بجرح فأصاب امرأة حرة حاملا فألقت جنينا بسبب الضرب وكان حيا ثم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على العاقلة \* (الجواب) \* نعم قال في الاختيار وان ألقته حيا ثم مات ففيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لانه صار قاتلا وان ألقته ميتا ثم مات ففيه ديةها والغرة لما روينا اه وفي المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كتابية أو مجوسية فألقت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فان ألقته حيا فماتت فدية كاملة أى تجب دية كاملة على الضارب لانه أتلّف آدميا خطأ أو شبهه عمد فتجب فيه الدية الكاملة والجنين الذى استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الأحكام لا طلاق ما روينا اه قوله على الضارب أى وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام الاختيار ويؤخذ من كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط العاقلة في زماننا كما ذكره العلائى والحانوقى لان التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتبنى كل واحد المكروه لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى ابى الليث صبيان يلعبون بالرعى فترت بهم امرأة فرمى ضي ابن تسع سنين أو نحوه سهما فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عاقلة للعجم وبه كان يقتضى ظهير الدين المرغينانى وفي جنائيات الملتقط صبي رمى سهما فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبى بكر لانه يقول لا عاقلة للعجم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان للصبي عاقلة يجب على عاقلة باليمينه ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شئ اه أحكام الصغار من مسائل الجنائيات يخ انقلب فأس من يد قصاب كان يكسر الأعظم فأتلّف عضو انسان يضمن وهو خما والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم اسنح لانهم ضيعوا أنفسهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبى جعفر وبه يقتضى الامام المرغينانى وفي الخلاصة مثله وعلى هذا لو بطش رجل امرأة غيره فضرها على الارض وفي يده صبي فأت بذلك السبب يضمن الضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب والاتضمن عاقلة كواضع الحجر في ملك غيره فتلف انسان حاوى الزاهدى في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلائى صرح شيخ شيخنا الحانوقى أن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتبنى كل واحد المكروه لصاحبه فتنه قات وحيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه أقول قد أثبت العلامة الحانوقى بذلك في عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارته في بعض المواضع اتوضيح المقام ونصه الدية على العاقلة وهى أهل الديوان ان كان القتاتل منهم وان لم يكن منهم فعاقلة قبياته ويدخل فيها من كان عصبية وانما يكون القتاتل كأحدهم اذا كان من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شئ عليه كما في المعراج وفي انتارخانية عن السفناتى وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله تعالى على انه لا يزاد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة

مطلب ضرب امرأة فألقت جنينا حيا ثم مات

مطلب القول في سقوط العاقلة في زماننا لعدم التناصر

مطلب لا عاقلة للعجم

قوله وغيرهما لعله وغيره اه مطلب تؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين الخ

دراهم أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهم أو درهم وثلث وهو الأصح كما في الهداية فإن لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً كما في المعراج ناقلاً عن الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب إنما يستقيم في حق العرب لأنهم حفظوا أنسابهم فأمكن إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق النجم لأنهم ضيعوا أنسابهم ولا شك أن أهل الأمصار الآن قد صاروا كالنجم لأنهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية ما نصه وأفتى أبو الليث وأبو جعفر الهندي وأبو ظهير الدين المرغيناني أنه لا عاقلة للنجم لأنهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الأشبه وقال في البرازية وعاقلة كل إنسان من يتناصر هو به إن من الديوان فعاقلة أهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض إن كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اهـ وحيث علم أن التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد وبغض الناس بعضهم لبعض وتعنى كل واحد المكروه لصاحبه فتكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن فرشته في شرح المجمع ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية يجب في بيت المال وقال صاحب البرازية ما نصه وإن لم تكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره هذا ما وقف عليه من كلامهم والله تعالى أعلم هـ كلام العلامة الحانوتي ثم إن وجوبها في بيت المال إنما هو حيث كان منتظماً والافتى مال الجاني قال في المجتبى ما نصه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون إلا في مال الجاني إلا إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشائر فيها قد وهت ورجمة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسأحي أهلها مكتوبة في الديوان ألوفا ومشات لكن لا يتناصرون به فتمين أن يجب في ماله اهـ وفي النقاية وشرحها للقهستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والنجم يعطى الدية من بيت المال إن كان موجوداً أو مضبوطاً وإلا أي لا يمكن كذلك فعلى الجاني اهـ وقد مر أن الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وأنه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما إذا لم تكن له عاقلة ووجبت في ماله فيكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لأنه لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه يجب الدية في ماله في ثلاث سنين اهـ وارتضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اهـ لكن هذا مشكل جداً لأن قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة إن كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهماً وإن كان المراد في كل سنة من مدة عمره متى تنقضى الدية وإذا مات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير إلى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فإنه لا إشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذمى الذى لا عاقلة له يجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اهـ لأن الذمى لا حق له في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداءً وإذا فقد بيت المال ووجبت

الدية على المسلم في ماله صار كالذمي فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداءً من يوم القضاء لا من يوم الجنابة فاعثم هذا المقام فانه مما لم أسبق الى تحريره والحمد لله على تيسيره (سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً على إحدى عينيه عمداً فذهب بذلك ضوءها فهل يلزمه نصف الدية (الجواب) نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيدشأت وعين ذهب ضوءها وصلب انقطاع ماؤه اه وفيه أيضاً وفي كل واحد من هذه الاشياء المزوجة نصف الدية اه أقول قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمداً وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير وشرحه في باب القود فيما دون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه برآة محماة ولو وقعت لا قصاصات معذرة المماثلة اه (سئل) في امرأة ضربت بنتاً بمخياط عمداً ففقدت عينها قيا يلزمها بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدهما نصف الدية ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها انقص من حال الرجل ومنفعتها اقل وقد ظهر أمر النقصان بالتنصيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزائها اعتباراً بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون ديناراً من الذهب أو ألفان وخمسمائة درهم من الفضة (سئل) في رجل ضرب رجلاً بقضيب عمداً فأصاب خذه فأسقط اثنين من أسنانه العليا فما يلزمه شرعاً (الجواب) اذا طاب الرجل المضروب من الضارب القصاص حيث كان عمداً يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وان أراد الدية ففي كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسئلة في التهاجب من التنوير وغيره وفي الخيرية من الجنابات أيضاً أقول ظاهر هذا الجواب أن المجني عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن المذكور في السؤال أن الجنابة هنا عمداً وقد صرح جواباً أن موجب القتل العمد الاثم والقود عيننا فلا يصير مالا الا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية الا برضى القاتل خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوايه حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضی القاتل أو لا وهذا وان صرحوا به في الجنابة على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجنابة على مادونها كما يظهر من فروغهم الكثيرة منها لوقوع رجل يدرجل وهي صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار للقطوع يده ان شاء أخذ الدية وان شاء اقتص وانما ثبت الخيار له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقاً لما صوروه في المعيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب وانقطاع معيماً يتخير المجني عليه بين أخذ المعيب والارش كاملاً الخ اه وفي اول الجنابات مانعه وهو أي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف عمداً موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على انه لا خيار فيه وذكر

مطلب دية العين نصف دية النفس

مطلب في عين المرأة ربع الدية

مطلب اذا كانت الجنابة عمداً لا خيار للمجني عليه بين القود والدية بل له القود فقط عندنا

الزلمي عند الاستدلال لمذهبتنا بأن موجب العمد القود لا الخيار مانصه وعن أنس بن مالك  
أن عمته الربيع لعامة حاربة فكسرت ثنيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه  
كتاب الله القصاص ولو كان المال واجبا به لخير أذن وجب له أحد الشئيين على الخيار  
لا يحكم له بأحد هاهنا وإنما يحكم بأن يختار أيهما شاء أه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن  
خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن  
والله تعالى أعلم أه فثبت بما ذكرناه وبما تركناه ذكره خوف التطويل أنه لا خيار عندنا  
في العمد ولو قيدوا النفس بل موجبه القود حيث أمكن والله تعالى أعلم (سئل) \*  
فيما إذا جرح رجل آخر ثم عفا الجرح عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها  
ثم مات الجرح فهل يكون العفو جائزا (الجواب) \* نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا  
الجرح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسننا على عن التنوير من فصل  
في القود وإن سرى إلى النفس ومات فإن كان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث  
منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح  
العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط  
القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لأنه عمد وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان القتل عمدا فأما إذا كان خطأ فإن برئ من ذلك  
صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجناية أو الجراحة وذكر ما يحدث  
منها أو لم يذكر وإن سرى إلى النفس فإن كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها  
صح أيضا ثم إن كان العفو في حال صحة الجرح بأن كان يذهب ويحيى ولم يصرد أفراس يعتبر  
من جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار ذافراش يعتبر عفو من ثلث ماله لأن العفو تبرع  
منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فإن كان قد رالدية يخرج من الثلث يسقط  
ذلك القدر عن العاقلة وإن كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلاثة يؤخذ  
منهم وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند  
أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله عفو عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث  
منها سواء من جنابات البدائع ملخصا نقروى أقول والفرق على قول الامام بين قول الجني  
عليه عفو عن الجناية وقوله عفو عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل  
الساري منها وغيره فالقتل يسمى جنابة بخلاف القطع والجراحة فإنه لا يشمل الساري مالم يزد  
قوله وما يحدث منه فإذا قال المجرع أو المقتوع عفو عن الجناية يكون عفو عن الجرح  
والقطع وعن القتل إذا سرت الجناية إليه وإذا قال عفو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن  
القطع وما يحدث منه فكذلك لأن قوله وما يحدث منه صريح في شمول السرية بخلاف  
ما إذا لم يقل وما يحدث منه فإنه لا يشملها وعندهما لا فرق بين اللفظ الثلاثة لأنه يراد بالعفو  
عن الجراحة ونحوها المفوع عن موجبها فيشمل النفس كالجنابة والمتنوع على قول الامام

مطلب يصح عفو المجرع  
قبل موته عن الجراحة  
وما يحدث منها

مطلب العفو عن الجناية  
إن كان في حال الصحة فن جميع  
المال والاف الثلث  
مطلب في الفرق بين قوله  
عفو عن الجناية وقوله  
عفو عن الجراحة



\*(سئل)\* في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بآلة جارحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعي ثم عفا عنه بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بدفعه ولئن بقي من الورثة حصته من الدية \*(الجواب)\* نعم ويسقط بصلح أحدهم ودفعه وللباقي حصته من الدية درر من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا حصه للعاس في إسقاط حقه اه والمسئلة في التنوير والمنع والماتقي وغيرها والدية تورث اتفاقا لشباه من الغرائض وعفوا لأولياء قبل موت المجرور يصح كما يصح عفو المجرور لوجود السبب وصحة الإبراء بعد وجود السبب بزيادة قبيل الشجاج عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي مالا حاوي الزاهدي من فصل أمر الغير بالحماية \*(سئل)\* فيما إذا عفا ولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص بدفعه \*(الجواب)\* نعم ويسقط القود بموت القاتل ويعفو الأولياء وبصلحتهم عن مال ولو قليلا ويجب حالا وبصلح أحدهم ودفعه ولئن بقي حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله في الماتقي أقول وما وقع في الاختيار وشرح المجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لأحد مطلقا ورده أيضا في حاشيته على شرح المجمع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت دراية ورواية وتامه فيما حذرناه في رد المختار وكتب فيه مانصه تمتة عفا الولي عن أحد القتاتلين أو صاحبه لم يكن له أن يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فاضل خان وغيره أن له اقتصاصه فهستأني قلت وبالثاني أفتى الرملي كما في أول الجنايات من فتاواه \*(سئل)\* في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فشلت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالأكراه المعتبر شرعا أنه أبرأ الضارب من دية يده المربوذة فهل إذا ثبت ما ذكر بوجهه الشرعي يكون الإبراء المذكور غير صحيح \*(الجواب)\* نعم إذا ثبت أكراهه بذلك الرجوع عما أبرأ منه والله تعالى أعلم لا يصح مع الأكراه أبرؤه مديونه أو أبرؤه كفيلا بنفسه أو مال شرح التنوير للعلائي من الأكراه ومثله في المنع عن الحماية ولا يرب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية \*(سئل)\* فيما إذا ضرب زيد عمرا عمدا بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد فقطع يده اليسرى من مفصل الرسغ \*(الجواب)\* نعم قال في الماتقي القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه حفظ المائلة إذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد القاطع أكبر من المقطوع اه \*(سئل)\* في رجل أجنبني دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فألقت جنينا ميتا إذا كراهنا قبلنا بعد ستة أشهر فهل تضمن عاقلته نصف عشر دية الرجل \*(الجواب)\* نعم أقول وفي الخيرية وقد أفتى والد شيخنا آمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة فألقت جنينا لا تضمن وإذا خوفها بالضرب تضمن وأقول وجه الفرق أن موتها بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب إليه وبالصياح موتها

مطلب إذا عفا بعض الأولياء  
سقط القصاص

مطلب الدية تورث اتفاقا  
مطلب عفو الأولياء قبل  
موت المجرور يصح

مطلب إذا عفا بعضهم فباقي  
الدية في مال القاتل

مطلب فيما عفا الولي عن  
أحد القتاتلين  
مطلب الإبراء لا يصح عن  
الدية بالأكراه

مطلب الدية من الديون  
الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى  
من الرسغ عمدا فقطع يده  
اليسرى

مطلب خوف امرأة بالضرب  
فألقت جنينا ميتا

مطلب صاح على امرأة  
فألقت جنينا

بالخوف الصادر منها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبير فمات لا يضمن وأنه لو صاح عليه  
 فمات فمات منها تجب الدية وأقول لا مخالفة لانه بالاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني  
 بالصيحة فمات المذنب الى الصائح والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة  
 انه مات من التخويف وعلى هذا فلو صاح على امرأة فماتت فماتت من صيخته يضمن ولو ألفت  
 امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها فماتت فانه تحرير جديده اه ما في الخبرية ملخصا  
 (سئل) فيما اذا دخل اللصوص بيت زيدا في غيبته وسرقوا أمتعة له لاقبل على ظنه  
 أن عمر اجاره منهم ورفع أمره لحاكم العرف فأحضر الحاكم عمر أسأله فأنكر فضربه فأقر وذكروا  
 أن له شركاء عندهم للحاكم فحبسه مدة حتى مات في الحبس عن ورثة يزعمون أن زيدا يضمن  
 دية فهل لا يضمن زيدا دية ولا عبرة بزعم الورثة (الجواب) نعم قال في القنية من الغصب  
 من باب ضمان الساعي والتمام بخ شكاه عند الوالي بغير حق وأتى به فاضرب المشكوة عنه  
 فكسر سننه أو دمه يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان حبس بسعاية فتهرب وتسور جدار  
 السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فاقيل أنفق بالضمنان في مسئلة الهرب  
 فقال لا ولومات المشكوة عليه بضرب القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسامنه  
 لا تقضى اليه غالبا اه ومثله في الحياوي الزاهدي من الباب المرقوم ومثله بالحرف في  
 الفصولين في ٣٣ في ضمان الساعي ونقله في غصب المنع عن القنية ومثله في العلائي وإذا  
 اجتمع المباشر والمنسب اضيف الحكم الى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء  
 أقول حاصله أنه اذا شكاه بغير حق يضمن ما تلفه الوالي أو اعوانه من عضو أو من مال دون  
 النفس لان الشكاية لا تقضى الى الموت غالبا بخلاف العضو والمال لان الغالب افضاؤها  
 اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة الاشياء المذكورة أفتى به المتأخرون على  
 خلاف القياس زجرا عن السعاية بغير حق والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أخذ رجل  
 سكين عمرو بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل لا ضمان على عمرو (الجواب) نعم دفع  
 سكينه الى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا خانية من  
 فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكينه الى رجل فقتل به نفسه لم يكن على الدافع شيء  
 تارخانية من الفصل الثاني في الجناية على النفس (سئل) فيما اذا جرح زيد عمر بندقية  
 عمدا في فخذه جرحا لا يمكن فيه المائلة وصار صاحب فراش فإلزم زيد بعد برئه (الجواب) يلزمه  
 حكومة عدل كما في الملتقى وغيره وهي هنا أن يقوم عبد الله هذا الاثر ثم معه فقدر  
 التفات بين التيمم من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة  
 واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ والله أعلم أقول اعلم أن الجناية بالجرح ان كانت في الوجه  
 أو الرأس أمي شجة وان كانت في غيرهما تسمى جراحة والشجاج عشرة بعضها له ارش مقدّر  
 بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء من الجراح له ارش معلوم الا الجائفة وهي جراحة  
 تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدوها مع الشجاج باعتبار انها قد تكون

مطلب فيما اذا التهمه بسرقة  
 فشكاه للحاكم وحبسه  
 حتى مات

مطلب يضمن الساعي بغير  
 حق

مطلب أخذ سكين عمرو  
 وضرب بها آخر لا ضمان  
 على عمرو

مطلب تجب حكومة عدل  
 في جرح لا يمكن فيه المائلة

في الرأس وهذه الشجاعة لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد والحمد الا الموضحة وهي التي  
توضح العظام أي تظهرها فان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية وان كانت عداً ففيها  
القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مشى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية وجوب  
القصاص فيما دونها وهي ستة كمانه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل  
الواجبة فيما لا نص فيه على شيء مقدراً قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم عملوكا بدون هذا الاثر  
ثم يقوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلاث عشر  
الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه  
الشجاعة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الاول كما في التنوير  
والنقابة وغيرها ونقله العلائي عن عدة كتب وفي المعراج أنه قول الائمة الثلاثة وقال ابن  
المنذر أنه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول  
الكرخي لو الجناية في وجهه ورأس أي لانها موضع الموضحة فحينئذ يفتي به ولو في غيرهما أو تسر  
على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقاً لانه أسوأه ونحوه في الجوهرة الخ وكذا ذكره  
الزيلعي وقال وكان المرغيباني يفتي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس  
أو غيرهما وهو قيد لقوله أو تسر وفي القهستاني وهكذا كله اذا بقي للجراحة أثر والا فعندهما  
لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما أنفق الى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم  
وتعامه في الذخيرة وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف ارش  
الالم بأجرة الطبيب والمداواة قال فعليه لا خلاف بينهما وفي تصحيح العلامة فاسم أنه على قول  
الامام اعتمد المجوزي والنسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً  
وقال لا يستحسن أن تجب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهكذا اجراحة برئت اه  
وقال شيخنا شايخنا السائحاني ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الاتي مبني على المشاحة  
اه وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه اذا ضرب يد غيره فبكسرها وعجز عن الكسب فعلى  
الضارب المداواة والنفقة الى أن يبرأ واذا برأ وتعطت يده وشلت وجب ديتها والظاهر أنه  
يحسب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جرح زيداً بسكين  
في ظهره وعجز المجروح عن الكسب فقام يكلف الجراح وزوجها بالانفاق والمداواة  
فهل يكون النفقة والمداواة على الجراح دونها (الجواب) نعم رجل جرح رجلاً فجرح  
المجروح عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب  
الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود نقلاً عنه أقول ظاهره أن المراد بالنفقة غير  
المداواة وهي أن تنفق على المجروح من طعام وشراب وكسوة الى أن يبرأ والظاهر أن هذا  
فيما اذا كان المجروح فقيراً ينفق من كسبه بقرينة قوله فجرح عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم  
الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط اذا كان فقيراً أو عليه وعلى عياله لم أره  
وايراجع (سئل) في رجل ضرب رجلاً مسلوباً بعض أعضائه على ظهره ولم يزل صاحب

مطلب اختلافوا في تفسير  
حكومة العدل

مطلب على الضارب المداواة  
والنفقة الى أن يبرأ

مطلب يجب على الجراح  
النفقة والمداواة

مطلب ضربه بعصا على ظهره  
فان يلزمه دية مغفلة على  
عاقلة وهو شبه العمد

فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغالطة على  
 العاقلة (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنايات وأما شبه العمد وهو قتله قصداً غير  
 ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والحجر الصغير وأما الضرب بالحجر والخشب الكبيرين فن شبه  
 العمد أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغالطة على  
 العاقلة بلا قود اه ومثله في التنوير وغيره أقول قد مناسان الدية المغالطة والعاقلة أيضاً  
 فراحته (سئل) فيما إذا عمد رجل وضرب رجلاً آخر بغير حق بسكين على بطنه وخرجه  
 ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي يزيد الاب أن يقتص منه بعد الثبوت  
 الشرعي عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وان شهد أنه ضربه بشئ جرح فلم يزل صاحب  
 فراش حتى مات يقتص لان الشابت بالبينه كالثابت مدانية ولا يحتاج الشاهد أن يقول  
 انه مات من جراحته بزانية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار  
 حاته شهدا أنه قتله بالسيف فان فالاعدا أو سكتا تقبل ويقضى بالقصاص وان فالأخطأ  
 يقضى بالدية على العاقلة وان فالألا ندري قتله عمداً أو خطأ تقبل ويقضى بالدية في مال القاتل  
 محيط البرهاني من الجنايات رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحسن أن اجعل  
 دية في ماله تتارخانية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى  
 يقول عمد افتاوى مؤيد زاده عن القمية في باب القتل بسبب أقول وانما اقتص منه وان سكت  
 الشهرود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل المسألة بقوله لان العمد  
 هو القصد بالتعاقب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالآلة فانه عادة  
 قال ولو شهدوا أنه قتله عمداً ولأنه مات به فهو أحوط اه لكن يحتاج الى الفرق بين الشهادة  
 والاقرار حيث حمل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجنايته  
 وظلمه ظهر لسانه رده وحسن ماله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بانقرينه وهي الضرب  
 بالآلة العاقلة عادة اذ لو كان ذلك عمداً لذكره بخلاف ما اذا أفكر القتل اصله لا يظهر كذبه  
 بالبينه العادلة المنزل منزلة المعانة فانه يحمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالآلة  
 المذكورة ولهذا قال الخبير الرمي في حاشية المنع بعد ما قد مناه عن غاية البيان ان هذا صريح  
 في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجسارحة بالبينه لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر  
 وقال أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقاً عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقر به  
 ويحمل على الأدنى قال في التتارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر به  
 قتل فلاناً بحديدة أو سيف ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف  
 اذا قال ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمداً اه ملخصاً لكن التفرقة  
 المذكورة انما تظهر على قول أبي يوسف اما على رواية المجرد فلا ولعل رواية المجرد قياس  
 والاولى استحسنان كما يفيد ما نقله المؤلف عن التتارخانية تأمل (سئل) في قاصرة  
 اجيرة عند امرأة نامت القاصرة ليلاً في بيت المرأة فاحرق بعض اهلها التي عثيلها وشئ من

قوله وأما شبه العمد الخ  
 انظر الى جواب اما ولعله  
 هو قوله فهو قتله قصداً الخ  
 لكن تحرفت الغاء بالواو  
 وليحذر اه  
 مطالب لا يحتاج الشاهد أن  
 يقول مات من جراحته  
 مطلب شهدا أنه قتله بالسيف  
 وقال عمداً أو سكتا يقضى  
 بالقصاص  
 مطالب قال قتلت فلاناً  
 بالسيف ولم يسم عمداً  
 ولا خطأ تجب الدية في ماله  
 حادثة في زمان سنة ١٢٤٣  
 أقرب الضرب وانكر أنه مات  
 منه الجواب رجل قال ضربت  
 فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري  
 أنه مات منها ولكنه مات  
 وقال ولي القتل بل مات  
 بضربك فانه لا يقتل به اه  
 من الفتاوى الهندية اه منه  
 مطالب اذا شهدوا عليه  
 بالقتل بالآلة جرحه لم يقبل  
 قوله لم أقصده قتله  
 مطالب احترق ثياب بنت  
 اجيرة بلا صنع أحد لادية  
 على أحد

فمخذا بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا \* (الجواب) \* حيث الحال ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد اتفق على ذلك الخبير الرملي في فتاويه الخيرية من الجنايات \* (سئل) \* في رجل بيده بندقة مجربة يريد أملاحها فأورث بجرمته نارا فخرجت وأصابته بأسكبان فيم سارجه لا آخر فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر لما قال فاضلنا إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل العمد فلدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقلة من جنائيات الخانية وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمانات والدية فقلنا عن مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده انقرض من الجنايات اتهم بقتل فقيل لم تقتل فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ أوفال قتلت عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد منية المفتي من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة دعوى وردت في جادى الثمانية سنة ١١٤٦ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى ان البندقية التي بها الرصاصة قتلته ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لما ذكرنا ان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه فيشترط تعيين الضارب وإقامة البينة بوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخبير الرملي حيث قال في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية احد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقة من بندق احدهم قتل رجلا منهم ولا يعلم من هو وولي القتل يقول حتى عند هؤلاء يعنى البواردية يعيونه عند احدهم والا كلهم غرماء فهل اذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذى خرجت بندقه فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتنفى دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم عليه ولا تنفى الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبينة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق ليدفعوه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحدا للدعوى عليه سمعت دعواه وقبالت وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان الدعى على الجميع اتهم اشتركوا في قتله بواردهم او غيرها صحت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة والمحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم أقول ورأيت فرغا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظاهرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين جماعة فأصاب رجلا وشهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذى ضرب السهم اه \* (سئل) \* في صغير لا يعقل اتهم بقتل صغيره رجل في تهمير سقفه وأمره بذلك كل ذلك بدون اذن وليه ولا وجه شرعى فسقط السقف على الغير في حالة الاستعمال وقتله فهل اذا ثبت ذلك تجب

مطلب أقربا بقتل خطأ  
وادعى الولي العمد تجب الدية  
في مال القاتل

مطلب اتهم بقتل فقال كذا  
كان مكتوبا فهو اقرار

مطلب شرط صحة الدعوى  
العلم بالمدعى عليه

مطلب خرجت بندقة من  
بين جماعة فقتلت رجلا  
ولم يعلم ممن هي لا تسمع  
الدعوى عليهم

مطلب صغير استعماله رجل  
في عمل سقف فسقط عليه  
السقف تجب دية



دية الصغير على عاقلة الرجل (الجواب) نعم أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه يأخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل المأنيج أو قال له اصعد السطح فأكس الثلج أو أمره بتطين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فقتل الصبي بغير الكلب أو يضرب الفرس برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق فمات فالدية على عاقلة الأمر في كاه جبهه ماويه يقتل كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم الجنتين من جنات النية فداوى انقروى من السباع في جنات الصيادين والمجاهدين وعليهم وتعام فوائده فيها وفي جنات كتاب أحكام الصغار والبرازية وغيرها (سئل) في ذمى قتل شقيقه المسلمة عمدا باله جراحة ثم أسلم القتال بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص عليه (الجواب) نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الأدميين كالقصاص كذا في الاشياء من أحكام الذمى فلوليها طلب ذلك بالوجه الشرعى وإذا لم يكن لها ولي فالامام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له العفو مجانا كذا في الملتقى وغيره ومثله في الخيانة والاشياء والبحر وغيره (سئل) في رجلين ضربا زيدا بهما وبعضا عمدا ضربا بهما موحدا على سائر يدينه وربطاه واراد اذبحه وخوفاه بالقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما (الجواب) نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية (سئل) فيما اذا اجتمع زيد وعمر وبكر مع جماعة عند ثرماء ونزح كل منهم من مأها المنتن ثم وقع الدلو في البئر فنزل زيد لاخرجه منها بعد ما أمر عمر وبكر بربطه بحبل وانزله فيها فانزلاه بحبل مسكاه به فلما وصل حصل له غشي فنزل عمر وبكر ليجرجه فحصل له كما حصل لزيد فنزل بكر وأخرجهما الخارج البئر فقاتل زيد بقضاء الله وقدره بدون تعذر ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر فقام ورثة زيد يطالبون عمر وبكر بدينه بدون وجه شرعى فهل لا يلزمها دية (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزمها دية (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وماشيين في طريق ومع زيد دقة مجرية حامل لها وقع مشعاها على خرائتها لا بحركته وفعله وخرجت رصاصتها فأصابت عمر فجرحت ثم برئ من ذلك الجرح وبعد أيام تمرض مدة بداء أصابه ومات منه عن ورثة يزعمون أن زيد يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه شيء (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم (سئل) في طيب ذمى غير جاهل طلبت منه امرأة مريضة دواء لها فاعطاها دواء شربه بنفسها في بنتها فرعم ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطيب يلزمه دية إذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الجنائيات (سئل) فيما اذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي بهم الى الحكم وتوعدها رجلين بالقتل ثم دخلوا عليهم وضربوها بالسيوف وجرحها كل منهم جرحا مهلكا ما تابه فنهبوا أموالها ظلما وعدوانا فبالزهم (الجواب) يلزمهم القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعى ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان قبيحا

مطلب الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص

مطلب ضربا حتى ذهب عقله تلزمها الدية

مطلب أمر رجلين ان ينزلاه الى البئر فقاتل لا يلزمهم شيء

مطلب برئ من الجرح ثم مرض بداء أصابه ومات منه

مطلب في طيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها الخ

مطلب قتل جماعة رجلين لسيوف

هالك بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم أقول في الجوهرة إذا جرحه جراحة  
لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الأول وهذا إذا كانت الجرحان على التعاقب  
فلو معافها قاتلان أه زاد في الخلاصة وكذا الوجرحه رجل عشر جراحات والآخر واحدة  
فكلهما قاتلان لأن المرقدي يموت بواحدة ويسلم من الكبر وفي القهستاني عن الحاشية  
ولو قتل رجلًا أحدهما بعصا والآخر بحديد عمد الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية  
السيد محمد أبي السعود الأزهرى على شرح من لا يدرى من لا يدرى جراحات متعاقبة ومات  
ولم يعلم المتن منها وغير المتن يقتض من الجميع لهذا الوقوف على المتن وغيره كما في فتاوى  
أبي السعود مفتي الروم وأما إذا وقف على المتن وغيره ولا يكون الا قبيل موته فالقصاص  
على الذي جرح جرحاً مهلكاً كما في الخلاصة والبرازية أه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه الفوائد  
الفرائد (سئل) في جماعة في بلدة كذا إذا بهم واجتمعهم على ضرر المسلمين والسعي  
بالفساد في الأرض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين  
وتفريقهم أموالاً للسياسة بغير حق فهل إذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي الحكم قتلهم  
(الجواب) نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيلي وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) فيمن  
شهر سلاحاً على مسلم خارج المصطفى ضرب المشهود عليه بسلاح حال كونه شاهراً فقتله  
ولم يمكن دفعه إلا به فهل إذا ثبت ذلك شرعاً لا شيء يقتله (الجواب) إذا لم يمكن دفعه  
الإبقتله والحالة هذه فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لأنه من باب دفع الصائل أقول  
التقييد بخارج المصطفى اتفاقاً والمسئلة مفصلة في متن التنوير فينبيل باب العقود فيما دون  
النفوس (سئل) في قتل وجد يقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح  
ولم يعلم قاتله وأدعى عليه القتل عما على أهلها الحكم الشرعي في ذلك (الجواب) حيث  
وجد في مكان غير مملوك لا أحد قريب للقرية بحيث يسمعون صوته وأدعى عليه القتل على أهلها  
ولا يثبت له وبالقتل أثر القتل حلف بخسوف رجل منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له  
قاتلنا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

(فصل في جنابة الهائم والجنابة عليها)

(سئل) فيما إذا وضع زيد سم فار مخلوطاً بدبس وماء في وعاء في صحن الدار لاجل هلاك  
الذباب فأخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعت به بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات  
فقام زيد يكلف أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شري فهل ليس له ذلك  
(الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) فيما إذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها  
فانفلتت بنفسها ولم يمكن إردؤها وركضت في الطريق فأصابته امرأة نصرانية فوقع على  
جنبها وتمترضت من ذلك وتريد من صاحبة البغلة مدادها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم  
انفلتت دابة بنفسها وأصابته مالا أو آدمياناً أو ألبلاً لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة  
والسلام العجماء جباراً في المقتلة هدر مخرج التنوير للعلاء في من باب جنابة البهيمة والجنابة

مطلب جرحه جراحة مهلكة  
لا يعيش معها وجرحه آخر  
أخرى فالقاتل الأول

مطلب ضرب أحدهما بعصا  
والآخر بسيف لا يبيح  
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذى  
المسلمين

مطلب شهر عليه سلاماً  
ولم يمكن دفعه إلا بقتله لا شيء  
بقتله

مطلب في القسامة

مطلب وضع سم فار في وعاء  
فأخذته بنت ووضعت به عند  
حصانه فشرب منه ومات

مطلب انفلتت دابة بنفسها  
فأصابته شيئاً فهو هدر

عليها (سئل) \* فيما اذا قاذر دابة ليسقيها من بركة ماء في البادية فجاء عمر ويقرسه  
ليسقيها ابضامن البركة مع دابة زيد فقال له زيد بعد فرسك عن دابتي فلم يمتثل امره وقادها  
يجنب دابة زيد وصدمتها حال قوده لها وادخلتها ابصدمتها في ماء البركة فخبطت فيه ثم خرجت  
وقد ورم بطنها وماتت بسبب ذلك فهل يضمن عمرو قيمة دابة زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه  
(الجواب) \* نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت  
بيدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بقمها أو خبطت بيدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق  
والقائد ما ضمنه الراكب (سئل) \* في راكب فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق  
رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة تزعم ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه  
(الجواب) \* نعم وان نفقت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضامنا لجانبة من جنابة  
البهايم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة بيدها أو برأسها أو كدمت أو خبطت  
وان نفقت برجلها أو ذنبها لم يضمن وان أوقعها يؤخذ بنفقة الرجل والذنب أيضا خلاصة من  
الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائد أو سائقا  
أو راكبا يكون ضامنا لجميع ما جنت الا النفقة بالرجل أو الذنب تنازعية من السابع عشر  
(سئل) \* فيما اذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه فاقالت بنفسه وعض  
حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرة والتنوير  
وغيرها وهي راجعة الى أن جرح الجعاء جبارا ربط حصانه في سارية فجاء آخر بجواره وربطه  
فعض أحدهما الآخر وهلك أن في موضع لما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن بزازية من الرابع  
في الجنابة على غير بني آدم (سئل) \* فيما اذا ربط زيد دابته في موضع له ولاية ربطها فيه فجاء  
رجل ونحسها بعود فنفتحه برجلها فقتلته وله ورثة تزعم أن لهم أخذ الدابة أو تضمن صاحبها  
فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان (الجواب) \* نعم (سئل) \*  
فيما اذا كان لزيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فحبل رجل رباطه لينزوه على بقرته فوطئ  
الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) \* نعم (سئل) \*  
فيما اذا كان لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد اليه وقال له ان ثورك نطوح فاربطه ونهأه  
عن ارساله فلم ينهه وسيره الى المرحى مع دواب القرية فنطح بقره زيد وعطلها وماتت من ذلك  
فهل يضمن الرجل قيمتها (الجواب) \* نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كما ذكر  
كذا في البرازية تقلا عن النية في الجناسيات وقصه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد  
بالنفس والمال ومثله في الخيرية (سئل) \* فيما اذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يتربه  
وتقدم الى الرجل جماعة واشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنع ولم يربطه  
في زمان يقدر فيه على ذلك حتى عض صيا وتعال ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه  
الضمان (الجواب) \* نعم والمسئلة في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل  
كلب عقور يؤذى من يتربه فلا لاهل البلد أن يقتلوه وان ألقف شيئا يجب على صاحبه الضمان

مطلب يضمن القائد ما صدمته  
الدابة

مطلب نفقت الدابة برجلها  
أو ذنبها الخ

مطلب ائقت حصانه وعض  
حصان آخر لا يضمن

ان كان تقدم اليه قبل الاتفاق والانشاء عليه كالحائط المسائل اه قات وفي طرح مثلا  
 خسرو له كلب يأكل عنب الكروم فأشهد فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن  
 فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط والنور وعقر الكلب العقور فيضمن  
 إذا لم يحفظ اه فيمكن حمل المتلف في كلام الزيلعي على الآدمي فيحصل التوفيق بين كلام  
 الزيلعي وكلام من لا خسرو والله تعالى أعلم منع من باب جنابة البهيمة أقول كانه فهم من كلام  
 من لا خسرو انه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد وانما معنى كلامه أن ما يخاف  
 منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه موجب للضمان إذا أعقب تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف  
 منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيده فيه الأشهاد بدليل تشبيهه بالحائط المسائل  
 فان الأشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب  
 يأكل عنب الكروم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن إذا أشهد  
 عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المسائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس  
 والأموال تبعاً لما إذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزيلعي ومن لا خسرو لأن كلام  
 الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه مفيد موجب للضمان  
 في النفس والمال وكلام من لا خسرو في كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قات  
 وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آخرياب القود فيمادون النفس عن القاضي بديع  
 ان الأشهاد لا يكون الا في الحائط المسائل لا في الحيوان اه لكن أفتى في الخيرية بالضمان بعد  
 الأشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح مستندا لما في البرازية عن القنية في نطح  
 الثور يضمن بعد الأشهاد النفس والمال قال وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان  
 كالحائط المسائل اه هذا ما حررته في رد المختار على الدر المختار (سئل) في ثور انقلت  
 نهرا بنفسيه من دار صاحبه في غيته بلا صناعه فدخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعيرافهل  
 لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلا أو نهرا فأنفست  
 زرع غيره لا ضمان لانه بغير صناعه ولا عدوان الاعلى الظالمين بزازية نقلا عن الجامع وفي العيون  
 غنم دخات بستانا فأنفست وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان لم يسقها لا ضمان  
 عليه وكذا الثور والحمار عادية من الفصل ٣٢ وأجاب قارى الهداية اذا كانت المواشي ترعى  
 فأتلفت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرساها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح  
 العجماء جبار والله تعالى أعلم (سئل) في جمال معه عدة جمال محلات سائقها في طريق  
 عام احد طرفيه سفع جبل والاخر واد عميق فجاء زيد بجملته الجمال من طرف السفع وساقه على  
 حذاء جمال الجمال ونهاله الجمال مرارا فلم ينته فصدم بالامن جماله وأرقعه في الوادي بسبب  
 سوقه فهلك الجمل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي  
 (الجواب) نعم كافي التنوير (سئل) فيما اذا دفع زيدا كديشه لراع أجيره مشترك  
 ليراعاه ويتهدده بالحفظ بأجره هلوم فدفعه الراعي الى عمرو وبدون اذن زيد ما أكله ولا وجه شرعي

مطلب له كلب يأكل عنب  
 الكروم لا يضمن وان أشهد  
 عليه  
 مطلب ما يخاف منه تلف  
 الآدمي فالأشهاد فيه مفيد

مطلب انقات ثوره فاكل  
 حنطة رجل لا ضمان عليه

وفارقه ثم بعد مدة نحو شهر رده مقوى العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه \* (الجواب) \*  
 نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كما في الدر المختار للعلائي  
 \* (سئل) \* في ثور مشترك نصفين بين زيد واثام ولهم وصى عليهم طالب وصيهم الثور من زيد  
 ليكون عنده في نوبة الاثام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويريد  
 الوصى تضمينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للاثام فهل للوصى ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في جل ضربة الراعي بعصا عمدا على رجله فكسرها فهل  
 يضمن لصاحبه قيمته \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في التيسار خاتمة أقول قال في الدر المختار  
 والتقيد بالعين أى في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن بقصاتها  
 وكذا السنان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه  
 الفتوى اى لو غير ما كوله وان ما كولا خير كما مر في العينين لكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه  
 شيئا عند أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين المأ كوله  
 وغيره ففي غير المأ كوله لو قطع احدى قوائمه يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه  
 كما في الهداية وأما المأ كوله فانه ينتفع به لالا كل بعد قطع قوائمه فيخير ما لكه بين تركه على  
 القاطع وتضمينه قيمته وبين أمسكه وتضمينه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر  
 الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والا قول أصح اه وعليه المتن والشروح  
 أيضا وبه يقتضى كما في جامع الفصولين فيترجى على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلائي عن  
 العيون \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد جل اعتماد العض فتقدم الى صاحبه رجل وقال  
 ان جلك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدر فيه على ذلك غيره  
 الى المرحى فركب على جل الرجل وعصاه ومات من ذلك ويريد لرجل الا أن تضمين زيد قيمته  
 بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في جنائيات الخيرية بقولها  
 \* (سئل) \* في رجل ضرب حمارا خر عدا بجحر على اذنه فهلك لساعته ويريد صاحبه تضمين  
 الضارب قيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو ذبح حمار غيره ليس له  
 أن يضمه النقصان ولكه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يمسكه  
 ويضمه النقصان وان شاء ضممه كل القيمة ولا يمسك المذبوح عمادية من جنائيات الدواب  
 \* (سئل) \* في رعاة غنم فادوها قريبا من خيار زيد القائم بحقائمه فرعته وألقته فهل يلزم  
 الرعاة قيمة ما تلف \* (الجواب) \* حيث فادوها قريبا من خيار زيد بحيث لو شاءت تناولت  
 منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب قتارى العتابي اذا فادوها قريبا من الزرع  
 بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

مطلب في عين الدابة ربع  
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل الثور  
عند الشريك بعد الطلب  
يضمن قيمة حصه شريكه  
مطلب كسر الراعي رجل  
الجل يضمن قيمته  
مطلب يفرق بين الجنابة  
على الدابة المأ كولة وغير  
المأ كولة

مطلب له جل اعتماد العض  
فاشهد عليه

مطلب الراعي اذا فادها قريبا  
من الزرع يضمن

كتاب الحيطان وما يحدث  
الرجل في الطريق وما يتضرر  
به الجيران

\* (كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرر به الجيران ونحو ذلك) \*  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في تواجده من مالكة فانقضت مدة اجارته وانقض  
 حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعذر من أحد ولا صنع فقام ولى الصغير يكلف



زيد ادفع دية الصغير زاعما أن زيد اقال لمالك النمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن  
 ضمانه على فهل لا ضمان على زيد في ذلك (الجواب) نعم أراد أخذها نقض جدار مشترك  
 وأنى الاخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن  
 الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا آخر  
 ضمانت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء خانية من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح  
 أيضا بجهاالة المكفول عنه ولا بجهاالة المكفول له وبه مطلقا (سئل) في حائط لرجل  
 فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من  
 الرجل نقضه له بى بنة شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار  
 الوقف وأتلف منها مشرفة ورفوفا وبعض درج فهل يضمن ما تلف بعد ثبوت الطلب والاشهاد  
 عليه بذلك (الجواب) حيث طالب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها  
 وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متعديا والمسئلة مشهورة في الذون من الحائط  
 المبائل في الخنايات أقول قال الزيلعي الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر  
 الاشهاد ليمكن من اثباته عند جوده أو جوده عاقلته فكان من باب الاحتياط لا على سبيل  
 الشرط اه ومثله في الدرر والعناية وغيرها وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من  
 صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا صيبا أو امرأة أن مال الى طرية هم وواحد من  
 اصحاب السكة الخاصة ان مال اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اه وفي جامع  
 الفصولين والاشهاد انما يصح ممن يضره وقوعه لا ممن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب  
 الدار هو يتضرر بوقوعه فيصح الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من  
 كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من المالك والساكن باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اه  
 (سئل) في دار جارية في ملك زيد وفي تواجر عمر ومن زيد مدة معلومة باجرة مقبوضة بيد زيد  
 وفي أثناء المدة مالت طبلية معلومة في الدار لجهة صاحبها وطلب عمر ومن زيد تميرها ونقضها  
 فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر وقتلتها بعد ما أخبره بميلها  
 وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية الزوجة عاقلة زيد (الجواب) حيث مال  
 الحائط وهو الطبلية المذكورة الى الدار الزبورة وطالب عمر والمستأجر زيد مالها تميرها  
 وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت  
 بنفسها هي زوجة عمر والمستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل  
 كما صرح بذلك في التنوير والمتقى والمداية وغيرها (سئل) في حائط مشترك بين زيد  
 وعمر وفاصل بين داريهما قال الى جهة دار زيد فتقدم الى عمر وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون  
 التمير عليه بما يحسب الملك المشترك بينهما نصفين فلم يرض عمر وبذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف  
 لزيد حائطا وبنة أو مرتقا وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع إمكان  
 رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التلف (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضيان

مطلب ان وقع الحائط يكن  
 ضمانه على لا يضمن

مطلب سقط الحائط بعد  
 الطلب والاشهاد يضمن

مطلب الاشهاد في الحائط  
 المائل غير شرط بل الشرط  
 الطلب

مطلب طلب المستأجر من  
 المؤجر نقض الطبلية المأثمة  
 وأشهد عليه فلم يفعل حتى  
 سقطت على زوجته ضمن  
 عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه  
 في الحائط المشترك فلم يجر  
 حتى سقط يضمن بحصته

قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة فقال الى أحدهما افتقدتم اليه الذي له  
الحولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر به صاحب الدار فان أقرآن الحائط بينهما  
وانه كان مخوفاً وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فاذا أنفسد شيأ بسقوطه بعد إمكان رفعه بعد  
الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك \* (سئل) \* في رجل حفر بئراً في طريق  
العمامة في قرية بدون إذن الامام وتركها وأمره أهل الخلة بضمها فلم يفعل حتى تردى فيها رجل  
وطغف فهل يضمن قيمة ماله في ماله بالوجه الشرعي \* (الجواب) \* حيث حفر البئر  
المذكورة في طريق العامة المزبور بدون إذن الامام يضمن قيمة الجمل لماله والله تعالى أعلم  
فان في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كيتأدى العاقلة لو حفر بئراً في طريق  
أو وضع حجراً أو تراباً أو طيناً ملتحقاً فتلحق به انسان لانه سبب فان تلف به أي بواحد من  
المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم ياذن الامام فان أذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر  
طريق جوعاً أو عطشاً أو انغمساً لا ضمان به يقتضي خلاصة خلافاً لما اه احتقر بئراً في طريق  
مكة أو غيره من القيا في غير محل للناس فوق المنزل لا يضمن بخلاف الامصار وهذا عرفت  
ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المغاوير والعماري لانه لا يمكن العدول  
عنه في الامصار غالباً دون العماري كذا في شرح الزايد على القدر في أول وسط الديان  
رش الماء على طريق فعمليت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش  
كل الطريق أمر الاجير أو السقاء بالرش فرش فناء فكان الأمر ضمن الأمر دون الراش  
والحارس اذا رش ضمن كغير ما كان منية المفتي من مسائل الطريق ومسئلة رش الماء  
في الطريق في العمادية من فصل ٣٣ في انواع الضمانات بأحسن وجه \* (سئل) \* في سكة  
غير نافذة فيها بيوت لجماعة معلومين فهدأ أحد الجماعة وأجرى ميزاباً سطحه وسيلته الى السكة  
المزبورة بدون إذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعاً \* (الجواب) \* نعم أخرج  
الى طريق العامة كنيفاً أو ميزاباً أو جرساً أو دكاناً جازاً اذا لم يضر بالعمامة ولكل واحد من أهل  
الخصومة منعه ومظالمة بتقصه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير إذن الامام وان بنى للمسلمين  
كمسجد ونحوه لا وان كان يضر بالعمامة لا يجوز أحداته والقعود في الطريق لبيع وشراء على  
هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه أحد باحداث ما ذكرنا مطلقاً أضربهم أولاً الا باذنهم  
أي باذن أهل لان الطرق التي ليست نافذة مملوكة لأهلها فهم شركاء ولهذا يستحقون بها  
الشفعة والتصرف في المالك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضربهم  
أو لم يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر بأحد منع من باب  
ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم للوالي أن يعطى من طريق الجادة أحد البيوت  
عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له ذلك وليس هذا الا للبيعة فالوالي لا سلطان  
أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة خائفة من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة  
\* (سئل) \* في سكة غير نافذة فيها دور لجماعة ذميين يريد أحدهم أن يحدث في وسط

مطلب حفر بئراً في طريق  
العمامة فتردى فيه رجل ضمنه  
في ماله

مطلب المراد بالطريق الطريق  
في الامصار دون القيا في  
مطلب في رش الماء في  
الطريق

مطلب ليس له اجراء الميزاب  
والسيالة الى السكة

مطلب للوالي أن يعطى أحداً  
من الطريق لبنى عليه لن لم  
يضر أحداً

السكة بناء ويقسم حصصه منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك  
 (الجواب) نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها  
 وإن اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثر فيه الناس كان لهم  
 أن يدخلوها هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم  
 وأنما لهم المرور فقط بزارية من نوع في السكة الغير نافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكك  
 التي ليس لها منفذ ليس لأحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر بالوعة والماء وإن اجتمعوا كلهم  
 على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وأنما لهم أن يمتروا ويحاسبوا عمادية من الفصل المذكور  
 (سئل) في زقاق غير نافذ فيه دور جماعة فتحفر فيه واحد منهم بئر بالوعة ينزل فيه أنجاس  
 ذاره وذلك بدون اذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك إلا باذنهم ويمنع  
 من ذلك (الجواب) نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيء إلا يملكه إلا باذن كل  
 أهل السكة إلا على والأسفل وما يصنع في السكك من الكنف والميازيب إن حدثت  
 لكل أحد أن يهدمه وإن قديمة تركت وقال محمد في الحديثة إن لم يضر أحد المأهله بزارية  
 من الحيطان وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقاً أضربهم أولاً إلا باذنهم  
 لأنه كالمالك الخاص بهم شرح التنوير للعلائي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله  
 إلا باذنهم مخالف لما يفهم مما مر آنفاً عن العمادية من قوله وإن اجتمعوا كلهم على ذلك لكن  
 معناه والمذكور في المتن والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد  
 الكريم بن محب الدين القطبي الحنفي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج  
 عن جداره في ممر غير نافذ يضر بالمارة بالطرقة بالقدر والنجاسة وله أيضاً سيارة بين  
 الجدران وهي ضارة بأساس الجدران فهل للحاكم الشرعي منعه من ذلك أم لا أجاب إن كان  
 الضرر بينا منعه القاضي من ذلك والا لا والله تعالى أعلم فتاوى الكارزوني من كتاب الموات  
 والطرق دار في سكة غير نافذة أراد صاحبها أن يحفر بئر بالوعة على بابها خارج داره فاهم  
 أن يمنعوه فإن غطي رأسها وكبسها وجعل طريق الوصول إليها من الداخل فاهم أن يمنعوه لأن  
 الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فاهم منعه عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة من  
 الباب الرابع طريق غير نافذ كان لأصحابه أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه الدواب  
 وأن يتوضؤوا فيه وأن عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن وأضع الخشب وإن حفر فيها  
 بئراً أو بني فيها بناء فعطب انسان بذلك يضمن ويؤاخذ بأن يطعم البئر خانية من فصل فيما يجوز  
 لأحد الشرى كين أن يعمل في المشترك (سئل) في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور  
 وضع واحد من أرباب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون اذن  
 منه ولا من بقية أهلها وتضرر صاحب الجدار بذلك ضرراً ينافي ما يقرر الواضع بأزالته (الجواب)  
 نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتن والشروح أقول هذا إذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار  
 أما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا ضرر لغيره في مدة يسيرة على جاري العادة فإنه لا يمنع بدليل

مطلب ليس لهم قسمة سكة  
 غير نافذة ولا بيعها ولا ادخالها  
 في دورهم

مطلب ليس لأحد من  
 يحفر فيها بئراً ولو اجتمعوا  
 كلهم

مطلب ليس له حفر بالوعة  
 في سكة غير نافذة

مطلب الكنف والميازيب  
 إن حدثت هدمت ولا تركت  
 مطلب لا يجوز لأحد أن  
 في سكة غير نافذة وإن لم يضر  
 إلا باذنهم

مطلب يمنع من إخراج  
 الميزاب إلى ممر غير نافذ  
 مطلب ليس له حفر بئر بالوعة  
 على باب داره وإن غطى  
 رأس البئر

مطلب لأصحاب طريق غير  
 نافذ أن يضعوا فيه الخشب  
 مطلب وضع أو ساخ داره  
 لصيق جدار جاره يؤمر برفعه

ما قدمه آتفا عن الخانية وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينا في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدر المرور ويتخذ في الاماين مرة ويرفعه سريعا فله ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن بني فيها رامساك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التارخانية ان فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يحدثه معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان باحدائه فيها بئرا أو نحوها شاغلا للسكة وما كان غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصه شركائه تأمل والله تعالى أعلم (سئل) في دخله غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي مساحة الدخلة موضع معدلا لقاء القمامات والاولساح من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة بعارض البقية في التصرف بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكره بقى القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في ذلك (الجواب) نعم ثم الاصل أن ما كان طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة توحيدى على النقاية ففي مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم أنها قديمة فبالاولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في داره طبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملة مساكن داره وقوفة فسبب ذلك قريتين وشبابا كالضوء قديمين للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع الضوء عنهما بالكلية وزكب بحسين على حائط القاعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ماسد به القريتين والشبابا ورفع الجسرين دفعا للضرر عن الوقف فهل يجاب الناظر الى ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم وهذا أعنى سد الضوء بالكلية من الضرر البين والفتوى على منعه كما في البحر والتنوير وحواشى الاشياء للسيد المحمى ناظرا عن شرح الوهبانية لابن الشحنة ونقله العلامة البيرى في حواشى الاشياء فأنلا في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام العمان اسكنه الله فسيح الجنان متمعا بالروح والريحان أقول قد منا في متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات نقل عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما اذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للوضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان وجاره في داره مربع أيضا أسفل من الاول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة مستقفة يسقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها وينسد بسبب ذلك الضوء المزبور بالكلية وفي ذلك ضررين لزيد ويريد زيد منع الجار عن ذلك فهل له منعه (الجواب) نعم فان سد الضوء بالكلية بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه

مطلب اراد ان يتخذ طينا  
في طريق غير نافذ الخ  
مطلب لكل من اصحاب  
الدخلة امساك الدواب على  
باب داره  
مطلب اذا فعل ما ليس من  
جملة السكنى يضمن حصه  
شركائه  
مطلب في ساحة الدخلة  
اموضع معدلا لقاء الزبالة  
يبقى على قدمه  
مطلب الاصل أن ما كان  
في سكة نافذة ويعرف  
حاله يجعل حديثا والامام  
رفعه

مطلب سد الضوء بالكلية  
من الضرر البين المقتضى بمنعه

مطلب ايسر له سد قمارى  
الجار

كما أفقئ بذلك العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق أقول قد منافي متفرقات القضاء  
إذا كان له قربتان فسد ضوء أحدهما بالكلية مع أمكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر  
أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر أن الشباك كالسبب والله  
تعالى أعلم **\*(سئل)\*** فيما إذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة لجاره  
وبينهما فاصل ويعارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان الطبقة شبا كامنح نصف  
اشراقه بسبب طبقة زيد والحال انه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجارين هل ليس للجار منعه  
**\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لزيد حانوت قديم معدة لحياكة عبي الصوف  
وبحائط الحانوت طاقة قديمة للضوء ولدار عمر وخلف الحائط بيت محاذ للطاقة يريد عمر وتعلية  
الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر بين لزيد لان سداد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس له امر وذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم ونقلها ما تقدم **\*(سئل)\*** في رجل بنى في داره قصره شبابيك مطلة  
على ساحة دار جاره التي هي محل قرار نسائه وجلسه من وبني سلمان حجر يصعد منه للقصر  
مشرفا على الساحة المذكورة ثم بنى طبلة على طبلة جاره لمنع الاشراف بدون اذن جاره  
ولا وجه شرعي ويريد الجار تكليف الرجل رفع الطبلة وسد الشبايك ومنعه من الصعود  
على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك **\*(الجواب)\*** نعم يسوغ له ذلك الا أن يبنى الرجل ساترا  
في ملكه يمنع الاشراف وفي مجموعة عطاء الله أفندي قلا عن خيطان المضمرات والساحة  
إذا كانت مجلس النساء والذكورة تشرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه الفتوى  
**\*(سئل)\*** فيما إذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبابيك يكلفه جاره سدها متعللا بانها  
تشرف على مشرقة في داره وعلى باب قصر فيا والحال أن المشرقة والقصر ليسا محل جلوس  
نسائه وقرارهن بل في الدار سفلى فيه صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن واعمالهن فهل بحيث  
كان الامر كما ذكر لا يجبر زيد على ذلك **\*(الجواب)\*** نعم أقول هذا ظاهرا إذا كان القصر  
المذكور لا يجلس فيه النساء أصلا أما لو كان النساء يسكن فيه في الصيف مثلا أو في الليل  
دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لكل من جارين  
سطح بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الا أن احدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع  
بصره في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة فهل للجار ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويان فآخذ المشتري جاره  
حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه  
ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له  
أن يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود  
لانه كما تضرره ويتضرر الاخر خانية من فصل ما يدخل في البيع بلاذ كروم له في البرازية من  
الحيطان من الثاني في الحائط وعمارته **\*(سئل)\*** عن الذي إذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين  
وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على حيرانه هل يمكن من ذلك **\*(الجواب)\*** أهل

مطلب اذا قلل الضوء ولم  
يكن الضرر بينا لا يمنع

مطلب ليس له سد الضوء  
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبابيك  
تطل على ساحة دار الجار  
ويؤثر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من  
شبابيك تشرف على  
المشرفة والقصر اذا لم يكونا  
محل قرار النساء

مطلب له منع جاره من  
الصعود الى السطح حتى  
يتخذ سترة

مطلب يمنع الذي من تعلية  
البناء اذا حصل ضرر لجاره



الذمة في المساملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم  
وانما يمنع من تعاليمه بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف  
في كتاب الخراج له أن يمنع أهل الذمة أن يسكوا بين المسلمين بل يسكنون منعزلين عن المسلمين  
وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى  
في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت يجتمعون فيه كالكنيسة اهـ (سئل) في ذي  
يريد فتح كوة في حانوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين على الجار  
ويزعم أنها قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا  
(الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا كنه  
الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق  
بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيهما تأمل اهـ (سئل) في ذي  
فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها شبك قديم مشرف على حوش هند وأسطحته وتريد هند  
بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتبها الى حافة الشباك من أسفله من غير أن  
تعتمد على حائط الطبقة ولا تستدشياً من الشباك أصلاً ويعارضه زيد في ذلك بدون وجه شرعي  
فهل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم يت له حائط مشترك بينهما وبين جاره أراد جاره  
أن يتخذ غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمداً على جدار  
غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بزيادة من الحيطان من نوع فيمن يحدث عمارة  
تصير صاحبها (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره  
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يستد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع  
جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
كافي الخاتمة وأفتى بذلك الخیر الرملی والمرحوم الموالی سبجانه ودهالى أعلم (سئل) في رجل  
يريد أن يبنى في داره قوس حجر ملاصقاً لجدار جاره من غير أن يستند للجدار المذكور  
وأن يضع على القوس جندوعاً يركب عليه باباً طبقة تعلوها وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه  
شرعي زاعماً أنه يستد من داره الهواء القليل فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة عالية في داره وللطبقة طافات فتقع  
بحدائهن طاقة أخرى فقام عمرو يعارضه ويكافه سدها بلا وجه شرعي متعللاً بأنها تشرف  
على باب طبقة له في داره اذا صعد أحد اليها والحال أن ما تشرف الطاقة عليه ليس محل  
جلوس نساء عمرو وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الأمر كما ذكر  
يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب) الفتوى على أن الكوة حيث كانت  
للنظر والموضع موضع النساء تستد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المضمرة وغيره  
فحيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم  
(سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره طبقة على مربعة الخاص به ويعارضه جاره متعللاً

مطلب يمنع من فتح كوة تشرف  
على جاره وان كانت قديمة  
مطلب لا فرق بين القديم  
والحادث حيث كان الضرر  
بيننا  
مطلب لما ان بنى حائطاً  
ملاصقاً لحائط الجار

مطلب له أن يتخذ غرفة  
بجانب بيت جاره الخ  
مطلب لا عبرة بزعمه أنه يستد  
عنه الريح والشمس  
مطلب تستد الكوة المشرفة  
على موضع النساء بلا فرق  
بين الطريق الفاصل وغيره

بأن أحد حيطان الطبقة اذ انبت يقع تجاه شبابيك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف  
فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سده بعض الهواء والشمس عن داره فهل  
يمنع الجار عن معارضته ولا عبرة بتعاله (الجواب) نعم كافي الخانية وغيرها (سئل)  
فيم إذا اشترت ذمية دار فيها قصر له شبابيك قديمة مشرفة على أسطح جماعة يفصل بينها  
وبين الشبابيك طريق عام فقام رجل يكلفه استجميع الشبابيك المزبورة منه إلا بأن بعضها  
يشرف على أسطحه وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نساءه وقراره  
فهل يمنع الرجل من تكليف الذمية ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد  
أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك منه إلا أن السطح بسبب التعلية  
يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود إلى سطح الجار والحال أنه بعد التعلية المزبورة بقي  
بين سطح المطبخ و سطح الجار أكثر من قامتي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكر ويمنع الجار من  
معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جنيبة جارية في وقف بزملاصة لحوانيت  
جارية في وقف أهلي فتفتح ناظره شبابيك للحوانيت مطالعة على الجنيبة ويريد ناظر وقف الجنيبة  
أن يبنى بيتا تجاه الشبابيك يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة لا وقف لتكون غلة البيت فوق  
غلة الزرع والشجر والارض منه لمة بيدوت المصير يرغب الناس في استئجار بيوتها ويعارضه  
في ذلك ناظر الوقف الأهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لناظر وقف الجنيبة ذلك ويمنع ناظر  
الوقف الأهلي من معارضته في ذلك (الجواب) نعم كافي الخانية والبرازية والله سبحانه  
وتعالى أعلم وإن أراد قيم الوقف أن يبنى في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له  
ذلك لأن استغلال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض منه لمة بيدوت المصير يرغب  
الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخل كان للقيم أن يبنى فيها  
بيوتاً فيؤجرها لأن الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع لفقراء كذا في الخانية بحزم من الوقف  
(سئل) فم إذا كان لزيد حائط مجاور له فاصل بين داره ودار جاره يريد زيد أن يفتح  
في اهلي الحائط المزبورة كوة ليضع فيها قربة للوضوء فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل  
نساء أحد أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طلبة مشتركة بين زيد  
وعمر وفاصلة بين داريهما تهدمت ولا حدهما بنات ونسوة فأراد أن يبنيهما وأبى الآخر فهل يؤمر  
بالبناء معه (الجواب) ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القسمة بأن يمكن كل واحد  
منهما أن يبنى في نصيبه ستر لا يغير الآتي على البناء وإن كان أصل الطلبة المزبورة لا يحتمل  
القسمة يؤمر الآتي بالبناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كافي فاضحان والله المستعان  
جدارين رجلا بنى تهدمت ولا حدهما بنات ونسوة فأراد صاحب العيال أن يبنيه وأبى الآخر  
قال بعضهم لا يغير الآتي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ستر قال  
رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة  
يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستر لا يغير الآتي على البناء وإن كان أصل الحائط

مطلب اذا كانت الشبابيك  
تشرف على الاسطح ورأس  
درج الجار لا يؤثر بسدها

مطلب له تعلية سطحه وإن  
سهل الصعود إلى سطح الجار

مطلب له أن يبنى بيتا في  
الجنيبة تجاه شبابيك  
الحوانيت

مطلب له أن يبنى في ارض  
الوقف بيوتاً يستغلها ان كان  
انفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه  
كوة للوضوء فوق قامة الرجل

مطلب في جبر الاني على  
السترة

مطلب يامرهم القاضي ببناء  
حائط للسترة والنفقة على  
قدر الحوص

مطلب حائط مشترك بينهما  
لاحد هما أن يضع عليه  
جذوعا ويقال للآخر  
أنت مثله

مطلب ليس له أن يتخذ سترة  
أو يفتح كوة على جدار لها  
عليه خشب

مطلب جدار عليه جذوع  
لها ليس لاحدهما أن يبنى  
عليه شيئا الا باذن الآخر

مطلب جذوع احدهما اكثر  
فلاخر أن يريده في جذوعه  
الخ

لايحمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الاني بالبناء فاضيقان ومثله في الفصولين من الفصل ٣٦  
في مسائل الحيوان فارجع اليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيان وهو  
حسن جدا وانما لم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطلبة محتملا للقسمة  
\*(سئل)\* في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال  
أحدهم ببنى حائطاً ما جرابيننا دفعا لاطلاع السابقين عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولمنع  
اذتيم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحصته يفعلها القاضي  
للصلحة \*(الجواب)\* قال في العمادية من الفصل ٣ دارين رجلين اقتسماها وقال  
أحدهما ببنى حائطاً ما جرابيننا وليس على الآخر اجابة وان كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع  
عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من  
النفقة بحصته يفعلها القاضي للصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم  
بالصواب \*(سئل)\* في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لاحدهما  
جذوع ويريد زيد أن يضع عليه جذوعا فهل له ذلك وليس لشرهيكه عمرو أن يضعه من ذلك  
ويقال له ضع أنت مثل ذلك \*(الجواب)\* نعم وان لم يكن لاحدهما عليه خشب فأراد  
أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر أن يضعه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا  
حكى عن القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذوين  
ما اذا كان لهما عليه خشب اراد أحدهما أن يزيد خشباً على خشب صاحبه أو اراد أن يتخذ  
عليه سترة أو يفتح كوة أو يباحث لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع  
والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه الا أن تركنا القياس لضرورة  
انما لو منعناه عن وضع الخشب من غير اذن شرهيكه ربما لا يأذن شرهيكه في ذلك فتعطل عليه  
منفعة الحائط وهذه الضرورة مقدمة في المسائل التي عدناها والله تعالى أعلم بعمادية من  
الحيطان في ٣٥ \*(سئل)\* في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما وانكل  
منهما عليه جذوع ويريد زيد أن يبنى عليه طبقة بدون اذن من شرهيكه ولا رضى منه ولا وجه  
شرعي فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم قال قاضيان جدار بين رجلين اراد أحدهما  
أن يزيد في البناء عليه لا يجوز له ذلك الا باذن الآخر اضر الشريك بذلك ام لم يضر اه  
وفي البرازية جدار بينهما لهما عليه حولة وأراد أحدهما زيادة جعل لا يملكه الا باذن شرهيكه اه  
\*(سئل)\* في حائط مشترك بين زيد وعمرو فاصل بين دارهما ولهما عليه خشب يريد زيد  
أن يفتح في الحائط كوات ويضع فيها خشباً بارادة على اخشاب جاره عمرو كل ذلك بلا اذن  
من عمرو فهل ليس لزيد ذلك الا باذن عمرو \*(الجواب)\* نعم ولو كان جذوع أحدهما اكثر  
فلاخر أن يريده في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث فصول  
عمادية في ٣٥ وحذا القديم أن لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل اقصى  
الوقت الذي يحفظه الناس حذا القديم وما ذكر في حذا القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فافهم

أحدهما البينة على القدم والآخر على أنه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا  
غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية أقول قوله فلا آخر أن يزيد في جذوعه الخ أي إلى أن يبلغ  
مقدار جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كافي صورة السؤال فلا بدليل ما تقدم في السؤال  
السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الحاشية كما نقله المؤلف عنها في غير هذا المحل  
وفيه ولو كان الحائض بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع  
يقضي بينهما نصفين هو المختار فإن كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه حتى  
تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا إذا كان الحائض يحتمل الزيادة  
فإن كان لا يحتمل ليس له أن يزيد حاشية من باب في دعوى الحائض والطريق (سئل) \*  
فإذا اذت عارضت بينة القدم والحدوث ولم يقم مدعى الحدوث بينة على مدعاه وحجده القدم  
وثبت القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي قضى بها فهل لا تسمع بينة الحدوث بعد ذلك  
(الجواب) \* إذا عارضت بينة القدم والحدوث في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى  
وفي ترجيح البينات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلاني في شرح الملتقى  
أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكيف اه قال في الحاشية الزاهدى له  
كيف في طريق العمامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة  
بينة من يدعى أنه محدث لأنها تثبت ولاية التقص ثم رقم لا آخر القول في هذا قول المذبحي بالقدم  
لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر  
في الاصول إنما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر إذ البينة إنما شرعت لإثبات أمر حادث واليمين  
لإبقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بينة  
القدم فذلك في البناء لأن مدرجياتها في البناء ويؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء  
بينة الحدوث مقدمة لأنها تثبت أمرا حادثا فآمل وقد أفتى الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق  
الشام سابقا بتقديم بينة الحدوث على بينة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة  
الشرب من نهر مخصوص كما هو مسطور في فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أولا  
بطلت الاخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل  
ثوبان أحدهما نجس فتعزى وصلى بأحدهما ثم وقع تعزيره على طهارة الآخر له الصلاة فيه لان  
الاول اتصل به حكم الشرع فلا ينقض بوقوع التعزى في الآخر كذلك في البحر من باب  
الاختلاف في الشهادة عند قول الماسن ولو شهدا أنه قتل زيد أي يوم التعزى بمكة الى أن قال  
فان قضى بأحدهما أولا بطلت الاخرى ونقلها العلاني في الباب المذكور أيضا عند قوله فروع  
وتعارض البينات الخ والله تعالى أعلم أقول ذكر المؤلف مسألة بينة الحدوث والقدم  
في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضا وقد ما تتحرر لنا فيها وأن المؤلف قيد الخلاف  
فيما إذا لم يذكر تاريخا فان ارخا قدم الاسبق تاريخا كما هو منصوص المتون والشروح  
(سئل) \* في حادثة فاصل بين دار زيد ودار هند زيد عليه ثمان خشبات ولهند عليه خشبة

مطلب فيما اذت عارضت  
بينة الحدوث والقدم

واحدة لا غير فوهي الحائط واحد اجماع الى العمارة فهل تكون عمارته على زيد وعلى هند موضع خشبتها \* (الجواب) نعم جدار بينهما لاحدهما عليه عشرة جذوع وللاخر جذوع فلصاحب الجذوع موضع جذوعه والحائط للاخر بزيادة من الثاني في الحائط وعمارته \* (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ولزيد عليه اخشاب نحو العشرة ومتصل بحائطه اتصال تربيع وليس له روع عليه سوى جذوع واحد واحتاج للتعير وتنازاع فيه فلن يقضى به وعلى من يكون تعيره \* (الجواب) يقضى به لزيد ولعمرو موضع خشبته والحالة هذه والله تعالى اعلم ولو كان لاحدهما عليه جذوع او جذعان دون الثلاث وللاخر عليه ثلاثة اجذاع او اكثر ذكر في التوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر قال أبو يوسف القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول او لانهم رجعا الى الاستحسان خاتمة من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمادى \* (سئل) في حائط معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع ولهند عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون صاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوع هند \* (الجواب) ان كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لاحدهما اتصال تربيع وللاخر جذوع فان كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روي عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لان للتربيع سبعا على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى الا انه لا يرفع جذوع الاخر عمادة \* (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما لزيد عليه جذوع في اعلاه ولعمرو عليه جذوع في أسفله يريد زيد أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل له ذلك \* (الجواب) نعم وان اراد صاحب الاعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له ذلك والافلاو في الحاوى حائط بينهما ليس لاحدهما عليه جذوع وللاخر عليه جذوع في اعلاه فان اراد أن يسفله له ذلك لانه أقل ضررا وان اراد أن يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فللذى هو صاحب السفلى أن يرفعه بمخداء صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لما عليه جمولة وجمولة أحدهما أسفل من جمولة الاخر وأراد هو أن يرفع جمولته ويضعها بازاء جمولة صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جمولة أحدهما في وسط الجدار وجمولة الاخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط أن يضع جمولته في اعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل عليه مضرة فليس له ذلك عمادة من الحيطان ومثله في القصولين وفي صلح التوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب الاوسط ليس له أن يرفعه لانه أضر بالحائط أما لو اراد أن يسفل الجذوع من اعلى الحائط الى أسفله لا بأس به ولو اراد أن يحولها من الايمن الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك

مطلب لاحدهما على الحائط عشرة جذوع وللاخر جذوع الخ

مطلب صاحب اتصال التربيع اولى من صاحب الجذوع

مطلب له أن يسفل جذوعه ان لم يضر بالحائط



ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما \* (سئل) في حائطين فاصلين بين  
داري زيد وعمر ولهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل ببناء زيد اتصال تربيع  
من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمرو وعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمرو  
أن يركب على الأول بركوب آخر لا يحتمله الحائط وأز يركب على جميع الآخر بأخشاب  
بدون إذن من زيد ولا رضاء فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم جدد بينهما لأحد هما عليه  
عشرة جذوع ولا آخر جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط الآخر بزازية وفيها  
أيضا جدار بينهما لهما عليه جملة أراد أحدهما زيادة حمل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه أه وفيها  
أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وخرقة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع  
السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك أه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع أو اتصال  
مجاورة يقضي بينهما وان كان لأحدهما تربيع ولا آخر ملازقة يقضي لصاحب التربيع وان كان  
لأحدهما تربيع ولا آخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى ثم في اتصال التربيع هل يكفي  
من جانب واحد فعل رواية الطحاوي يكفي وهذا الظهور وان كان في ظاهر الرواية بشرط من  
جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة من الفصل  
الثالث ومثله في البزازية فان لم يكن الحائط متصلا ببناءهما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضي به  
بينهما هكذا ذكر في الأصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينازعهما فيه وليس أحدهما  
أولى من الآخر فيقضي بينهما الخ عمادية أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد  
النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما  
أه \* (سئل) في جدارين داري رجلين مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع  
أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأراد هور رفع جذوعه ووضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له  
ذلك ولا يس لصاحبه منعه \* (الجواب) نعم كافي العمادية عن الذخيرة \* (سئل) في  
جائط فاصل بين مكان جازي وقف بترويين دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بمائتين  
آخرين للمكان اتصال تربيع وعليه أيضا جملة للمكان في وسطه ولدار المزبورة عليه جذوع  
في اعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فان يقضي به \* (الجواب) يقضي به ان كان له  
اتصال تربيع وعليه جملة في وسطه لانه له عليه جذوع في اعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى  
كافي العمادية والخانية والذخيرة وعبارة الذخيرة مانعه ولو كان لأحدهما اتصال تربيع  
ولا آخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال  
أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روي عن أبي يوسف في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال  
على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال  
بالتربيع سابق على الامتياز بالجذوع لان التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا  
على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اخصوصا  
وله عليه جملة في وسطه فقد نقل في العمادية مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع

مطلب لصاحب الجذوع  
موضع جذعه والحائط  
لآخر  
مطلب في المنازعة في الحائط  
مطلب يكفي الاتصال من  
جانب

مطلب صاحب اتصال  
التربيع اولى من صاحب  
الجذوع

مطلب يرجح من جذوعه  
أسفل على من جذوعه  
أعلى

الآخر أعلى ببطقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى  
 اه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بيت يعلوه مشرقة لعمر ويتبع بها  
 عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرقة طبقة ويمنع عمران الارتفاع  
 بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد اشجار تدلت اغصانها الى ارض عمرو  
 وأضرت بها وطلب عمرو تحويلها فهل يؤثر زيد بتحويلها من ارض عمرو وتفرغ هواؤه بحبل  
 ان أمكن والا يجبر على القطع ان أبى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية في ٣٤  
 ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبائع اشجار في ضيعة اخرى يجنب هذه الضيعة  
 اغصانها متدلية في المبيعة فانه يشتري أن يأخذ به بتفريغ المبيعة من الاغصان المتدلية فيها  
 وكذا الورثا وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثه فله تفريغ ضيعة من تلك الاغصان فكذا  
 وارثه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يجبر صاحبها على  
 قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب نخلة  
 الى جاره فلجأه لقطعها لتفريغ هواؤه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفريغه بشد الشعب على  
 النخلة أو تفريغه بفضه بشد بعضه فله أن يأخذ بـ النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ  
 بشده وأما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالأولى أن يستأذن بهما فية قطع بنفسه أو بأذن له به  
 ولو أبى رفع الى القاضي فيجبره على انقطع اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد خربة في سكة  
 غير افذة لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعل لها دارا وأخذ بيتا من دار اخرى بابها  
 في سكة اخرى وضمه للدار التي بناها وفتح له بابا في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره  
 ويستطرق من داره الى السكة الاولى فقام بعض اصحاب السكة المزبورة يعارضون زيد في فتح  
 الباب المرقوم متعلين بأن البيت ليس من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح ويمنعون من  
 المعارضة (الجواب) له فتح باب الدار التي كانت خربة كما كان في القديم ومنها الى البيت  
 المذكور ويمنعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة لا تنفذ فشري يجنب داره بيتا  
 ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا وقرى بينه وبينه ما اذا اراد  
 أن يفتح بابا للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة فان له ذلك والفرق  
 انه لو فتح للبيت بابا في السكة يصير طريق السكة طريقا للبيت اذا الدخول في البيت يكون من  
 طريق السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ بـ الدار متى ما ع هذا البيت بحقوقه دخل هذا  
 الطريق في البيع فيزداد شريكا آخر في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيئ  
 الطريق بكثرة المارة وفي المسالك بانه ربما يشتبه بمقادير الانصاء في الطريق بطول العهد فيحتاج  
 الى قسمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب مشتري البيت شئ من الطريق فينقص  
 حق اهل السكة وأما لو فتح للبيت بابا في داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت اذا لا يدخل  
 للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار

مطلب لزيد مشرقة على  
 بيت عمرو ليس لعمر ومنعه  
 عنها

مطلب تدلت اغصان  
 اشجاره الى ارض الجار يؤثر  
 بتحويلها

مطلب اشترى بيتا من سكة  
 أخرى له أن يفتح له بابا في داره

قوله ظهره في هذه السكة  
 أي وبابه في سكة أخرى اه  
 منه

قوله الى السكة أي التي فيها  
 الدار التي فيها البيت اه  
 منه

طريق البيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بمقوفة لا يزيد الشريك في الطريق ببيع  
 البيت فصولين في ٣٥ ومنه في العمادية والبنائية \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار في دخلة  
 غير نافذة وبابها في اعلى الدخلة ولمند دارها في الجهة السفلى ليس تحته باب لاحد ويريد زيد  
 تحويل بابها للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها من أهل  
 الجهة السفلى ويريد ايضا بناء طبلية فوق الباب الذي يريد فتحه واخراج بروز لها الى الدخلة  
 تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن بقيمة أهل الدخلة ولا وجه شرعي فقول ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وذكر الصدر الشهيد في مسئلة السكة أن صاحب الدار اذا اراد أن يفتح  
 بابا على الجدار اعلى من الباب القديم له ذلك وان اراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس  
 له ذلك قال لأنه ليس له حق المرور وراء باب داره وكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح  
 كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختلاف  
 وان رمت استقصاءه فطبعها وبما ذكرنا اجاب الشيخ الرملي في فتاويه الخيرية من فصل  
 الحيطان الى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والافتوى ولكن المتون على  
 المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اه  
 ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة أنه يعيدها وليس لاحد أن يهدمها وان علم أن الظلة  
 محدثة فهذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء فليس له أن يعيدها ولا خيار له في الدار  
 وطرقها وما اشترها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية في ٣٤ \* (سئل) \* فيما  
 اذا كان لزيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة في أسفلها يريد زيد أن يفتح  
 لها بابا آخر في وسط الدخلة اعلى من بابها الاول في جداره الخاص به فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها واختلافوا فيه  
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد أن يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان له ذلك خانية من باب  
 الحيطان والطرق \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد في شارع دار لها باب ففتح لها بمحذاته بابا  
 آخر في الشارع النافذ المذكور وصار ينفع به مدة قام رجل يكلفه سده بدون وجه شرعي  
 فهل ليس للرجل ذلك \* (الجواب) \* حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور  
 تكليفه بسده والمسئلة في البحر في مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكثر رائعه  
 مستطيلة الخ الى أن قال بخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن له  
 أن يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في زقاق  
 غير نافذ و اراد أن يفتح لداره بابا آخر ان كان اعلى مما كان يجوز وان كان أسفل مما كان لا يجوز  
 لأنه ليس له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الزقاق نافذ لان حق المرور  
 ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار لها باب قديم  
 في سكة غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والآن يريد سده الجديد  
 وفتح القديم وأهل السكة يقررون به فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) \* نعم واذا باع الرجل

مطلب ليس له تحويل بابها  
 من اعلى الدخلة الى جهة  
 الاسفل

مطلب له فتح باب آخر اعلى  
 من بابها الاول

مطلب له فتح باب آخر في  
 الشارع

مطلب له فتح باب آخر في  
 زقاق نافذ كيفما كان

دارا بابها في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا إلى تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظرون أقر أهل السكة بذلك الباب فله أن يفتحه ويمر منه لأنه قائم مقام البائع وكان للبائع أن يفتح ذلك الباب فكذلك قام مقامه وإن جدد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع البين إذا لم يكن للمشتري بنية وإذا حلقهم واحد بعد واحد أن حلف الأول سقط الايمان عن الباقين لأن فائدة البين النكول ولو نكحوا وليس له أن يفتح لأن الأول أن يفتحه ما حلف أنه لا طريق له وإن نكل الأول فله أن يحلف غيره ثم وثم فإن نكحوا جملة كان له أن يفتح لأنه كالأقرار منهم المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى فصول عمادية في ٣٤ (سئل) فيما إذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج زيد من داره المربورة حائوتا وفتح بابها تجاه باب عمرو وباعضه عمرو في ذلك فهل له فتح الباب حيث كان الطريق عاما وليس لعمرو معارضته (الجواب) نعم (سئل) في سفلى تهدم وامتنع صاحبه من بنائه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم (الجواب) يقال لصاحب العلو ليس لك طريق إلى حقل سوى أن تبني السفلى بنفسك أن شئت وتحبس عنه عن صاحبه إلى أن يؤديك قيمة البناء وكذب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهما على بنائه أما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفلى فلأن الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه وإنما يقال لذى العلو ليس لك طريق إلى حقل سوى أن تبني السفلى بنفسك أن شئت حتى تباع موضع علوك ثم إن علوك وامتنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكني في علوك والسفلى كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي ما أتفق وقال المتأخرون إن بني بأمر القاضى يرجع عما أتفق وإن بني بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازية وقاضيان والعيني على الكثرة والمنية وغيرها وأفتى بذلك الحائوتي مفعلا والله سبحانه أعلم أقول بقي ما لترك صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من أداء القيمة فهل يجبر على الأداء ففي جامع الفصولين أنه لا يجبر لكن في حاشيته للخبر الرمي أن هذا الوجه ذوالعلو بلا إذن القاضى فلو باذنه يجبر على أداء حصته ويحبس فيه لأنه كاذنه بنفسه فيصير ديناً عليه فتحكمه حكم سائر الديون تأمل اهـ (سئل) في سفلى هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولم يرد جاره حق الانتفاع بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده (الجواب) نعم وفي شهادات فتاوى الفضلى لو هدمه وامتنع أحد هما عن البناء يجبر ولو أنه هدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصيب ما أتفق فيه منه إن فعل ذلك بقضاء القاضى خلاصة من الحيطان ومثله في الفصولين والجمادية وفي جامع الفصولين لو هدم ذوالسفلى سفله وذوالعلو علوه أخذ ذوالسفلى ببناء سفله أذفوت عليه حقا الحق بالملك فيضمن كالوفوت عليه ملكا اهـ فظاهره أنه لا يجبر على ذى العلو وظاهرا ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثاني ويجعل الأول على ما إذا بني صاحب السفلى سفله وطلب

مطلب له سديابه الجديد  
وفتح القديم إذا أقر به أهل  
الجملة

مطلب استخرج حائوتا من  
داره وفتح له بابا في طريق  
عام ليس لجاره معارضته  
ومطلب في السفلى والعلو

مطلب إذا بني صاحب العلو  
السفلى بأمر القاضى يرجع  
بما أتفق والافقية البناء  
يوم البناء

مطلب إذا هدم صاحب  
السفلى سفله يجبر صاحب  
العلو على بنائه لتعديده

من ذى العلوناء علوه فانه يجبر ولو انه دهم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ بحر من شتى القضاء أقول قد مناهى مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام على عبارة البحر هذه فراجعه **\*(سئل)\*** فيما اذا وضع صاحب العلوى في علوه جذعاً لم يكن في القديم بدون اذن من صاحب السفلى وتضرر من ذلك صاحب السفلى ويريد أن يكافئه رفعه فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** اذا أراد صاحب السفلى أن يتضرر في السفلى تصرفاً فحق فيه باباً أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جذعاً لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضى صاحب العلوى سواء كان يضر ذلك صاحب العلوى أو لا يضر عند أبي حنيفة خلافاً لما فيها لا يضر به وكذلك صاحب العلوى اذا أراد أن يبنى في العلوناء أو يضع عليه جذعاً أو يحدث فيه كيفية فافعل هذا الخلاف عمادية في مسائل العلوى والسفلى وأطال في دليلهما مؤخر دليل الامام ومثله في الفصولين والبحر والعلاتى من القضاء **\*(سئل)\*** فيما اذا أحدث ذوالعلوفيه بناء يضر بالسفلى بدون رضى صاحبه ولا اذن منه ولا وجه شرعى وطلب ذوالسفل هدم البناء لا ضراره بسفله فهل يجب ويهدم **\*(الجواب)\*** نعم قال في الخيرية من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدوده ووضع به غير حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضى بذلك لانه تصرف في ملك الغير الخ اه **\*(سئل)\*** فيما اذا تحقق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلوفيه هل يمنع ذوالعلوناء **\*(الجواب)\*** المختار للفتوى انه يمنع ذوالعلوناء من الحاق الضرر بمالك البيت السفلى ان علم يقيناً وان علم عدمه يقيناً لا يمنع وان اشكل يمنع الا برضى ذى السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لما بصارت في ذلك والسقف السفلى وجذوعه وهراويه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلوى سكنه في ذلك كما نقله في البحر عن الذخيرة وتماينه لا يجب على واحد منهما أما ذوالعلوفيه عدم وجوب اصلاح ذلك الغير عليه وأما ذوالسفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتعدي الساكن وجب الضمان والا لا كذا أفتى العلامة الخير الرملى رحمه الله تعالى كما هو صرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق **\*(سئل)\*** في سفلى له عليه علو له عمد ارادت هدمه أن تجعل السفلى حائطاً وتفتح له في السفلى باباً بدون اذن صاحبة العلوى وهو يضر بالعلوفيه هل ليس له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم قال في البحر أشار يعنى صاحب السكن الى منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اه وأفتى بذلك الخير الرملى كما في فتاويه من الحائط المسائل **\*(سئل)\*** في سطح بيت سفلى هو محل انتفاع زيد ذى العلوقام ذوالسفل يطالب زيداً بتطينته لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذوالعلوى على ذلك **\*(الجواب)\*** نعم وتقدم نقله عن الخيرية **\*(سئل)\*** في رجل أحدث على حائط جاره الخاص به ركوياً بأخشاب عديده بدون اذن الجار ولا رضى منه ولا وجه شرعى ويطالبه الجار برفع ذلك فهل يؤثر برفعه **\*(الجواب)\*** نعم ومثله في الخيرية من الحيطان مع لئلاً بأنه تصرف في ملك الغير بدون اذنه اه **\*(سئل)\*** في دار مشتركة بطريق الملك بين هند وأخوتها ولهند زوج اجنبى عن زوجات

مطلب ليس لذى العلوناء  
يضع جذعاً حائطاً بلا اذن  
صاحب السفلى

مطلب اذا أحدث ذوالعلوى  
بناء يضر بالسفلى يهدم

مطلب لا يجب تطينين سطح  
السفلى على واحد منهما

مطلب يمنع ذوالسفل من  
فتح باب

مطلب سطح علوه لزيد لا يجبر  
صاحب السفلى على تطينته  
مطلب يؤثر برفع الأخشاب  
الموضوعة بلا اذن

مطلب ليس لها ادخال  
زوجها الاجنبى في الدار



الاخوة تريد هدا دخاله الدار على الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كما في الخيرية والنعمة وغيرها (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجاعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون الاجانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفنى بذلك الخير الرملي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام اهـ (سئل) فيما اذا كان له ذوق في دار مشتركة بينهما فمزج هندی الدار به وتاب دون اذن منها ولا وجه شرعي ورفع العمارة لا يضر بالدار فهل تكون العمارة للمزج بالتمزيغ بطلبها (الجواب) نعم ذكر في كتاب الحيطات من العدة كل من بنى في دار غيره بامر يكون البناء للمروان بنى بغير امره يكون له وله أن يرفعه الا أن يضر بالبناء فحينئذ ينع بنى اذا بنى لنفسه بدون أمر أمنا اذا بنى لرب الارض بدون الامر فيبني أن يكون متطوعا عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مره وقوله وان عمرها لها بغير اذنهما قال الشيخ الامام نجم الدين الفسفي العمارة لها ولا شيء عليهما من النفقة وانه متطوع في ذلك اهـ ومثله في الاشهاد من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض (سئل) في حائط لزيد خاص به عمد جاره عمرو وركب على الحائط بعضا من من الاجار الثقال وأدخلها في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فوهي الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو (الجواب) نعم هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الزيق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانه هدم الحائط فان كان اللين مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من الغصب هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الزيق جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه هدم جدار الجاران دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانه هدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اهـ (سئل) في رجل هدم حائط جاره متعديا فادابلزمه (الجواب) الجمار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشي الاشهاد للحموي وفي العلائي على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤثر بمارته الا في حائط المسجد وبالله التوفيق أقول المراد بالمسجد ما يشبه الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشيه آمنه في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع (سئل) في حائط فاضل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تعميره وامتنع الناطر من تعميره مع زيد من غلة الوقف وللوقف غلة فهل يجبر الناطر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه (الجواب) نعم حائط مشترك انه هدم وأبى الآخر أن يبني ان كان أساس الحائط عريضا يمكنه أن يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك الا في وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى ومعنى الجبر اذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافق الشريك له أن يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف

مطلب لا يجوز ادخال الاجانب في الدار المشتركة

مطلب عمر في دار زوجته بلا اذنها الخ

مطلب العمارة في دار الغير

مطلب فعل بحائط الجار ما أوهنه يضمنه

مطلب هدم جدار جاره فالجار بالخيار الخ

مطلب يجبر الناطر على تعمير الحائط المشترك مع الشريك

مطلب في عمارة المشترك اذا أبى أحدهما

ما أنفق وفي النواذر جدارينما الكل منها عليه جولة فأنهدم وأحد ما غائب فبناء الآخر فهو  
متطوع وليس له أن يمنع الآخر من العمل إلا أن يأمره القاضي بالاتفاق عليه فيرجع وإن بني  
بابن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدي قيمته وعن محمد  
رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعا  
لأنه لا يتوصل إلى الانتفاع بصيب نفسه إلا بذلك أحد شريك في ريع أي أن ينفق عليه لم يجبر  
لكن يقال للآخر أنفق أنت وأرجع بنصف النفقة في حصة شريكك جامع الفتاوى من  
القسمه (سئل) في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك  
بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للعمير والإصلاح وتوافق الشركاء على تعميره  
وأذن زيد مع الجماعة لعمرو بحفر الأرض وتعميره فحفر فسقط من غير تعذر من عمرو ويريد زيد  
أن يضمن عمرانصيبه من الحائط فهل لأصمان عليه (الجواب) نعم هدم بيت نفسه  
فأنهدم من ذلك منزل جاره لا يضمن لأنه غير متعذبه عمادة وفصولين ومؤيدة ومثله في فتاوى  
ابن نجيم وفي الحمانية أراد نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك  
كل ما يهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فأنهدم من منزل المضمون له شيء  
لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا آخذ من مالك ما لا يلزمه شيء اهـ  
(سئل) فيما إذا أذن كل من زيد وعمرو للآخر بالركوب على حائطه وركب كل منهما على  
حائط الآخر ثم بعد مدة رجع زيد عن الأذن ورفع ركوب عمرو ويريد عمرو أيضا الرجوع عن  
الأذن وتكليف زيد رفع ركوبه فهل يسوغ لعمرو ذلك (الجواب) نعم لو أذن في الابتداء  
أن يضع الخشب على حائطه وإن بقي الدابة الميتة في أرضه كان هذا عارضة منه فتي بداله كان له  
أن يطالبه بالرفع عن أرضه وإن باع منه ذلك لا يجوز لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن صاح  
عن ذلك بشيء لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز يبري من الأمانات عن الولوالجية  
من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره بأذنه أو حفر سردابا في داره بأذنه ثم باع الجدار داره  
وطالب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك إلا إذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع  
والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال بترابته من  
القسمه (سئل) في رجل استأجر دارا من هدم ثم ركب فيها بابا وعلقا بدون أذن هدم  
وهي مقرة بما فعل ويريد الرجل قلع ذلك وقلعه لا يضر فهل له قلعه (الجواب) نعم استأجر  
دارا فخصصها أو فرشها بأجر أو ركب فيها بابا أو غلقا أو نحوها وأقر به المؤجر فأراد المستأجر  
قلعه فله قلعه لو لم يضره لولا ضرفه قيمته يوم الخصومة فهو وإن من أحكام العمارة في ملك الغير  
(سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء مطر على سطح دار جاره عمرو من قديم الزمان فخرّب  
السطح ويريد عمرو أن يكاف زيدا بتكليس المسيل الذي في سطحه وإصلاحه فهل يكون  
إصلاح السطح على صاحبه عمرو من غير جبر عليه (الجواب) نعم له مجرى ماء على سطح  
دار فخرّب السطح فإصلاحه على رب السطح كالسفل والعلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له

مطلب بني الحائط في غيبة  
شريكه بلا أمر قاض فهو  
متطوع

مطلب حفر الأرض للمجرى  
وتعميره فوق الحائط

مطلب هدم بيت نفسه  
فأنهدم جدار جاره لا يضمن  
مطلب قال أنا أضمن لك  
ما يهدم من بيتك  
مطلب إذا أذن الآخر  
بالركوب على حائطه له  
الرجوع

مطلب استأجر دارا وركب  
فيها بابا وعلقا بلا إذن المؤجر  
له قلعه الخ

مطلب له مسيل على سطح  
الجار فخرّب السطح لا يجبر  
أحد على عمارة

حق الاجراء ضع ناوقافي مقام المجرى على سطح الجمار لينفذ الماء الى مصبه بزازية من كتاب  
الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر في اصلاح المسيل والمجرى من كتاب الشرب  
والساق معرب والجمع الساقات وهو الخشبة المنقورة التي يجرى عليها الماء في الدواليب  
أو تعرض على النهر أو الجدول (سئل) فيما اذا كان لزيد دار ومسيل ماء سطحها على بناء  
جاره عمرو فأراد عمرو رفع بناءه فهل لزيد مطالبته بتسجيل ماء سطحه الى طرف الميزاب  
(الجواب) نعم له ذلك وفي فتاوى النسفي داران مجارين سطح احدهما أعلى ومسيل ماء  
العليا على الاخرى فأراد صاحب السفلى أن يرفع سطحه أو يبنى على سفله له ذلك وليس للجار  
منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وان تهدم السفلى أو هدمه المالك ليس  
للآخر أن يكلفه بالمجارة لاجل اسالة الماء لكن يبنى هو ويمنع صاحبه من الانتفاع خلاصة  
من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية أقول تقدم قبل نحو ورقتين أن صاحب  
السفل لو هدم سفله فلن له حق الانتفاع في علوه أن يجيره على بناء السفلى لانه قوت عليه حق  
الانتفاع المحقق بالملك بخلاف ما اذا تهدم السفلى بدون فعله فقوله هنا أو هدمه المالك الخ  
مخالف لما مر حيث سوى هاتين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا اقولا آخر أو يخص ما مر  
بغير المسيل فتأمل (سئل) فيما اذا كان لزيد سفلى فوقه علوه لعمرو ومستل على سطح  
ومقرقة في طرفها مرتفق قديم لعمرو وتنزل أو ساخه في قساطل قديمة داخل حائط السفلى  
ولزيد أيضا مياه تنزل في القساطل المذكورة والان قام زيد يعارض عمرا في المرتفق المذكور  
ويكلفه رفعه بدون وجه شرعي فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا كان له درج من حجر مبني في أرض دارها ولزيد طريق ماء تحت  
الدرج أراد تغييره فهدم الدرج بدون اذنها في الحكم في ذلك (الجواب) هي بالخيار  
ان شاءت ضمنته قيمته والنقض للضامن وان شاءت أخذت النقص وضمنته النقصان  
كما في حواشي الاشياء المحيى نقلا عن شرح النقاية للعلامة قاسم أقول وجهه أن البناء ليس  
من المثلثات فلا يلزمه أن يبنى له مثله ويعيده كما كان بل هو قبلي فيضمن بالقيمة لو بلا اذن لانه  
غاصب لكن في هذه الصورة ليس له امتعه من اصلاح طريق ماؤه لما نقله المؤلف في غير هذا  
المحل ونصه ولو أن رجلا له نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلية  
يقال لصاحب الارض اما أن تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه  
أبو الليث بهذا فاخذ وكذلك مسئلة الحائط قاضخان من باب الحيطان والطرق ومجارى الماء  
رجل له حائط ووجهه في دار رجل فاراد أن يطين حائطه ولا يسيل له الى ذلك الا بدخول دار  
جاره وصاحبه يمنعه من الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فاراد أن يدخل ويبني  
الطين فمنعه صاحب الدار أو له مجرى ماء في دار جاره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك  
الا بدخول داره وهو يمنعه يقال لصاحب الدار اما أن تتركه بدخل ويصلح أو يفعل صاحب  
الدار به خلاصة من أوائل كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العمادية في ٣٤ اه

مطالب له مسيل على سطح  
جاره فأراد جاره أن يعلى  
السطح الخ

مطالب له مرتفق تنزل  
أو ساخه في قساطل في حائط  
جاره ليس للجار منعه

مطالب له ان يدخل أرض  
غيره ليصلح نهر نفسه

مطالب اما ان تتركه يدخل  
ويصلح واما أن تفعل أنت  
بمالك

فحيث امتنع صاحب الدار من اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن الآخر من الدخول  
لاصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب الملك يجبر أيضا على اصلاح ماخر به لصاحب الدار من  
حفر أو هدم والا لزم أن يجبر صاحب الدار على تمكين الآخر من افساد داره والحاق الضرر به  
لاجل منفعة غيره وهذا مخالف لقواعد الشرع الشريف وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل  
لاجل الضرر العام ولا يتحمل لأجل الضرر الخاص كما يعلم من الاشياء فان الضرر لا يزال بالضرر  
\*(سئل)\* في رجل اتخذ في داره جنيته ملاصقة لجدار دار جاره وصار يسقيها بالماء ويتعدى  
الضرر الى الجدار المذكور لكون الارض رخوة ويتردى الجدار منه من ذلك فهل له منعه  
\*(الجواب)\* حيث كانت الارض رخوة له منعه غرس بجانب دار جاره يساعده عن حائط  
الجدار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين بزازية من القسمة ومثله في جامع الفتاوى من  
القسمة \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد بالوعة في داره تهدم بعض حافتي البالوعة وصار  
يجري منها الماء الى أرض دار جاره عمرو وحيطانها وتضرر من ذلك ضررا ينادي بطلب عمرو من زيد  
اصلاحها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجب على عمرو الى ذلك \*(الجواب)\* للمالك التصرف  
في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والمختار للآخرين له ذلك ما لم يكن ضررا ينادي به  
ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكنية كسد الضوء بالسكنية  
والفتوى عليه كما صرح بذلك في حاشية الاشياء للبيري من القسمة فيجاب عمرو الى ذلك قال  
في الولوالجية من آخر الصلح لرجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس لجاره أن يمنعه عن ذلك  
ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت الارض رخوة ذات  
نزوية تعدى ضرره الى جداره فله أن يمنعه لان له أن يدفع الضرر عن نفسه ولا عبرة لقرب  
والبعد والله سبحانه أعلم نهجى في أرض قوم فانبثق وخرّب بعض الاراضى للمالك الاراضى  
مطالبة ارباب النهر باصلاح نهجهم دون عمارة الاراضى بزازية من الشرب وكذا في الخلاصة  
عن النوازل \*(سئل)\* فيما اذا كان لجاعة مجرى أو ساخ قديم لدورهم في باطن الارض  
في طريق محلاتهم وانهدمت إحدى حافتيه وصار الوسخ ينزل الى بئر ماء لذى في داره القريبة  
من المجرى وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئرهم وحسمه عنه فهل يجب على ذلك  
\*(الجواب)\* نعم يجب على دفع الضرر المذكور عنه والمسئلة في الحاوى الزاهدى من فصل  
النفقة \*(سئل)\* في رجل عمر في داره خانوتا وأعد له حياكة عبي الصوف دائما وجعل  
فيه لذلك أنوالا في الارض بجانب حيطان جاره وصار عمال الرجل يحكيون العبي المزبورة  
وحصل من ذلك وهن لبناء حائط الجدار وداره بكثرة الدق الشديد العنيف الموهن للبناء  
المضر للجدار ضررا ينادي به الجار منع الرجل من ذلك بعد اثبات الضرر البين الحاصل من ذلك  
فهل يسوغ للجدار ذلك \*(الجواب)\* نعم أراد أن يبنى داره تنورا للخبز الدائم أو رجلي للطحن  
أو مدقة للقصارين يمنع عنه اتضرر جيرانه ضررا فاحشا مؤذنا زاده عن القصارين ومنه  
في شرح الكنز لا يعنى من شتى القضاء \*(سئل)\* في رجل استأجر خانوتا في محلة أصبحت

مطلب اتخذ جنيته ملاصقة  
لجدار الجار والارض رخوة له  
منعه من سقيها

مطلب عليه اصلاح بالوعة

مطلب يمنع مما فيه ضررين

مطلب اراد ان يتخذ في داره  
بستانا

مطلب نهجى في أرض قوم  
فخرّب أراضيه

مطلب في نهج الأوساخ اذا  
تهدم بعضه

مطلب يمنع من الدق الموهن  
بسبب حياكة العبي

التياب وأحدث في الحانوت مدقة للتياب وصار ياشمر ذلك في الحانوت وتضرر جيرانه بذلك  
 ضررا ينافا حشا بسبب كثرة الدق الشديد الموهن لبناء دورهم ضررا ينافا فهل يمنع من ذلك  
 حيث الحال ما ذكر **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما إذا أحدث زيد في داره اصطبللا  
 وكان في القديم مسكنا وربط في الاصطبل دواب وجعل جوارفها الى دار الجار الملاصقة  
 لدار زيد وفي ذلك ضررين لحائط الجار فهل للجار منعه من ذلك **\*(الجواب)\*** نعم وفي مسائل  
 شتى من التوازل داران متلاصقتان جعل أحد صاحبي الدارين في داره اصطبللا وكان  
 في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر لصاحب الدار الاخرى قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى  
 ان كان وجوه الدواب الى الجار لا يمنع وان كان حوافرها اليه فللجار ان يمنعه ثم اذا دخل  
 الدواب في الاصطبل وخربت الدواب جدار الجار بحوافرها هل يضمن صاحب الدواب قيل  
 لا يضمن لانه ليس بمباشر لان فعل الدواب لا ينتقل اليه لانه جدار فلو ضمن انما يضمن باذخال  
 الدواب في الاصطبل من حيث انه تسبب الى التخريب الا انه ليس بمنتهى في هذا التسبب  
 لانه أدخلها في ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند التعدي عمادية في عدم ومثله  
 في الفصولين **\*(سئل)\*** في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محلة يجري فيه ماء  
 أوساخ دورهم فحدث زيد له مجرى ماء وسخ داره بباطن الارض وصار ينزل من داره على  
 المجرى المشترك المزبور بدون اذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويريد  
 الجماعة منعه من ذلك فهل يسوغ لهم **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا اتخذ زيد  
 في داره البخارية في ملكه بالوعة فنزمت ما بها حائط جاره وبعارضه جاره في ذلك وكلفه تحويلها  
 بدون وجه شرعي فهل لا يكف الى ذلك **\*(الجواب)\*** حيث كانت في ملك زيد المذكور  
 لا يكف الى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ بئرا أو بالوعة في داره فنزمت ما بها حائط جاره وطلب  
 جاره تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لا يضمن ملتقى من شتى الفرائض ومثله في  
 التنوير من المحل المزبور أقول الظاهر أن هذا مبني على ظاهر الرواية كما يعلم مما مر في الصفحة  
 السابقة وفي جامع الفصولين لما لك الساحة أن يبنى فيها حماما أو تنورا أو بالوعة أو بئرا ماء  
 لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر بجاره الى أن قال والحاصل أن القياس في جنس  
 هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بجاره لم يكن ترك القياس  
 في محل يضر بغيره ضررا ينافا وقيل بالمنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم  
 أن الضرر البين ما يكون سبيلا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية كسند  
 الضوء بالملكية والفتوى عليه اه ولو كان يمنع الضرر باحكام البناء بالمؤن والكسب ينبغي  
 أن يؤثر به فلو لم يفعل أمر برفعه قال في جامع الفصولين فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر  
 فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام ولم يفعل  
 ضمن كالأشهاد على الحائط المائل والالم يضمن اه قال الرملي في حاشيته عليه أقول يعلم  
 منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسفه فتقدم

مطلب يمنع من احداث  
 مدقة للتياب اذا كان به  
 ضررين الجيران  
 مطلب أحدث في داره اصطبللا

مطلب خربت الدواب جدار  
 الجار بحوافرها لا يضمن  
 صاحبها  
 مطلب التسبب انما يوجب  
 الضمان عند التعدي  
 مطلب يمنع من اجراء أوساخ  
 داره في المجرى المشترك  
 مطلب اتخذ في داره بالوعة  
 فنزمت ما بها حائط جاره لا يجبر على  
 تحويلها



اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء اهـ (سئل) في رجل يريد أن يحفر في أرض داره  
بئر لأجل المطهرة ويعارضه في ذلك جاره متعللاً بأن حائطه ينزله فيها فهل له ذلك ولا عبرة بتعلله  
المذكور (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن التنوير أقول وفيه ما علمت آنفاً (سئل) في دار مشتركة بين زيد وورثة أخيه فاحتاجت للتمارة فحفرها زيد بدون إذن ورثة أخيه  
ولا أمر القاضي ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويكون متطوعاً  
(الجواب) نعم الدار المشتركة إذا استقرت فانفق أحدهما في مرتبة ما يغير امر صاحبه وبغير  
أمر القاضي فهو متطوع صور المسائل عن الخلاصة في النفقات وذوى الأرحام أقول وفي الخاتمة  
من باب الحيطان دار بين رجلين انهدمت أوديت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو  
على شريكه بشئ لأن الدار تحتل القسمة فإذا أمكنه أن يقسم يكون متبرعاً في البناء والبيت  
كذلك إذا كان كبيراً يحتل القسمة وكذلك الحمام إذا حارب وصار ساحة وكذلك البئر أراد به  
إذا امتلأت من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فإذا لم يطالبه وأصلحها وقرعها كان متبرعاً  
اهـ ومغاد هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا تمكن قسمتها أنه لا يكون متبرعاً لأنه حينئذ يكون  
مضطراً إلى البناء ليتوصل إلى الانتفاع بما لا يمكنه بخلاف ما إذا كانت كبيرة لأنه يمكنه أن يقسم  
حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطراً فيكون متبرعاً ولذا قيد الحمام  
بما إذا حارب وصار ساحة لأنه حينئذ تمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون متبرعاً لكن في البئر ينبغي  
أن لا يكون متبرعاً لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة إلى الفرق بأنه له أن يطالب  
شريكه بالبناء أي فيصير شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا أجبر لم يكن الا حرم مضطراً فصار  
الأصل أن ما اضطراً إلى بناءه كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر الشريك على بناءه فبناه أخذها  
لم يكن متبرعاً ولا فهو تبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من له حولة على حائط  
لبنى الحائط يرجع لأنه مضطراً إذا لم يتوصل إلى حقه إلا به مع أن الشريك يجبر أيضاً كالأجر  
فينبغي أن يتخذ حكمهما ثم قال والتحقيق أن الاضطراب ثبت فيما لا يجبر صاحبه كما سيأتي فينبغي  
أن يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه إلى أن قال وهذا يتخلص عن التحير بما وقع في هذا  
السبب من الاضطراب ويرشدك إلى الصواب اهـ لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف  
تدل على أن للقاضي أن يأمر ببناء الدار فإذا كان كذلك لم يكن مضطراً إلى البناء إذا أبنى شريكه  
لأنه يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب أن القاضي ذلك إذا كان الشريك غائباً لأنه حينئذ  
لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخلاف أنه إذا كانت الدار تحتل القسمة فإن أذن له  
شريكه بنى والا قسماً جبراً عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذانه بنى بأذن القاضي  
وفيما عدا ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل القسمة للطالب  
أن يبنى ثم يجرم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة وقدمنا هناك عن الأنبياء أنه يرجع  
بما أنفق لو بنى بامر قاضٍ والافقيمة البناء وقت البناء اهـ وهذا هو المحرر كما قال في الوهبانية  
لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفل إذا انهدم وعبارة الأشباه مطابقة والذي يظهر

مطلب له حفر بئر للمطهرة في  
أرض داره وإن نزحاً حظ الجار

مطلب عمر الدار المشتركة  
بلاذن بقية الشركاء فهو  
متطوع  
تحرير مهم في مسألة بناء  
الشريك في المشترك

مطلب ما اضطراً إلى بناءه  
لا يكون متبرعاً فيه

الاطلاق اذ لا فرق بينهما في ذلك في كل ما يضر طرفيه أحدهما إلى البناء كالسفل والجدار  
والرعي والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في حائط بين اثنين يريد  
أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون إذن الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
جدا بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أو  
الشريك بذلك أو لم يضر خانية (سئل) فيما إذا كان لزيد قصر في داره له طاقة غير مشرفة  
على محل نساء أحد من محله ولعمرو الذي من اهل محله دار فيه ساطلة حاجزة عن النظر من  
دارها فأزالها وعمرو حتى صار زيد يشرف من طاقة قصره المزبور على درج قصر عمرو وليس  
الدرج محل قرار نساء عمرو وجلسه فقام عمرو وكان زيد اعلم حاجز منع النظر تجاه قصره  
بدون وجه شرعي فهل لا يلزم زيد اذ كان (الجواب) نعم لا يلزم ذلك والحالة هذه  
(سئل) فيما إذا كان لزيد دار ملاصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها  
يصبان في سطح ايوان في دار عمرو من قديم الزمان فرفع عمرو الميزابين وعمل عوضهما سياطين  
يصب ماء على جدار القاعة ثم على سطح الايوان ويركب على جدار القاعة بخشبتين وعمل  
على سطح الايوان مشرفة لاجل الجلوس وصار اذا جلس يرى داخل القاعة من قمارها وهو  
محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي وتضرر زيد من ذلك ويريد  
منع عمرو من ذلك واعادة الميزابين ورفع الخشبتين فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم  
(كتاب الوصايا)

مطلب ليس له أن يزيد  
في البناء على الحائط المشترك  
مطلب رجل أزال طبلته  
فصار الجار يشرف من قصره  
على درج الرجل الخ

## كتاب الوصايا

(سئل) فيما إذا أوصت هذه من مالها لزيد بمبلغ معلوم من الدراهم لدى بيته شرعية  
وماتت عن أم وعن ورثة غيرها بعد ما سلمت المبلغ للام تدفعه لزيد وخلقت تركة لا يخرج  
المبلغ من ثمنها وقبل الرجل الوصية واجازها كل الورثة ثم ماتت الام قبل دفع المبلغ لزيد عن  
اخت شقيقة وعن ابن عم عصبة يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركة الام زاعما أنه  
للأم مخلف عنها الا عن بنتها ولزيد بيته شرعية تشهد بكونه البنت أوصت به له وقبل ذلك واجاز  
كل الورثة فهل قبل بينته ويمنع ابن العم من المعارضة (الجواب) نعم وفي الاشياء من  
القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالقبول الا في مسألة الخ اه (سئل) في مفلوج  
تطاول به فليجده قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع ماله من زيد وارثه وسلبه ذلك  
ثم مات بعد عدة اشهر عنه لا غير فهل تكرر الهبة صحيحة (الجواب) نعم والمفلوج الذي  
لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كما في الخانية (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن بالغ  
وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فرعت البنات أن والدهن ملكهن الامتعة في مرض  
موته ولم يجز الا بن والزوجة ذلك فهل حيث لم يجز اذ لم يملك غير صحيح (الجواب) نعم  
ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشي وأمر بتهنئته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزنا ما أمر به الميت تنصرف في الاجازة  
إلى الوصية لانها مأمورة لا إلى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة

مطلب الموصى له يملك الموصى  
به بالقبول

مطلب المفلوج الذي لا يزداد  
مرضه كل يوم كالصحيح  
مطلب وهب لوارثه في مرضه  
وأوصى له بشي وأمر بتهنئته  
الخ

والوصية جارية ما خاتمة من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اعتنا به وحماياته وهبته ووقفه  
 وضمانه ووصيته تعتبر من الثالث تنوير من باب العتق في المرض أي حكم هذه التصرفات بحكم  
 الوصية حتى تعتبر من الثالث ومزاوجة اصحاب الوصايا في الضرب لا حقيقة الوصية لان الوصية  
 ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال وانما اعتبرت من الثالث لتعاقب حق الورثة  
 بماله وصار محجوراً عليه في حق الزائد على الثالث واعلم أن كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال  
 الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعاقب حقهم بماله الا في مرض موته وبالبرء تبين انه ليس بمرض  
 الموت فلا حق لاحد في ماله من الغنم اذا قال اوصيت أن يوهب لفلان سدس دارى بعد  
 موتى كان ذلك وصية مما يقوله بعدموتى فالهبة بعد الموت هي الوصية فتصع مع الشروع  
 ولا يشترط قبضه في حياة الموصي تارخانية أول كتاب الوصايا وهب المريض شيئاً لوارثه  
 لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت منه جازله الرجوع والبقاء فيه حاوى الزاهد من كتاب الهبة  
 أقول الظاهر أن قوله جازله الرجوع مبنى على كون الهبة في المرض في حكم الوصية كما افاده قوله  
 لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع عنها والافال هبة للوارث ان كان دارحم محرم  
 أو أحد الزوجين وكانت مسلمة مفرزة لا يصح الرجوع عنها تأمل (سئل) فيما اذا أوصى  
 زيد ببلغ معلوم من الدراهم من ماله لاختواته المعلومات وأوصى لعايزات منهن بالسكنى في داره  
 ما من عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله اخت شقيقة واختات لاب ثم مات عن زوجة  
 وأولاد قاصرين ذكور واناث وقبل الموصى لهن الوصية وخلف زيد تركه تخرج الوصية من  
 ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة لجميع اخواته بالسكنى (الجواب) نعم أوصى لاختوته وله ثلاثة  
 اخوة متفرقين فان كان له أب أو ابن صحت لهم الوصية وان كانت له بنت بطات حصاة الاخ من  
 الاب والام وكذلك البيع الخ ما ذكره مستوفى في المحيط الشرحى من الوصايا من فصل  
 أوصى لاختوته ومثله في المحيط البرهاني (سئل) في ذمية أوصت في مرض موته البنتها  
 المسلمة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها المعلومة مؤبد اثم ملكت عنها وعن ورثة ذميين  
 لم يميزوا الوصية المزبورة وخافت تركه يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل تصح الوصية  
 المزبورة ويسلم المسكن لها (الجواب) نعم فان خرجت الرقبة أى رقبة العبد والدار من  
 الثلث سلمت اليه أى الموصى له لها أى للخدمة والسكنى والا تخرج الرقبة من الثلث تقسم  
 الدار اثلاثاً وبنتها بالعبد من التنوير وشرحه للوصف وللعلاني من باب الوصية بالخدمة  
 والسكنى ومثله في الدرر وغيرها (سئل) في امرأة أبرأت زوجها في مرض موتها من مؤخر  
 صداقها المعلوم لها عليه فأوصت ببلغ معلوم من مالهما التجهيزها وتكفينها وماتت من مرضها  
 المذكور عن الزوج وأخ شقيق لم يميز الابراء والوصية ولم يصدق عليها فهل لا يصح الابراء  
 والوصية (الجواب) نعم لا يصح ابرائها كما في اقرار التنوير وكذا لا تصح الوصية المذكورة  
 قال في التارخانية من الفصل التاسع والعشرين في الوصية بالسكنى والدفن سئل أبو بكر عن  
 امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال أمرها ونهيها في باب السكنى

مطلب تبرعات المريض في  
حكم الوصية

مطلب كل مرض يرى منه فهو  
ملحق بحال الصحة

مطلب الهبة بعد الموت وصية  
مطلب وهب المريض شيئاً  
لوارثه لا يجوز له الرجوع

مطلب اوصى لاختوته وله  
اب أو ابن صحت

مطلب نصح الوصية بالسكنى  
ان خرجت الرقبة من الثلث

مطلب ابرأت زوجها من  
مهرها وأوصت بتكفينها من  
مالها لم يصح

باطل وفي الخلاصة قال وصيتها في تكفيها باطلة اه ومثله في أدب الاوصياء عن فتاوى أهل  
العراق والولواحية مع الإبان قدر الكفن باق على ملك الميت فلا يهد التبيين اه قلت وهذا  
التعليل بناء على القول بوجوده في ماله لا على قول أبي يوسف وهو وجوب كنفها على الزوج  
وان تركت مالا على المفتي به كما في التنوير ووجهه في البحر بأنه الظاهر لانه ككسوتها وبه تأخذ  
كما في الخلاصة عن العميون في حال بأنها وصية لوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
أعطى كل ذي حق حقه ألا لا وصية لوارث والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات زيد  
الموصي له بسكنى دار معلومة بعد موت الموصي فهل تعود الدار الى ورثة الموصي لا الى ورثة  
الموصي له (الجواب) نعم قال في الدرر من باب الوصية بالخدمة والسكنى وبعد موته أى  
موت الموصي له يعود أى الموصي به الى الورثة لان الموصي أوجب الحق للموصي له ليس تنوفي  
المنافع على حكم ملكه فلما انتقل الى وارث الموصي له استتمها ابتداء من ملك الموصي بلارضاء  
وهو غير جائز اه ومثله في التنوير والمتقى وغيرهما (سئل) في امرأة لها حصة معلومة  
في دار معلومة أوصت الى زيد بأن يبيعها ويصرف ثمنها في تجهيزها وتكفيها او ثمن قبر جديد لها  
وأن يصرف قدر معلوم في صدقة وفي اسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون لزوجها ثم ماتت  
عن زوجها لا غير وقبل الوصي الوصاية وأنفذ الوصايا وقد بلغت ثلث مال الوصية ويريد دفع  
الباقى للزوج فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الوصايا  
ولا لوارثه وقاتله مباشرة الا باجارة ورثته وهم كبار أو يكون القاتل صبيداً أو مجنوناً أو لم يكن له  
وارث سواء كما في الحانية أى سوى الموصي له القاتل أو الوارث حتى لو أوصى لزوجته أو هي له  
ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ اه اذا مات المرأة وترك زوجها وأوصت  
بنصف مالها للاجنبي كان للاجنبي نصف مالها والزوج ثلث المال وسدس المال لبيت  
المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي  
وهو الثلث يبقى ذات المال يأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون  
لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم ترض بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج  
النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية خانية في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من  
الوصايا ومثله في وصايا الولواحية في الفصل الاول وكذا في الفصل الثالث وتعام تفصله فيه  
فتاوى انقرى من الوصايا والمسئلة في الجوهره أيضاً (سئل) فيما اذا أوصى زيد بجميع  
ماله لاجنبي ومات مصر ا على ذلك عن زوجة لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف الحكم  
(الجواب) الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة اذا كان هناك وارث يجوز أن يستحق  
جميع المال أما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فانه يجوز أن يوصى  
بما زاد على الثلث فحيث لم تجز الزوجة الوصية ترث سدس تركته وللوصي له خمسة أسداسها  
لانها لا تستحق من الميراث شيئاً حتى يخرج ثلث الوصية فاذا خرج الثلث استحق ربع  
الباقى وما بقي بعد ذلك يكون للموصي له بالجميع وأصله من اثني عشر للموصي له أربعة وهو الثلث

مطلب كفن المرأة على الزوج  
وان تركت مالا

مطلب اذا مات الموصي له  
بالسكنى تعود الدار الى ورثة  
الموصي

مطلب الوصية للوارث تصح  
حيث لا وارث سواء وكذا  
القاتل

مطلب تركت زوجها وأوصت  
بنصف مالها لاجنبي صح  
وللزوج ثلث التركة

مطلب أوصت لزوجها  
بنصف مالها

مطلب أوصى بجميع ماله  
لاجنبي وله زوجة فلها  
السدس والباقي للاجنبي

مطلب اعتق جارية وأوصى  
بوصية وضاق الثلث عن ذلك

بقي الثلاثان ثمانية للزوجة واربعة للثان بقي ستة تعود للموصي له فتكون عشرة من اثني عشر  
وذلك خمسة اسداسها صرح بذلك في الجوهرة والنوازل وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) \*  
فيم اذا كان لزيد جارتان كبيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في صحته ثم مرض وأعتق الصغيرة  
في مرض موته ثم أوصى لها والكبيرة بمائة قرش وبأمة قيمتها خمسة عشر قرشاً للصغيرة  
ومات من مرضه المذكور عن زوجة وأخ شقيق لم يميز الوصية وخاف دارا قيمتها ثمانمائة  
قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشاً فكيف الحكم  
(الجواب) \* يوفي الدين من كل المال وعتق الصغيرة من ثلث الباقي وتسمى في بقية قيمتها  
ويقدم عتقها على الوصية حيث قدمها الموصي والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي  
حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى أوصى به إنسان وكان الثلث لا يبايعه فإن كان  
كله فرضاً أو كله تطوعاً سداً بالذي فطاق به أولاً وإن كان بعضها فرضاً وبعضها تطوعاً بديء  
بالفرض وإن كان آخره في النطاق وإن كان بعضها تطوعاً وبعضها واجباً بديء بالذي أوجب  
على نفسه وإن كان آخره لطلق به توارثاً من الفصل الرابع في الوصايا إذا اجتمعت وعلى  
هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصي  
هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع  
الوصايا تقدم الفرض أي الأقوى منها وإن أخره الموصي وإن تساوت الوصايا قوة بأن يكون  
الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فإذا ضاق الثلث قدم ما قدم  
الموصي إذا الظاهر أنه بدأ بالأهم وعنه لو كان الأكل فرضاً حقاً لله بديء بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة  
ولو كان نفلاً كالوصية والعتق والصدقة بديء بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه بديء بالأفضل  
الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة فهستأني من الوصايا باختصار ومثله في التنوير وغيره  
من المتن والشروح أقول المراد بقوله والعتق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه  
عبد أم لو نجز عتق عبده في مرضه فإنه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع بمحاباة في مرضه  
وقد أوضحت هذا المحل في حاشيتي رد المحتار عند قول التنوير وإذا اجتمع الوصايا الخ فقلت  
اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى أو للعباد ويجمع بينهما وأن اعتبار التقديم مختص  
بمحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحداً أو أما إذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة  
لا يعتبر فيها التقديم كما لو أوصى بثلاث ماله لإنسان ثم به لاخر إلا أن ينص على التقديم أو يكون  
البعض عتقاً أو محاباة وماله تعالى فإن كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات  
والنذور وصدقة الفطر أو تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء سداً بما بدأ به الميت  
وإن اختلطت سداً بالفرائض قدمها الموصي أو أخرها ثم بالواجبات وما يجمع فيه بين حق الله  
تعالى وبين حق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها وتجعل كل جهة من جهات القرب  
مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لأنه وإن كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى  
فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الأديين ثم تجميع فيقدم فيها الأهم فالأهم

مطلب سداً بالفرائض  
والواجبات ثم بما بدأ به  
الموصي

مطلب فيما إذا اجتمعت  
الوصايا وبيان تفصيل  
ما يقدم منها على غيره



فلو قال ثالث مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على أربعة أسهم ولا يقدم القرض  
على حق الأدمي لحاجته وإن كان الأدمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء  
فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لأن الكل يبقى حق الله تعالى إذا لم يكن ثمة مستحق معين  
هكذا إن لم يكن في الوصية عتق منقذ في الموض أو معلق بالموت كالتدبير ولا محاباة منقذ  
في المرض فإن كان بدئاً بها على ما سيأتي تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي  
إلى سائر الوصايا اهـ ملخصاً جميع ذلك من العناية والنهية والتعيين اهـ ما في رد المختار  
هذا وقد سئلت عن مسئلة في سنة ١٢٤٢ أحييت الحاقها هنا توضيح هذا الخل في رجل  
أوصى بوصايا منها للمعنين ومنها حاجة فرض وكفارة صلاة وصدقات لغير معينين ثم وقف حصه له  
من دار على مبدع ثم مات وضاق الثلث عن الوصايا فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فأصاب  
المعنين أخذوه أولاً لأنه حق عبد وما أصاب غيرهم قدم فيه الحج لكونه فرضاً ثم كفارة الصلاة  
لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما أوصى لهم به ليكون الوقف صدقة أيضاً فيقدم ما للفقراء  
لتقديم الموصى لهم كما ذكره في الولو الحية وغيرها وكيفية القسمة أنه إذا كان الثلث ألفاً مثلاً  
وأوصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة وللحج بخمسمائة وللکفارة بمائة وللفقراء بمائتين ووقف داراً  
بخمسمائة فسهام الوصايا خمسة عشر يقسم الثلث عليها فيعطى زيد وعمر وسهمين من خمسة  
عشر سهمها من الألف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشاً وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر  
سهماً لحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة للحج لأنه فرض ثم يعطى مائة للکفارة لأنها واجبة  
ثم يعطى مائتان للفقراء لأن الموصى قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشاً وثلثاً وقرش  
يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالأصواب قال في المحتجب من كتاب الوصايا  
وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا أقسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فأصاب قيمة  
الوقف منه بقي بقدره وقفنا ولا يكون الوقف المنفذ أولى اهـ ثم سئلت بعد ذلك عن رجل  
أوصى بألف يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها لعمل مبرات وأوصى بخمسمائة لزيد وبثلثها  
لعمارة مسجد كذا وبثلثها لعمارة مسجد كذا أيضاً وله مملوك قيمته خمسمائة أيضاً عتقه متخيراً  
في مرض موته وأوصى له بألف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة  
وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة فكيف تقسم فأجبت بكلفة التجهيز الشرعي من أصل المال فكانت  
استثنائها من الألف فيكون الباقي من الألف لعمل المبرات سبعمائة وتصير جملة الوصية أربعة  
آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها فينفذ الثلث فقط ثم نقول العتق المنعز في المرض  
مقدم فيبدأ به أولاً فيخرج من الثلث المذكور خمسمائة قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف  
وثلثمائة تقسم على أرباب الوصايا بالتقديم لأحد أماريد والمملوك فلانها معينان وأما المسجدان  
فكذلك لأن المتولي يطالب بوصية مسجده الخاصة به لعمارة فهو وحده مطالب معين  
بمختلف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فإن الوقف لا بد أن يكون صدقة على  
جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء أو قطعاً وإن كان في الاستدعاء عين له جهة خاصة والمعتبر

مطلب في بيان ما إذا  
اجتمعت الوصايا وضاق  
الثلث عنها

حادثة الفتوى في هذا في زمن  
شيخنا المنقح رحمه الله تعالى  
رحمة واسعة على ميمر الزمان  
آمين

استهاؤه وليد اصح تعيينه ابتداء لنفسه أولا لا غنياء لكنه مع ان يكون آخره صدقة دائمة كما قرر  
في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية لأبجاءة كالوصية لمعين تقدم على الوصية لعم  
مبرات وحيث تقسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم  
منها خمسون قرشاً لان حصة الوصية اربعة آلاف ومائتان وخمسون اخرج منها اولا قيمة المملوك  
بقي ثلاثة آلاف وسبع مائة وخمسون وسهامها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة  
آلاف وثلثمائة كما ذكرنا على خمسة وسبعين سهما يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشاً فالوصية  
للبرات كانت سبعمائة وهي أربعة عشر سهماً يخصها من الثلث ستمائة وستة عشر ووصية  
كل من زيد والسبخديس كانت خمسمائة فيخص كل واحدة عشرة اسهم وذلك أربع مائة وأربعون  
وصية المملوك كانت ألفاً وخمسمائة وخمسين وهي احدى وثلاثون سهماً فيخصها ألف وثلثمائة  
وأربعة وستون والله سبحانه وتعالى أعلم \* (سئل) فيما اذا كان لذي ثلاثة بنين  
وله ابن ابن والكل ذميون فامضى لابن ابنه المذكور بمثل نصيب ابن من ابناؤه المزبورين من  
ماله ثم هلك عن الجميع وخلف تركه فهل تصح الوصية \* (الجواب) نعم ولا ابن الابن  
مثل نصيب ابن من ابناؤه الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنه صحت له  
ابن اولاً ونصيب ابنه لاوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة الخ شرح  
التنوير من باب الوصية بثلاث ماله \* (سئل) فيما اذا اوصى زيد بجميع ماله لعمرو والاجنبي  
ثم مات عن تركه وورثته لم يحيزوا الوصية وقبل عمرو الوصية فهل تنفذ في ثلث ماله بعد اخراج  
ما يجب اخراجه شرعاً \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة اوصت لزيد الفقير بعشرة  
قروش نظراً لسقط صلاتها ثم ماتت عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى له  
الوصية فهل تصح وتنفذ من الثلث \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل له مبلغ معلوم  
من الدراهم مرصداً على حانوت وقف أشهد على نفسه بينة انه ان مات يكن لاحق له على رقبة  
الحانوت ثم مات عن ورثة ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور والورثة لم يحيزوا ذلك فهل يسقط  
ثلث المبلغ المزبور للوقف على انه وصية للوقف \* (الجواب) نعم وفي المجتبى اوصى بثلاث ماله  
للكعبة جاز وبصرف الفقراء الكعبة لا غير وكذا المسجد والقدس ثلاثي على التنوير من آخر  
كتاب الوصايا أقول تأمل هذا مع ما سيأتي عن المنح في الورقة الثالثة \* (سئل) في امرأة  
اوصت بأسورة ثلاثة جيد وردى ووسط لأسورة ثلاثة اجنبيات وضاع واحد منها ولم يدرك  
هو والوارث فيجحد ذلك ويقول لكل واحدة منهن هلاك حقتك ولا أدري من هي وذلك بعد  
موت مورثته فما الحكم \* (الجواب) تبطل الوصية بذلك الا أن يسلم الوارث ما بقي منها  
فيقسم بينهم اثلاثاً لصاحبة الجيد ثلثاه لصاحبة الردى ثلثاه لصاحبة الوسط ثالث كل  
واحد منهما كما في وصايا التنوير والمحيط السرخسي والله تعالى أعلم ولو اوصى بثياب متفاوته  
جيد ووسط وردى لثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك هو والوارث  
يقول لكل منهم هلاك حقتك بطلت الوصية لجهالة المستحق لان المستحق مجهول وجهاته

مطلب اوصى لابن ابنه بمثل  
نصيب ابن من ابناؤه الثلاثة  
جازوله الربع

مطلب اوصى لاجنبي بكل  
ماله ولم تجز الورثة صحت في  
الثلث  
مطلب اوصى بعشرة قروش  
لاسقاط الصلاة صحت

مطلب اوصت بثلاثة اساور  
متفاوتة لثلاث نسوة وضاع  
أحدها ولم يدرك الخ

تمنع القضاء وتعميل غرض الوصى كوصيته لاحد هذين الرجلين الا ان يسامحوا ويسلوا  
 ما بقي منها فتعود صحيحة لزوال المانع وهو الجود فتقسم لذى الجيد ثلثا ولذى الردى ثلثا  
 ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما لان النسوية بقدر الامكان منع اقول قوله فتقسم لذى الجيد  
 الثلث أى الجيد فى نفس الامر وقوله ثلثا أى ثلثة الجيد من الثوين الموجودين الآن ففيه شبهة  
 استخدام وكذا فيما بعده ووجه هذه القسمة كما فى شرح قاضيان على الجامع الصغير  
 أن ذا الوسط حقه فى الجيد من الباقين ان كان المالك ارفع منهما وان كان اردى منهما فحقه  
 فى الردى عنها فتعلق حقه مرة بهذا مرة بالآخر وان كان المالك هو الوسط فلا حق له فيها  
 فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقين فى حال ولم يتعلق فى حالين فياخذ ثلث كل منهما  
 وذو الجيد يدعى الجيد منهما لا الردى اذ لا حق له فيه قطعا وذو الردى يدعى الردى لا الجيد  
 فيسلم ثلثا الجيد لذى الجيد وثلثا الردى لذى الردى اه وبسببه أن الثوين الباقين  
 أحدهما أحسن من الآخر وكل منهما يحتمل أن يكون هو الوسط لانه ان كان المالك هو أعلى  
 الثلاثة فأحسن الاثنين هو الوسط وان كان المالك أدنى الثلاثة فأردى الاثنين هو الوسط  
 فتعلق حق ذى الوسط بكل منهما على هذا الاحتمال بمعنى أنه يحتمل أن يكون حقه هو  
 الاحسن منهما أو هو الاردى فيعطى ثلث كل واحد منهما وبقي الثلثان من كل واحد منهما فيعطى  
 الثلثان من الاحسن للوصى له بالأعلى اذ لا منازعة له فى الأدنى ويعطى الثلثان من الاردى  
 منهما للوصى له بالردى اذ لا منازعة له فى الأعلى لان كل واحد من الثوين لا يحتمل أن يكون  
 هو الأعلى بعينه ولا هو الأدنى بعينه فلا يتعلق حق ذى الأعلى او الأدنى بالواحد بخلاف  
 ذى الوسط كما قلنا وعلى هذا فالظاهر أن فى عبارة قاضيان قلبا والاصل فقد تعلق حقه بكل  
 واحد من الباقين فى حالين ولم يتعلق فى حال هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (سئل)  
 فيما اذا وصى زيد ببيع معلوم من الدراهم لرجل معين من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلته  
 وكفارة عيئه ومات وخلف تركة تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة وسع  
 الرجل ولا يجوز للوصى أن يصرفها غيره (الجواب) نعم وفى جامع الفتاوى من كتاب  
 الصوم اوصى بكفارة صلته لرجل معين لا يجوز للوصى أن يصرفها الى غيره اه وذكر مثله  
 فى حاوى الزاهدى ثم رمز وقال يتعين وليس للوصى والقاضى أن يصرفه الى غيره قال  
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان وطمع القضاء وغيرهم فيها اه  
 ونقله العملاى فى شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصى (سئل) فى رجل اوصى  
 بشجرة معلومة فى بستان له ومات عن ورثة وترك تركة وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الوصى له  
 الوصية فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم (سئل) فى رجل اوصى لاولاد ابنه الغير  
 الوارثين بحصة معلومة من أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وترك تركة تخرج الوصية  
 من ثلثها وقبل الوصى لهم الوصية ويريدون اخذ الزرع زاعمين انه يدخل فى الوصية تبعا  
 لأرضه فهل لا يدخل (الجواب) نعم لا يدخل وفى الزيادات لو وهب أرضا فيها زرع

مطالب اوصى لرجل معين  
 بدراهم لاسقاط صلته  
 لا يجوز صرفه لغيره

مطالب اوصى بشجرة فى  
 بستان يصح  
 مطالب اوصى بأرض لا يدخل  
 ما فيها من الزرع تبعا

لا يصح ولو أوصى بأرض فيه مزارع لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من السيوع في الرابع عشر (سئل) فيما إذا أوصى ذمي في مرض موته بثلاث ماله لأخيه المسلم ثم هلك عن ورثة ذميين وخلف تركته والورثة لم يحيزوا ذلك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله (الجواب) نعم وصحت من المسلم للذمي وبالعكس وهو وصية الذمي للمسلم تنويز من الوصايا (سئل) في رجل أوصى لفلان وفلان اليثيمين بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم والقبول ليس بشرط في الأيتام كما في القهستاني وقال الزيلعي وكذا إذا أوصى الجنين بدخل في ملكه من غير قبول استغسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه أشباهه من القول في الملك من الفقه الثالث (سئل) في رجل أوصى لأمه بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد ذكور وإناث وزوجة أجازوها وورثت الأم الوصية ولم تقبلها وطابت سدسها من التركة هل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم ويعتبر قبولها أي قبول الوصية وردها بعد الموت لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت فيعتبر قبولها بعده شرح المجمع لابن مالك (سئل) في مريض مرض الموت أوصى فيه بوصايا الوجوه بزم معلومة تزيد على ثلث ماله ومات عن تركته وورثة كبار أجازوا الوصية المذكورة لدى بينة شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الإجازة بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث أجازوا ذلك بعد موته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم قال في مبسوط السرخسي في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث إلا أن يحيزها الورثة بعدموته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث إلا أن يحيزها الورثة بعدموته وهذا نص على أن الوصية للوارث إنما تجزئ لحق بقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث لا جني لم تجزئ لحق الورثة لأن حقتهم تملق بثاني المال في مرض موته بدليل أن لهم أن ينقضوا تصرفه شرعاً في ثلث ماله ونقض التصرف في ملك الغير يدل على تعاق الحق لمسه به ولا تصح إجازتهم في حياة الموصي وتصح بعدموته وليس لهم أن يرجعوا وبعد الإجازة وإن لم يقبض الموصي له وصيته لأن الوصية قبل موت الموصي غير لازمة لانتهائها مضاف إلى بعد الموت فبالإجازة لا تصير لازمة مبرمة فيجب أن تكون الإجازة بمثابة غير لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كأصل العقد بخلاف ما بعد الموت لأنها صارت لازمة مبرمة وكذلك الإجازة الصادرة من الورثة تصير لازمة ولأن الإجازة قبل موت الموصي صدرت من غير المالك بحقيقة وحق لأن الورثة لا يكون التركة قبل موت المورث حقيقة وحقاً بدليل أن المورث يملك التصرف فيه ببيع أو وطاء أو استمتاعاً واستخدماً واستغلالاً والإجازة الصادرة من ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف ما بعد الموت وما يجوز بإجازة الوارث فالموصي له ملكه من جهة الموصي لا من جهة الوارث حتى يجبر الوارث على التسليم أو على هذا الوأعتق المريض عبده ولا مال له غيره فأجازت الورثة عتقه بعد موته نفذ العتق من جهة الميت حتى يكون الولاء له اه وفي العمادية في أحكام

مطلب تصح وصية الذمي لأخ له مسلم

مطلب تصح الوصية للأيتام ولا يشترط القبول

مطلب أوصى للجنين يصح

مطلب يعتبر قبول الوصية وردها بعد الموت

مطلب إجازة الورثة الوصية بما زاد على الثلث بعدموته ثم رجعوا ليس لهم ذلك

مطلب لا وصية لوارث إلا أن يحيزها الورثة بعدموته

مطلب لا تصح إجازة الورثة في حياة الموصي وبعد تصح ولا رجوع

المرضى من كتاب العتق أقر في مرض موته بعد دبعينه لأمراته ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقة  
 الورثة فعتقه باطل وان كذبوه جازعته من الثلث والمسئلة في اقرار الصغرى قلت والمسئلة  
 بامالة اتدل على أن المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه بقيمة الورثة في حياته بذلك لا حاجة  
 الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فإنه لا ينفذ الا بإجازة الورثة بعد  
 موت الموصي وقد أجاب عن نظام الدين رحمه الله تعالى في مسئلة الاقرار بالدين لوارثه كذلك  
 وصورتها أقر المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فيه ثم مات المريض هل يكفي  
 التصديق الذي كان في حياة المورث او يحتاج الى تصديق آخر اجاب لا يحتاج الى التصديق  
 الجديد وذكر قاضي ظهير في فتاواه في الوصايا والتصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت  
 في المرض هل تعتبر فيها اجازة الوارث قبل الموت لا رواية فيها وذكروا شيخ الاسلام علاء الدين  
 السمرقندي في الجامع الصغير أن المريض مرض الموت اذا اعتق عبدا ورضى به الورثة قبل  
 الموت فالعبد لا يسعي في شيء اه وفي الحاوي الزاهدي مريض يصرف ماله في خيرات ووارثه  
 حاضر ساكت لا يجوز لان سكوتهم ليس باجازة منه ولو أعطى فقيرا شيئا من تركته فليست اذن  
 الفقير منه فاذن يجوز من كل المال اه عمادية (سئل) في رجل أوصى لمديونه الاجنبي  
 بماله عليه من الدين ومات الموصي عن ورثة وتركته فخرج الوصية من ثمنها وقبل الموصي له  
 الوصية فهل تصح (الجواب) نعم تعليق الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث  
 حواله ووصية ولذا سلطه أي سلبه المالك غير المدين على قبضه أي قبض الدين فيصح شرح  
 التنوير للعلائي أو آخر كتاب الهبة ومثله في الانشاء من احكام الدين (سئل) في  
 امرأة لها امتعة قالت في صحتها والديها ان مت قبلك فهي لك وقالت والديها مثل ذلك  
 وماتت المرأة الا أن غنما وعن ورثة لم يجوزوا ذلك فهل هذه وصية غير صحيحة (الجواب) نعم  
 لان الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينا كما في شرح التنوير والوصية  
 لو ارث لا تصح ومن فروع المسئلة ما في البسوط قال الطالب لمديونه ان حلفت فأنت بريء  
 كان باطلا لان هذا تعليق البراءة بخلافه وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا علقه  
 بالموت لا خراجة حيث قد يخرج الوصية وعلى هذا تنفع ما في الخانية قال لمديونه ان مت فأنت  
 بريء من الدين لا يبرأ لو يكون وصية من الطالب له ولو قال ان مت بفتح التاء فأنت بريء من ذلك  
 الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فأنت بريء مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت  
 المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فأنت في حل من مهري فماتت كان مهرها عليه اه  
 وكان ينبغي أن يقال ان أجازت الورثة تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا نهى تحت  
 قول الكثر ما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه عند قوله والبراء من الدين ومثله  
 في شرح التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية أقول والحاصل ان مناط الفرق هو ضم التاء وفتحها  
 في مت لا التعليق بان أولاد وجه الفرق انه اذا ضم التاء يكون تعليقاً معلقاً على ما بعد موت  
 المالك فيصح لانه وصية بخلاف فتواهم لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت المدين

مطلب اذا أقر لوارثه بعين  
 وصدقه بقيمة الورثة في حياته  
 لا حاجة الى التصديق بعد  
 الموت بخلاف الوصية

مطلب مريض تصرف ووارثه  
 حاضر

مطلب اوصى لمديونه الاجنبي  
 بماله عليه من الدين يصح

مطلب ان مت فهي لك  
 يكون وصية

مطلب تعليق البراءة بخاطر  
 لا يصح



لا الدائن المالك حينئذ يكون ابراء معلقا والبراء لا يقبل التعليق بالخلع والمراد بالخطر هنا  
 المعدوم المترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ومجيئ الغدا احترازا عما لو علق البراء  
 بشرط كائن كقوله لمدينه ان كان لي عليك دين فقد ابراءك عنه فانه يصح كما ذكره العلائي  
 في آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا اوصى رجل بجميع ماله  
 يتفق في مصالح مسجد كذا ثم مات عن تركه وورثته لم يميزوا ذلك فهل تصح وتقدم من الثالث  
 (الجواب) نعم اوصى بشئ للمسجد لم تجز الوصية الا ان يقول الموصي يتفق عليه لانه ليس  
 بأهل التملك والوصية تملك وكذا النقطة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لانه يميل  
 على الامر بالصرف الى مصالحه تعميما للكلام ويقول محمد أفتى مولانا صاحب البحر مع من  
 باب الوصية بالخدمة (سئل) في مريض مرض الموت اذا استقرض في مرضه دراهم  
 معلومة بمعاينة الشهود فهل يكون كدين العحة (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية  
 في الوصايا (سئل) فيما اذا اوصى رجل لجماعة معلومين بثالث ماله وله دين وعين  
 فكيف الحكم (الجواب) لهم أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا منه  
 ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور المسائل من غاية البيان (سئل) في امرأة اوصت  
 لولدها زيد وهند ولاخوتها الثلاثة بجميع ما تملكه ثم ماتت عن ولدها المذكورين وخلفت  
 تركته ولم يميزا وصيتها لهم فهل تنفذ الوصية للاخوة من الثالث (الجواب) نعم ولو اوصى  
 لوارثه ولاجنبي صح في حصة الاجنبي وتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا  
 جازوا لم يميزوا بطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك فانية  
 من فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز (سئل) فيما اذا كان لزيد دار وأولاد فمرض مرض  
 الموت وصار غالب حاله الضنا وزوم الفراش وقيامه عن تكاف ومشقة فباع داره المذكورة  
 من واحد من أولاده المذكورين بمن اقرب قبضه منه في المرض ومات من ذلك فهل يكون  
 البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازة بقية الورثة (الجواب) البيع في مرض الموت  
 للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضى الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات  
 نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما  
 يجوز لكن اذا كان فيه غبن أو محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ وإتمام قيمة المثل قلت  
 المحاباة أو كثرت كما في العمادية وأما اقرار المريض في مرض الموت للوارث ولو قبض دينه  
 من ثمن أو غيره فباطل الا أن تصدقه الورثة كما هو موضح به في الاعتبار ومنه في التارخانية  
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا اوصى زيد لجارته انتي هي أم ولده يبلغ معلوم  
 من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثمنها وقبلت الموصي لها ذلك فهل  
 تكون الوصية المربورة صحيحة (الجواب) نعم وصحت لم كاتب نفسه أو لغيره أو أم ولده  
 استحسنانا للمكاتب وارثه شرح التنوير للعلائي من كتاب الوصايا ومثله في الدرر نقلا  
 عن الحانية والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية للسيد الشريف والمانع من

مطلب الوصية للمسجد تصح

مطلب استقرض المريض  
 بمعاينة الشهود فهو كدين  
 العحة

مطلب اوصى بثالث ماله وله  
 دين وعين

مطلب اوصى لوارثه ولاجنبي  
 صح في حصة الاجنبي

مطلب البيع في المرض  
 للوارث لا يجوز ولو بمثل القيمة

مطلب اقرار المريض للوارث  
 ولو قبض دينه باطل  
 مطلب تصح الوصية لام ولده  
 بخلاف الاقرار لها بدين

الأثر أربعة الأول الرق وأقرا أى كاملا كان كالقن أو ناقصا كالمكاتيب والمدير وأتم الولد  
وتمام تحقيقه منه أقول وهذا بخلاف الإقرار لها دين فإن الإقرار في مرض الموت إن كان  
لوارث فهو في حكم الوصية وإن كان لاجنبي نفذ من كل ماله على ما مر بتحقيقه في كتاب الإقرار  
وإنما لم يصح إقراره لأم ولده لأنها ليست أهلا للملك في وقت الإقرار بسبب رقتها أما الوصية فهي  
تلك متضاف إلى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل الملك \* وقد كتب المؤلف في غير هذا  
المحل عن فتاوى الطرابلسي ما صورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض موته  
لمستولته التي لم يفرغتها يبلغ دين في ذمته ثم مات فهل الإقرار للمستولدة صحيح أم لا الجواب  
الإقرار المذكور غير صحيح والله تعالى أعلم \* وأجاب شيخ الإسلام الحنبلي على نسخة ثانية  
ليس صحيحا والله تعالى أعلم بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الإسلام  
الكامل فأجاب حكم المستولدة في عدم الملك حكم الرقبة والإقرار لا يصح والله تعالى أعلم \*  
وكتب العلامة الشهاب على نسخة رابعة الإقرار المذكور لاغ لعدم أهلية المقر له للاستحقاق  
فتاوى الطرابلسي من مسائل الإقرار جمع العلامة الشهابي \* (سئل) في مريض مرض  
الموت ياع فيه لابن اخته حصه معلومة من دار وكرم وأرض فبين ما يعلم من الدراهم دون نصف  
قيمة المبيع ثم وهبه الثمن المزبور وأوصى لزوجته ببقية الدار والكرم والأرض ومات من مرضه  
المزبور بعد ثلاثة أيام عن زوجته المزبورة وعن ابن عم عصبه لم يجر الوصية المزبورة ولا الحياة  
ولا الهبة فهل تنفذ الحياة والهبة من الثلث والوصية المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) نعم  
\* (سئل) فيما إذا أوصى زيد لجماعة بثلث ماله ثم مات عن تركه وله أيضا مال في يد رجل  
فادعت الجماعة أن المال للموتى فأمر الرجل ذلك قائلا ليس عندي من مال الميت شيء  
وتريد الجماعة إثبات مدعاهم في وجهه بالبيئة الشرعية فهل يسوغ لهم ذلك \* (الجواب) نعم  
نعم والمودع والغاصب والمدين لا يكون خصما للموصى له إذا كان الذي قبله المال مقربا بأن المال  
للميت والخصم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من  
مال الميت شيء صار خصما وإذا جعله القاضى خصما يقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه عمادة  
من أوائل الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره ومثله في الفصولين وقال في الظهيرية من  
كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم أو كانت في يد الغاصب فأنه  
أو استودعه ألف درهم وهي قائمة بعينه في يد المودع فأقام رجل البيئة أن صاحب المال  
توفي وأرضى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقربا بالمال لكنه يقول لا أدري أمات فلان  
أو لم يميت لم يجعل القاضى بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصى هذا الذي ذكرنا إذا كان  
الذي قبله المال مقربا بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت  
شيء صار خصما للمدعى وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان الغائب وصاحبه  
يقول هو لي فانه ينتصب خصما للمدعى وإذا جعله القاضى خصما في هذا الوجه يقضى بثلث  
ما في يد المدعى عليه وقد ذكرنا أن الموصى له لا ينتصب خصما للغريم لكن إذا كان الموصى له

مطلب تنفيذ الحياة والهبة  
من الثالث  
مطلب اوصى لجماعة بثلث  
ماله وله تركه ومال قبل  
رجل فادعت الجماعة الدعوى  
عليه

موصي له بالثلث لا غير فان كان موصي له بما زاد على الثلث بأن لم يكن ثمة وارث فالموصي له خصم لا غير في هذه الحالة فيصير الموصي له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستعاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما لا غير فكذا الموصي له بما زاد على الثلث اه

\*(باب الوصي)\*

مطلب لو كان الاب متافعا  
مال ابنه ينصب القاضى  
وصيا ينزع المال منه

\*(سئل)\* فيما اذا كان اوصي اثنين مال تحت يديهما يخلف عن والدتهما وكان الاب مبذرا متافعا مالهما فهل للقاضى أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى

مطلب لا يكاف الوصى  
الى البينة على دفع الوصية  
في المبرات

\*(الجواب)\* نعم وفي الولواتجية والخلاصة لو كان الاب مبذرا متافعا مال ابنه الصغير فالقاضى ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه ادب الاوصياء من فصل انصب \*(سئل)\*

مطلب الوصى يصدق بيمينه  
فيما سلط عليه شرعا  
مطلب قال انفقت عليك  
مالا والنفقة نفقة المثل  
يصدق بيمينه

فما اذا مرض زيد مرض الموت وأقام عمو وصيا من بعده على أولاده القاصرين وأوصى بمبلغ معين من الدراهم من ماله بصرفه الوصى في تجهيز زيد وتكفينه وفي مبرات عينها ومات زيد وخلف تركته تخرج المبرات من ثلثها وقبل عمو والوصية وانفذ الوصايا المزبورة على وفق ما وصى به زيد ثم بلغ أولا دزير رشيد بن ويكلفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها الارباب بالبينة فهل يصدق الوصى بيمينه ولا يكاف الى الاثبات بالبينة \*(الجواب)\* نعم وفي فتاوى العتبات

مطلب اذا لم يعامل الوصى  
على مال القاصر لا يلزمه  
مراجحة لانه ربا

الاصل فيه أن الوصى يصدق فيما سلط عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصى متى أقتر تصرف في مال الصغير بعد بلوغه والصغير منكر ينظر فان كان تصرفا هو وسلط على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه وان كان تصرفا لم يكن هو وسلط عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البينة فان قال انفقت عليك مالا في صغرك والنفقة نفقة مثله في المدة وانكر الصغير صدق الوصى بيمينه لانه سلط على الانفاق بنفقة المثل شرعا ما لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه بكمثر لا يصدق في الفضل لانه ليس بسلط عليه شرعا لانه اسراف فلا يصدق بيمينه الخ ادب الاوصياء

مطلب لا يجبر الوصى على  
التجارة في مال الصبي  
مطلب يقبل قول الصبي  
بيمينه في نفقة المثل

من فصل الانفاق ومثله في أحكام الصغار من مسائل الوصايا \*(سئل)\* في وصي مختار على قاصرين اتفق من مالهم عليهم مدة معلومة ولم يعامل الوصى على المال حتى بلغ القاصرون رشيد بن قاموا الا أن يطلبون ربح مالهم في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصى شئ من الربح

مطلب يقبل قول الصبي  
بيمينه في نفقة المثل

بلامراجحة شرعية وهل يقبل قول الوصى في قدر الانفاق في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل في مدة تحتتم له ولا يكذبه الظاهر \*(الجواب)\* حيث لم يعامل الوصى المزبور على المال

مطلب يقبل قول الصبي  
بيمينه في نفقة المثل

المدة كور بطريق شرعى فلا يلزمه ربح لانه ربا كما أتت بذلك الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي وغيره وفي مجمع الفتاوى من باب تصرف الوصى والاب والقاضى قلت لو لم يجبر الوصى بمال الصبي فهل يجبر على التجارة والتصرف قال لا اه ويقبل قول الوصى بيمينه في قدر الانفاق

مطلب يقبل قول الصبي  
بيمينه في نفقة المثل

حيث كان نفقة المثل في مدة تحتتم له ولا يكذبه الظاهر كما صرح بذلك علماء واربهم الله تعالى كما في بيوع ادب الاوصياء ودعوى الاشباه وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من أول كتاب

مطالب الوصي ان ينفق على  
اليتم من مال اليتيم بلا تقدير  
من الحساكم ويصدق بيمينه  
مطالب اذا كان المنفرد  
لا يكفي انقاصر فلا وصي  
الزيادة ويقبل قوله بيمينه  
مطالب ادعى انه دفع مال  
اليتم لده بدلوغه يقبل قوله  
بيمينه

مطالب ادعى الاب بعد بلوغ  
ابنه انه انفق المال عليه  
نفقة المنزل يصدق بيمينه  
مطالب وكيل الوصي يقبل  
قوله بيمينه في النفقة كالوصي  
مطالب الوصي ان يوكل غيره  
مطالب المعتوه كالصبي  
مطالب الوصي كالناظر لان  
الوصية والوقف اخوان  
مطالب لا يقبل قول الوصي  
فيما يكذبه الظاهر وان اقام  
البينة

الوصايا سئل في الوصي اذا اتفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحساكم هل له ذلك ويصدق  
بيمينه اجاب نعم له ذلك ويصدق بيمينه فيما يصدق به الظاهر اهـ (سئل) فيما اذا فرض  
القاضي لا يتام في حرامهم الوصي المختارة عليهم في كل يوم قدرا معلوما واذن لها في صرف  
ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربح ماله المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين  
فصرفت وانفقت عليهم من اصل ماله قدر ازيد العدم كفاية المفروض لهم نفقة المنزل في مدة  
تحتمله والظاهر لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها بيمينه في ذلك والحالة هذه (الجواب) (سئل)  
نعم وقد اتى بذلك ايضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو مذكور في فتاواه من اثناء الوصايا  
ورأيت نقل المسئلة بعينها في الحاوي الزاهدي واما الى عدة كتب معتمدة (سئل) (سئل)  
فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم له بعد بلوغه ورشده وهضمت مدة والا ان ينكر الدفع والوصي  
يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع يمينه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الوصايا  
ومرجها في السراج الوجاج وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختارة على  
ابن القاصر صرفت في أشياء متعلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال القاصر دون  
مال نفسه بما فيه الحظ والمصلحة مصرف المنزل ولا يكذبها الظاهر فيه ثم مات القاصر مرعها  
وعن ورثة غيرهما يريدون تعريضها اذا كان من ماله فهل تصدق في ذلك بيمينه او لا يلزمه اذ كان  
مالها (الجواب) نعم قال في المنح قبيل كتاب الخشي نقلا عن الحاشية مانصه وذكر  
ضابطا ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اهـ وتعام ذلك تقدم في هذا  
الباب (سئل) فيما اذا كان لصغير مال تحت يدايه فانفق عليه نفقة المنزل في مدة  
تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فيه فهل يصدق في ذلك بيمينه (الجواب) نعم فلو ادعى الاب بعد  
ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعه او الانفاق عليه وهو نفقة المنزل في مدته صدق بيمينه  
أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في معتوه له وصي شرعي والمعتوه مال فوكل  
الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة للضرورة وصرف  
على ذلك مصرف المنزل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فيه فهل يقبل قول الوكيل في ذلك  
بيمينه (الجواب) نعم كما فتى به الشيخ اسماعيل من الوكالة لان الوصي يملك أن يوكل غيره  
بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور اليتيم كما في أدب الاوصياء والانتقوى والمعتوه بمنزلة  
الصبي كما في الانتقوى وفي البحر من شتى القضاء نائب الناظر هو في قبول قوله اهـ والوصي  
كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستسقي كل منهما من الآخر كما صرحوا به والله سبحانه  
اعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور اليتيم  
فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف  
اخوان خبرية من الوصايا (سئل) فيما اذا كانت امرأة وصيا شرعية على اولادها  
الا يتام ولهم مال تحت يدها فادعت الام انها انفقت عليهم في مدة كذا مبلغا معلوما من  
الدراهم من ماله والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك (الجواب)

حيث كان الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قوله فيه وان قامت بينة على ذلك كافي تلخيص  
 الخلاطى وان زاد يسيرا صدق وعايه اليمن ان اتموه كافي خزانة الاكمل وفي تلخيص  
 الخلاطى ونفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي احكام الاوصياء القول في الامانة  
 قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امره يكذبه الظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة  
 فلا يصدق اه كذا في حاشية يبرى أقول ينبغي لك ان تعلم ان نفقة المثل تحتاف بقلة المال  
 وكثرته ولذا قال في الذخيرة ينبغي للوصى ان لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه  
 بلا اسراف وذلك متفاوت بقلة المال وكثرته فينظر الى ماله وينفق بحسب حاله اه ثم اذا ادعى  
 الزائد على نفقة المثل انما لا يصدق اذ لم ينسرد عواه بتفسير محتمل كقوله اشتريت طعاما  
 فسرق ثم اشتريت ثانيا وثالثا فيصدق بيمينه لانه امين كافي ادب الاوصياء عن شرح  
 الاصل لشيخ الاسلام \* (سئل) \* فيما اذا احتاج اليتيم للنفقة الضرورية وله مال غائب  
 فصرف وصيه المختار عليه لنفقته من مال نفسه مبلغا من الدراهم ايرجع في مال اليتيم بنظير  
 ذلك اذا حضر واشهد على ذلك بينة شرعية ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه الرجوع في المال  
 المذكور بنظير ما صرفه في نفقته بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل يسوغ للوصى ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وصى أنفق من ماله والحال ان مال اليتيم غائب فهو أى الوصى كالأب  
 متطوع الا ان يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه تنوير من باب الوكالة بالخصوصة  
 والقبض \* (سئل) \* فيما اذا كانت هند وصيا شرعية على ابنها الصغير اليتيم وأنفقت  
 عليه من مال نفسها مبلغا من الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مال حاصل له لترجع بنظير  
 ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بينة على ذلك ثم حصل له مال بالارث وتريد الاتم  
 الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الاحكامات انفق  
 الوصى على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضا فيها وفي ادب الاوصياء المصدر  
 الشهيد ادعى الوصى أقيم الوقف الاتفاق من مال نفسه واراد الرجوع لم يكن له ذلك الا  
 بالاشهاد لانها يدعيان لانفسهما دين فلا يستحقانه بمجرد الدعوى ادب الاوصياء من فصل  
 الاتفاق فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضا لم يشترط ذلك  
 والمدار على عدم حصول مال اليتيم الا ان لثلاث تعطل اموره فإني وكالة التنوير عن الفصولين  
 والمال غائب معناه غير حاصل الا ان قداما ذلك أقول رأيت هنا على هامش الاصل بخط شيخ  
 مشايخنا السائحاني ما نصه قوله يسوغ له ذلك فيه نظرا لقول جامع الفصولين شري لولده ثوبا  
 أو طعاما وأشهد أنه يرجع فله ان يرجع لولده مال والا لوجوبها عليه ولهذا أمر بالتأمل  
 في آخر الجواب اه ما رأيت له لكن التعليل يفيد الفرق بين الاب والوصى لان نفقة الولد الصغير  
 الفقير واجبة على ابيه فلهذا لا يرجع اذ لم يكن له مال ويرجع اذا كان له مال أما الوصى  
 فلا تجب عليه نفقة الولد ما لم يكن رجلا محرما منه فعدم رجوع الاب في هذه الحالة المذكورة  
 لا يدل على عدم رجوع الوصى مطلقا أى ولو كان اجنبيا الا ان يقال ان النظر بالنسبة

مطلب يقبل قوله الا فيما  
 يكذبه الظاهر فحينئذ تزول  
 الامانة وتظهر الخيانة  
 مطلب ينبغي للوصى ان  
 لا يضيق عليه بل يوسع  
 بحسب ماله

مطلب انفق الوصى من ماله  
 ليرجع في مال اليتيم واشهد  
 له الرجوع

مطلب اذا انفق الوصى من  
 ماله واشهد و ليس لاليتيم مال  
 فهل له الرجوع فيما يحصل  
 له بعد



الى خصوص ما وقع في السؤال لان الوصى فيه هي الام وهي بمنزلة الاب في وجوب نفقة  
العذير عليها واما لو كان الوصى اجنبيا فلا يرد لما ذكرنا من وجوه الفرق ويدل عليه انه  
في جامع الفصولين ذكر عقب عبارته المذكورة ما نصه ولوقتنا او شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن  
له مال لو اشهدوا الا لاه آى ولو شرى الاب لولده عبدا أو شيئا آخر مما لا يلزمه أن يشتريه لولده  
رجوع وان لم يكن للولد مال لكن يرجع لو اشهد انه اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه  
أو فيما يحدث له من المال بارت أو نحوه وان لم يشهد فلا رجوع فهذا يرشدك الى ان رجوع  
الاب هنا عند الاشهاد ليس بواجب على الاب فقد صار بمنزلة الوصى الاجنبى  
في هذه الصورة بخلاف ما اذا كان ذلك من جنس النفقة الواجبة على الاب فان الاب لا يرجع  
وان اشهد لوجوب ذلك عليه الا اذا كان للولد مال فيرجع لعدم وجوبه عليه والوصى لا يجب  
عليه شيء من ذلك أصلا فيرجع مطلقا أي سواء كان من جنس النفقة كالكسوة والطعام  
أو من غيره كالعبد والحانوت فهذا مؤيد لما بحثه المؤلف رحمه الله تعالى لكن ذكر في جامع  
الفصولين أيضا ما نصه ولو اتفق وصى القاضى مال اليتيم ثم استقرض وأتفق عليه  
لا يطالبه بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وأتفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه اه  
وكتب الخير الرملى في حاشيته عليه ان الظاهر أن وصى الميت كذلك لانه في الاشهاد ذكر  
أن وصى القاضى كوصى الميت في مسائل وليست هذه منها اه وهذا صريح في أن كلامنا  
الاب والوصى ليس له الرجوع فيما ينفعه على الولد الذى لا مال له وهو دليل على أن التقيد  
بالغيبه في قولهم وله مال غائب رجع شرط لصحة الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر بالاولى  
بخلاف ما اذا لم يكن له مال أصلا وأعل في المسئلة قولين والافين الكلامين مناقضة ظاهرة  
وينبغي الاقتناء بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لانه لو علم الوصى انه لا رجوع له يمنع من  
الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهذا كما بلا نفقة وفي ذلك خرج عفايم ومنع من الاحسان  
الى هذا الولد العاجز والخرج مدفوع بالنص وعلى ذلك مدار عامة أحكام الشرع والله تعالى  
أعلم ثم اعلم أن ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان وتقل كلامنا القولين في ادب  
الاوصياء عن عدة كتب حتى في الحاشية مرة ذكر أن الاشهاد شرط ومرة ذكر أنه غير شرط  
وذكر في المنتقى بالنون ان عدم الرجوع بلا اشهاد استحسان وذكر في العناية انه تكفيه  
النية فيما بينه وبين الله تعالى فأفاد أن القول بالاشتراط انما هو في القضاء لا الديانة وقد أوفقت  
المسئلة في رد المحتار ثم ذكرت ما نصه قلت فقد تحرر أن في المسئلة قولين عدم الرجوع  
بلا اشهاد في كل من الاب والوصى والثاني اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصى  
على اولادها وعلى الوه بأن الغالب من شفقة الوالدين الاتفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع  
بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول  
استحسان والثاني قياس ومقتضاها ترجيح الاول وعليه مشى المصنف يعنى صاحب التذير  
قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه فاعتمد هذه التحريرات المفيدة

مطلب اتفق الوصى المال  
ثم استقرض واتفق على  
اليتيم لا يرجع

مطلب هل يشترط الاشهاد  
للرجوع بما اتفق من ماله

\*(سئل)\* فيما اذا كان لنسوة ویتیمین وامهما الوصی علیهما دار احتاجت للتعمیر الضروري فأذنت النسوة وام الیتیمین بالاصالة والوصاية علیهما بالزید بتعمیرها والصرف علی ذلك والرجوع بنظیر ما سیصرفه فی ذلك علی الاذات وجهة الیتیمین حیث لا مال حاصل لهما یصرف فی ذلك ولا ینرغب فی استئجار حصتها مدة مستقلة باجرة محجلة تصرف فی التعمیر ولما فی ذلك من الحظ والمصلحة فی ذلك فعمرها زید کما ذکر وصرف فی ذلك ما یحتاج من الدراهم نية الرجوع علی الاذات والیتیمین وحصل لیتیمین مال تحت ید امهما ویرید زید الرجوع بنظیر ذلك علی الاذات ووصی الیتیمین لتدفع ما علیهم من مالهما فهل یسوغ لزیذ ذلك \*(الجواب)\* نعم ولو أنفق رجل علی الصغیر وقال امرنی الوصی بذلك وصدقه الوصی صدق الرجل ادب الاوصیاء من فصل الانفاق وفی فصول الاشتروشی اراد الوصی الاستدانة علی الصغیر جاز له ذلك ان كان امره القاضی به والا فاختار أن یرفع الامر الی القاضی فیأمره به وفی فتاوی طهیر الدین أن الرفع هو الاحوط الا اذا تعذر لبعدها كما فیستدین بدون الامر وقیل له الاستدانة بدون الرفع ادب الاوصیاء من فصل الفروض وفیه ذکر فی مجموع النوازل والمخیط الوصی لو استدانه لصغیره جاز وكذا الوأقر بالاستقراض اهـ ومسئلة استدانة الوصی ذکرها فی الاشياء أوائل الاقرار \*(سئل)\* فیما اذا كانت هند وصیاً مختارة من قبل زوجها المتوفی علی أولاده منها الصغار فرضت وفوضت امر الوصاية لزیذ ابن عمها الامین الاهل لذلك لیدی بینه شرعية وقبل زید ذلك ثم ماتت عن أولادها المذکورین ولهم مال تحت یدها وخلفت ترکه فقام عم الاولاد ینزع فی ذلك زاعماً انه أحق بالوصاية من زید فهل ینع من المعارضة ولا عبرة بزمعه \*(الجواب)\* نعم قال فی الدر المختار من باب الوصی ووصی الوصی سواء أوصی الیه فی ماله أو مال وصیه وفایه وصی فی الترتیبین خلافاً للشافعی اهـ وفیه من الوكالة والولاية فی مال الصغیر الی الاب ثم وصیه ثم وصی وصیه اذ الوصی یملك الایصاء الخ وفی الاشياء وصی القاضی اذا جعل وصیاً عند موته لا یصیر الثانی وصیاً بخلاف وصی المیت کذا فی التمهة وفی الخزانة وصی وصی القاضی کوصیه اذ كانت الوصاية عامة اهـ وبه یحصل التوفیق اهـ وقد عقد فی کتاب الاوصیاء آخر کتاب فصل فی ایصاء الوصی فمن رام تمام فروع المسئلة فلیرجع الیه أقول أی یحصل التوفیق بین قوله لا یصیر الثانی وصیاً وقول الخاتمة وغيرها الوصی یملك الایصاء سواء كان وصی المیت أو وصی القاضی اهـ یجمل الاول علی ما اذا نصبه القاضی وصیاً خاصاً فی بیع أو شراء فقط فان وصی القاضی یقبل التخصیص علی ما سیأتی قریباً ویجمل الثانی علی ما اذا نصبه وصیاً عاماً كما فی الخزانة ثم اعلم ان وصی الوصی له ان یوصی أيضاً وکذا وان تعدد كما افاده الخیر الرملی وغيره هذا وقد سنات عمالوا قام زید أخاه عمر وصیاً ثم اقام بکر زید وصیاً ثم مات بکر ومات بعده زید فهل یصیر عمر وصیاً علی ترکه بکر أيضاً اعتباراً بحالة الموت أم لا اعتباراً بحالة النصب لان زید اذ ینصب أخاه عمر لم یکن وصیاً علی ترکه

مطلب عمر دار الیتیم باذن وصیه له الرجوع

مطلب قال امرنی الوصی بالانفاق وصدقه الوصی صدق

مطلب اراد الوصی الاستدانة علی الصغیر جاز لو أمره القاضی

مطلب فی امرأة وصی علی اولادها اقامت ابن عمها وصیاً یصح

مطلب وصی الوصی وصی فی الترتیبین

مطلب الولاية فی مال الصغیر لابییه ثم وصیه ثم وصی وصیه

مطلب وصی الوصی له ان یرصی ومکذا

بكرلم اجد في ذلك نصا مريحا والذي يظهر لي الاول اذ لو اعتبرت حالة النصب لزم ان الرجل  
او نصب وصيا على اولاده وماله ثم ولده اولادوا كتب ما لا آخر ان لا يكون لذلك الوصي  
ولاية على ما حدث للموصي بعد النصب فعلم ان العبرة بحالة الموت لان الايصاء خلافه بعد  
الموت كما صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل يفعله الموصي اليه بعد غيبته او بعد  
موته فيما يرجع الى مصالحه كقضاء دينه والتقيام بحوائجه ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ  
وصاياه وغير ذلك يقال فلان سافرا وصي بكذا وفلان مات فأوصى بكذا الخ وقال في الهداية  
في الاستدلال على قولهم ان وصي الوصي وصي في التركيبين لان الايصاء اقامة الغير مقامه  
فيما له ولاية وعند الموت كانت له ولاية في التركيبين فينزل منزلته فيما اهـ ولان تركه موصيه  
تركته كما صرح به في الاختيار ولهذا الوفاة الوصي لا آخر أنت وصي في تركتي صار وصيا  
في التركيبين في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فحيث كانت تركه الاول تركه الثاني والتركة  
اسم لما تركه الانسان بعد موته علم ان الاعتبار بحالة الموت فيصير الثاني وصيا على التركيبين  
وان لم يكن موصيه وصيا حين نصبه اعتبارا بحالة الموت لان موصيه ومورثه في الصورة  
السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة على تركه نفسه وعلى تركه مكره قطعا فيخلفه وصيه عرو  
بعد موته في ذلك كله ايضا هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا أقام زيد عمرا  
وصيا على امته ودائته لياخذها ويوصلها الى ورثته الغائبين ببلدته وهم كبار وصغار ومات  
زيد ويريد عمرو بيع الدابة للحظ والمصلحة في ذلك لاحتياجهما للنفقة واخذ ثمن الورثة فهل له  
ذلك **\*(الجواب)\*** نعم قال في ادب الاوصياء يجوز بيع الوصي على الكبير الغائب  
في كل شيء الا في العقار وقال في الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك  
بيع عقاره الا الحاجة اهـ وفي ادب الاوصياء ايضا لان وطيقته اذ ذاك حفظ الاموال وبيع  
العروض من الحفظ لما ان حفظ الثمن اهون اما العقار فهو محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون  
بيعه من باب الحفظ الا اذا كان العقار في معرض الهلاك فيبيعه يكون بمنزلة العروض اهـ  
وهو ان جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل ماله لما ذكرنا انه اذا أوصى اليه  
في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظاهرية والخسانية وبه يفتي ذكره نجم  
الدين الخصاصي كذا في ادب الاوصياء وذكرنا ان الوصي في الفعل في حياته وكيل والوكيل  
بعد وفاته وصي فيجوز له ذلك وان نهاه عنه لما في وصايا الاشياء يعمل نهى القاضى عن بعض  
التصرفات ولا يعمل نهى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه اهـ  
وفي البرازية عن ادب القضاء قيل العاشر في الحبس جعله القاضى وصيا في مال اليتيم له  
ان يفعل في ماله ما يفعله وصي الاب غير ان وصي القاضى لا يملك ان يتصرف تصرفا استثناء  
القاضى كما اذا نهاه عن بيع العقار مثلا بخلاف وصي الاب فان استثناء الاب لا يعمل فيملك  
وصيه التصرف في عمل نهاه اهـ والله تعالى اعلم أقول ذكرت في رد المحتار مانعه ومما يجب  
التنبه له انه اذا أوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاما على اولاده

مطلب جعله وصيا على  
امته ردائه له بيعها  
قوله على الكبير متعلق ببيع  
لا يوصى اهـ منه  
مطلب بيع العروض من  
الحفظ بخلاف العقار  
مطلب اوصى اليه في شيء  
خاص يكون وصيا في كل ماله  
مطلب الوكيل بعد المات  
وصي والوصى في الحياة  
وكيل

مطلب وصى القاضى يقبل  
التخصيص بخلاف وصي  
الميت

مطلب جعله وصيا على ثلث  
ماله صار وصيا عاما

وتركه وان أوصى في ذلك الى غيره على قول أبي حنيفة المقتى به فلا ينقذ تصرف أحدهما  
بإفتراده والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة القنوى وقد نص عليها في الخنانية فقال  
ولو أوصى الى رجل يدين والى آخر أن يعتق عبده أو ينقذ وصيته فهما وصيان في كل شيء وقال كل  
واحد وصى على ما يستبي لا يدخل الآخر معه اهـ **(سئل)** فيما اذا باع زيد حصه ابنته  
القاصرة من دار مشتركة بينهما وبين جماعة ثمن المثل وهو مستور الحال فهل يكون البيع  
صحيا **(الجواب)** نعم ولا يجوز للوصى بيع العقار الا بالمسوغات الشرعية التي ذكرها  
وقال السيد أحمد الحموي في حواشي الاشباه من الوصايا أن الاب كالوصى لا يجوز له بيع  
العقار الا في المسائل المذكورة كما أفق به الحانوتي اهـ فراجعوه وهو مخالف لاطلاق  
ما في الفصول وغيره ولم يستند الحانوتي لنقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع  
الاب أيضا كما في الوصى صار حسنا مفيدا أيضا فان الأخذ بالاتفاق أو وفق وفي العمادية في ٣٧  
الحاصل أن بيع الاب عقار الصغير بمنزلة القيمة يجوز اذا كان محمودا أو مستورا واذا كان مفسدا  
لا يجوز الا بضعف القيمة اهـ **(سئل)** فيما اذا كان ليتيم أم وصى عليها وحصه معلومة  
في دار ليس لها غيرها واحتاجت للنفقة وتريد اتمها ببيع الحصه ثمن المثل لاجل نفقتها فهل  
يسوغ لها ذلك **(الجواب)** نعم **(سئل)** فيما اذا كان لا يتم عقار ودرهم تحت يد  
وصيهم الشرعي ويريد الوصى بيع العقار من غير حاجة ولا مسوغ شرعي فهل يملك الوصى بيع  
عقاره أولا **(الجواب)** لا يملك ذلك كما في أدب الاوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار  
اليتيم لقضاء الدين ثم بلغ اليتيم وادعى بطلانه لوجود منقول معه فيه وفاء بالدين وبرهن على  
دعواه فدفعه المشتري بأنه اجازة بعد البلوغ فما الحكم أجاب قد قرر أنه لا يجوز بيع عقاره  
عند المتأخرين الا لحاجة الى ثمنه لا قضاء لما الامن ثمنه كنفقة أودين لا يقضى الا منه أو وقع  
في يد متغلب أو كانت غلته لا تنفي بمؤنته أو بيع بضعف قيمته وقد صرحوا عن المتقي بأن بيعه  
بلا مسوغ باطل وفي البرازية وعند الشافعي ان في قيمة العروض وفاء في بيعه باطل وأفتى العلامة  
الغزالي بطلانه حيث لا حاجة لمعاليه بأنه على الوجه المشرح يكون فضوليا واذا كان فضوليا  
ولا يحجز بعقده فلا ينعقد موقوف باطل واذا باطل لا يفيد الملك اهـ ووجهه ظاهر لما في البرازية  
وغيرها والولاية في ماله الى أبيه ثم وصيه الى أن قال وأنا أقول مالا يملكه الولي لا يجوز  
ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يحجز له حالة العقد اهـ ثم قال فان لم يكن له محيز حالة العقد  
فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بافظ الاجازة بعد البلوغ لما في البرازية وغيرها  
ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء فمجرد الاجازة في الواقعة لا يكفي وعلى  
تقدير أن يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع فمالا يكون بافظ واحد والحالة هذه  
والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا **(سئل)** فيما اذا كان لا يتم غراس كرم  
وساق قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف مخلف لهم عن أبيهم فباعه وصيه من رجل ثمن  
فيه غبن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير صحيح **(الجواب)**

قوله يدين أي اوصى اليه  
بقضاء ديون عليه او باقتضاء  
ديون له اهـ منه

مطلب في بيع الاب عقار  
الصغير وانه لا يحتاج الى  
المسوغات

مطلب اذا كان الاب مستورا  
أو محمودا جاز بيعه العقار بمنزلة  
القيمة ولا مفسدا فلا الا  
بضعف القيمة

مطلب للوصى بيع العقار  
لحاجة النفقة

مطلب لا يملك الوصى بيع  
العقار بلا مسوغ شرعي  
مطلب بيع العقار بلا مسوغ  
باطل لا فاسد

مطلب بيع الوصى بغير  
فاحش قيل باطل وقيل فاسد

فتم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغبن اليسير ولا يجوز بالفاحش لأن  
ولا يثبت نظرية وفي القيمة للزاهدي ولوباع الوصي مال الصبي بفاحش الغبن قال القاضي  
علاء الدين المروزي بطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم الدين الحلبي  
بل يفسد البيع قلت فيملك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين العصف مادام  
المبيع قائما في يد المشتري ادب الاوصياء من فصل البيع وتماه فيه وفي أحكام البيع  
الفساد من المتون \* (سئل) \* في وصي باع شجرة اليتيم القائم في أرض وقف بمسكرة  
هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا \* (الجواب) \* لا يحتاج الى ذلك لأن الشجرة  
من قسم المنقول وبيع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه محفوظ بنفسه والشجرة ليس  
كذلك خيرية من الوصايا وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك  
بيع عقاره إلا الحاجة اه وفي أدب الاوصياء يملك الوصي بيع المنقول دون العقار اه  
وفي البحر نقل عن الأئمة الاختيار أن الشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار ثم أبطل قول  
من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين فجعل النخل من العقار  
وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته اه وفي القهستاني البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى  
والغراس أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب  
ولا شفعة في البناء والنخل ان بيع دون العروة وهو الصحيح مذكور في الأصل لأنه لا قرار له  
فكان نقلا والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان ليتيم حصة معلومة في بناء خان  
وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصة وصم الشرعي المختار  
بضعف قيمتها واليتيم المزمور مال تحت يد وصيه المزمور غير الحصة المذكورة فهل يكون البيع  
المزمور صحيحا \* (الجواب) \* نعم أقول صحة البيع لكون البناء من المنقول كما علم بمقابله  
ولكون الثمن ضعف القيمة أيضا \* (سئل) \* فيما اذا كان لصغير من حصة معلومة في بناء  
دار جارية في ملكها بطريق الارث عن امها فاشترها أبوها بنفسه بثمن المثل وفي ذلك حفظ  
ومصلحة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزمور صحيحا \* (الجواب) \* نعم وبيع  
الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله  
في المنقول أما العقار فسيجيء علة على التنوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول  
كما صرحوا به \* (سئل) \* فيما اذا كان لاتباع حصة معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعلمهم  
وتنفق عليهم وهم في حجرها وكفها فباع الحصة المزمورة من رجل ثمن معلوم من الدراهم  
هو ثمن المثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بد لهم من ذلك فهل يكون البيع جائزا  
\* (الجواب) \* نعم ويجوز شراء مالا بدلا لطفل منه وبهيمه لآخيه وعمة وأمه وماتقطان هو  
في حجرهم دفعا للضرر عنه وتوحيده أمه فقط وكذا ما لم تقط على الأصح وتماه فيما علقته على  
التنوير شرح الملتقى للعلائي من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وبما أيضا  
شراء مالا بدلا للصغير منه كالنفقة والكسوة واستئجار الظئر ونحو ذلك وبيعه أي بيع مالا بدلا

مطلب للوصي بيع الشجر  
بلا مسوغ

مطلب الشجر ليس كالعقار  
مطلب البناء والنخل ليسا  
من العقار  
مطلب البناء والنخل من  
المنقول

مطلب للاب أن يشتري  
لنفسه بناء ابنه الصغير

مطلب البناء حكمه حكم المنقول  
مطلب اتمام في حرامهم  
باع بناء حانوت لهم للنفقة  
الضرورية صح بيها  
مطلب كأول اليتيم يجوز بيعه  
وشراؤه مالا بدلا لليتيم منه



منه ايضا للصغير لاخ وعم وآم و آى الصغير في حجرهم دفعا للضرر وجازا ايضا اجارته أى الصغير  
لامه فقط يعنى لا يؤجره الم ولا الملتقط ولا الاخ وهذا رواية الجامع الصغير وفي رواية  
القدورى يجوز أن يؤجره الملتقط ويسلمه في صناعة وهو أقرب لأن فيه تنعاضا للصغير  
وهو الأصح كما في شرح ابن ملك للجمع الخ منح **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لصغير يتيم هو  
في حجر عمه شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها عمه على الصغير نفقة المثل في مدة تحتمله  
حتى بلغ رشيداً يريد مطالبة الم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة **\*(الجواب)\*** نعم  
وفي الهداية من متفرقات السكراية الأصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع  
من ضرورة حاله كسواء ما لا بد منه وبيعته واجارة الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله وينفق  
عليه كالأخ والم والملتقط إذا كان هو في حجرهم اهـ والمصاوم مثله في الحياوى الزاهدى من  
اليسوع من فصل في الأب والجد والعم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم  
من البيع والشراء وليس لليتيم وصى وهو يعلم أنه ان رفع الأمر إلى القاضي يأخذ المال ويغسده  
فان تصرفه جائز للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولوالدية قبيل كتاب الفرائض أقول  
رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الدبوسى بأن تصرفه جائز للضرورة قال  
قاضيان وهذا استحسن وبه يقتضى اهـ وذكر نحو ذلك العلائى في شرح الملتقى عن القهستانى  
ثم ان ما مر من أن عائل اليتيم يملك بيع ما لا بد منه خاصة بغير العقار من نحو المنقولات أما  
العقار فليس له بيعه ولومع وجود المستوعات لما فى الدر المختار حيث قال قلت وهذا أى بيع  
العقار للسويع لو البائع وصيلاً من قبل أم أو أخ فأنهم لا يملك بيع العقار مع القاولا شراء غير  
طعام وكسوة الخ تأمل **\*(سئل)\*** فى رجل له دين على ميت ولليت وورثة كبار غيب  
وصغير حاضر فنصب القاضي وكيلاً عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفى  
دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على نصيب الكبار وإذا حضر الكبار يرجع أى الحاضر  
بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم إذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب  
والصغير حاضر فالقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكيلاً يدعى عليه فإذا قضى على الوكيل  
يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير أن الغريم  
يستوفى دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار فإذا حضر الكبار يرجع  
بذلك عليهم لأن الدين مقدم على الميراث ذكره شمس الأئمة الحلوانى فى أدب القضاء عمادية  
فى ٣٨ فى مسائل التركة ومثله فى القصولين **\*(سئل)\*** فى الوارث إذا قضى دين الميت  
من التركة باليئنة والقضاء واليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن فى التركة مال غير ما دفعه للغريم  
الأول فهل يشارك هذا الغريم الأول **\*(الجواب)\*** نعم وذكر رشيد الدين الوارث إذا قضى  
الدين من التركة بأقراره فلو جاء غريم آخر يضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشارك هذا  
الغريم الأول عمادية فى ٣٨ **\*(سئل)\*** فيما إذا أوصت هذه بثلاث ماله الجماعة معينين  
فقراء وأقامت زوجها وصيا مختاراً فى ضبط ممتلكاتها وبيعها وإبقاء دينها الثابت عليهم الأربابه

مطلب يصح بيع الم حنطة  
يتيم هو فى حجره

مطلب تصرف واحد من  
أهل السكة فى مال اليتيم  
ولا وصى له يجوز أن يعلم  
أن القاضى يأخذ المال  
مطلب من يعول اليتيم له  
بيع ما لا بد منه إلا العقار  
مطلب ادعى ديناً على ميت  
له ورثة كبار غيب وصغير  
حاضر الخ

مطلب قضى الوارث دين  
الميت ثم ظهر غريم آخر الخ

وفي صرف الثلث كما ذكرنا من مصر على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة  
 القصر وقبل الزوج والموصي لهم الوصية وخلفت تركته مضمومة على متاع ونصف دار معلومة  
 لا تقسم قسمة اجبار وفي بيع بعضه ضررين عليه فباع الوصي النصف المزبور من عمرو  
 الشريك ببيعاً باتين معلوم قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض حنبلي اذن للوصي بذلك وحكم  
 بعهدة البيع وان كان من وصي على كبير في حادثة ذلك موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه  
 وافق مفتي مذهبه بعهدة البيع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بعض من هذا بعد ثبوته شرعاً  
 ﴿الجواب﴾ نعم وأما عندنا ففي التنوير وشرحه للعلائي وجازيعة أي الوصي على الكبير  
 الغائب في غير العقار المأدب أو خوف هلاك ذكره عزمي زاده معزياً للخاتبة قلت وفي الزياحي  
 والقهستاني الاصح لانه نادر اه في الحادثة باع الوصي المختار حصة الوارث الكبير من  
 العقار لدى حنبلي يرى ذلك وحكم الحاكم للمزبور فارتفع الخلاف أقول قوله الاصح لانه نادر  
 راجع الى قوله أو خوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه اذا كان الوارث  
 الكبير غائباً لان هلاك العقار نادر فيقول المأدب من صريحاً في أن الوصي له بيع العقار لدين  
 على الميت والحكم كذلك وان كان الوارث الكبير حاضراً في غاية البيان ان كان على الميت  
 دين أو وصى بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبار حضور فعنده يبيع جميع التركة  
 وعندهما لا يجوز الا بيع حصة الدين اه وقال في العناية قيد بالغيبة لانهم اذا كانوا حضوراً  
 ليس للوصي التصرف في التركة أصلاً الا اذا كان على الميت دين أو وصى بوصية ولم تقض  
 الورثة المديون ولم ينفذوا الوصية من مالهم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين محيطة بمقدار  
 الدين ان لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين أيضاً عنده خلافاً لما وينفذ الوصية بمقدار الثلث  
 ولو باع لتنفيذها شيئاً من التركة جاز بمقدارها بالاجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور  
 في الدين اه قال في أدب الاوصياء ويقولها يفتي كما في الحافظة والغنية وسائر الكتب اه  
 والحاصل انه اذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار ومنقول وان لم تكن  
 مستغرقة ولا دراهم فيها يوفى منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين أو الوصية  
 اتفاقاً وكذا له بيع الزائد عند أي حنيفة اما قاله الاستروشنى في أحكام الصغار من أن الاصل  
 عنده انه متى ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتام بيان المسئلة  
 فيه وقد ظهر لك مما قرأناه انه في حادثة الفتوى اذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية  
 فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية اتفاقاً ولا يحتاج الى حكم القاضي الحنبلي لكن ينبغي  
 أن يكون ذلك حيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط  
 وينفذها من ثمنه الا اذا لم يفت منه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء  
 على قولها المقتضى به والدين كالوصية كما مروا لله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيما اذا ثبت على  
 ميت دين لزيد بالبيعة الشرعية ثبوتاً شرعياً وقضاء الوارث من ماله ويريد الرجوع بذلك  
 في التركة فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم قال في العمادية الوصي أو الورثة اذا نقدوا ان كفن

مطلب في صحة بيع الوصي  
 العقار اذا كان الوارث  
 الكبير غائباً على مذهب ابن  
 حنبل رضي الله تعالى عنه

مطلب اذا قضى الوصي  
 أو الوارث من ماله دين الميت  
 يرجع به في التركة

الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة ولم يكونوا مئة وعين وكذا اذا قضى الوصى  
أو الوارث دين الميت من مالهما اه وفي البرازية اذا قضى دين الميت يرجع به في التركة  
كما في التكفين اه **\*(سئل)\*** فيما اذا كفن الوصى الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع  
في تركته فهل له ذلك ويقبل قوله بيمينه في ذلك **\*(الجواب)\*** نعم وكذا الوصى اذا اشترى  
كسوة للصغير أو ما نفق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كففه من مال نفسه  
أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا  
ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الاوصياء ومثله في الدرر  
**\*(سئل)\*** في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره وخلفت تركة وأنفقت منها ورثتها  
مبلغا في ثمن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلا اذن  
الزوج ولا وجه شرعي ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم احد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقيين يحسب من  
مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف الانفاق للآتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا اذن من  
باقي الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه حاوي الزاهدي  
من فصل تصرفات الوارث في التركة **\*(سئل)\*** فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق  
وكفنه الاخ من مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بتقدير ذلك في التركة أم لا  
**\*(الجواب)\*** لا يرجع والله تعالى أعلم أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير  
اذن الورثة يرجع في التركة فان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع لأن أحد الورثة لا يملكه  
وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل التبرع بمجموع  
الفتاوى في فصل تصرفات الوصى بنوع تلخيص افقروى من الوصايا وان كفنه بأكثر من كفن  
المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قبل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه بزازية ومثله  
في الخلاصة وفي العمون اذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنبى لا يرجع  
تأرخانية من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن الميت بغير الوارث من مال نفسه لا يرجع  
في تركته بغير امر الوارث فليس له الرجوع اشهد على الوارث او لم يشهد ولو كفن الوصى من  
مال نفسه لا يرجع كان له الرجوع وفيه من المفتى اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد  
في قيمة الكفن ضمن الكل كذا في السراجية قلت وقد علمه بأنه اذا زاد في القيمة يكون مستريا  
لنفسه وهو ضامن لمال الميت اه نهج النجاة من الوصايا أقول ما ذكره في معين المفتى ذكره  
في التوير في باب الوصى ووجه كونه مستريا لنفسه أن الوصى اذا زاد في القيمة صار متعديا  
في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مستريا لنفسه متبرعا في تكفينه بخلاف ما اذا زاد في عدد  
الكفن فانه يضمن الزيادة فقط لانها متميزة والحاصل أن الوصى أو الوارث اذا كفن الميت  
بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وان كان من حيث القيمة يضمن الكل  
لا ما زاد على كفن المثل فقط لانه صار متبرعا بالكل لعدم التميز وهذا اذا كفنه من مال

مطلب الوصى اذا كفن  
الميت من مال نفسه كفن المثل  
يرجع

مطلب أنفق الوارث في أيام  
الميت من التركة يضمن

مطلب كفنه الوارث بأكثر  
من كفن المثل لا يرجع

مطلب تحرير فيما اذا كفن  
الميت الوصى أو الوارث  
أو الاجنبى

الميت بقربة قوله ضمن وأما ان كفته من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم عن مجمع  
 الفتاوى وغيره وهو انه لا يرجع بشئ ان زاد على كفن المثل لان ذلك دليل التبرع ولم يذكر  
 هنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلقا لان كلاهما دليل التبرع  
 وقول البرازية وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فلعلم مراده بالوجه هو منع كون ذلك  
 دليل التبرع في الكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كله في الوصي  
 والوارث وأما الاجنبي فلا رجوع له مطلقا الا اذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضا اذا كان للميت  
 تركه والافقي الحاوي الزاهدي لومات ولاشئ له ويجب كفته على ورثته فكفته الحاضر  
 من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو اتفق بلاذن القاضي  
 كالعبد أو الزرع أو النخل المشترك اذا اتفق أحدهما عليه ليرجع على الغائب لا يرجع  
 اذا فعله بلاذن القاضي قال الخير الرملي في حاشية الفصولين يستفاد من قوله ويجب كفته  
 على ورثته أنه لو لم يجب عليهم كنفين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج بلاذنه أو اذن  
 القاضي فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تكفينا بلاذن مطلقا بناء على المفتي به من أنه على  
 زوجها ولو غنية لانه قد أدى عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متبرعا كما هو ظاهر اه  
 أي يستثنى ذلك من قوله لو كفن الميت الوصي أو أحد الورثة بكفن المثل يرجع لان كفن  
 الزوجة ليس واجبا في تركتها حتى يصح تصرف الوصي أو الوارث بل هو واجب على زوجها  
 فيكون المكفن متبرعا في اسقاطه واجبا عن غيره بلاذنه كما لو تبرع بآداء دينه هذا وقد ذكر  
 الخير الرملي في حاشية الفصولين أيضا أن هذا كله اذا ثبت بالبين لا بمجرد دعواه قال  
 في الخلاصة قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الابينة اه  
 ومثله في كثير من الكتب تنبه اه ما ذكره الرملي وهو مخالف لما ذكره المؤلف في السؤال  
 الذي قبل هذا عن التبرع وكبت في رد المختار أن في المسئلة قولين حكاهما في أدب الاوصياء  
 ونظيره الخلاف في اشتراط الاشهاد لاجل رجوع الوصي بما انفقه من ماله على اليتيم وقد مناه  
 الكلام فيه فاعتنم تحرير هذا المقام وعليك السلام \* (سئل) في الوصي اذا كان له على  
 الميت دين فباع في دين الميت شيئا من التركة بدون أمر القاضي فهل يكون جائزا ويوزع ذلك  
 بين الغرماء ويأخذ منهم بالحصة \* (الجواب) نعم وفي وصايا المنتقى رجل اوصى الى رجل  
 والوصي على الميت دين فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدون أمر القاضي فهو جائز  
 ثم يوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالحصة عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة  
 ومثله في الفصولين ونور العين عن المنتقى \* (سئل) في الوصي اذا مات مجهلا مال اليتيم  
 فهل لاضمان عليه في تركته \* (الجواب) نعم ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خطه بماله  
 ضمن خيرية من الوصايا وأفتى بمثله أيضا في الوديعه وعزاه اقواء صاحب المحيط فأرجع  
 الى ما أفتى به في الموضوعين فان فيه ما فوائد \* (سئل) في الاب اذا مات مجهلا مال اولاده  
 الصغار فهل لاضمان عليه في تركته \* (الجواب) نعم كما في الخيرية من الوديعه \* (سئل)

مطالب مات ولاشئ له  
 فكفته الحاضر ليرجع على  
 الغائب الخ

مطلب كفن الزوجة بلاذن  
 الزوج فهو متبرع

مطلب قول الوصي معتبر  
 في الاتفاق لافي الرجوع  
 الابينة

مطلب للوصي على الميت  
 دين له بيع شئ من التركة  
 لاخذ دينه

مطلب الوصي اذا مات مجهلا  
 لاضمان في تركته

مطلب الاب اذا مات مجهلا  
 مال اولاده لا يضمن

فإذا كان لصغيرة أب مستور وحصته معلومة من دارباعتها الأب لها بن المثل وقبضه لها  
من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وتركته مبيداً للثمن المزبور في صحته غير مجهول له فهل  
يضمنه في تركته لما بعد الثبوت \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في يقيم أجره جده أبو أبيه  
من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم لأعمال شتى اجارة شرعية وعمل اليتيم الاعمال  
المرتبورة لعمره في المدة طال به الجدة بالاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل للجدة ذلك  
\* (الجواب) \* نعم في الحانية والذخيرة والخلاصة للوصي أن يؤثر نفس اليتيم وعبيده  
ودوابه وعقلياته واراضيه وسائر أمواله ولو ييسر الغبن لأن له ولاية استعمال الصغير بطريق  
الرياسة والتهديب من غير عوض فمع العوض أولى ولأنه يملك بيع سائر أمواله فكذلك يملك  
اجارته ومثله الأب وكذا الجدة أبو الأب عند عدم الأب ولم يجز انغيرهم مع قيام أحدهم أن يؤثر  
اليتيم ولا شيئاً من ماله ولو كان هو في حجره وعياله لا تتفاء ولاية غيرهم بوجود واحد منهم  
أما لو عد موافق أجره ذو رحم محرم منه فإن كان في حجره مع وفاق لانه يملك تأديبه فيما لا يجارته  
وان لم يكن قال أبو حنيفة ان كان المؤجر أقرب اليه ممن هو في عياله كما اذا كان عند العمة  
فأجرته الا تم جاز وقال محمد لا يجوز الخ أدب الاوصياء من فصل مسائل الاجارة \* (سئل) \*  
فإذا كان لا يتسام مال ووصي مختار وأمن ناظرة عليهم من قبل أبيهم فاقترض الوصي قدراً من  
المال من آخر بدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستقرض فهل يضمنه  
الوصي \* (الجواب) \* نعم وفي جامع الفقه ولا يقترض الوصي مال اليتيم لا من نفسه ولا من  
غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه ان احتاج وله وفاء أدب الاوصياء  
من فصل القرض \* (سئل) \* في الوصي اذ ارهن مال اليتيم بدين نفسه من آخرهنا شرعياً  
مسبلاً فهل يكون الرهن جائزاً \* (الجواب) \* نعم ولورهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين  
نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استئصالاً وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خانية من تصرف  
الوصي ومثله في شرح السكندر للعيني وغيره وكذا في التنوير من الرهن وكذا في أدب الاوصياء  
مفصلاً \* (سئل) \* في الوصي هل له اعارة مال اليتيم \* (الجواب) \* نعم في الفصول  
العمادية وذكر في التجنيس عن النوازل انه ليس للأب ذلك وفي الذخيرة للأب اعارة ولده  
الصغير أما اعارة ماله فعند البعض له ذلك استئصالاً وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس  
وفي فوائد صاحب المحيط انما يجوز له اعارة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة أما لو كان  
لغير ذلك فلا يجوز وفي الحافظية لا يعير مال اليتيم ويودعه ومثله الأب والقاضي اه وفي  
الخلاصة في تصرفات الوصي وفي أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويعير ويبضع اه قلت  
ينبغي أن يفصل بأنه ان كان المستعير ثقة اميناً لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره  
فله ذلك وربما يتضمن ثواباً كاعارة كتاب لعالم ينتفع به وينفع الناس وكان العالم بالصفات  
المدكورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان ليتيمة  
بذمة جماعة معلومين مبالغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن أبيها فحط وصيها عن

مطلب اذا مات الأب غير  
مجهول مال بنته يضمنه  
في تركته  
مطلب للوصي أن يؤثر  
اليتيم وسائر أمواله

مطلب ليس للوصي أن  
يقرض مال اليتيم لغيره  
ولا لنفسه

مطلب لورهن الأب أو الوصي  
مال اليتيم بدين نفسه يصح

مطلب هل للوصي اعارة  
مال اليتيم  
مطلب للأب اعارة ولده  
الصغير

مطلب في ابراء الوصي غريم  
اليتيم



الجماعة بعض المبلغ المزبور وأبرأهم عنه فهل يكون الخط والابراء غير صحيحين؟ (الجواب) نعم الوصي لا يملك ابراء غير الميث ولا أن يحط عنه شيئا ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح التأجيل والخط والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضمانا وعند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصير ضمانا قاضيا والوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اهـ والحكم في الاب كالموصى فيما ذكرناه من الابراء كما تقدم في احكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي يوسف استحسنه لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشياء للحموى (سئل) في الوصي المختار إذا باع منقول اليتيم من رجل يئمن المثل مؤجلا إلى أجل معلوم غير فاحش ولا يخاف من الرجل تلفه بالمجود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزا؟ (الجواب) نعم الوصي إذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الاب وفي الخلاصة والمثنية عن السراجية للوصي البيع بالنسيئة ان لم يخف تلفه بالمجود والاذكار ولا المنع عند حلول الاجل واقضائه ولم يكن الاجل فاحشا ذكره في الولو الحية والخيانة أدب الاوصياء من فصل البيع الوصي إذا أخرج من اليتيم ان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان تولاها يجوز عند أبي حنيفة ويضمن عبادة في ٣٧ الاب والوصي إذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقدهما جاز عندنا خلافا لأبي يوسف وان لم يكن واجبا بعقدهما لا يجوز بالاجماع احكام الصغار من مسائل البيوع (سئل) فيما إذا أقام زيد عمر وصيا على حمل زوجته منه ومات زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة؟ (الجواب) الذي صرحوا به أن الحمل لا يلى ولا يولى عليه وفي المنع من الوصايا أن شخصاً نصب وصيا في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعن حمل فهل يملك الوصي أن يتصرف في المال الموقوف للحمل أولا وجوابه انه لا يملك شيئا من ذلك لانه لا ولاية للاب على الجنين فضلا عن الوصي لقول الزيلعي ولا يلى على الحمل أحد وتتمام تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق أقول افتى العلامة الشافعي بأنه يصح نصب وصي على الحمل مستند إلى قولهم ان الوقف على الحادئين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية فحيث دخلوا في الوقف دخلوا فيه أيضا اهـ ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت أي تملك عين أو منفعة من التركة فهذه اخت الوقف لانه تصدق بالمنفعة وكلاهما في الوصاية التي هي اقامة غيره مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للحمل جواز اقامة وصي عليه وإذا كان أبو الحمل لا ولاية له عليه فوصية بالاولى هذا وقد ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن توريث الحمل والوصية به وله لا يشبان الا بعد الاتصال فيثبتان للولد لا للحمل اهـ وكتبت في رد المحتار أن المراد بثبوت حكمهما والافهما ثابتان قبل الولادة فلا ينافي في تصريحهم بآثره وبصححة الوصية له وبه أو المراد أنه يوقف الحكم بذلك على الولادة فيظهر بها أن ملكه لما ورثه كان ثابتا من حين موت مورثه وكذا الوصي له أو وصي به سيده لغيره والمعنى الا قول النسب لقوله فيثبتان لا ولدا للحمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية

مطلب بيع الوصي الى أجل  
حائر

مطلب لا يصح اقامة وصي  
على الحمل

مطلب مهم في تحقيق مسألة  
اقامة الوصي على الحمل

عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره شيخنا في مشايخنا العلامة  
 الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسئلة ووفق فيه بذلك  
 أخذ مما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولا يمكن لا يصح تصرف الوصى الا بعد  
 الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعده ما والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** في يمين لهما مال  
 عن أبيهما ولهما جرة أبواب مبذرة متلف للمال غير أمين ولهما أمينة أهل للوصاية من كل وجه  
 فهل للقاضي نزع المال من يد المجذون نصب امهما المبرورة وصيا والحالة هذه **\*(الجواب)\*** نعم  
 وقد تقدم نقله اول الباب رجل اوصى الى اعمى أرمد ود في قذف جاز ولو اوصى الى فاسق  
 مخوف في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرجها القاضي من الوصية ويجعل  
 غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا يجمع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي  
 انفذ الوصية ففقدى هذا الرضى دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرجهم من الوصية  
 كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرجهم حتى تاب واصلى تركه وصيا على حاله اه **\*(سئل)\***  
 في الوصى المختار اذا ادعى ديناً لنفسه بذمة الميت ولم يثبت ولم يرثه منه واثمه القاضي ويريد  
 أن يخرجهم من الوصاية وينصب غيره من هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك **\*(الجواب)\*** نعم  
 قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصى ادعى ديناً ولم يقدر على اثباته يعزل هكذا روى  
 عن ابراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا  
 أن يقول القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن الوصاية  
 فان أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه وفي الحاشية وهذا المختار وهو  
 المذكور في الولوجية كذلك في أدب الاوصياء وفيه فالأشوق انه اذا لم يقيم البينة أن يخرجهم  
 عن الوصاية ويقصر يده عن المال احتياطاً ونظراً للميت واليتيم وهو المحسنى عن ابراهيم ابن  
 صالح ومحمد بن سلمة اه وتماه فيه من فصل الدعوى وفي التمه وصى ادعى على الميت ديناً  
 ولم يثبت يعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص ان القاضي ينصب من يقيم الوصى عليه  
 البينة على الدين او الغصب ان ادعى الغصب والافتيه منه القاضي فيخرجهم كذا في الولوجية  
 وفي الحاشية القاضي اذا اتهم الوصى لا يخرجهم على قول أبي حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال  
 أبو يوسف يخرجهم وعليه الفتوى اه وأفتى بذلك المرحوم العم والعلامة الجدة كما هو مذكور  
 في فتاويهما وما ذكر من قول أبي حنيفة انه يضم اليه آخر ولا يخرجهم مذكور في أدب الخصاص  
 وغيره لكن في حاشية الاشياء للعموي قال بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له  
 بينة على الدين أما اذا لم يكن ولم يبرأ الميت فيخرجهم القاضي لثمة كما هو قول أبي يوسف  
 المفتي به أن القاضي اذا اتهم الوصى يخرجهم فيحمل ما نقله المصنف عن الولوجية على هذا اه  
 والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل فخر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة من فصل  
 في تصرفات الوصى مانصه وصى ادعى على الميت ديناً خافوا في أن القاضي هل يخرج المال  
 من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرجهم من الوصاية وقال الفقيه

مطلب اذا كان الجدة متلفاً

للمال ينزعه القاضي منه

مطلب اذا اوصى الى فاسق

يخرجهم القاضي من الوصية

مطلب في الوصى المختار اذا

ادعى ديناً لنفسه واثمه

القاضي يعزله

مطلب ان لم يبرهن الوصى

على دينه ولم يبرأ الميت

أخرجهم القاضي عن الوصاية

حيلة عزل الوصى المختار ان

يدعى على الميت ديناً ولا يثبت

وقوله او الغصب أى بأن ادعى

أن الميت غصب منه شيئاً اه

منه

أوالايت يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البيعة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجك عن الوصاية فان لم يتم اخرجك عن الوصاية وعن محمد بن سلمة أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بيعة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بيعة فان القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعى البيعة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصياً وصار الاول خارجاً عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصياً في مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرجك القاضي عن الوصاية به أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضي اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة يجعل القاضي معه غيره ولا يخرجك وقال أبو يوسف يخرجك وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الأب حياً وخيف منه على مال الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي اولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصي اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرجك القاضي عن الوصاية ولو ادعى شيئاً من الاعيان يخرجك قال الفقيه أبو اللبث المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين أو اخرجك عن الوصاية فان أبرأه والا اخرجك عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فخلص انه اذا ادعى ديناً وعينا يكون مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف والمختار أنه يخرجك وان ادعى عينا فقط يكون مجعاً عليه أيضاً فاقبل ذلك (سئل) \* في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مديونه بعض الدين وتعدر عليه أخذ الباقي اعسر المديون فهل لضمان عليه لما بقي من الدين وله اجر مثل عمله (الجواب) \* نعم لضمان عليه لما بقي من الدين وله اجر مثل عمله وفيه قياس واستحسان أما القياس فلا يأكل ولو محتاجاً الا اذا كان له اجرة فياً كل قدر اجرته كما في الفصولين والعمادة وصح في القنية انه لا أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو محتاجاً كما في الحسانية والبرازية وفي الخبرية وحواشي الاشياء للحموى المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الحسانية فان فاضيلان من أهل الترجيح كما صرح بذلك الشيخ فاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) \* في الوصي المختار اذا عمل في تركة الموصى أعمالاً شتى ولم يكن الموصى جعل له شيئاً فهل له اجر مثل عمله (الجواب) \* نعم له اجر مثل عمله استحساناً لو محتاجاً كما في الحسانية والبرازية وهو المأخوذة كما في الخبرية وحواشي الاشياء للحموى أقول تقييده بقوله لو محتاجاً موافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف ونص عبارة الحسانية هكذا وعن نصير الوصي أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل كل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يسعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدرأ اجر مثل عمله لو محتاجاً وظاهره أن له ذلك وان لم يفرض له القاضي اجرة لكن في جامع الفصولين

مطلب القاضي اذا اتهم الموصى يخرجك عن الوصاية

مطلب الوصي اذا ادعى ديناً وعينا على الميت يخرجك عن الوصاية

مطلب لا يضمن الوصي ما هلك من الديون

مطلب للوصي اجر مثل عمله

مطلب في الوصي اذا لم يجعل له الميت اجرة هل له اجرة مثله مطلب مهم في تحقيق مسألة أخذ الوصي الاجرة

عن شرح الطحاوي ولا يأكل الوصي ولو محتاجا الا اذا كان له اجرة فبأكل قدر اجرة اه  
والظاهر ان هذا مبني على القياس من أنه ليس له الاكل في ادب الاوصياء والقياس  
أن لا يأكل لعموم قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون الخ قال الفقيه  
واعمل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليخرج من هذه الآية قلت فسكانه يدل الى اختيار الثاني وهو  
قول الامام قال في القنية قال ابو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا يوجب ضمانا اه  
قال الاسيبياني في شرحه الا اذا كان له اجر معلوم فبأكل بقدره اه فقد ظهر بهذا  
أن الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجا ولو لم يفرض له اجر وأن القياس أن لا يأكل مطلقا  
الا اذا فرض له اجر على ما قاله الاسيبياني في شرح الطحاوي وأن القياس هو قول الامام  
وصححه ابو ذر ومال اليه الفقيه وقد أفتى بذلك الخير الرمي حيث سئل في رجل اقامه القاضى  
وصيا على يقيم ولم يفرض له اذ ذاك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة عمله فتناوله عن المدة الماضية  
الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك  
في حرمة ذوقهم سائم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اه لكن قال  
في جواب سؤال آخر هذه المسألة فيها اختلاف قياس واستحسان في الخانية والبرازية له  
ذلك لو محتاجا استحسانا وفي القنية صحيح أن لا اجر له وقد تقرر أن المأخوذه الاستحسان  
الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضى فبتعيينه  
اولى وأنت خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح كما مر  
به الشيخ فاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القنية لم يقيد بالاحتياج  
فلا يخالف ما في الخانية على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبنيا على القياس الذي هو  
قول الامام ومال اليه الفقيه فهو تصحيح للقول الآخر نقله عن غيره تأمل وقال الخير الرمي  
أيضا في حاشيته على الاشباه في اواخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى  
الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع  
فاذا رأى القاضى أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا  
اه وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لا مطلقا غير المحتاج لا أجر له لانه  
دخل في الوصاية متبرعا من اقول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة في مال اليتيم وعلى  
اقضاء ديونه لكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله  
الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح  
الابحاث تظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصى الميت أما وصى القاضى فله عزل نفسه لكن  
في البرازية ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله والقاضى عزله أيضا وعلى هذا فيبقى التفصيل  
بأن يقال أن وصى الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله  
والقاضى أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل لا الماضي لشروعه فيه متبرعا وأما وصى القاضى  
فان كان محتاجا فكذلك والا فان نصبه القاضى وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بع

النصب عن العمل حتى يجعل له أجرة لأن وصايته غير لازمة لأن له أن يعزل نفسه كما علمت  
فله أن يمنع عن المضي في العمل إلا بأجر وفي القيمة الوصي إذا نصبه القاضي وعين له أجرة بقدر  
أجر المثل جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اه فقوله على الصحيح إمامي على الصحيح  
ما هو القياس كما قدمنا أو على الاستحسان وأن المراد لا أجر له إذا كان غير محتاج وعلى كل  
فلا يخالف ما تقدم عن الخيانة كما مر هذا وقد صحح في الخيانة أن الوصي لو أجر نفسه من اليتيم  
لم يصح وفيها أيضا قال لك أجرة مائة على أن تكون وصي اختلفوا فيه قال تصير الاجارة باطلة  
ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو البت  
له فإذا كان استجار الاب له باطلا فاستجار القاضي أولى إلا إذا كان محتاجا لكن الظاهر  
أن بطلان الاجارة انما هو لموت الاب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما تحرر لي في هذه  
المسألة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان زيد وصيا مختارا على ابن أخيه القاصر  
للإتيان بموجب حجة شرعية وهو أمين كاف للمصالح اليتيم أهل للوصاية من كل وجه مباشر لا مورد  
اليتيم بما فيه المصلحة والنفع له فنهى عن التصرف في أم اليتيم ناظرة على الوصي بدون مصلحة لليتيم  
ولا خيانة ظهرت من الوصي فتعاضد الوصي في تعاطي أمور اليتيم بدون وجه شرعي  
زاعمة أنه ليس له ذلك إلا بعرفتها ورأيها فهل تمنع من ذلك (الجواب) نعم وفي القيمة  
لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وعلى هذا لا يملك  
القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله أشباه من القاعدة السادسة عشر  
الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفي الخيانة من البيوع في فصل بيع الوصي وشراؤه  
ذكر القدوري والطحاوي أنه ليس لقاض أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه  
فان ظهرت منه خيانة أو مكران فاستقام عرفا بالشراؤه أو نصب غيره معه وإن كان ثقة  
إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره اه أقول وفي الولاية وصي الميت  
إذا كان عدلا غير كاف لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن يضم إليه آخر كافيا ومع هذا الوعزله  
يعزل اه (سئل) فيما إذا كان لا يتم أخ وصي مختار عليهم من قبل أبيهم أهل للوصاية  
ولهم مال تحت يده ثم ورنوا من أمهم مالا فزعم أخ آخر لهم أن أمهم جعلته وصيا ويريد التصرف  
فيما ورثوه من أمهم مع وجود وصي أبيهم بدون وجه شرعي فهل ليس لوصي الأم ذلك  
(الجواب) نعم كافي وكالة التنوير وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما  
إذا دفع زيد الوصي الدراهم إلى رجل ليبيع عن الميت ويريد الوصي استرداد تلك الدراهم من  
الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الإحرام فهل الوصي ذلك (الجواب) نعم ولو دفع  
الوصي الدراهم لرجل ليبيع عن الميت فأراد أن يسترد كان له ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة  
في يده فان استرده ففقهته إلى بلده على من تكون أن استرده بخيانة ظهرت منه فالنقطة في ماله  
خاصة وإن استرده لاختيانه ولا تهمه فالنقطة على الوصي في ماله خاصة وإن استرده لضعف رأى  
فيه أو لجهله بأمور الناس فأراد الدفع إلى أصلي منه فنقطة في مال الميت لانه استرد لضعفه

مطلب ليس للقاضي نصب  
ناظر على الوصي بلا وجه  
شرعي

مطلب لا يتصرف القاضي  
مع وجود الوصي وناظر  
الوقف

مطلب ليس للقاضي عزل  
الوصي ولا أن يدخل معه  
غيره إلا بخيانة أو فسق  
مطلب وصي الاب مقدم  
على وصي الام

مطلب للوصي استرداد  
الدراهم التي دفعها لمن يبيع  
عن الميت



الميت اه بجر من باب الحج عن الغير \* (سئل) \* فيما اذا ثبت خيانة وصي بالوجه الشرعي فهل يعزل وتزول الامانة فلا يصدق بعد ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسألة في أدب الاوصياء من فصل الاتفاق \* (سئل) \* في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون فصرف أبوه ماله عليه في نفقته وكسوته ولوازمه الشرعية الضرورية مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك \* (الجواب) \* نعم اذا بلغ الابن معتوها أو مجنوناً بقي ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقلًا ثم جن أو عته هل تعود ولاية الاب فيه بما قال أبو بكر البخاري لا تعود عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد تعود ولاية الاب في النفس والمال جميعاً استحسننا وقال محمد بن ابراهيم الميذاني عندنا تعود ولاية الاب وعند زفره تثبت الولاية للسلطان عمادية من كتاب النكاح آخر الكتاب \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد اولاد فاصرون وأخوان بالغان أقام أحدهما وصياً على اولاده والاخر مشرفاً عليه ثم مات زيد عن اولاده المذكورين وخلف تركته فصار الوصي يتصرف بمفرده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون رأى المشرف وعلمه \* (الجواب) \* نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصي ومشرف أن الوصي اولى بامساك المال وفي واقعات الناطقي اذا وصى الى رجل وجعل رجلاً آخر مشرفاً عليه فالمشرف وصي الميت كأنه قال جعلت كذا وصيين فليس لاحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يتفرده أحد الوصيين تارة ثانية وفي أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام الفضلي المشرف ليس بوصي فلا يكون المال عنده وانما لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه وفي الخاصي ويقول الفضلي يفتي اه وأفتى الشيخ اسماعيل دفتي دهشقي بأن الوصي اذا تصرف في أموال اليتيم بدون علم الناطق له لكت يضمها \* (سئل) \* فيما اذا نصب قاضي البر امرأة من قرى البر وصياً على اولادها الايتام ولم يتوض اليه ذلك من قبل قاضي القضاة الذي ولاده ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل أقام زوجته من بعده وصياً على ابنه الصغير ثم مات مصرفاً على ذلك وللصغير جند لاب فهل يكون وصي الاب أحق بذلك من جده \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في التوير في آخر باب الوصي \* (سئل) \* في الجد أبي الاب القادر الايمن هل تكون الولاية له حيث لم يوص أبو الصغار الى أحد ويكون أولى من الام \* (الجواب) \* نعم كما في الخيرية من باب الوصي مفصلاً ومثله في أدب الاوصياء \* (سئل) \* فيما اذا أقام القاضي وصياً شرعياً على ايتام ابن أخيه ولم يستحقاق من اوقاف اجدادهم تحت يده يقبضه من النظار وفي كل سنة يحاسبه القاضي العام على ايراده ومصرفه بموجب دفتر محضى بامضائه ومخد بيده والآن تزعم ام الايتام أن لها محاسبة الوصي فانيسا بدون وجه شرعي فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضي لاهلها \* (الجواب) \* نعم وينبغي للقاضي أن يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم من اموال الايتامى وغلاتهم فان أحس بخيانة عزله واستبدله بغيره وان وجدته

مطلب اذا ثبت خيانة الوصي يعزل وتزول الامانة فلا يصدق  
مطلب بالجنون والعتة  
تعود الولاية الى الاب

مطلب للوصي التصرف بدون رأى المشرف وعلمه  
مطلب المشرف أى الناطق ليس بوصي به يفتي  
مطلب يضمن الوصي ان تصرف بدون معرفة الناطق  
مطلب لا يملك قاضي البر نصب الوصي  
مطلب وصي أبي الصغير أولى من الجد

مطلب الجد أولى من الام

مطلب للقاضي أن يحاسب الامناء

أما أقرره أدب الاوصياء من اواخر فصل الاتفاق وتتمام المسألة فيه فراجعه وفي ٣٨ من  
 العمادية وذكر القاضي جلال الدين في سجلاته اذا كبر الصغار وأراد أن يحاسبوا وصيهم  
 لينظروا هل اتفق عليهم بالمعروف أم لا وطلبوا أن يحاسبوه كان للقاضي ولهم المطالبة بالحساب  
 لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما اتفق الخ اهـ (سئل) \*  
 فيما اذا كان لصغير أب وحصة معلومة في دار شركة خاله زيد بآق سافاً خرجاه جميع الدار  
 من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل قبضها وتصرف بها بدون وكالة  
 عن أبي الصغير ولا وجه شرعي ولم يدفع من اجرتها شيئاً لجهة الصغير ثم بلغ الصغير رشيداً  
 وطلب خاله بأجرة حصته من الدار التي قبضها من المستأجر فهل له ذلك (الجواب) \* نعم  
 وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط اذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت  
 لصغير يجب أجر المثل صيانة للوقف والصغير وفي اواخر الفصل الثامن من اجارات الذخيرة  
 وهكذا نقول في سكن دار صغيراً وحانوت صغيراً وأنه معذلاً للاستغلال انه يجب أجر المثل  
 الا اذا انتقص بسبب سكناءه وضمان النقصان انفع في حق الصغير فيجب ضمان النقصان  
 جامع أحكام الصغار في مسائل الاجارات (سئل) \* فيما اذا كان لیتيم مبلغ دين معلوم  
 بذمة زيد فدفعه لوصيه الشرعي وبلغ الیتيم الآن رشيداً وقام بطالب المديون بالمبلغ المذكور  
 زاعماً أن قبض الوصي غير صحيح فهل لا عبرة بزمعه ويبرأ المديون بدفعه الى الوصي (الجواب) \*  
 نعم دفع غريم الميت الى الوصي برئ أدب الاوصياء من فضل البراء عن الخانية وغيرها ادى  
 مديون الميت الى وصي الميت يرأوان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته  
 خاصة بزيادة آخر الكتاب من تصرفات الاب والوصي والقاضي وفيها وفي الزيادات للوارث  
 أن يخاصم غرماء الميت سواء كان على الميت دين او لا وهل له أن يقبض ينظر ان لم يكن على  
 الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي اهـ وقد استفيد مما هنا جواب حادثة وهي  
 أن رجلاً توفي عن صغار وكبار والصغار وصى وله ديون على الناس يكون قبض دينه للوصي  
 لا للورثة (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصى على  
 الصغير وخلف تركته تحت يد الوصي ثم مات الابن عن في المسألة وطلبت الام نصيبها من  
 التركة من الوصي فادعى انه قضى به ديناً على الميت ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل  
 قوله في ذلك (الجواب) \* نعم وفي الفتاوى الظهيرية ترك ألفاً فجاء آخر يدعى عليه ألفاً  
 فدفعه الوصي اليه قضاء للدين بغير قضاء فكبر الیتيم وانكر الدين على أبيه يضمن الوصي  
 ما دفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم دينه عليه قلت ولولم يكن الوصي يئنه على ثبوت الدين  
 وخلف الوارث حين حلفه الوصي على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا بنظام الدين  
 في فوائد أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وأنكر الورثة ثبوته على المورث فالوصي اقامة  
 البينة عليهم وان لم يكن للوصي يئنه فله أن يحلفهم أدب الاوصياء من فصل الضمان (سئل) \*  
 في امرأة اوصت في مرض موتها بوصايا وأقامت زيداً وصياً مختاراً على تنقيذها من ثلث مالها

مطلب اذا كبر الصغار لهم  
 محاسبة الوصي ولا يجبر

مطلب اذا كان للصغير أب  
 فقارهم مضمون كعقار الیتيم

مطلب شري داراً ثم ظهر انها  
 وقف أو لا صغير يجب أجر المثل

مطلب دفع غريم الميت  
 الى الوصي برئ

مطلب قبض الديون للوصي  
 لا للورثة

مطلب اذا قضى الوصي ديناً  
 عن الميت بلا بينة ولا تصديق  
 الورثة يضمنه

مطلب الرضى اقامة البينة  
 او تحليف الورثة على الدين  
 مطلب اوصت الى رجل ثم  
 ادعى آخر انها اوصت اليه

وقبل زيد ذلك الذي بينه شرعية ثم ماتت فادعى به من الورثة انها اقامته وصيا في آخر جزء من حياته ويريد اثبات ما يدعيه أيضا فهل اذا اثبت دعواه بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا ينفرد أحدهما بالتصرف بدون رأى الآخر (الجواب) نعم قال في التذوي من باب الوصي وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ولو كان ايضا ولو لكل منهما على الانفرد اه وفي الدرر أوصى الى اثنين لا ينفرد أحدهما بالتصرف بدون الآخر ولو الى كل منهما لا انفرد اه وتعام تحقيقه فيها وفي التارخانية اوصى الى رجل ثم مكث زمانا فأوصى بوصايا الى آخرها وصيان في كل وصايا تذكر ايضا الاول اونسى لان الوصي عندنا لا ينزل عالم بعزله الموصى ويخرجه عن الوصاية بأن يقول أخرجه عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة او اكثر لا ينزل الاقل عن الوصاية أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتعام نقول هذه المسألة فيه وفيه أيضا ولو وكل أحد الوصيين الاخر جازا انفرد الوكيل في جميع التصرفات وقالا لان رأى الوكيل رأى الموكل فيجتمع حيثئذ في تصرفه الرأيان فيجوز عندهما أيضا اه (سئل) فيما اذا كان لمتبين نصف آلة حلاقة معلومة ليس لها غيرها ولها أم وجد لاب يريد التجديع النصف المذكور بثمن المثل لاجل نفقة ما فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وانما قيد بيع الجدة للنفقة لان بيع العروض والعقار لقضاء الدين لا يجوز للجدة وانما ذلك للوصي ولكن هذه المسألة على ذكر منك فانها دقيقة وفي ادب القاضي لوصي الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجدة ذلك وانما يملك البيع للصغير وبه يغنى أدب الاوصياء في واسط فصل البيع لمخا و فرق أبو حنيفة بين الوصي والجدة فقال لوصي الميت بيع التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله بيع التركة للدين الصغير لا للدين انه الميت قال الخوافي هذه الفائدة تحفظ عن الخصاص وبه يقتضى نور العين في ٢٦ نقلا عن الحنانية ولولم يكن لميت وصى فلا يبيعه وهو التجديع العروض الا انه لو باع التركة للدين أو وصية لم يجوز بخلاف وصى الاب من وصايا جامع المضمرة وكذا في ٢٧ من جامع الفصولين بعبارة انقرروى من الوصايا ونقل ذلك العلائي في شرح التذوي من آخرباب الوصى عن الميتة ومثله في البرازية آخر الكتاب أقول والظاهر أن وصى الجدة كالجدة فلا يملك ذلك أيضا بالاولى قال بعض الفضلاء في رفع الدائن أو الموصى له الامر الى القاضي لبيع له بقدر الدين أو الوصية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراسات قائمات في ارض وقف بالوجه الشرعي وله اولاد قاصرون فاشتريت ذلك امهم لهم بماله من ابيهم زيد المزبور وقال أبوهم بعثها بعد ما سميت دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه (الجواب) نعم لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير كما في البرازية وذكر في الذخيرة والتجيس امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من ماله ووقع الشراء لآلته لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لان الام تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضاعنه أحكام الصغار من البيوع وفيها أيضا امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير بماله على أن ترجع بالثمن على الولد جازا استحسنانا وتكون مشترية

مطلب بطل فعل أحد الوصيين كالتولين

مطلب اوصى الى رجل ثم اوصى الى آخرها وصيان

مطلب وكل أحد الوصيين الاخر جازا انفرد الوكيل مهمة ايس للجدة البيع لقضاء دين الميت بخلاف الوصي

قوله وهو الجدة اي جدة الاولاد اه منه

مطلب اشترت لاولادها القاصرين من ابيهم بماله صح البيع

لنفسها ثم تصير هبة منها للصغير امرأة قالت لزوجها وبينهما ولد صغير اشترت منك دارك هذه  
 لا ينبغي لك ذاق الالب بعثها جازلان الالب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير فيجوز ولو كانت  
 الدار مشتركة بين الالب والاحبني ففقدت الام لها اشترت هذه الدار منك كما لا ينبغي بماله فقالا  
 بعنا جازلان الالب لما جوز شراءها جلة الدار فقد أذن لها بشراء جلة الدار اه وفيه فوائد  
 فارجع اليه (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على ابنة اخيه اليتيم وصرف في باب القاضي  
 مبلغا من الدراهم في متعة دعوى توجهت على اليتيم بموجب حجة كتبه القاضي له ولا بد له  
 من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيم فهل يحسب ذلك له (الجواب) نعم وسئل شيخ  
 الاسلام اسماعيل ائدي مقى دمشق سابقا فيما يأخذ قضاء الجور من اموال اليتامي من  
 اوصيائهم جبرا في كل سنة ويسمونه بأسماء انزل الله بها من سلطان ويقولون هذا حصة  
 فهل لا يضمن الوصي في ماله فأجاب نعم لا يضمن الوصي ولا ترور وزارة وزرا أخرى ان الذين  
 يأكلون اموال اليتامي ظلما انما يكون في بطونهم نار او سيصلون سعير انسال الله سبحانه  
 التوفيق والمداينة الى اقوم طريق اه (سئل) في الوصي اذا اراد ان يسافر بمال اليتيم  
 وكان الطريق مخوفا فهل يضمن المال اذا هلك (الجواب) نعم قال الامام الاسيحياني  
 لكل من الالب والجد والقاضي وأوصيائهم ان يسافروا بأموال اليتامي اذا كان الطريق آمنا  
 فاذا صيروا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم ان يتجروا في اموالهم بالمعروف قال العتاني ولو اتجر  
 وصي الاخ والعم فان ربح جازا استحسننا قال ولهم ولاية بيع اموالهم بمثل القيمة وبأكثر منها  
 وبأقل به بدرتغبان فيه الناس أما لو كان بالغين الفاحش تبطل عقودهم ولا تتوقف على  
 الاجازة بعد البلوغ لانه لا يميز له حالة العقد ولا ينعقد حتى يتوقف وأما شراؤهم فكذلك لكن  
 اذا كان بفاحش الغبن فانه ينفذ على انفسهم لصدوره عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع الخ  
 أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على يتيم في حجره ولما  
 مال تحت يده مفروض قيمه مبلغ من الدراهم انفقتهما في كل يوم فكان يخلط ذلك في ماله وينفقه  
 عليهم وفي ذلك خير لهما حتى بلغا رشدين فامتنعا من احتساب القدر المفروض له عليهما زاعمين  
 انه ليس له خلط النفقة بتفقتما فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم للوصي خلط النفقة  
 المفروضة لليتيمين في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الاوصياء في فصل الضمان  
 عن القنية (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه لفلان  
 هل يكون غير جائز (الجواب) نعم ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على الميت بالدين  
 لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن أن يكون خصما للغيريم فان اقام عليه الغريم بينة بالدين  
 الذي أقر به تقبل بينته الخ وفي مبسوط الحلواني والولوالحبة والعتابية وفي العنادية  
 والحافضية اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار  
 الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون الوصي وارثا  
 فيصح اقراره بالدين فقط في ذميمة فحسب اعتبار الورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر

مطلب صرف الوصي مبالغاً  
 في باب القاضى من مال  
 اليتيم يحسب له  
 سئل في رجل ادعى انه  
 وصى وبذل مالا من مال  
 اليتيم في باب القاضى لاثبات  
 ذلك فهل يضمنه او لا اجاب  
 حيث لم يكن في ذلك مصلحة  
 خيرية لليتيم يضمن كما في الخانية  
 لان الوصى يملك ما هو خير  
 لليتيم فتاوى رحيمية اه منه  
 مطلب ما يأخذ هذه القضاة  
 من الاوصياء ويسمونه محاسبة  
 لا يضمنه الوصى  
 مطلب الوصى اذا سافر بمال  
 اليتيم والطريق مخوف يضمن  
 مطلب للاب والجد والوصى  
 بيع مال الصغير بمثل القيمة  
 مطلب للوصى خلط النفقة  
 في ماله لو خير اليتيم  
 مطلب اقرار الوصى على  
 الميت غير جائز

فيصح ما أقرب مطلقا في الانصاء كلا اعتبارا للشهادة أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز  
اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لغلان الا أن يكون المقر وارثا فيصح في حصته  
تنوير من الوصايا من باب الوصي **\*(سئل)\*** فيما اذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلا بالوجه  
الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ماذ كصحها **\*(الجواب)\*** نعم  
ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل به غيره تنوير من باب الوصي ومثله في الدر وأدب الاوصياء  
وغيرها **\*(سئل)\*** فيما اذا وصى زيدا في مرض موته الى عمرو بأن يقضى دينه بعد موته  
ويدفع جميع ما فضل من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركه ولم يوجد له وارث  
شرعي فهل يكون عمرو وصيا وجميع الفضل من التركة للوصي له لا يراجه فيه أحد  
**\*(الجواب)\*** نعم وفي الخلاصة ولو قال في مرضه اقض ديني ونفذ وصاياي فانه يصير وصيا  
اجما الخ أدب الاوصياء من فصل في الانصاء وفي المنع واذا عدم من تقدم ذكره بدأ بمن  
أوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة  
فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كمال الخ ومثله في سائر المتون والشروح **\*(سئل)\***  
في رجل قال في مرض موته لزوجه أم اولاده الامينة سلمت اليك اولادي وقومي بلوازمهم  
بعد موتي ثم مات عنها وعن اولادها المزبورين ولتوفي ابن عم يعارض الام في ضبط اموال  
اولادها فهل اذا ثبت ماذ كرتكون الام وصيا على اولادها المزبورين وابس لابن العم معارضتها  
في ذلك **\*(الجواب)\*** قال في الحاشية والخلاصة والحافظية ولو قال أنت وصية ولم يزد  
او قال أنت وصيتي في مالي او قال سلمت اليك الاولاد بعد موتي أو تعهدى اولادي بعد موتي  
او قومي بلوازمهم بعدهم موتي أو ما يجري مجرى هذه اللفاظ تكون وصيا أدب الاوصياء من  
الفصل الاول **\*(سئل)\*** في الوصي المختار هل له قبض وديعة الموصى **\*(الجواب)\*** نعم  
وفي الحافظية الوصي لو أمره مودع الميت باقراض ما عنده من الوديعة أو هبتها لا خرقا قرضها  
أو هبتها فضاغت ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يفيد أمره  
شياء أما لو أمر المودع بدفعها الى آخر فدفعها اليه فضاغت لم يضمن المودع لان الوصي قبضها  
منه فله توكيل غيره بالقبض وقد وجد بأمرة فيكون قبض المودع اليه كقبض الوصي  
ولو قبضها الوصي من المودع لم كان ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من القرض **\*(سئل)\***  
في الوارث اذا كان غائبا هل للقاضي أن ينصب وصيا عنه ويكتب في نسخة الوصاية انه اقامه  
وصيا الغيبته مدة السفر والحالة هذه **\*(الجواب)\*** نعم والمسألة في الفصولين عن فتاوى  
رشد الدين بهذه العبارة **\*(سئل)\*** في الوصي اذا اقترض مال اليتيم من آخر فهل يضمه  
اذا هلك **\*(الجواب)\*** نعم وفي الحاشية ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقترض كان  
ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لاختلاف الروايتين عن أبي حنيفة  
والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو أخذ الوصي مال اليتيم قرضا لنفسه لا يجوز  
ويكون ديناً عليه وعن محمد ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله

مطلب اقرار الوصي على الميت  
بدن أو عين أو وصية باطل  
مطلب ظهر للقاضي عجز  
الوصي أصلا استبدل به غيره  
مطلب وصى الى رجل أن  
يقضى دينه صار وصيا

مطلب اذا قال في مرضه  
اقض ديني أو نفذ وصاياي  
يصير وصيا اجما

مطلب قال سلمت اليك  
اولادي وقومي بلوازمهم بعد  
موتي فهي وصي

مطلب الوصي له قبض وديعة  
الموصى

مطلب للقاضي أن ينصب  
وصيا عن الوارث اذا كان  
مسافرا

مطلب القاضي يملك اقراض  
مال اليتيم بخلاف الوصي  
والاب

مطلب ليس للوصي ان  
يستقرض مال اليتيم لنفسه



تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وأنا أرحو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به  
خاتمة من فصل تصرفات الوصى ولا يقرض أى الوصى مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن  
استغلامه بخلاف القاضى لانه قادر عليه ولذا يقرض من مال الوقف والغائب در من  
الفصل الثانى فى الايصاء أقول فى جامع الفصولين القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجد  
ما يشتره يكون غلة لليتيم لا لو وجد أو وجد من يضارب وفى الحاوى الزايدى القاضى يأمر  
الوصى بالابتجار والشركة فى مال اليتيم دون المعاملة لأجل الربح اهـ وأما الدرملى أن ما يفعله  
بعض جهلة القضاة من انهم يقضون بالربح من غير معاملة فى ماله اذا عومل فيه أول مرة  
ويستندون فى ذلك لمن لم يعبا بكلامه فى المذهب فهو قضاء بالربا المحرم فى سائر الأديان بمجرد  
خيالات فاسدة وهى النظرة الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظرها هذا الاضلال بعيد اهـ  
ملخصا وفى نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم اهـ  
فحينئذ يقول الحاوى القاضى يأمره بالابتجار وأمر ارشاد لا أمرا جبارا قد بر \* (سئل)  
فيما اذا كان لزيد المريض وظائف فرغ عنها لانه القاصر ثم مات فدفع وصى اليتيم لكتابة صل  
الغراغ وغيره انما لا بد منه أجره معلومة من الدراهم هى أجره المثل لما رأى الوصى فى ذلك  
من الحظ والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم \* (الجواب) نعم لان ذلك من  
باب الاستجار على عمل لأجل اليتيم ويملكه الوصى كما يعلم من ادب الاوصياء وغيره

\*(كتاب القراض)\*

\*(سئل)\* فى رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركته فوضع ابن الابن يده عليها  
ولم يدفع للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبة وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن  
الابن عن نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيب المربوز \* (الجواب) نعم ترفع يد ابن  
الابن عن نصيب الزوجة من التركة وهو الثمن ويقسم أثلاثا لبنت العم العصبية الثلثان ولابن  
الخال لابوين الثلث على ما فى الملتقى فانه قال ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون  
الاصل وأما عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان وقرابة الام الثلث اهـ  
وقد أفتى الخير الرملى رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل فى هالك ذلك عن بنت عم لاب وأم  
وابن خال لاب وأم فما الحكم الجواب هذه مسألة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية  
أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور فى فرائض السراجى وعليه صاحب  
المداينة ومتن الكنز وملتقى البحر وغالب شروح الكنز والمداينة وجعل بعضهم ظاهر الرواية  
أن لاشئ لابن الخال وأن الكل لبنت العم لكونها ولادة العصبية وجعل فى الضوء عليه الفتوى  
وأنه رواية شمس الأئمة السرخسى وأنه وافق رواية التمرناشى روايته وصححه فى المضمرات  
وعليه صاحب الخلاصة قال فى الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعنى شمس  
الأئمة أولى من الأخذ بروايته يعنى صاحب المداينة وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه  
أن جهة القرابة اذا اختلفت كما فى واقعة الحال هل تقدم ولادة العصبية أم لا قيل وقيل والذى

مطلب القاضى يملك الاقراض  
اذا لم يجد ما يشتره لليتيم  
او من يضارب  
مطلب لا يلزم الربح فى مال  
اليتيم من غيره معاملة شرعية  
مطلب لا يجبر الوصى على  
التجارة

مطلب دفع دراهم الكتابة  
صل الغراغ لليتيم له ذلك

مطلب لبنت العم العصبية  
ثلثان ولابن الخال الثلث

ينبغي ترجيحه مارواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار  
والصحيح مع أني لم أر من اقتصر على مقابل مارواه السرخسي مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه  
أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وإنما رسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي  
مارواه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية  
فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانياً بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت  
عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء لأولاد  
الأخوال أم لا أجاب قد رفعت في هذا السؤال سابقاً وذكرت في جوابه ما حاصله أن الصحيح  
كفا في المضمرة أن لا شيء لأولاد الخال مع بنت العم وهو الأولى بالأخذ للفتوى كفا في الضوء  
وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبة أولى سواء اتحدت الجهة أو اختلفت لأن  
ولد العصبة أقرب اتصالاً بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة  
بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أوبنت خالة كذلك  
الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالحاصل أن المسألة اختلفت فيها والصحيح  
أن ولد العصبة أولى بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها  
ولد العصبة ولا شيء لأولاد الأخوال والله تعالى أعلم اه كلام الخير الرمي رحمه الله تعالى  
وفي موارد الملتقط لنصر رحمه الله تعالى في بنت عم لاب وأم وبنت خال المال لابنة العم وولد  
العصبة وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الأرحام اه وفي التتارخانية متى اجتمع في ميراث  
ذوى الأرحام من بعضهم أولاد عصبة وبعضهم أولاد ذوى الأرحام فانه ينظر فإن كانت درجاتهم  
مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وإن كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الأرحام لا يرثون  
مع أولاد العصبة وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العصبة يرثون مع أولاد أصحاب الفرائض  
ببانه رجل مات وترك ابن عمه وبنت عمه فمال كله لابنة العم لأنها من أولاد العصبة والآخر  
من أولاد ذوى الأرحام اه قلت لكن المعتبر ما في المتن لأنها الموضوع لتقل المذهب وذكر  
في الكواكب المضيئة في فرائض الحنفية انه ظاهر الرواية فانه قال في أولاد الصنف الرابع  
وإن استووا في القرب واختلف حين قرابته فلا اعتبار لقوة القرابة ولا للتولد من العصبة  
في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمه لا بون أولى من ولد الخال أو الخالة لاب أو أم لعدم اعتبار  
التولد من العصبة حينئذ كالعمه لا بون فانها ليست أولى من الخالة لاب أو أم بل الثلثان لمن  
يدلى بقرابة الاب والثلث لمن يدلى بقرابة الام ويعتبر في كل منها قوة القرابة على حدة  
وفي جانب أولاد الأعمام والعمت يعتبر التولد من العصبة كما تقدم اه والله تعالى أعلم  
أقول قد ذكرنا أن ما في المتن صحيح التزاماً أي التزم أصحاب المتن أن يذكروا فيها الصحيح وأن  
التصحيح الصريح أقوى من التصحيح الالتزامي وما اتقى به الخير الرمي صرح بتصحيحه في المضمرة  
وقال في شرح السراجية المسمى بالضوء أن الأخذ به أولى كما مر ونقله عنه أيضاً في معراج الدراية

كذلك خبر مقدم والجواب  
مبتدأ مؤخر اه منه  
مطلب الصحيح أن ولد العصبة  
أولى بالترجيح

مطلب التصحيح الصريح  
أقوى من التصحيح الالتزام

مطلب كتب ظاهر الرواية  
خمس

شرح الهداية وقول المؤلف ان المتن موضوعه لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها  
في مسائلنا لان المراد بالمذهب ما يد كفي كتب ظاهر الرواية الخمسة التي هي البسوط والسير  
الكبير والسير الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن  
وكل من القولين قد صرحوا بأنه ظاهر الرواية فحيث كان كذلك فعلىنا اتباع ما صرحوا لنا  
بصحته وهو تقديم ولد الوارث مطلقا سواء كان ولدا عصبة أو ولدا صاحب فرض وسواء اتحدت  
الجهة كنت عم وابن عم أو اختلفت كنت عم وابن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبة  
عند اتحاد الجهة الا اذا كان ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة  
بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمه الشقيقة أولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة  
القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصبة وهذا ظاهر الرواية وقال  
بعضهم بنت العم لاب أولى ورجح على ظاهر الرواية كذا في شرح السراجية للسيد لكن  
في سكب الانهر أن الاول به يعني اه وهو المنبأ در من اطلاق قول الملتقى ويرجحون بقرب  
الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة الخ فجعل قوة القرابة مقدمة  
في الترجيح على كون الاصل وارثا بقى ما اذا اختلفت الجهة فهل يرجح بقوة القرابة أم لا أما على  
رواية اه لا ترجح لولد العصبة على ولد الرحم فقد صرحوا بأنه لا ترجح أيضا بقوة القرابة  
خلا ليرج ولد العمه لابوين على ولد الخال أو الخالة لاب قالوا وانما يعتبر ذلك في كل فريق  
بخصوصه فالمديون بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم بقوة القرابة ثم ولد العصبة أي فيقدم ولد العمه  
لابوين على ولد العمه أو العم لاب وكذا المدلون بقرابة الام فيعتبر فيهم قوة القرابة ولا تنصور  
عصوبة في قرابة الام فولد الخالة لابوين مقدم على ولد الخال لاب وأما على رواية ترجح ولد  
العصبة عند اختلاف الجهة فلم أر من ذكر انه يرجح بقوة القرابة بل ظاهر اطلاق هذه الرواية  
ترجح بنت العم لاب على ابن الخال لابوين وأن كان ابن الخال أقوى منها ومقتضى ما مر عن  
السيد من التعديل بأن ترجح شخص بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى في غيره يقتضى ترجيح  
ابن الخال في المثال المذكور وبقرينة أن الترجيح بقوة القرابة أقوى من الترجيح بكون الاصل  
وارثا فمن قال يرجح ولد العصبة على ولد الرحم يلزمه أن يرجح بقوة القرابة أيضا لانها  
أقوى فتأمل وراجع \* (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن اخ لام وعن بنتي  
عم عصبة وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) تقسم التركة بعد اخراج ما يجب  
اخراجا شرعا من أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد والباقى لابن الاخ لام ولا شيء للبنتي  
الام العصبة والخالة هذه لانه يقدم جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جده فابن الاخ لام  
من القسم الثالث وبنات العم العصبة من القسم الرابع وهما وان كانتا بنتي وارث لكن لم يستويا  
مع ابن الاخ في الجهة وانما يقدم ولد الوارث بالفرض او التعصيب اذا استويا في الدرجة  
واتحدت الجهة كما في الحساوى القدسي والملتقى والتنوير وغيرهما أقول الاولى التعديل بأن  
الترجح بكون الاصل وارثا انما يعتبر في افراد كل قسم من الاقسام الاربعة لا في افراد قسم

مطلب زوجة وابن اخ لام  
وبنات عم عصبة



التزويل وهو قول محمد قال في الملتقى وبقول محمد يفتي والله سبحانه أعلم \*(سئل)\* في رجل مات عن بنت اخت شقيقة وعن ابن أخ وبنت أخ لام وخلف تركه كيف تقسم \*(الجواب)\* تقسم من خمسة أسهم لبنت الاخت الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الأخ وبنت الأخ سهم واحد الذكر والأتى فيه سواء كما في الاختيار وهذا الحكم في هذه المسألة على قول الصحاح الثاني العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني وبقول محمد يفتي كما في الملتقى وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع فكأنه مات عن أخت شقيقة فلهما النصف وعن أخوين لام فلهما الثلث والباقي يرده عليهم فأصل المسألة من ستة للاخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين الثلث اثنتان والسهم الباقي يرده عليهم فكون من خمسة كما قسمنا أقول سئل شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم السائغاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن وبنت اخت شقيقة وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد اخت لاب وبنت أخ لام وخلف تركه فكيف تقسم أجاب تقسم لأولاد الأخ لام الثلث أنثا نأذ كورهم مثل اناسهم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لانهما كشقيقتين لاذ كور مثل حظ الانثيين ولبنتي الشقيق الباقي لانهما كشقيقتين ولاشئ لأولاد العلات اسقوطهم بنى الاعيان اه \*(سئل)\* في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وابن وبنتي خالة لاب وام وخلف تركه كيف تقسم \*(الجواب)\* تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من عشرين سهما للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخال ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف سهم ولاخيه أربعة أسهم ونصف سهم لكل اخت سهما وربع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو المفتي به لانه يعتبر الصفة في الأصول والعدد في الفروع فكأنه مات عن خال وثلاث حالات باعتبار عدد فروعهم وصفة اصولهم فما أصاب كل أصل يعطى افرعه واذا اجتمع ذكروا أتى في مرتبة واحدة يعطى الذكور بمقدار الأتى مرتين فالذي أصاب الخال الخمسان ستة أسهم بعد اخراج حصة الزوجة يعطى لابنه وما أصاب الخالة باعتبار تعدد فروعها تسعة بعد اخراج حصة الزوجة تعطى لفروعها لاذ كور مثل حظ الانثيين للابن أربعة ونصف وللبنتين أربعة ونصف والله سبحانه أعلم أقول وتصحيح المسألة من ثمانية لان كسار التسعة حصة الخالة على أولادها ورؤسهم أربعة بعد الابن بنتين وبين السهام والرؤس مائة فنضرب الأربعة في العشرين أصل المسألة تبلغ ثمانين ومنها تصح للزوجة ربعها عشرون يبقى ستون تقسم على خال ذكروا ثلاث حالات فكأنهم خمس حالات فالخال خمسة البنتين وذلك أربعة وعشرون تدفع لابنه وللخالة التي بمنزلة ثلاث حالات ثلاثة أخماس الستين وذلك ستة وثلاثون تدفع الى أولادها فبأخذ ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة واذا قسمتها على مخرج القيراط يخرج للزوجة ستة قيراط ولابن الخال سبعة قيراط وخمس قيراط ولابن الخالة خمسة قيراط وخمس قيراط ولكل واحدة من اخيه قيراطان وسبعة اعشار قيراط \*(سئل)\* في ذمي مات عن ابن ابن عمة شقيقة وابن بنت عمة شقيقة

مطالب ثلاثة أولاد أخ لام  
ابن وبنت اخت شقيقة  
وبنت أخ شقيق وأولاد اخت  
لاب وبنت أخ لاب  
مطالب زوجة وابن خال  
شقيق وابن وبنت خالة شقيقة

٣

١٠	٢٤	٨٠	
	٠٦	٣٠	زوجة
٠٣	٠٧	٣٤	ابن خال
٠٤	٠٥	١٨	ابن خالة
٠٧	٠٣	٠٩	بنت خالة
٠٧	٠٣	٠٩	بنت خالة

٣

مطالب ابن ابن عمة وابن  
بنت عمة أخرى وأولاد ابن  
خال  
مطالب يقسم على أول بطن  
اختلاف



اخرى وعن اولاد ابن خال شقيق وخلف تركة والكل ذميون فكيف تقسم تركته  
 (الجواب) \* لذرية العمتين الثلثان ولذرية الخال الثلث فتقسم من تسعة اسهم لابن ابن العمة  
 أربعة اسهم ولابن بنت العمة الاخرى سهمان ولا ولا ابن الخال ثلاثة اسهم والله تعالى أعلم  
 أقول ووجه ذلك انه على قول محمد يعطى لقرباة الاب الثلثان ولقرباة الام الثلث فالعنتان قرابة  
 الاب والخال قرابة الام فالمسألة من ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى الى فروعهما لكن ان وقع  
 اختلاف في البطون يقسم على أول بطن اختلاف وهنا وقع الاختلاف في البطن الثاني من  
 قرابة الاب وقد كان لقرباة الاب سهمان فيقسمان على أول بطن اختلاف وهذا ابن عمه وبنت  
 عمته ورؤسهما بالبسط ثلاثة واثنان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فتضرب الثلاثة عدد الرؤس  
 في ثلاثة أصل المسألة تبلغ تسعة لقرباة الام ثلثها ثلاثة ولقرباة الاب الثلثان ستة فتقسم الستة  
 على أول بطن اختلاف فيعطى لابن العمة أربعة تدفع لابنه وبنت العمة اثنان يدفعان لابنها  
 (سئل) \* في امرأة ماتت عن ابن خالة شقيقة وبنت خال شقيق وخلفت تركة كيف تقسم  
 (الجواب) \* لابن الخالة الشقيقة الثلث وبنت الخال الشقيق الثلثان على قول محمد  
 رحمه الله تعالى اعتبار الاصول والمسألة في الخيرية \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج  
 وعن بنت ابن عم شقيق وعن بنت ابن عم المبرور وخلفت تركة كيف تقسم \* (الجواب) \*  
 حيث استوتوا في القرب والقرباة وكان حيز قرابتهما متعديا فوله العصبه أولى ممن لا يكون وله  
 العصبه فالزوج النصف وبنت ابن العم النصف والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل  
 مات عن ابن بنت عمته شقيقة أبيه وعن ابن بنت بنت خالته شقيقة أمه وعن أولاد ابن  
 جدة أمه وعن أولاد بنت جدة أبيه وخلف تركة من يرثها \* (الجواب) \* يرثها ابن بنت  
 عمته وله الثلثان وابن بنت بنت خالته ولهما الثلث لابن ثلثاء ولابنت ثلثه أقول وتصح المسألة  
 من تسعة للابن الأول ستة وللابن الثاني اثنان ولاخته واحد \* (سئل) \* في رجل مات  
 عن خال وخالة هما شقيقا أمه وعن أولاد عم أم الام وخلف تركة كيف تقسم \* (الجواب) \*  
 التركة للخال والخالة أنلثا والخالة هذه الاخوال والحالات اذا تساوا في القرباة وهم من  
 جنس واحد فالسالم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اختيار وان ترك خالا وخالة فالسالم بينهما  
 أنلثا وعن أبي يوسف السالم بينهما نصفان خلاصة وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متعديا  
 كالاعمام لام والاخوال والحالات فالأقوى منهم أولى بالاجماع ذكورا كانوا أو إناثا فعمه  
 لاب وأم أولى من عمه لاب ومن عم وعمه لام وكذا الخال لاب وأم أولى بالميراث من خال أو خالة  
 لأب وان كانوا ذكورا وإناثا واستوت قرابتهم في القوة فالذكر مثل حظ الانثيين كعمه وعم  
 كلاهما لام أو خالة وخال كلاهما الاب وأم أولام شرح سراجية للسيد \* (سئل) \* في رجل  
 مات عن زوجة وابني أخت شقيقة وبنتي أخت شقيقة وخلف تركة كيف تقسم  
 (الجواب) \* تقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم وعند الاستواء في القرب  
 والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين ويعتبر أبان القروع ان اتحدت الاصول كذا في الملتقى

مطالب ابن خالة وبنت خال  
 مطالب زوج وبنت ابن عم  
 شقيق وبنت بنت ذلك العم  
 مطالب ابن بنت عمه وابن  
 وبنت خالة شقيقة  
 بيان ذلك أنك علمت انه  
 عند محمد تؤخذ الصفة من  
 الاصول والعدد من القروع  
 فكان الميت مات عن ثلاثة  
 اخوة لام وعن اختين  
 شقيقتين وعن اخوين شقيقين  
 وعن اخوات واخوة لاب  
 واذا كان كذلك فالاخوة  
 للام الثلث وللشقيقتين وللشقيق  
 الباقي للذكر مثل حظ الانثيين  
 ولا شيء للاخوات والاخوة  
 لاب ثم ما أصاب كل واحد من  
 المذكورين يعطى لقروعه  
 وأصل المسألة من ثلاثة لأن  
 فيها الثلث والباقي الثلث سهم  
 واحد لا ولا الاخ لام وهم ثلاثة  
 سوية بينهم والواحد لا ينقسم  
 عليهم ويباين والسهمان  
 الباقيان لأولاد الشقيق  
 والشقيقة وهم ابن وثلاث بنات  
 والابن كبتين فصارت رؤسهم  
 خمسة ونصيبهم سهمان لا ينقسم  
 عليهم ويباين فيحصل الانكسار  
 على الفريقين ويبرز رؤسهما  
 مائة فضر بنا رؤس الفريق  
 الأول وهم ثلاثة في رؤس  
 الفريق الثاني وهم خمسة  
 بانته خمسة عشر هي جزء

٣ السهم ثم ضربنا الخمسة عشر  
في ثلاثة اصل المسألة بلغت  
خمسة واربعين ومنها تصح  
فالفرق الاول كان له سهم  
واحد يأخذه مضر وباقي خمسة  
عشر التي هي جزء السهم يحصل  
له خمسة عشر وكل رأس من  
رؤسه خمسة والفرق الثاني  
كان له من اصل المسألة اثنان  
يأخذهما مضر وبين في جزء  
السهم ايضا يحصل لثلاثون  
فلكل رأس من رؤسه ستة  
لاولاد الشقيقة ثمانية عشر  
لأنه كره مثل حظ الاثنين ولبنتي  
الاخ الشقيق اثنان عشر والله  
تعالى اعلم اه منه  
مطلب خال وخالة  
مطلب ابنا اخت شقيقة وبنات  
اخت شقيقة  
مطلب زوجة هي بنت عم عصي  
وابنة عم وابن خالة بنت خال  
مطلب ثلاث بنات اخت  
شقيقة وبنات اخت لاب  
مطلب أربع بنات اخ شقيق  
وبنت اخت شقيقة  
مطلب ابنة اخ شقيق واربع  
بنات اخت شقيقة  
مطلب ابن اخت شقيقة  
وبنت اخ شقيق  
مطلب ابن ابن بنت اخ وبنات  
ابن عم الاب  
مطلب اصناف ذوى الارحام  
أربعة

(سئل) في رجل مات عن بنتي أخ شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم  
(الجواب) للبنتي الاخ الشقيق الثلثان ولبنتي الاخت الثلث (سئل) في رجل مات  
عن زوجة هي بنت عم العصي وعن ابني عمته وابن خالته وبنات خاله وخلف تركه كيف  
تقسم (الجواب) تقسم بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من اثني عشر سهما للزوجة  
الرابع ثلاثة أسهم يبقى تسعة أسهم لها أيضا ستة أسهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العم  
لكونها ابنة عصبية فهي مقدمة عليهما ولابن الخالة وبنات الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم  
لابن الخالة سهم واحد وبنات الخال سهمان على قول محمد رحمه الله تعالى وهو أخذ الصفة  
من الاصول والعدد من القروع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنات الخال سهم ولابن  
الخالة سهمان ويقول محمد يفتي كما صرحوا به والله سبحانه المستعان (سئل) في امرأة  
ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلفت تركه كيف تقسم  
(الجواب) على قول أبي يوسف التركة كلها للبنات الاخت الشقيقة لقوة قرابتهما وعلى  
قول محمد المقتى به كذلك لانه يعبر بالعدد في القروع والصفة في الاصول فكانت امانات عن  
ثلاث أخوات شقائق وأخت لاب فحينئذ لا شيء للاخت لاب والتركة كلها للاخوات  
الشقائق فرضا (سئل) في رجل مات عن أربع بنات أخ شقيق وعن بنت أخت  
شقيقة وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم من تسعة أسهم لبنت الاخت  
الشقيقة سهم ولكل واحدة من بنات الاخ الشقيق الاربع سهمان على قول محمد الذي هو  
أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما في شرح السراجية فانه يأخذ  
الصفة من الاصول والعدد من القروع فكان الميت مات عن أربع أخوة أشقاء وعن أخت  
شقيقة فالمسألة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي  
أخ شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) للبنتي الاخ  
الشقيق النصف ولبنات الاخت الشقيقة النصف الثاني (سئل) في رجل مات عن  
ابن عمه لابون وعن بنت خاله لام وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) حيث استويا  
في القرب واختلف حيز قرابتهما فلا ابن العمه لابون الثلثان وبنات الخالة لام الثلث ولا اعتبار  
لقوة القرابة كما نص عليه في السراجية وغيرها (سئل) في رجل مات عن ابن أخت  
شقيقة وبنات أخ شقيق وأولاد بنت ابن ابن أخ شقيق وخلف تركه كيف تقسم (الجواب)  
أشهر الروايتين عن أبي حنيفة قول محمد وهو المقتى به كما في الملتقى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة  
من الاصول والعدد من القروع فاما أصاب كل أصل دفع الى فرعه ففي هذه المسألة يجعل كانه  
مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة فالاخ الشقيق اثنان ويدفع الى بنته وللأخت الشقيقة  
الثلث فيدفع الى ابنتها ولا شيء لأولاد بنت ابن ابن الاخ الشقيق لانهم انزل (سئل)  
في امرأة ماتت عن ابن ابن بنت اخها وعن بنتي ابن عم اميها وخلفت تركه من يرثها  
(الجواب) يرثها ابن ابن بنت اخيها دون من ذكر لان اصناف ذوى الارحام اربعة فيقدم

جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان سفلن وهم الصنف الاول ثم أصله وهم  
 الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وهم الصنف الثاني ثم جزء أبيه وهم أولاد الاخوات  
 وبنو الاخوة لام وبنات الاخوات وهم الصنف الثالث ثم الصنف الرابع جزء جدته وهم العجات  
 والحالات والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم أولاد هؤلاء ثم جزء جد أبيه وأمه وهم  
 عمات الاب وأولام وخالاتهم وأخوالهم وأعمام الاب لام وأعمام الام وبنات أعمامها وأولاد أعمام  
 الام كذا صرح به في الملتقى والسراجية وغيرهما من المعبريات فابن بنت أخيها من الصنف  
 الثالث والبنات المذكورتان من الصنف الرابع فلا يقدمان على الصنف الثالث قال الشيخ  
 الباقي في شرح الملتقى ذكر الشيخ رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في فرائضه أنه  
 لا يرث أحد من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحد من الصنف الاول وان بعد وكذا  
 الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصنف  
 الاول على الثاني فانه قيل انه يقدم الثاني على الاول وأما تقديم الرابع على صنف من  
 الاصناف كما في هذه المسألة فقد ذكر العلامة الحير الرملي مع كثرة اطلاعه أنه لم يطلع فيه على  
 رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم **(سئل)** في رجل مات عن خالة لابوين  
 وعن أولاد أخت شقيقة ذكر وثلاث اناث وعن ابن عم لام وخلف تركة من يرثها  
 من المذكورين **(الجواب)** يرثه أولاد أخته للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم  
**(سئل)** في رجل مات عن بنت عمه لابوين وبنتي ابن أخت لام من يرثه منهن  
**(الجواب)** يرثه بنتا ابن الأخت لام قال العلائي وأولاهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني  
 ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصباء وهذا هو المأخوذ للفتوى **(سئل)** في رجل  
 مات عن ابن ابن أخت وعن عمه شقيقة والده فن يرثه **(الجواب)** يرثه ابن ابن أخته  
 دون عمته لكونه من الصنف الثالث وهي من الصنف الرابع **(سئل)** في رجل مات  
 عن بنت عمه وعن بنتي خال وخلف تركة كيف تقسم **(الجواب)** لبنت العمه الثلثان  
 ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وان استووا في القرب لكن اختلف حيز قرابتهم فالثلاثان  
 لمن يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الام قال السرخسي رحمه الله تعالى ليس  
 استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير بكثرة العدد في احد الجمانين وقلته في الآخر لان هذا  
 الاستحقاق انما هو بالمذلي به أعني الاب والام ولا اختلاف فيهما بالكثرة والقلّة وهو سؤال  
 أبي يوسف وعلى محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه ملخصا من شرح السراجية للسيد  
 الشريف رحمه الله تعالى **(سئل)** في امرأة ماتت عن زوج وابن خال هو شقيق أمها  
 وابن خالة وثلاث بنات خالة أخرى هما أختا أم الميتة لام فن يرثها **(الجواب)** الزوج النصف  
 ولابن الخال الشقيق الباقي ولا شيء للباقي والله تعالى أعلم **(سئل)** في ذمي هلك  
 عن بنات اخوات شقيقات وعن بنت عم عصبية وعن خال وخالة والكل ذميون وخلف  
 تركة كيف تقسم **(الجواب)** تقسم بين بنات الاخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء

مطلب لا يرث أحد من الصنف  
 الثاني وهناك أحد من الاول  
 قوله وهذا باعتبار الخ اي  
 قوله وهو المختار للفتوى انما  
 هو باعتبار الصنف الاول  
 فان فيه خلافا هل ٣  
 يقدم على الثاني أو يقدم  
 الثاني عليه والمختار للفتوى  
 تقديمه على الثاني اه منه  
 مطلب بنت عمه لابوين وبنتا  
 ابن أخت لام  
 بقوله من يرثها الضمير راجع  
 للتركة والاولى ارجاع الضمير  
 للورث كما لا يخفى كما هو في صدر  
 الجواب ايضا اه احمد  
 مطلب ابن ابن أخت وعمه  
 مطلب بنت عمه وبنتا خال  
 مطلب زوج وابن خال شقيق  
 وابن خالة لام وبنات خالة  
 لام ايضا  
 مطلب خمس بنات اخوات  
 شقيقات وبنت عم وخال  
 وخالة

للباقين كما يعلم ذلك من كلام الملتقى والله سبحانه أعلم **\*(سئل)\*** في امرأة ماتت عن بنتي  
أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وخلفت تركته من يرثها **\*(الجواب)\*** بنت  
الاخت الشقيقة من النصف الثالث وابن ابن البنت من النصف الاول وابن الخال من  
النصف الخامس واهل النصف الاول يرجون على غيرهم بقراءة الولادة فلا يرث احد  
من بقية الاصناف وان قرب وهناك احد من النصف الاول وان بعده والقول الصحيح المأخذ  
المفتى به فيرثها ابن ابن بنتها دون من ذكر قال العلائي في شرح الملتقى ويرجون عند الاجتماع  
بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة كترتيب العصابات فلا يرث احد من النصف الثاني  
وان قرب وهناك احد من النصف الاول وان بعده وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث  
وعليه الفتوى فاقدمه في الاختيار ليس بالمختار اه وفي السراجية وهو المأخوذ به  
وفي الكواكب المضية هذا هو ظاهر الرواية المفتى به وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن  
عن أبي حنيفة أن النصف الثاني مقدم على الاول والاقل هو الصحيح المفتى به اه وقولهم  
يرجون بقرب الدرجة يعني يحجب الاقرب من اي صنف كان الا بعد من ذلك النصف فقط  
لان حكمهم كالعصابات لان الاقرب مقدم على الابعد من أي صنف كان فانه قول متروك  
والله سبحانه أعلم **\*(سئل)\*** في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن ابن خالها الشقيق  
وعن بنت خالة لام وخلفت تركته كيف تقسم **\*(الجواب)\*** للزوج النصف وابنت الخالة  
لام النصف الباقي لكونها اقرب منه **\*(سئل)\*** في رجل مات عن ابن عمه لابوين وعن  
بنت خالة لام وخلف تركته كيف تقسم **\*(الجواب)\*** حيث استويا في القرب واختلف  
حيز قرابتهما فلان العمه لابوين الثلثان وابنت الخالة لام الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص  
عليه في السراجية وغيرها **\*(سئل)\*** في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خالها لابوين  
وعن ابن وبنت خال آخر لابوين وعن ابني خال آخر لابوين وخلفت تركته كيف تقسم  
**\*(الجواب)\*** حيث اتفقت مفة الاصول ذكورة يعتبر ابدان الفروع اتفاقا عند أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى كما في شروح السراجية وغيرها فتقسم التركة بعد اخراج ما يجب  
اخراجها شرعا من ثمانية عشر سهما للزوج أحد عشر سهما ولكل واحد من ابني الخال وابن  
الخال الآخر سهما وابنت الخال سهم واحد أقول انما كان للزوج أحد عشر سهما  
لان له النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال أيضا شارك أولاد الخالين الآخرين فصارت  
رؤسهم بالبسط تسعة فاحتجنا الى أقل عدد له نصف ونصفه منقسم على تسعة وذلك ثمانية  
عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجية واثنين بالقرابة الرجعية وان قسمت المسألة على  
مخرج القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاثا قيراطا ولكل واحد من ابني الخال الباقيين  
قيراطان وثلاثا قيراطا وابنت الخال قيراط واحد وثلاث قيراطا والله تعالى أعلم **\*(سئل)\***  
في امرأة ماتت عن ثلاثة ابناء خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنت عم وخلفت تركته  
كيف تقسم **\*(الجواب)\*** لزوجها النصف فرضا والنصف الثاني بينه وبين اخويه

مطلب بنت أخت شقيقة  
وابن ابن بنت وابن خال  
مطلب زوج هو ابن ابن ابن  
خال شقيق وبنت خالة لام  
مطلب ابن عمه لابوين وبنت  
خالة لام  
مطلب زوج هو ابن خال لابوين  
وابن وبنت خال آخر لابوين  
وابناء خال آخر لابوين

٣	٢٤	٨	
		٠٩	زوج
		٠٢	ابن خال
٠٢	١٤		ابن خال
٠٢	٠٢		بنت خال
٠١	٠١		ابن خال
٠٢	٠٢		ابن خال
١٠	٢١	٠٢	ابن خال

بالسوية فيصير له الثلثان ولاخويه الثلث ولاشيء لبنت بنت العم حيث كانت أبعد من أولاد  
الحال أقول وتصح المسألة من ستة لأنها أقل عدده نصف ونصفه منقسم على ثلاثة  
\*(سئل)\* في امرأة ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركته كيف  
تقسم \*(الجواب)\* للبتين الثلثان والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يعصب بنتي الابن  
لأنه أعلى منها وأما إذا كان بمحضائهن أو أسفل منهن فإنه يعصبهن كما صرح بذلك المدقق  
العلائي البخاري في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق أقول ابن الأخ لا يعصب اخته ولا من  
هي أعلى منه أو أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب \* من مثله أو فوقه في النسب

نعم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت بمحضائه أو أسفل منه لأنها صاحبة نرض فيعصبها  
أخوها كالبنت الصلبية يعصبها أخوها لما قلنا بخلاف بنت الأخ فانه لا يفرض لها فلا يعصبها  
أحد فان الأصل أن من لا يفرض لها من الإناث لا تصير عصبة بأخيها وتمامه في رد المختار  
\*(سئل)\* في رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته \*(الجواب)\*  
للاخت الشقيقة النصف وللأخ لاب الباقي لأن الشقيقة إنما تصير عصبة مع أخيها الشقيق  
لامع الأخ لاب بل يفرض لها معه وعليه الإجماع كما في شرح الملتقى والله تعالى أعلم أقول  
أي لأن الشقيقة أقوى منه في النسب فلا تتبعه في التعصيب بل تأخذ فرضها كما في كشف  
الغوامض ثم قال ولا يعصب الاخت لاب أخ شقيق بل يحجبها لأنه أقوى منها إجماعا اه  
فلتفظ هذه المسألة الثانية فانه قل من صرح بها وان فهمت من كلامهم وقد أخطأ فيها  
بعضهم ونظمها العلامة التمرناشي في منظومته المسماة تحفة الاقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب \* مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وتقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اه  
\*(سئل)\* في رجل مات عن اخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الأم أن الحمل كان  
موجودا في البطن عند موت المورث وأنه كان ظاهرا وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدس  
لوجاءت به لا أكثر من ستة أشهر لأنه كان موجودا باعتبار أخبار النساء بذلك ودعوة الأم  
ذلك أولا \*(الجواب)\* الذي تحرر في المسألة بعد التبقيير عليها في كتب المذهب  
أنها إن جاءت به لاقل من ستة أشهر أو تمام ستة أشهر تحققت من يوم موت الميت وكان الحمل  
من غير أبيه أو وجدته فانه يرث ويورث عنه لتحقيق وجوده يوم الموت وإن جاءت به لا أكثر من  
ستة أشهر لا يرث ولا يورث لأن وجوده غير متيقن حين الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث  
لأنك الآن تقر الورثة بوجوده حين الموت أو كانت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة  
فانه يرث وإن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر وأما كونها ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك  
فلم ير له نقلا والقواعد تقتضي عدم فائدة أخبارهن في حق الارث لأن أخبارهن مبني على  
الحدث والتخمين وهما لا يقتضيان ولا ينفين من التيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده

مطلب ثلاثة أبناء خال  
أحدهم زوج وبنت بنت عم  
مطلب بنتان وابن أخ  
شقيق وبنتان ابن

مطلب أخت شقيقة وأخ  
لاب

مطلب الاخت الشقيقة  
لا يعصبها الأخ لاب بل يفرض  
لها معها

مطلب الاخت لاب لا يعصبها  
الأخ الشقيق بل يحجبها

مطلب اخوة لاب وأم حامل  
من غير أبيه

مطلب لا عبرة بأخبار النساء  
بوجود الحمل في حق الارث



فإن المدة تحتمله وما ظن كونه حبلا يمكن أن يكون نقضا أو ربحا وأما إذا كان الولد من الأب  
أو الجدة فإنه يرث إن جاءت به لاقل من سنتين لثبوت نسبه وأخبار النساء أنه أثر في إيقاف  
حصة للحملى حتى يتحقق الأمر في الحكم بوجود الحمل وتوريثه قال في النوازل لو ترك ابنين  
وامرأة فادعت أنها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين حتى يمس جنبها  
وإن لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وإن وقف على شيء منه يوقف نصيب  
ابن أمه فدل ذلك على أن فائدة أخبار النساء ودعوى الحامل قسمة التركة وتأخير حصة  
الحمل ونظر لاجل أمره وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه بإجماع  
الصحابة وأنه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة أخطا  
فإن ولد إلى سنتين حيا ورث لأنه عرف وجوده وإن احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل  
موجوده قبل الموت حكما حتى يثبت نسبه لقيام الغراش في العدة وهذا إذا كان الحمل  
من الميت فأما إذا كان من غير الميت كما إذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حي  
فإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك  
الآن تقر الورثة بحملها يوم الموت وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر فإنه يرث لأننا نيقنا بوجوده  
عند موته أمه ومثله في شرح المجمع للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الحمل ومفهوم  
هذه العبارات أن تحقق وجود الحمل لا يحصل إلا إذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل  
وأما إذا جاءت به لاكثر من ستة أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك  
الآن تعترف الورثة بحملها يوم الموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج  
وبنتين وأب وخلفت تركة كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب  
إخراجه شرعا من ثلاثة عشر سهما عائلة للزوج ثلاثة أسهم وللبنتين ثمانية أسهم وللأب  
السدس عائلا سيمان وارثه في هذه المسألة السدس فقط ومن أفتى بخلاف ذلك فقد سها  
وقد أجمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الأربعة على العول وهو المفتى به  
كما صرحوا بذلك في كتب الفرائض وإن خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
لكنه لم يتابع والمسألة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكورة وبالله التوفيق (سئل) في  
صغير مات عن أب وجدة أم أب وجدة أم أم وخلفت تركة من يرثها (الجواب) يرث  
الأب فقط لأن الجدة لأب محبوبة بالأب والجدة أم أم الام محبوبة بأم الأب (سئل) في رجل  
مات عن وارث معروف من ذوى الأرحام هو ابن ابن خالته وخلف تركة عارض فيها  
رجل آخر يريد الاحتصاص بها زاعما أن المتوفى كان أقرآن الرجل ابن عمته ويقتضى ذلك  
يختص بها لكونه قرب والحال أنه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الأوجه المنعقدة  
فهل حيث كان الأمر كما ذكر يمنع المعارض ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه أم لا  
(الجواب) حيث كان الحال ما ذكر يمنع المعارض لأن نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث  
المعروف ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه والله سبحانه أعلم والمسألة في التنوير والمقتضى

مطلب ماتت عن زوج  
وبنتين وأب  
المسألة وردت من طراديس  
الشام سنة ١١٥٧ من  
مقريها الخليلي سابقا كذا  
وجدته في هامش الأصل  
له منه

مطلب أب وجدة أم أب  
وجدة أم أم أم  
مطلب ابن ابن خالته وأقرآن  
فلا نابن عمته

في كتاب الفرائض وقرار المريض قال الباقي أقرب بأخ ولقرعة أو خالة فالأثر للعمة والخالة  
لأنه لم يثبت نسبه فلا يترحم الوارث المعروف بنسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى عن مات  
عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصية ثبت نسبه بالوجه الشرعي فأخذ  
الأخوات الثلاث وابن ابن العم الثالث ثم جاء رجل وأثبت أنه عم زيد الميت أخو والده لا يبه  
وهو أبو زيد ولد أب واحد بالوجه الشرعي فأجاب بأن له الرجوع بحصته في عين التركة فيأخذ  
من الأخوات ثلث ما تناولن ويأخذ من ابن ابن العم المحبوب ثلث ما تناولوه ثم ترجع الأخوات  
على ابن ابن العم ثلث ما تناولوه والحالة هذه والله سبحانه أعلم **\*(سئل)\*** في رجل مات  
عن زوجة حامل منه وعن اخت شقيقة وعن أخوين لأب وخلف تركته تدعى الزوجة  
أن فيها ائمة معلومة ملكها الزوج ووجهها لها وسلمها منها في صحته وسلامته وأنها قبضت ذلك  
منه ولها نية عادلة على ذلك فهل تقبل بينتها وكيف تقسم **\*(الجواب)\*** نعم تقبل بينتها  
على الانتقال إليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والصروغ وغيرها وتقسم التركة  
بعد إخراج ما يجب إخراجها شرعا من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك الثمن سهم واحد ويوقف  
الباقى حتى يظهر حال الحمل فان ظهر أنه ذكر يستحقه لأنه يوقف للحمل نصيب ابن واحد على  
المختار كما صرح بذلك في ملتقى البحار وأثبت واحدة أيها كان أكثر وعليه الفتوى لأنه الغالب  
ويكفلون احتياطا كما ذكره العلائي فعلى هذا يوقف في هذه المسألة نصيب ذكر كما ذكرنا  
وان ظهر أنه أنثى فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للأخت  
الشقيقة لأنها نصير عصية بالثبت لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصية  
ولا شيء لأخويه لأب على كل حال والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين  
وفي البدائع هذا كله إذا لم تهر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها لأنها  
اقترت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت الانتقال إلا بالينة اه وكذا إذا ادعت  
أنها اشتريته منه كافي الخانية ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه ولا بد  
من بينة على الانتقال إليها منه بهبة أو نحوه ذلك ولا يكون استماعتها بشريه ورضاه بذلك دليلا  
على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا اه كلام البحر والله سبحانه  
وتعالى أعلم أقول وكتبت فيما علقته على البحر من هذا المحل أن ظاهر كلام البدائع سقوط  
قولها ولو كان ما تدعيه مما يختص بالنساء وأنه ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة  
الواحدة على الزوج تأمل **\*(سئل)\*** فيما إذا وقع سقف بيت على زوجين ذميين وماذا  
ولم يدرأيها مات أولا وخلف تركته والزوجة بذمة الزوج مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم  
**\*(الجواب)\*** لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل على ورثته دون الزوجية وتأخذ  
ورثته الزوجة مؤخر الصداق من تركته الزوج والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** في عتيق مات  
عن زوجة معتقة وعن اخت معتقة وعن أم معتقة وعن ابن اخت معتقة لابن معتقة وخلف تركته  
من يرثه **\*(الجواب)\*** يرثه ابن اخت معتقة العصبية والحالة هذه والله تعالى أعلم

مطلب اقرباؤه وله عمة أو خالة  
فالأثر للعمة أو الخالة

مطلب مات عن أخوات  
وابن ابن عم ثم اثبت رجل  
أنه عم الميت

مطلب مات عن زوجة  
حامل وعن اخت شقيقة  
وعن أخوين لأب  
مطلب ادعت الزوجة أن  
زوجها ملكها ائمة معلومة  
مطلب فيما يوقف للحمل

مطلب اقترت الزوجة أن  
هذا المتاع اشتراه الزوج

مطلب لا يكون استماعتها  
بما اشتراه الزوج دليلا على  
أنه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على  
زوجين ولم يدرأيها مات أولا  
مطلب مات عن زوجة معتقة  
واخت معتقة وأم معتقة  
وابن اخت معتقة

(سئل) في مديريات عن امه معتقة وعن سيدة وكان بيده مال فهل يكون ما بيده لسيده ولا ترث امه منه شيئا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل مسلم في دار الاسلام عن ابناء مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن ام مسلمة متوطنة في دار الاسلام وخلف تركته فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي (الجواب) يرثها جميع اولاده وامه لان اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التارخانية من فصل ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدارين سبب لحرمان الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا يقتصر أحدهما بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو ترك يرث اه وقد أوضحه في المنع فراجعها (سئل) في رجل امه حرة الاصل مات عن اخ واختين لام لا غير وخلف تركته ونزع زيدا أن المتوفى ابن ابن معتق أبيه وأنه يرث الباقي بعد فرض الاختين والاخ بطريق الولاء فهل لا ولاء عليه لاحد حيث كانت امه حرة الاصل وتركته مختصة باخوته لانه أن لا يورث ولا عبرة بزعم زيدا (الجواب) يختص بتركته اخوته لانه بينهم أن لا يورثوا وذا الذكر مثل الانثى فانه حيث كانت امه حرة الاصل فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب معتقا لان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولاء لاحد على أمه فلا ولاء على ولدها كما صرح بذلك في الدرر وغيرها والمسألة في سبب الانهر أيضا وفي العلاني من الولاء (سئل) فيما اذا مات رجل عن بنت واخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جارية كان اعتقها في صحته فهل ينتقل ولاؤها لابن العم العصبة دون البنت والاخت (الجواب) نعم أقول أي لان العتيق انما يرثه معتقه وعصبة معتقه المتعصبون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لانها ليست بعصبة ولا الاخت وان كانت تصير عصبة مع البنت لانها عصبة مع الغير لا عصبة بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار مانصه تنبيه اقتضاه على المعتق وعصبة يفيد أنه لو كان لعصبة المعتق عصبة فلاميراث له يساها امرأة اعتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالمراث لابنها لانه عصبة فلو مات الابن قبل العتيق فلاميراث لزوجها لانه عصبة بعصبتها وأما اذا اعتق رجل عبدا ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الاقل فانه يرثه وان كان في صورة عصبة عصبة المعتق لكن لا لذلك بل لان العتيق الاقل جرت ولا هذا الميت فبرثه عصبة العتيق الاقل لقيامه مقام المعتق الاقل للحديث اه ملخصا من الذخيرة في باب الولاء اه فاحفظ هذه الفائدة السنية فاني لم أر من ذكرها في الكتب الفرضية وقد آخرت مسائل الارث بالعقاقة رجاء أن يعتق المولى المغفار رقة عبده اسير الذنوب والا وزار من عذاب النار وأن يفعل كذلك بوالديه ومشيأخه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار نزها للناظرين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف

مطلب المدبر لا يرث

مطلب اختلاف الدار مانع في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين

مطلب اذا كانت الام حرة الاصل فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب معتقا مطلب ينتقل الولاء لابن عم المعتق دون بنت المعتق واخته

مطلب لاميراث لعصبة عصبة المعتق

كتابه بذ كرم مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في محلاتها وذكروا ثلث عشرة مسألة كعادة المشايخ المتقدمين وذكروا أيضاً كثيراً منها في الخطر والاباحة فانخبت من ذلك كله شيئاً مما ختمت به هذا الكتاب تيمناً بالغوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم اذكر كتاب الخطر والاباحة في محله الذي ذكره فيه المؤلف فناسب ذكره هنا ليقظم شمل ما تفرق من تلك الغوائد التي ذكرها في المحلين

\*(مسائل وفوائد شتى من الخطر والاباحة وغير ذلك)\*

\*(سئل)\* في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيدنا ابي العارفين بالله تعالى أبي مسلم الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشتهرة بخلون بالصاوات وذكروا الله تعالى واطعام الفقراء والاردين عليهم ولهم فيها فلاح مشتملة على اراضي وقف وعلى اهل القرية ديون قديمة وحديثة قام اهل القرية يكافون الجماعة دفع شيء من الديون المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفالة لذلك والى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعاً ولم يسبق لهم دفعها في القديم ويقصدون اذيتهم بذلك فكيف الحكم \*(الجواب)\* الحمد لله الذي بنهته تم الصالحات ليس لهم طلب ذلك انهم ويمنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شيء غير لازم عليهم شرعاً وتحرم اذيتهم لاسيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضي الله تعالى عنه وصلاح الائمة نفع الانساء قال الله سبحانه وتعالى وكان ابوها صالحاً فيحترمون كما كانوا عليه في القديم خصوصاً لاجل جدتهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب ونسورة ومن ترجمه جدي المرحوم شيخ الاسلام المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن العمادي في رسالته التي سماها الروضة الرياقي في دفن في داريا وذكروا مناقب كثيرة وكرامات منيرة من جلالها ما روى الحافظ ابو نعيم في الحلية والحافظ ابن عسكرو والامام ابن الزملكاني والحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسماعيل بن عياش قال حدثني شرحبيل بن أبي مسلم الخولاني رضي الله تعالى عنه أن الاسود العنسي يعني مسيلة الكذاب تنبأ باليمن فأرسل الى أبي مسلم الخولاني فأتي به فلما جاء قال أشهد أني رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال أشهد أني رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمداً رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مراراً وهو يجيبه بما ذكر ثم أمر بنار عظيمة فأججت وألقي فيها فلم تضره فقبل للاسود انقه من بلادك والا أفسد عليك من اتبعك فأمر بالخروج من بلاده فارتحل أبو مسلم فأتي المدينة وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنناخ أبو مسلم راحلته ثم دخل المسجد وقام يصلي الى سارية فبصر به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال من الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذي احرقه الكذاب بالنار فقال ذاك عبد الله بن ثوب فقال انشدك الله أنت هو قال اللهم نعم فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى اجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذي لم يمتني حتى اراني في امة محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كما فعل يا ابراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبينا وبقية

مطلب ترجمة سيدنا أبي مسلم الخولاني قدس سره

الاسود العنسي هو الذي ادعى النبوة في اليمن ومسيمة الكذاب ادعاه في اليمامة من أعمال نجد فليحذر ذلك اه منه

الانباء والمرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى الصحابة والقراية والتابعين الى يوم الدين  
 ﴿سئل﴾ في بيطار استأجر حانوتا في سوق ملازقة لحانوت بيطار آخر لياشر أمر الصناعة  
 فيها ويريد الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه من ذلك  
 ﴿الجواب﴾ نعم بني حانوتا يجنب حانوت غيره فكسدت الاولى بسببه فانه لاشي عليه  
 شرح التنوير من احياء الموات ﴿سئل﴾ فيما اذا بعث رجل من أهل الخير في شهر رمضان  
 الى مسجد شريف مقدار من الشمع العسلي ليوقد في المسجد للاستصباح فاحترق وبقي منه  
 مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه من غير مريح الاذن له في ذلك من الدافع  
 فأخذه الامام فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم له ذلك حيث كان العرف أن الامام يأخذه  
 قال في الاشياء في البحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصة ومهما في وقف  
 القنية بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام  
 أو المؤمن أن يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك للموضع أن الامام أو المؤمن يأخذه  
 من غير مريح الاذن في ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم أقول هذا اذا لم يوجد نهى  
 مريح من الدافع كالا يخفى والظاهر أن التقيد بالثلث وما دونه مبني على أن ذلك مما يسامح به  
 عادة بخلاف الاكثر تأمل وبقي هل يشمل ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر  
 أنه يعتبر من الواقف فان كان العرف في زمنه ذلك فالحكم كذلك وهي واقعة المقنونة  
 في زماننا سئلنا عنها في شمع الجامع الاموي له وقف مرتب خاص به والعادة أن المتولي على  
 الجامع يأخذ الفاضل في آخر السنة لكن الذي يتبقى شيء كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت  
 أني قدمت عن المؤلف سؤالاً في ذلك ذكرته في أثناء السبب الاول من كتاب الوقف حاصله  
 أن الامام تصرف في زمن الواقف باخذ باقي الشمع ورضي الواقف بذلك فأفتي المؤلف بأنه  
 لا يمنع الا أن من اخذه واستبدل بعبارة القنية والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الواقف  
 يعتبر العرف القديم تأمل والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيما اذا وعذ زيد عمراً أن يعطيه  
 غلال ارضه الفلانية فاستغاثا وامتنع من أن يعطيه من الغلة شيئاً فهل يلزم زيد اشئ عجز  
 الوعد المزبور ﴿الجواب﴾ لا يلزمه الوفاء بوعده شرعاً وان وفى فيها ونعمت والله سبحانه  
 الموفق والمسألة في الاشياء من الحظر والاباحة وتفصيلها في حواشيه ﴿سئل﴾ في رجل  
 يدخل على امرأة اجنبية ويختلي بها متعللاً بأنه وكيل عنها في مصالحها ويعتد به ابوها من ذلك  
 فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور ﴿الجواب﴾ نعم قال في الاشياء من الحظر  
 والاباحة الخلوة بالاجنبية حرام الا ملازمة مديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت يجوز  
 شهوات وفيما اذا كان بينهما حامل اه ﴿سئل﴾ فيما اذا روج زيد بنته من عمر وتزوجها  
 شرعياً وزيد أم وزوجه هي ام البنت المزبورة وله جوارف هل يجوز لعمرو المرقوم النظر الى  
 المذكورات ان أمن الشهوة من الجانبين ﴿الجواب﴾ يجوز النظر الى المحارم وكل من  
 لا يحل نكاحها على التأبيد كأم زوجته وجدتها ان أمن الشهوة الى الرأس والوجه والصدر

مطلب بني حانوتا يجنب  
 حانوت غيره فكسدت الاولى  
 لاشي عليه

مطلب بعث شمعاً الى مسجد  
 في رمضان للامام أخذ الباقي  
 منه ان كان العرف كذلك

مطلب لا يلزم الوفاء بالوعد  
 شرعاً

مطلب الخلوة بالاجنبية حرام  
 الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى المحارم



والساق والعضد وحكم غيره في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن والفخذ لانها ليست مواضع الزينة وهذا كله ان أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لمجسع ما ذكر كما نص على ذلك في التويروا المنع وغيرها والله سبحانه أعلم (سئل) في الرجل هل ينظر من محارمه رضاعا الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منها (الجواب) له أن ينظر من محارمه بنسب أو سبب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والله ضد بشرط أمن الشهوة منها كما في النهاية فن قصر نظره على الرجل فقد قصر كما في الهلائي عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق والمسألة في المتقي والمنع وغيرهما من فضل في النظر من باب الحظر والاباحة (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية واستولدها ثم اشترى جارية أخرى للتسرى فرعما انهما اختان فكيف الحكم (الجواب) ان وقع في قلبه انهما صادقتان فلا يجمع بينهما لحرمة الجمع بين الاختين نكاحا ووطئا ذلك عين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماء في رحم اختين وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء في التسرى بهما على ما نقله العلامة بيري زاده في حواشي الاشياء من كتاب الحظر والاباحة بما نصه خلف عن أبي يوسف فممن اشترى جارتين زعمتا انهما اختان فان وقع في قلبه انهما صادقتان فلا يقربهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء كما في الحاوي الحصري والله سبحانه أعلم (سئل) في مؤذن جامع يؤذن في منارته ويبلغ لامامه في صلوات الجماعة وهو متمتع بشدة من حرير على رأسه فهل ينع من لبسه (الجواب) يحرم لبس الحرير للرجال ولو بحائل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وفي البخاري من كتاب العيدين قال ابي عمر جبة من استبرق تباع في السوق فاخذها فاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه تجل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذه لباس من لا خلاق له فلبت ما شاء الله أن يلبث ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة ديباج فاقبل بها عرفاقي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما هذه لباس من لا خلاق له وارسلت الي هذه الجبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعتها أو تصيب بها حاجتك اه الاستبرق بكسر الهمزة من الديباج والديباج الثياب المتخذ من الابريسم فارسي معرب عيني (سئل) في رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة للهو واللعب يسمونها بالنساق والطاب والدك لاجل اللعب بهامدة معلومة باجرة معلومة دفعها للمؤجرين وتعطل عليه منافع الأجور بعارض ويريد الرجوع على المؤجرين بنظير الاجرة المدفوعة لهم فهل يسوغ له ذلك والاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت مخطورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في المتقى بعد ذكر كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء اعتدت للعصية فبطل تقومها كالتحرير والفتوى على قولها الكثرة

مطلب له النظر الى محارمه رضاعا

مطلب اشترى جارتين زعمتا انهما اختان قوله خلف اي روى خلف اه منه مطلب يحرم لبس الحرير

مطلب لا تصح اجارة آلات اللهو

الفساد فيما بين الناس اهـ والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة بيع المنافع والله سبحانه أعلم  
وعلى هذا يخرج الاستنجار على المعاصي وانه لا يصح لانه استنجار على منفعة غير مقدورة  
الاستيفاء شرعا كاستنجار الانسان للعب والماء وكاستنجار الغنية والثالثة الغناء والنوح  
بخلاف الاستنجار لكتابة الغناء والنوح فانه جائز لان المنوع عنه نفس الغناء والنوح  
لا كذا به بادع من الاجارة وفيها ايضا ولا تجوز اجارة الاماء للزنا لانها اجارة على المعصية  
وان شئت افردت لجنس هذه المسائل شرطا وخرجتها عليه فقلت ومنها أن تكون المنفعة  
مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اهـ (سئل) العلامة  
المجدد عبد الرحمن افندي العمادي عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة  
كالرباع وغيره وماذا كان شديده هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة والحقيقة  
وهل لذلك سبيل والى سماعه طريقة ام لا فأجاب المولى المذكور عليه راحة الرحيم الغفور  
قد حرمه من لا يعترض عليه لصدق مقال وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه  
شيئا من نور المعرفة فليقتدم والافرجوعه عما نهى الشرع الشريف عنه أحكم وأسلم والله  
سبحانه أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام عفي عنه قال المؤلف  
رحمه الله تعالى ورأيت بخطه الشريف ما صورته سئل المسلما مصلح الدين اللاري العالم  
المشهور وهو حينئذ مقيم ببول عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان  
كلامها مباح فاجتماعها أيضا مباح مستدلا بقول الغزالي في الاحياء ان افراد المباحات  
ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع محذورا لا تضمنه الا حاد قال وقد وقع المنع من بعض  
أهل زماننا وأفتى جدي بالجواز وصح فتواه أ كابر العلماء من معاصريه ببلاد فارس ثم نقل  
فتوى جده بطولها ونقل قول العارفين وتحريم النوى الشبابة وقال ولم يقم النوى دليلا  
على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جده ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث  
قال الانسان يستعد بالحركات العبادية الوضعية الشرعية الشوارق القدسية بل المحقوق  
من أهل التجريد قد يشاهدون في انفسهم طربا قدسيا من عجايبه كونه بالرقص والتصفيق  
والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق أنوار أخرى أن ينقضي ذلك الحال عنهم بسبب  
من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث للتأهلين على  
وضعه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفتح للسالكين في محاسن السماع ما لا ينفتح  
في الاربعينات اهـ وقد أفتى أيضا مصلح المذكور باباحة الرقص أيضا بشرط عدم التثني  
والتكسر اهـ قلت والحق الذي هو أحق أن يتبع وأحرى أن يدان به ويستمع أن ذلك كله  
من سيئات البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بحله أحد من أئمة الدين  
المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين قال الاستاذ السهروردي في عوارف المعارف وتأهله به  
من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة ابواب منه بما هو حق التحقيق وإب الاسباب  
وان انصف المنصف وتفكر في اجتماع أهل الزمان وقعود المغني بدونه والمشتب بشبابه

مطلب في سماع الآلات  
المطربة  
قف على هذا  
الجواب المنصف

وتصور في نفسه دل وقع مثل هذا المجلس والهيئة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأصحابه وهل استخضر واقوالا وقعد واجتمعين لاستماعه لاشك بأن ينكر ذلك من حال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطالب  
م اعملاها فمن بشير بانه فضيلة تطالب ويجمع لها لم يحفظ بدوق معرفة احوال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويستروح الى استحسنان بعض المتأخرين وكثير يغلط الناس  
بهذا كلما احتج عليهم بالسلف الماضين يحجج بالتأخرين فكان السلف اقرب الى عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديمهم اشبه بهدي النبي صلى الله عليه وسلم وكره لبس  
المعصر والمزعر الا حرو والاصفر للرجال ولا بأس للنساء بسائر الالوان تنوير من الحفار ويكره  
تخريم الرجال الاحمر والمعصر وقيل تنزيها على الملتقى ونقل المصنف عن الحاروي  
القدس كراهية لبس المعصر والمزعر والاحمر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية  
لاي المكارم الحنفى لا بأس بلبس الثوب الاحمر فيكره كراهية التنزيه لكن صرح صاحب تحفة  
الملوك بالحرمة فأفاد أن المراد كراهية التحريم وهو المجل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا  
في المنع ومثله في معين المفتى وفي الاختيار شرح المختار ويكره الاحمر والمعصر لانه عليه الصلاة  
والسلام نهى عن لبس المعصر اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصر فر قال عليه  
الصلاة والسلام يا اكم والحجرة فانها زى الشيطان ولا نها كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه  
وللعلمة قاسم فتوى مفصلة طويلة في حرمة لبس الاحمر كما في فتاوى الكارزوني وفي الذخيرة  
ورد في السيرة الكبير نهى الرجال عن لبس المعصر وقيل المراد منه أن يلبس المعصر  
ليجيب نفسه الى النساء وقيل نهى عن لبس المعصر والمزعر مطلقا فقد جاء عن ابن عمر  
رضي الله تعالى عنهما انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصر فروا يا اكم  
والحجرة فانها لبس الشيطان تارخائية من الاستحسان من الفصل العاشر في اللباس ونقل  
الا تقوى في فتاويه من الكراهية في كتاب الكسب عن الوجيز هكذا ويكره لبس الثوب  
الاحمر والمعصر اه وما في القهستاني وشرح النقاية لا ي المكارم الحنفى لا بأس بلبس  
الثوب الاحمر كما تقدم في كراهية التنزيه قلت مرجع نقل القهستاني الى الزاهدي في مجتبهام  
وحاويه ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعبريات النعمانية فانه ذكر ابن وهبان انه لا يلتفت  
الى ما نقله صاحب القنية يعني الزاهدي مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ومثله  
في النهري ايضا وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع الغشاء عن وقتي العصر والغشاء انه لا عبرة  
بقول الفتاوى اذا عارضها بقول المذهب انما يستأنس بما في الفتاوى اذ لم يوجد ما يخالفها  
من كتب المذهب وفي الرسائل الزينية ايضا ولا يحل الاقتفاء من الكتب الغريبة اه والذين  
اختاروا الكراهية الا كثر فسقط هذا ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاحمر  
من جواز لبس الاحمر عن الاكل وغيره وليس في عبارته النص على لبس الاحمر بل لبس  
المعصر وعبارته هكذا اختلف الصحابة والتابعون في لبس المعصر فر قال أبو حنيفة ومالك

مطلب في تحرير مسألة لبس  
الاحمر

مطلب نقل الزاهدي  
لا يعارض نقل المعبريات

مطلب لا عبرة بقول الفتاوى  
اذا عارضها بقول المذهب

والشافعي رحمه الله تعالى يجوز لكن قال مالك وغيرها أفضل اه فإين النص على جواز  
لبس الاحمر وقول السكال كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العيد بريدة جراء مجهول على  
أن فيها خطوطا جراء خضرا كما قال ذلك أهل الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني  
في استنباط الاحكام من جواز لبس الاحمر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط  
لا من حيث نقل المذهب والافتاقل الكراهة ككثير بل أكثر والقياس أن يعمل بما عليه  
الاكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه في شرح امداد الفتاح من باب صلاة المريض ومن نقل  
الكراهة الحدادي في السراج الوهاج وفي المحيط والاختيار والتوير والمنتقى وفي الذخيرة  
عن محمد في السير الكبير والوجيز وأتى به العلامة قاسم وصرح بالحرمة في تحفة الملوك وأقره  
عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف وذكر في متن مواهب الرحمن على الحرمة أيضا  
وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته ويحرم لبس الاحمر والمعصفر اه على أن الذي يجب  
على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الثلاثة هو مذهب الامام لا ما نقله  
أبو البكار فإنه رجل مجهول وكذا به كذلك والقيمتاني كجبار في سيل وحاطب ليل خصوصا  
واستاده الى كتب الزاهدي المعتزلي فكان الاليق في حقه أن يقول الاختلاف يوصله  
الى الكراهية التنزيهية فلم يبق التحريم كاقيل وهذه بحالة سميح لي بها القياض العليم ببركة  
النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كثيرا ثم رأيت العلامة المحمدي محشي  
الاشباه نقل في حاشيته من أحكام الجمعة أنه روى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس  
يوم العيد بريدة جراء وهي كافي القمعة عبارة عن ثوبين من اليمن فيها خطوط جراء وخضر لا أنها  
جراء بحث فليكن محل البردة أحد ما بدليل نهيه عن لبس الاحمر كما رواه أبو داود والقول  
مقدم على الفعل والحاضر على المبع لوتما رضا فكيف اذا لم يتعارض بالمثل المذكور اه (قاعدة)  
وضع الستور والعمائم والسياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى  
الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان المقصد بذلك التعظيم  
في أعين العامة حتى لا يمتدحروا صاحب هذا القبر الذي وضعت عليه اشياب والعمائم  
ولجباب الخشوع والادب لقلوب الغافلين الزائرين لأن قلوبهم مافرة عند الحضور في التلذذ  
بين يدي اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا من حضور روحانياتهم بالمساركة  
عند قبورهم فوأمر جائز لا ينبغي النهي عنه لان الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فانه  
وان كان بدعة على خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب  
الحج انه بعد طواف الوداع يرحع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت  
حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس  
فيه سنة مروية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور  
للشيخ عبد الغني النابلسي نفقنا الله به آمين (قاعدة) في تسير الوقوف للناس في آخر  
الفصل الثالث وقد ذكرنا حفاظ العبادين كثير في تاريخه أن علماء بغداد منعوا في بعض

مطلب العمل بما عليه الاكثر

مطلب في وضع الستور  
على القبور

ز

السنين تعليم الاطفال في المساجد الاشخاص واحدا كان موصوفا بالصالح والخير فاستثنوه  
 من المنع واستفتوا الماوردي من ائمتنا والقدرى من الحنفية وغيرهما فافتوا باستثنائه  
 مستدلين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة الا خوخة أبي بكر رضي الله  
 تعالى عنه فقاموا استثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه  
 قال وهذا استنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه (فائدة) أجمع العلماء على  
 أن الدعاء للموات ينفعهم لقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا  
 الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل البقيع وقوله اللهم اغفر  
 لحينا وميتنا واختلافوا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته  
 الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الا ما سعى وقال  
 بعضهم يصل اليه وهو المختار وقدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع  
 عمله الا من ثلاث صدقة جارية وولد صالح يدعوه وعلم ينتفع به بعبدته وعن أنس رضي الله  
 تعالى عنه قال سبيع يحرق ثوبها للميت في قبره من علم عالما أو أجرى نهرا أو حفرتا أو غرس  
 نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج  
 الوهاج آحر اللمبة قبيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الاثمة الثلاثة اجتمعوا على وصول ثواب  
 القراءة للميت ومذهبنا خلافه لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ  
 أبو الفضل بن حجر العسقلاني عن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته  
 أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإجاب بقوله هذا مخترع من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن  
 هو ليس بمحال كما تخيله المسائل فقد ورد في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريفا  
 وتعليما الخ ففعل المخترع المذكور فاسه على ذلك وكأنه لحظ أن معنى طلب الزيادة أن تقبل  
 قراءته فيثيبه عليه واذا ائيب أحد من الامة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه  
 نظيرا أجره ولله علم الاول وهو الشارع صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه  
 وان كان شرفه مستقرا حاصل او اذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب  
 ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك  
 بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروي عن كعب رضي الله تعالى عنه اجعل لك صلاتي  
 كلها قال اذا تكفي همك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد  
 نفس ثوابها اه من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى الحديثة  
 لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الآن من سؤالهم من الله تعالى أن يوصل مثل ثواب ما يقرؤون  
 الى النبي عليه الصلاة والسلام وآله وصحبه وتابعيهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لما رآه  
 كما بينته في اقتضاء طويل غير هذا والاولى للقارئ فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهما  
 وتفضيل أحدهما لكن الاب أولى أخذا من كلامهم في زكاة الفطر وفرقهم بينهم وبين النفقة

مطلب منع العلماء تلامي  
 الاطفال في المساجد الاشخاص  
 واحدا

مطلب اجمع العلماء على  
 أن الدعاء للموات ينفعهم  
 مطلب اختلافوا في وصول  
 ثواب قراءة القرآن

مطلب الاثمة الثلاثة على  
 وصول ثواب القراءة للميت  
 ومذهب الشافعي خلافه  
 مطلب في قول القارئ اجعل  
 ثواب ما قرأته زيادة في شرفه  
 صلى الله عليه وسلم

مطلب اذا ائيب أحد على  
 طاعة فلان عليه نظير أجره

مطلب في اهداء ثواب  
 القراءة الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم



بأن المخط من الزكاة التطهير والاب أحق ومن النفقة الحاجة والام احوج وكذا يقال  
 في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزي وبعض المتقدمين من الحنابلة  
 كابن عاتيل تبعه العلي بن الموفق وكان في طبقة الحنابلة ولا يابى العباس محمد بن اسحاق السراج  
 النيسابوري من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي هو تحصيل  
 الحاصل والعز بن عبد السلام من المجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة وقال ابن  
 فاضل شبهة يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف ونحن بهم  
 نقدي ثم قال وأما بعضهم يجوز بل باستحبابه قياسا على ما كان يهدى اليه في حياته من  
 الدنيا ولما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الامة على الدعاء له بالسوية عند  
 الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قيل به اه كلام ابن الجزري وقال  
 الكمال ابن جزة الحسيني الاحوط الترك من كثر الاعداء للبرهان الناجي ملخصا (فائدة)  
 من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف  
 في ليلال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاسد كثيرة منها  
 مضاهاة المجوس في الاعتناء بالنار في الاكثر منها ومنها اضاعة المال في غير وجهه ومنها  
 ما يترتب على ذلك من المفاسد من اجتماع الصيادين وأهل البطالة ولعهم ورفع اصواتهم  
 وامتهانهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول اوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي  
 يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب الامام النووي رحمه الله تعالى وصرح ائمة الاعلام  
 رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز أن يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره  
 لان فيه اسرافا كما في الذخيرة وغيرها قال العلامة الرمشمري في ربيع الارار من باب الطعام  
 وألوانه ما نصه كانت سنة السلف أن يقدموا جملة الألوان دفعة ليا كل ما يشبهه اه  
 فثبت بهذا أن تقديم الألوان جملة من سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعله الاروام من  
 تقديم الألوان واحد بعد واحد مستدلين بما روى انه عليه الصلاة والسلام كان لا يجمع بين  
 لونين فيجاب عنه بأنه ما كان يجمع بين لونين في لقة واحدة بدليل ما ذكره أيضا في ربيع  
 الارار من الباب المزبور عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان يجتمع لونان في لقة في قم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لجمالم يكن خبزاً وان كان خبزاً لم يكن لجماً اه  
 (في شرح البخاري) للعيني من كتاب العيدين من باب الحراب والدرق يوم العيد قال القرطبي  
 أما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق أما ما يسم من المحرمات  
 فيجوز القليل منه في الاعراس والاعباد وشبهها ومذهب أبي حنيفة تحريمه وبه يقول أهل  
 العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واستدل جماعة من  
 الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماحه بالة وبغير آلة ويرد عليهم بأن غناء الحاريتين  
 لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فلذلك رخص عليه الصلاة والسلام  
 فيه وأما الغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان

مطلب من البدع المنكرة  
 ايقاد القناديل الكثيرة

مطلب كانت سنة السلف  
 أن يقدموا جملة الألوان دفعة  
 ليا كل ما يشبهه

مطلب في تحريم الغناء

والنساء ونحوها من الامور المحترمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه الجهلة من  
 الصوفية فانك اذا تحققت اقوالهم في ذلك ورأيت افعالهم وقفت على آثار الزندقة منهم وسئل  
 أبو يوسف عن الدف انكره في غير العرس لمثل المرأة في نزلها والصبي قال لا اكرهه وأما الذي  
 يجيء منه اللعب الفاحش والغناء فاني اكرهه الى أن قال أي العيني وقال الملب الذي انكره  
 أبو بكر رضي الله تعالى عنه ككرة التنعيم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب  
 بالالسان ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما انكر مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه  
 اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه احسن وما كان  
 دون ذلك من نشاد ورفع الصوت حتى يخفى معنى البيت وما اراده الشاعر بشعره فغير منهي  
 عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداء  
 يسمى النصب الا أنه رقيق اه (فائدة) في البرازية يخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه لا بوجهه  
 الا بوجهه ولا يخفى على المتدرب المتدبر والمتبع المتبع أن في هذا ايماء الى ما ورد في الحديث  
 الشريف تضرب الدابة على النغار ولا تضرب على العنار وعلى هذا فالضمير في قوله اولاً لا بوجهه  
 عائد الى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى أي العدل فغناء  
 حية ثم يخاصم ضارب الحيوان أي ينهي عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذي اباحه  
 الشارع بأن ضرب الدابة على العنار مثلاً لان العنار من سوء امساك الركب اللجام لا من  
 الدابة فينهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله ثانياً لا بوجهه أي لا يخاصم ضارب  
 الحيوان اذا كان ضربه على وجه الضرب الذي اباحه الشارع بأن كان ضربه على النغار مثلاً  
 لان النغار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك فالضمير في قوله ثانياً لا بوجهه عائد الى الضرب  
 المدلول عليه بضارب أيضاً وقد أشبه هذا النفي من النفي ما وقع في الكافية من الاستثناء  
 حيث قال فيطابق فيه ما قصد الا اذا كان جنساً الا أن يقصد الانواع وقوله لا بوجهه الغمير  
 فيه عائد الى الحيوان والمراد به حيثئذ العضو وهو استثناء من النفي الثاني الذي دل مفهومه  
 على عدم مخاصمة ضارب الحيوان حيث ضربه مثلاً على النغار الذي اباحه الشارع أي لا تجوز  
 مخاصمته في هذه الحالة أي لا ينهي عن ذلك الا اذا ضربه على وجهه أي عضوه فانه ينهي  
 عن ذلك لنهي الشارع عن الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصده صاحب  
 البرازية من عبارته التي اغرب فيها ولكل وجهة هو موليها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء  
 قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلاً من أهل الاجتهاد يرى من مذهبه في مسألة أو في أكثر  
 منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوماً ولا مذموماً  
 بل كان مأجوراً محموداً وهو في سعة منه وهكذا افعال الاثمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من  
 أهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهواتها  
 فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب والتعزير لا تركابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه  
 ومذهبه اه وثقل السيوطي في رسالته السمة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب

مطلب يخاصم ضارب  
 الحيوان لا بوجهه لا بوجهه  
 الا بوجهه

مطلب في الاستئصال من  
 مذهب الى مذهب

من فعل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول للنتقل أحوال  
 الأول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال امرادنيويا كتحصول وظيفة أو مرتب أو قرب  
 من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كما جازم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الأول  
 أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب إمامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب  
 مجتمعي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى إن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافي  
 رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعليقا بولاية أول وظيفة تشغرها الشيخونية فقال له  
 ما ذهابك فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أمانى الشافعية أو المالكية أو الحنابلة  
 فإن الحنفية في الشيخونية لا خبر لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد  
 التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له بمحققته فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانيه أن يكون  
 فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندى أنه يصل إلى حد التحريم  
 لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا في الحال الثاني أن يكون الانتقال  
 لغرض ديني وله صورتان الأولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجع عنده المذهب الآخر لما رآه  
 من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا إما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما  
 قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثاني أن يكون عاريا  
 من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا  
 أدرا كنه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لأن التفقه على  
 مذهب إمام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من المذهب سوى اسم  
 حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي إمام كان خيرا من الجهل بالفقه على كل  
 المذهب فان الجهل بالفقه تقصير كبير وقل أن تصح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحول  
 الطحاوي حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خاله المزني فاعتصم عليه الفقه يوما  
 تخلف المزني أنه لا يحب منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان  
 إذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية  
 لا حث على المزني لأن مراده لا يحب منه شيء في مذهب الشافعي قات ولا يستنكر ذلك فرب  
 شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر  
 لما خلق له وعلامة الأذن للتيسير في الحال الثالث أن يكون الانتقال لا لغرض ديني  
 ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعامة ويكره أو يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه  
 ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل  
 بما تعلمه وقد يقتضي العرق قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالأولى ترك ذلك انتهت  
 عبارة الرسالة قال الإمام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في الثوم النبي  
 والبصل والكرات قلت العلامة أذى الملائكة وأذى المسلمين فيختص النبي بالمساجد  
 وما في معناها ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عملا برواية

مطلب في سبب تحول  
 الطحاوي عن مذهب  
 الشافعي إلى مذهب أبي  
 حنيفة

مطلب في منع دخول المسجد  
 ونحوه لمن أكل الثوم ونحوه  
 وما ألحق بذلك

مساجدنا بالجمع وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ويلحق بما نص عليه في الحديث  
كل ماله رائحة كريهة من الماء كولات وغيرها وانما خص الثوم هنا بالذكر وفي غيره أيضا  
بالفصل والكرات لكثرة اكلهم لها وكذلك ألحق بذلك بعضهم من بفيه بخراوبه جرح له رائحة  
وكذلك القصاب والسماك والمجذوم والابرس اولى بالالحاق وصرح بالمجذوم ابن بطال ونقل  
عن سحنون لا أرى الجمعة عليها واحتج بالحديث وألحق بالحديث كل من اذى الناس بلسانه  
في المسجد وبه أفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وهو اصل في نفي كل ما تأذى به ولا بعد أن يعذر  
من كان معذورا بأكمله ماله مريح كريهة لما روى ابن حبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبه انتهت  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ربح الثوم فقال من أكل الثوم قال فأخذت يده  
فادخلتها فوجد صدرى معصوبا فقال ان لك عذرا وفي رواية الطبراني في الاوسط اشتكت  
صدرى فأكلته وفيه فلم يعفقه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله  
صلى الله عليه وسلم وليتعد في بيته صريح في أن أكل هذه الاشياء عذر في التقلف عن الجماعة  
وأياها علة ان احدهما اذى المسلمين والثانية تأذى الملائكة فبالنظر الى العلة الاولى يعذر  
في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر الى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان  
وحده اه ورأيت في شرح العلافي على التنوير من شتى الفرائض نقلا عن المبتغي بالمعجة  
انه يكره حرق جراد وقلة وعقرب ولا بأس باحراق حطب فيه غل اه وقال في التنوير أيضا  
من المحل المزبور ويجوز فصد البهائم وكبها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها  
ككباب عقور وهررة ويذبحها ذبحا قال العلافي ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا يجرها اه قال  
في المصباح والبهيمة كل ذوات اربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة اه  
فقتضاه أن يقال للجراد بهيمة لانه حيوان لا يميز وانه يجوز قتله بما سوى الاحراق ان أضر  
وفي جواهر الفتاوى من آخر الباب السادس من الجذبات قال ملك الملوك لما سئل عن قتل  
الزبور والحشرات المؤذية كالكلاب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المؤذي فضلا  
عن غيره اذا كان مؤذيا اه قال العلامة الخيرا الرملي في حاشية المنع من باب التعزير قوله  
والحشرات المؤذية قيد به لان ما لا يؤذى من الحيوانات لا يجوز قتله قال في التتارخانية نقلا  
عن المحيط يذكره أن يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالكرهية كراهية التعزيم لانها اذا اطلقت  
في ما يبراد بها ذلك اه كلام الخيرا الرملي وقال العلافي في شرح التنوير من باب التعزير  
وأفتى الناصحي بوجوب قتل كل مؤذ اه وأفتى العلامة ابن حجر الشافعي بأنه اذا لم يمكن دفعه  
الا بالحرق جاز وعبارته في الثقافة وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه ما عدا الكلب قال  
القاضي يدفع عن نحو ذرع بالاختف فان لم يندفع الا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال  
القاضي حسين يجوز حرق النمل الصغير كالجراد اذا اعم ارضا ولم يمكن انقاذها الا بالحرق اه  
وقال العلامة الرملي في شرح المنهاج ولو تضرر بجراد أو غل دفع كالمسائل فان تعين احراقه  
طريقا لدفعه جاز اه وفي كتاب مطلوب المؤمنين من كتب اثنتا الحنفية لا يشج بدر الدين بن

مطلب يجب قتل الآدمي  
المؤذي فضلا عن غيره

تاج بن عبد الرحيم الملهوري من فصل في احراق وقتل الحيوانات اختلاف الناس في قتل  
 الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال اهل الفقه كلهم لا بأس بقتله فأما من كره قتله قال لانه خلق  
 من خلق الله يأكل من رزق الله تعالى ولا يجرى عليه القلم وأما من قال لا بأس به فلان  
 في تركه افساد الاموال وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم اذا أراد أخذ ماله  
 فالجراد اذا أراد افساد ماله فهو أولى أن يجوز قتله ألا ترى انهم اتفقوا انه يجوز قتل الحية  
 والقرب لانها يؤذي الانسان وكذلك الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح بعبارة  
 هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طريقا لدفعه جاز احراقه عند السادة الشافعية رضي الله  
 تعالى عنهم وفي هذه السنة اعني سنة تسع وخمسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير  
 بدمشق وقد قتل اهل دمشق شيئا كثيرا منه في السنة المذكورة اللهم اقل كبرها وأمت  
 صغارها وأفسد بيضها وادفع شرها عن أرزاق المسلمين بحمد النبي الامين وآله وصحبه اجمعين  
 وقد رأيت مؤلفا حسنا في الجراد للشيخ محمد الخبلي الرجحي الدمشقي الشيباني أتى فيه  
 بالفوائد الحسان عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان سماء الارشاد في الجراد (فائدة) في  
 الذخيرة والمغني وبستان أبي الليث الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بأ كبر رأيه انه لو أمر  
 بالمعروف يتعظون ويمتنعون عن المنكر فالامر بالمعروف واجب عليه لا يسعه تركه ولو علم بأ كبر  
 رأيه انه لو أمر بالمعروف يتعذرون ويستمنون فتركه أفضل وكذا لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على  
 ذلك وتقع بينهم العداوة أو يهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم انه يصبر على ضربهم ولم يشك  
 الى أحد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضربا ولا شتما فهو بالخيار  
 والامر بالمعروف أفضل وذ كره المحبوبي مطلقا فقال الامر بالمعروف واجب أو فرض اذا غلب  
 على ظنه انهم يتركون الفسق بالامر ولو غاب على ظنه انهم لا يتركونه لا يكون آثما في تركه  
 من البناء شرح الهداية للعلامة العيني من اواخر كتاب الغضب (فائدة) اخرج البخاري  
 ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالفوا المشركين  
 وفروا للهي وأحفوا الشوارب قال في الهامة احفاء الشوارب أن بالغ في قصها قال الشيخ  
 ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار  
 الجوس في اعفائه كما ثبت التعليل به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتطيف مما  
 يغلق به من الدهن والاشياء التي تلتصق بالحمل كالعسل والاشربة ونحوها وقد يرجع تحسين  
 الهيئة الى الدين أيضا لانه يؤدى الى قبول قول صاحبه وامتنال امره من ارباب الامر كالسلطان  
 والمفتي والخطيب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وموركم فأحسن صوركم إشارة اليها فانه يناسب  
 الامر بما يزيد في هذا كانه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها وكذا قوله تعالى  
 حكاية عن ابليس ولا أمرهم فليغيرن خلق الله فان ابقاء ما يشوه الخلقة تغيير لها لكونه تغييرا  
 لحسنها ذلك كاه الشيخ تقي الدين السبكي ومقتضاه تأدى السنة بمحصول مسمى القص  
 لكن في الصحيحين من حديث غير أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على

مطلب في الامر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا  
 للهي وأحفوا الشوارب

مطلب قد يرجع تحسين  
 الهيئة الى الدين



القص ويساعده المعنى الذي شرع قص الشارب لأجله وهو ما يخالفه شوار الجوس أو زوال  
 المفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ بعضهم بظاهر قوله أحقوا وذهب إلى استئصاله وحلقه وإليه  
 ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول السكوفيين ومنع آخرون الحلق والاستئصال وهو قول  
 مالك واختاره النووي وفي المسألة قول ثالث أنه خير بين الأمرين حكماء القاضى عياض اه  
 وقال المحافظ ابن حجر في شرح البخارى ورد الخبر بلفظ القص في أكثر الأحاديث وورد بلفظ  
 الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزوا عند مسلم ولفظ أحقوا ولفظ أنه كوا وكل هذه اللفاظ  
 تدل على أن المطلوب المبالغة في الإزالة لأن الجزوه وبالجميم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف  
 إلى أن يبلغ الجلد والاحناء بالمهمة والنفاء الاستقصاء ومنه حتى أحقوه بالمسألة قال أبو عبيد  
 الهروي معناه ألزقوا الجزأ بالشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف  
 المبالغة في الإزالة قال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأصحابه الذين رأيناهم  
 كالزنى والربيع كانوا يحفون وما ظنهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة رضى الله تعالى  
 عنه يقول إن الأحفاء أفضل من القص وأعرب ابن العربي فنقل عن الشافعي أنه يستحب  
 حلق الشارب وقال الأثرم كان أحمد يحفى شاربہ احفاء شديدا ونص على أنه أولى من القص  
 ولا تعارض فإن القص يدل على أخذ البعض والأحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت  
 في تفسير فيما شاء من بلوغ الشارب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل  
 المؤلف نظما

أيا جمع الآداب والعلم والحجاء \* ومن قد حوى من كل فن بلامين  
 لما شارب قد قص مع شعر الحية \* وأبقى شعرا جفن مع قاب قوسين  
 فاجاب لعمرك لما طال عن حد قدره \* فأوجب أن يلقي بمخد وحدين  
 وذلك لما طاب في الحسن واكتفى \* بموضعه جبا فلو حظ بالعينين  
 (فائدة) من مات على الكفر أبيع عنه إلا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت أن الله  
 تعالى أحياهما له حتى آمنابه كذا في الأشباه عن مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكر  
 هذا الحديث طائفة من الحفاظ ولم يلتفتوا إلى ما طعن فيه وهو ضعيف لا موضع حتى قال  
 بعض الحفاظ

حبا لله النبي مزيد فضل \* على فضل وكان به رؤفا  
 فأحياله وكذا إياه \* لايمان به فضلا لطيفا  
 فسلم فالقديم بذأ قدره \* وإن كان الحديث به ضعيفا

فيعمل به في فضائل الأعمال ومن جعلها هذا كيف وقد ورد أحاديث دالة على طهارة نسبه  
 الشريف عليه الصلاة والسلام من دئس الشرك وشين الكفر ومحل كون الإيمان لا ينفع بعد  
 الموت في غير الخصوصية وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعده نبيها فعاذ  
 الوقت حتى صلى في الوقت العصر كرامة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن

مطالب في أحياء أبوي المصطفى  
 حتى آمنابه صلى الله عليه  
 وسلم

للأعرجي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال إن أبا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة قال ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه أنه في النار وقال الإمام السهيلي رحمه الله تعالى في الروض الأنف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبيه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الأحياء بسب الاموات والله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وقد أمرنا أن نمسك اللسان إذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع إلى العيب أو النقص فيهم فلا نغمسك ونكف عن أبيه أحق وأحرى إذا تقرر ذلك فحق المسلم أن يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن إثبات الشرك في أبيه إخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وجهه هذه المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامساك عما يتبادر عنه النقصان خصوصاً عند العامة لأنهم لا يقدرون على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من المقال وقد أتى العلامة الحفاجي بوجه آخر نظم فيه أيضاً الصواب تعالى

مطلب فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة

لوالدي طه مقام علا في جنه الخلد ودار الثواب  
وقطرة من فضلات له في الجوف تنجي من ألم العقاب  
فكيف أرحام له قد غدت حاملة تصلي بنار العذاب

مطلب في الرد على من أفتى بحرمه شرب لدخان

لأن فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جرم به البغوي وغيره وهو المتمد لان أم أيمن بركة الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال إن تلج النار بطنك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان إياطية شربه وفعل مثل ذلك ابن أبي بيرة وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حمامة ليدفنه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دعى لم تمسه النار وهذه الأحاديث مذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاؤنا وتبعهم الشافعية كالشربيني في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجمع عليهم فحيث ثبت أن فضلاته عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمها ونحوها وربي في بطنها ومن كان أصل خلقته الشريعة فنه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم مسألة أفتى أئمة أعلام بتحريم شرب الدخان المشمور فهل يجب علينا تقليدهم واقتفاء الناس بحرمته أم لا فلتبين لك ما ينزيل غريب الشك عن حق اليقين بعدتمه بما حققه أئمة أصول الدين قال شارح من هاج أصول إلى علم الأصول للإمام أبي عبد الله بن أبي القاسم علي بن عمر البيضاوي وينجز الاقتفاء للمتجهدين بالأخلاق وكذلك المقلد المجتهد وأختلاف في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الأكثرين إلى أنه لم يميز والمختار عند الإمام والقاضي البيضاوي الجواز واستدل الإمام عليه في المحمول بانعقاد الاجماع على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى إذ ليس في زمانه مجتهد

تقوله الإمام جعفر الدين أبو عبد الله الرازي والمحصول اسم كتاب له في أصول الفقه اهـ منه

اه وكلام الامام صريح في أنه لم يكن في زمانه مجتهد فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد  
لا تكاد توجد لهؤلاء الائمة الذين اقتوا بتحريم التنباك ان كان قنواهم عن اجتهاد حتى يجب  
علينا تقليدهم فاجتهادهم ليس بثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى  
سمعوهم فيه مشافهة فهو أيضا ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت اقتاؤه في الكتب فهو أيضا  
كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم ينقلوا عن دفتر في اقتنائهم ما يدل على حرمة فكيف سألهم  
الفتوى وكيف يجب علينا تقليدهم والحق في اقتناء التحليل والتحرير في هذا الزمان التمسك  
بالاصحاب الذين ذكرهما البيضاوي في الاصول ووضعهما بانهما نافعان في الشرع \* الاول  
أن الاصل في المنافع الاباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث \* الاولى قوله تعالى خلق لكم  
ما في الارض جميعا واللام للنفعة فتدل على أن الانتفاع بالمنفعة به مأذون شرعا وهو المطلوب  
\* الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والزينة تدل على الانتفاع  
\* الثالثة قوله تعالى احل لكم الطيبات والمراد بالطيبات المستطابات طبعيا وذلك يقتضي  
حل المنافع بأسرها \* والثاني أن الاصل في المضار التحريم والمنع لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وأيضا ضبط أهل الفقه حرمة التناول اما بالاسكار  
كالسج واما بالاضرار بالبدن كالتراب والثرى أو بالاستعداد كالخياط والبراق وهذا كله فيما  
كان ظاهرا وبالجملة ان ثبت في هذا الدخان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الاقتناء  
بتحريمه وان لم يثبت انتفاعه فالاصل حله مع أن في الاقتناء بخلافه دفع الحرج عن المسلمين فان  
اكثرهم مبتلون بتناوله مع أن تحليله أسير من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بين امرين الاختار بأسرها وأما كونه بدعة فلا ضرر فانه بدعة في التناول لا في الدين  
فان ثبت حرمة أمر عسير لا يكاد يوجده نصير نعم لو اضر ببعض الطباع فهو عليه حرام ولو وقع  
بعض وقصده التدوي فهو مرغوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما سأل في ان الخطر اطهار الصواب  
من غير تعنت ولا اعتماد في الجواب والله أعلم بالصواب كذا أجاب الشيخ محي الدين احمد بن  
محيي الدين بن حيدر الكردى الجوزي رحمه الله تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي  
رحمه الله تعالى بما فاضله أيما أفضل السماء أم الارض فأجاب بقوله الاصل عند اثبتة وقلوه عن  
الاكثرين السماء لانه لم يعص الله تعالى فيها ومعصية ابليس لم تكن فيها أو وقعت نادرا فلم  
يلتفت اليها وقيل الارض ونقل عن الاكثرين أيضا لانها مستقر الانبياء ومدفنهم اه كلامه  
رحمه الله تعالى وفي خلاصة الوفاء للسهودي رحمه الله تعالى نقل عياض وقيله أبو الوليد  
وغيرها الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة كما قاله ابن عساكر  
في تحفته وغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقيل الحنبلي انها أفضل من العرش وصرح  
التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين تفضيل جميع الارض على السماء  
لحلوله عليه الصلاة والسلام فيها وحكاية بعضهم عن الاكثرين لخلق الانبياء منها ودفنهم بها  
لكن قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور على تفضيل السماء على الارض ما عدا ما فاض

مطلب هل السماء أفضل  
أم الارض

مطلب هل النيل أفضل  
من النهار  
مطلب العرش أفضل من  
الكروسي والكروسي أفضل  
من السماء والشام أفضل من  
العراق

الأعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر سئل هل الليل  
أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النصارى أفضل من الليل لمسايقه من فضل الاجتماع على القرآن  
والذكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من  
ألف شهر ويدل له قولهم لو قال طالق في أفضل الاوقات ملقت ليلة القدر واختصاصه بالتجلى  
الاكبر وبالمعراج وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم كما صرح به ابن قتيبة  
وصرح أيضا بان الكرسي أفضل من السماء وان الشام أفضل من العراق وبان الحجر أفضل من  
الركن اليماني وهو أفضل القواعد والله تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال عن النعس  
والسعد وعن الايام والليالي التي تصلح لنحو السفر والانتقال ما يكون جوابه أجاب من يسأل  
عن النعس وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتسفيه ما فعله وبين له قبحه وان ذلك من سنة  
اليهود لا من هدى المسلمين المتوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى ربهم يتوكلون  
وما ينقل من الايام المقبوطة ونحوها عن علي كرم الله تعالى وجهه باطل كذب لا أمل له  
فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم \* وفي مجموعة الحفيد (فائدة) اذ اذ كرثلاثة اقوال فالراجح  
هو الاول والاخر لا الوسط كذا في آخر الاستنباط (فائدة) كل مباح يؤدي الى زعم الجهال  
سنية أمر أو وجوبه فهو مكروه كنعين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت وشوهد صرح  
بذلك في القنية قيل باب صلاة المسافر (فائدة) لفظا لو استعمل فيما فيه اختلاف المشايخ  
كذا في النهاية في كتاب النعص في قوله اذ اتحلل الحجر بالقاء الملح الخ وقد أشار الى ذلك  
في كتاب الصوم في قوله لا يصح أن ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا وقد  
أفاد جدّي يعني السعد التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيط  
الايمن ان في لفظ قالوا اشارة الى ضعف ما قالوا (فائدة) وظيفة العوام التمسك بقول  
الفقهاء وانبايعهم في اقوالهم وفعالمهم دون التمسك بالكتاب أو السنة كذا في الهام في آخر  
الصوم لا اختيار للعاصي في اقوال الماضين واه الاختيار في اقوال علماء عصره اذا استووا  
في العلم والصدق والامانة كذا في ديات الملتصق المبني بالحسنة اخبره علماء عصره باقوا ويل  
الحمابة لا يسع للجاهل أخذ شيء منها حتى يختاره العالم بالدليل كذا في التمر تاشي كل آية أو خبر  
يخالف قول أصحابنا يجعل على النسخ أو التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف الكبير  
اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه أبو حنيفة رجه الله تعالى هل يجوز أن يقال انه لم يبلغه  
قالوا لا لانه وجدته غير صحيح أو مؤولا (فائدة) يقال يجوز يعني يصح ويعني يحل كذا في شرح  
المهذب للإمام النووي اه ما في مجموعة الحفيد من العقد السادس في علم الفقه واصوله  
(فائدة) قال فخر الاسلام لما سئل عن التعصب قال الصلاة في المذهب واجبة والتعصب  
لا يجوز والصلاة أن يعمل بما هو مذهبه وبراء حقا وصوابا والتعصب السفاهة والجهالة  
في صاحب المذهب الاخر وما يرجع الى تقصه ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب  
الحق وهم على الصواب جواهر الفتاوى من السادس في الكراهية (فائدة) الكاذب مباح

مطلب في السؤال عن  
النعس والسعد  
مطلب اذا ذكروا ثلاثة  
اقوال فالراجح هو الاول  
أو الثالث  
مطلب كل مباح يؤدي  
الى زعم الجهال سنية أمر  
أو وجوبه فهو مكروه  
مطلب لفظا لو استعمل  
فيما فيه اختلاف المشايخ  
مطلب في لفظ قالوا اشارة  
الى ضعف ما قالوا  
مطلب وظيفة العوام التمسك  
باقوال الفقهاء وفعالمهم  
مطلب لا اختيار للعاصي  
في اقوال الماضين  
مطلب كل من يخالف  
قول أصحابنا يجعل على النسخ  
أو التأويل  
مطلب يقال يجوز يعني  
يصح ويعني يحل

لاحياء حقه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه  
 الاشهاد فان اصبح يشهد ويقول علمت الآن وكذا الصغيرة تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها  
 من الزوج مجمع الفتاوى من الحظر والاباحة عن صلح المحيط (فائدة) قال ابن كمال باشا  
 في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية ولا يقتى بها الاحتمال  
 أن يكون الكاتب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية ويصحفها لقارئ وهو لا يعرف  
 اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري في باب الاذكار بعد  
 الصلوات مراعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة والاسكان يمكن أن يقال لهم أضيفوا  
 التهايل اليها ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالتدوير عقب  
 الصلوات اذ ارتب عليها ثواب مخصوص فزاد الاثني بها على العدد المذكور ولا يحصل له ذلك  
 الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الاعداد حكمة وخاصة تفوت بمجاورة ذلك العدد قال شيخنا  
 الحافظ أبو الفاضل في شرح الترمذي فيه نظرا لانه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الاثنيان  
 به فحصل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزية لذلك الثواب  
 بعد حصوله اه ويمكن أن يفرق الحلال فيه بالنية فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر  
 الوارد ثم أتى بالزيادة فالامر كما قال شيخنا لا محالة وان زاد بغير نية بان يكون الثواب رتب  
 على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتج القول الماضي وقد بالغ القرائ في انتواعه فقال من  
 البدع المكروهة الزيادة في التندوبات المحدودة شرعا لان شأن العظماء ان حدوا شيئا أن  
 يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئلا للادب اه وقد مثل العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً  
 أوقية سكر فلوزيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به فلواقتصر على الأوقية في الدواء  
 ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار المتغايرة اذا ورد  
 لكل منها عدد مخصوص مع طلب الاثنيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد  
 المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للوالاة في ذلك حكمة خاصة تفوت  
 بفواتها والله تعالى أعلم اه (فائدة) في الحماوى للإمام السيوطى من كتاب الصداق ضمن  
 سؤال طويل مانعه الجواب أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر  
 في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتصريح لانه لا دليل  
 على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر  
 أن هذا من البدع المباعدة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن  
 ودوسه مكروه كراهة شديدة بل يجرد القسائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد  
 في ذلك اه وفيه مسألة رجل من الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخا آخر  
 وأخذ عليه العهد فهل العهد الاول لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني  
 ولا أمل لذلك وفيه مسألة في شخص يدعى فقيها يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على  
 معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان لتعلمه بكل حرف عشر حسنة وقال ان أبا حامد

مطلب في معنى التعصب  
 والصلابة  
 مطلب يباح الكذب لحياء  
 حقه ودفع الظلم عنه  
 مطلب لا يعتمد على ما وقع  
 في كتبنا من العبارات  
 الفارسية  
 مطلب مراعاة العدد المخصوص  
 في الاذكار معتبرة

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في أخذ العهد عن  
 المشايخ الصوفية  
 مطلب في ذم علم المنطق



الغزالي ليس بفقير وإنما كان زاهدا الجواب فن المعلق فن خبيث مذموم يحرم الاستغفار به  
 لأن مبنى بعض ما فيه على القول بالمبول الذي هو كفر يخرج إلى الفلسفة والزندقة وليس له ثمرة  
 دينية أصلا بل ولا دينية نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين وعلماء الشريعة فأقول من نص  
 على ذلك الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من أصحابه إمام الحرمين والغزالي  
 في آخر أمره وابن الصلاح والسلفي وابن عساكر وابن الأثير والنووي وابن دقيق العيد والذهبي  
 والطبري ونص عليه من أئمة الحنفية أبو سعيد السيرافي والسراج القزويني وألف في ذمّه كتابا  
 نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلى بحب علم المعلق ونقل تحريمه أيضا عن الحنابلة وقول هذا  
 الجاهل أن الغزالي ليس بفقير فهو من أجهل الجاهلين وأفسق الفاسقين وقد كان الغزالي  
 في عصره حجة الإسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلفات الجليلة ومذهب الشافعي الآن  
 مداره على كنبه فانه فقه المذهب وخصه باليسيط والوسيط والوجيز والخلاصة وكتب الشيعين  
 انما هي مأخوذة من كنبه اه باختصار (فائدة) اذالم يوحدي في المسألة نحن أي خيفة رواية  
 أخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم الا كبر  
 فالأ كبر هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب وان لم يوحدي في الحادثة عن واحد منهم جواب  
 ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولوا واحدا يؤخذه فان اختلغا يؤخذ بقول الا كبر  
 فالأ كبر ثم الا كبرين ما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كأبي حفص وأبي جعفر وأبي الليث  
 والطحاوي وغيرهم فمن اعتمد عليه وان لم يوحده منهم جواب البتة نصا بنظر المفتي فيه انظره قل  
 وقد بواجتهاد ليحد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جرافا يجاهه لمنصبه  
 وحرمة وليغش الله تبارك وتعالى وبراقيه فانه أمر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي  
 ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً انه يكون أخذاً بقول أبي خيفة فانه روى عن جميع  
 أصحاب أبي خيفة من الكبار كأبي يوسف وحجة زفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولوا  
 الاوه وروايتنا عن أبي خيفة وأقسامه اعليه أي ما نأخذ لا ظالم يتحقق اذا في الفقه بحمد الله تعالى  
 جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب إلى غيره الا بطريق المجاز للوافقة وهو كقول  
 القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه وتعامه في معين المفتي من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب على  
 الفقيه الاجابة عن كل ما يسأل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فيلزمه جوابه لان الفتوى  
 والنظام فرض كفاية مبتغي من كتاب الكسب (فائدة) كان أبو خيفة رضي الله تعالى عنه  
 ربما لا يجيب عن مسألة سنة وقال لأن يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب بغير فهم  
 نوازل أبي الليث وكان المستفتي اذا ألمح على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا  
 فلا نحن ناديناك من حيث جئنا ولا نحن عينا عليك المذاها . ملقط

مطلب كان الغزالي في عصره  
 حجة الاسلام وسيد الفقهاء  
 مطلب فيما اذالم يوحده نص  
 عن أبي خيفة

مطلب لا يجب على الفقيه  
 الاجابة عن كل ما يسأل عنه  
 مطلب كان أبو خيفة  
 ربما لا يجيب عن مسألة سنة

مطلب من أفتى الناس  
 في كل ما يستفتونه فهو  
 مجنون



أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال  
 من أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنه قال من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون أدب الفتيا للعلامة السبوطي وفيه أيضا

في باب من ترك القتيافي الطلاق اخرج الدارمي عن جعفر بن اياس قال قلت لسعيد بن جبير  
مالك لا تقول في الطلاق شيئاً قال ما منه شيء الا وقد سئلت عنه ولكنه كرهت أن أحل حراماً  
أو أحرّم حلالاً اهـ (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنه أتى بصلك مكتوب الى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع  
التاريخ وافقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله  
عليه وسلم الى المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ بالليالي لان الليل عند العرب  
سابق على النهار لانهم كانوا اميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم  
فتمسكوا بظهور الهلال وانما يظهر بالليل فجعلوه ابتداء التاريخ والاحسن ذكر الاقل ماضياً  
كان أو باقياً من المصباح المنير (وهذا) آخر ما يسره المولى القدير \* على عبده العاجز  
الحقير \* من العقود الدرية \* في تنقيح الفتاوى الحامدية \* التي سئلت عنها علامة  
عصره \* وقيحة دهره \* صدر الافاضل والا كابر \* من ورث العلم والمجد كابر عن كابر \*  
مولانا المرحوم حامد افندي بن علي افندي العمادي \* سقى الله تعالى ثراه صوب غمام  
الرحمة العادي \* وهي التي أفتى بها وجمعت في حياته في مدة قيامه بمنصب الافتاء  
في دمشق الشام \* ذات الثغر البسام \* ثمانية عشر سنة من سنة ١١٣٧  
الى سنة ١١٥٥ ولما ابتليت بعمالة أمانة الفتوى \* التي هي في زماننا من أعظم البلوى  
\* رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يعتمد عليه \* ومن أنفع ما ينجع عند المراجعة اليه \*  
لتأخر جابها \* وسعة اطلاع واضعها \* وتحريره ما اعتمده التأخرون النقات \*  
وذكره لعمامة الحوادث الواقعة في هذه الاوقات \* الا أنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها  
الترتيب المتبر \* ولم يسقط منها ما ذكر أو اشتهر \* وكثيراً ما نذكر الجواب في محل  
ويذكر النقل المناسب له في محل آخر \* فلذا صرفت عنان العناية نحو تنقيحها واختصارها \*  
والاقتصار على ما يفوح من طيب عرارها \* بترك ما اشتهر من الاستشبه وظهور \* واسقاط  
ما أعيد منها وتكرره \* واختصار بعض الالفاظ بعبارات محتره \* وخذف بعض  
القول المعادة المكرره \* حتى جاء أقل من نصف الاصل حجماً \* واكثر منه ثمرة وفائدة  
ونعمى \* بما حواه زيادة على الاصل \* في كل باب وفصل \* من انتبيه على مواضع  
هي محل وهم \* أو كافيها جواد القلم \* وتحقيقات بديعه \* وتحريرات منيعه \*  
وحل اشكالات عويصه \* واستخراج خفيات غويصه \* أنا أبو عذرها \* ومعاني  
حلها ومزها \* لم يحجم حول كشفها سابق \* ولم تقع مقفلاتها قبلي لطارق \* قد خبأ  
المولى استخراج كنوزها لبعده الضعيف \* واطهر اشارات رموزها على يد هذا العاجز  
الحييف \* حتى حق أن ينشد الناطر \* كم ترك الاول للآخر \* واعتقادي أن حكمة  
ذلك الظاهر \* هي اظهار القدرة الباهرة \* فان هذا العبد فكره كليله \* وقريحته  
قريحة عليه \* وبضاعته مزجاة قليله \* مع ما مترج بالبال \* من عظام اللبال

مطالب في سبب وضع  
التاريخ

✽ وتراكم المصوم والاحوال ✽ وقد السوء ✽ وعدم النصف ✽ وتسلب الحساد ✽  
✽ بالسنة حداد ✽ وغير ذلك مما يورث الوهن ✽ وكلال الذهن ✽ ولكن لله درمن قال ✽  
وأبدع في المقال

ان المقادير اذا ساعدت ✽ ألحقت العاجز بالمقادير

فدونك كتابا قد أعطت فيه الفكر ✽ والزمت فيه الجفن السهر ✽ قد غرست لك فيه  
من فنون التصريات أنفاسا ✽ وفقت لك فيه عن عيون المشكلات أحفاسا ✽  
وأودعت فيه من كنوز القوائد ✽ عقود الدرر القرائد ✽ وبسطت فيه من أعظم  
المقاصد ✽ أحسن الموائد ✽ وجلوت فيه على منصة الانظار ✽ عرائس أفكار  
الافكار ✽ وكشفت فيه توضيح العبارات قناع مخدراته ✽ ولم اكتف بتلويح الاشارات  
لاجل تحرير خفياته ✽ وليس يدري فضله سوى عالم فقيه ✽ فاضل بنيه ✽ أجرى سفن  
أنظاره في لبحر بحره ✽ وأجرى جواد أفكاره في نيج بتره ✽ واني اعينه بالله تعالى من شر  
كل غم جاهل أو حاسد متغافل ✽ على اني لا أبرئ نفسي ✽ فاني مقرب مجزى وبخسى ✽  
ارتي من وقف فيه على عثرة أن تداركها بالافقوالاحسان ✽ فان الانسان محل الخطأ  
والنسيان ✽ واني ألبأ الى الله تعالى الذي أعتن على بذلك وتفضل ✽ ومن فيض فضله  
أطلب وأسأل ✽ وبنية الوجهية النبية أتوسل ✽ أن يجعله خالص الوجهه الكريم ✽  
موجبا للفوز لديه في جنات النعيم ✽ وأن ينفع به كل قاص ودان ✽ ويهيئ لخزده الحسان  
كل كفؤ محسان ✽ وأن يغفر لي ما طغاه القلم ✽ أوزلت به القدم ✽ وأن يتجاوز  
عن عثراتي ✽ ويعفو عن سبثاتي ✽ ويغفر لمشايعي ووالدي ✽ ولئن له حق  
على ✽ ولا ولادي وأهلي والاحباب ✽ ولئن كان الحامل على جمع هذا الكتاب  
وأن يمن على وعليهم ببلوغ المني والامل ✽ وأن يطلق ألسنتنا بالشهادتين عند انتهاء  
الاجل ✽ والمجد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ✽ والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد صاحب المعجزات والآيات الواضحات ✽ وعلى آله واصحابه السادات ✽  
وزوجاته الطاهرات وعلى التابعين والعلماء العاملين الاثبات ✽ لاسيما اماننا الاعظم  
وأصحابه الاثمة النقات ✽ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ✽ وسلام على  
المرسلين والمجد لله رب العالمين ✽ قال شيخ مشايخنا الامام العالم العلامة ✽ الحبر  
البحر الفهامه ✽ مؤلف هذه الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والآخرة ✽  
وقد فرغت من تحريره ✽ وتتميقه وتجييره ✽ لثمانى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول  
سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

حمد المني انعت ثمار فضله فكان منها طبع الفتاوى الحامدية وشكرانه حيث جعلها عدة  
في مذهب السادة الحنفية وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا يعيرون  
القائل انما امرنا بشي اذا اردناه أن نقول له كن فيكون واشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله  
المخاطب لباب مدينة العلم ذي الفضيلة والعلم في قوله لان يهدي الله بك رجلا واحدا  
خير لك من التصدق بجمع العجم صلى الله وسلم عليه وعلى آله مادام طبع الكتب منسدرجا  
في الهداية الرحمانية والتحرى في تصحيحها من الشعائر الاسلامية آمين

أما بعد فلما كانت بيوت السيادة معدن المحامد واصاها وكانوا أحق بها واهلها ومن أجابهم  
من تسامت به الفضائل وتجلت بكماله الفواضل الروثق السامي والفخار النامي وارث  
السادة الذين تنزهت صفات محاسنهم عن الحصر حضرة مولانا الفاضل السيد احمد أبو النعمان  
وقد علم فضل الفتاوى الحامدية وانها اجل كتاب عم به النفع لما اشتملت عليه من سهولة

اخذ المراد ومحاسن الجمع شمر عن ساعد الجدد والغزير بطبعها قصد اللبر وتميها  
لعموم نفعها في مطبعة المتوكل على ربه المعين الشيخ محمد شاهين لما انها بالامانة  
والمحاسن موصوفة ولذا كانت للافاضل مألوفه وقد تقلدته تصحيحها

الاودعي الفاضل العالم العامل المتباعد عما يشين من المساوى

الشيخ مصطفى الفمراوى فجاءت لجميل طبعها حسب

المقصود وزياده مبادرة لمن مارسها لبديع صحتها

بجليل الافاده وقد انتهت طبعها غايه ربيع

الاول من سنة ألف ومائتين ثمانية

وسبعين من هجرة من له الشرف

على الخلائق اجمعين صلى الله

وسلم عليه وعلى آله واصحابه

واذواجه وانصاره

والتابعين لهم باحسان

الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالمين

تشغيل راجي غفر المساوى ابراهيم الشبراوى غفر الله له ولوالديه ولذرى الحقوق عليه آمين